منشورات
[illegible]
١١

الحلية اللامعة للبهجة المرضية

حاشية عليه على شرح الألفية للسيوطي

الجزء الأول

تأليف
الفقيه الأكبر [illegible]
الشيخ السيد محمد باقر بن محمد تقي الشفتي
المعروف بحجة الإسلام
[illegible]

تحقيق
[illegible]

بسم الله الرحمن الرحیم

الحلیه اللامعه للبهجه المرضیه

کاتب:

محمد باقربن محمدتقی شفتی بیدآبادی

نشرت فی الطباعهٔ:

شب افروز

رقمی الناشر:

مرکز القائمیهٔ باصفهان للتحریات الکمبیوتریهٔ

الفهرس

الحلیه اللامعه للبهجه المرضیه

اشاره

سرشناسه : شفتی، سیدمحمدباقر

عنوان قراردادی : البهجهالمرضیه فی شرح الالفیه. شرح

الفیه .شرح

عنوان و نام پدیدآور : الحلیه اللامعه للبهجه المرضیه/ تالیف سیدمحمدباقربن محمدنقی الشفتی؛ تحقیق مکتبه مسجد السید حجه الاسلام.

مشخصات نشر : تهران: شب افروز،۱۳۹۳ -

مشخصات ظاهری : ج.

فروست : منشورات مکتبه مسجدالسید حجه الاسلام الاسلام الشفتی(قدس سره)؛۱۹.

شابک : ۹۷۸-۶۰۰-۹۲۹۰۲-۳-۹

وضعیت فهرست نویسی : فاپا

یادداشت : عربی.

یادداشت : این کتاب شرحی بر کتاب "البهجهالمرضیه فی شرح الالفیه" تالیف عبدالرحمن بن ابی بکر سیوطی بوده که خود نیز شرحی بر "الفیه" ابن مالک است.

یادداشت : کتابنامه به صورت زیرنویس.

موضوع : سیوطی، عبدالرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹-۹۱۱ق. . البهجه المرضیه فی شرح الالفیه -- نقد و تفسیر

موضوع : ابن مالک، محمد بن عبدالله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق . الفیه -- نقد و تفسیر

موضوع : زبان عربی -- نحو

شناسه افزوده : سیوطی، عبدالرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹-۹۱۱ق . البهجه المرضیه فی شرح الالفیه . شرح

شناسه افزوده : ابن مالک، محمد بن عبدالله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق . الفیه. شرح

شناسه افزوده : مسجد سید اصفهان. کتابخانه

رده بندی کنگره : PJ۶۱۵۱/الف۱۸الف۷۰۲۱۷۴۸۶ ۱۳۹۳

رده بندی دیویی : ۴۹۲/۷۵

شماره کتابشناسی ملی : ۳۴۷۶۶۴۰

ص: ۱

اشاره

منشورات مکتبه مسجد السیّد حجّه الإسلام الشفتیّ (قدّس سرّه)

« ۱۹ »

الحِلْيَهُ الْلّامِعَهُ لِلْبَهْجَهِ المَرْضِيَّهِ

حَاشِيَهٌ عَلَى الْبَهْجَهِ المَرْضِيَّهِ فِى شَرْحِ الأَلْفِيَّهِ

لِجَلَالِ الدِّينِ السَيُوطِيّ

الجُزْءُ الأَوَّلُ

تَألِيفُ

الفَقِيهِ الأوحَدِ والحِبْرِ المُؤَيَّدِ

الحَاجّ السَيِّد مُحَمَّد بَاقِر بنِ مُحَمَّد نَقِی الشَّفْتِیّ قدس سره

المعروفُ بِحُجَّهِ الإسلام

(۱۱۸۰ _ ۱۲۶۰ ه)

تَحقِيقُ

مَكتَبهِ مَسجِدِ السَيِّدِ حُجَّهِ الْاِسْلَامِ

مکتبه مسجد السیّد حجّه الإسلام الشفتی قدس سره

العنوان :

ایران _ اصفهان _ شارع مسجد السیّد

الهاتف : ۳۳۶۸۱۱۷ _ ۰۳۱۳

الجوال : ۰۹۱۳ ۱۶ ۵۰ ۴۷۵

عنوان الإنترنت : Site :

www . shafti . ir

البرید الإلکترونی :E - mail :

s.m.r.shafti @ gmail . com

ص: ۴

دليل الكتاب

تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه الّذى خلق الإنسان و علّمه البيان ولم يتركه سُدًى كالحَيَران، بل أرسل إليه رسوله لتعليم الحديث والقرآن بلسان عربىّ و خير بيان .

ثمّ الصلوه والسلام على نبيّنا صاحب الهدايه والبرهان، وعلى أهل بيته إلى يوم الحساب والميزان، ولا سيّما على مُبْدِع النحو لحفظ اللسان، ومُدوّن الأدب والبيان مولانا علىّ بن أبى طالب إمام الإنس والجانّ .

أمّا بعد، فانّه لمّا كانت البهجه المرضيّه فى شرح الألفيّه لجلال الدّين عبدالرّحمن السيوطىّ (المتوفّى ۹۱۰ ه) مِنْ أهمّ المتون الأدبيّه قديمًا وحديثًا، حتّى انّها لايزال من الكتب الدراسيّه فى عواصم العلم الشيعيّه، فقد علّق عليها وحشّاها عدّه من العلماء حواش كثيره، ذكر بعضها المتتبع الخبير الشيخ آقا بزرگ الطهرانى رحمه الله فى ذريعته (۱)، منها :

۱ ــ حاشيه الميرزا أبى طالب الاصفهانى (۲) ؛ فرغ قدس سره منها فى ۱۲۲۳ ه .

۱- ۱. الذريعه : ۶ / ۲۸ .

۲- ۲. صرّح نفسه قدس سره فى « حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ۲۳۶ ط ۱۲۹۰ ه » بأنّ موطنه : اصفهان، حيث قال فى مبحث غير المنصرف ما هذا نصّ كلامه : « واصبهان عَلَم لبلده فى ايران هى موطننا ومحّل إقامتنا » إلى آخره . قال صاحب التكمله (المتوفّى ۱۳۵۴ ه) فى ترجمته : الحاج ميرزا أبو طالب ... عالم فاضل، بارع ماهر بالأدب، متكلّم فقيه، لغوى نحوى، مفسّر محدّث، من أجلّاء تلامذه السيّد صاحب الرياض . وله مصنّفات كثيره لايحضرنى تفصيلها ولا تفصيل أحواله (تكمله أمل الآمل : ۶ / ۳۰۶). وقال صاحب الذريعه فى « نقباء البشر ۱ / ۵۰ » بعد ذكر عباره التكمله : وتوفّى فى طريق الحجّ (۱۲۳۷) كما أرّخه معاصره السيّد محمّد حسن الموسوى الاصفهانى، فقد استنسخ حاشيته المذكوره فى (۱۲۳۹) وكتب على ظهرها تاريخ وفاه المؤلّف انّه قبل ذلك بسنتين والنسخه باصفهان عند حفيد كاتبها السيّد مصلح الدين بن محمّد تقى المعروف بالمهدوى، إنتهى.

۲ _ حاشیه الشیخ رفیع بن محمّد رفیع الجیلانی، تلمیذ آیه اللّه بحرالعلوم.

۳ _ حاشیه المولی محمّد شفیع الجیلانی الاصفهانی .

۴ _ حاشیه الحکیم السبزواری المتخلّص بأسرار (المتوفّی ۱۲۸۹ ه).

۵ _ حاشیه المیرزا محمّد بن سلیمان التنکابنی .

۶ _ حاشیه السیّد حجّه الإسلام الحاجّ السیّد محمّد باقر الشفتیّ قدس سره .

والحاشیه الأخیره هی هذا السفر المبارک الّذی بین یدیک عزیزی القارئ، وهی بین سائر الحواشی کالحِلْیِهِ اللاَّمِعَه بین الدُّرَر، و کالبدر الطالع فی لیله تمامه وکماله بین النجوم .

وقد ادّعینا انّها کانت من أجود تلک الحواشی وأحسنها متنًا واستدلالاً وتتبّعًا، ولیس ذلک إلاّ لممیّزات ستأتی ذکرها إن شاء اللّه تعالی عند تعرّفنا عن الکتاب ؛ ولهذا قام مکتبتنا بطبع هذه الحاشیه بالشکل المناسب، وإخراجها بالأسلوب العلمیّ اللاّئق، وعرضها لطلبه العلوم الدینیّه والمحافل العلمیّه، رجاءً أن یستفید منها المستفیدون من الأعلام والأفاضل والأساتیذ والمحصّلین .

ونسأل اللّه تعالی أن یتقبّل منّا هذا المشروع، وأن یوفّقنا لإحیاء سائر مؤلّفات صاحب هذه الحاشیه، فانّه سمیع مجیب، وهو المستعان .

ص: ۸

لمحهٌ من حياه المؤلّف قدس سره

اشاره

بين يدى الكتاب

النسخ المعتمده فى التحقيق

منهجنا فى تحقيق الكتاب

ص: ٩

لمحهٌ من حياه المؤلّف قدس سره (۱)

اسمه و نسبه

هو السیّد محمّد باقر بن السیّد محمّد نقی (بالنون) الموسویّ النسب، الشفتی الرشتی الجیلانیّ الأصل واللقب، الغروی الحائری الکاظمیّ العلم والأدب، العراقی الاصفهانی البیدآبادی المنشأ والموطن والمدفن والمآب، الشهیر فی الآفاق بحجّه الإسلام علی الإطلاق، من فحول علماء الإمامیّه فی القرنین الثانی عشر والثالث عشر، ومن کبار زعماء الدین وأعلام الطائفه .

و أمّا نسبه الشریف هکذا : محمّد باقر بن محمّد نقی بن محمّد زکی بن محمّد تقی بن شاه قاسم بن میر أشرف بن شاه قاسم بن شاه هدایت بن الأمیر هاشم بن السلطان السیّد علی قاضی بن السیّد علی بن السیّد محمّد بن السیّد علی بن السیّد محمّد بن السیّد موسی بن السیّد جعفر بن السیّد اسماعیل بن السیّد أحمد بن السیّد محمّد بن السیّد أحمد بن السیّد محمّد بن السیّد أبی القاسم بن السیّد حمزه بن الإمام موسی الکاظم علیه السلام (۲).

۱- ۱ . من أراد الإطّلاع علی وجه البسط والتفصیل علی أحواله و آثاره، فلیراجع کتاب « بیان المفاخر » للمحقّق المرحوم السیّد مصلح الدین المهدوی (۱۳۳۴ _ ۱۴۱۶ ه) المطبوع باللغه الفارسیه فی جزئین .

۲- ۲. هکذا ذکره صاحب الترجمه فی دیباجه کتابه « مطالع الأنوار : ۱ / ۱ ».

ولادته و نشأته

ولد على أصحّ الأقوال فى سنه ۱۱۸۰ أو ۱۱۸۱ ه (۱) فى قريه من قرى : « طارم العُليا »، يقال لها : « چَرْزَه » (۲)، بينها وبين شَفْت قرب عشره فراسخ، وانتقل إلى شفت و هو ابن سبع سنين (۳).

هاجر إلى العراق لطلب العلوم الدينيّه و الكمالات النفسانيّه فى حدود سنه ۱۱۹۷ ه أو قريبًا من ذلك، وهو ابن ستّ أو سبع عشره سنه (۴)، فحضر فى أوّل أمره على الأستاذ الأكبر الآقا محمّد باقر الوحيد البهبهانى قدس سره فى كربلاء (۵)، ثمّ على أستاذه العلاّمه أمير السيّد علىّ الطباطبائى قدس سره صاحب الرياض، وأجازه الروايه عنه .

ثمّ رحل إلى النجف الأشرف، وأقام فيها سبع سنين، وحضر فيها على العلاّمه الطباطبائى بحرالعلوم، والشيخ الأكبر صاحب كشف الغطاء، وله الروايه عنهما .

ثمّ سافر إلى الكاظميّه، فحضر فيها على السيّد المحقّق المُحسن البغداديّ المعروف بالمقدّس الأعرجى رحمه الله قليلًا، فقد قرأ عليه القضاء والشهادات، وأقام عنده مدّه من الزمان .

ولمّا حلّت سنه ۱۲۰۵ ه وقد تمّ بها على المترجم فى العراق ثمان سنين بلغ

۱- ۱. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۲ ؛ و تاريخ اصفهان : ص ۹۷ .

۲- ۲. وهى الآن من محافظه زنجان .

۳- ۳. بيان المفاخر : ۱ / ۲۴ و ۲۵ .

۴- ۴. أنظر روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۲ .

۵- ۵. صرّح بذلك صاحب الترجمه قدس سره فى بعض إجازاته، حيث قال : ... عن المولى الساطع ... الّذى فزنا بالإستفاده من جنابه فى أوائل التحصيل فى علم الأصول، و قرأنا عليه من مصنّفاته ما هو مشهور بالفوائد العتيق ... مولانا آقا محمّد باقر البهبهانى (كتاب الإجازات : مخطوط).

فيها درجه ساميه ومكانه عاليه، سافر إلى قم (۱) أيّام زعامه المحقّق القمّى رحمه الله ، وحضر مجلسه بما ينيف على ستّه أشهر، وكان يقول : أرى لنفسى الترقى الكامل فى هذه المدّه القليله بقدر تمام ما حصل لى فى مدّه مقامى بالعتبات العاليات، فكتب له الميرزا قدس سره إجازه مبسوطه مضبوطه كان يغتنم بها من ذلك السفر المبارک (۲).

ثمّ سافر بعدها إلى كاشان، فحضر على المولى محمّد مهدى النراقى رحمه الله ، وتلمّذ عليه مدّه قليله .

و رحل إلى اصفهان ودخلها حدود سنه ۱۲۰۷ (۳)، فاجتمع عليه طلّاب العلم الأفاضل حتّى عرف فى وسطه، وتألّق نجمه، وطبّق ذكره نوادى العلم بها، وما أكثرها وأعظمها يوم ذاك ! ولم يزل اسمه على مرّ الزمن يزداد ذيوعًا وشيوعًا حتّى احتلّ مركزًا عظيمًا، وحصل على رئاسه عامّه ومرجعيّه كبرى وزعامه عظمى .

و نقل من بعض أنّه بعد وروده إلى اصفهان ليس له شيء من الكتب إلاّ مجلّدًا واحدًا من المدارک ، و كان مجرّدًا من الأموال ، قليل البضاعه ، بل عديمها،

---

۱ - ۱. صرّح بذلک صاحب الترجمه قدس سره فى حواشى بعض إجازاته، حيث قال : قد حرمنا من شرافه مجاوره العتبات العاليات ــ على مشرفها آلاف التحيّه والصلوات ــ وانتقلنا منها إلى ديار العجم فى سنه خمس ومائتين بعد الألف، و كان مولانا مولى الكلّ آقا محمّد باقر البهبهانى فى الحيات، ثمّ انتقل إلى الفردوس الأعلى فى سنه ستّ و مائتين بعد الألف قدّس اللّه تعالى روحه السعيد (كتاب الإجازات : مخطوط).

۲- ۲. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۰ .

۳- ۳. كما نصّ عليه هو قدس سره فى حاشيه بعض إجازاته، قائلاً : انتقل المرحوم المغفور مير عبدالباقى إلى دار الآخره ــ قدّس اللّه تعالى روحه ــ فى أوائل ورودى فى اصبهان فى سنه سبع و مائتين بعد الألف من الهجره (كتاب الإجازات : مخطوط).

إلّامنديلًا لمحلّ الخبز ويسمّى بالفارسيه : سفره (۱).

و سكن فى مدرسه السلطان _ المفتوح بابه إلى چهارباغ العبّاسى _ المعروفه فى اصفهان بمدرسه چهارباغ، واجتمع الطلّاب والمشتغلون عنده للتحصيل والتعليم، و أخرجه المدرّس من المدرسه ولم يتعرّض له ولم يعارضه، فإذا اطّلع على انّه أمر بالخروج، خرج من غير إظهار للكراهه .

فبعد قليل من الزمان إجتمع عليه أهل العلم و المحصّلون، وانتقلت إليه رياسه الإماميّه فى أغلب الأقطار بعد ذهاب المشايخ _ رحمهم اللّه _ فصار مرجعًا للفتوى، و أقبلت له الدنيا بحيث انتهت إليه الرياسه الدينيّه والدنيويّه، وملكت أموالًا كثيره من النقود والعروض والعقار والقرى والدور الكثيره فى محلّه بيدآباد، و كان له أموال كثيره فى التجاره إلى بلده رشت يدور من اصفهان إلى رشت، و يربح كثيرًا .

وكان الباعث على ترويج أمره فى اصفهان و فى غيره من البلاد، العالم الربّانى، والمحقّق الصمدانى ميرزا أبوالقاسم الجيلانى القمّى قدس سره ، المقبول قوله عند العوام والخواص، وعند السلطان والرعيّه . و أيضًا يقدّمه العالم الزعيم الحاج محمّد إبراهيم الكرباسى رحمه الله فى المشى والحكم و غيرهما، فكلّ هذه الأمور كانت ترفع شأنه، إلّا انّ يده تعالى فوق الأيدى، ترفع وتضع طبق المصالح الربّانيّه .

وكانت بينه و بين الحاج محمّد إبراهيم المذكور صله متينه و صداقه تامّه من بدء أمرهما، فقد كانا زميلين كريمين فى النجف، تجمع بينهما معاهد العلم، وشاء اللّه أن تنمو هذه المودّه شيئًا فشيئًا، و يبلغ كلّ منهما فى الزعامه مبلغًا لم يكن

۱- ۱. الروضه البهيّه : ص ۱۹ .

یحدث له فی البال، وأن یسکنا معًا بلده اصفهان، ویتزعّما بها فی وقت واحد، ولم تکن الریاسه لتکدّر صفو ذلک الودّ الخالص، أو تؤثّر مثقال ذرّه، فکلّما زادت سطوه أحدهما زاد اتّصالاً و رغبه بصاحبه .

و کان قدس سره یقیم الحدود الشرعیّه، قیل : یبلغون مائه و عشرین رجلًا فی مدّه رئاسته، قبورهم فی قبله الدعاء أمام داره . وقد أقاها قدس سره بیده أو بید من یأمره، بلاخشیه ولاخوف .

ولم یتّفق لأحد من علماء الإمامیّه بعض ما حصل له من النفوذ وبسط الید، وذلک لحسن باطنه وسلامه ذاته، واللّه أعلم حیث یجعل رسالته .

و حجّ بیت اللّه الحرام فی سنه ۱۲۳۱ ه (۱) من طریق البحر، وکان ذلک أیّام محمّد علی باشا المصریّ، وکانت له زیاره خاصّه له، فأخذ منه « فدک » وکفّل بها سادات المدینه (۲). و کذلک حدّد المطاف علی مذهب الشیعه للمسلمین فی مکّه المکرّمه (۳).

و فی سنه ۱۲۴۳ ه (۴) أخذ فی بناء المسجد الأعظم باصبهان (۵)، و أنفق علیه ما یقرب من مائه ألف دینار شرعیّ تقریبًا من أمواله الخالصه، و مال بقبلته إلی

ص: ۱۵

۱- ۱. صرّح بذلک نفسه قدس سره فی مناسکه (مناسک الحج : مخطوط).

۲- ۲. قد أشار بذلک المیرزا حبیب اللّه النیّر رحمه الله ضمن مرثیته للمترجم قدس سره بقوله : میراث أولاد الزهراء استرد لهم من غاصبی فدک فی طوفه الحرما معادن الجواهر : ۱ / ۲۳، وینظر قصص العلماء : ۱۴۵ ، وتاریخ اصفهان : ۹۷، وبیان المفاخر : ۱ / ۱۲۴.

۳- ۳. تاریخ اصفهان : ۹۷ .

۴- ۴. صرّح بهذا التاریخ معاصره الأدیب الفاضل المیرزا محمّد علی الطباطبائی الزواری، المتخلّص بوفا (المتوفّی سنه ۱۲۴۸ ه) فی تذکرته الموسومه بالمآثر الباقریّه : ص ۲۳۲، الّتی جمع فیها بعض من القصائد والمقطّعات الّتی أنشدها الشعراء فی مدح حجّه الإسلام قدس سره و وصف مسجده الأعظم .

۵- ۵. أنشأه فی محلّه « بیدآباد » وهی من محلّات اصفهان العظیمه .

یمین قبله سائر المساجد یسیرًا، و جعل له مدارس و حجرات للطلبه، وأسّـس أساسًا لم یعهد مثله من أحد العلماء و المجتهدین . و بنی فیه قبّه لمـدفن نفسه، وهی الآن بمنزله مشـهد من مشاهـد الأنبیاء والأئمّه علیهم السـلام ، مطاف للخلایق فی خمسه أوقات الصلوات .

اطراء العلماء له

١ ــ الفقیه المحقّق میرزا أبوالقاسم القمّی قدس سره

هو من أساتذته و مشایخه، قال فی إجازته الکبیره له :

... فقد استـجازنی الولد الأعزّ الأمجد، والخل الأسـعد الأرشد العالم العامل الزکیّ الذکیّ، والفاضل الکامل الألمعیّ اللوذعیّ، بل المحقّق المدقّق التقی النقی، ابن المرحوم المبرور السـیّد محمّد نقی، محمّد باقر الموسویّ الجیلانیّ، أسـبل اللّه علیه نواله، و کثّر فی الفرقه الناجیه أمثاله (١).

٢ ــ الحکیم المولی علی النوری قدس سره

هو من أساتذته، قد أطری علیه بقوله :

علاّمه العهد، فقیه العصر، حجّه الطائفه المحقّه، قبله الکرام البرره، الفرید الدهریّ، والوحید العصری، مطاع، واجب الإتّباع، معظّم، مجموعه المناقب والمفاخر، آقا سیّد محمّد باقر، دامت برکات فضائله الإنسیّه وشمائله القدسیّه (٢).

١- ١. بیان المفاخر : ٢ / ٧ .

٢- ٢. رساله فی أحکام القناه للمترجم له : مخطوط .

۳ _ العلاّمه الفقیه الحاج محمّد إبراهیم الکرباسی قدس سره

أطری علی صاحب الترجمه بقوله :

... لکون السیّد _ ضاعف اللّه فضله علیه _ من أرکان المحقّقین، وأساطین الفقهاء الراسخین، فضلاً عن مجرّد کونه من المجتهدین الّذین یجب إطاعه أمرهم و امضاء حکمهم، ... والسیّد الباقر _ دام تأییده _ فوق ذلک و من أعلام الطائفه و أرکانها (۱).

۴ _ العلاّمه السیّد محمّد باقر الچهارسوقی قدس سره

هو من تلامیذه، قال فی روضات الجنّات :

العجب العجاب، و أنجب الأنجاب، و حیره أولی الألباب، و ذخیره اللّه العزیز الوهّاب، وسیّد حجّاج بیت اللّه، المستطاب، مولانا حاجی سیّد محمّد باقر ... ؛ کان _ رحمه اللّه تعالی علی روحه المنوّر ومرقده المعطّر _ أرفع من أن یصفه الواصفون فی أمثال هذا الکتاب، أو یخرج عن عهده شیء من ثنائه ألسنه أرباب الخطاب، حیث انّه اجتمع فیه مکارم أخلاق الأنبیاء العشره الکامله، و انتزع عنه من یوم خلقه اللّه سائر صفات الخلق الغیر العادله (۲).

۵ _ العلاّمه السیّد حسن بن علی المدرّس قدس سره

أطری علیه فی بعض إجازاته بقوله :

المولی المعظّم، و سیّدنا الأعظم العلم العلاّمه، والرکن المعتمد الفهامه، رئیس المحقّقین، وقدوه المدقّقین، مروّج شریعه سیّد الأنام،

۱- ۱. رساله فی أحکام القناه : مخطوط .

۲- ۲. روضات الجنّات : ۲ / ۹۹ و ۱۰۰ .

ومؤسّس قواعد الحلال والحرام، وجه الطائفه المحقّه فی زمانه وعینهم ورئیسهم سیّدنا الحاج السیّد محمّد باقر بن محمّد نقی الموسوی الجیلانی نوّر اللّه تربته الزکیه (۱).

۶ _ المحدّث الکبیر الشیخ حسین النوری قدس سره

قال فی وصفه فی خاتمه المستدرک :

سیّد الفقهاء الأعلام، المدعوّ بحجّه الإسلام ...، و قد جمع اللّه فیه من الخصال النفسانیّه من العلم والفضل و التقوی و الخشیه و القوّه فی الدین والسخاء والإهتمام بأمور المسلمین والجاه العظیم ونشر الشرائع والأحکام و تعظیم شعائر الإسلام وإجراء الحدود الإلهیّه فی الأنام والهیبه فی قلوب السلاطین والحکّام ما لم یجتمع فی أحد من أقرانه، له مؤلّفات حسنه تنبئ عن طول باعه، و رسائل عدیده فی مطالب رجالیّه تظهر منها دقّه نظره و کثره اطّلاعه (۲).

زهده و عبادته

قال تلمیذه المیرزا محمّد التنکابنی رحمه الله فی توصیف عبادته ما هذا تعریبه :

کان یشتغل بالتضرّع من نصف اللیل حتّی الصباح فی ساحه مکتبته کالمجنون ویدعو ویناجی ویلطم رأسه وصدره، وکان یعلو منه حنین وأنین بدون اختیار بحیث لو کان الجیران مستیقظین لسمعوه، وکان فی أواخر حیاته یبکی ویولول

۱- ۱. إجازته للسیّد حسن بن محمّد صادق الجرفادقانی قدس سره المطبوعه فی کتاب : دانشمندان گلپایگان : ۳ / ۹۰.

۲- ۲. مستدرک الوسائل : ۳ / ۳۹۹ .

إلى حدّ أنّه عرض له الفتق، ومهما عالجه الأطبّاء لم ينتفع حتّى منعوه فى آخر الأمر من البكاء وقالوا له : البكاء عليك حرام، لأنّه يوجب زياده المرض . فكان كلّما ذهب إلى المسجد لايصعد القرّاء العزاء المنبر ما دام حاضرًا إلاّ إذا خرج، وإذا صعد أحدهم المنبر فى حضوره لم يكن يذهب بل يبقى ويبكى (۱).

وقال المحدّث القمّى رحمه الله فى الفوائد الرضويّه، نقلاً عن صاحب التكمله :

حجّه الإسلام السيّد محمّد باقر كان عالمًا ربّانيًّا روحانيًّا ممّن عرف حلال آل محمّد عليهم السلام وحرامهم، و شيّد أحكامهم، و خالف هواه، واتّبع أمر مولاه، كان دائم المراقبه لربّه، لايشغله شىء عن الحضور والمراقبه .

وقال : حدّثنى والدى رحمه الله أنّ آماق عين السيّد كانت مجروحه من كثره بكائه فى تهجّده ؛ وحدّثنى بعض خواصّه، قال : خرجت معه إلى بعض قراه، فبتنا فى الطريق، فقال لى : ألا تنام ؟! فأخذت مضجعى فظنّ أنى نمت، فقام يصلّى، فواللّه إنّى رأيت فرائصه وأعضائه يرتعد بحيث كان يكرّر الكلمه مرارًا من شدّه حركه فكّيه وأعضائه، حتّى ينطق بها صحيحه (۲).

سخاؤه و كرمه

حكى الميرزا محمّد التنكابنى رحمه الله عن المرحوم الملاّ على أكبر الخوانسارى انّه قال : دخلت يومًا إلى مكتبه حجّه الإسلام وقد وضعوا أمامه من الذهب الأحمر

۱- ۱. قصص العلماء : ۱۳۵ _ ۱۳۷ .

۲- ۲. الفوائد الرضويّه : ۲ / ۴۲۹ .

والأبيض من مال الإمام عليه السلام مقدارًا كثيرًا بحيث أخفى جنابه الّذى يجلس فى الجهه الأخرى، وصار ذلك المال حائلًا بينى وبينه، فطلب لى نرجيله وشرعت فى تدخينها، وكان الفقراء والسادات قد عرفوا فحضروا فكان يعطى كلّ واحد منهم قبضه من ذلك المال، فانتهى المال و وزّعه ولم أنته من شرب النرجيله، فقلت له على سبيل السرور والتعجّب : انّك ذو جرءه على أموال الإمام ؟! فقال : بل الابن يتصرّف هكذا فى مال أبيه (۱).

قضاء حجّه الإسلام قدس سره

قال الميرزا محمّد التنكابنى رحمه الله فى قصصه ما هذا تعريبه : وأمّا قضاء حُجَّه الإسلام فكانت أحكامه فى غايه الإتقان والإحكام، و كانت تطول عنده المرافعه وتمتدّ احيانًا إلى سنه أو أقلّ أو أكثر، و عنده فراسه عجيبه فى أمر القضاء (۲).

إقامته الحدود الشرعيّه

يعتقد السيّد حجّه الإسلام أنّ إقامه الحدود واجبه على الفقيه الجامع لشرائط الفتوى فى عصر الغيبه عند التمكّن من الإقامه والأمن من مضرّه أهل الفساد، وألّف قدس سره فى اثبات هذا الإعتقاد رساله ؛ و بهذا كان يقيم الحدود الشرعيّه ويجريها بيده أو يد من يأمره بلاخشيه ولاخوف .

قال العلّامه السيّد محمّد باقر الچهارسوقى رحمه الله فى الروضات :

يقدم إلى إجرائه بالمباشره أو الأمر بحيث بلغ عدد من قتله رحمه الله فى

۱- ۱. قصص العلماء : ۱۴۷ .

۲- ۲. قصص العلماء : ۱۳۸ .

سبیـل ربّه تبـارک وتعالی من الجناه والجفاه أو الزناه أو المحاربین اللاطین زمن رئاسـته ثمانین أو تسـعین، وقیل : مائه وعشـرین (۱).

أساتذته

۱ ـ العلاّمه آقا محمّد باقر الوحید البهبهانی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۰۶ ه

فاز بالإستفاده من جنابه فی أوائل التحصیل فی علم الأصول، وقرأ علیه من مصنّفاته ما هو مشهور بالفوائد العتیق (۲).

۲ ـ العلاّمه میرزا أبوالقاسم الجیلانی القمّی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۳۱

حضـر مجلس درسه بما ینیف علی ستّه أشـهر عنـد وروده من النجف إلی قم، وکان یقول : أری لنفسـی الترقی الکامل فی هذه المـدّه القلیله بقدر تمام ما حصل لی فی مدّه مقامی بالعتبات العالیات، فکتب له المیرزا قدس سـره إجازه مبسوطه مضـبوطه کان یغتنم بها من ذلک السفر المبارک (۳).

۳ ـ العلاّمه الشیخ جعفر کاشف الغطاء قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۲۸

۴ ـ الآخوند ملاّ علی بن جمشید النوری قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۴۶

۵ ـ الأمیر السیّد علی الطباطبائی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۳۱

۶ ـ العلاّمه السیّد محسن الأعرجی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۲۷

۱- ۱. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۱ .

۲- ۲. صـرّح بـذلک صاحب الترجمه قدس سـره فی بعض إجازاته، حیث قال : « ... عن المولی الساطع ... الّذی فزنا بالإسـتفاده من جنـابه فی أوائـل التحصـیل فی علم الأصول، و قرأنا علیه من مصـنّفاته ما هو مشـهور بالفوائـد العتیق ... مولانا آقا محمّـد باقر البهبهانی » (کتاب الإجازات : مخطوط).

۳- ۳. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۰ .

حضر علیه فی الکاظمیّه فی الفقه کتاب القضاء والشهادات وغیره، وأقام عنده مدّه من الزمان .

۷ ـ العلاّمه السیّد محمّد المجاهد بن علی الطباطبائی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۴۲

۸ ـ العلاّمه المولی محمّد مهدی النراقی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۰۹

۹ ـ العلاّمه السیّد مهدی بحرالعلوم الطباطبائی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۱۲

مشایخ روایته

یروی عن عدّه من أعلام الأمّه، وإلیک سرد ما نصّ علیه نفسه قدس سره فی بعض إجازاته أو نبّه علیه غیره :

۱ ـ الأمیر السیّد علی الطباطبائی الحائری قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۳۱ ه

۲ ـ المیرزا أبوالقاسم الجیلانی القمّی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۳۱

۳ ـ الشیخ سلیمان بن معتوق العاملی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۲۷

۴ ـ السیّد محسن الأعرجی البغدادی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۲۷

۵ ـ الشیخ الأکبر الشیخ جعفر کاشف الغطاء قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۲۸

۶ ـ المیرزا محمّد مهدی الموسوی الشهرستانی قدس سره ، المتوفّی سنه ۱۲۱۶

قد صدر له قدس سره من ناحیتهم إجازات کبیره مبسوطه، تدلّ علی مرتبته العلمیّه ورتبته السامیّه (۱)، لکن کان یحرم من إجازه بعض الأفاضل فی عصره کالمولی

ص: ۲۲

۱- ۱. کإجازه المحقّق القمّی رحمه الله ، فهی إجازه کبیره مبسوطه، تاریخها : لیله عید الفطر سنه ۱۲۱۵ ق، أوّلها بعد البسمله : « الحمد للّه والصلوه علی رسول اللّه و علی آله أولیاء اللّه ». طبعت مصوّرتها بتمامها فی : فهرست کتب خطّی کتابخانه های اصفهان : ۱ / ۴۰۱ ؛ و بیان المفاخر : ۲ / ۷ ـ ۱۲ .

البهبهانی رحمه الله ، کما حکی عنه صاحب الروضات قدس سره فی روضاته قائلاً :

و قد ذکر لی _ أجزل اللّه تعالی برّه _ أنّی کنت فی ذلک الزمان غیر راغب فی الإستجازه عن الأساتید الأعیان، مثل سائر طلّاب الریاسه المتّهمین بإطاله هذا العنوان، مع انّ سلوک أولئک معی کان یشهد بتوقّعهم ذلک منّی، و إجابتهم إیّای بمحض الإظهار وبدون الإصرار . و من هذه الجهه حرمت الروایه عن مثل سمیّنا المروّج، وسائر من فی طبقته من أفاضل تلک الدیار. فیا لیتنی لم أظهر من نفسی مثل ذلک الإستغناء، و لم ابن الأمر بهذه المثابه من البناء فأورد نفسی فی هذا الغناء (۱).

مجمع درسه و تلامذته

قد وصف مجلس درسه المیرزا محمّد التنکابنی قدس سره ، فقال ما هذا تعریبه :

وأمّا تدریس حجّه الإسلام ففی نهایه الدقّه والمتانه و غایه التفصیل فی أقوال الفقهاء، وکان یذکر وجوهًا واحتمالات کثیره فی فهم عباراتهم، وکان یجتمع خلقٌ کثیر لحضور درسه، لکن درسه کان قلیلاً، إذ یدرّس فی الأسبوع یومین أو ثلاثه أو أقلّ، بل فی بعض الأسابیع لایدرّس . وفی بعض الأحیان تأتیه المرافعات أثناء الدرس فیضطرب الدرس (۲).

و قد خرج من عالی مجلس تدریسه مائه و خمسین مجتهد، من أکابرهم وأعاظمهم :

۱- ۱. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۰ .

۲- ۲. قصص العلماء : ۱۳۶ .

۱ ــ السيّد آقا بزرگ الحسينى القاضى عسكر الاصفهانى

۲ ــ الملاّ أحمد بن على أكبر التربتى

۳ ــ ابنه الأعلم الأتقى الحاج السيّد أسد اللّه

۴ ــ المولى على أكبر بن إبراهيم الخوانسارى

۵ ــ المولى عبدالوهّاب الشريف القزوينى

۶ ــ الحاج محمّد إبراهيم الاصفهانى القزوينى

۷ ــ السيّد محمّد باقر الموسوىّ الچهارسوقى (صاحب الروضات)

۸ ــ الشيخ محمّد باقر المسجد شاهى الاصفهانى

۹ ــ الميرزا محمّد بن سليمان التنكابنى

۱۰ ــ الحاج آقا محمّد بن محمّد إبراهيم الكرباسى

۱۱ ــ الحاج محمّد جعفر بن محمّد صفى الآباده اى

۱۲ ــ المولى محمّد رفيع الرشتى، المعروف بشريعتمدار

۱۳ ــ السيّد محمّد شفيع بن على أكبر الجابلقى البروجردى

۱۴ ــ صهره المير محمّد صادق الحسينى، المعروف بكتاب فروش

۱۵ ــ الحاج مولى محمّد صالح البرغانى القزوينى

۱۶ ــ صهره السيّد محمّد على بن صدرالدين محمّد العاملى

۱۷ ــ صهره الآقا محمّد مهدى بن محمّد إبراهيم الكرباسى

۱۸ ــ الميرزا محمّد هاشم بن زين العابدين الچهارسوقى

وغيرهم من الأعلام لم نذكرهم رومًا للإختصار، من أراد أن تطّلع على

أسـمائهم وترجمتهم فليراجع الجزء الأوّل من كتاب : « بيان المفاخر » للمحقّق المرحوم السـيّد مصلح الدّين المهدوى، وغيره من كتب التراجم والسير .

أولاده

له قـدس سره أولاد متعـدّدون، كلّهم علماء أجلّاء، و ساده فضـلاء، إنتهت إليهم الرياسه الدينيّه والعلميّه بعد أبيهم فى اصـفهان، هم :

١ ــ السيّد أسد اللّه (١٢٢٧ ــ ١٢٩٠ ه) (١)

قال الإمام السيّد عبدالحسين شرف الدين فى ترجمه والده قدس سره ما هذا كلامه:

وخَلَفَه ولـده الأـبرّ الأـغرّ، الفقيه الأـصولى، المحقّق البحّاثه، العلاّـمه السـيّد أسـد اللّه . كـان رحمه الله على شـاكله أبيه فى العلم والعمـل والجهـاد لنفسه والمراقبه عليهـا آنـاء الليل، وأطراف النهار . وقـد انتهت إليه رئاسه الـدين فى ايران، وانقادت لأمره عامّه الناس وخاصّتها حتّى السلطان ناصر الدين شاه . وقد أنفق هذا الجاه العظيم فى خدمه

١- ١. ترجمته فى: بيـان المفاخر : ٢ / ٢٤٥ ــ ٣٥١ ؛ روضات الجنّات : ٢ / ١٠٣ (ذيل ترجمه أبيه) ؛ أعيان الشـيعه : ١١ / ١٠٩ ؛ الكنى والألقـاب : ٢ / ١٥٦ ؛ الفوائـد الرضويّه : ١ / ٤٢ ؛ أحسن الـوديعه : ١ / ٧٨ ؛ المـآثر والآثار : ١٣٨ ؛ الروضـه البهيّه : ٢٢ ؛ ماضى النجف وحـاضرها : ١ / ١٣٣ ؛ معارف الرجال : ١ / ٩٤ ؛ مكارم الآثار : ٣ / ٨٣٦ ؛ لباب الألقاب : ٧١ ؛ ريحانه الأدب : ٢ / ٢٦ ؛ قصـص العلماء : ١٢٢ ؛ الكرام الـبرره : ١ / ١٢٤ ؛ نجوم السماء: ٣٣٢ ؛ بغيه الراغبين (المطبوع ضـمن موسوعه الإمام شرف الدين) : ٧ / ٢٩٥٠ ؛ تكمله أمل الآمل : ٢ / ١٦٥ ؛ مرآه الشرق : ١ / ١٤٦ ؛ موسوعه طبقات الفقهاء : ١٣ / ١٣٣ ؛ رجال ومشاهير اصفهان : ١٥٣ ؛ تاريخ اصفهان ورى : ٢٦٢؛ تاريخ اصفهان : ٣٠٥ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان : ١ / ٢٥٣ ؛ أعلام اصفهان: ١ / ٥١٩ ؛ منتخب التواريخ: ٧١٨ ؛ ناسخ التواريخ (تاريخ قاجار): ٣ / ١٠٣ ؛ علماى معاصرين: ٣٣١ ؛ روضه الصفا : ١٠ / ٤٥٨ .

الدين الإسلامی، و تأیید المذهب الإمامی، ونشر علوم آل محمّد .

أخذ الفقه عن الشیخ صاحب الجواهر، وکان معدودًا فی الطبقه العلیا من تلامذته المتخرّجین من حوزته . ووقف فی سائر العلوم علی أعلامها من تلک الطبقه فی النجف الأشرف .

واستدعاه أبوه قُبیل وفاته فلبّاه مسرعًا، وما إن وافاه حتّی لحق والده بربّه عزّوجلّ، فصلّی علیه وقام مقامه، فکان علی وتیرته، یمثّله فی الإخلاص للّه ِعزّوجلّ، ولعباده حتّی قبضه اللّه إلیه (۱).

له آثار عمرانیّه وإصلاحیّه، منها : تکمله المسجد الجامع الّذی بناه والده فی محلّه بیدآباد اصفهان، و منها : إجراء الماء من عمود الفرات إلی النجف الأشرف فی قناه ونفق یزید طوله علی عشره أمیال علی کیفیّه خاصّه، کلّفته أموالاً طائلهً أنفقها فی سبیل ریّ الظمآن من إنسان وحیوان وزرع وضرع .

و له تصانیف کثیره نافعه تنبئ عن طول باعه ، کشرحه الکبیر علی شرائع الإسلام، وکتاب الإمامه، وکتاب الغَیبه فی الإمام الثانی عشر علیه السلام ، ورساله کبیره فی الإستصحاب، ومنتخب الصحاح، ورسائل فی مسائل فقهیّه ورجالیه، وغیر ذلک، فجزاه اللّه خیر جزاء المحسنین .

توفّی ـ طاب ثراه ـ فی لیله سلخ جمادی الآخره سنه تسعین بعد الألف ومائتین (۱۲۹۰ ه) بقصبه « کرند » من أعمال کرمانشاه، ذاهبًا إلی زیاره أئمّه العراق، فحمل سریره إلی النجف الأشرف، و دفن فی الشبّاک المقابل لشبّاک الشیخ مرتضی الأنصاری قدس سره ، فی باب القبله من الصحن الشریف .

۱- ۱. بغیه الراغبین (المطبوع ضمن موسوعه الإمام شرف الدین) : ۷ / ۲۹۵۰ .

ونبغ بعده ولده المعروف بالسيّد آغا، واسمه الكريم السيّد محمّد باقر (۱)، فكان سيّد هذه الأسره العريقه بالإمامه، والحقيقه بالزعامه، إلی أن توفّی سنه ۱۳۳۳ باصفهان، ودفن بمقبره جدّه حجّه الإسلام قدس سره .

۲ _ السيّد محمّد مهدی (۲)

عالم فاضل فقيه محدّث، من أهل الزهد والتقوی، وكان أكبر أولاده، دفن بعد وفاته فی مقبره والده قدس سره الّتی بنيت بجنب مسجده الواقعه فی محلّه بيدآباد اصفهان .

۳ _ السيّد محمّد علی (حدود ۱۲۲۷ _ ۱۲۸۲ ه) (۳)

عالم فاضل فقيه محدّث، مشهور فی الزهد والتقوی، من تلامذه آيه اللّه الشيخ محمّد حسن النجفی صاحب جواهر الكلام، والمجازين منه .

له من التأليفات :

۱ _ جامع الغرر فی شرح شرائع الإسلام .

۲ _ شرح اللمعه الدمشقيّه، وهو من تقريرات درس أستاذه صاحب الجواهر .

۳ _ رساله فی الصلوه فی المكان المغصوب .

۱- ۱. ترجمته فی : معارف الرجال : ۱ / ۱۳۷ ؛ الحصون المنيعه : ۹ / ۱۸۴ ؛ شعراء الغری : ۱ / ۳۹۲ _ ۳۹۴ ؛ أعيان الشيعه : ۳ / ۵۲۹ ؛ نقباء البشر : ۱ / ۱۹۵ ؛ مكارم الآثار : ۳ / ۸۳۸ ؛ معجم رجال الفكر والأدب فی النجف : ۱ / ۱۳۱ ؛ الطليعه من شعراء الشيعه : ۱ / ۱۵۹ _ ۱۶۱ ؛ رجال ومشاهير اصفهان: ۲۸۴ ؛ بيان المفاخر: ۲ / ۱۷۵ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان : ۱ / ۳۰۷ ؛ أعلام اصفهان : ۲ / ۵۴ .

۲- ۲. ترجمته فی : رجال اصفهان : ۱۴۶ ؛ تذكره القبور : ۸۱ ؛ بيان المفاخر : ۲ / ۱۶۱ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان : ۱ / ۳۸۱ .

۳- ۳. ترجمته فی : غرقاب: ص ۲۲۲ ؛ الكرام البرره (القسم الثالث): ۱۱۹ ؛ تذكره القبور : ص ۸۱ ؛ مكارم الآثار: ۷ / ۲۴۹۰ _ ۲۴۸۷ ؛ بيان المفاخر : ۲ / ۱۵۹ و ۱۶۰ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان : ۱ / ۳۷۹ .

۴ _ رساله فی إتلاف العبد مال المولی وجنایته علیه (۱).

توفّی رحمه الله فی آخر شعبان سنه ۱۲۸۲ ه، وکان عمره یومئذ خمسه وخمسین سنه (۲) ؛ و دفن فی مقبره والده قدس سره الواقعه بجنب مسجده .

۴ _ السیّد مؤمن (المتوفّی ۱۲۹۴ ه) (۳)

عالم، فقیه، زاهد، عظیم الجاه والمنزله، من تلامیذ العلاّمه الشیخ مرتضی الأنصاری رحمه الله ، و کان أعلم وأفقه اخوته بعد السیّد أسد اللّه، ومقیمًا مقامه فی الریاسه الدینیّه، والأمور العامّه، و غیر ذلک .

قال السیّد حسن الصدر قدس سره فی التکمله :

السیّد مؤمن بن السیّد حجّه الإسلام السیّد محمّد باقر الرشتی الاصفهانی، عالم عامل فاضل، من عظماء علماء اصفهان . قام مقام أبیه بعد موت أخیه السیّد الأجلّ الحاج سیّد أسد اللّه فی الإمامه والجماعه والمرجعیّه والرئاسه . کان سیّدًا صالحًا ثقه فقیهًا من أمّ ولد السیّد، لکنّه نعم الخلف، و تقدّم علی سائر اخوته لعلمه وفضله وتقواه قدّس اللّه روحه (۴).

۱- ۱. کلّ هذه التألیفات مع صوره إجازه صاحب الجواهر له، موجوده فی مجموعه فی المکتبه المرعشیّه فی مدینه قم المقدّسه برقم ۱۹۹۵، مذکوره فی فهرسها : ۵ / ۳۶۷ .

۲- ۲. کما أرّخه ولده السیّد محمّد مهدی، فی کتابه « غرقاب : ص ۲۲۲ ».

۳- ۳. ترجمته فی تذکره القبور : ۸۱ ؛ بیان المفاخر : ۲ / ۱۶۰ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان: ۱ / ۳۸۰ ؛ رجال اصفهان : ۱۴۷ ؛ تکمله أمل الآمل : ۶ / ۹۶ ؛ المآثر والآثار : ۱۸۴ ؛ تکمله نجوم السماء : ۱ / ۴۰۰ .

۴- ۴. تکلمه أمل الآمل: ۶ / ۹۶ .

له تصانيف، منها : جامع الأقوال فى الصلاه وأحكامها (۱) ؛ وهو استدلالىّ مبسوط فى جزئين، فرغ من تأليف الجزء الأوّل منه فى السادس عشره من شهر شوّال المكرّم المطابق لثمانيه وسبعين بعد ألف ومائتين من الهجره (۱۲۷۸) ؛ أوّله بعد البسمله : « الحمد للّه الّذى جعل قرّه عين الأنبياء فى الصلاه ».

توفّى فى ثانى شهر رمضان المبارك سنه ۱۲۹۴ ه، ودفن فى مقبره والده قدس سره .

۵ _ السيّد محمّد جعفر (المتوفّى عاشوراء ۱۳۲۰ ه) (۲)

قال المحقّق الطهرانى قدس سره فى نقباء البشر :

عالم كامل و رئيس جليل، كان أصغر إخوته السيّد أبوالقاسم والسيّد أسد اللّه والسيّد مؤمن، وتوفّى بعد الجميع فى يوم عاشوراء سنه ۱۳۲۰ ه، ودفن فى النجف الأشرف بجنب أخيه العلاّمه السيّد أسد اللّه (۳).

جاء فى ترجمته فى معجم رجال الفكر والأدب :

جعفر بن محمّد باقر الموسوى الرشتى الاصفهانى، فقيه، إمامى، أصولى، تتلمّذ على أساتذه عصره، وتصدّى للإمامه والفتيا باصفهان. وألّف : ۱ _ إجتماع الأمر والنهى ؛ ۲ _ أصاله البراءه ؛ ۳ _ التعادل

---

۱ – ۱. نسخه الأصل منه بخطّ المؤلّف قدس سره موجوده فى المكتبه المرعشيّه فى قم المقدّسه برقم: ۲۷۹۹، مذكوره فى فهرسها: ۷ / ۳۶۶ .

۲– ۲. ترجمته فى : المآثر و الآثار : ۱ / ۲۴۹ ؛ و نقباء البشر : ۱ / ۲۷۹ ؛ و تاريخ اصفهان : ۳۲۴ ؛ وبيان المفاخر : ۲ / ۱۵۵ _ ۱۵۷ ؛ و دانشمندان و بزرگان اصفهان : ۱ / ۳۷۷ ؛ و اعلام اصفهان : ۲ / ۲۸۸ ؛ ومعجم رجال الفكر والأدب : ۱ / ۳۹۸ .

۳– ۳. نقباء البشر : ۱ / ۲۷۹ الرقم ۵۹۰ .

والتراجيح ؛ ۴ _ حجّيّه الإستصحاب ؛ ۵ _ و حجّيّه القطع والظنّ (۱).

۶ _ السيّد زين العابدين (المتوفّى قبل ۱۲۹۰ ه) (۲)

قال المحقّق الطهرانى قدس سره فى الكرام البرره :

عالم جليل، كان من أهل الفضل والبراعه والعلم والكمال، و من أهل الشهره والوجاهه والإعتبار، و هو ابن أحد عظماء هذا القرن [القرن الثالث عشر] وأساطين علماء هذه الطائفه، وتوفّى قبل أخيه الحجّه السيّد أسد اللّه المتوفّى سنه ۱۲۹۰، ودفن خلف والده قدس سره فى مقبرته المنوّره ؛ و قد تزوّج بإحدى بناته العلّامه الميرزا أبو المعالى الكرباسى، و بأخرى منهنّ السيّد أبو جعفر بن السيّد صدر الدين العاملى الاصفهانى (۳).

۷ _ السيّد أبو القاسم (المتوفّى ۱۲۶۲ ه) (۴)

قال فى الكرام البرره :

عالم بارع، و فقيه زاهد، كان مرجع الأمور باصفهان بعد وفاه والده، توفّى فى ۲۸ شهر صفر المظفّر سنه ۱۲۶۲ (۵).

۱- ۱. معجم رجال الفكر والأدب : ۱ / ۳۹۸ .

۲- ۲. جاء ترجمته فى : المآثر والآثار : ۱ / ۲۲۱ ؛ الكرام البرره : ۲ / ۵۸۹ ؛ تكمله نجوم السماء : ۱ / ۳۶۸ ؛ تذكره القبور : ص ۱۴۶ ؛ بيان المفاخر : ۲ / ۱۵۷ و ۱۵۸ ؛ دانشمندان و بزرگان اصفهان : ۱ / ۳۷۸ ؛ اعلام اصفهان : ۳ / ۲۶۱ .

۳- ۳. الكرام البرره : ۲ / ۵۸۹ الرقم ۱۰۵۸ .

۴- ۴. ترجمته فى : الكرام البرره : ۱ / ۵۱ ؛ مكارم الآثار : ۵ / ۱۶۱۹ ؛ دانشمندان وبزرگان اصفهان : ۱ / ۳۷۶ ؛ بيان المفاخر : ۲ / ۱۵۴ .

۵- ۵. الكرام البرره : ۱ / ۵۱ الرقم ۱۱۰ .

۸ _ السيّد هاشم (المتوفّى قبل ۱۲۹۳ ه) (۱)

عالم صالح تقى، من المجتهدين فى عصره، توفّى قبل سنه ۱۲۹۳ .

مؤلّفاته

له مؤلّفات كثيره، و رسائل متعدّده، كلّها تفصح عن تضلّعه فى شتّى العلوم المختلفه خصوصًا الفقه والرجال، و تظهر منها جامعيّته من المعقول والمنقول، وإليك تفصيلها حسب ما يسّر اللّه لنا الحصول عليها :

« الكتب والرسائل الفقهيّه »

۱ _ مطالع الأنوار المقتبسه من آثار الأئمّه الأطهار عليهم السلام

شرح لكتاب شرائع الإسلام، لم يخرج منه غير مقاصد كتاب الصلوه إلى آخر أحكام صلاه الأموات فى ستّه مجلّدات، إلاّ أنّه مشتمل على أغلب قواعد الفقه وضوابطه الكلّيّات، بل محتو على معظم المسائل المتفرّقه من الطهاره إلى الديات . طبع سنه ۱۴۰۸ بالطبع الأفست، وقد قامت بطبعه مكتبه مسجدالسيّد حجّه الإسلام الشفتى قدس سره باصفهان .

۲ _ تحفه الأبرار الملتقط من آثار الأئمّه الأطهار لتنوير قلوب الأخيار

رساله فارسيه مبسوطه، يتعرّض فيها للأدلّه غالبًا، و هى فى خصوص الصلوه، مرتّبه على مقدّمه فى مسائل الإجتهاد والتقليد، وأبواب ثلاثه ذات مباحث، وخاتمه فى الخلل وأحكام الشكوك .

۱- ۱. ترجمته فى : بيان المفاخر : ۲ / ۱۶۲ ؛ آثار ملّى اصفهان : ۱۹۳ .

والخاتمه رساله كبيره جدًّا، سيأتى الكلام عنها برقم : (١٨).

طبعت دون خاتمتها سنه (١۴٠٩ ه) فى مجلّدتين كبيرتين بتحقيق المحقّق الحجّه الحاج السيّد مهدى الرجائى _ دامت بركاته _ قامت بطبعها مكتبه مسجد السيّد حجّه الإسلام قدس سره باصفهان .

٣ _ الخلاصه والمنتخب من تحفه الأبرار

قد اختصرها المؤلّف قدس سره من كتابه السابق لبعض تلاميذه (١).

۴ _ المصباح الشارقه

قال مؤلّفه فى مفتتح المجلّد الأوّل من كتابه « مطالع الأنوار » بعد نقل حديث فى فضل الصلوه ما لفظه :

« وقد تكلّمنا فى هذا الحديث فى المصباح الشارقه بما قد بلغ التطويل والإطناب فى الغايه وأبرزنا فيه كثيرًا من الإشكالات المتوجّهه إليه وعقبنا كلاًّ منها بما يزيله » (٢).

۵ _ السؤال والجواب

فارسى وعربى، وهو أجوبه مسائله المعروفه فى مجلّدين كبيرين، تشتمل على أربعين كتابًا من الكتب الفقهيّه، و رسائل متعدّده فى مسائل متبدّده، منها: « رساله فى الأوقاف »، و منها : « رساله فى إقامه الحدود فى زمن الغيبه »، إلى غير ذلك من الرسائل الّتى نذكر كلاًّ منها بعنوان مستقلّ .

۶ _ كتاب القضاء والشهادات

قال عنه صاحب الروضات قدس سره :

١- ١. بيان المفاخر : ٢ / ۶٠ .

٢- ٢. مطالع الأنوار : ١ / ۴ .

و من تصنيفاته الفائقه أيضًا كتاب ألّفه فی القضاء والشهادات بطريق الإستدلال التامّ زمن قراءته فی تلك المباحث علی شيخه السيّد محسن المرحوم (۱).

عناوينه : « مسأله _ مسأله »، وقد فرغ من تأليف كتاب القضاء بالكاظميه فی الرابعه والعشرين من شهر محرّم الحرام سنه خمس ومائتين بعد الألف من الهجره. أوّله بعد البسمله : « الحمد للّه ربّ العالمين والصلوه والسلام علی مدّعی النبوّه والرساله باقامه البيّنه والبراهين ».

۷ _ مناسك الحجّ

فارسی، ذكر فيه واجبات الحجّ ومستحبّاته، ورتّبه علی مقدّمه، وثلاثه مقاصد، وخاتمه . صرّح فی أواسطه بأنّه ألّفه فی طريقه توجّهه إلی الحجّ سنه (۱۲۳۱ ه) وذكر هناك انّه حال الكتابه فی السَفينه قرب قطيف .

۸ _ رساله فی آداب صلاه الليل و فضلها

هی مدرجه فی : « السؤال والجواب » له قدس سره (۲).

۹ _ رساله فی ابراء الولیّ مدّه المتعه عن المولی عليه

قال صاحب الذريعه رحمه الله :

رساله فی هبه الولی مدّه الزوجه المنقطعه للمولی عليه، ثلاثه: إحداها للسيّد محمّد باقر بن محمّد نقی الشفتی الاصفهانی، اختار فيها الجواز (۳).

۱- ۱. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۱ .
۲- ۲. بيان المفاخر : ۲ / ۱۷ .
۳- ۳. الذريعه : ۵۲ / ۱۵۹ الرقم ۵۳ _ ۵۵ .

۱۰ ـ رساله فی حرمه محارم الموطوء علی الواطی

هی رساله متوسّطه مدرّجه فی کتابه : السؤال والجواب ؛ أوّلها بعد البسمله : « الحمد لمن أبدع السموات والأرضین ».

۱۱ ـ الردّ علی رساله تعیین السلام الثالث فی النوافل (۱)

کتبه فی الردّ علی رساله المولی علی أکبر بن محمّد باقر الإیجی الاصفهانی (المتوفّی سنه ۱۲۳۲ ه) ؛ فرغ منه سنه ۱۲۲۳ ه .

ثمّ کتب المولی المذکور رساله أخری فی ردّ السیّد حجّه الإسلام، ثمّ ردّ الرساله السیّد أیضًا وسدّ علیه أبواب المقاله (۱).

۱۲ ـ الردّ علی رساله تعیین السلام الثالث فی النوافل (۲)

کتبه قدس سره ثانیًا بعد ردّ المولی الإیجی رحمه الله الردّ الأوّل (۲). فرغ منه فی سنه ۱۲۲۴.

۱۳ ـ إقامه الحدود فی زمن الغیبه

هی رساله کبیره استدلالیّه، مدرّجه فی کتابه الکبیر « السؤال والجواب ». طبعت سنه ۱۴۲۵ ه بتحقیق حفید المؤلّف الحجّه الحاج السیّد مهدی الشفتی ـ دام ظلّه ـ قامت بطبعها مکتبه مسجد السیّد حجّه الإسلام قدس سره باصفهان .

۱۴ ـ رساله فی اشتراط القبض فی الوقف

هی رساله استدلالیّه مفصّله، مدرّجه فی « السؤال والجواب » له، کتبها فی الردّ علی المولی أحمد النراقی قدس سره (۳). طبعت سنه ۱۳۷۹ ش بتحقیق الحجّه الدکتور

۱- ۱. الذریعه : ۱۰ / ۱۹۷ الرقم ۵۰۶ .

۲- ۲. الذریعه : ۱۰ / ۱۹۷ الرقم ۵۰۷ .

۳- ۳. و ألّف المیرزا أبوالقاسم بن محمّد مهدی النراقی رحمه الله (المتوفّی سنه ۱۲۵۶) : « ملخّص المقال فی دفع القیل والقال »، فی الردّ علی هذه الرساله إجابه لسؤال أخیه المولی أحمد المذکور . والنسخه المخطوطه منه موجوده فی المکتبه المرعشیّه برقم ۳۱۳۶، مذکوره فی فهرسها : ۸ / ۳۶۵ .

السيّد أحمد التويسركانى ــ حفظه اللّه ــ تحت عنوان: « رساله وقف ».

۱۵ ــ رساله فى أحكام الغساله

ذكرها ولده العلاّمه الحاج السيّد أسد اللّه قدس سره فى شرحه الكبير على شرائع الإسلام حيث قال : وقد كتب ــ روحى فداه ــ رساله فى مسأله الغساله (۱).

۱۶ ــ رساله فى تطهير العجين بتبخيره و عدمه

ذكرها العلاّمه السيّد محمّد صادق الچهارسوقى قدس سره ، وعبّر عنها بالقدريّه (۲).

۱۷ ــ رساله فى الأراضى الخراجيّه

هى رساله إستدلاليّه كبيره، كتبها فى جواب مسأله سئل عنها . توجد نسخه خطيّه منها ضمن مجموعه فى المكتبه الخاصّه للدكتور السيّد أحمد التويسركانى ــ دامت بركاته ــ وقد قدّم لنا مصوّره منها مشكورًا .

۱۸ ــ رساله فى أحكام الشك والسهو فى الصلوه

هى رساله كبيره جدًّا، حسنه الوضع والتفريع، جعلها تتمّه لكتابه : « تحفه الأبرار ». ذكرها صاحب الذريعه، و عبّر عنها بالشكيّات (۳).

۱۹ ــ رساله فى طهاره عرق الجنب من الحرام

نسبها إليه ولده العلاّمه السيّد أسداللّه قدس سره فى شرحه الكبير على الشرائع (۴).

۲۰ ــ رساله فى صلوه الجمعه

صرّح بها نفسه فى كتابه : « مطالع الأنوار » (۵)؛ اختار فيها وجوبها التخييرىّ.

۱- ۱. شرح شرائع الإسلام : كتاب الطهاره، مخطوط .

۲- ۲. نقله عنه فى بيان المفاخر : ۲ / ۵۴ .

۳- ۳. الذريعه : ۱۴ / ۲۱۸ الرقم ۲۲۶۸ .

۴- ۴. شرح شرائع الإسلام : كتاب الطهاره، مخطوط .

۵- ۵. مطالع الأنوار : ۴ / ۱۴۸ .

۲۱ ــ رساله فی العقد علی أخت الزوجه المطلّقه

کتبها فی جواب سائل سأله عن ذلک، مدرّجه فی کتابه « السؤال والجواب ».

قد طبعت هذه الرساله سنه ۱۳۸۳ ش بتحقیق حفید المؤلّف الحجّه الحاج السیّد مهدی الشفتی ــ دام ظلّه ــ ضمن « میراث حوزه اصفهان » (۱).

۲۲ ــ رساله فی حکم صلح حقّ الرجوع فی الطلاق الرجعی

مدرّجه فی کتابه : « السؤال والجواب »، کتبها فی جواب مسأله سئل عنها، فرغ منها فی مزرعه تندران من مزارع کرون من محلّ اصفهان فی یوم الإثنین السابع من جمادی الآخره سنه ۱۲۳۵ ه .

قد طبعت هذه الرساله سنه ۱۳۸۳ ش بتحقیق الحجّه الحاج السیّد مهدی الشفتی ــ دام ظلّه ــ ضمن « میراث حوزه اصفهان » (۲).

۲۳ ــ رساله فی جواز الإتّکال بقول النساء فی انتفاء موانع النکاح فیها

صرّح بها المؤلّف قدس سره نفسه فی مطالع أنواره بقوله :

« ... والظاهر وثاقته کما حقّقناه فی رسالتنا الموضوعه فی جواز الإتّکال بقول المرأه فی خلوّها عن موانع النکاح » (۳).

ذکرها صاحب أعیان الشیعه وعبّر عنها برساله فی قبول قول المرأه فی عدم المانع لها من النکاح (۴). وکذا ذکرها صاحب الذریعه وعبّر عنها برساله فی جواز الإتّکال علی قول النساء فی انتفاء موانع النکاح (۵).

۱- ۱. میراث حوزه اصفهان : ۱ / ۲۹۷ ــ ۳۲۲ .

۲- ۲. میراث حوزه اصفهان : ۱ / ۲۷۹ ــ ۲۹۶ .

۳- ۳. مطالع الأنوار: ۶ / ۵۱۸ .

۴- ۴. أعیان الشیعه : ۴۴ / ۱۱۲ .

۵- ۵. الذریعه : ۵ / ۲۴۱ الرقم ۱۱۵۳ .

۲۴ ـ رساله فی حکم الصلوه فی جلد المیته المدبوغ

هی رساله کبیره إستدلالیّه کتبها فی جواب السؤال عن حکم الصلوه فی جلد المیته المدبوغ، مدرّجه فی کتابه الکبیر « السؤال والجواب » .

۲۵ ـ رساله فی ثبوت الزنا واللواط بالإقرار

مدرّجه فی کتابه : « السؤال والجواب »، کتبها فی جواب مسأله سئل عنها.

۲۶ ـ شرح جوابات المسائل

هو شرح جوابات المسائل الصادره عن أستاذه المحقّق القمّی رحمه الله صاحب القوانین ؛ شرح فیه جمله من جواباته فی حیاته وحسب أمره، یذکر فیه السؤال، ثمّ جواب المحقّق، ثمّ إیضاح الجواب (۱).

۲۷ ـ الرساله العملیّه

فارسیه، تتضمّن العبادات .

۲۸ ـ رساله فی عدم جواز التقلید عن المجتهد المیّت

أوجب فیها العدول إلی المجتهد الحیّ بمجرّد موت المجتهد، ولمّا رآها المیرزا عبدالوهّاب القزوینی قدس سره (۲)، کتب فی ردّها رساله : « هدایه المسترشدین فی حکم التقلید للعوام » (۳).

۱- ۱. الذریعه : ۳۱ / ۱۷۹ الرقم ۶۰۰ .

۲- ۲. هو المیرزا عبدالوهاب الشریف ابن محمّد علی القزوینی، من أکابر تلامذته والمجازین منه بإجازه کبیره مبسوطه، ذکر فی کتابه : « هدایه المسترشدین » انّه ألّف أوّلاً رساله فارسیّه مختصره، وأخری عربیّه فی مسائل التقلید، ثمّ بعد ما رأی رساله حجّه الإسلام فی التقلید وإیجابه علی المقلّد العدول إلی المجتهد الحیّ بعد موت من کان یقلّده، کتب هذه الرساله ناقلاً لعین عبارات حجّه الإسلام ثمّ الردّ علیه ؛ أنظر الذریعه : ۵۲ / ۱۹۳ الرقم ۲۱۷ .

۳- ۳. الذریعه : ۴ / ۳۸۹ ؛ والکرام البرره : ۲ / ۸۱۰ .

۲۹ ــ رساله فی أحکام القناه

هی رساله فارسیه کتبها فی جواب مسائل بعض أهالی یزد، مدرّجه فی کتابه الکبیر : « السؤال والجواب ».

۳۰ ــ رساله فی ما لو أخلّ بالتسلیم فی الصلوه

مدرّجه فی کتابه الکبیر : « السؤال والجواب » .

۳۱ ــ رساله فی ولایه الحاکم علی البالغه غیر الرشیده

کتبها فی جواب من سأله عن المسأله، مدرّجه فی کتابه: « السؤال والجواب ».

قد طبعت هذه الرساله سنه ۱۳۸۶ ش بتحقیق سماحه الحجّه الحاج السیّد مهدی الشفتی ــ دام ظلّه ــ ضمن « میراث حوزه اصفهان » (۱).

۳۲ ــ رساله فی حکم الصلوه عن المیّت

کتبها فی جواب مسأله سئل عنها، مدرّجه فی کتابه: « السؤال والجواب ».

۳۳ ــ رساله فی تحدید آیه الکرسی

رساله فی جواب من سأل عن تحدید هذه الآیه، مدرّجه فی السؤال والجواب.

قد طبعت هذه الرساله سنه ۱۳۸۶ ش بتحقیق حفید المؤلّف الحجّه الحاج السیّد مهدی الشفتی ضمن « میراث حوزه اصفهان » (۲).

۳۴ ــ رساله فی زیاره عاشوراء و کیفیّتها

مدرّجه فی « السؤال والجواب » له قدس سره ؛ کتبها فی جواب من سأله عن کیفیّه الزیاره وصلاتها، فادرج فی الجواب : انّ صلاتها رکعتان، لا أکثر، تفعلهما بعد

۱- ۱. میراث حوزه اصفهان : ۳ / ۱۲۵ ــ ۱۷۱ .

۲- ۲. میراث حوزه اصفهان : ۳ / ۹۶ ــ ۱۲۵ .

الفراغ من اللعن والسلام والدعاء والسجده .

۳۵ ـ رساله فی صیغ النكاح

هی رساله فارسیه فی بیان أنحاء اجراء الصیغه وأنواع تغییراته . ذكر فیها أربع عشره صوره لصیغه النكاح .

۳۶ ـ سلطانیه

رساله فارسیه مختصره فی أحكام الطهاره والصلوه كتبها لفتحعلی شاه القاجار.

« الكتب والرسائل الحدیثیه »

۳۷ ـ الحاشیه علی الكافی

هی حواشی قلیله علی كتاب الفروع من الكافی، من الطهاره إلی الحجّ .

۳۸ ـ الحاشیه علی الوافی

نصّ علیها المؤلّف نفسه قدس سره فی كتابه : « مطالع الأنوار » (۱).

« الكتب والرسائل الأصولیّه »

۳۹ ـ الزهره البارقه لمعرفه أحوال المجاز والحقیقه

مشتمل علی جمّ غفیر من المسائل الأصولیّه والعربیّه، و مباحث الألفاظ والمبادئ اللغویّه، فی نحو من ثمانیه آلاف بیت . طبع بعد وفاته بأمر تلمیذه وصهره الآقا محمّد مهدی بن محمّد إبراهیم الكرباسی رحمهماالله (۲).

۱- ۱. مطالع الأنوار : ۵ / ۲۷ .

۲- ۲. الذریعه : ۱۲ / ۷۲ الرقم ۵۰۶ .

قال قدس سره فی بیان مقصوده من تألیف الکتاب :

هـذه مقاله أرادها منّی بعض من کنت أعتنی بصـلاح حاله، واهتمّ بانجاح مقاله و سؤاله، قد بیّنت فیها بإعانه اللّه سـبحانه مباحث الحقیقه والمجاز بما لم یبیّن إلی الآن فی رساله ولا فی کتاب (۱).

۴۰ _ رساله فی تقدیم الید علی الإستصحاب

ألّفها فی الردّ علی أستاذه المیرزا أبی القاسم الجیلانیّ القمّی قدس سره ، تقرب مِن أربعه آلاف بیت .

ذکرها کلّ من العَلَمَین : السیّد محمّد صادق (۲)، وأخوه السیّد محمّد هاشم الچهارسوقی رحمهماالله (۳).

۴۱ _ الحاشیه علی تهذیب الوصول

هی حاشـیه علمیّه مفصّله علی کتاب : « تهذیب الوصول إلی علم الأصول » من تآلیف آیه اللّه العلاّمه الحلّی قدس سره . ذکرها المؤلّف قدس سره فی کتابه : الزهره البارقه (۴).

۴۲ _ الحاشیه علی أصول معالم الدین

هی تعلیقات مدوّنه بمنزله شـرح مبسوط علی کتاب «معالم الدین فی الأصول» للشیخ حسن ابن الشهید الثانی ؛ ذکرها فی کتابه : « مطالع الأنوار » (۵).

۱- ۱. الزهره البارقه: الصفحه الاُولی من النسخه المخطوطه فی مکتبه آیه اللّه الگلپایگانی فی قم برقم ۱۱۶ .

۲- ۲. نقله عنه فی بیان المفاخر : ۲ / ۵۵ .

۳- ۳. ذکرهـا فی إجازته لمیرزا محمّـد بن عبـدالوهّاب الهمـدانی قـدس سـره ضـمن ترجمه حجّه الاسـلام قـدس سـره (صوره الإجازه بتمامها مطبوعه فی کتاب ضیاء الأبصار : ۲ / ۶۱۴).

۴- ۴. الزهره البارقه لمعرفه أحوال المجاز والحقیقه: مخطوط .

۵- ۵. مطالع الأنوار : ۵ / ۳۹۳ ؛ وفیه : ... مضافًا إلی الوجوه الّتی أبرزناها فی مقام ترجیـح أقرب المجازات علی غیره فیما علّقناه فی أصول المعالم فی مباحث المجمل والمبیّن .

۴۳ _ رساله لرفع النزاع و الجدال

رساله مختصره فی جواب أنّ المترادفین هل یمکن أن یتحقّق بینهما العموم المطلق أو من وجه .

« الرسائل الرجالیّه »

هی رسائله المتعدّده فی هذا الفنّ، تنیف علی أربع وعشرین رساله فی أحوال عشرین رجلاً من الرواه (۱)، کما یلی :

۴۴ _ رساله فی تحقیق حال أبان بن عثمان وأصحاب الاجماع

۴۵، ۴۶ _ رسالتان فی تحقیق حال إبراهیم بن هاشم القمّی (۲)

۴۷ _ الإرشاد الخبیر البصیر إلی تحقیق الحال فی أبی بصیر

۴۸ _ رساله فی تحقیق حال أحمد بن محمّد بن خالد البرقی

۴۹ _ رساله فی تحقیق حال أحمد بن محمّد بن عیسی الأشعری

۵۰، ۵۱ _ رسالتان فی تحقیق حال إسحاق بن عمّار الساباطی

۵۲ _ رساله فی تحقیق حال حسین بن خالد

۵۳ _ رساله فی تحقیق حال حماد بن عیسی الجهنی

۵۴ _ رساله فی تحقیق حال سهل بن زیاد الآدمی الرازی

۱- ۱. عبّر الشیخ الطهرانی قدس سره عن کلّ واحد بعنوان : ترجمه (الذریعه : ۴ / ۱۴۷، ۱۴۸، ۱۵۰، ۱۵۲، ۱۵۵، ۱۵۶، ۱۵۷، ۱۵۸، ۱۵۹، ۱۶۱، ۱۶۲، ۱۶۴، ۱۶۵، ۱۶۶).

۲- ۲. صرّح السیّد حجّه الإسلام قدس سره فی الرساله الثانیه بانّه کتب فی تحقیق أحواله رسالتان، حیث قال فی أوّلها: لمّا کتبت فی سالف الزمان رساله فی تحقیق الحال فی إبراهیم بن هاشم، وأغفلت فیها بعض ما ینبغی التنبیه علیه، أبرزت هذه الکلمات فی ذلک المرام (الرسائل الرجالیّه : ۶۱).

۵۵ _ رساله فی تحقیق حال شهاب بن عبد ربّه

۵۶ _ رساله فی تحقیق حال عبدالحمید بن سالم العطّار وولده محمّد

۵۷ _ رساله فی تحقیق حال عمر بن یزید

۵۸ _ رساله فی تعیین محمّد بن اسماعیل الواقع فی صدر بعض أسانید الکافی (۱)

۵۹ _ رساله فی تحقیق حال محمّد بن أحمد الراوی عن العمرکی

۶۰ _ رساله فی تحقیق حال محمّد بن خالد البرقی

۶۱، ۶۲ _ رسالتان فی تحقیق حال محمّد بن سنان

۶۳ _ رساله فی تحقیق حال محمّد بن الفضیل

۶۴ _ رساله فی تحقیق حال محمّد بن عیسی الیقطینی

۶۵ _ رساله فی بیان أشخاص الّذین لقّبوا بما جیلویه

۶۶ _ رساله فی تحقیق الحال فی معاویه بن شریح ومعاویه بن میسره وأنّهما واحد

۶۷ _ رساله فی بیان العدّه المتکرّره فی أسانید الکافی

طبعت جمیع هذه الرسائل المذکوره فی مجلّد واحد سنه ۱۴۱۷ ه بتحقیق سماحه الحجّه الحاج السیّد مهدی الرجائی _ دامت برکاته _ قامت بطبعها مکتبه مسجد السیّد حجّه الإسلام الشفتی قدس سره باصفهان .

۶۸ _ رساله فی مشترکات الرجال

ذکرها صاحب الروضات قدس سره (۲).

۱- ۱. قال صاحب الذریعه قدس سره : ترجمه محمّد بن اسماعیل الواقع فی صدر بعض أسانید الکافی، للسیّد حجّه الإسلام الاصفهانی، طبعت مع رسائله، فرغ من أصله سنه ۱۲۰۶، ثمّ بعد مدّه کتب علیه حاشیه منه سنه ۱۲۳۲ (الذریعه : ۴ / ۱۶۲ الرقم ۸۰۱).

۲- ۲. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۱ .

۶۹ _ الحاشيه على الرجال

هى تعليقات مختصره على كتاب: «الرجال» لشيخ الطائفه الطوسى رحمه الله .

۷۰ _ الحاشيه على الفهرست

انّها تعليقات مختصره غير مدوّنه على كتاب: «الفهرست» لشيخ الطائفه رحمه الله .

« الكتب والرسائل المتفرّقه »

۷۱ _ رساله فى أصول الدين

فارسيه، فى عدّه أبواب (۱).

۷۲ _ سؤال و جواب

الفارسى، عن بعض عقائد الشيخيّه، طبع أوّلاً بعد وفاته سنه (۱۲۶۱ ه)، كما ذكره صاحب الذريعه (۲). وقد طبع ثانيًا طباعه حروفيّه محقّقه، قامت بتحقيقه وطبعه سنه (۱۳۸۸ ش) مكتبتنا : مكتبه مسجد السيّد حجّه الإسلام قدس سره .

۷۳ _ الحليه اللاّمعه للبهجه المرضيّه

هو الكتاب الّذى بين يديك عزيزى القارئ، وسيأتى الكلام عنه مفصّلاً.

« ما صدر عنه فى الإجازات »

۷۴ _ كتاب الإجازات

فقد أجاز سيّدنا المترجم له قدس سره لجماعه من مجتهدى تلاميذه ومعاصريه،

۱- ۱. فهرس مخطوطات مكتبه كليّه الإلهيّات فى طهران : ۱ / ۱۱ ش ۳۳۵ .

۲- ۲. الذريعه : ۱۲ / ۲۴۳ الرقم ۱۵۹۴ .

إجازات مبسوطه ومختصره، و بلغت إجازاته أكثر من خمسين إجازه .

قال البحّاثه الشيخ آقا بزرگ الطهرانى رحمه الله فى « طبقات أعلام الشيعه » (۱) : له إجازات كثيره مفصّله لمجتهدى تلاميذه، رأيت منها مجموعه فى مكتبه المولى محمّد على الخوانسارى فى النجف فيها : ثلاث عشره إجازه تقرب من خمسه آلاف بيت، والمجازون هم :

۱ _ الحاج محمّد إبراهيم القزوينى

۲ _ الميرزا محمّد الرضوى

۳ _ المولى محمّد على المحلاّتى

۴ _ السيّد فضل اللّه الأسترآبادى

۵ _ المولى محمّد صالح الأسترآبادى

۶ _ الشيخ على النخجوانى

۷ _ السيّد محمّد تقى الزنجانى

۸ _ الحاج عبدالباقى الكاشانى

۹ _ السيّد محمّد على الأبرقوئى

۱۰ _ المولى مرتضى قلى (۲)

۱- ۱. طبقات أعلام الشيعه : ۲ / ۱۹۵ .

۲- ۲. من المحتمل انّه : ميرزا مرتضى قلى خان بن على محمّد خان « نظام الدوله » ابن عبداللّه خان « أمين الدوله» ابن محمّد حسين خان الإصفهانى الصدر الأعظم للسلطان فتح على شاه . ويقوى هذا الإحتمال انّ على هامش نسخه من هذا الكتاب الّذى بين يديك، حاشيه امضاؤها : مرتضى قلى خان أديب إصفهانى صدرى، واللّه العالم . جاء ترجمته فى : نقباء البشر فى القرن الرابع عشر : ۵ / ۳۵۹ الرقم ۴۸۹ ؛ الحصون المنيعه : ۲ / ۳۴۵ ؛ أعيان الشيعه : ۴۸ / ۵۱ ؛ شعراء الغرىّ : ۱۱ / ۲۳۷ _ ۲۴۹ ؛ ماضى النجف : ۳ / ۴۹۹ ؛ معجم رجال الفكر والأدب : ۳ / ۱۲۹۴ ؛ الطليعه من شعراء الشيعه : ۲ / ۳۰۲ ؛ تكمله أمل الآمل: ۶ / ۵۳ وفيه: « مرتضى قلى خان بن محمّد على ».

۱۱ ــ المولی محمّد رفیع الگیلانی المعروف بشریعتمدار

۱۲ ــ المولی عبدالوهّاب القزوینی

۱۳ ــ الآقا محمّد المجتهد .

وفاته و مرقده

عـاش ــ قـدّس اللّه نفسه الزکیه ــ ثمـانین سـنه تقریبًا، ثمّ أجاب دعوه الإلهیّه ــ علی أصـحّ الأقوال وأشـهرها ــ فی عصـیره یوم الأحد، الثانی من شـهر ربیع الثانی سنه ۱۲۶۰ ه (۱) بعد صـلوه الظهر بمرض الإستسـقاء، و دفن بعد ثلاثه أیّام من وفاته فی البقعه الّتی بناها لنفسه فی جانب مسجده الکبیر باصبهان، وهی الآن مشهد معروف و مزار متبرّک .

قال المحقّق الچهارسوقی قدس سره فی روضاته :

ولم یر مثل یوم وفاته، یوم عظیم، ملأت زقاق البلد من أفواج الأنام رجالاً ونساءًا، یبکون علیه بکاء الفاقد والده الرحیم و مشـفقه الکریم، بحیث کان همهمه

---

۱ – ۱. هـذا التاریـخ مطـابق لمـا کتبه صاحب الروضات رحمه الله فی بیاضه (أنظر مقـدّمه النهریّه : ۲۰) ؛ وکـذا مطابق لما کتبه العلاّمه الشـیخ محمّد جعفر بن محمّد إبراهیم الکرباسـی (المتوفّی سنه ۱۲۹۲ ه) فی ظهر کتابه : منهـج الرشاد فی شـرح إرشاد الأذهان (فهرس مخطوطات مکتبه مرکز إحیاء التراث الإسـلامی: ۶ / ۷۹ الرقم ۹۰). وضـبطه کذلک العالم الفاضل الشاعر رضا قلیخان هما الشیرازیّ (المتوفّی ۱۲۹۰)، ففی « دیوانه ص ۱۰۴ » : در اول حمل و دویم ربیع دویم *** زدامگاه جهان شد بسوی دار سلام بلفظ تازی تاریخ رحلتش گفتم *** چو بشمری مأتین است و ألف و ستّین عام

الخلایق تسمع من وراء البلد، و غسل فی بیته الشریف، ثمّ أتی به إلی المسجد، فصلّی علیه ولده الأفضل وخلفه الأسعد الأرشد والفقیه الأوحد والحبر المؤیّد ... مولانا وسیّدنا السیّد أسد اللّه ... .

ومن العجائب إتّفاق فراغه من التحصیل و مراجعته من النجف الأشرف بإصرار والده الجلیل فی سنه وفاته، و مسارعه روحه المطهّر إلی جنّاته ... .

وأغلقت أبواب أسواق البلد أیّامًا متوالیه بعد وفاته، ثمّ انتشر نعیه إلی سائر بلاد الإسلام، فأقاموا حقّ عزائه فی جمیع الأطراف والأکناف من المشاهد المقدّسه و غیرها، إلی أن بلغ الخبر أرض الهند و بلاد الترکستان و ما وراء النهر، فأظهروا له جلائل الحزن، و أهدوا إلی روحه المطهّر ختماتهم الکلام المجید، وصالح دعواتهم عن ظهر القلب .

ودارت نائحه مصیبته فی أطراف العالم قریبًا من سنه کامله، و ذلک لعظیم منّته وجزیل حقّه علی قاطبه أهل الزمان، وکلّما غبرت الأعصار ازداد الناس تحسّرًا علی وفاته وتأسّفًا علی هجرته لما یرون من تعطیل حدود اللّه، وتضییع أحکام الشریعه من بعده، و ورود الإختلال الأعظم بین الخلایق بواسطه فقده .

وقد أنشدت قصیده طویله فی مرثیته بالعربیّه، و مطلعها کما یمرّ بالنظر الفاتر :

لمن العزاء وهذه الزفرات ما هی فی الزمر *** تبکی السماء وفی الأرض الفساد به ظهر

وجرت عیون الدمع من صمّ الجبال و حاولت *** لتزول وانشقت جیوب الصبر واشتمل الضرر

واغبرّت الآفاق واختل السياق بأسره *** وتغيّرت شمس المشارق منه وانخسف القمر

ما أكثر الحزن الجديد وأكبر الهول الشديد *** وأعظم الرزء المفخّم فى الخلائق للبشر

من فقد سيّدنا الإمام الباقر العلم الّذى *** جلّت عن العدّ المحامد منه والكرامات الكبر

بكّاء جوف الليل من خوف الإله ومقتدى *** طول النهار على نيابته الإمام المنتظر

إلى تمام ثمانين بيتًا تقريبًا، ويقول فى آخرها مؤرّخًا لوفاته :

وسألت طبعى القرم عن تأريخ رحلته *** فجرّ ذيلاً وقال: « اللّه أنزله كريم المستقرّ » (١)

(١٢٦٠ ه)

١- ١. روضات الجنّات : ٢ / ١٠٤ .

مصادر الترجمه

* أعلام اصـفهان ـ للسيّد مصلح الدّين المهدوى : ۲ / ۱۴۱ * الأعلام، خير الـدين الزركلى : ۶ / ۴۹ * أعيان الشـيعه ـ للسيّد محسن الأمين العاملى : ۹ / ۱۸۸ * بغيه الراغبين (المطبوع ضـمن موسوعه الإمام شـرف الـدين) : ۷ / ۲۹۴۹ * بيان المفاخر ـ للسيّد مصلح الدّين المهدوى: ج ۱ و ۲ * تاريخ اصفهان ـ لميرزا حسن خان الجابرى الأنصارى : ۹۵ * تذكره العلماء ـ لميرزا محمّد التنكابنى : ۲۱۳ * تـذكره القبور ـ لملاّ عبدالكريم الجزى : ۸۱ * تكمله أمل الآمل ـ للسيّد حسن الصـدر : ۵ / ۲۳۸ * دانشمندان وبزرگان اصفهان ـ للسيّد مصلح الدّين المهدوى : ۱ / ۳۷۳ * روضات الجنّات ـ للسيّد محمّد باقر الچهارسوقى : ۲ / ۹۹ * الروضه البهيّه ـ للسيّد شـفيع الجابلقى : ۱۹ * ريحانه الأدب ـ للميرزا محمّـد على مـدرّس التبريزى : ۲ / ۲۶ * طبقات أعلام الشيعه (ق۱۳) للشـيخ آقا بزرگ الطهرانى : ۲ / ۱۹۳ * طرائف المقـال ـ للسيّد على البروجردى : ۲ / ۳۷۶ * غرقاب ـ للسيّد محمّـد مهدى الموسوى : ۲۱۰ * الفوائـد الرضويّه ـ للشيخ عبّـاس القمى : ۲ / ۴۲۶ ـ ۴۲۹ * قصـص العلماء ـ لميرزا محمّد التنكابنى : ۱۳۵ * الكرام البرره ـ للشـيخ آقـا بزرگ الطهرانى : ۱ / ۱۹۲ * الكنى والألقاب ـ للشـيخ عبّاس القمّى : ۲ / ۱۵۵ * لبـاب الألقـاب ـ للشـيخ حبيب اللّه الكاشـانى: ۷۰ * معـارف الرجـال ـ للشـيخ محمّـد حرز الـدّين : ۲ / ۱۹۵ * معجم المؤلّفين ـ عمر رضا كحاله : ۹ / ۹۶ * مكارم الآثار ـ للشيخ محمّد على الحبيب آبادى : ۵ / ۱۶۱۴ * موسوعه طبقات الفقهاء : ۱۳ / ۵۳۳ * نجوم السـماء ـ لميرزا محمّد مهدى الكشـميرى: ۱ / ۶۳ * وفيـات العلماء: ۱۶۲ * هديه الأحباب ـ للشيخ عبّاس القمى : ۱۴۰ * هديه العارفين ـ اسماعيل باشا البغدادى : ۶ / ۳۷۱ .

ص: ۴۸

بین یدی الکتاب

۱ _ اسم الکتاب و نسبته

لا شکّ فی صحّه نسبه هذا الکتاب إلی مؤلّفنا السیّد حجّه الإسلام قدس سره ، فقد عدّه من تألیفاته المحقّق الطهرانی رحمه الله ، و عبّر عنه فی مورد من ذریعته بالحاشیه (۱)، وعبّر عنه فی مورد آخر منها بالحلیه اللاّمعه حاشیه علی البهجه المرضیّه (۲).

وذکره تلمیذه العلاّمه السیّد محمّد باقر الچهارسوقی قدس سره فی روضات الجنّات بعنوان : التعلیقات (۳). و کذا ذکره تلمیذه المیرزا محمّد التنکابنی رحمه الله فی قصصه، وعبّر عنه بالحاشیه (۴).

والاسم الکامل والصحیح لهذه الحاشیه هو : الحِلْیَهُ اللاَّمِعَه لِلْبَهْجَهِ المَرْضِیَّه، کما سمّاها بذلک سیّدنا المؤلّف قدس سره فی مقدّمتها .

۲ _ مکان وتاریخ تألیفه

ألّف قدس سره الجزء الأوّل من هذه الحاشیه فی أرض بغداد جوار الکاظمین علیهماالسلام ، وقد انتهی من تألیفه فی العشر الأوسط من شهر رجب المرجّب سنه ۱۲۰۴ ه، حیث قال فی نهایته :

وقد اتّفق الإبتداء به وکذا الفراغ فی أرض بغداد جوار الکاظمین علیهماالسلام ، فی مدّه أربعه أشهر وکسرًا، مع تفرّق الحواس، واغتشاش الأحوال، وتراکم أفواج الهموم، وتلاطم أمواج الغموم،

ص: ۴۹

۱- ۱. الذریعه : ۶ / ۲۸ الرقم ۱۲۲ .

۲- ۲. الذریعه : ۷ / ۸۲ .

۳- ۳. روضات الجنّات : ۲ / ۱۰۲ .

۴- ۴. قصص العلماء : ۱۳۶ .

لابتلائی بمرض الإحتراق فی البول، قد انجرّ القضاء عنان الإختیار إلی البلده المذکوره للمعالجه .

ولم یحدّد تأریخ تألیف الجزء الثانی منها، ولم یذکر مکانها .

۳ _ ماهیّته

اشاره

من أجل معرفه ماهیّه هذا الکتاب وأهمیّته لابدّ من الوقوف علی عدّه نقاط :

الاُولی : هو تعلیقات مدوّنه بمنزله شرح مبسوط علی شرح الفاضل السیوطی علی ألفیّه النحو، کتبه المؤلّف قدس سره فی مبادئ أمره بالتماس بعض من قرأ علیه ؛ قال فی أوّله فی بیان مقصوده من تألیف الکتاب :

انّه قد وفّقنی اللّه تعالی بکمال رأفته وعطوفته ومنّه وإحسانه فی بعض أیّام الحیاه للمجاوره فی البلده الغرویّه _ علی مشرّفها آلاف السلام والتحیّه _ فالتمس منّی فیها بعض من کنت أعتنی بصلاح حاله أن یقرأ عندی شرح الألفیّه للفاضل الکامل المحقّق المدقّق جمال الدّین .

ثمّ بعد الإجابه والشروع لمّا سمع منّی ما لم یسمعه من غیری، إلتجأ إلیّ أن أکتب له حاشیه متعلّقه بذلک الشرح، مبیّنه لنکاته، موضحه لمشکلاته، مشتمله علی فوائد لم تذکر فیه، فأجبته مع کثره الإشتغال والمباحثه، وعدم اجتماع ما یحتاج إلیه للرجوع حین الحاجه .

الثانیه : ألّف السیّد حجّه الإسلام قدس سره هذه الحاشیه فی جزئین : الأوّل مفصّل من أوّل الکتاب إلی المعرّف باللام، والثانی مفصّل أیضًا من باب الإبتداء إلی باب

التعجّب . وعند تتبّعنا للنسخ الخطّيه لهذه الحاشيه وجدنا أكثرها تحتوى على الجزء الأوّل منها فقط ؛ فقد تتبّعنا أكثر من عشرين نسخه خطّيه تقريبًا، فلم نعثر إلاّ على نسختين مشتملتين على كلتا الجزئين، وهما :

١ _ النسخه الخطّيه المحفوظه فى مكتبه مسجد أعظم فى مدينه قم المقدّسه برقم ٣٥٣٢، والمذكوره فى فهرسها : ١٥٧ .

٢ _ النسخه الخطّيه المحفوظه فى مكتبه مدرسه سپهسالار فى طهران برقم ۶۸۶۴، المذكوره فى فهرسها : ۴ / ٣٤٢ .

الثالثه : الملاحظ انّ السيّد حجّه الإسلام قدس سره لم يتمّ هذه الحاشيه، بل توقّف عند شرح قول الفاضل السيوطى فى باب التعجّب : « ما كان ملازمًا لذلك نحو: عنيت بحاجتك ».

الرابعه : يوجد فى عدّه موارد من هذه الحاشيه بياض بمقدار عدّه كلمات أو أسطر، وكأنّ المؤلّف قدس سره تركه ليملأه فى وقت لاحق، واللّه العالم .

الخامسه : هى حاشيه علميّه لطيفه ودقيقه، حاويه على حلّ ما لم يحلّه المحشّون من المعضلات وصور إحتمال العبارات ؛ يوضّح السيّد حجّه الإسلام فيها بعض الكلمات اللُغويّه الغامضه، وجمع فيها آراء النحويّين فى مختلف المباحث، وناقش فيها، واستحسن منها ما كان صحيحًا برأيه، ثمّ أقام الأدلّه النقليّه والعقليّه على الرأى الّذى يستحسنه .

السادسه : استشهد قدس سره فى هذه الحاشيه بكثير من الآيات الكريمه والأحاديث الشريفه، واستدلّ بها على إثبات مدّعاه .

السابعه : أكثر مصدرٍ يعتمد عليه حجّه الإسلام قدس سره فى هذه الحاشيه هو شرح

نجم الأئمّه وفاضل الأمّه الرضی رحمه الله علی الكافيه، حيث ينقل الكثير من عباراته بمقدار نصف صفحه أو أكثر، غير انّه استشكل في بعض المواضع عليه .

الثامنه : شأن السيّد حجّه الإسلام قدس سره في هذه الحاشيه شأنه في باقي كتبه وشروحه، من استقصائه لجميع الأقوال والآراء وذِكْر الأدلّه المتعلّقه بكلّ مسأله، فانّها مشتمله على أغلب قواعد النحو و ضوابطه، بل محتويه على معظم مسائله وفروعه .

النسخ المعتمده في التحقيق

النسخ الخطّيه لهذا الكتاب شائعه وكثيره جدًّا توجد في عدّه مكتبات فيايران وقد اخترنا منها سبع نسخ و هي :

١ _ النسخه الأصليّه، مخطوطه حجّه الإسلام الشفتيّ قدس سره ، ومن منن اللّه تعالى وألطافه علينا أن أظفرنا بنسخه المؤلّف _ أعلى اللّه مقامه _ بخطّ يده الشريف بعد مرور سبع سنين من بدايه العمل، وهي محفوظه في خزانه مكتبه جامعه طهران برقم ١٨١٣ المذكوره في فهرس مخطوطاتها: ٩ / ٣٩٩، تشتمل على الجزء الأوّل من الحاشيه .

والنسخه واضحه الخطّ مقروءه، إلاّ انّ المصنّف جعل فيها تغييرات وزيادات، وحذف بعض العبارات ثمّ كتبها مرّه أخرى ؛ وانّ بعض الأوراق منها مخطوط بخطّ يغاير الأصل، وقد اختلط بعضها ببعض، أو ضاع بعضها .

تقع هذه النسخه فی ۲۰۶ ورقه بحجم ۱۶ × ۱۱ سم، وکلّ ورقه تحتوی علی ثمانیه عشر سطرًا ؛ و رمزنا لهذه النسخه برمز : « ص » .

۲ ـ النسخه الخطّیّه المحفوظه فی خزانه مکتبتنا فی مدینه اصفهان برقم ۱۶، المذکوره فی فهرس مخطوطاتها : ص ۱۶۹، تحتوی علی الجزء الأوّل من الحاشیه فقط، کتبها بخطّ النسخ محمّد رضا بن محمّد رفیع الاصفهانی، وانتهی من کتابتها فی یوم الجمعه العاشر من شهر رجب المرجّب سنه ۱۲۳۹ ه .

ولقد امتازت النسخه عن النسخ الأخری بوجود حواش کثیره علیها بامضاء: « منه دام ظلّه العالی »، وحواش أخری من الکاتب وغیره .

تقع هذه النسخه فی ۱۳۸ ورقه بحجم ۲۱ × ۱۱ سم، و کلّ ورقه تحتوی علی خمسه عشر سطرًا، وقد رمزنا لها بالحرف : « ش ».

جاء فی آخرها ما یلی :

تمّت الحاشیه الشریفه المسمّاه بالحلیه اللاّمعه بید أحقر الطلاّب من عباد اللّه تعالی، ابن محمّد رفیع محمّد رضا، فی یوم الجمعه العاشر من الرجب المرجّب من شهور سنه تسع و ثلاثین و مائتین بعد الألف من الهجره النبویّه علی هاجرها آلاف السلام والتحیّه .

ولا یخفی علی المخادیم المطالعین لهذه النسخه الشریفه انّ استنساخها کانت من نسخه الأصل فی أرض دار السلطنه اصفهان، إلاّ أکثر قلیل من أوّلها، فانّه لمّا کانت بعض الأجزاء من أوّلها مفقوده، فلا جرم استنسخ من غیرها، جمعه ۱۰ رجب سنه ۱۲۳۹ .

۳ ـ النسخه الخطّیّه المحفوظه فی مکتبه آیه اللّه البروجردی قدس سره فی مدینه

قم المقدّسه تحت رقم ۲۸۲ ، المذكوره فی فهرس مخطوطات المكتبه : ۱ / ۱۶۳ ، تشتمل علی الجزء الأوّل من الحاشیه فقط، كتبها بخطّ نستعلیق جعفر بن محمّد النوری، وانتهی من كتابتها سنه ۱۲۲۹ ه، وهی منقوله من نسخه مكتوبه عن خطّ المصنّف .

هذه النسخه من أحسن النسخ لقلّه أخطائها، هیّأ لنا مصوّره عنها مشكورًا سماحه الحجّه السیّد صادق الإشكوری، فللّه درّه وعلیه أجره .

تقع النسخه فی ۱۷۵ ورقه بحجم ۲۱ × ۵ / ۱۶ سم، مختلفه الأسطر، وقد رمزنا لها بالحرف : « ب ».

جاء فی آخرها ما یلی :

تمّت بعون الملك العلاّم سنه ۱۲۲۹، قد اتّفق الفراغ لی من تضییع هذه النسخه الشریفه المسمّی بالحلیه اللاّمعه، و قد كتبتها من نسخه الّتی نقلت من نسخه الأصل الّتی بخطّ مصنّفها من الأوّل إلی آخرها، أقلّ العباد عملاً و أكثرها زللاً، المغروق فی بحار المعاصی، المرجوّ بدعاء الأخلاّء الروحانی جعفر بن محمّد النوری غفر اللّه لهما .

۴ ـ النسخه الخطّیّه المحفوظه فی مكتبه جامع گوهرشاد فی مدینه مشهد المقدّسه تحت رقم ۶۳۳ ، والمذكوره فی فهرس مخطوطات المكتبه : ۲ / ۷۴۷ ، تحتوی علی الجزء الأوّل من الحاشیه، و هی بخطّ النسخ، مجهوله الكاتب، كتبت فی القرن الثالث عشر، كثیره الاخطاء والاسقاط، ناقصه من آخرها صفحه .

تقع هذه النسخه فی ۱۴۱ ورقه بحجم ۲۱ × ۱۵ سم، و كلّ ورقه تحتوی علی تسعه عشر سطرًا، و قد رمزنا لها بالحرف : « ك ۱ ».

۵ _ النسخه الخطّيه المحفوظه فى مكتبه جامع گوهرشاد فى مدينه مشهد المقدّسه تحت رقم ۵۶۳ ، والمذكوره فى فهرس مخطوطات المكتبه : ۲ / ۶۷۳ ، تشتمل على الجزء الأوّل من الحاشيه، و هى بخطّ النسخ، مجهوله الكاتب، كتبت سنه ۱۲۹۹ ه، مخرومه الأوّل، كثيره الاخطاء والاسقاط .

تقع هذه النسخه فى ۱۳۲ ورقه بحجم ۵ / ۱۴ × ۵ / ۸ سم، و كلّ ورقه تحتوى على إحدى وعشرين سطرًا، و قد رمزنا لها بالحرف : « ک ۲ ».

جاء فى آخرها ما يلى : تمّت الكتاب بعون الملك الوهّاب فى ۱۲۹۹.

۶ _ النسخه الخطّيه المحفوظه فى مكتبه مسجد أعظم فى مدينه قم المقدّسه تحت رقم ۳۵۳۲، والمذكوره فى فهرس مخطوطاتها : ص ۱۵۷ ، تحتوى على الجزء الأوّل والثانى من الحاشيه، وهى بخطّ النسخ، مجهوله الكاتب والتاريخ . امتاز هذه النسخه عن النسخ الأخرى بأنّها كامله .

تقع هذه النسخه فى ۲۸۲ ورقه بحجم ۵/ ۱۴ × ۵ / ۸ سم، و كلّ ورقه تحتوى على إحدى وعشرين سطرًا، و قد رمزنا لها بالحرف : « م ».

۷ _ النسخه الخطّيه المحفوظه فى مكتبه مدرسه سپهسالار فى طهران برقم ۶۸۶۴ ، والمذكوره فى فهرس مخطوطاتها : ۴ / ۳۴۲ ، تحتوى على الجزء الأوّل والثانى من الحاشيه ؛ كتبها بخطّ النسخ أحد تلامذه المصنّف، و فرغ من كتابه الجزء الأوّل فى يوم الأحد سلخ شهر ذى القعده الحرام سنه ۱۲۱۸ ه . والنسخه مخرومه الأوّل والآخر، كثيره الاخطاء والاسقاط .

تقع هذه النسخه فى ۱۸۳ ورقه بحجم ۱۳ × ۸ سم، مختلفه الأسطر، و قد رمزنا لها بالحرف : « س ».

ص: ۵۵

جاء فی آخر الجزء الأوّل ما یلی :

قد فرغت من تسوید هذه الحاشیه الشریفه علی حلّ عبارات البهجه المرضیّه من تألیفات استادنا الأعظم ومولانا الأفخم السیّد المکرّم والشیخ الأعلم، أعنی سلاله السادات العظام وزبده أولاد النجباء الفخام میر محمّد باقر، بیّض اللّه غرّه أحوالهم [کذا] وجعل التوفیق له خیرَ رفیق والأئمّه علیهم السلام یوم القیمه معینًا وشفیعًا بجاه محمّد وآله الطاهرین، فی یوم الأحد سلخ شهر ذی القعده الحرام سنه ۱۲۱۸.

وسنعرض فی نهایه هذه المقدّمه نماذج من هذه النسخ .

منهجنا فی التحقیق

إعتمدنا فی عملنا علی النسخه الأصلیّه بخطّ المصنّف قدس سره الّتی تقدّم ذکر مواصفاتها آنفًا، مع ملاحظتنا لنسخ أخری غیرها، وکان عملنا فی هذه الحاشیه کما یلی :

۱ _ مقابله النسخ الخطّیّه وضبط الإختلافات الوارده بینها، وترجیح نسخه الأصل علی غیرها عند الإختلاف إلّا إذا ثبت خطؤها فرجّحنا غیرها مع الإشاره إلی ذلک فی الهامش .

۲ _ تثبیت الزیادات الّتی انفردت بها بعض النسخ دون بعض، و الإشاره إلیها فی الهامش .

٣ ــ إستخراج المصادر والمآخذ من الآيات القرآنيّه الكريمه، والأحاديث الشريفه، والأقوال الوارده، والشواهد الشعريّه، على قدر المستطاع .

٤ ــ إيضاح المواضع المشكله والعبارات المبهمه، وشرح بعض اللغات الغريبه الوارده فى المتن مع الإستعانه بكتب اللغه ومعاجم العربيّه .

٥ ــ إيراد ترجمه مختصره فى الهامش للأعلام المذكوره فى المتن .

٦ ــ إضافه العناوين الفرعيّه فى المتن بين المعقوفين الّتى تسهّل الوصول إلى تفاصيل الموضوع .

٧ ــ إلحاق متن البهجه المرضيّه قبل كلّ مبحث إكمالاً للفائده، لتسهل للقارئ الرجوع إلى المتن عند الإحتياج والضروره .

٨ ــ إعداد و تنظيم فهارس فنّيه كامله للآيات القرآنيّه، والأحاديث الشريفه، والأعلام المترجم لهم، والأشعار، والموضوعات المطروحه، فى آخر الكتاب تسهيلاً لمهمّه الباحثين والمراجعين .

هذا كلّه عملنا فى التحقيق، فإن جاء مرضيًّا فمن عنايات الإلـهيّه وحججه الأئمّه ــ عليهم آلاف السلام والتحيّه ــ وبركات الأنفاس القدسيّه للمؤلّف ــ قدّس اللّه أسراره الزكيّه ــ وإلاّ فمن قصورنا وبضاعتنا المزجاه .

ص: ٥٧

كلمه شكر و ثناء

وبالختام نتقدّم خالص شكرنا المتواصل وثنائنا العاطر إلى كلّ مَن ساعدنا وأعاننا على إخراج هذا السفر القيّم بهذه الحلّه الجيّده والطباعه الأنيقه، فجزاهم اللّه عن الإسلام وأهله خير جزاء المحسنين .

ونقدّم أيضًا شكرنا الجزيل وثنائنا الجميل إلى حفيد المؤلّف أعلى اللّه مقامه سماحه الحجّه المحقّق الحاج السيّد مهدى الشفتى _ دام ظلّه _ لإشرافه على العمل فجزاه اللّه عن محمّد وآله أفضل الجزاء .

والحمد للّه على أفضاله وإنعامه، ونسأله العفو والصفح عن زلّاتنا فهو العفوّ الغفور « وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للّه ِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » (1).

اصفهان

قسم التحقيق فى مكتبه مسجد السيّد حجّه الإسلام الشفتى قدس سره

غرّه شوّال المكرّم سنه ۱۴۳۳ ه

ص: ۵۸

۱- ۱. سوره یونس : ۱۰ .

ص: ۶۷

مقدمه المؤلف

اشاره

[مقدّمه المؤلّف قدس سره] (۱)

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه الّذى أمرنا بالإبتداء (۲) فى الأفعال على البهجه المرضيّه، وأخبرنا على كلمه (۳) هى للنحاه (۴) كافيه (۵)، وكلام هو مغن وشافيه، ورفع فاعل الخير بتصريح البرهان والهدايه، ونصب العدل واللباب (۶) بمفصّل الآيات والأدلّه، وكسر أعناق المشركين لعدم إنصرافهم إلى أفضل البريّه، وعطف علينا بتمييز الحلال من الحرمه، وأرسل إلينا نبيًّا (۷) به جزم النزاع بين المتنازعين، واشتغل

ص: ۷۳

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فى « ک ۲ » : لإبتداء .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص، ش، ب و ک ۲ » : والمراد بالكلمه [فى المقام] : لا إله إلاّ اللّه، نظرًا إلى قوله [صلى الله عليه و آله] : «من قال لا إله إلاّ اللّه وجبت له الجنّه»، ولايخفى حصول براعه الإستهلال فى ذكر الكلمه، منه .

۴- ۴. فى « س، ب، م » : للنجاه .

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ص، ش، ب و ک ۲ » : التاء للمبالغه، وقد حقّقنا جواز دخولها فى اسم الفاعل فى مبحث الحال فى هذه الحاشيه *، وإن أنكر بعض منهم ذلک، منه . * حيث قال قدس سره هناک ما هذا لفظه : ... و فيه نظر لعدم ظهور لحوق تاء المبالغه فى الفاعل، بل بعض منهم حصر مواضع لحوقها فى : فعول وفعال ومفعال، لكن الإنصاف عدم تسليم هذا الحصر لورود لحوقها فى الفاعل أيضًا، كما ورد عنه عليه السلام حيث سئل عن فضل الراوى والعابد، وهو هذا : رجل راويه لحديثكم، إلى أن قال عليه السلام : الراويه لحديثنا، إلى أن قال : أفضل من ألف عابد (الحليه اللاّمعه : الجزء الثانى، مخطوط، سيصدر إن شاء اللّه تعالى).

۶- ۶. فى « ک ۲ » : البيّنات .

۷- ۷. فى « ص و ش » : نبيّنا .

العامل بالعمل (۱) بين العلمين (۲)، وتمّ الأفعال النواقص، وكمّل الأعمال الفرائض، ونعته فى مواضع عديده، وجعلنا من تابعيه والأئمّه، ومن المنصرفين إليه بإزاله الأسباب المانعه، والصلاه والسلام عليه وعلى آله وأصحابه ما دامت النعم فى الجنّه باقيه .

وبعد، يقول تراب أقدام المؤمنين، وغبار نعال المشتغلين، الفقير إلى اللّه الغنىّ محمّد باقر بن محمّد نقى الموسوىّ _ عاملهما اللّه تعالى بلطفه الجلىّ والخفىّ _ : انّه قد وفّقنى اللّه تعالى بكمال رأفته وعطوفته ومنّه وإحسانه فى بعض أيّام الحياه للمجاوره فى البلده الغرويّه _ على مشرّفها آلاف السلام والتحيّه _ فالتمس منّى فيها بعض من كنت أعتنى بصلاح حاله أن يقرأ علىّ (۳) شرح الألفيّه للفاضل الكامل المحقّق المدقّق جمال الدّين (۴) ؛ ثمّ بعد الإجابه والشروع [لمّا سمع منّى

۱- ۱. « بالعمل » لم يرد فى « ش، م، س، ك ۱ و ۲ ».

۲- ۲. كذا فى « ص »، و فى سائر النسخ : العاملين، وهو الصواب .

۳- ۳. فى « ب » بدل « علىّ » : « عندى ».

۴- ۴. مؤلّف « الألفيّه » هو : جمال الدّين محمّد بن عبداللّه بن عبداللّه بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى (المتوفّى سنه ۶۷۲ ه) ؛ قال الذهبى : ولد سنه ستّمائه أو إحدى و ستمائه، وسمع بدمشق من السخاوى والحسن بن صباح وجماعه، و كان إمامًا فى القراءات و عللها، أمّا اللغه فكان إليه المنتهى فى الإكثار من نقل غريبها والاطّلاع على وحشيّها، وأمّا النحو والصرف فكان فيهما بحرًا لايجارى وحبرًا لايبارى . وله من التصانيف : الألفيّه، الكافيه، العمده، التسهيل، التوضيح، و غير ذلك ؛ انظر ترجمته فى : بغيه الوعاه : ۱ / ۱۳۰ ؛ وشذرات الذهب: ۵ / ۳۳۹ ؛ والأعلام : ۱ / ۹۳۱ ؛ وفوات الوافيات : ص ۴۵۲ _ ۴۵۴ . وشارح « الألفيّه » هو : الحافظ جلال الدين عبدالرّحمن بن أبى بكر الخضيرى السيوطى، ولد سنه تسع وأربعين وثمان مائه بسيوط، و هى قريه بصعيد مصر، أخذ عن الجلال المحلّى والزين العقبى، و قرأ على الشمس السيرامى والبلقينى والكافيجى وغيرهم . له نحو ۶۰۰ مصنّف، منها: الكتاب الكبير، والإتقان فى علم التفسير وعلوم القرآن، وبغيه الوعاه فى طبقات اللغويين والنحاه، وهمع الهوامع، وغير ذلك . ونقل صاحب الروضات فى : « روضات الجنّات : ۵ / ۶۶ » عن السيّد عليخان المدنى انّه كان شافعيًا، لكنّه رجع عن التسنّن واستبصر، وقال بإمامه الأئمّه الإثنى عشر عليهم السلام ، فصار شيعيًّا إماميًّا ؛ قال السيّد المذكور : رأيت كتابًا من مصنّفات السيوطى ذكر فيه رجوعه إلى الحقّ، واستدلّ فيه على إمامه علىّ بن أبى طالب عليه السلام بعد رسول اللّه صلى الله عليه و آله بلافصل . أنظر ترجمته فى : الأعلام : ۳ / ۳۰۱ ؛ وشذرات الذهب : ۸ / ۵۱ .

ما لم يسمعه من غيرى] (۱)، إلتجأ إلىّ أن أكتب له حاشيه متعلّقه بذلك الشرح مبيّنه لنكاته، موضحه لمشكلاته، مشتمله على فوائد لم تذكر فيه، فأجبته مع كثره الإشتغال والمباحثه، و عدم إجتماع ما يحتاج إليه للرجوع حين الحاجه، سائلاً من اللّه سبحانه أن يوفّقنى لإتمامها وأن ينفعه بها وسائر الإخوان، فإنّه رحمن ومنّان، وأرجو منه تعالى ومن سائر الإخوان أن يشركونى فى صالح دعواتهم، وأن لاينسوننى فى أوقات مطالعاتهم، و سمّيتها بِالْحِلْيَهِ اللاَّمِعَهِ لِلْبَهْجَهِ المَرْضِيَّه .

ص: ٧٥

١- ١. ما بين المعقوفين من « ب » .

متن البهجه المرضيّه

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

أحمدک اللهمّ على نعمک و آلائک، و أصلّى و أسلّم على محمّد خاتم أنبيائک وعلى آله وأصحابه والتابعين إلى يوم لقائک .

أمّا بعد، فهذا شرح لطيف مزجته بألفيّه ابن مالک مهذّب المقاصد وواضح المسالک يبيّن مراد ناظمها، و يهدى الطالب لها إلى معالمها، حاوٍ لأبحاث منها ريح التحقيق تفوح، و جامع لنکت لم يسبقه إليها غيره من الشروح، وسمّيته بالبهجه المرضيّه فى شرح الألفيّه، و باللّه أستعين انّه خير معين .

قال محمّد هو ابن مالک أحمد ربّى اللّه خير مالک

قال الناظم: (بسم اللّه الرّحمن الرّحيم، قال محمّد هو) الشيخ الإمام أبو عبداللّه جمال الدين محمد بن عبداللّه (ابن مالک) الطائى الأندلسى الجيانى الشافعى (أحمد ربّى اللّه خير مالک) أى : أصفه بالجميل تعظيمًا له وأداء لبعض ما يجب له والمراد إيجاده لا الأخبار بأنّه سيوجد .

مصلّيًا على النبىّ المصطفى و آله المستكملين الشرفا

(مصلّيًا) بعد الحمد أى داعيًا بالصلاه (على النبى) هو إنسان أوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بذلک فرسول أيضًا .

و لفظه بالتشديد من النبوه أى : الرفعه لرفعه رتبه النبىّ صلى الله عليه و آله على غيره من

ص: ۷۶

الخلق، و بـالهمزه من النبأ أى الخبر لأنّ النبىّ مخبر عن اللّه تعالى، والمراد به نبيّنا محمّد صلى الله عليه و آله (المصطفى) أى: المختـار من النـاس كمـا قال النبىّ صلى الله عليه و آله فى حديث رواه الترمذى و صحّحه: « إنّ اللّه اصطفى من ولد إبراهيم اسماعيل، واصطفى من ولد اسماعيل بنى كنانه، واصطفى من بنى كنانه قريشًا، واصطفى من قريش بنى هاشم، واصطفانى من بنى هاشم ».

و قال فى حديث رواه الطبرانى : « إنّ اللّه اختار خلقه، فاختار منهم بنى آدم، ثمّ اختار بنى آدم فاختار منهم العرب، ثمّ اختار العرب فاختار منهم قريشًا، ثمّ اختار قريشًا فاختار منهم بنى هاشم، ثمّ اختار بنى هاشم فاختارنى منهم، فلم أزل خيارًا من خيار ».

(و) على (آله) أى أقاربه المؤمنين من بنى هاشم و المطّلب (المستكملين الشرفا) بفتح الشين بانتسابهم إليه صلى الله عليه و آله .

واستعين اللّه فى ألفيّه مقاصد النحو بها محويّه

(واستعين اللّه فى) نظم أرجوزه (ألفيّه) عدّتها ألف بيت أو ألفان بناء على أن كلّ شطر بيت و لا يقدح ذلك فى النسبه _ كما قيل _ لتساوى النسب إلى المفرد والمثنّى كما سيأتى (مقاصد النحو) أى: مهمّاته، والمراد به المرادف لقولنا: علم العربيه المطلق على ما يعرف به أواخر الكلم إعرابًا و بناء، و ما يعرف به ذواتها صحّه واعتلالاً، لا ما يقابل التصريف (بها) أى: فيها (محويّه) أى: مجموعه .

تقرّب الأقصى بلفظ موجز و تبسط البذل بوعد منجز

(تقرّب) هذه الألفيّه لأفهام الطالبين (الأقصى) أى : الأبعد من غوامض المسائل، فيصير واضحًا (بلفظ موجز) قليل الحروف كثير المعنى ؛ والباء للسببيّه،

ولا بـدع فى كون الإيجاز سـببًا لسـرعه الفهم كما فى: رأيت عبـداللّه وأكرمته، دون: أكرمت عبداللّه . و يجوز أن يكون بمعنى « مع »، قاله ابن جماعه .

(و تبسط البذل) بسـكون الذال المعجمه أى العطاء (بوعد منجز) أى سـريع الوفاء، والوعد فى الخير و الإيعاد فى الشرّ إذا لم تكن قرينه .

و تقتضى رضًا بغير سخط فائقه ألفيّه ابن مُعْط

(وتقتضـى) بحسن الوجازه المقتضـيه لسـرعه الفهم (رضًا) من قارئها بأن لا يعترض عليها (بغير سـخط) يشوبه (فائقه ألفيّه) الإمام أبى ذكريا يحيى (ابن معط) عبدالنور الزواوى الحنفى .

و هو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائى الجميلا

(و) لكن (هو بسـبق) أى: بسـبب سـبقه إلى وضع كتابه و تقدّم عصـره (حائز) أى جامع (تفضيلاً) لتفضيل السابق شرعًا و عرفًا، و هو أيضًا (مستوجب ثنائى الجميلا) عليه لانتفاعى بما ألّفه و اقتدائى به .

واللّه يقضى بهبات وافره لى و له فى درجات الآخره

(واللّه يقضى بهبات) أى عطايا من فضله (وافره) أى: زائده، والجمله خبريه أريد بها الدعاء أى اللهمّ اقض بذلك (لى) قدّم نفسه لحديث أبى داود : « كان رسول اللّه صلى الله عليه و آله إذا دعا بدأ بنفسه ». (وله فى درجات الآخره) أى: مراتبها العليّه .

ص: ۷۸

شرح البسمله الشريفه

اشاره

[شرح البسمله الشريفه] (۱)

فقال : بسم اللّه الرّحمن الرّحيم (۲).

أقول (۳) : قد افتتح الكتاب بالتسميه إقتداء بالقرآن (۴)، و قصدًا لحصول التبرّك بذكر اسم الرّحمن، و ميلًا إلى الإستعانه باسم المعين المنّان، و عملًا بما روى عن سيّد أهل الزمان صلى الله عليه و آله : « كلُّ أَمْرٍ ذِى بَال لَم يبْدأ فِيه باسمِ اللّه ِ فَهو أَبْتَر » (۵) ؛ و بما روى عن مشيّد أركان الإيمان ـ عليه آلاف التحيّه والسّلام ـ : « كلمه بسم اللّه فاتقه للرتوق، مسهله للوعور، و مجنبه للشرور، و شفاء لما فى الصدور، أمان يوم النشور (۶) » (۷).

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. « فقال : بسم اللّه الرّحمن الرّحيم » لم يرد فى « ب ».

۳- ۳. فى « ب » : فأقول .

۴- ۴. فى « ک ۱ و ۲ » : بالفرقان .

۵- ۵. تفسير المنسوب إلى الإمام العسكرىّ عليه السلام : ص ۹ ح ۷ ؛ و فى كنز العمّال : ۱ / ۵۵۵ ح ۲۴۹۱ هكذا : « كلّ أمر ذى بَال لا يبدأ فيه ببسم اللّه الرّحيم أقطع ».

۶- ۶. الحديث فى مستدرک الوسائل : ۵ / ۳۰۴ ح ۵۹۲۷ / ۳ ، مع إختلاف الألفاظ وإضافات ؛ وتمامه هكذا: « عن علىّ عليه السلام انّه قال : انّ اسم اللّه فاتق للرتوق، و خائط للخروق، و مسهل للوعور، و جنه عن الشرور، وحصن من محن الدهور، و شفاء لما فى الصدور، و أمان يوم النشور ».

۷- ۷. جاء فى حاشيه « ش » : قد استدلّ لإبتداء الكتاب بالتسميه بوجوه خمسه، و المستفاد من بعضها كالوجه الأوّل والخامس تعيّن الإبتداء بها من الآخر كالثانى و الثالث و الرابع ليس الأمر كذلک، بل التسميه بناء عليها من أحد أفراد المطلق الذّى يحصل بذكره الوفاء بمضمونها مع كونه من أكمل أفراده، منه دام ظلّه العالى.

الکلام فی باء بسم اللّه

اشاره

[الکلام فی باء بسم اللّه] (۱)

فقال : بسم اللّه الرّحمن الرّحیم .

أقول : الباء إمّا للمصاحبه أو الإستعانه، و ربما رجح الأوّل بأوجه :

الأوّل : انّ باء المصاحبه تدلّ علی ملابسه جمیع أجزاء الفعل لاسم اللّه تعالی، بخلاف باء الآله والإستعانه (۲).

الثانی : انّ إبتداء المشرکین باسم آلهتهم انّما کان علی قصد التبرّک، فقصد التبرّک أدخل فی الردّ علیهم، و هو إنّما یحصل عند کون الباء للمصاحبه لا الإستعانه .

الثالث هو : انّ باء الإستعانه یستلزم جعل اسم اللّه آله للفعل، و هو غیر مناسب لتبعیّه الآله وعدم کونها مقصوده بالذات، والمصاحبه عریّه من ذلک .

و فی الجمیع نظر ! أمّا فی الأوّل : فلأنّا لا نسلّم انّ باء المصاحبه من حیث هی دالّه علی ملابسه أجزاء الفعل لاسم اللّه تعالی، بل ذلک انّما یفهم من ضمیمه المتعلّق، لأنّک لو قدّرت متعلّقها « أبتدأ » مثلًا، یکون المستفاد منه ملابسه أوّل جزء من الفعل لاسم اللّه تعالی لا جمیعه، کما لا یخفی .

نعم، لو قدّرته « أصنّف » مثلًا، لکان المستفاد ذلک، إلّا انّه لا فرق فی ذلک بین کون الباء للمصاحبه أو الإستعانه، لأنّ الباء لو کانت للإستعانه و الآله و جعلت متعلّقها «أصنّف» مثلًا، لکان اللّازم منه ملابسه جمیع أجزاء الفعل لاسم اللّه تعالی، إذ معلوم انّ الآله مصاحبه لذیها عند العمل، فمفادّ الباء حینئذ (۳) علی تقدیر کونها

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. « والإستعانه » لم یرد فی « ص » .

۳- ۳. أی إذا جعل متعلّقه مثل أصنّف .

للإستعانه : الإستعانه من اسم اللّه تعالى لجميع أجزاء الفعل و ملابسته له، بخلاف ما لو جعلتها للمصاحبه، فانّ مفادّها حينئذ هو الثانی فقط، لأنّ ملابسه شیء بشیء لایدلّ علی الإستعانه به لا صریحًا ولا إلتزامًا، فحمل الباء علی الإستعانه أولی.

وأمّا فی الثانی : فلأنّا نمنع الحصر، و علی تقدیر التسلیم نقول : انّ دلاله المصاحبه علی التبرّک بشیء من الدلالات الثلاث ممنوعه بحیث لا یدخله ریبه ؛ نعم فی مثل المقام یستفاد ذلک من خارج، لأنّ مصاحبه اسم اللّه تعالی یوجد معها التبرّک، لکن لا إختصاص لذلک بحمل (۱) الباء علی المصاحبه، لأنّ الإستعانه باسم اللّه تعالی یوجد معها التبرّک، فتأمّل .

وأمّا فی الثالث : فلأنّ الآله لها جهتان : جهه توقّف و تبعیّه، والمقصود هنا الُأولی لا الثانیه، فحمل الباء علی الإستعانه لو لم یکن أرجح من حملها علی المصاحبه فلا أقلّ من التساوی، علی انّه یعلم من حمل الباء علی الإستعانه وجعل اسم اللّه تعالی آله الفعل (۲) زیاده مدخلیّه فیه، حتّی کأنّه لایمکن حصوله بدونه(۳)، والمصاحبه عریّه من ذلک .

و أیضًا المناسب بالنسبه إلی المصنّفین و غیرهم، من حیث قصورهم فی العلم والکمال وعدم استقلالهم فی الأفعال والأعمال، هو الإستعانه، لا المصاحبه .

و أیضًا قد یقال : انّ ادّعاء المصاحبه باسم اللّه تعالی فی حال التصانیف وغیرها ربّما لا یناسب طریق الأدب، و قصد التبرّک لا یرفع ذلک، فتأمّل (۴).

ص: ۸۱

۱- ۱. فی « ص » : من حمل .
۲- ۲. فی « ب » : للفعل .
۳- ۳. فی « ب » هکذا : حتّی کأنّه لا یتأتی ذلک الفعل ولا یوجد بدونه .
۴- ۴. ویؤیّده أیضًا ما رواه الصدوق قدس سره فی « التوحید : ص ۲۳۰ » بسنده عن محمّد بن القاسم الجرجانی المفسّر قال : فقال علیّ علیه السلام : ... فقولوا عند افتتاح کلّ أمر صغیر أو عظیم بسم اللّه الرّحمن الرّحیم، أی أستعین علی هذا الأمر باللّه الّذی لاتحقّ العباده لغیره، المغیث إذا استغیث والمجیب إذا دعی، الرّحمن الّذی یرحم ببسط الرزق علینا .

متعلّق الباء فی بسم اللّه

[متعلّق الباء فی بسم اللّه] (۱)

ثمّ اعلم : انّ متعلّق الجارّ (۲) هنا إمّا فعل أو وصف أو مصدر، و كلّ واحد منها إمّا مقدّم أو مؤخّر، خاصّ كأُصنّف أو أألّف مثلاً للمصنّف، و أقرأ أو أتلو مثلاً للقاری، أو عامّ كأبتدأ لكليهما، فصار الأقسام إثنی عشر، و بملاحظه المعنيين المذكورين للباء مع كلّ من هذه الأقسام تصير الأقسام أربعه و عشرين .

هكذا الباء للإستعانه متعلّقها فعل خاصّ، مقدّم أو مؤخّر، أو عامّ كذلك، فهذه أربعه، و كذا نقول (۳) عند حمل الباء على المصاحبه، فصارت ثمانيه، و هكذا فی الوصف والمصدر .

و كلّ من هذه الأقسام ممكن الإراده فی المقام، و انّما الكلام فی الرجحان، فأقول : الأولى تقدير الفعل لوجهين، الأولّ : انّه أصل فی العمل فتقديره لعامليّه المعمول أولى من غيره .

والثانی : انّه يلزم زياده الإضمار و التقدير فی كلّ من تقديری الوصف أو المصدر بالنسبه إلى تقدير الفعل، لأنّ مع تقدير الفعل يلزم إضمار كلمتين : الفعل وفاعله، و مع تقدير الوصف أو المصدر يلزم إضمار ثلاث كلمات : المبتدأ، والخبر، و فاعل الوصف أو المصدر، كما تقول : أنا مصنّف بسم اللّه أو إبتدائی بسم اللّه كائن ؛ و لا شكّ انّ الإضمار خلاف الأصل فيجب الإقتصار فی مخالفته على أقلّ ما تندفع به الضروره .

و ربّما أُجيب عن ذلك بأنّ زياده الإضمار فيما إذا كان المقدّر مصدرًا انّما يلزم

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فی « ب » : الظرف .

۳- ۳. فی « ص » : تقول .

إذا جعل الظرف متعلّقًا به و قدّر له الخبر، و أمّا لو جعل الظرف خبرًا عنه فلا، بل المضمر حينئذ كلمتان .

و فيه نظرٌ، لأنّه لا تفاوت فی ذلک بین کون الظرف معمولاً للمصدر أو خبرًا، بناء علی انّه لو کان خبرًا لکان متعلّقه مقدّرًا و هو خبر فی الأصل، فساوی فیما لو جعل الظرف متعلّقًا بالمصدر و قدّر الخبر، و لیس ذلک إلّا کرّ علی ما فرّ، فصار تقدیر الفعل أولی من غیره .

إن قلت : انّ تقدیر الفعل و إن کان أولی من هذه الجهه، لکن تقدیر الاسم أولی من جهه أخری و هی دلاله الإسمیّه علی الدوام و الثبات، و الفعلیّه عریّه من ذلک .

قلت : الفعل المقدّر هو الفعل المضارع و مدلوله الإستمرار التجدّدی، وهو أنسب بالإعتبار فی هذا المقام من الثبات و الدوام لدلالته علی انّ الإستعانه باسم اللّه تعالی للتصنیف مثلاً متجدّده علی الإستمرار حتّی کأنّه لا یغفل منها لمحه، فتقدیر الفعل أولی .

لکن بقی الکلام فی نوعی الفعل العامّ و الخاصّ من انّه هل یکون لأحدهما جهه رجحان ترجّحه فی مقام التقدیر علی الآخر أم لا ؟

فنقول : الظاهر انّ تقدیر الخاصّ کأصنّف مثلًا أولی من تقدیر العامّ کأبتدأ، لدلاله الأوّل علی تحقّق الإستعانه مثلًا باسم اللّه تعالی لجمیع أجزاء الفعل، بخلاف الثانی، فانّه یفید بظاهره قصر الإستعانه فی أوّل جزء من الفعل .

و رجّح بعض المحقّقین (۱) تقدیر العامّ، لأنّ فیه إمتثالاً _ لفظًا ومعنًی _ بالحدیث المتقدّم وهو قوله صلی الله علیه و آله : کلّ أمر ذی بَال، الحدیث .

۱- ۱. هو الشهید الثانی قدس سره فی « الروضه البهیه فی شرح اللمعه الدمشقیّه : ۱ / ۲۱۹ ».

وفيه نظرٌ، لأنّ غايه ما يدلّ عليه الحديث المذكور الإبتداء باسم اللّه فی الأفعال ولادخل لتقدير فعل الإبتداء فی ذلك (۱).

ثمّ على تقدير أرجحيّه الفعل الخاصّ، هل الراجح تقديره مقدّمًا أو مؤخّرًا ؟ مقتضى الأصل الأوّل لتقدّم رتبه العامل على رتبه المعمول، إلّا انّ المناسب التأخير للإهتمام بتقديم اسم اللّه تعالى، و للتنبيه على إفاده الحصر، لأنّ تأخيره يستلزم تقديم المعمول فيفيد الحصر، إذ تقديم ما حقّه التأخير يفيد ذلك، فيدلّ على انّ الإستعانه فی الفعل مثلًا انّما هی باسم اللّه فقط لا بغيره .

وجه كسر الباء فی بِسم اللّه

ثمّ اعلم : انّ حقّ الحروف المفرده أن تفتح، لأنّ (۲) الحروف مبنيّه و كلّ مبنىّ الأصل فيه السكون لعدم تغيير المبنىّ بالعوامل، فالدائم يحتاج إلى شیء خفيف، ومعلوم انّ السكون أخفّ الأشياء، فينتج انّ الحروف الأصل فيها السكون، لكن لمّا لم يمكن ذلك فی الحروف المفرده لإستلزامه الإبتداء بالساكن، فالمناسب فتحها لكونها أخت السكون فی الخفّه، فصار حقّ الحروف المفرده الفتح، فالعدول عنه إلى غيره يحتاج إلى دليل .

ص: ۸۴

۱- ۱. أنظر فيض القدير شرح الجامع الصغير : ۱ / ۵ .

۲- ۲. جاء فی حاشيه « ب » : والمطلوب يحصل بترتيب ثلاث قياسات بأن يقال : الباء حرف، و كلّ حرف مبنیّ، فينتج انّ الباء مبنیّ، و نجعل هذه النتيجه صغرى قياس آخر و نقول : الباء مبنیّ و كلّ مبنیّ الأصل فيه السكون، فينتج : الأصل فی الباء السكون، و المذكور فی العباره كبرى هذين القياسين، والصغرى وكذا النتيجه مطلوبه، ثمّ نرتّب قياس آخر و نقول : الباء يكون الأصل فيها السكون، لكنّه متعذّر لما ذكر فی المتن، و كلّ شیء يكون الأصل فيه السكون مع تعذّره حقّه الفتح لما ذكر أيضًا، فالباء حقّها الفتح، وكذا نقول فی كلّ الحروف المفرده، فالعدول عن الفتح فی كلّ الحروف المفرده يحتاج إلى دليل، منه سلّمه اللّه .

إذا علمت ذلك نقول : انّ من المعلوم انّ الباء من الحروف المفرده، ومقتضى ما ذكر أن تفتح فقيل : بَسم اللّه بالفتح، و انّما خولف ذلك فيها و كسرت فى المقام وغيره لإلتزامها (۱) الحرفيّه والجرّ .

وجه اقتضاء إلتزامها لهما (۲) كسرها هو انّ لزوم كلّ منهما يناسب الكسر مناسبه ضعيفه، فلمّا اجتمعا معًا قويت المناسبه فتحقّق المقتضى . أمّا مناسبه لزوم الحرفيّه للكسر، فلإقتضائها السكون الّذى هو عدم الحركه، والكسر لقلّته كالعدم لعدم وجوده فى الأفعال والأسماء الغير المتصرّفه والحروف إلّا نادرًا كجَيْرِ مثلاً . وأمّا مناسبه لزوم الجرّ له، فلموافقه حركه العامل لأثره .

و لأجل انّ الإلتزام بالأمرين معًا موجب للكسر، لم يكسر التاء و الكاف والواو لعدم إلتزامها لهما لمجيئها أسماء أيضًا، مضافًا إلى استعمال الأخير للعطف وغيره، و لم يوجد موجب آخر للعدول عن الأصل، فأبقيت على أصلها من الفتح .

إن قلت : على هذا ينبغى أن لا يكسر اللام أيضًا لعدم إلتزامها الأمرين المذكورين معًا، لإستعمالها غير جارّه، كَلامِ الإبتداء و لام الأمر .

قلت : مقصودنا انّ الإلتزام بالأمرين ممّا يوجب الخروج عن الأصل إذا تحقّق، وحيث قد تحقّق فى الباء قلنا بمقتضاه، و ليس المقصود حصر الموجب فى ذلك حتّى يلزم من عدمه العدم (۳) مطلقًا .

فنقول : الباعث للخروج عن الأصل فى لام الجرّ و لام الأمر هو إزاله الإلتباس بينهما و بين لام الإبتداء، بناء على انّ لام الإبتداء لما تدخل على (۴) كلّ من الاسم

۱- ۱. فى « ش، م، س » : لاستلزامه .

۲- ۲. فى « ب » : إختصاصها بهما .

۳- ۳. أى عدم الخروج عن الأصل .

۴- ۴. فى « ك ۱ و ۲ » : فى .

والفعل، فلو أجرى لام الجرّ و الأمر على ما اقتضاه (۱) أصلهما لالتبسا بها، فلدفعه عدل عن مقتضى الأصل فكسرتا .

و أمّا لام الجرّ و الأمر، فلا يلتبس إحديهما بالأخرى لإمتيازهما بمدخوليهما، إذ الاُولى لا تدخل إلّا على الاسم، و الثانيه كذلك بالنسبه إلى الفعل، و قد نبّهنا على وجه ذلک فی موضعه .

إن قلت: سلّمنا انّ مقتضى الخروج عن الأصل فی اللام ـ فیالجمله ـ هو رفع(۲) الإلتباس، لكنّه لا يعيّن الخروج عنه فی خصوص لام الجرّ و الأمر لتحقّق ذلک فيما إذا عکس أيضًا بأن کسر لام الإبتداء وترک لام الجرّ والأمر على مقتضى أصلهما من الفتح، مع انّ هذا أولى، لوضوح انّ صرف الشیء الواحد عن مقتضى أصله وإبقاء الشيئين عليه أولى من العکس، فلِمَ ترک ذلک وارتکب هذا مع مرجوحيّته ؟!

قلت : وجه ترک ذلک هو انّ لام الإبتداء كثيرًا ما يتّفق أن يكون الحرف الّذی بعده مضمومًا، و معلوم انّ مدخولها فی الغالب مرفوع كما تقول : إنّه لَغُفرانٌ، وانّ کتاب اللّه لَقُرآنٌ کَريم، و انّ زيدًا لَيُضربُ ؛ و کسر اللام فی المواضع ونحوها يستلزم التلفّظ من الکسره إلى الضمّه فيما هو كالكلمه الواحده مع کون آخرها مرفوعه، و هو موجب للثقل، وللإحتراز عنه ترکوا لام الإبتداء على مقتضى أصلها، و کسروا لام الجرّ و الأمر .

لايعارض ذلک بمثل : لِيُضرَبْ، مبنيًّا للمفعول، إذا كان اللام لام الأمر، لأنّ

۱- ۱. فی « ص، ش، و ک ۱ » بدل « ما اقتضاه » : « مقتضاه ».

۲- ۲. فی « ک ۱ و ۲، و س » : دفع .

الحرف الّذى بعد اللام وإن كان مضمومًا، لكن آخر الكلمه غير مضمومه، بل ساكنه، والظاهر انّ الثقل فى ذلك فى تلك المواضع انّما نشأ من إجتماع الضمّتين .

إن قلت : سلّمنا انّ الخروج عن مقتضى الأصل لرفع الإلتباس فى خصوص لام الجرّ و الأمر متعيّن، لكن ذلك لا يقتضى كسرهما فى المقامين للأمن من الإلتباس مع ضمّهما أيضًا، لكون لام الإبتداء مفتوحه و هما مضمومتان .

قلت : الإلتباس و إن كان مأمونًا مع ضمّهما أيضًا، لكن كسرهما أولى و أرجح، أمّا فى لام الجرّ فلموافقه حركتها أثرها، و هى منتفيه مع الضمّ، و منه يظهر جواب آخر فى كسر لام الجرّ و إبقاء لام الإبتداء على مقتضى أصلها ؛ و أمّا فى لام الأمر، فلأنّ ضمّها يستلزم توالى الضمّتين فى مثل : لِيُضرب، و هو موجب للثقل، فتعيّن الكسر لإزاله الإلتباس .

إن قلت : انّ المراد بالإلتباس الّذى كسر اللام لأجل إزالته إمّا الإلتباس فى التلفّظ أو فى الكتابه، و على التقديرين لا يتمّ ذلك ؛ أمّا فى التلفّظ فلعدم الإلتباس، لأنّ مدخول لام الأمر ساكن أبدًا، و مدخول لام الجرّ مجرور كذلك، و معلوم انّ مدخول لام الإبتداء ليس كذلك، فلا إلتباس و إن فتحت اللاّمات بأسرها .

و أمّا فى الكتابه، فلانّها لا تخلو إمّا مع الإعراب و الحركه أو بدونهما، وعلى الأوّل لا إلتباس أيضًا على ما عرفت، و على الثانى الإلتباس متحقّق غير مندفع، لأنّ المفروض انّ الكتابه من غير الإعراب و الحركه، فكما لا توجد الإعراب فى آخر الكلمه حينئذ، كذا لا توجد الحركه فى أوّلها، فلا يدفع الإلتباس أبدًا إلاّ إذا فرض وجود الحركه للام و عدم وجودها فى الآخر، و هذا نادر جدًّا .

قلت : المراد بالإلتباس، الإلتباس فى التلفّظ و الكتابه و إن كانت مع الحركات .

ص: ٨٧

قولک : انّه لا إلتباس حينئذ، قلنا : ممنوع لتحقّقه فی المبتيّات کلّها، والمعرب الّذی إعرابه تقديریّ .

مضافًا إلی انّ الإلتبـاس يتحقّق فی التلفّـظ مطلقًـا و لو فی غير المبنیّ ومقـدّر الإـعراب، و ذلـک فی صوره الوقف، فإعراب آخر الکلمه فی الصور لا يغنی فی دفع الإلتباس لعدم ظهوره، و أمّا کسر اللام فظاهر فی جميع الحالات، فيدفع به الإلتباس .

ثمّ اعلم : انّک قد عرفت انّ مقتضـی الأصل فی اللام أن تفتح، و کسـرها انّما هو لدفع الإلتباس، فعلی هذا لو لم يتحقّق الإلتباس فی موضع و لم يوجـد موجب آخر للخروج عن الأصـل، وجب إبقائهـا علی أصـلها، و لهـذا فتحت لام الجرّ مع الضـمائر غير ياء المتکلّم لإنتفاء الإلتباس بينها و بين لام الإبتداء حينئذ لتغاير مدخولهما بحسب المادّه، إذ مدخول لام الإبتداء ضمير رفع کقولک : انّه لهو، بخلاف مدخول لام الجرّ، فلا إلتباس .

و انّما قلنا : غير ياء المتکلّم، لأنّ لام الجرّ معها مکسوره لا لأجل دفع الإلتباس لما عرفت، بل لمناسبه الياء .

و بما ذکرنا ظهر لک وجه فتـح لام الجرّ فی المسـتغاث، لأنّ لام الإبتـداء لاتدخل فی المنادی، فابقيت لام الجرّ فيه علی مقتضـی أصـلها، علی انّه يمکن أن يقال : انّ المنادی بمنزله کاف أدعوک، فدخول اللام عليه بمنزله دخولها علی الکاف، وقد عرفت انّ اللام مع الضمائر ــ من جملتها الکاف ــ مفتوحه، فکذا ما هو منزّل منزلتها .

الکلام فی اسم بسم اللّه

اشاره

[الکلام فی اسم بسم اللّه] (۱)

ثمّ اعلم أیضًا : انّ کلامنا إلی الآن فی باء بسم اللّه، وأمّا اسمه فنقول : الکلام فیه یقع فی أربع مقامات، الأوّل : فی همزته، والثانی : فی أصله، والثالث : فی فائده ذکره فی المقام، والرّابع : فی إضافته إلی لفظ الجلاله .

المقام الأوّل : فی همزه اسم

اشاره

[المقام الأوّل : فی همزه اسم] (۲)

أمّا الأوّل، فأقول : تحقیقه یحتاج إلی بسط فی الکلام ؛ إعلم : انّ المستفاد من تتبع الإستعمالات و کلمات أولی البصائر و الکمالات، انّ همزه الوصل إذا وقعت غیر مبدوّ بها، بالنسبه إلی الإسقاط والعدم علی أقسام أربعه، الأوّل : الإسقاط لفظًا وخطًّا، والثانی : الإثبات کذلک، والثالث : عدم الإسقاط و لا الإثبات بخصوصها، بل تنقلب بالألف فتثبت، والرابع : الإسقاط فی اللفظ]والإثبات فی الخطّ] (۳).

المواضع الّتی تسقط همزه الوصل فیها لفظًا و خطًّا

و أنا (۴) أبیّن کلًّا من هذه الأقسام [مفصّلًا] (۵) لترتّب النفع علیها فی کثیر من المقام، فأقول : أمّا القسم الأوّل منها فهو فی مواضع، الأوّل : فی لفظ « ابن »، لکن لا مطلقًا، بل إذا وقع بین العَلَمین مع کونه صفه للعَلَم الأوّل، کقولک : محمّد بن عبد اللّه صلی الله علیه و آله سیّد رسل اللّه ؛ وذلک لکثره إستعمال « ابن » کذلک، فطلب التخفیف، فحذف التنوین من موصوفه والهمزه منه . و کذا فی قولک : فلان بن فلان فعل کذا، لأنّه کنایه عن العَلَم، فیشترک معه فی الحکم .

ص: ۸۹

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. ما بین المعقوفین من « ب ».

۴- ۴. فی « ب » : فها أنا .

۵- ۵. ما بین المعقوفین من « ب ».

بخلاف ما إذا وقع بين العَلَمين و لم يكن صفةً كقولك : زيدٌ ابن عمرو، أو لم يقع بينهما سواء وقع بين المعرفتين غير العلم كقولك : هذا الرجل ابن الفاضل، أو بين علم و معرفه كقولك : زيد ابن عمّنا فاضل، أو بين نكرتين (۱) كقولك : رجل ابن فاضل قال كذا ؛ فانّه لم يحذف التنوين و لا الهمزه فى شىء من هذه المواضع لعدم الكثره فى الجميع، كما صرّح به نجم الأئمّه (۲).

والثانى : لفظ اسم، لكن لا مطلقًا أيضًا، بل بشرطين، أحدهما : أن يكون مجرورًا بالباء، و الثانى : أن يكون مضافًا إلى لفظ الجلاله .

بخلاف ما إذا لم يكن مجرورًا أو كان لكن بغير الباء، فانّه لا يحذف الهمزه حينئذ و إن أضيف إلى لفظ الجلاله كما تقول : واذكر اسم اللّه، وانظر إلى اسم اللّه، وكذا إذا لم يكن مضافًا إلى لفظ الجلاله و إن كان مجرورًا بالباء كقوله تعالى: « اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ » (۳).

والثالث هو : ما إذا كان الاسم معرّفًا بالألف و اللام، و أدخل عليه اللام سواء كانت حرف جرّ أو حرف إبتداء، فانّ همزته تسقط عند إدخال اللام عليه كقولك:

۱- ۱. فى « ب » : النكرتين .

۲- ۲. هو نجم الدين محمّد ابن الحسن الرضى الاستراباذى (المتوفّى ۶۸۶ ه) عالم بالعربيّه، من أهل استراباذ (من أعمال طبرستان)، اشتهر بكتابيه : الوافيه فى شرح الكافيه لابن الحاجب فى النحو، و شرح مقدّمه ابن الحاجب، و هى المسمّاه بالشافيه فى علم الصرف ؛ الأعلام : ۶ / ۸۶ . ونقل فى كشف الظنون عن السيوطى انّه قال : لم يؤلّف شرح على الكافيه بل لا فى غالب كتب النحو مثل شرح الرضى جمعًا و تحقيقًا ؛ أنظر كشف الظنون : ۲ / ۱۳۷۰ . صرّح به فى « شرحه على الكافيه ۴ / ۴۸۳ » فى مبحث التنوين حيث قال : فإن لم يكن بين علمين، نحو : جاءنى كريم ابن كريم، أو: زيد ابن أخينا، لم يحذف التنوين لفظًا، و لا الألف خطًا، لقلّه الإستعمال، وكذا إذا لم يقع صفه نحو : زيد ابن عمرو، على انّه مبتدأ و خبر، لقلّه استعماله أيضًا كذلك .

۳- ۳. العلق : ۱ .

للرجل، و للدار، و للكتاب، و للقلم، و للقرطاس، و للخاتم، و هكذا .

و ذلك لأنّ التنطّق باللام وحدها غير معهود، فعلى هذا لايخلو إمّا أن تسقط الهمزه واتّصلت اللام بلام التعريف كما هو المطلوب، أو أبقيت الهمزه واتّصلت اللام بها فيقال : لالرجل، و لالكتاب، و هكذا ؛ و لكن الثانى غير ممكن لإستلزامه الإلتباس بالنفى، إذ لا يعلم من قولك : لالرجل، انّ « لا » فيه حرف جرّ مع الهمزه أو حرف نفى، فتعيّن الأوّل، فيثبت المطلوب .

بخلاف مثل قولك : كالدار، و كالرجل، و كالقلم، وبالكتاب، و بالعليم، وهكذا، فانّ الهمزه فيها لا تحذف، إذ الموجب للحذف هو الإلتباس و هنا منتف، ومعلوم انّ إنتفاء الموجِب يستلزم إنتفاء الموجَب، فلا حذف .

والموضع الرابع من القسم الأوّل من الأقسام الأربعه : هو الفعل المصدّر بالهمزه إذا أدخل (١) عليه همزه الإستفهام كقوله تعالى : « أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ » (٢) ؛ و « أَفْتَرى عَلَى اللّه ِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ » (٣)، « أَصْطَفَى الْبَنَاتِ »(۴)، « أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ » (۵)، فانّ همزه الوصل (۶) فى جميعها محذوفه، والهمزه الباقيه فيها هى همزه الإستفهام، لكراهه إثبات الهمزتين فى أوّل الكلمه.

إن قلت : انّ الكراهه كما ترتفع بحذف همزه الوصل كذا ترتفع بحذف همزه الإستفهام، فلأىّ شىء حذفت همزه الوصل و أبقيت همزه الإستفهام ؟!

قلت : لأنّ حذف همزه الإستفهام يوجب فوات المقصود باتيانها من نقل الإخبار إلى الإنشاء .

١- ١. فى « ش » : دخل .

٢- ٢. صآ : ٧۵ .

٣- ٣. سبأ : ٨ .

۴- ۴. الصافات : ١۵٣ .

۵- ۵. المنافقون : ۶ .

۶- ۶. فى « ش، ب، س » : الهمزه الوصل .

الموضع الّتى تثبت همزه الوصل فيها لفظًا و خطًّا

وأمّا القسم الثانى من الأقسام الأربعه، [فهو] (۱) فى لفظ الجلاله إذا وقعت (۲) منادى، كقولك : يا اللّه، فانّ الهمزه فيه تثبت لفظًا وخطًّا . و ذلك لأنّ حذفها يستلزم حذف ألفِ ياء للزوم إلتقاء الساكنين، وهو ينافى مدّ الصوت المطلوب فى النداء، فأبقيت الهمزه حفظًا للألف، تحرّزًا عن المحذور .

لا يقال : انّ غايه ما يلزم من ذلك إثبات الهمزه هنا فى التلفّظ دون الخطّ، لوضوح انّ مدّ الصوت انّما يحصل من التلفّظ فقط، فلا يتمّ المدّعى لأخصيّه دليله.

لأنّا نقول : الأمر و إن كان كذلك، إذ مدّ الصوت انّما يحصل من التلفّظ، إلاّ انّ الخطّ سبب لتحقّق ذلك فى الجمله، لأنّ القارئ من ظهر الخطّ غير مادّ لصوته عند عدم الهمزه، فيلزم المحذور، فينبغى أن يثبت فى كلّ موضع دفعًا له .

فنقول : انّ الإثبات فى التلفّظ يستلزم الإثبات فى الخطّ ولا عكس، كما انّ إسقاط الهمزه فى الخطّ يستلزم الإسقاط فى التلفّظ كما فى المواضع المتقدّمه.

إذا علمت ذلك فاعلم : انّ بعض الأفاضل علّل إثبات هذه الهمزه بكون حرف التعريف عوضًا عن الهمزه الأصليّه، فيكون الهمزه فيما نحن فيه جزء عوض، فقطعت لئلاّ يلزم حذف العوض و المعوّض عنه (۳).

و فيه نظرٌ، لأنّا بعد تسليم جميع ذلك نقول : انّ الأمر لو كان كذلك، ينبغى أن لايحذف الهمزه فى لفظ اللّه مطلقًا، وليس الأمر كذلك قطعًا .

۱- ۱. ما بين المعقوفين من « ب ».

۲- ۲. فى « ب » : إذا وقع .

۳- ۳. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۳۸۳، فى نداء يا اللّه خاصّه ؛ والتصريح على التوضيح : ۲ / ۱۷۲، فى مسأله : لا يجوز نداء ما فيه « أل ».

و أيضًا نقول : قد يكفى فى الإحتراز عن ذلک المحذور إثباتها فى الخطّ فقط، لأنّ المعوّض عنه قد سقط فى الخطّ و هذا قد ثبت، فلا يلزم الجمع بينهما فى الحذف، فتأمّل .

و علّل صاحب الصّحاح (۱) قطع الهمزه فيما نحن فيه بالوقف على حرف النداء تفخيمًا للاسم الأقدس (۲).

وفيه أيضًا نظرٌ يعلم ممّا استنظرناه على مقاله بعض الأفاضل المتقدّم، فلاتغفل.

المواضع الّتى تبدل همزه الوصل فيها بالألف

و أمّا القسم الثالث : فهو كلّ اسم مصدّر بهمزه الوصل المفتوحه و أدخل عليه همزه الإستفهام، فانّ همزه الوصل فيه تقلب بالألف كما فى قوله تعالى : « ءَآللّه ُأَذِنَ لَكُمْ » (۳)، و « الآن »، و نحوهما . و ذلک لما مرّ من كراهه إجتماع الهمزتين فى أوّل الكلمه .

إن قلت : لِمَ جعل هذا قسمًا آخر، فهلّا تحذف فيه الهمزه كما حذفت فيما تقدّم فى أستكبرت و أستغفرت و غيرهما، حتّى يكون من ذلک القسم ؟

قلت : لعدم إمكان حذف الهمزه فيما نحن فيه، أمّا بالنسبه إلى همزه الإستفهام

---

۱ - ۱. هو اسماعيل بن حمّاد الجوهرى، أبو نصر، أوّل من حاول الطيران و مات فى سبيله، لغوىّ من الأئمّه، أشهر كتبه : الصحاح، و له كتاب فى العروض، و مقدّمه فى النحو . أصله من فاراب، و دخل العراق صغيرًا وسافر إلى الحجاز فطاف الباديه و عاد إلى خراسان، ثمّ أقام فى نيسابور، و صنع جناحين من خشب و ربطهما بحبل، وصعد سطح داره و نادى فى الناس : لقد صنعت ما لم أسبق إليه و سأطير الساعه، فازدحم أهل نيسابور ينظرون إليه فتأبط الجناحين و نهض بهما، فخانه إختراعه فسقط إلى الأرض قتيلًا (الأعلام : ۱ / ۳۱۲).

۲- ۲. الصحاح : ۶ / ۲۲۲۳ .

۳- ۳. يونس : ۵۹ .

فلما تقدّم من أنّ حذفها ينافى ما أثبت لأجله، و أمّا بالنسبه إلى همزه الوصل فلأنّ حذفها يستلزم إلتباس الإنشاء بالإخبار، لانّه لا يعلم من قوله تعالى : « ءآاللّه ءأَذِنَ لَكُمْ » انّه خبر أو إنشاء ؛ بخلاف ما تقدّم من نحو : أستغفرت، فانّ فتح الهمزه فيه قرينه على انّها للإستفهام لا للوصل، لانّها هناك مكسوره بخلاف ما نحن فيه، ولذا جعلنا كلّ واحد منها (١) قسمًا على حدّه .

المواضع الّتى تكون الهمزه فيها وصلاً

و أمّا القسم الرابع : أى الإثبات فى الخطّ والإسقاط فى التلفّظ، فهو فى غير الأقسام الثلاثه، فمتى وجدت همزه وصل فى الدرج و لم يكن من القسم الأوّل ولا ـ من الثانى ولا من الثالث، فهو من القسم الرابع، فأثبتها فى الخطّ وأسقطها فى التلفّظ ؛ لكن ضبطه موقوف على معرفه مواقع همزات الوصل، وإن أردت إستقصائها فاعلم : انّ الكلمه إمّا اسم، أو فعل، أو حرف، أمّا الأوّل : فلايكون الهمزه فيه وصلاً إلاّ فى نوعين ، الأوّل منهما فى غير المصادر، و الثانى فى المصادر. أمّا الأوّل : فهو محصورٌ فى عشره ألفاظ و هى : اسم، واست، وابن، وابنم، وابنه، وامرء، و امره، و اثنان، و اثنتان، و أيمن فى القَسَم . وهو اسم مفرد مشتقّ من اليُمْن و هو البركه، و حينئذ همزته همزه وصل ؛ هذا عند البصريّين (٢). والمحكىّ عن الكوفيّين (٣) انّه جمع يَمينٍ و همزته قطع، هكذا قالوا (۴).

ص: ۹۴

١- ١. فى « ش، م، س » : منهما .

٢- ٢. حكاه عنهم ابن الأنبارى فى الإنصاف : ١ / ٣٣۴ مسأله ۵٩ ؛ وأبوالبقاء العكبرى فى اللباب فى علل البناء والإعراب : ١ / ٣٨٠ .

٣- ٣. حكاه عنهم فى الانصاف : ١ / ٣٣۶ ؛ واللباب فى علل البناء والإعراب : ١ / ۵٣٠ .

۴- ۴. قال ابن هشام فى « مغنى اللبيب ١ / ١٠١ » : أيمن المختصّ بالقسم، اسم لا حرف، خلافًا للزجاج والرمانى، مفرد مشتقّ من اليُمن]وهو البركه] وهمزته وصل، لا ـ جمع يمين وهمزته قطع، خلافًا للكوفيّين . وقال الجوهرىّ فى « الصحاح ۶ / ٢٢٢٢ » : وإلى هذا ذهب ابن كيسان وابن درستويه فقال : ألف أيمن ألف قطع، وهو جمع يمين . ولكن قال ابن الأثير فى « النهايه غريب الحديث ۵ / ٣٠٢ » : أهل الكوفه يقولون : أيمن جمع يمين : القسم، والألف فيها ألف وصل، وتفتح و تكسر .

و ینبغی أن یضاف : « أل » الموصوله بالصفه (۱) ؛ و أیم لغه فی أیمن، فانّ الهمزه فیها أیضًا وصل .

وکذا یکون الهمزه فی تثنیه السبعه من الأسماء العشره وصلاً، وهی : اسمان، وإستان، وابنان، وابنمان، وابنتان، وامرءان، وامرءتان، بخلاف الجمع، ولذا لم یسقط الهمزه فی قوله تعالی : « إنْ هِیَ إِلاّ أَسْمَاءٌ سَمَّیْتُمُوهَا » (۲)، و « فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَ أَبْنَاءَکُمْ »(۳).

و أمّا الثانی : فهو مصادر الفعل الخماسی و السداسی، والضابط فیه أن یکون بعد همزه (۴) فعله الماضی أربعه أحرف فصاعدًا .

الهمزه فی المضارع لا یکون وصلاً

و أمّا الثانی : أی الفعل، فلایخلو إمّا مضارع أو غیره، و الأوّل لا یکون الهمزه فیه وصلاً، بل قطع أبدًا، سواء کان ثلاثیًا، أو رباعیًا، أو مزیدًا فیهما، کأشرب، وأکتسب، و أسترشد (۵)، و أستغفر، و هکذا . والثانی لایخلو إمّا ماض أو أمر، والأوّل إمّا ثلاثی أو رباعی أو غیر ذلک، فإن کان الأوّل والثانی فالهمزه فیهما

۱- ۱. أی ینبغی أن یزیدوا همزه « أل » الموصوله بالصفه إلی أقسام همزه الوصل، کما قاله ابن هشام فی أوضح المسالک : ۳ / ۳۰۹.

۲- ۲. النجم : ۲۳ .

۳- ۳. آل عمران : ۶۱ .

۴- ۴. فی « ب » : ألف .

۵- ۵. فی « ب » : واستشهد .

أيضًا ليست همزه وصل كأخذ و أعطى، و إن كان الثالث فيكون الهمزه فيه وصلًا كافتعل، و انفعل، و استخرج، و مثلها ؛ والثانى ــ أى الأمر ــ فإن كان من الرباعى كأكرم، فهمزته قطع، و إن كان من الخماسى والسداسى فهمزته وصل، و كذا إن كان من الثلاثى كاضرب، وامنع، واعلم، و غيرها .

وأمّا الثالث : أى الحرف، فلا يكون الهمزه فيه أيضًا وصلًا إلاّ فى « أل » المعرفه، وسيجىء الكلام فيها فى المعارف . و منها الهمزه فى الموصولات غير « أل » كالّذى، والّتى، و فروعهما على قول (١).

إذا عرفت هذه المواضع فاعلم : انّ الهمزه فيها إن لم تكن مبدوًّا بها ولم تكن من المواضع الثلاثه المتقدّمه، تسقط فى اللفظ و تثبت فى الخطّ .

و أنت إذا أحطت العلم بما ذكرناه، ظهر لك انّ لفظ (٢) « اسم » فيما نحن فيه ــ أى فى : « بسم اللّه الرّحمن الرّحيم » ــ من الموضع الثانى من القسم الأوّل من جمله الأقسام (٣)، لتحقّق الشرطين فيه من الجرّ بالباء والإضافه إلى لفظ الجلاله، ولهذا أسقطت همزته من الخطّ أيضًا، و ذلك لأنّ إستعمال « اسم » مع الشرطين كثير، فطلب التخفيف لفظًا و خطًّا .

ثمّ لايخفى انّ المعتبر فى إسقاط همزه « اسم » تحقّق الشرطين، فمتى تحقّقا أسقطت مطلقًا، سواء قيل : « بسم اللّه » فقط، أو مع ضمّ : « الرّحمن الرّحيم ».

و قال بعض العلماء (۴) : و نقصوا من « بسم اللّه الرّحمن الرّحيم » الألف لكثرته، بخلاف : « باسم اللّه » و « باسم ربّك » لعدم الكثره .

١- ١. « على قول » لم يرد فى « ب » .

٢- ٢. فى « ب » : همزه .

٣- ٣. فى « ب » : « من القسم الثانى من الأقسام الأربعه »، و هو غلط .

۴- ۴. هو نجم الأئمّه الرضى رحمه الله فى شرح الشافيه : ٣ / ٣٢٨ .

و فیه نظرٌ من وجهین، أمّا الأوّل : فلأنّ کلّما قیل : « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم »، فقـد قیل : « بسم اللّه »، ولا عکس کلّیه، أی لیس کلّما قیل : « بسم اللّه » فقد قیل: « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم »، فعلی هذا یکون « بسم اللّه » أکثر من : « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم ».

إلاّـ أن یقال : المراد الکثره فی نفس کلّ منهما، و حینئـذ « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم » و إن کان أکثر بهـذا الإعتبار من « بسم اللّه »، إلاّـ انّ تلک الکثره لو کانت باعثه لإسـقاط الهمزه، ینبغی أن تحـذف الهمزه من « الرّحمن » و « الرّحیم » أیضًا لإشتراکهما مع الاسم فی العلّه المزبوره ؛ بخلاف ما إذا قیل : إنّ الکثره فی « بسم اللّه » بالإعتبار إلی اسـتعماله مطلقًا، سواء کان فی ضمن « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم » أو لاـ فـانّه علی هـذا، الإـعتراض المـذکور غیر وارد، لکن یمکن المعـارضه بخصـوص لفـظ « اللّه »، فـانّه مشترک مع لفظ « اسم » فی العلّه کائنه ما کانت مع عدم إسقاط الهمزه فیه .

ویمکن الجواب عنه : بـانّ لفـظ « اللّه » و إن کـان الأـمر فیه کـذلک، الاّـ انّ فیه مانعًا من الحـذف وهو ما مرّ من کون الهمزه فیه عوضًا عن الهمزه الأصلیّه، فلو أسقطت یلزم الجمع بین العوض والمعوّض عنه فی الحذف، و هذا لا یمکن أن یقال بالنسبه إلی « الرّحمن » و « الرّحیم »، و هو واضح، فبقی الإعتراض من غیر معارض .

و یمکن أن یجاب عن الجمیع : بانّ الکثره موجبه للخفّه، و هی قـد حصـلت بحـذف إحـدی الهمزه، لا انّها موجبه لحذف جمیع الهمزات حتّی یتمّ ما قلت ؛ وأمّا تخصیص الحذف بخصوص لفظ الاسم دون غیره، فلأنّ أسبقیّته جعلته أولی بالتخفیف من غیره (۱).

۱- ۱. « من غیره » لم یرد فی « ک ۱ و ۲ ».

و أمّا الثانی : فلانّه ورد فی القرآن المجید سقوط همزته فی الخطّ أیضًا من غیر ضمیمه بالرّحمن الرّحیم، کقوله تعالی : « بِسْمِ اللّه ِ مَجْرَاهَا » (۱).

ثمّ لا یخفی علیک انّ الحکم بسقوط الهمزه فی « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم » و « بسم اللّه »، هو ما إذا لم یذکر متعلّق الظرف کما تقدّم، و أمّا إذا ذکر فلا یحذف فی الخطّ، وذلک لعدم تحقّق ما تقدّم من دلیل الحذف حینئذ، لأنّ کثره إستعمال « بسم اللّه » انّما هی مع عدم ذکر المتعلّق، و أمّا مع ذکره فقلیل، فلا تسقط الهمزه فی الخطّ، و ذلک کما فی قوله صلی الله علیه و آله : « کلّ أمر ذی بَالٍ لم یبدأ فیه باسم اللّه فهو أبتر »، و قولک : « ابتدأ باسم اللّه » و « أستعین باسم اللّه »، أو « الإهتمام باسم اللّه واجب »، و هکذا .

المقام الثانی : فی بیان أصل اسم

[المقام الثانی : فی بیان أصل اسم] (۲)

هذا کلّه فی شرح المقام الأوّل، و أمّا المقام الثانی، فأقول : إعلم انّه وقع الخلاف فی بیان أصل « اسم » (۳)، فذهب الکوفیّون إلی انّ أصله : « وَسْم »، أی العلامه، لکونه علامه لمسمّاه ؛ حذفت الواو و عوّض عنها همزه الوصل لئلّا یلزم الإبتداء بالساکن، والحذف بلا عوض (۴).

و ردّ بانّ الهمزه لم یعهد دخولها علی ما حذف صدره فی کلامهم (۵).

ص: ۹۸

۱- ۱. هود : ۴۱ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. أنظر فی هذه المسأله : لسان العرب (س م و) وشرح موفّق الدین بن یعیش علی مفصّل الزمخشری (ص ۲۶ ط أوربه) وکتاب « أسرار العربیه » لصاحب الإنصاف (ص ۳ لیدن).

۴- ۴. أنظر الإنصاف : ۱ / ۸ ؛ والوسیط، للواحدی : ۱ / ۶۳ .

۵- ۵. الإنصاف : ۱ / ۱۰ ؛ و فیه : « والّذی یدلّ علی صحّه ذلک أنّه لایوجد فی کلامهم ما حذف فاؤه وعُوّض بالهمزه فی أوّله، کما لایوجد فی کلامهم ما حذف لامه وعوّض بالهاء فی آخره ».

و قيل : لا حذف و لا تعويض، بل قلبت واوه همزه كاعاء (١).

و ذهب البصريّون إلى انّ أصله : « سِـمْو » كقِنْو (٢)، أى : العُلُوّ، و حينئذ تسميه الاسم اسمًا لرفعه رتبته بالنسبه إلى أخويه، فحذفت الواو لكثره الإستعمال ولإستثقال تعاقب الحركات الإعرابيّه عليها، فنقل سكون الميم إلى السين، فأدخل عليه الهمزه لئلاّ يلزم الإبتداء بالساكن، والحذف من غير عوض (٣). فيكون الاسم بناء على القول الأوّل محذوف الصدر، و على القول الثانى محذوف العجز .

ومختار البصريّين هو المختار، لجمع الاسم على « أسْمَاء »، و أصله : أسْمَاو، قلبت الواو المتطرِّفه بعد الألف همزه ؛ وتصريفه عند الإستناد إلى الضمير المرفوع المتحرّك : سَمَيتُ (۴)، أصله : سَمَوتُ (۵)، قلبت الواو المتطرّفه الرابعه ياء ؛

١- ١. لم نقف على قائله ؛ نسبه أيضًا الآلوسى فى « تفسيره : ١ / ٥٢ » إلى القيل، قال : « ... فلذا قيل: لاحذف ولا تعويض وانّما قلبت الواو همزه كاعاء ».

٢- ٢. قال محمّد محيى الدين عبدالحميد فى « الانتصاف من الانصاف (المطبوع بهامش الإنصاف) ١ / ٩ » : اعلم أنّ النحاه قد اختلفوا فى وزن « سمو » على مذهب البصريّين، فمنهم من قال : أصله سِمْو ــ بكسر السين وسكون الميم ــ ونظيره من الصحيح : حمل و جذع، ومن المعتلّ: قنو، فمن حذف الواو ولم يعوّض من المحذوف شيئًا أبقى السين على كسرتها الّتى كانت لها، ومن حذف الواو وعوّض من المحذوف همزه الوصل ألقى كسره السين على الهمزه فصارت السين ساكنه . و منهم من قال : أصله سُمْو ــ بضمّ السين وسكون الميم ــ ونظيره من الصحيح : قفل وقرط، و من المعتلّ : عضو، فمن حذف الواو ولم يعوّض أبقى ضمّه السين على حالها، ومن حذف الواو وعوّض منها همزه الوصل ألقى ضمّه السين على الهمزه .

٣- ٣. هذا القول مطابق لما أورده الشارح السيّد على خان الكبير قدس سره فى شرحه على الصمديّه: « الحدائق النديّه: ص ۵ » حيث قال : وهو عند البصريّين من الأسماء العشره الّتى حذفت أعجازها واسكنت أوائلها وادخل عليها مبتدأ بها همزه وصل، لأنّ من دأبهم أن يبتدؤا بمتحرّك ويقفوا على ساكن، إنتهى . و ذلك مخالف لما أورده الأنبارى فى « الإنصاف : ١ / ٩ » من احتجاج البصريّين بأن قالوا : والأصل فيه : سِـمْوٌ، على وزن فِعْل ــ بكسر الفاء وسكون العين ــ فحذفت اللام الّتى هى الواو وجعلت الهمزه عوضًا عنها، و وزنه إِفْعٌ، لحذف اللام منه .

۴- ۴. كذا فى جميع النسخ، والصواب : أَسْمَيْتُ .

۵- ۵. كذا فى جميع النسخ، والصواب : أسْمَوْتُ .

ولتصغيره على سُمَيٌّ .

فلو كـان الأمر على مـا ذكره الكوفيّون من كون أصـل الاـسم وسـمًا، لقيل فى جمعه : أوسام، كوقت و أوقات ؛ و فى تصـريفه : وَسَمْتُ، كوعدت ؛ وفى تصغيره: وُسَيْم، كوجه و وجيه (۱).

المقام الثالث : فى فوائد ذكر الاسم بين الباء ولفظ الجلاله

[المقام الثالث : فى فوائد ذكر الاسم بين الباء ولفظ الجلاله] (۲)

و أمّـا المقام الثالث، فنقول : انّ لـذكر الاسم بين الباء و لفظ الجلاله فوائـد، الاُولى : التنبيه على حصول التبرّك بأىّ اسم [كان] (۳) من أسمائه تعالى، وعدم إختصاصه بلفظ الجلاله، فلو قيل : باللّه، لتوهّم اختصاصه به، فتأمّل .

والثانيه : هى انّ باللّه يقال فى اليمين، فقيل : بسم اللّه، للفرق بين اليَمين والتيمّن (۴).

والثالثه : هى انّ تصـدير الكتاب بـذكر اسم اللّه تعالى إمّا لموافقه الكتاب العزيز، وهى تقتضـى ذكر لفظ الاسم كما لا يخفى، أو لقصـد التبرّك و الإسـتعانه، و همـا أيضًـا تقتضـيان ذلـك، أمّـا التبرّك فلاـنّه انّمـا ينـاسب بالاـسم، فلو قيل : باللّه لتوهّم التبرّك بالـذات، و أمّـا الإسـتعانه فكـذلك أيضًـا، لأـنّ المراد بالإسـتعانه عنـد الفعل التلبّس بما فيه آليه، نحو : كتبت بالقلم، و معلوم انّه بالاسم لا بالذات .

أو للعمل بقول علىّ عليه الصلوه والسلام : « كلمه [بسم] (۵) اللّه » الحديث (۶)،

۱- ۱. أنظر الانصاف : ۱ / ۱۱ _ ۱۳ ؛ وتهذيب اللغه _ سما _ : ۱۳ / ۱۱۷ ؛ والمصباح المنير: ۱ / ۲۹۰ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. ما بين المعقوفين من « ب ».

۴- ۴. كذا فى « ص »، وفى سائر النسخ : « واليمن ».

۵- ۵. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۶- ۶. الحديث فى مستدرك الوسائل « : ۵ / ۳۰۴ ح ۵۹۲۷ / ۳ » مع إختلاـف الألفاظ وإضافات ؛ وتمامه هكـذا: « و عن علىّ عليه السـلام انّه قال : انّ اسم اللّه فاتق للرتوق، و خائط للخروق، و مسهل للوعور، و جنه عن الشرور، وحصن من محن الدهور، و شفاء لما فى الصدور، و أمان يوم النشور ».

واقتضائه لذكر الاسم واضح .

أو بحـديث : « كلّ أمر ... »، فربما يقال : انّ ذكر الاسم أشدّ طباقًا بذلك، على انّه يمكن أن يقال : انّ معنى الحديث انّ كلّ أمر ذى بَالٍ لم يبـدأ فيه بـاسم اللّه ــ بـأن لم يكن نفس « اسم اللّه » إبتـدائه ــ فهو أبتر، فيـدلّ على إبتـداء ذى البال بنفس اسم اللّه، فذكر الاسم حينئذ لابدّ منه (١).

لايقـال: انّه لايتحقّق الإمتثال بمضـمون الحـديث مع ذكر بسم اللّه، لأنّه إبتـداء بالباء . لانّا نقول : الإبتـداء محمول بما يقال له فى العرف إبتداء، فتقديم الباء على الاسم لاينافى الامتثال بالحديث .

المقام الرّابع : فى إضافه الاسم إلى لفظ الجلاله

[المقام الرّابع : فى إضافه الاسم إلى لفظ الجلاله] (٢)

وأمّـا المقـام الرّابع، فـاعلم : انّ إضـافه الاـسم فيمـا نحن فيه إلى لفظ الجلاله إمّا: بيانيّه، أى ابتـدأ باسم هو اللّه، و على هـذا و إن تحقّق الإبتداء باسم اللّه، لكن ذلك لا يصحّ مع التوصيف بالرّحمن الرّحيم، لانّهما صفه الذات لا اللفظ .

إلاّـ أن يقـال : انّه و إن كـان كـذلك، إلاّـ انّهما أسـندا إلى اللفظ مجازًا باعتبار مسـمّاه، أو يقال : انّ المراد بالثلاثه هو الاسم، لا المسمّى، بأن يكون كلًّا من الرّحمن والرّحيم بدلًا، أى ابتدأ باسم هو اللّه، أو الرّحمن، أو الرّحيم .

أو لاميّه، أى ابتدأ باسم للّه، و هذا و إن صحّ بحسب التوصيف، إلاّ انّ أسماء اللّه

١- ١. فى « ب و ك ١ » : فيه . و فى « ك ٢ » : عنه .

٢- ٢. العنوان منّا .

تعالى كثيره ولايلزم الإبتداء بشىء من أسمائه تعالى حينئذ، إلاّ أن يقال : انّه يصدق الإبتداء باسمه تعالى فى قولك : باسم للّه .

ويحتمل أن يكون الاسم المضاف إلى اللّه بمعنى المسمّى، والمراد من اللّه المضاف إليه هو اللفظ، و يكون الرّحمن وما بعده صفه للمسمّى، والتقدير : ابتدأ باسم مسمّى اللّه، فتأمّل .

أصل لفظ الجلاله ما هو ؟

اشاره

و حيث قد تمّ الكلام فى الاسم، ينبغى إرخاء العنان فى تاليه، فأقول : قد وقع الخلاف فى أصل لفظ اللّه، فقيل : انّ أصله « إله » على وزن فعال، بمعنى مألوه، أى معبود، حذفت الهمزه من غير قياس، ثمّ عوّض عنها حرف التعريف، فأدغمت اللام فى اللام، فصار اللّه (۱).

وانّما قلنا : حذفت الهمزه من غير قياس، إذ القياس فى حذف الهمزه أن ينقل حركتها إلى ما قبلها ثمّ تحذف، وهو هنا غير ممكن، لأنّ نقل الحركه موقوف على وجود اللام و وجودها موقوف على حذف الهمزه، لأنّ العوض لايؤتى به إلاّ بعد حذف المعوّض عنه، فلو كان حذف الهمزه متوقّفًا على وجود اللام أيضًا، يلزم الدور.

و قيل : كون حذفها خلاف (۲) القياس لأجل لزوم العوض، لأنّ المحذوف قياسًا فى حكم المثبت، فلايحتاج إلى تعويض (۳).

ص: ۱۰۲

۱- ۱. قال الجوهرى فى « الصحاح ۶ / ۲۲۲۳ » : و أصله إله على فعال ... ؛ فلمّا أدخلت عليه الألف واللام، حذفت الهمزه تخفيفًا لكثرته فى الكلام . و فى « لسان العرب ۱۳ / ۴۶۹ » : و سمعت أبا على الفارسى يقول: إنّ الألف واللام عوض منها .

۲- ۲. فى « ب » : على .

۳- ۳. أنظر الحاشيه على الكشّاف للشريف الجرجانى : ص ۳۶ .

أورد علی ذلک : بأنّ الألف واللام لو کانتا عوضًا عن الهمزه، لما اجتمعتا فی « الإله »، لعـدم جواز الجمع بین العوض والمعوّض عنه، فیعلم منه انّ أصله : « الإله »، حذفت الهمزه المتوسّطه تخفیفًا، وأدغمت اللام فی اللام، فصار اللّه (۱).

واُجیب عن ذلـک : بـأنّ إجتمـاع الألـف واللام فی « الإله » لاینافی کونهما عوضًا فی اللّه، لأنّهما فی « الإله » للتعریف فقط دون العوض، وأمّـا فی « اللّه » فللعوض دون التعریف، فلهـذا اجتمعتـا مع الیـاء فی النـداء کقولـک : یا اللّه، وإلاّ لما جاز الجمع بینهما لعدم جواز الجمع بین أداتی التعریف (۲).

ذکر الخلاف فی مبدأ اشتقاق لفظ الجلاله

واختلف فی مبـدأ إشـتقاقه، فقیل : انّ إشـتقاقه من « أَلَه » بفتـح اللام، « إلآهه » بکسـر الهمزه و مدّ اللام، و « اُلوهه » و « اُلوهیّه » بضمّ همزتیهما، بمعنی عُبد، فهو إله بمعنی مألوه، کالکتاب بمعنی المکتوب (۳).

و قیل : من « ألِه » بکسر اللام إذا تحیّر، فهو إله بمعنی مألوه أی متحیّر فیه، لأنّ العقول تتحیّر فی معرفته (۴).

أو من غیرهما ممّا لیس المقام مقام ذکره .

ص: ۱۰۳

۱- ۱. نصّ علیه الجوهری فی « الصحاح : ۶ / ۲۲۲۳ » حیث قال : وأصله إله علی فعال ... فلمّا أدخلت علیه الألف واللام، حذفت الهمزه تخفیفًا لکثرته فی الکلام، و لو کانتا عوضًا منها لما اجتمعتا مع المعوّض منه فی قولهم : الإله.

۲- ۲. لم نعثر علیه .

۳- ۳. أنظر : مقاییس اللغه : ۱ / ۱۲۷ ؛ والمصباح المنیر : ۱ / ۱۹ ؛ والصحاح : ۶ / ۲۲۲۳ «أله».

۴- ۴. من القـائلین به : ابن منظور فی لسـانه : ۱۳ / ۴۶۹ ؛ وابن الأـثیر فی النهایه : ۱ / ۶۶ «أله»، والخلیـل کما فی الجامع لأحکام القرآن : ۱ / ۱۰۳ ذیل الآیه ۱ من الحمد (۱).

هـذا كلّه إذا كـان أصـله : أله، و قيل : إنّ أصـله : « لاهٌ »، مصـدر لاه يليه ليهًا ولاهًا، إذا احتجب وارتفع، لانّه تعالى محجوب عن إدراك الأبصار له، و مرتفع على كلّ شىء، ثمّ زيد حرف التعريف، وادغمت اللام فى اللام، فصار اللّه (١).

ذكر أدلّه القائلين بانّ لفظ الجلاله علم

هذا كلّه إذا لم يكن لفظ اللّه علمًا، و قيل : هو علم لذاته المخصوصه وليس بمشتقّ، وهو المنقول عن الخليل (٢)، والإمام الرازى (٣)، و عنه انّه نسب ذلك إلى سيبويه (۴) والأصوليّين والفقهاء (۵)، واستدلّ لذلك بأوجه :

---

۱ - ۱. قـال الفيروزآبـادى فى « القاموس المحيط ۴ / ۲۹۲ » : لاَـهَ يَلِيهُ لَيهًـا : تَسَتَّرَ، وَ جَوَّزَ سِـيبَوَيْه اشـتِقَاقَ الجَلالـَهِ مِنهَا، وَ عَلاَ، وَارْتَفَعَ . وَسُمِّيَتِ الشَمْسُ إلهَةً لارْتِفَاعِهَا .

۲ - ۲. هـو الخليـل بن أحمـد بن عمرو بن تميم الفراهيـدى البصـرى، والفراهيـدى نسـبه إلى فراهيـد بن مالـك، صـاحب العربيه والعروض . قـال السـيرافى: كـان الغايه فى اسـتخراج مسائل النحو وتصـحيح القياس فيه، وهو أوّل من اسـتخرج العروض وحصـر أشـعار العرب بهـا وعمـل أول كتاب العين، وكان من الزهّاد والمنقطعين إلى العلم، وهو أسـتاذ سـيبويه، وعامّه الحكايه فى كتابه عنه، وكلّمـا قـال سيبويه: « وسـألته » أو : « قـال » من غير أن يـذكر قـائله، فهو الخليـل . له من التصانيف غير العين : كتاب النعم، الجمل، العروض، الشواهد، النقط والشـكل، فائت العين، وكتاب الايقاع . توفّى سـنه خمس وسبعين ومائه، وقيل غير ذلك (بغيه الوعاه: ۱ / ۵۵۷ _ ۵۶۰). قال فى « كتاب العين : ۴ / ۹۱ » ما هذا كلامه : و ليس « اللّه » من الأسماء الّتى يجوز منها إشتقاق فعل كما يجوز فى الرّحمن الرّحيم .

۳ - ۳. هو محمّـد بن عمر بن الحسن بن الحسـين التيمى البكرى أبوعبـداللّه فخر الـدين الرازى، الإمـام المفسّـر، أوحـد زمانه فى المعقول والمنقول وعلوم الأوائل، وهو قرشـىّ النسب، أصـله من طبرسـتان ومولـده فى الرى، وإليها نسـبته، ويقال له : ابن خطيب الرى، رحـل إلى خوارزم و ماوراء النهر وخراسان وتوفّى فى هراه . من تصانيفه: مفاتيـح الغيب فى تفسـير القرآن الكريم، ولوامع البيّنات فى شـرح أسـماء اللّه تعالى والصـفات، ومعالم أصول الـدين، والمحصول فى علم الأصول، وتعجيز الفلاسـفه بالفارسيّه، وغير ذلك (الأعلام: ۶ / ۳۱۳).

۴ - ۴. هو عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصـريّين، سـيبويه، أبو بشـر . لقّب سـيبويه، ومعناه : رائحه التفّاح، أصـله من البيضاء من أرض فـارس، ونشـأ بالبصـره، وأخـذ عن الخليـل، ويونس، وعيسـى بن عمر، وأبى الخطّاب الأخفش. صـنّف الكتاب الّـذى كان المبرّد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه : هل ركبت البحر ؟! تعظيمًا واستصعابًا لما فيه، وقد جرت بينه وبين الكسائى مناظره مشهوره أمام يحيى البرمكى انتهت لصالح الكسائى. فمات سيبويه بعدها بالبيضاء من بلاد فارس سنه ثمانين و مائه، وقيل غير ذلك (بغيه الوعاه: ۲ / ۲۲۹ _ ۲۳۰).

۵ - ۵. نسب ذلك إليهم فى « تفسـيره : ۱ / ۱۵۶ » حيث قـال : المسأله الاُولى : المختار عنـدنا انّ هـذا اللفظ اسم علم اللّه تعالى، وانّه ليس بمشتقّ ألبتّه، وهو قول الخليل وسيبويه وقول أكثر الأصوليّين والفقهاء .

الأوّل : انّ هـذا اللفظ يوصف ولا يوصف به، ولـذا قالوا فى قوله تعالى: « صِـرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيـدِ * اللّه ِالَّذِى » الآيه (١)، انّ لفظ اللّه فيها عطف بيان لانعت.

و فيه نظرٌ، لعدم إفادته المدّعى، لأنّ مفادّه عدم الوصفيّه، و هو غير مستلزم للعلميّه لثبوت الواسطه كاسم الجنس .

و يمكن أن يجـاب عنه : بـأنّ فى المقـام قولين، أحـدهما : انّه وصف، والثـانى : انّه علم، ولاثـالث، وحيث قـد انتفى الأوّل، تعيّن الثانى .

والثانى هو : انّه لابدّ له سبحانه من اسم يجرى عليه صفاته، لأنّ كلّما يتوجّه إليه الأذهان ويحتاج إلى التعبير عنه قد وضع له اسم [توقيفىّ أو إصطلاحىّ] (٢)، فليكن خالق الأشـياء أيضًا كذلك، و معلوم انّه لا يصلح لذلك غير لفظ اللّه ممّا يطلق عليه سبحانه، فليكن هو ذلك .

يرد عليه ما ورد فى الأوّل، و يجاب بما يجاب .

والثالث هو : انّه لو لم يكن علمًا لزم فى قولنا : « لا إله إلاّ اللّه »، إمّا إستثناء الشىء عن نفسه أو الكذب .

بيـان الملازمه هو : انّ لفظ اللّه لو لم يكن علمًا لكان معناه المعبود بالحقّ بعنوان الكلّى فى أصل الوضع، و حينئـذ لايخلو إمّا أن يكون المراد من المستثنى منه ــ أى

١- ١. ابراهيم : ١ و ٢ .

٢- ٢. ما بين المعقوفين من « ب ».

لفظ إله ـ هو المعبود بالحقّ أيضًا، أو أعمّ من الحقّ و غيره، و على الأوّل يلزم الأوّل (۱)، و على الثانی الثانی (۲)، و يلزمهما عدم إفاده هذه الكلمه للتوحيد، وهو باطل لإنعقاد الإجماع على إفادتها لذلک (۳).

وفيه أيضًا نظرٌ، لأنّ غايه ما يعلم من الإجماع إفادتها للتوحيد فی الجمله، وأمّا بحسب الوضع فغير معلوم، فَلِمَ لايجوز أن لايفيده بحسب أصل الوضع ؟! لكن لمّا غلب هذا اللفظ عليه سبحانه بحيث لا يطلق على غيره، فصار كالعلم فأفادت التوحيد و عدم تطرّق إحتمال الشركه إليه، فأجرى مجراه فی إمتناع الوصف به و إجراء الوصف عليه .

ومنه يظهر الجواب عن الدليل الأوّل والثانی .

ذكر أدلّه القائلين بعدم كون لفظ الجلاله علمًا

واستدلّ للقائلين (۴) بعدم كونه علمًا بأوجه أيضًا :

منها : انّ العلم انّما يوضع لشیء إذا أمكن تصوّره بدون ملاحظه وصف من الأوصاف، و هو غير ممكن فی حقّه تعالی، لأنّ ذاته المقدّسه من حيث هی بلا اعتبار أمر آخر، غير معقول للبشر .

و فيه نظرٌ، لانّه مع ابتنائه على عدم كفايه التصوّر بوجه ما فی وضع العلم، انّما يدلّ على عدم تمكّن البشر من وضع العلم له تعالی، و لا يلزم منه عدم وضع العلم له تعالی مطلقًا، إذ يجوز أن يضع هو سبحانه لذاته المقدّسه علمًا، و معلوم انّه

۱- ۱. أی يلزم إستثناء الشیء عن نفسه .

۲- ۲. أی يلزم الكذب .

۳- ۳. التفسير الكبير، للفخر الرازی : ۱ / ۱۵۷ .

۴- ۴. كذا فی « ص »، وفی سائر النسخ : القائلين .

ــ عزّ شأنه ــ عالم بحقيقه ذاته، و انّ أسمائه تعالى توقيفيّه .

و منها : انّه لو كان علمًا لـذاته المقـدّسه لما أفاد ظاهر قوله تعالى : « وَ هُوَ اللّه ُفِي السَّمَاوَاتِ » (١) معنًى صحيحًا، لأنّ المراد من لفظ اللّه حينئذ مجرّد الذات، لأنّ مقتضـى العلم ذلك، فيكون معنى ظاهر الآيه : انّ تلك الذات فى السموات والأرض، فيلزم أن يكون السـموات والأرض مكانه تعالى، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا ؛ بخلاف ما إذا كان صفه، فانّ معنى الآيه حينئذ هو انّه تعالى معبود فى السموات والأرض، و هو معنى لا ريب فى صحّته .

وأُجيب عن ذلك : بأنّ العلم قد يلاحظ معه معنى يصلح لأن يتعلّق به الظرف كقولك : أنت حاتم عندى، حيث لوحظ مع حاتم معنى الجواديّه، فتعلّق به الظرف، فليلاحظ هنا المعبود بالحقّ لإشتهاره سبحانه بذلك فى ضمن هذا الاسم المبارك .

و منهـا : انّه لو كـان علمًـا لزم أن يكون « أحـد » فى قوله تعـالى : « قُـلْ هُوَ اللّه ُأَحَـد » لغوًا، واللازم باطـل فـالملزوم مثله، فثبت المطلوب .

و فيه أيضًا نظرٌ، لأنّا لانسـلّم لَغْويّه « أحد » على تقدير العلميّه، إذ الأعلام الشخصيّه كثيرًا ما تكون مسميّاتها متعدّده كزيد و عمرو و بكر، إذا كان كلّ واحـد منها علمًا للأشـخاص المتعـدّده، فعلى هـذا نقول : انّ مفادّ « أحـد » فى الآيه هو انّ مسـمّى هـذا العَلَم واحد .

و على فرض تسـليم حصول العِلم باتّحـاد المسـمّى من غير لفظ « أحـد »، نقول: انّ « أحـد » انّما يلزم لغويّته إذا سـيق (٢) لإثبات الوحدانيّه، وهو ممنوع لجواز كونه لإثبات الأحديّه أعنى عدم قبول القسمه بأنحائها، لالإثبات الوحدانيّه ونفى الشركه.

١- ١. الأنعام : ٣ .

٢- ٢. كذا فى « ص »، وفى سائر النسخ : سبق ؛ وهو غلط .

الکلام فی : الرّحمن الرّحیم

اشاره

« الرّحمن الرّحیم »، إعلم : انّهما اسمان بنیا من « رَحِمَ » للمبالغه، کالغضبان من غَضِب، والعلیم من عَلِم .

إن قلت : کیف یکون بنائهما من « رَحِم » مع انّ الصفه المشبّهه لاتبنی إلاّ من اللازم، و « رحم » متعدّ ؟

قلت : قد اُجیب عنه بأنّ المتعدّی قد یجعل لازمًا، فینقل إلی « فَعُل » مضموم العین، ثمّ یشتقّ منه الصفه المشبّهه (۱).

قیل (۲) : و هذا مطّرد فی باب المدح و الذم، نصّ علیه السکّاکی (۳) فی تصریف المفتاح، وجار اللّه (۴) فی الفائق (۵).

أسماء اللّه تعالی تؤخذ باعتبار الغایات دون المبادی

ثمّ إعلم : انّ الرحمه فی اللغه : رقّه القلب وانعطاف یقتضی التفضّل (۶)

ص: ۱۰۸

۱- ۱. قال الچلبی فی « حاشیته علی المطوّل ص ۲۸ » : والصفه المشبهه یجیء أبدًا من اللازم، وإذا أرید إشتقاقها من المتعدّی یجعل لازمًا بالنقل إلی فعل بالضمّ کما فی رحمن و رحیم، إنتهی . وانظر أیضًا : کتاب الکلّیات لأبی البقاء الکفومی : ۱ / ۸۵۸ .

۲- ۲. قائله الشریف الجرجانی فی حاشیته علی الکشّاف : ص ۴۱ ؛ ونصّ العباره هکذا : « ... وهذا مطّرد فی باب المدح والذمّ، نصّ علیه فی تصریف المفتاح وذکره المصنّف فی الفائق فی رفیع وفقیر ».

۳- ۳. هو یوسف بن أبی بکر بن محمّد بن علی السکّاکی الخوارزمی الحنفیّ، أبو یعقوب سراج الدین، عالم بالعربیه والأدب، مولده و وفاته بخوارزم، من کتبه : مفتاح العلوم فی النحو، وکتاب الطلسم فارسی، ورساله فی علم المناظره (الأعلام : ۸ / ۲۲۲).

۴- ۴. هو محمود بن عمر بن محمّد بن أحمد الخوارزمی الزمخشری، جار اللّه، أبوالقاسم، من أئمّه العلم بالدین والتفسیر واللغه والأدب، ولد فی زمخشر من قری خوارزم، و سافر إلی مکّه فجاور بها زمنًا فلقّب بجار اللّه، وتنقل فی البلدان، ثمّ عاد إلی الجرجانیه من قری خوارزم، فتوفّی فیها . أشهر کتبه : الکشّاف فی تفسیر القرآن، وأساس البلاغه، والمفصّل، والفائق فی غریب الحدیث (الأعلام : ۷ / ۱۷۸).

۵- ۵. لم نجده فی مفتاح العلوم والفائق .

۶- ۶. کذا فی « ص و ب »، وفی سائر النسخ : التفضیل .

والإحسان (۱)، وهذا المعنى انّما يصحّ إرادته بالنسبه إلى غير اللّه تعالى، وأمّا بالنسبه إليه سبحانه فلا، كما لا يخفى ؛ بل المراد من الرحمه المنسوبه إليه ــ جلّ جلاله ــ برّه وإحسانه ورزقه، لأنّ أسمائه تعالى تؤخذ بإعتبار الغايات الّتى هى الأفعال دون المبادى الّتى هى الإنفعالات .

و إن شئت أن يتّضح لک حقيقه الحال، فافرض انّک إذا رأيت شخصًا فی بليّه کحرق مثلاً، حصل فی قلبک من ذلک رقّه و رأفه تشوّقک و توجب لک إلی تخليصه من تلک البليّه، فإذا أخلصته منها يصدق فی حقّک انّک رحيم، بل الظاهر صدق ذلک بمجرّد حصول تلک الرقّه .

وبالجمله : هذا الصدق بالنسبه إليک باعتبار المبدأ، أعنى الرقّه الّتى هى الإنفعال، وأمّا بالنسبه إليه سبحانه، فليس الأمر کذلک، بل و أسمائه تعالى تؤخذ باعتبار ذلک الفعل الّذى هو الغايه، لا باعتبار المبدأ الّذى هو الإنفعال .

فعلى هذا إذا وصف اللّه تعالى بالرحمه مثلاً، فهو باعتبار تفضّله و إحسانه، لا باعتبار الرقّه لتنزّهه سبحانه عن ذلک ، و هذا معنى قول أهل العرفان : « خذ الغايات واترک المبادى ».

الرّحمن أبلغ من الرّحيم

ثمّ انّ الرّحمن أبلغ من الرّحيم (۲)، لأنّ زياده المبانى تدلّ على زياده المعانى،

ص: ۱۰۹

۱- ۱. أنظر : الصحاح : ۵ / ۱۹۲۹ « رحم » ؛ ولسان العرب : ۱۲ / ۲۳۱ ؛ والفروق اللغويّه : ۲۵۱ .
۲- ۲. قال الشهيد الثانى قدس سره فى وجه أبلغيّه الرّحمن ما هذا کلامه : وانّما قلنا انّ الرّحمن أبلغ من الرّحيم لأنّه على وزن فعلان کغضبان، والرّحيم على وزن فعيل کعظيم، وقد ذکر أهل العربيّه انّ فعلان أبلغ من فعيل (رسائل الشهيد الثانى : ۲ / ۷۲۰). وقال السيوطى فى « الإتقان فى علوم القرآن ۳ / ۳۲۴ » : فائده ؛ الأکثر على انّ فعلان أبلغ من فعيل .

كما فى كبر و كبّر، و قطع و قطّع ؛ قال الجوهرى :

و كَبُرَ بالضم يَكْبُرُ، أى عَظُمَ، فهو كَبِيرٌ وَكُبار، فإذا أفرط قيل : كُبّارٌ بالتشديد، إنتهى (١).

و معلوم انّ بناء « الرّحمن » أزيد من بناء « الرّحيم »، فيكون أبلغ، وأبلغيّته باعتبار الكمّيه كما يقال: «يا رحمن الدنيا ورحيم الآخره»، لأنّ أفراد المرحومين فى الدّنيا أكثر من أفراد المرحومين فى الآخره، لأنّ رحمه الدّنيا عامّه للمؤمنين والكافرين، و رحمه الآخره مختصّه بالمؤمنين، فيكون الرّحمن أبلغ (٢). والرّحمن لايطلق على غيره تعالى، بخلاف الرّحيم، وهذا معنى قوله عليه السلام : « الرّحمن اسم خاصّ بصفه عامّه، والرّحيم بعكس ذلك » (٣)، أى : اسم عامّ بصفه خاصّه .

وقد تعتبر الأبلغيّه باعتبار كيفيّه الرحمه من حيث العظمه والجسامه كما يقال : « يا رحمن الآخره و رحيم الدّنيا »، لأنّ النعم الأخرويّه كلّها عظيمه، والنعم الدنيويّه عظيمه وحقيره ؛ وكذا إذا قيل : « يا رحمن الدّنيا والآخره ورحيم الدّنيا »، لأنّ مجموع نعمه الدنيا والآخره أعظم من نعم الدنيا، وإن لم يكن كلّ واحد منهما (۴) أعظم (۵).

١- ١. الصحاح : ٢ / ٨٠١، فصل الكاف .

٢- ٢. أنظر الكشّاف، للزمخشرى : ١ / ۴١ .

٣- ٣. جوامع الجامع: ١ / ۶؛ مجمع البيان: ١ / ٢١ ذيل الآيه ١ من الحمد؛ وفى حديث آخر: عن أبى عبداللّه عليه السلام قال : الرّحمن بجميع خلقه، الرّحيم بالمؤمنين خاصّه (بحار الأنوار : ٣ / ٢٢٩ ح ۵).

۴- ۴. كذا فى « ص »، وفى سائر النسخ : منها .

۵- ۵. قال السيّد على خان المدنىّ قدس سره فى شرحه على الصحيفه السجّاديّه ما هذا كلامه : اختلاف العبارات باختلاف الإعتبارات، فعند اعتبار الرّحمن أبلغ من الرّحيم لدلاله زياده المبانى على زياده المعانى، واعتبار الأبلغيّه فيه باعتبار الكمّيه نظرًا إلى كثره أفراد المرحومين، عبّر برحمن الدنيا ورحيم الآخره لشمول رحمه الدّنيا للمؤمن والكافر، واختصاص رحمه الآخره بالمؤمن ؛ وعند اعتبار الأبلغيّه باعتبار الكيفيّه وهى جلاله الرحمه ودقّتها بالنسبه إلى كلّ من الرحمتين عبّر برحمن الدنيا والآخره ورحيم الدنيا، لجلاله رحمه الآخره بأسرها بخلاف رحمه الدنيا ؛ وباعتبار نسبه بعض أفراد كلّ من رحمه الدنيا والآخره إلى بعض، عبّر برحمن الدنيا والآخره ورحيمهما، لأنّ بعضًا من كلّ منهما أجلّ من البعض، وبعضًا من كلّ منهما أدقّ واللّه أعلم (رياض السالكين : ٧ / ۴١٩).

فی انّ الرّحمن أهو منصرف أو غیره ؟

ثمّ انّ الرّحمن أهو منصرف أو لا ؟ فیه خلاف مبنیّ علی الخلاف المشهور بین النحاه من (۱) انّ شرط منع الصرف فی الوصف الّذی فیه الألف و النون المزیدتان أهو إنتفاء « فعلانه »، أو وجود « فعلی » (۲) ؟

و علی الأوّل یلزمه عدم الإنصراف [کما اختاره الزمخشری (۳)، والمصنّف، والفاضل البیضاوی (۴)، ونجم الأئمّه (۵)، وغیرهم] (۶) ؛ و علی الثانی الإنصراف لعدم وجود شیء منهما (۷)، [ویجیء تحقیقه إن شاء اللّه فی محلّه، هذا] (۸).

ص: ۱۱۱

۱- ۱. فی « ب » : فی .

۲- ۲. قال ابن الحاجب : ما فیه ألف و نون إن کان اسمًا فشرطه العلمیّه کعمران، أو صفه فإنتفاء فعلانه، وقیل: وجود فعلی، ومن ثمّ اختلف فی رحمن دون سکران و ندمان (أنظر شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۱۵۷).

۳- ۳. اختاره فی تفسیره المسمّی بالکشّاف : ۱ / ۴۳ .

۴- ۴. هو عبداللّه بن عمر بن محمّد بن علی الشیرازی، أبو سعید، أو أبوالخیر، ناصر الدین البیضاوی، قاض مفسّر علاّمه، ولد فی المدینه البیضاء (بفارس قرب شیراز) و ولی قضاء شیراز مدّه . وصرف عن القضاء فرحل إلی تبریز فتوفّی فیها . من تصانیفه : أنوار التنزیل وأسرار التأویل (یعرف بتفسیر البیضاوی)، طوالع الأنوار فی التوحید، منهاج الوصول إلی علم الأصول، ولبّ اللباب فی علم الإعراب (الأعلام : ۴ / ۱۱۰). اختار القول بعدم الإنصراف فی « الرّحمن » فی تفسیره المسمّی بأنوار التنزیل وأسرار التأویل : ۱ / ۲۰.

۵- ۵. اختاره فی شرحه علی الکافیه، واستدلّ علیه بانّ الممنوع من الصرف ممّا هو علی هذا الوزن وصفًا فی کلام العرب أکثر من المصروف (شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۱۵۹).

۶- ۶. ما بین المعقوفین من « ب ».

۷- ۷. واختاره البعض واستدلّ علیه بانّ الصرف هو الأصل (شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۱۶۰).

۸- ۸. ما بین المعقوفین من « ب » .

فی تقدیم الرّحمن علی الرّحیم

وانّما قدّم « الرّحمن » علی « الرّحیم » للتبعیّه بما جاء من الربّ الکریم، لکن ینبغی ذکر السرّ فی ذلک، مع أنّ المناسب تأخیره لیحصل الترقّی من الأدنی إلی الأعلی، فأقول : تقدیمه علیه لأوجه :

الأوّل هو : انّ معنی الرّحمن هو الرزّاق لکافه الأنام فی دار الدنیا، فیعمّ المؤمن والکافر، بخلاف الرّحیم، و معلوم انّ نعمه الدنیا مقدّمه علی نعمه الآخره فلیقدّم الدالّ علیها علی الدالّ علیها، لکن لا یخفی انّ هذا انّما یتمّ علی تقدیر إعتبار الرحمه فی الکمیّه .

والثانی هو : انّک قد عرفت انّ الرّحمن مختصّ باللّه تعالی ولایطلق علی غیره، بخلاف الرّحیم، فعلی هذا إلصاقه بلفظ الجلاله أولی کما لایخفی .

والثالث هو : انّ تقدیمه لأجل المحافظه علی کون نظم الکلام علی نهج واحد، ولمّا کان کلّ من آیات الحمد سوی البسمله حرف الأخیر فیها تالیًا لیآء ساکنه کالعالمین ویوم الدین، وهکذا آخر الرحیم فی التسمیه لیکون علی وفقها فی ذلک.

[هذا بناء علی انّها من جزء الحمد کما هو مذهب الإمامیّه، ونقل علیه الإجماع منهم جماعه کصاحب کنز العرفان (۱)، والمجمع (۲)، و غیرهما ؛ و کذا إذا لم یکن

۱- ۱. هو مقداد بن عبداللّه بن محمّد بن الحسین ابن محمّد السیوری الحلّی الأسدی، فقیه أصولی متکلّم مفسّر، أخذ عن الشهید الأوّل محمّد بن مکی، و توفّی بالنجف فی ۲۶ جمادی الآخره (۸۲۶ ه). من آثاره : شرح نهج المسترشدین فی أصول الدین، شرح مبادی ء الأصول، تنقیح الرائع فی شرح مختصر الشرائع، اللوامع الالهیّه فی الکلام، وتجوید البراعه فی شرح تجرید البلاغه (معجم المؤلّفین : ۱۲ / ۳۱۸ ؛ الأعلام : ۷ / ۲۸۲).

۲- ۲. هو فخر الدین بن محمّد علی بن أحمد بن علی بن أحمد بن طریح الطریحی النجفی، فقیه أصولی محدّث مؤرّخ لغوی مفسّر أدیب حاسب، ولد بالنجف و توفّی بالرماحیه . من تصانیفه الکثیره: مشارق النور للکتاب المشهور فی التفسیر، اللمعه الوافیه فی الأصول، جواهر المطالب فی فضائل الإمام علیّ بن أبی طالب علیه السلام ، وتحفه الوارد و عقال الشارد فی اللغه (معجم المؤلّفین : ۸ / ۵۶).

من جزئه، إذ لا ـ شكّ فی کونها متعلّقه به و مطلق التعلّق کاف لذلک، هذا فی کتاب اللّه تعالی فاتبعه المصنّفون بالتقدیم والتأخیر] (۱).

ذکر الخلاف فی انّ الرّحمن أهو صفه للّه أو بدل ؟

[ذکر الخلاف فی انّ الرّحمن أهو صفه للّه أو بدل ؟] (۲)

ثمّ انّ الرّحمن أهو صفه للّه أو بدل ؟ قولان، و الأکثر _ علی ما قیل (۳) _ علی الأوّل، وابن هشام (۴) علی الثانی (۵). و هما مبتیّان علی انّه وصف [کما مرّ] (۶)، أو علم [کما هو المنقول من المصنّف وابن هشام] (۷)، و علی الأوّل یکون صفه، وعلی الثانی بدلًا، لا صفه، بناء علی ما مرّ من انّ العلم لا یوصف به . و علی القول بالصفه یکون الرّحیم صفه بعد صفه، وبالبدل یکون صفه لِلرَّحمن لا للّه ِ، إذ البدل لا یتقدّم علی النعت کما صرّح به بعضهم (۸).

۱- ۱. ما بین المعقوفین من « ب ».

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. لم نعثر علی قائله .

۴- ۴. هو عبداللّه بن یوسف بن عبداللّه بن هشام الأنصاری الشیخ جمال الدین الحنبلی النحوی الفاضل المشهور، أبومحمّد . قال فی الدرر : ولد فی ذی القعده سنه ثمان و سبعمائه، لزم الشهاب عبداللطیف بن المرحّل، وتلا علی ابن السرّاج، و حضر دروس التاج التبریزی، قال فیه ابن خلدون : ما زلنا و نحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربیه یقال له ابن هشام أنحی من سیبویه . من تصنیفاته : مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب، والتوضیح علی الألفیّه، و عمده الطالب فی تحقیق تصریف ابن الحاجب، و قطر الندی، وشذور الذهب، وغیر ذلک . توفّی سنه إحدی و ستّین و سبعمائه (بغیه الوعاه : ۲ / ۶۸).

۵- ۵. قال فی المغنی : الحقّ قول الأعلم وابن مالک : انّ الرّحمن لیس بصفه بل علم (مغنی اللبیب : ۲ / ۴۶۱، الباب الرابع).

۶- ۶. ما بین المعقوفین من « ب » .

۷- ۷. ما بین المعقوفین من « ب ».

۸- ۸. منهم ابن هشام فی المغنی : ۲ / ۴۶۲، الباب الرابع .

بیان معنی الحمد والشکر والمدح والنسبه بینها

اشاره

قوله : أحمدک .

إعلم : انّ الحمد : هو الثناء باللسان علی الجمیل الإختیاریّ، سواء تعلّق بالنعمه أو بغیرها .

إن قلت : کیف تقول انّ الحمد مختصّ باللسان مع انّ قوله تعالی : « وَإِنْ مِنْ شَیْءٍ إِلَّا یُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ » (۱)، مناف لذلک، إذ ظاهره یدلّ علی عدم اختصاص الحمد باللسان، لأنّ أکثر الأشیاء لا لسان له .

قلت : لمّا ثبت إختصاص الحمد باللسان بالنقل من ثقات أهل اللغه (۲) _ کما صرّح به بعض المحقّقین _ یحمل علی الظاهر، وما یدلّ علی خلافه علی المجاز .

والشکر: وهو فعل یقصد به تعظیم المنعم لکونه منعمًا سواء کان باللسان أو بغیره.

والمدح : و هو الثناء باللسان علی الجمیل مطلقًا إختیارًا أو غیره .

فالنسبه بین الأوّل والثانی عموم من وجه، لصدق الحمد بدون الشکر فیما إذا کان المتعلّق غیر النعمه، و صدق الشکر بدونه فیما إذا کان بغیر اللسان، وصدقهما معًا فیما إذا کان کلّ واحد منهما باللسان و مقابلًا للنعمه، فالحمد عامّ باعتبار المتعلّق، وخاصّ باعتبار المورد، والشکر بالعکس .

۱- ۱. الإسراء : ۴۴ .

۲- ۲. قال الزمخشری فی « الکشّاف ۱ / ۴۷ » : والحمد باللسان وحده . وقال أبو هلال العسکری فی بیان الفرق بین الحمد والشکر والمدح ما هذا کلامه : ... فالحمد أعمّ مطلقًا، لانّه یعمّ النعمه وغیرها، وأخصّ موردًا، إذ هو باللسان فقط، والشکر بالعکس، إذ متعلّقه النعمه فقط ومورده اللسان وغیره (الفروق اللغویّه: ص ۲۰۲). وقال الشیخ یحیی البحرانی فی کتابه : « بهجه الخاطر ونزهه الناظر ص ۳۴ » : أنّ الحمد لایکون إلاّ باللسان، وقد یکون فی مقابل نعمه، والشکر قد یکون بغیر اللسان کالقلب والجوارح، ولایکون إلاّ فی مقابل نعمه.

و بين الحمد والمدح عموم مطلقًا (۱)، لأنّ كلّ حمد فهو مدح، و ليس بعض المدح بحمد، كما إذا كان فی مقابله الجميل الغير الإختياری .

و بين الشكر والمدح عموم من وجه، لصدق الأوّل بدون الثانی فيما إذا كان بغير اللسان، و صدق الثانی بدون الأوّل فيما إذا كان باللسان فی مقابله غير النعمه، ومصداقهما مصداق الحمد والشكر (۲).

وجه اختيار الشارح الحمد على الشكر والمدح

إذا علمت ذلك فاعلم : انّ إختيار الشارح للأوّل (۳) على الأخيرين لأنّ تصدير الكتاب بثناء اللّه تعالى للعمل بمقتضی قوله صلی الله عليه و آله : « كلّ أمر ذی بَالٍ لم يبدأ فيه بالحمد للّه (۴) فهو أبتر » (۵)، و هو ورد بلفظ الحمد ؛ و للموافقه بكتاب اللّه العزيز، وهو ابتدأ بما ذكرنا (۶) ؛ و لأنّ الحمد يختصّ بما للمحمود فيه إختيار كما مرّ، ويعمّ الفواضل أی الصفات الّتی يتعدّی (۷) إلی الغير كالنعم، والفضائل أی الصفات القائمه بالذات الغير المتعدّيه إلی الغير كالعلم ؛ بخلاف المدح و الشكر، فانّ الأوّل يعمّ بما لا إختيار للممدوح فيه أيضًا، كما تقول : مدحت اللؤلؤ بصفائها، والثانی يختصّ بالفواضل .

۱- ۱. كذا فی جميع النسخ، والصواب : مطلق .

۲- ۲. أنظر الفروق اللغويّه : ۲۰۱ و ۲۰۳ ؛ و الإقناع : ۱ / ۷ .

۳- ۳. فی « ب » : الأوّل .

۴- ۴. فی « ب » : بحمد اللّه .

۵- ۵. كنز العمال : ۱ / ۵۵۸ ح ۲۵۱۰ ؛ و فی « السنن الكبری للبيهقی : ۳ / ۲۰۸ » هكذا : كلّ أمر ذی بَال لا يبدأ فيه بالحمد للّه فهو أقطع .

۶- ۶. فی « ك ۱ و ۲ » : بما ذكر ؛ و فی « ب » : و هو كما ذكر أيضًا .

۷- ۷. فی « ب » : تتعدّی .

أركان الحمد أربعه

ثمّ انّ كلّ حمـد يتوقّف على أربعه أركان : الحامـد : و هو هنا الشارح، والمحمود: و هو اللّه تعالى، والمحمود عليه : و هو الّـذى يدخل عليه لفظ « على » كقوله : « على نعمك »، والمحمود به : و هو الّذى حمد به، و هو قد يكون اسـمًا فتكون الجمله اسـميّه، كما تقول: « الحمد للّه » ؛ وقد يكون فعلاً فتكون فعليّه .

فى اختيار جمله الفعليّه على الإسميّه

وانّمـا اختـار الشـارح الأخير حيث قال : « أحمـدك »، و لم يقل : « الحمـد للّه »، مع انّ الإسـميّه تفيـد الـدوام والثبوت، و تكون موافقه بكتاب اللّه العزيز، لأنّ الفعل المضارع يفيد الإسـتمرار التجدّدى، و هو أولى فى مقام الحمد بإزاء النعم، لدلالته على انّ ما يقابل بالحمد من أنواع النعم و أصناف الأفضال متجدّده على الإستمرار .

وجه اختيار الشارح صيغه المتكلّم وحده فى قوله : أحمدک

[وجه اختيار الشارح صيغه المتكلّم وحده فى قوله : أحمدک] (١)

و انّمـا اختار صـيغه المتكلّم وحـده على صـيغه المتكلّم مع الغير، لكون الأوّل أقرب إلى الأدب، و للتنبيه على كمال الإخلاص و شـدّه المحبّه، بناء على انّ الحمد فى مقابله النعمه و الآلاء و إن كان محوجًا إلى معين و ظهير و ممدّ و نصـير، لكن ارتكبه وحده للتنبيه على انّ الإخلاص والمحبّه ينبغى أن يكون حـدًّا يوجب الإرتكـاب على الأفعـال الشاقّه والإقـدام بالأمور المعتبره من دون إمداد وإعانه .

ص: ۱۱۶

١- ١. العنوان منّا .

وجه عدول الشارح عن ذكر اسم اللّه فی قوله : أحمدک

[وجه عدول الشارح عن ذكر اسم اللّه في قوله : أحمدك] (۱)

و انّما عدل عن اسم اللّه تعالى الدالّ على استجماعه لجميع (۲) صفات الكمال، وأتى بضمير الخطاب فقال : « أحمدك »، و لم يقل : « أحمد اللّه »، للتنبيه على انّ ما يدلّ عليه لفظ الجلاله من الإستجماع المذكور، هو (۳) من الظهور بحيث يحتاج إلى بيان أولى به، ولو ذكر ما يدلّ على الإستجماع المذكور لَمناسبٌ أن يحمده الحامد حينئذ حمدًا مناسبًا لهذا الإستجماع و أتى له ذلك .

أو للتنبيه على غايه قربه تعالى من الحامد، كما قال سبحانه وتعالى : « وَ نَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ » (۴)، أی إلى الإنسان، و إن كان الحامد لنقصانه فی كمال البعد عنه ؛ ولأنّ كمال مرتبه التعبّد والحمد، عباده اللّه و حمده على نحوٍ كأنّه تعالى مشاهد، كما قال صلی الله علیه و آله لأبی ذر : يا أبا ذر أعبد اللّه كأنّك تراه (۵).

وجوه تأخیر المفعول فی قول الشارح : أحمدک

[وجوه تأخير المفعول في قول الشارح : أحمدك] (۶)

و انّما أخّر المفعول، مع انّ المناسب تقديمه لإفاده الحصر، لوجوه منها : انّ المقام مقام الحمد فتقديمه أنسب . و منها : الإشعار (۷) على انّ ما يشعر به تقديم المفعول ـ من إختصاص الحمد به تعالى ـ أمرٌ بيّن لا يحتاج إلى البيان . و منها: مراعاه الأصل من تقديم العامل على المعمول .

ص: ۱۱۷

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. كذا فی « ص » وفی سائر النسخ : بجميع .

۳- ۳. « هو » لم يرد فی « ص » .

۴- ۴. قٓ : ۱۶ .

۵- ۵. الأمالی، للشيخ الطوسی قدس سره : ص ۵۲۶ ؛ وفيه : « يا أباذر أعبد اللّه كأنّک تراه، فإن كنت لا تراه فانّه عزّوجلّ يراک »، الحديث .

۶- ۶. العنوان منّا .

۷- ۷. فی « ص » : للإشعار .

بيان أصل : « اللهمّ »

قوله : اللهمّ .

أصله : « يا اللّه »، حذف حرف النداء و عوّض عنها ميم مشدّده، و لذا لايجوز الجمع بينهما إختيارًا .

و عن الفرّاء (۱) [انّ] (۲) أصله : « يا اللّه أمّنا بالخير »، فخفّف بالحذف لكثره الدوران على الألسن (۳).

و ردّ بانّه يقال : اللهمّ لا تؤمّهم بالخير (۴).

و يمكن الجواب عنه بانّه يجوز أن يكون الأصل : « يا اللّه أمّنا بالخير لا تؤمّهم بالخير »، نعم يتّجه لو سمع منهم : « اللهمّ لا تؤمّنا بالخير »، لحصول التناقض حينئذ، لأنّ التقدير حينئذ يكون هكذا : « يا اللّه أمّنا بالخير و لا تؤمّنا بالخير »، وهو تناقض صريح (۵).

ص: ۱۱۸

۱- ۱. هو يحيى بن زياد بن عبداللّه بن مروان الديلمى، إمام العربيه، أبو زكريّا، المعروف بالفرّاء . قيل له : الفرّاء لأنّه كان يفرى الكلام، روى عن قيس بن الربيع و منـدل بن على و الكسائى، و عنه سلمه بن عاصم ومحمّد بن الجهم السمّرى . كان أعلم الكوفيّين بالنحو بعد الكسائى أخذ عنه و عن يونس، و كان يحبّ الكلام ويميل إلى الاعتزال، وكان زائد العصبيّه على سيبويه و كتابه تحت رأسه، و أبوه زياد هو الأقطع قطعت يده فى الحرب مع الحسين بن على عليه السلام . صنّف الفرّاء : معانى القرآن، البهاء فيما تلحن فيه العامّه، اللغات، المصادر فى القرآن، المقصور و الممدود، المذكّر والمؤنّث، و غيرها . توفّى بطريق مكّه سنه سبع و مائتين عن سبع وستّين سنه (بغيه الوعاه : ۲ / ۳۳۳).

۲- ۲. ما بين المعقوفين من « ب ».

۳- ۳. نقله عنه فى الحديقه الهلاليّه : ص ۱۴۹ ؛ و مجمع البحرين : ۱ / ۹۵ ؛ وبحارالأنوار : ۷۷ / ۱۸۰ .

۴- ۴. ردّ الشيخ الرضى كلامه فى شرحه على الكافيه : ۱ / ۳۸۴ .

۵- ۵. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۳ » : وقيل : أصله يا اللّه أمّ، أى: اقصدنا بقضاء حوائجنا، حذف الياء وهمزه أمّ على غير القياس . وأورد عليه بوجهين، الأوّل : انّه مناف لقولهم: اللهمّ لا تؤمّهم لانّه تناقض، وكذا سمع اللهمّ لاتؤمّنا . الثانى : انّه لو صحّ ذلك لزم جواز : يا اللّه امنا ارحمنا، بلا عطف قياسًا على اللهمّ ارحمنا واللهمّ وارحمنا قياسًا على اللهمّ يا اللّه امّنا وارحمنا، واللازم باطل فالملزوم مثله، بيان الملازمه ترادف اللفظين فى المقامين . والجواب عن الوجهين على ما خطر ببالى : انّ امّ فى اللهمّ مقدّمه للدعاء، وما يجىء بعده نفس الدعاء فالتناقض مدفوع، والقياس باطل لبطلان عطف الدعاء على مقدّمته وجواز عطفه على مثله، والتناقض فى قولهم : « اللهمّ لا تؤمّهم » مدفوع من وجه آخر، وهو إختلاف المفعولين . وقيل فى الجواب عن الثانى : إنّ امّ لمّا صار كالجزء لم يجز أن يكون معطوفًا عليه كتاء الفاعل .

قوله : علی نعمک .

« علی » هذا (۱) للتعلیل کما فی قوله تعالی : « وَلِتُکَبِّرُوا اللّه َعَلَی مَا هَدَیکُم » (۲)، أی لهدایته إیّاکم، والتقدیر هنا : أحمدک اللهمّ لنعمک علینا (۳).

والنِعَم بکسر النون جمع النِعمه بکسرها .

قوله : و آلآءک .

واحدها : أِلَی (۴)، و هی عطف تفسیر لقوله : « و نعمک » إذا کانت مرادفه له، فلا فرق بینهما حینئذ . وقیل : إنّ الفرق بینهما هو : أنّ الأوّل مختصّ بالنعم الباطنیّه، والثانی بالظاهریّه (۵) ؛ وتقدیم الأوّل علی الثانی لمراعاه السجع والقافیه لقوله بعد ذلک : خاتم أنبیائک، أو لترجیح النعم الباطنیّه علی النعم الظاهریّه .

قوله : خاتم أنبیائک .

والخاتم إمّا بکسر التاء أو بفتحها، وهو علی الأوّل صفه لمحمّد صلی الله علیه و آله ، وعلی

۱- ۱. کذا فی « ص »، وفی سائر النسخ : هنا .

۲- ۲. البقره : ۱۸۵ .

۳- ۳. قال المیرزا أبوطالب الاصفهانی رحمه الله فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه ص ۴ » : قیل : تقدیره لنعمک علینا، أقول : لاحاجه إلی ذلک، بل « علی » للمقابله أو للإستعلاء العقلی باعتبار انّ الحمد وارد علی النعم أو غالب علیها إستحقاقًا أو ادّعاءً .

۴- ۴. فی « المصباح المنیر ۱ / ۲۰ » : الأَلَی : مقصور و تفتح الهمزه وتکسر : النعمه، والجمع : الآلاء علی أفعال مثل سبب وأسباب، لکن أبدلت الهمزه الّتی هی فاء ألفًا استثقالاً لاجتماع همزتین .

۵- ۵. قال فی « مجمع البحرین : ۱ / ۹۷ » : وقیل : الآلاء هی النعم الظاهره، والنعماء هی النعم الباطنه.

الثانی عطف بیان، و معناه علی الکسر : الآخِر، و علی الفتح معلوم .

بیان وجه مناسبه إطلاق الخاتم علیه صلی الله علیه و آله

و انّما اختاره من بین صفاته صلی الله علیه و آله إتباعًا لکلام اللّه تعالی حیث وصفه سبحانه بذلک فی سوره الأحزاب (۱)، و لأنّ من اللطائف : التعبیر علی نحو یمکن حمله علی غیر المعنی الواحد، و قد عرفت انّ الخاتم کذلک، إذ بکسر التاء له معنی، وبفتحها معنی آخر، أمّا علی الأوّل فالمناسبه ظاهره، وأمّا علی الثانی فیحتمل وجهین، أحدهما هو : انّ الخاتم لمّا کان زینه للمتختّم به، فکأنّه صلی الله علیه و آله زینه للأنبیاء، والثانی هو : انّ الناس لمّا یحتاجون إلی الخاتم لتحصیل الثواب، فکذلک الأنبیاء، فانّهم کانوا محتاجین إلی نبیّنا صلی الله علیه و آله للخلاص من بعض الورطات المتوجّهه إلیهم.

إن قلت: کیف یجوز أن یکون الخاتم صفه، مع انّ الصفه لابدّ أن تکون موافقه مع الموصوف فی التعریف والتنکیر، وهنا محمّد علم، وخاتم نکره، ولایکتسب التعریف من المضاف إلیه (۲)، لأنّ الغرض عن الإضافه اللفظیّه التخفیف لا التعریف ؟!

قلت : إضافه اسم الفاعل انّما تکون لفظیّه إذا کان المراد منه الحال أو الإستقبال، وأمّا إذا لم یکن کذلک _ کما فیما نحن فیه _ فلیست إضافه لفظیّه، بل معنویّه، و سیجیء تحقیقه فی مبحث الإضافه إن شاء اللّه سبحانه (۳).

۱- ۱. الأحزاب : ۴۰ ، قوله تعالی : « ما کان محمّد أبا أحد من رجالکم ولکن رسول اللّه و خاتم النبیّین و کان اللّه بکلّ شیء علیمًا ».

۲- ۲. أی قوله : أنبیاءک .

۳- ۳. الحلیه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا .

فى بيان الأصل فى الآل

قوله : و على آله .

و هو اسم جمع، لا واحد له من لفظه، أصله : أهل بدليل أُهَيْلٌ (۱)، لأنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها، و لم يسمع فى تصغير آل إلاّ ـ أهيل، فيعلم منه انّ أصله أهل، فأبدلت الهاء بالهمزه (۲)، ثمّ أبدلت الهمزه ألفًا، لأنّ قلب الهاء إبتداء بالألف لم يثبت حتّى يقاس عليه ؛ بخلاف قلبها همزه، فمتحقّق كالماء، فانّ أصله : ماه، لأنّ جمعه : مياه، فقلب الهاء همزه ؛ و أمّا قلب الهمزه بالألف فشايع .

الفرق بين الآل والأهل

لكن بينهما ــ أى بين الآل و الأهل ــ فرق فى الإستعمال، و هو انّ الأهل يعمّ العقلاء وغيرهم والأشراف و غيرهم، تقول : أهل بيت زيد، و أهل مصر، وأهل بيت النبوّه ؛ بخلاف آل، فانّه مختصّ بالأشراف من العقلاء، فلايستعمل فى غير العقلاء [فلا يقال : آل مصر] (۳)، و لا فى غير الأشراف منهم (۴).

و قيل : لايضاف من العقلاء إلاّ إلى المذكّر، فلا يقال : آل فاطمه عليهاالسلام (۵).

۱- ۱. قال الفيّومى : أصله عند بعض : أَوَلٌ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا مثل قال . ... قال بعضهم أصل الآل : أَهْلٌ، لكن دخله الإبدال، واستدلّ عليه بعود الهاء فى التصغير فيقال : أُهَيْلٌ (المصباح المنير : ۱ / ۲۹).

۲- ۲. فى « ب » : همزه .

۳- ۳. ما بين المعقوفين من « ب ».

۴- ۴. قال التفتازانى فى « شرح المطوّل ص ۹ » : أصله أهل بدليل أهيل، خصّ استعماله فى الأشراف ومن له خطر . وقال فصيح الدين محمّد النظامى (المتوفّى ۹۱۹ ه) فى حاشيته : قوله : خصّ استعماله فى الأشراف إلخ، وأيضًا لا يضاف إلى البلدان ونحوه فلا يقال : آل المصر، ويقال : أهل المصر، ولا يقال : آل البيت، ويقال : أهل البيت، وأيضًا لا يقال : آل اللّه، و يقال : أهل اللّه، إنتهى .

۵- ۵. قال السيّد على خان الكبير فى شرحه على الصمديّه : ... ولا يضاف إلاّ لمن له شرف من العقلاء المذكّرين، فلا يقال : آل الاسكاف ولا آل مكّه ولا آل فاطمه، وعن الأخفش انّهم قالوا آل المدينه وآل البصره (الحدائق النديّه : ص ۸ ؛ وانظر المنصف من الكلام : ۱ / ۵).

وقيل (۱) : إنّ أصله : أءل، بهمزتين، وتصغيره : أئيل، قلبت الهمزه بالألف .

بيان المراد من الآل

[بيان المراد من الآل] (۲)

ثمّ المراد بآله صلی الله علیه و آله [عند الشيعه] (۳) على ما نقل : هم الّذين يؤولون إليه صوره ومعنى، أعنى ذوى الحظّ الأوفر، و هم أهل العباء و باقى الأئمّه عليهم السلام (۴).

و عن الإمام الرازى انّه ذهب إلى ذلك أيضًا (۵).

و عن الشافعى (۶) : انّ آله هم أقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطّلب إبنى عبد مناف، لأنّهم أهلوه و ألوا أمر دينهم إليه (۷).

و سيجىء من الشارح تفسيره بذلك .

قوله : و صَحْبِهِ (۸) .

و هو بفتح الصاد و سكون الحاء جمع صاحب (۹)، كرَكْب بسكون الكاف جمع راكب كقوله تعالى : « والرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ » (۱۰)، وليس جمع صاحب:

ص: ۱۲۲

۱- ۱. لم نقف على قائله .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. ما بين المعقوفين لم يرد فى « ص » .

۴- ۴. أنظر شواكل الحور فى شرح هياكل النور، للمحقّق الدوانى : ص ۱۱۵ .

۵- ۵. قال فى تفسيره فى تفسير آيه المودّه : آل محمّد صلی الله علیه و آله هم الّذين يؤول أمرهم إليه، فكلّ من كان مآل أمرهم إليه أشدّ و أكمل كانوا هم الآل، و لا شكّ أنّ فاطمه و عليًّا والحسن والحسين كان التعلّق بينهم و بين رسول اللّه صلی الله علیه و آله أشدّ التعلّقات، و هذا كالمعلوم بالنقل المتواتر، فوجب أن يكونوا هم الآل (التفسير الكبير، للفخر الرازى : ۲۷ / ۱۶۶).

۶- ۶. هو محمّد بن إدريس بن العبّاس بن عثمان ابن شافع الهاشمى القرشى المطلبى أبوعبداللّه، أحدالأئمّه الأربعه عند أهل السنه، ولد فى غزّه بفلسطين، و حمل منها إلى مكّه و هو ابن سنتين، و قصد مصر سنه ۱۹۹ فتوفّى بها، و قبره معروف فى القاهره . له تصانيف كثيره أشهرها : كتاب الام فى الفقه، والمسند فى الحديث، وأحكام القرآن والسنن، والرساله فى أصول الفقه، و إختلاف الحديث (الأعلام : ۶ / ۲۶).

۷- ۷. لم نعثر عليه .

۸- ۸. فى المصدر : و أصحابه .

۹- ۹. قال الفاضل السيوطى فى خاتمه البهجه المرضيّه : (وصحبه) اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابى، وهو من اجتمع به مؤمنًا (البهجه المرضيّه : ۲ / ۴۵۹).

۱۰- ۱۰. الأنفال : ۴۲ .

الأصحاب، على ما توهّم بعض الأعلام (۱)، لأنّ « فاعل » (۲) لا يجمع على « أفعال » كما صرّح به جماعه .

وأمّا الأصحاب فانّه جمع صَحِب بكسر الحاء، كنَمِر و أَنْمَار (۳)، ولايخفى عليك انّما قلنا من كون رَكْب جمع راكب، هو الّذى صرّح به فى المجمع وغيره (۴)، لكن قال نجم الأئمّه فى نحو الركب فى راكب، و طلب فى طالب، و غيرهما، ما حاصله : انّ هذه الألفاظ ليست جموعًا لهذه الآحاد، لأنّها لو كانت جموعًا لهذه الآحاد لم تكن جموع قلّه، لأنّ أوزانها محصوره و ليست هذه منها، بل جموع كثره، و جمع الكثره لايصغّر على لفظه، بل يردّ إلى واحده، و هذه لاتردّ نحو : ركيب . وأيضًا لو كانت جموعًا لردّت فى النسبه إلى آحادها ولم يقل : ركبى. وأيضًا لو كانت جموعًا لم يجز عود الضمير الواحد إليها (۵).

بيان المراد من الأصحاب

إذا علمت ذلك، فاعلم : انّه وقع الخلاف فى تعيين صاحبه صلى الله عليه و آله ، فالمشهور عند العامّه ــ على ما نقل ــ هو انّ الصحابىّ كلّ مسلم رأى الرسول صلى الله عليه و آله [وقيل:] (۶) وطالت صحبته ؛ و قيل : وروى عنه (۷). و قد كان أهل الروايه عند وفاته صلى الله عليه و آله مائه

ص: ۱۲۳

۱- ۱. المتوهّم هو السيّد حكيم، قال فى تعليقته على البهجه المرضيّه : قوله : « و أصحابه » جمع صاحب كأشهاد جمع شاهد فى قوله تعالى : « ويوم يقوم الأشهاد ». و قول الجوهرى : « إنّ فاعلًا لا يجمع على أفعال »، تردّه هذه الآيه (أنظر البهجه المرضيّه : ۱ / ۱۰ الهامش ۳).

۲- ۲. فى « ب » : الفاعل .

۳- ۳. قال الفيّومى : النَّمِرُ سبع أخبث وأجرأ من الأسد ...، والجمع : نُمُور و أَنْمَار (المصباح المنير : ۲ / ۶۲۵).

۴- ۴. مجمع البحرين : ۲ / ۲۱۵ ؛ و المصباح المنير : ۱ / ۲۳۶ .

۵- ۵. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۳۶۶ .

۶- ۶. ما بين المعقوفين من « ب ».

۷- ۷. نقل الآمدى هذه الأقوال فى الإحكام : ۲ / ۹۲ مسأله ۸ .

ألف و أربعه عشر ألفًا (۱).

و قال بعض الإماميّه : انّ أصحاب النبيّ صلى الله عليه و آله هم المؤمنون الّذين أدركوا صحبه النبيّ صلى الله عليه و آله مع الإيمان (۲).

و قد خفى فهم المراد من العباره لأجل القيدين ؛ أقول : الظاهر انّ مراده هو انّ المدرک بصحبه (۳) النبى صلى الله عليه و آله على أقسام، الأوّل : أن يكون أدرک صحبته مع الإيمان ثمّ كفر، والثانى هو : أن يكون أدرک ذلک مع الكفر ثمّ آمن، والثالث : أن يكون أدرک صحبته مع الإيمان و لم يكفر أبدًا (۴).

و الظاهر انّ غرض هذا القائل تخصيص الأصحاب ــ الّذين صلّى اللّه (۵) عليهم (۶) بعد الصلوات على النبيّ وآله ــ بالأخير، و إخراج الأوّلين حيث أخرج الأوّل منهما بالقيد الأوّل، والثانى بالثانى، فتأمّل .

و قد يقال للعباره معنى آخر، و ليس المقام مقام ذكره .

قوله : إلى يوم لقائک .

متعلّق بأصلّى أو أسلّم (۷)، والتقدير : وأصلّى ــ أو أسلّم ــ إلى يوم لقائى لک، حذف الفاعل وأضيف المصدر إلى الضمير بعد حذف الجار .

۱- ۱. قال الحافظ أبو زرعه الرازى : قبض رسول اللّه صلى الله عليه و آله عن (۱۱۴۰۰۰) مائه ألف وأربعه عشر ألفا من الصحابه ممّن روى و سمع منه (المجموع للنووى: ۷ / ۱۰۴ ؛ ومغنى المحتاج للشربينى: ۱ / ۳۴۵).

۲- ۲. أنظر الصوارم المهرقه، للشهيد قاضى نوراللّه التسترى قدس سره : ص ۶ ؛ ورياض السالكين : ۲ / ۹۴ .

۳- ۳. فى « ب، ک ۱ » : لصحبه .

۴- ۴. قال الميرزا أبوطالب رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۴ » : و صاحب النبيّ صلى الله عليه و آله : من أدرک صحبته مع الإيمان الباقى إلى يوم الوفاه .

۵- ۵. « اللّه » لم يرد فى « ب ».

۶- ۶. فى البحار : ۹۱ / ۷۰ ح ۶۲، عن بيان التنزيل لابن شهر آشوب : عن سليمان بن خالد الأقطع قال : قلت للصادق عليه السلام : أيجوز أن يصلّى على المؤمنين ؟ قال : إى واللّه، يصلّى عليهم، فقد صلّى اللّه عليهم، أما سمعت قول اللّه: « هو الّذى يصلّى عليكم » الآيه (الأحزاب : ۴۳).

۷- ۷. فى « ب » : أو بأسلّم .

ویمکن أن یکون « یوم لقائک » اسمًا لیوم القیامه، فلا حاجه إلی التقدیر حینئذ؛ ویحتمل أن یکون الظرف متعلّقًا بقوله : والتابعین (1).

« بعد » معربه فی حالتین و مبنیّه فی حاله

قوله : و بعد .

و هو من الظروف الغایات الّتی تلزم الإضافه أبدًا، و المضاف إلیه إمّا مذکور أو محذوف، وعلی الثانی إمّا منسیّ أو منویّ، و هی علی الأوّلین معربه، وعلی الثالث مبنیّه علی الضمّ، و هنا کذلک لأنّ التقدیر هکذا : بعد الحمد والصلاه والسلام.

وانّما یسمّی هذه و شبهها من الظروف بالغایات، لأنّ غایه کلّ شیء نهایته، وهذه الظروف لکونها قائمه مقام المضاف إلیه کأنّها نهایه الکلام، فسمّوها (2) باسم المضاف إلیه .

قد یسمّی « بعد » بفصل الخطاب

ثمّ انّه قد یسمّی هذه الکلمه بفصل الخطاب، لفصلها بین ما مضی من الکلام وما یأتی .

إذا عرفت ذلک، فاعلم : انّه وقع الخلاف فی انّ أوّل من تکلّم بهذه الکلمه من هو ؟! قیل: داود علیه السلام بحکم قوله تعالی: « وَ آتَیْنَاهُ الْحِکْمَهَ وَ فَصْلَ الْخِطَابِ » (3).

وقیل : علیّ علیه السلام فی بعض رسائله إلی معاویه (4).

ص: ۱۲۵

۱- ۱. قال المیرزا أبوطالب الاصفهانی رحمه الله فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه ص ۴ » : والمراد باللقاء علی الأوّلین الحشر الأصغر، وعلی الأخیر الحشر الأکبر .

۲- ۲. فی « ب » : فیسمّوها .

۳- ۳. صآ : ۲۰ .

۴- ۴. لم نعثر علیه .

وقيل (۱) : قيس (۲) بن ساعده الإيادى (۳) حكيم العرب .

قوله : هذا شرح .

المشار إليه بهـذا إمّا المعنى المـدلول عليه باللفظ، أو اللفظ الدالّ على المعنى المترتّبين فى الذهن، سواء كان وضع الديباجه قبل التصـنيف أو بعده، فنزّل المعقول بمنزله المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصّه، أو كان المشار إليه مجموع ما فى الدفتين من النقوش الّتى زياده على كلام المصنّف إذا كان وضع الديباجه بعد التصنيف، والأخيران أولى بقرينه قوله بعد ذلك : « مزّجته » .

ثمّ انّ الشـرح فى اللغه : الكشف، و فى الإصـطلاح : عبـاره عن جمله من النقوش الّتى يقصـد بها كشف كلمات الغير أو نفسه، و قـد يقصـد بها مجموع كلمات الكتاب فيكون شـرحًا للكتاب، أو بعضـها فيكون شـرحًا له، و من هنا يعلم انّ المشار إليه بهذا هو الثالث، إذ لا يقال للمعانى و الألفاظ المترتّبين فى الذهن انّهما شرح، كما لايخفى .

ص: ۱۲۶

۱- ۱. قال فى « مجمع البحرين ۱ / ۲۱۸ » : وقيل : قسّ بن ساعـده الإيادى حكيم العرب لقوله : لقد علم الحى اليمانون أننى إذا قيل أمّا بعد أنى خطيبها أى خطيب أمّا بعد، و معناها : مهما يكن من شىء بعد كذا فكذا .

۲- ۲. هكـذا فى جميع النسخ، والصواب : قُسّ ؛ قال فى « القاموس المحيط : ۲ / ۲۴۰ » : وقُسُّ بنُ سَاعِدَه الإِيادِىّ، بالضم : بليغ حكيم، ومنه الحديث: « يَرحَمُ اللّه ُقُسًّا، إنّى لأَرْجُو يومَ القيامَهِ أن يُبْعَثَ أُمَّهً وحْدَهُ ».

۳- ۳. قال أبوالفتح الكراجكى قدس سره فى « كنز الفوائد ص ۲۵۴ » : ومن المعمّرين قسّ بن ساعـده الإيادى رحمه الله ، عاش دهرًا طويلاً، فروى انّه عـاش ستّمائه سـنه، و روى أقـلّ من ذلك، و كان من عقلاء العرب و حكمائهم، وهو أوّل من كتب : من فلان بن فلان إلى فلان، و هو ممّن وحّد اللّه تعالى، و آمن به، وأقرّ بعدله وحكمته وانّه خلق العباد و ينشـرهم بعد الممات، و هو أوّل من قـال : أمّا بعـد، و أوّل من خطب بعصا ... . وكان قس أحسن الناس فى زمانه عباده، وأفصـحهم خطابه، و أبلغهم عظه، و كان كثيرًا ما يذكر رسول اللّه صلى الله عليه و آله ، و يبشرّ الناس به، و آمن به قبل مبعثه، وكان النبىّ صلى الله عليه و آله يستعلم اخباره و يستعيد من الناس مواعظه، و يترحّم عليه و يقول: انّ قسّا أمّه وحده .

قوله : لطيف .

صفه لقوله : « شرح »، و لَطَفَ من بـاب طَلَبَ، أى : رَفَقَ (۱) ؛ يعنى انّ هذا شـرح الّذى يوصل رافقيه (۲) إلى ما ينتفعون به فى هذا العلم، و يهيّء لهم ما به يغنى عن الرجوع إلى غيره من الشروح .

و يجوز أن يكون لَطُفَ بضمّ العين من بـاب قَرُبَ، أى : صـغير الحجم (۳)، ومع ذلك مهـذّب المقاصد، واضح المسالك، إلى آخره .

قوله : مهذّب المقاصد .

و هو صفه أخرى .

إن قلت : كيف يجوز أن يكون صفه لشرح، مع انّه مضاف إلى المعرفه ؟!

قلت : انّه و إن أضـيف إلى المعرفه، لكنّهـا إضـافه لفظيّه، فلا تفيـد التعريـف، ويجوز أن يكون خـبرًا لمبتـدأ محـذوف [واجب الحذف] (۴) إذا قطع عن الصـفتيه، والمعنى : انّ هـذا الشـرح مهـذّب، أى مُطَهِّرُ مقاصـد الألفيّه من الخلل والإيراد، ومن التعقيد والإشكال .

قوله : واضح المسالك .

[والإحتمالان المذكوران قائمان فيه أيضًا] (۵) ؛ و هى (۶) جمع مسلك، يعنى

ص: ۱۲۷

۱- ۱. قال فى « المصباح المنير ۲ / ۵۵۳ » : ولَطَفَ اللّه ُبِنَا لَطَفًا من باب طَلَبَ رَفَقَ بنا فهو لَطيفٌ بنا . وفى « القاموس المحيط ۳ / ۱۹۵ » : لَطَفَ كنَصَرَ، لُطفًا بالضم : رفَقَ ودنا .

۲- ۲. فى « ش و ب » : واقفيه ؛ والصحيح ما أثبتناه .

۳- ۳. قـال الفيّومى فى « المصـباح المنير ۲ / ۵۵۳ » : لَطُفَ الشـىء فهو لطيف من باب قَرُبَ صـغر جسـمه، وهو ضدّ الضـخامه، والاسم اللَّطَافَه بالفتح، ولَطَفَ اللّه بنا لَطَفًا من باب طَلَبَ رَفَقَ بنا فهو لطيف بنا، والاسم : اللُّطف .

۴- ۴. ما بين المعقوفين من « ب » .

۵- ۵. ما بين المعقوفين من « ب » .

۶- ۶. فى « ب » : والمسالک .

انّ هذا الشرح يوضح طريق (۱) الّتى تسلك منها إلى مطالب الألفيّه حتّى لايزل (۲) الطالب لها .

قوله : إلى معالمها .

هى جمع معلم، و هو الأثر الّذى يستدلّ به على الطريق، أى هذا الشرح يهدى الّذى طلب الألفيّه إلى الأثر الّذى يستدلّ به على المقصود فيها .

قوله : منها ريح التحقيق تفوح .

الظرف إمّا متعلّق بالفعل المذكور، فحينئذ يفيد الحصر لتقدّمه على عامله، وحينئذ « ريح التحقيق » مبتدأ، و خبره : « تفوح » ؛ أو متعلّق بالعامل المقدّر فى محلّ الخبر، و جمله « تفوح » فى محلّ الصفه لأبحاث، و حينئذ يكون « ريح التحقيق » فاعلاً للظرف ؛ أو فى محلّ الخبر عن ريح التحقيق، و جمله « تفوح » على التقديرين حال، وعلى الأوّل لا شكّ فى صحّته، والثانى على القول بجواز مجىء الحال من المبتدأ، والتقدير على الأوّل انّ : هذا الشرح حاوٍ لأبحاث حاصل منها ريح التحقيق حالكونها تفوح منها، أى تنتشر . و على الثانى : حاوٍ لأبحاث ريح التحقيق حاصل منها حالكونها تنتشر منها .

يقال فَاحَ الشىء يَفُوحُ فَوحًا : إذا طاب ريحه، و لا يقال إلّا فى الريح الطيّبه، وأمّا فى الريح الخبيثه فلا يقال فيها إلّا : هَبَّتْ رِيحُهَا (۳).

قوله : لنكت .

بضمّ النون و فتح الكاف : جمع النكته، إذ الجمع المكسّر إمّا بزياده الحركه

ص: ۱۲۸

۱- ۱. فى « ب » : الطرق .

۲- ۲. فى « ك ۲ » : لا يزال .

۳- ۳. المصباح المنير : ۲ / ۴۸۲ .

والحرف، أو بنقصانهما، أو بزياده أحـدهما و كذا النقصان، أو بزياده أحدهما ونقصان الآخر، و هنا كذلك لزياده فتح الكاف و نقص الهاء .

قوله : سمّيته بالبهجه المرضيّه .

البَهْجَه بفتـح الباء و سـكون الهاء : الفرح (١)، وانّما سـمّى هذا الشـرح بذلك لكونه باعثًا لفرح قاريه على بصـيره لما يشتمل من الفوائد والنكات، وتسميته حينئذ بالبهجه المرضيّه _ مع انّه مفرّح _ للمبالغه كزيد عدل .

قوله : و باللّه أستعين .

قدّم الظرف لقصد الإنحصار تنبيهًا على انّ هذا الشـرح لما مرّ [من] (٢) تعريفه من كونه مهذّب المقاصد إلى آخره، يناسب أن يستعان باللّه فقط لا بغيره .

وأصل «أستعين»: إستعون كإستفعل، قلبت الواو ياء بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

قوله : انّه خير معين .

هو فى موضع التعليل، فيجوز كسـر الهمزه و فتحها لما سيجىء من أنّها لو كانت كذلك يجوز كلاهما، أمّا الكسر فعلى انّه تعليلٌ مستأنفٌ كأنّه جواب عن سؤال مقدّر، تقديره هو انّه لما قال باللّه أستعين كأنّه قيل له : لِمَ تستعين به دون غيره، فأجاب بقوله : انّه خير معين ؛ و أمّا الفتح فعلى تقدير لام التعليل، و سيجىء انّها إذا وقعت مجروره، تفتح همزتها .

ص: ١٢٩

١- ١. قال الفيّومى فى « المصـباح المنير ١ / ٦٣ » : البَهْجَه : الحسن، و بَهُـجَ بالضمّ فهو بَهِيـج و ابْتَهَجَ بالشـىء إذا فرح به . وقال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ٧ » : قوله : « بالبهجه المرضيّه »، المشهور أنّ البهجه بالباء الموحّده التحتانيّه، وهى فى اللغه بمعنى الحسن والسـرور . وقال الشيخ المحشّى : هى بالنون، و هى فى اللغه بمعنى الطريق، وهذا أقرب، وفيه حذف وإيصال، إذ الأصل : النهجه المرضيّه عنها .
٢- ٢. ما بين المعقوفين من « ب » .

و فی بعض النسخ : فانّه خیر معین .

قوله : أبو عبداللّه جمال الدّین (۱).

ولا یخفی انّ مقتضی القاعده الّتی سیجیء فی مبحث العلم إلیها الإشاره هو : انّه متی اجتمع اسمٌ ولقبٌ یجب تأخیر الثانی عن الأوّل، فعلی هذا (۲) کان علی الشارح أن یؤخّر جمال الدّین علی محمّد، و یقول هکذا : هو الإمام أبو عبداللّه محمّد جمال الدّین بن عبداللّه بن مالک .

و یمکن الجواب عنه بأوجه، الأوّل هو : ما سنشیر إلیه من انّ تلک القاعده لیست علی الإطلاق، بل فیما إذا لم یکن اللقب أشهر من الاسم، ولعلّ اللقب فیما نحن فیه عند الشارح أشهر .

والثانی هو : انّ تأخیر الاسم هنا أنسب بالشرح المزجی .

والثالث : انّ ما سیجیء فی مبحث العلم هو انّه إذا اجتمع اللقب و الاسم وجب تقدیم الثانی، و أمّا وجوب تقدیمه _ و لو عند إجتماعهما مع الکنیه _ فغیر معلوم، وما نحن فیه من هذا القبیل، فتأمّل .

قوله : الطائی .

أصله : طیء، فإذا نسب (۳) إجتمعت ثلاث یاءآت، حذفت الاُولی وعوّض عنها الألف، أو قلبت بالألف، فصار طائی .

ص: ۱۳۰

۱- ۱. هو أبو عبداللّه جمال الدین محمّد بن عبداللّه ابن مالک الطائی الأندلسی الجیانی الشافعی (المتوفّی ۶۷۲ ه)، قال الذهبی : ولد سنه ستّمائه أو إحدی و ستمائه، و سمع بدمشق من السخاوی والحسن بن صباح وجماعه، وکان إمامًا فی القراءات و عللها، أمّا اللغه فکان إلیه المنتهی فی الإکثار من نقل غریبها والاطّلاع علی وحشیّها، وأمّا النحو والصرف فکان فیهما بحرًا لایجاری وحبرًا لایباری . و له من التصانیف : الألفیّه، الکافیه، العمده، التسهیل، التوضیح، و غیر ذلک (بغیه الوعاه : ۱ / ۱۳۰).

۲- ۲. فی « ب » : فحینئذ .

۳- ۳. کذا فی « ص و ب »، وفی سائر النسخ : أنسب .

دفع التعارض المتوهّم وروده بين حديث التسميه والتحميد

[دفع التعارض المتوهّم وروده بين حديث التسميه والتحميد] (۱)

قوله : أی أصفه .

نِعْمَ ما فسّر الحمد فی المقام، إذ به يندفع التعارض المتوهّم وروده بين الحديثين المرويّين عن النبیّ صلی الله عليه و آله ؛ تقريره هو : انّک قد عرفت انّ تصدير الكتاب بثناء اللّه تعالی للعمل بمقتضی الحديث، و هو ورد فی كلّ من التسميه والتحميد حيث قال صلی الله عليه و آله : « كلّ أمر ذی بَالٍ لم يبدأ فيه باسم اللّه فهو أبتر » (۲)، وفی آخر : « لم يبدأ فيه بحمد اللّه فهو أبتر [أو أقطع أو أجزم] (۳) » (۴). و حينئذ إن صدر الكتاب ببسم اللّه _ كما هو مقتضی الحديث الأوّل _ لم يمكن تصديره بالحمد، وإن عكس عكس، فتعارض الحديثان .

تقرير الدفع هو : انّ المراد من الحمد هو الوصف بالجميل، لا ذكر لفظ الحمد للّه أو أحمدک، وعلی هذا نقول: انّه ليس المراد من الحديث الثانی تصدير الكتاب بلفظ الحمد مثلاً، بل تصديره بالوصف علی الجميل، سواء كان بلفظ الحمد أو بغيره .

و حينئذ نقول : انّ ابتداء الكتاب ببسم اللّه الرّحمن الرّحيم إبتداء بالحمد أيضًا، لكونه وصفًا علی الجميل، فاندفع التعارض بينهما ؛ لكن يرد علی هذا انّه لو كان الأمر كذلک، فلِمَ كان المعهود بينهم ذكر الحمد بعد البسمله أيضًا ؟

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. تفسير المنسوب إلی الإمام العسكریّ عليه السلام : ص ۹ ح ۷ ؛ و فی كنز العمّال : ۱ / ۵۵۵ ح ۲۴۹۱ هكذا : « كلّ أمر ذی بَالٍ لا يبدأ فيه ببسم اللّه الرّحيم أقطع ».

۳- ۳. ما بين المعقوفين من « ب » .

۴- ۴. كنز العمّال : ۱ / ۵۵۸ ح ۲۵۱۰ ؛ و فی « السنن الكبری للبيهقی : ۳ / ۲۰۸ » هكذا : كلّ أمر ذی بَالٍ لايبدأ فيه بالحمد للّه فهو أقطع .

و يمكن الجواب عنه : بانّه إمّا لموافقه الكتاب العزيز، حيث ابتدأ ببسم اللّه ثمّ بالحمد، أو للتصريح بلفظ الحمد .

هذا محصّل الكلام فى دفع التعارض بين الحديثين على هذا الوجه، و يمكن دفع التعارض بينهما أيضًا بوجوه غير ما ذكر :

الأوّل : انّ المراد بالإبتداء فى الحديثين الإبتداء العرفى، أى ما يقال فى العرف انّه إبتداء، و هو صادق فى كلّ من البسمله و الحمد .

والثانى : أن يكون المراد بالإبتداء فى البسمله حقيقيًّا، و هو ما لم يسبق عليه شىء، و فى الحمد عرفًا .

والثالث هو : انّ المراد به فى البسمله حقيقىّ أيضًا، و فى الحمد إضافىّ .

ثمّ اعلم : انّه اشتهر بينهم انّه إذا حمل الإبتداء فى البسمله على العرفى وفى الحمد على الإضافى، حكم بعدم اعتباره .

و [لى] (۱) فيه نظر، لأنّ الباعث على عدم إعتبار هذا القسم إمّا حمل الإبتداء فى البسمله على العرفى، و هو موجود فى القسم الأوّل، فينبغى أن لا يكون معتبرًا، وإمّا حمل الإبتداء فى الحمد على الإضافى، و هو موجود فى القسم الثالث، فينبغى أن لا يكون معتبرًا أيضًا .

و الرابع هو : انّ الباء فى قوله صلى الله عليه و آله : لم يبدأ فيه باسم اللّه، و بحمد اللّه، للإستعانه أو الملابسه، و معلوم انّ الإستعانه و التلبّس بشىء لا ينافى الإستعانه والتلبّس بشىء آخر، كذا قيل (۲).

و فيه نظرٌ، يظهر وجهه للمتأمّل .

۱- ۱. ما بين المعقوفين من « ب » .

۲- ۲. لم نعثر على القائل .

والخامس هو : ما ذكره بعض الأعلام (١) من انّ الإبتداء فی کلیهما محمول علی الحقیقی، فلا تعارض بینهما حینئذ، بناء علی ما ذکره من انّ الحقیقی من الإبتداء هو ما لم یسبق علیه جزء من الکتاب .

قوله : الجمیل .

[انّمـا أطلق الجمیل] (٢) ولم یقیّده بالإختیاری، مع انّک قد عرفت انّ الحمـد هو الثناء علی الجمیل الإختیاری، لما قیل من انّه لایحتاج إلی هذا التقیید، بل هو مفسد لقوله تعالی : « عَسی أن یَبعَثَک ربُّک مَقامًا مَحمُودًا » (٣)، وقولهم: « عاقبه الصبر محموده » (۴).

و لأنّ الحمد یقع فی مقابله الصفات الکمالیّه للّه تعالی کالحیاه والقدره ونحوهما، وهی لایمکن أن یکون إختیاریّه له تعالی، لما ذکره فی محلّه .

والمقیّدون أجابوا أمّا عن الأوّل : فبأنّ الحمد فیه بمعنی الرضا، لا بمعنی المذکور ؛ و أمّا عن الثانی : فلأنّه تعالی لمّا کان مستقلًّا فیها کأنّه مختار فیها، أو لما یترتّب (۵) علیها من الصفات الإختیاریّه .

قوله : و أداء لبعض ما یجب له .

و الضـمیر فی یجب عائد إلی الحمد، یعنی : انّ الحمد لأداء بعض ما یجب الحمد له من النعم والإحسان، لوضوح انّ الحمد فی مقابله الجمیع (۶) لایکاد یحصل فی

١- ١. لم نعثر علیه .

٢- ٢. ما بین المعقوفین من « ب » .

٣- ٣. الإسراء : ٧٩ .

۴- ۴. لم نعثر علی قائله، أنظر مجمع البیان : ٧ / ١٠۶، والدرر النجفیّه من الملتقطات الیوسفیّه : ۴ / ٩۴ . وممّا جاء فی هذا المعنی قول الشاعر: أری الصبر محمودًا عواقبه ؛ فیض القدیر شرح الجامع الصغیر: ١ / ٩ .

۵- ۵. کذا فی « ص »، وفی سائر النسخ : ترتّب .

۶- ۶. فی « ب » هکذا : بناء علی انّ الحمد فی مقابله جمیع نعمه وإحسانه تعالی ممّا لا یحصل فی قوّه بشر .

قوّه أحد (۱).

نِعْمَ ما قال علیه السلام فی بعض مناجاته مع اللّه سبحانه :

و نعمائک کثیره قصر فهمی عن إدراکها فضلاً عن إستقصائها، فکیف لی بتحصیل الشکر وشکری إیّاک یفتقر إلی شکر، وکلّما قلت لک الحمد وجب علیّ لذلک أن أقول لک الحمد (۲).

قوله : والمراد إیجاده، إلی آخره .

أشار بـذلک إلی انّ « أحمدک » فی کلام المصـنّف و إن کان من صـیغه الإخبار، إلاّ انّه لیس المراد منه حقیقته (۳)، بل المراد منه الإنشاء، إذ المقام مقام إیجاد الحمد، لا الإخبار بانّه سیحمد .

قوله : بعد الحمد .

أشار بذلک إلی انّ الحال هنا مقدّره، و هی الّتی تکون زمانها مغایرًا لزمان عاملها، إذ زمان الصـلاه غیر زمان الحمد [و لایمکن إتّحـاد الزمان فیهما] (۴) کمـا لایخفی ؛ لا المحقّقه وهی الّتی تکون زمانها متّحـدًا مع زمان عاملها کقولک : جئتک راکبًا، إذ زمان المجیء والرکوب واحد .

۱- ۱. قال المیرزا أبوطالب الاصـفهانی رحمه الله فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه ص ۸ » : الأصحّ أن تکون إضافه البعض إلی « ما » لامیه، والمراد بما یجب : ما یجب شرعًا، والمعنی : و أدائی لبعض شـکور یجب تلک الشـکور للّه تعالی ...، و قیل : معنی هذا الکلام : و أداء لبعض ما یجب الحمد له من النعم والإحسان والکرم والامتنان. أقول : أراد هذا القائل بما الموصوله الشـکور باعتبار انّها نعمه من نعم اللّه تعالی شـکرًا کاملاً فضلاً عن أدائه شکر جمیع نعمه، و قد خفی هذا المعنی علی بعض، فوجّه کلامه بتوجیهات رکیکه واهیه .

۲- ۲. الصحیفه السجادیّه : ۴۰۹، الدعاء ۱۸۷ فی مناجاه الشاکرین (لیوم الأربعاء).

۳- ۳. کذا فی « ص »، وفی سائر النسخ : حقیقه .

۴- ۴. ما بین المعقوفین من « ب » .

قوله : أی داعیًا بالصلاه أی الرحمه (۱).

وهذا التفسیر یحتمل أن یکون بوجهین، الأوّل : التنبیه علی انّ قوله: « مصلّیًا »، حال من الفاعل لا من المفعول .

وجه دلاله هذا التفسیر علی ذلک هو انّه لمّا فسّر مصلّیًا بداعیًا إلی آخره، یتعیّن کونه حالاً من الفاعل، لأنّ الدعاء عباره عن الطلب الّذی من الدانی إلی العالی، وفیه انّ هذا و إن کان حقًّا، لکنّه یعلم من قوله : « بعد الحمد »، فیکون هذا نکته أخری لقوله بعد الحمد، فلا حاجه إلی هذا التفسیر .

والثانی هو : انّ لفظ الصلاه لمّا کان له معانی مختلفه : الرحمه و الدعاء والإستغفار _ علی ما صرّح به بعض الأعلام (۲) _ و کان المراد هنا المعنی الثانی، فسّره بذلک، لأنّ شأن الشارح التنبیه علی المراد و إیضاح المقصود .

إن قلت : ینبغی علی هذا أن یکتفی بقوله : « داعیًا » و لم یذکر ما بعده، و به یعلم الفائده المذکوره، فکان ذکر ما بعدها لغوًا .

قلت : اللَغْوِیّه ممنوعه، لأنّ الصلاه فی المقام لیس المراد به (۳) مطلق الدعاء، بل الدعاء الخاصّ و هو طلب الرحمه، و ذکر الشارح ما ذکره بعد قوله : « داعیًا » للتنبیه علیه ؛ فعلم ممّا ذکرناه وجه تفسیر الصلاه بالرحمه فی قوله : « أی بالرحمه »، فتأمّل .

قوله : علی النبیّ .

ولایخفی انّ نسخ المتن فی المقام مختلفه، فالمذکور فی بعضها : « علی الرسول

ص: ۱۳۵

۱- ۱. « أی الرحمه » لم یرد فی المصدر .

۲- ۲. لم نعثر علیه .

۳- ۳. کذا فی جمیع المخطوطات، والصواب : بها .

المصـطفی »، و فی بعضـها : « علی النبیّ »، و نسخ الشرح علی ما رأینا مطبقه علی الثانی، فینبغی التنبیه علی وجه إختیاره الشارح، مع انّ الرسول کـان أشـرف من النبیّ، فکان إختیاره أولی ؛ فنقول : لعلّ وجه إختیار الثانی من الشارح شـیئان، الأوّل : التنبیه علی انّه صلی الله علیه و آله لو استحقّ الصلاه بالنبوّه، فاستحقاقه لها بالرساله بطریق أولی .

والثانی هو : انّ لفظ « النبیّ » أقرب من وزن بحر الکتاب، فکان إختیاره أولی.

فی الفرق بین الوحی والإلهام والکشف

قوله : هو إنسان أوحی إلیه بشرع .

لمّا ذکر الوحی فی المقام ینبغی لنا تفسیر معناه، و ذکر الفرق بینه و بین الإلهام والکشف، فأقول : انّ المطلب الحاصل للنفس إمّا برؤیه الملک و واسطته، أو بدونها، و الأوّل هو الأوّل، و الثانی إمّا أن یعتبر فیه التصفیه أو لا، والثانی هو الثانی، والأوّل هو الثالث .

و إن أردت توضـیح الحال و تحقیق المقال فاعلم : انّ النفس الإنسانیّه قابله للإشراق والإناره، والفساد والظلمه، والتجلّی بالحقایق العلمیّه، والتحلّی بالمعـارف الحقّه، لأنّ لهـا أنصـارًا وأعوانًـا وأضـدادًا وعـدوانًا ؛ وأعوانها : التجلّی بالفضائل الحقیقه والخصائل الحسـنه من الأعمال الظاهریّه والقلبیّه، والتخلّی عن الصـفات الـذمیمه و آثار الردیئه ؛ و أضـدادها : الإتّصاف بخلاف ما ذکر من الأفعال القبیحه والأحوال الموبقه .

و هی کالمرآه، فکما انّ اشراقها واستنارتها تزید بالتصفیه والتربیه، وتنقص بل

تبدل بالظلمه والفساد بالأغبره والأدخنه، كذلك النفس تزيد جلائها وصفائها بالتخلّق بالأخلاق الحسنه، والتزيّن بالأعمال المادحه من الفرائض والندبيّه، ومتابعه الشريعه المصطفويّه، و موافقه الآثار الصادره عن الأئمّه _ عليهم آلاف السلام والتحيّه _ و تحصل لها الكدره والظلمه بالإشتغال بالأفعال الذميمه، والإزدواج بالصفات الرذيله، و الانغمار (۱) فی الخصائل الرديئه، و بذلک يبطل إستعدادها للعروج إلى مدارج العرفان، و يزهق صلاحيّتها للصعود إلى حقايق الإيمان، ويضمحلّ قابليّتها للإنخراط فی سلک المستغرقين فی أشعّه جمال الرّحمن .

إذا عرفت ذلک نقول : انّ التخلّق بالأخلاق الفضيله، والتزيّن بالآثار الجميله، مع التضرّع والإبتهال والإنابه، ربما يوجب هبوب رياح الألطاف الإلهيّه وتموج آثار إشفاق الرحمانيّه على تلک النفس، فيكشف (۲) الحجب والغواشی عن عين بصيرتها، فيتجلّى فيها جمله المطالب والأسرار بلطف خفیّ من اللّه سبحانه وبتأييد سریّ منه تعالى شأنه . و هو إمّا مع الإطّلاع على السبب المفيد، و هو مشاهده الملک الملهم للحقائق من قبل اللّه تعالى، و هو المسمّى بالوحی، يختصّ بالأنبياء ؛ أو بدون الإطّلاع على السبب، و هو المسمّى بالكشف، يختصّ به الأولياء .

و أمّا الإلهام، فهو و إن اشترک مع الكشف فی عدم الإطّلاع على السبب، إلاّ انّه يفترق عنه بعدم اعتبار التصفيه فيه، و لهذا يقال بإمكان حصوله للحيوانات، بخلاف الكشف .

ص: ۱۳۷

۱- ۱. كذا فی « ص »، وفی سائر النسخ : والانغماز، وهو غلط .

۲- ۲. كذا فی « ص »، وفی سائر النسخ : فينكشف .

قوله : و بالهمزه .

عطف على قوله : « بالتشديـد »، و فيه نظرٌ، لأنّ المقرّر عنـدهم انّ الواو العـاطفه للجمع (١) ؛ فعلى هـذا يلزم فى لفـظ النبىّ حين كونه بالتشديد من النبوّه أن تكون بالهمزه من النبأ، و هو بيّن الفساد .

والجواب عن ذلك من وجهين، الأوّل : انّ الواو هنا بمعنى « أو »، فكأنّه قال : أو بالهمزه من النبأ (٢).

والثـانى : انّ الـواو محمـوله على معناهـا، لكن ليس معنى قـولهم : انّ الواو للجمع، انّه يجب أن يكون المعطوف والمعطوف عليه مجتمعًا فى آن واحد فى الكلم، كما نبّه عليه عند قوله : « بالجرّ والتنوين والنداء وأل »، فانتظر .

قوله : لأنّ النبىّ صلى الله عليه و آله مخبر عن اللّه تعالى .

[و] (٣) فيه نظرٌ، لأنّه قد مرّ آنفًا انّ النبىّ هو : الإنسان الّذى اُوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه ؛ و هنا علّل تسميه النبىّ بذلك لكونه مخبرًا عن اللّه تعالى [والإخبار عن اللّه تعالى فرع الأمر بالتبليغ] (۴)، فكيف يكون الجمع بين الكلامين ؟!

ص: ١٣٨

١- ١. أنظر شـرح الرضى على الكافيه : ۴ / ٣٨١ و ٣٨٢ ؛ ومغنى اللـبيب : ٢ / ۵٠١ ؛ والمفصّل: ص ٣٩٠ . وقـال ابن هشام فى « شرح قطر النـدى ص ۴٢٨ » : قـال السـيرافى : أجمـع النحويّون واللغويّون من البصـريّين والكوفيّين على أن الواو للجمع من غير ترتيب . إلى أن قال : وهـذا الّذى ذكرناه قول أكثر أهل العلم من النحاه وغيرهـم، وليس باجماع كما قال السـيرافى، بل روى عن بعض الكوفيّين أن الواو للترتيب .

٢- ٢. قـال الميرزا أبوطـالب الاصـفهانى رحمه الله فى « حاشـيته على البهجه المرضـيّه ص ٩ » : قوله : « و بـالهمزه » هـذا بـالواو العاطفه، اعترض عليه بأنّ الصواب أن يكون العطف بأو للتنافى بين المعطوفين . أقول : مقام « أو » قصد الإشـعار بالتنافى، لانفس التنافى، ولاباعث على الإشعار به هنا .

٣- ٣. ما بين المعقوفين من « ب » .

۴- ۴. ما بين المعقوفين من « ب » .

والجواب عن ذلـك [يمكن] (۱) من وجهين، الأوّل : انّ التنـافی بین الکلامین انّما یکون إذا کان الإخبار عن اللّه تعالی متوقّفًا علی الأمر بالتبلیغ، و هو ممنوع، بل نقول : انّه متوقّف علی عدم النهی عن ذلک، فیجوز الإخبار ولو مع عدم الأمر بالتبلیغ .

والثـانی هو : انّ لزوم (۲) المناسبه بین المـأخوذ و المأخوذ منه فی جمیع أفراد المأخوذ غیر مسـلّم، و حینئـذ نقول : انّ النبأ و إن کـان بمعنی الخبر، إلّا انّه یکفی المناسـبه بینه و بین النبیّ إذا کان رسولاً، لکونه مأمورًا بتبلیغ (۳) ما وصل إلیه [من الشرع] (۴) کما عرفت، فتأمّل .

قوله : أی المختار من الناس .

لمّا کان القدر اللّازم فی صدق المصطفی وجود المصطفی منه، سواء کان بعضًا أو کلًّا، و کان المراد فی المقام الثانی، لأنّ نبیّنا محمّد صلی الله علیه و آله مختار من جمیع الناس، فلهذا فسّر (۵) حینئذ الشارح المصطفی بقوله : « أی المختار من الناس » باسم الجمع محلّی باللّام الّذی مفاده العموم ؛ و لمّا کان هذا محتاجًا إلی شاهد ودلیل، توصّل إلی ذکر الحدیث .

قوله : من ولد اسماعیل .

الولد : بفتح الواو و اللام، و بضمّها و سکون اللام، یطلق علی الواحد والجمع، کما فی المجمع (۶).

ص: ۱۳۹

۱- ۱. ما بین المعقوفین من « ب » .

۲- ۲. فی « ب » : إلتزام .

۳- ۳. کذا فی « ص و ب »، وفی سائر النسخ : لتبلیغ .

۴- ۴. ما بین المعقوفین من « ب » .

۵- ۵. فی « ک ۱ » : فشرح .

۶- ۶. مجمع البحرین : ۴ / ۵۵۰ .

و فی الصحاح :

الوَلَد قد یکون واحدًا و جمعًا، و کذلک الوُلْد بالضمّ . و قد یکون الوُلْد جمع الوَلَد، مثل أُسْد و أَسَد (۱).

قوله : اختار خلقه .

و الخلق بمعنی المخلوق، أی اختار إیجاد مخلوقه ؛ حذف المضاف وأقیم المضاف إلیه مقامه و أعرب باعرابه .

و انّما لم یکتف الشارح بـذکر الحـدیث الأوّل مع انّ من دأبه الإختصار، لعدم إفادته تمام المدّعی، إذ المدّعی انّ نبیّنا مختار من جمیع النـاس، والقـدر الثابت من الحـدیث الأوّل انّه صـلی الله علیه و آله مختار من الناس إلی ولـد إبراهیم، و أمّا قبلهم فلم یـدلّ علیه الحدیث الأوّل صریحًا، و لهذا احتاج إلی ذکر الحدیث الثانی، إذ هو مفیدٌ لتمام المدّعی .

فتأمّل فی الکلام حتّی یظهر لک وجه عـدم الإکتفاء بالحدیث الثانی مع إفادته تمام المدّعی، ثمّ وجه تأخیره عن الحدیث الأوّل، مع انّه فی بادی النظر من حیث إفاده المدّعی بتمامه کان أولی بالتقدیم (۲).

قوله : فاختار [منهم] (۳) بنی آدم ثمّ اختار بنی آدم .

یمکن أن یقال فی بیانه وجوه، الأوّل : أن یکون الإختیار الأوّل بمعنی الإراده،

ص: ۱۴۰

۱- ۱. الصحاح : ۲ / ۵۵۴ .

۲- ۲. قال المیرزا أبوطالب الاصـفهانی رحمه الله فی « حاشـیته علی البهجه المرضـیّه ص ۱۰ » : قوله : « کمـا قـال »، الأحسن أن یکون الکـاف للتعلیـل و متعلّقه إمّیا المصـطفی، أو کونه بمعنی المختـار من جمیع النـاس، فالحـدیثان علی الأـوّل والأـخیر علّتان للمطلوب، و علی الثانیه علّه واحده .

۳- ۳. ما بین المعقوفین من المصدر .

والمعنی : انّه تعالی أراد بنی آدم، ثمّ بعد الإراده اختارهم ؛ و هکذا إلی آخر الحدیث .

والثانی : أن یبقی اختیار الأوّل علی معناه، لکن یکون قوله صلی الله علیه و آله : ثمّ اختار بنی آدم، بإضمار « أن » المصدریّه، والتقدیر : ثمّ اختار بنی آدم اختار ؛ إلی آخر الحدیث .

والثالث : کالثانی، لکن من غیر إضمار « أن » .

و الرابع : أن یکون « اختار » فی قوله صلی الله علیه و آله : « ثمّ اختار » مصدرًا علی سبیل الإضافه، أصله : « ثمّ اختار بنی آدم اختار » إلی آخره، فخفّف الاختیار بالإختیار للتخفیف ؛ لکن فی هذه الوجوه الثلاثه یکون الفاء فی قوله : « فاختار »، زائده .

وجه اشتهار جدّ النبیّ صلی الله علیه و آله بهاشم

[وجه اشتهار جدّ النبیّ صلی الله علیه و آله بهاشم] (۱)

قوله : أی أقاربه المؤمنین من بنی هاشم والمطّلب .

[ینبغی أن یکون الکلام من باب التغلیب حتّی یشمل المؤمنات من بناتهما، کما لا یخفی] (۲).

أمّا هاشم، فهو الّذی جدّ نبیّنا صلی الله علیه و آله ، ابن [عبد] (۳) مناف، ویکون السیّد عند الشیعه عباره عنه، وعن أولاده، و عن أولاد أولاده إلی یوم القیامه (۴). وکان

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. ما بین المعقوفین من « ب »، و ما بعده إلی قوله : بفتح الشین، سقط منه .

۳- ۳. ما بین المعقوفین لم یرد فی « ص » .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « س و ش » : وأمّا عند أهل السنّه فالسیاده مختصّه بنبیّنا صلی الله علیه و آله وأولاده إلی یوم القیامه، ولذا لم یکن مولینا علی علیه السلام و أولاده الّذین من غیر فاطمه علیهاالسلام سیّدًا عندهم، منه دام ظلّه العالی.

اسمه : عمرو، ثمّ اشتهر بهاشم، و ذلک لأنّه قد اتّفق فی بعض السنین قحط شدید فی مکّه وحوالیها، و هاشم کان من أکابر قریش، وکان له إبل کثیر، و کان ینحرها للناس بالتدریج و یطعمهم بالثرید، و لهذا کان شُعراء ذلک الزمان یمدحونه ولقّبوه بهاشم، أی کاسر عظام الإبل والخبز الیابس، إذ الهَشْم بمعنی الکَسْر (۱).

و من جمله أشعار الّتی قالوا فی مدحه :

[۱ _] عَمرُو الّذی هَشَمَ الثّرِیدَ لِقَومِه وَ رجالُ مَکّهَ سنون عِجَافُ (۲)

و هاشم هو الّذی تولّد توأمًا مع « عبد شمس » والد أمیّه، و هو جدّ لبنی أمیّه، ونقل انّه کان عند الولاده ناصیتهما أو ظهرهما _ علی اختلاف القولین _ متّصلًا، قد فرّقوا ذلک بالسیف، و کان هناک فی ذلک الحین شیخ کبیر، فقال : هذا الأمر شوم یدلّ علی وقوع النزاع والقتال بین أولادهما أبدًا، کما صار کذلک .

و أمّا مطّلب، فهو لیس جدّ النبیّ صلی الله علیه و آله عبدالمطّلب، بل هو ابن آخر لعبد مناف أخو هاشم ؛ وانّما کان اسم جدّ النبیّ صلی الله علیه و آله عبدالمطّلب : شیبه، و قیل فی وجه تسمیته بذلک : هو انّه کان حین التولّد شعرات أبیض (۳) علی رأسه، ثمّ اشتهر

۱- ۱. قال الخلیل الفراهیدی فی « کتاب العین ۳ / ۴۰۶ » : الهَشْمُ : « کَسْرُ الشَیء الأجوف والشَیء الیابس . هَشَمْتُ أَنفَه، أی : کَسَرت قَصَبَتَه ». إلی أن قال : « وهَاشمٌ أبو عبدالمُطّلب جدّ النبیّ صلی الله علیه و آله أوّل من ثَرَدَ الثَرِیدَ وهشمه فسمّی به ». وانظر الصحاح : ۵ / ۲۰۵۸ ؛ والمصباح المنیر : ۲ / ۶۳۸ ؛ والقاموس المحیط : ۴ / ۱۹۰، ومجمع البحرین : ۴ / ۴۲۸ .

۲- ۲. البیت من جمله أبیات لعبد اللّه بن الزبعری بن قیس السهمی القرشی، شاعر قریش فی الجاهلیّه، مات نحو ۱۵ ه ؛ کما فی الطبقات الکبری : ۱ / ۷۶، و لسان العرب _ سنت _ ۲ / ۴۷ ؛ والکامل : ۱ / ۲۵۲، والمقتضب ۲ / ۳۱ ؛ و فی التهذیب : ۶ / ۹۵ نسبه إلی مطرود بن کعب الخزاعی ؛ و قد عزاه فی کتاب العین : ۳ / ۴۰۶ إلی ابنه هاشم . ویروی « العُلا » مکان « الّذی » ویروی العجز: قوم بمکّه مسنتین عجاف . ومُسنِتُون، فهم الّذین أصابتهم السنه المجدبه الشدیده . ینظر الأمالی للسیّد المرتضی: ۴ / ۱۸۰، وانظر تهذیب اللغه _ سنت _: ۱۲ / ۳۸۵ والصحاح _ سنت _ : ۱ / ۲۵۴ .

۳- ۳. فی « ک ۱ و ۲ » : بیض .

بعبد المطّلب (۱).

وجه إشتهاره بذلك ـ على ما نقل (۲) ـ هو : انّه كان فى المدينه عند أمّه سلمى بعد فوت أبيه هاشم، و سافر عمّه مطّلب بن عبد مناف إلى المدينه، و رأى ابن أخيه بين الصبيان و عرفه بالقرابه، فأخذه من غير اطّلاع لأمّه و أقوامها، فركبه على رديفه فجاء به إلى مكّه، و فى الطريق كلّ من كان يتفحّص عن ذلك الطفل كان يقول فى الجواب انّه عبده، خوفًا لأمّه سلمى و أقوامها، لئلاّ يتعاقبونه ويأخذونه منه، و لهذا اشتهر بعبد المطّلب، و كان فى مكّه حتّى مات عمّه مطّلب، ثمّ انتقل رياسه مكّه إليه .

قوله : بفتح الشين .

فيكون مفعولاً للمستكملين ؛ انّما اقتصر على ذلك مع انّه يجوز أن يكون بضمّ الشين أيضًا جمع شريف ليكون صفه ثانيه للآل، للتنبيه على عدم إعتبار هذا الإحتمال حتّى كأنّه غير ممكن الإراده فى المقام .

بيانه هو : انّ المقام مقام المدح، والعباره سيقت [لأجل] (۳) لذلك، فينبغى حمل الكلام على ما هو أدلّ و أبلغ [و أكثر] (۴) فى الدلاله عليه، و هو انّما يكون مع فتح الشين، لأنّ معناه حينئذ يكون هكذا : انّ آله صلى الله عليه و آله قد أكملوا الشرافه]كلّها] (۵) وبلغوا أقصى مرتبتها، بحيث لم يبق للشرافه مرتبه لم يصلوا إليها ؛ بخلاف ما إذا ضمّ الشين، فانّ معنى الكلام حينئذ هكذا : انّ آله صلى الله عليه و آله شُرفاء . والفرق بين

۱- ۱. أنظر عمده الطالب، لابن عنبه : ص ۲۳ ؛ والدرّ النظيم : ص ۷۷ .

۲- ۲. أنظر البدايه والنهايه : ۲ / ۳۱۰، والسيره النبويّه، لابن كثير : ۱ / ۱۸۴، والكامل فى التاريخ، لابن أثير : ۲ / ۱۰ ؛ وعمده القارى : ۱۶ / ۳۰۱.

۳- ۳. ما بين المعقوفين من « ب » .

۴- ۴. ما بين المعقوفين من « ب » .

۵- ۵. ما بين المعقوفين من « ب » .

المعنيين بيّن، و أبلغيّه الأوّل و أحسنيّته من الثانی أبين، كما لايخفی علی ذی درايه و فطن (۱).

إن قلت : انّ المستكملين يحتاج إلی مفعول، و مع ضمّ الشين محذوفٌ، وتقديره هكذا : وآله المستكملين الشرافه ؛ فلا فرق بين المعنيين أصلاً .

قلت : انّ التقدير خلاف الأصل، و علی تقدير تسليمه نقول : انّ ذكر الشرف حينئذ لغوٌ، لأنّهم عليهم السلام إذا استكملوا الشرافه وبلغوا غايه مرتبتها، فهم شرفاء لامحاله، والترقّی من الأعلی إلی الأدون مرغوبٌ عنه .

قوله : بانتسابهم إليه صلی الله عليه و آله .

و هو متعلّق بالمستكملين، والمعنی : انّهم استكملوا الشرافه بسبب إنتسابهم إليه صلی الله عليه و آله .

ويجوز أن يكون علّه لفتح الشين، أی الحكم بفتح الشين بسبب إنتسابهم إليه صلی الله عليه و آله ، لما عرفت من انّ فتحها أبلغ و أدلّ، و حينئذ يكون متعلّقًا بفتح الشين [فی قوله : « بفتح الشين »] (۲).

قوله : نظم أرجوزه .

النظم بمعنی : الجمع، والرجز : بحرٌ من بحور الشعر، كلّ مصرع منه يقابل ثلاثه مستفعل .

و فی القاموس :

۱- ۱. فی شرح العلاّمه المازندرانی رحمه الله علی الكافی ۴ / ۱۷۴ : « الفَطِن بفتح الفاء وكسر الطاء : الذكیّ المتوقّد، وبالعكس جمع الفِطنَه، وهی فی اللغه : الفهم، وعند العلماء جوده الذهن المعدّه لاكتساب المطالب العليه »؛ وانظر الصحاح ــ فطن ــ : ۶ / ۲۱۷۷ .

۲- ۲. ما بين المعقوفين من « ب » .

الرجزُ بالتحريك : ضَرْبٌ مِن الشِعْر، وزنُهُ : مُسْتَفْعِلُ (۱) سِتَّ مَرَّاتٍ، سُمّیَ به (۲) لِتَقَارُبِ أَجْزَائِهِ، وَ قِلَّهِ حُروفِه (۳).

قوله : ولایقدح ذلک فی النسبه .

الغرض من هـذه العبـاره دفع الإعتراض المتـوهّم وروده فی المقـام، تقریره هو : انّه کیف یجوز أن یکون الألفیّه ألفـان مع انّها بصوره المفرد ؟

تقریر الجـواب هـو : انّ علامه التثنیـه تحـذف عنـد النسـبه، و ذلـک لأنّ التثنیـه معربـه بـالحروف، والمنسـوب إلی الیـاء معرب بالحرکات، و لایجوز أن یجتمع فی الاسم إعرابان، فحـذفت علامه الإعراب والنون أیضًا لکونهما مزیـدتین معًا، فحذفتا کذلک، فلا فرق حینئذ فی النسبه بین المفرد والتثنیه .

قوله : کما قیل .

یحتمل أن یکون المقول النفی، یعنی : کما قیل إنّه لایقدح ذلک فی النسـبه . ویحتمل أن یکون المقول المنفی، یعنی : کما قیل إنّه یقدح ذلک فی النسبه . والثانی أولی، یظهر وجهه للمتأمّل .

قوله : کما سیأتی .

فی باب النسبه حیث قال المصنّف :

[۲ ـ] وعَلَمَ التَثنِیَهِ احْذِف لِلنَسَب ومِثْلُ ذَا فِی جَمْعِ تَصحِیحٍ وَجَب (۴)

قوله : أی مهمّاته .

[إعلم : انّه] (۵) لمّا کان الإعتراض متوجّهًا علی ظاهر کلام المصنّف من

ص: ۱۴۵

۱- ۱. فی المصدر : مُسْتَفْعِلُنْ .

۲- ۲. « به » لم یرد فی المصدر .

۳- ۳. القاموس المحیط : ۲ / ۱۷۶ .

۴- ۴. ألفیّه ابن مالک : ص ۱۰۶ ، باب النسب .

۵- ۵. ما بین المعقوفین من « ب » .

وجهين، أحدهما : انّ المقاصد فی قوله : « مقاصد النحو »، جمع، و المقرّر فی الأصول [کما هو المطبوع عند أهل العقول] (۱): انّ جمع المضاف يفيد العموم (۲)، فمفاد کلام المصنّف علی هذا هو انّ جميع مقاصد النحو فی الألفيّه مجموعه، وفساده ظاهر .

و ثانيهما هو : انّ الألفيّه ليست مقصوره فی مقاصد النحو، بل کثير من مقاصد الصرف مذکور فيها أيضًا ؛ حمل (۳) الشارح کلامه علی معنی يدفع معه کلا الإعتراضين .

أمّا الأوّل : فبقوله : « أی مهمّاته »، يعنی ليس المراد انّ جميع مقاصد النحو ومطالبه مذکوره فی الألفيّه، کما يتوهّم من ظاهر کلام المصنّف ؛ بل المراد انّ مهمّاته مذکوره فيها .

و [أمّا] (۴) الثانی : فبقوله : « و المراد به المرادف » إلی آخره، يعنی : ان ليس المراد من النحو فی قوله : « مقاصد النحو »، ما يقابل الصرف أيضًا حتّی يرد الإعتراض ؛ بل المراد به ما هو مرادف لقولنا : علم العربيّه، لا مطلق العربيّه، إذ هو شامل لعلم المعانی و البيان أيضًا، بل الّذی يطلق علی ما يعرف به أواخر الکلم من حيث الإعراب والبناء و هو علم النحو، و ما يعرف به ذواتها و مادّتها من حيث الصحّه و الإعتلال و هو علم الصرف ؛ قيّد بذلک (۵) ليخرج علم اللغه، إذ به يعرف أيضًا ذوات الکلم و مادّتها، لکن لا من حيث الصحّه والإعتلال .

ص: ۱۴۶

۱- ۱. ما بين المعقوفين من « ب » .

۲- ۲. أنظر معارج الأصول : ۸۵ ؛ ومبادئ الوصول : ۱۲۲ ؛ والفصول الغرويّه : ۱۷۳ .

۳- ۳. جواب لقوله : لمّا .

۴- ۴. ما بين المعقوفين من « ب » .

۵- ۵. يعنی : قيّد الشارح قوله : « و ما يعرف به ذواتها »، بقوله : « صحّه واعتلالاً ».

إن قلت : انّ ورود الإعتراض الأوّل مسلّم، وأمّا الثانى فغير معلوم، لأنّه لايلزم من قوله : « مقاصد النحو بها محويّه »، عدم ذكر غير النحو فى الألفيّه، إذ إثبات الشىء لا ينافى ما عداه .

قلت : على تقدير تسليم عدم دلاله كلام المصنّف عليه نقول : انّه فى مقام [التعريف، فالمناسب] (١) الإشاره إلى ذكر مهمّات الصرف فيها أيضًا، كما لايخفى.

قوله : قليل الحروف كثير المعنى .

فى القاموس : اخْتَصَرَ كَلاَمَه : أوجَزَهُ (٢). و أَوْجَزَ كَلاَمَه : قَلَّلَهُ، إنتهى (٣) ؛ فيعلم منه ترادف المختصر والموجز . و فرّق بعض بينهما فقال : انّ الأوّل حذف الطول وهو الإطناب، والثانى حذف العرض و هو تكرار (۴) الكلام مرّه بعد أخرى (۵).

قوله : و لا بدع فى كون الإيجاز سببًا للفهم (۶) .

المقصود من هذا الكلام دفع الإعتراض الّذى يتوهّم وروده فى هذا المقام، تقريره هو : انّك كيف تجعل « الباء » فى قول المصنّف، على السببيّه، و من المعلوم انّ السبب هو ما يلزم من وجوده الوجود، و من عدمه العدم، و على هذا يكون مقتضى العباره هو انّ الإيجاز للألفيّه سبب لفهم الأبعد من المسائل [أى] (٧)

ص: ۱۴۷

١- ١. ما بين المعقوفين من « ب » .

٢- ٢. القاموس المحيط ــ خصر ــ : ٢ / ٢٠ .

٣- ٣. القاموس المحيط ــ وجز ــ : ٢ / ١٩۵ .

۴- ۴. فى « ب » : تكرير .

۵- ۵. لم نعثر عليه ؛ ولكن قال الآلوسى فى تفسيره : واستدلّ بعضهم بقوله تعالى : « فذو دعاء عريض » [فصّلت : ۵١ [على انّ الايجاز غير الاختصار، وفسّره بهذه الآيه بحذف تكرير الكلام مع اتّحاد المعنى، والايجاز بحذف طوله وهو الاطناب (تفسير الآلوسى : ٢۵ / ۵). و فى « الاقناع فى حلّ ألفاظ أبى شجاع ص ١٣ » : الاختصار حذف عرض الكلام، والايجاز حذف طوله، كما قاله ابن الملقن فى اشاراته عن بعضهم . وانظر حواشى الشروانى والعبادى على تحفه المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيثمى: ١ / ٣۴.

۶- ۶. فى المصدر : سببًا لسرعه الفهم .

٧- ٧. ما بين المعقوفين من « ب » .

لـو انتفى الإيجـاز لم يحصـل الفهم ؛ و ليس الأـمر كـذلك، إذ لـو لم يكن حصـول الفهم من غير الإيجـاز أسـهل، فلاـ أقـلّ من التساوى .

و أجاب عن ذلك بأنّه لا بدع ـ أى لا بدعه و لا عجب ـ فى كون الإيجاز سببًا للفهم دون غيره، واستشهد لذلك بقوله : « كما فى رأيت عبـداللّه و أكرمته، دون وأكرمت عبـداللّه »، حيث لم يفهم منه ما فهم من الأوّل مع كونه أطول، لأنّ المراد انّ عبـداللّه الّذى وقع عليه الإكرام هو من وقع عليه الرؤيه، و هو لا يعلم من قولك: رأيت عبداللّه و أكرمت عبداللّه، لإحتمال المغايره .

و فى الجواب نظرٌ، أمّا أوّلاً : فلأنّا لا نسـلّم انّ المفهوم من قولك : رأيت عبداللّه وأكرمت عبداللّه، غير ما هو المفهوم من قولك : رأيت عبداللّه و أكرمته، لأنّ القاعده عندهم ـ كما نقلها ابن هشام عنهم (١) ـ : انّ النكره إذا أعيدت نكره كانت غير الاُولى، و إذا أعيـدت معرفه أو أعيـدت المعرفه معرفه أو نكره، كـان الثـانى عين الأـوّل (٢). فعلى هـذا نقول : انّ « عبـداللّه » فى المثـال المذكور معرفه أعيدت معرفه، فيكون الثانى عين الأوّل .

وأمّا ثانيًا : فلأنّا لو سـلّمنا انّه لايعلم من قولك: «رأيت عبـداللّه وأكرمت عبداللّه» ما علم من قولك : « رأيت عبداللّه و أكرمته »، نقول : ليس ذلـك لأجـل عـدم كونه إيجازًا، بل لأجل عـدم كون هـذا الإسـتعمال على وفق [القاعـده و] (٣) إستعمال العرب، والكلام فيما إذا استعمل بالنهج المتعارف، والمتعارف فى مثل هذا المقام

١- ١. نقلها عنهم فى مغنى اللبيب : ٢ / ۶۵۶ .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ش » : بناء على تخصيص القاعـده المـذكوره من انّ المعرفه إذا أعيدت معرفه كان الثانى عين الأوّل فى المعرّف باللّام، لا مطلق المعارف منه دام ظلّه العالى، ١٢٣۶ ه .

٣- ٣. ما بين المعقوفين من « ب » .

أن يقال مثل الأوّل لا الثانی ؛ فعلی هذا کون الباء فی البیت بمعنی : مع، أنسب و أولی .

إن قیل : یمکن أن یکون قول الشارح : « ولا بدع فی کون الإیجاز سببًا للفهم » علی حذف مضاف، أی سببًا لسرعه الفهم (۱) ؛ فعلی هـذا لا یلزم إنتفاء الفهم فیما إذا کان الکلام مطنبًا، بل اللازم إنتفائه عنه (۲). و هی کذلک لوضوح احتیاج المرور بالکلام الموجز لوجازته و بما یخرج إلی أزید، فیکون زمان الفهم فیه أزید بالنسبه إلی کلام مطنب .

قوله : والوعد فی الخیر، والإیعاد فی الشرّ، إذا لم تکن قرینه.

قال فی الصّحاح :

الوعد یستعمل فی الخیر و الشرّ، قال الفرّاء : یقال وعدته خیرًا ووعدته شرًّا .

إلی أن قال :

فإذا أسقطوا الخیر والشرّ قالوا فی الخیر : الوعد والعده، وفی الشرّ : الإیعاد والوعید، قال الشاعر :

[۳ _] وانّی وإن أوعدته أو وعدته لمخلف إیعادی ومنجز موعدی (۳)

و « قرینه » فی قوله : « إذا لم تکن قرینه »، مرفوع لیکون فاعلاً لتکن، وهی

۱- ۱. کما انّ العباره فی بعض نسخ المصدر هکذا : ولا بدع فی کون الإیجاز سببًا لسرعه الفهم .

۲- ۲. کذا فی « ص و ش »، و فی « ک ۱ » : إنتفاء سرعته ؛ وهو الصواب .

۳- ۳. الصحاح : ۱ / ۴۶ ؛ والبیت أنشده الأخفش لعامر بن الطفیل العامری، و یروی : لیأمن میعادی . أنظر : لسان العرب : ۱ / ۶۳ ؛ و تاریخ بغداد : ۱۲ / ۱۷۳ .

تامّه فلا يحتاج إلى المنصوب، و المعنى : إذا لم توجد قرينه ؛ أو ناقصه وتكون « قرينه » إسمها، والخبر محذوف، والتقدير : إذا لم تكن هناك قرينه .

قوله : بأن لايعترض عليها .

و الظاهر انّ الباء للسببيّه، أى : و تقتضى الألفيّه رضًا من قاريها بسبب أن لايعترض عليها .

قوله : يشوبه .

الشَّوْبُ : الخَلْطُ (١) ؛ والضمير المنصوب (٢) يعود إلى : « رضًا ».

قوله : الزوَاوى .

و هو نسبه إلى « زوَاوَه » بلده فى المَغْرِب (٣)، ولد ابن معط (۴) فيها سنه أربع

١- ١. الصحاح : ١ / ١٥٨ ؛ والقاموس المحيط : ١ / ٩٠ .
٢- ٢. فى « ش، ك ١ و ٢ » : منصوب .
٣- ٣. قال فى القاموس المحيط ۴ / ٣۴٠ : وزوَاوَهُ : د بالمَغْرِب . وقال الزبيدى فى شرحه : « تاج العروس : ١٩ / ۵٠٠ » : قال شيخنا : هذا أشدّ غلطًا من الجوهرى فى أن زوا جبل، فإنّ زواوه لا يعرف أنّها بلد، وليس فى بلاد المغرب بلد يقال له : زواوه، بل هى قبيله من قبائل البربر مشهوره، تقال بفتح الزاى كما دلّ عليه إطلاقه، وبكسرها أيضًا كما ضبطه غير واحد . إلى أن قال : قلت : أمّا كون زواوه قبيله من البربر فمعروف لا كلام فيه، ذكره ياقوت فى كتابه عند عدّه قبائل بربر، وذكر السخاوى فى تاريخه فى ترجمه المشدالى الزواوى ما نصّه : ومشداله قبيله من زواوه، وزواوه قبيله من البربر، فلذا يقال له : المشدالى والزواوى، وهو من أهل بجايه ... ؛ فإذا عرفت ذلك ظهر لك توجيه كلام المصنّف وأنّه لا غلط فيه . وأمّا كسر الزاى من زواوه، فمن غرائب المؤرخين، والمعروف الفتح . ثمّ رأيت الصاغانى ذكر فى التكمله ما نصّه : وزواوه بليده بين أفريقيه والمغرب، إنتهى . وترجم ياقوت أيضًا لزواوه وقيدها بالفتح بليد بين إفريقيا والمغرب (معجم البلدان لياقوت الحموى : ٣ / ١۵۵).
۴- ۴. هو يحيى بن عبدالمعطى بن عبدالنور الزواوى الحنفى، أبو الحسين، زين الدين (۵۶۴ _ ۶٢٨ ه)، المعروف بابن المعطى، عالم بالعربيه والأدب، واسع الشهره فى المغرب و المشرق، نسبته إلى قبيله زواوه _ بظاهر بجايه فى إفريقيه _ سكن دمشق زمنًا، و رغّبه الملك الكامل محمّد فى الإنتقال إلى مصر . أشهر كتبه : الدرّه الألفيّه فى علم العربيه، والمثلث فى اللغه، والعقود والقوانين فى النحو، وأرجوزه فى القراءات السبع (ينظر الأعلام: ٨ / ١۵۵).

وستّين وخمس مائه، و رحل إلى دمشق، و سكن فيها طويلًا، واشتغل عليه خلق كثير فيها، ثمّ سافر إلى مصر وتصدّر بالجامع العتيق لاقراء الأدب إلى أن توفّى (۱).

قوله : لتفضيل السابق شرعًا و عرفًا .

فأقول : قال الخالد (۲) فى تركيب البيت ما هذا كلامه :

« و هو » مبتدأ يرجع إلى ابن معط، و « بسبق » متعلّق بحائز، والباء للسببيّه، « حائز » بالحاء المهمله والزاء المعجمه (۳) : خبر المبتدأ، وفاعله مستتر فيه، و « تفضيلًا » مفعوله على تقدير مضاف إليه، والتقدير : و هو بسبق حائز تفضيلى من إقامه السبب مقام المسبّب، إذ الحائز للشيء هو الّذى يضمّه إلى نفسه، إنتهى (۴).

قد اشتبه فهم المراد من هذا الكلام على كثير من الطلبه، فلا بأس بكشف الحجاب عنه حتّى يزول الإشكال، فأقول : توضيحه هو انّ ظاهر معنى قول المصنّف انّ ابن معط بسبب السبق حائز تفضيلى إيّاه، و هو لايصحّ مع حقيقه

۱- ۱. توفّى بالقاهره فى سلخ ذى القعده الحرام سنه ثمان وعشرين وستّمائه، ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربه الإمام الشافعى (أنظر هديه العارفين : ۲ / ۵۲۳ ؛ ومعجم المؤلّفين : ۱۳ / ۲۰۹).

۲- ۲. هو الشيخ خالد بن عبداللّه بن أبى بكر بن محمّد الجرجاوى الأزهرى (۸۳۸ _ ۹۰۵ ه) زين الدين، وكان يعرف بالوقاد، نحويّ، من أهل مصر . ولد بجرجا (من الصعيد) ونشأ وعاش فى القاهره . وتوفّى عائدًا من الحجّ قبل أن يدخلها . له : المقدّمه الأزهريّه فى علم العربيّه _ ط ؛ وموصل الطلاّب إلى قواعد الإعراب _ ط ؛ وشرح الآجروميه _ ط ؛ والتصريح بمضمون التوضيح فى شرح أوضح المسالك إلى ألفيّه ابن مالك _ ط ؛ وشرح البرده _ ط ؛ وشرح مقدّمه الجزريه فى التجويد _ ط ؛ والألغاز النحويه _ ط ؛ الأعلام : ۲ / ۲۹۷ ؛ وانظر أيضًا : هديه العارفين : ۱ / ۳۴۳ ؛ ومعجم المؤلّفين : ۴ / ۹۶ ؛ والكنى والألقاب : ۲ / ۲۵.

۳- ۳. فى المصدر : والزاى .

۴- ۴. تمرين الطلاّب : ۱۰ .

الحائز، لما ذكره (۱) انّ حائز الشيء هو الّذى يضمّه إلى نفسه، فأشار إلى انّ المصنّف أقام السبب مقام المسبّب ؛ يعنى انّ التفضيل الّذى هو فعل المصنّف، سبب لفضيله (۲) ابن معط وهى مسبّبه له، فالمراد انّ ابن معط بسبب سبقه حائز أن يكون مفضّلاً على غيره ممّن تأخّر عنه ومنهم المصنّف، فابن معط بسبب سبقه حائز أن يكون مفضّلاً عليه أيضًا .

و يرد عليه انّه لم لا يجوز أن يكون تفضيلاً فى البيت بمعنى اسم المفعول أى المفضّل (۳)، فعلى هذا يصحّ المعنى من غير إشكال، إذ المعنى حينئذ : هو بسبق حائز أن يكون مفضّلاً ؛ لكن الباعث على حمله البيت من إقامه السبب مقام المسبّب هو (۴) انّه لمّا رأى فى المصرع الثانى لفظ الثناء حيث أضافه المصنّف إلى نفسه، حمل المصرع الأوّل على تقدير المضاف إليه، فلمّا قدّره لزمه القول بإقامه السبب مقام المسبّب، و قد مرّ مراده .

هذا ما فهمه الخالد و حمل عليه كلام المصنّف، فالأحسن (۵) ما فهمه الشارح فى هذا المقام، ملخّصه هو انّ الفضل إمّا شرعى أو عرفى، وابن معط بسبب سبقه إلى وضع كتابه و تقدّم عصره، جامع لهما ؛ أمّا جمعه للفضل الشرعى فلما روى عنه صلى الله عليه و آله : « خير القرون قرنى ثمّ الّذين يلونهم، ثمّ الّذين يلونهم » (۶)، وهكذا ؛ وأمّا للعرفى فظاهرٌ .

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ب » : أى الخالد .

۲- ۲. فى « ب » : لمفضليّه .

۳- ۳. كذا فى « ص »، وفى سائر النسخ : بمعنى المفضّل اسم المفعول .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ب » : أى الخالد .

۵- ۵. فى « ب » : والأحسن .

۶- ۶. صحيح البخارى : ۳ / ۱۵۱ ؛ و فيه : « خيركم قرنى ثمّ الذين يلونهم ». و فى صحيح مسلم : ۷ / ۱۸۴ هكذا: « خير أمّتى القرن الذين يلونى ثمّ الذين يلونهم ».

ثمّ هل الأمران معًا سبب لجمعه (۱) الفضلين أو واحد منهما ؟ الظاهر : الأوّل، لأنّ وضع الكتاب من غير تقدّم العصر ليس سببًا لذلك، و كذا تقدّم العصر من غير وضع الكتاب، و هو واضح، فيكون كلا الأمرين سببًا، فلذا فسّر الشارح « بسبق » في كلام المصنّف بهما (۲)، فلا تغفل .

قوله : لإنتفاعي بما ألّفه .

أشار بذلك إلى انّ ما تقدّم من سبق ابن معط إلى وضع الكتاب وتقدّم العصر، ليس شيء منهما سببًا لاستحقاقه (۳) ثناء المصنّف عليه ؛ أمّا عدم سبقه إلى وضع كتابه كذلك (۴)، فلأنّ وضع الكتاب من حيث هو لم يكن سببًا للثناء، و هو ظاهر، وأمّا تقدّم العصر فكذلك أيضًا، و لهذا علّله بما ترى .

ثمّ انّ الثناء إمّا مختصّ بالمدح، فوصفه حينئذ بالجميل _ كما قال : مستوجب ثنائي الجميلا _ وصف كاشف ؛ أو يعمّ الذمّ أيضًا، فالوصف مختصّ (۵) حينئذ، لكن الظاهر : الأوّل .

ص: ۱۵۳

۱- ۱. جاء في حاشيه « ب » : أي ابن معط .

۲- ۲. هكذا فسّره : « أي بسبب سبقه إلى وضع كتابه و تقدّم عصره » .

۳- ۳. في « ب » : لاستيجابه .

۴- ۴. في « ب » : لذلك .

۵- ۵. في « ب » : مخصّص . وهو الصواب .

[باب شرح الكلام و شرح ما يتألّف منه]

كلامنا لفظ مفيد كاستقم و اسم و فعل ثمّ حرف الكلم

هذا باب شرح الكلام و شرح ما يتألّف منه الكلام و هو الكلم الثلاث .

(كلامنا) أي: معاشر النحويين (لفظ) أى صوت معتمد على مقطع الفم، فخرج به ما ليس بلفظ من الدوال كالإشاره والخط، و عبّر به دون القول لاطلاقه على الرأى و الاعتقاد، وعكس فى الكافيه لأنّ القول جنس قريب لعدم إطلاقه على المهمل بخلاف اللفظ، (مفيد) أى مفهم معنى يحسن السكوت عليه كما قاله فى شرح الكافيه، والمراد سكوت المتكلّم، و قيل : السامع، و قيل: كليهما .

و خرج به ما لا يفيد كإن قام مثلاً، واستثنى منه فى شرح التسهيل _ نقلاً عن سيبويه و غيره _ بمفيد ما لا يجهله أحد نحو : النار حارّه، فليس بكلام ؛ ولم يصرّح باشتراط كونه مركّبا _ كما فعل الجزولى كغيره _ للإستغناء عنه، إذ ليس لنا لفظ مفيد و هو غير مركّب .

وأشار إلى اشتراط كونه موضوعًا أى مقصودًا ليخرج ما ينطق به النائم والساهى و نحوهما بقوله: (كاستقم) إذ من عادته إعطاء الحكم بالمثال، و قيّد فى التسهيل المقصود بكونه لذاته ليخرج المقصود لغيره كجمله الصله والجزاء .

(و اسم و فعل ثمّ حرف) هى (الكلم) التى يتألّف منها الكلام لا غيرها كما دلّ

ص: ۱۵۴

عليه الإستقراء، و ذكره الإمام علىّ بن أبى طالب عليه السلام المبتكر لهذا الفنّ .

و عطف الناظم الحرف بثمّ إشعارًا بتراخى رتبته عمّا قبله لكونه فضله دونهما . ثمّ الكلم على الصحيح اسم جنس جمعىّ .

واحده كلمه والقول عمّ و كلمه بها كلام قد يؤمّ

(واحده كلمه) و هى ـ كما قال فى التسهيل ـ لفظ مستقلّ دال بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا أو منوىّ معه كذلك (و القول عمّ) الكلام و الكلم والكلمه أى يطلق على كل واحد منها، و لا يطلق على غيرها.

(و كلمه بها كلام قد يؤمّ) أى: يقصد كثيرًا فى اللغه لا فى الإصطلاح كقولهم فى لا إله إلاّ اللّه : كلمه الإخلاص، و هذا من باب تسميه الشىء باسم جزئه .

ثمّ شرع فى علامه كلّ من الاسم و الفعل و الحرف، و بدأ بعلامه الاسم لشرفه على قسيميه باستغنائه عنهما لقبوله الاسناد بطرفيه و احتياجهما إليه، فقال:

بالجرّ والتنوين والندا وأل و مسند للاسم تمييز حصل

(بالجرّ) و هو أولى من ذكر حرف الجر لتناوله الجرّ بالحرف و الإضافه، قاله فى شرح الكافيه ؛ قلت : لكن سيأتى أنّ مذهبه أنّ المضاف إليه مجرور بالحرف المقدّر، فذكر حرف الجرّ شامل له إلاّ أن يراعى مذهب غيره فتأملّ .

(والتنوين) المنقسم للتمكّن والتنكير والمقابله والعوض، و حدّه نون تثبت لفظًا لا خطًّا، (والنداء) أى الصلاحيه لأن ينادى، (و أل) المعرفه و ما يقوم مقامها كأم فى لغه طىّ، وسيأتى أنّ أل الموصوله تدخل على المضارع (و مسند) أى الإسناد اليه، أى: بكلّ من هذه الأمور (للاسم تمييز) أى انفصال عن قسيميه (حصل) لاختصاصها به، فلا تدخل على غيره .

فقوله : « بالجرّ » متعلّق بحصل، و «للاسم» متعلّق بتميز، مثال ما دخله ذلك: (بسم اللّه الرّحمن الرحيم)، وزيد، و صه بمعنى طلب سكوت مّا، و مسلمات، وحينئذ، و كلّ، وجوار، و يا زيد، والرجل، و أم سفر، و أنا قمت .

ولا يقدح فی ذلک وجود ما ذکر فی غیر الاسم نحو :

ألام على لوّ وإن كنت عالمًا بأذناب لوّ لم تفتنى أوائله

وإيّاك واللو، و « يا ليتنا نردّ »، و « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه »، لجعل لوّ فی الأوّلين اسمًا، و حذف المنادى فی الثالث أی: يا قوم، و حذف أن المنسبک مع الفعل بالمصدر فی الأخير أی: و سماعک خير .

ثمّ أخذ فی علامه الفعل مقدّمًا له على الحرف، لشرفه عليه ؛ لكونه أحد ركنى الكلام دونه فقال :

بتا فعلت و أتت و يا افعلى و نون أقبلنّ فعل ينجلى

(بتاء) الفاعل سواء كانت لمتكلّم أم مخاطب أم مخاطبه نحو : (فعلت)، (و) بتاء التأنيث الساكنه نحو: (أتت) و « من توضّأ يوم الجمعه فبها و نعمت » .

والتقييد بالساكنه يخرج المتحرّكه اللاّحقه للأسماء نحو : ضاربه، فإنّها متحرّكه بحركه الإعراب، و لاـ و ربّ، و ثمّ، (و يا) إلخاطبه نحو: (افعلى) وهاتى وتعالى وتفعلين (ونون) التأكيد مشدّده كانت أو مخفّفه نحو: (اقبلنّ) و ليكونن (فعل ينجلى) أی: ينكشف، و به يتعلّق قوله: بتا، و لا يقدح فی ذلک دخول النون على الاسم فی قوله : « أقائلنّ أحضروا الشهودا »، لأنّه ضروره .

سواهما الحرف كهل و فی و لم *** فعل مضارع يلى لم كيشم

(سواهما) أی: سوى الاسم والفعل (الحرف) و هو على قسمين: مشترک بين

الأسماء والأفعال (كهل)، و لا ينافى هذا ما سيأتى فى باب الاشتغال من اختصاصه بالفعل؛ لأنّ ذلك حيث كان فى حيّزها فعل، قاله الرضى، (و) مختصّ وهو على قسمين: مختصّ بالأسماء نحو : (فى و) مختصّ بالأفعال نحو: (لم)، والفعل ينقسم إلى ثلاثه أقسام: مضارع و ماض و أمر، ذكر المصنّف علاماتها مقدّمًا المضارع و الماضى على الأمر للاتّفاق على إعراب الأوّل و بناء الثانى والاختلاف فى الثالث، و قدّم الأول لشرفه بالإعراب فقال : (فعل مضارع يلى لم كيشم) أى: يقع بعد لم، فإنّه يقال فيه: لم يشم .

و ماضى الأفعال بالتا مز و سم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

(و ماضى الافعال بالتاء) الساكنه (مز) عن قسيميه، و كذا بتاء الفاعل، قال فى شرح الكافيه : و عنى بذلك علامه تختصّ الموضوع للمضىّ، و لو كان مستقبل المعنى . (وسم بالنون) المؤكده (فعل الأمر إن أمر فهم) عمّا يقبلها .

و الأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه و حيّهل

(والأمر) أى: مفهم الأمر بمعنى طلب إيجاد الشىء (إن لم يك للنون) الموحّده (محلّ فيه) فليس بفعل بل (هو اسم) الفعل (نحو: صه) بمعنى اسكت (وحيّهل) مركّب من كلمتين بمعنى أقبل . و قابل النون إن لم يفهم الأمر فهو فعل مضارع .

تتمّه

إذا دلّت كلمه على حدث ماض و لم تقبل التاء كشتّان، أو على حدث حاضر أو مستقبل و لم تقبل لم كأوّه، فهى اسم فعل أيضًا قاله المصنّف فى عمدته .

باب شرح الکلام و شرح ما یتألّف منه

اشاره

[باب شرح الکلام و شرح ما یتألّف منه] (۱)

قوله : هذا باب شرح الکلام .

انّما قال : هـذا باب شـرح الکلام، و لم یکتف بانّ هـذا باب الکلام، لأنّ الکلام لیس له وجود فی الخارج، و انّما المـذکور هو النقوش، فیکون الباب لأجل شرح الکلام الّذی هو مشهور فی ألسنه النحاه [و لیس له فی الخارج وجود] (۲).

ثمّ انّ الکلام فی اللغه هو : ما یتکلّم به الإنسان، سواء کان قلیلاً أو کثیرًا ؛ وفی الإصطلاح هو ما ذکره بقوله : « کلامنا لفظ » إلی آخره، فالنسبه بینهما عموم مطلق، لأنّ کلّ کلام إصطلاحیّ فهو کلام لغویّ، و لا عکس .

النسبه بین الکلام الإصطلاحی وبین الجمله

[النسبه بین الکلام الإصطلاحی وبین الجمله] (۳)

واعلم أیضًا : انّ النسـبه بین الکلام الإصطلاحیّ و بین الجمله أیضًا عموم مطلق، لأنّ کلّ کلام جمله، و لا عکس، لأنّ الکلام هو ما یکون النسـبه فیه مقصوده لذاتها کقولک : زید شاعر ؛ فانّ نسبه الشاعریّه إلی زید مقصوده لذاتها، بخلاف الجمله، فانّ النسبه فیها لا یلزم أن یکون مقصوده لذاتها، کجمله الخبر مثلاً، کأبوه قائم فی : زید أبوه قائم .

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. ما بین المعقوفین من « ب » .

۳- ۳. العنوان منّا .

ثمّ انّ تقديم الكلام على الكلمه لأشرفيّته، لإفادته معنًى يصحّ السكوت عليه، بخلاف الكلمه ؛ و لأنّ المقصود الأهمّ من علم النحو : معرفه الإعراب الّذى فى الكلام بسبب العقد (١) والتركيب (٢).

تعريف الكلام

[تعريف الكلام] (٣)

قوله : فخرج به ما ليس بلفظ .

لا يقال : انّ اللفظ جنس، والإحتراز بالجنس غير صحيح، لأنّا نقول : انّ ذلك _ على تقدير تسليمه _ انّما نسلّم إذا كان الجنس أعمَّ من الفصل مطلقًا، و أمّا إذا كان أعمَّ منه من وجه فلا، بل يجوز الإحتراز به حينئذ، كما صرّح به نجم الأئمّه وغيره (۴).

و ما نحن فيه من هـذا القبيل، لأنّ اللفظ وإن كان أعمّ من المفيد من حيث انّ اللفظ يكون غير مفيد أيضًا كالمهمل، لكنّه أخصّ منه أيضًا، لأنّ المفيد يكون غير اللفظ أيضًا كالدوال الأربع (۵).

قوله : لإطلاقه على الرأى والإعتقاد .

وفيه نظرٌ، لأنّ إطلاقه عليهما إمّا بطريق المجاز، أو الحقيقه، و على الأوّل معلوم

ص: ۱۵۹

۱- ۱. فى « ش و ک ۱ و ک ۲ » : القصد ؛ وهو غلط .
۲- ۲. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۳۱ .
۳- ۳. العنوان منّا .
۴- ۴. شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۲۳ ؛ شرح المفصّل لابن يعيش : ۱ / ۱۹ ؛ البسيط فى شرح الكافيه : ۱ / ۱۱۵ ؛ الحدائق النديّه : ۱۹ .
۵- ۵. و هى الإشارات والنُّصب والعُقود والخطوط . النُصب : كلّ ما نصب وجعل علمًا وهو جمع نصيبه، كسفينه وسفن وصحيفه وصحف . أنظر : تاج العروس _ نصب _ : ۳ / ۲۷۴ ؛ ولسان العرب _ نصب _ : ۲ / ۲۵۵ . والعقود : نوع من الحساب يكون بأصابع اليد دون اللفظ والخطّ . أنظر : البيان والتبيين للجاحظ _ تحقيق عبدالسلام هارون ط ۳ _ الكويت : ۱ / ۸۰ ؛ و خزانه الأدب _ تحقيق عبدالسلام هارون : ۶ / ۵۳۸ .

انّ استعمال اللفظ فی معنی بعنوان المجاز لایقدح من ذکره [(۱)] فی التعریف، إذ اللفظ محمول علی الحقیقه إلاّ مع القرینه الصارفه ؛ وحینئذ نقول: إن لم یکن القرینهُ فی هذا الحدّ موجودهً علی عدم إراده المعنی المجازی، فلا أقلّ من عدمها علی إرادته، فإطلاق القول علی الرأی والإعتقاد علی هذا لایمنع من ذکره فی الحدّ .

و علی الثانی نقول _ علی تسلیمه _ : یکون لفظ القول مشترکًا، واستعمال اللفظ المشترک فی التعریف و إن کان معیبًا، لکن فی قوله بعد ذلک : « و عکس فی الکافیه، لأنّ القول جنس قریب » نظرٌ، لعدم جواز أخذ اللفظ المشترک فی الحدّ إلاّ إذا کان مشترکًا معنویًّا ؛ فیرد علیه انّه _ علی تقدیر تسلیمه _ لا فرق بین القول واللفظ من هذه الجهه، لأنّ اللفظ کما یکون جنسًا بعیدًا لإطلاقه علی المهمل، فکذا القول لإطلاقه علی الرأی والإعتقاد .

و کلامه انّما یسلّم إذا کان بین القول واللفظ عموم مطلق، بأن یکون کلّ قول لفظًا من دون عکس ؛ و لیس الأمر کذلک، بل بینهما عموم من وجه، لإفتراق القول عن اللفظ فی الرأی والإعتقاد، وافتراق اللفظ عن القول فی المهمل، واجتماعهما معًا فی لفظ غیر المهمل .

فالأولی أن یقال : انّه لمّا کان لکلّ من لفظ القول واللفظ جهه رجحان ومرجوحیّه _ علی ما عرفت _ فالمصنّف لاحظ کلیهما، فلاحظ جهه رجحان اللفظ هنا فذکره فی التعریف، وفی الکافیه لاحظ جهه رجحان القول فأخذه هناک فی تعریف الکلام .

ص: ۱۶۰

۱- ۱. فی « ب » : لا یقدح ذکره .

قوله : أى مفهم معنى يحسن السكوت عليه .

انّما فسّر بذلك للتنبيه على انّ المقصود من الإفاده فى المقام ليس أيّه إفاده كانت (١)، لتحقّق الإفاده فى الكلمات المفرده كزيد مثلاً .

قوله : والمراد سكوت المتكلّم .

لعلّ وجه اختياره هذا القول و نسبه الأخيرين إلى قيل، هو انّ المتبادر من السكوت هو أن يكون ممّن صدر منه التكلّم و هو المتكلّم، فيكون المراد من السكوت فى قولهم : « يحسن السكوت عليه »، سكوته .

و أيضًا انّ المتكلّم لمّا كان إلقاء الكلام منه، فالمناسب أن يأتى بكلام يحسن فى العرف سكوته عليه، لا سكوت المخاطب، إذ سكوته حسن فى العرف ولو فى أوّل شروع المتكلّم فى التكلّم، إذ شأن المخاطب الإصغاء والإستفاده، والسكوت منه مطلوب ولو عند الأخذ بالتكلّم .

قوله : كما فعله الجزولى (٢) كغيره .

ص: ١٦١

---

١ - ١. جاء فى حاشيه « ش » : و ما الّذى يرى من المكودى * انّ المقصود منها هذه، و قال : و لذلك أحتيج إلى إخراج المفردات بقوله : كاستقم، أبوالقاسم . * المكودى هو عبدالرّحمن بن على بن صالح المكودى، أبو زيد، عالم بالعربيّه، نسبته إلى بنى مكود (قبيله قرب فاس) و مولده و وفاته بفاس، توّفى فى ١١ شعبان سنه ٨٠٧ . له شرح ألفيّه ابن مالك فى النحو، وشرح مقدّمه ابن آجروم، والبسط والتعريف فى علم التصريف منظومه، و شرح المقصور والممدود لابن مالك ؛ أنظر الأعلام : ٣ / ٣١٨ ؛ و معجم المؤلّفين : ٥ / ١٥٦ ؛ والكنى والألقاب : ٣ / ٢٠٦ .

٢ - ٢. هو عيسى بن عبدالعزيز بن يللبخت بن عيسى بن يوماريلى الجزولى (٥٤٠ _ ٦٠٧ ه). و جزوله بطن من البربر، لزم ابن برّى بمصر لما حجّ، و عاد فتصدّر للإقراء بالمريّه و غيرها، و أخذ عنه العربيّه جماعه منهم الشلوبين وابن معط . شَرَحَ أصول ابن السرّاج، و له المقدّمه المشهوره، و هى حواش على الجمل للزجّاجى . مات سنه سبع وستّمائه (بغيه الوعاه : ٢ / ٢٣٦). قال الزركلى : قال ابن خلكان : والجزولى، بضمّ الجيم والزاى، نسبه إلى « جزوله »، و يقال أيضًا : « كزوله » بالكاف، و هى بطن من البربر . ويرى محمّد ابن شنب فى دائره المعارف الإسلاميّه : ٦ / ٤٤٩ و ٤٥٠، أنّ الجزولى بفتح الجيم لا بضمّها كما يقول ابن خلكان، نسبه إلى « كزوله »، و هى بطن من اليزدكتن فى مراكش الجنوبيّه (الأعلام : ٥ / ١٠٤، وانظر وفيات الأعيان: ١ / ٤٩٨ و ٤٩٩).

و قوله : « كما فعله »، يحتمل أن يكون إشاره إلى النفى، كما يحتمل أن يكون إشاره إلى المنفى .

والمرجع لضمير : « كغيره »، يحتمل أن يكون فاعل لم يصرّح أى المصنّف، كما يحتمل أن يكون الجزولى، و على التقديرين « كغيره » أيضًا يحتمل أن يكون إشاره إلى النفى، كما يحتمل إشاره إلى المنفى مع التوافق والتخالف، فهنا إحتمالات، الأوّل : أن يكون : « كما فعله » و « كغيره »، إشاره إلى النفى (١)، والضمير عائد إلى المصنّف، والمعنى : لم يصرّح المصنّف باشتراط كون الكلام مركّبا، كما صرّح به غير المصنّف والجزولى .

و هذا بعيدٌ، إذ لو كان المراد ذلك فينبغى أن يكتفى بقوله : « كغيره »، فلا حاجه إلى قوله : « كما فعله الجزولى »، كما لا يخفى .

والثانى : أن يكون الضمير بحاله و كان : « كما فعله » و « كغيره »، إشاره إلى المنفى، والمعنى : لم يصرّح المصنّف باشتراط كونه مركّبا، كما لم يصرّح به غيره والجزولى . و هذا أيضًا بعيدٌ لما تقدّم .

والثالث : أن يكون قوله : « كما فعله » و « كغيره »، كالأوّل، لكن الضمير عائد (٢) إلى الجزولى، والمعنى : انّه لم يصرّح باشتراط كونه مركّبا كما صرّح به الجزولى و غيره .

١- ١. فى « ش » : المنفى . وهو غلط .

٢- ٢. فى « ك ١ و ك ٢ » : يكون عائدًا .

والرابع : أن يكون : « كما فعله » و « كغيره »، كالثانى والضمير كالثالث، والمعنى: انّه لم يصرّح باشتراط كونه مركّبًا، كما لم يصرّح به الجزولى وغيره .

هذان أيضًا بعيدان لما تقدّم، و لأنّه لو كان الأمر كذلك ينبغى أن يعطف « غيره » على « الجزولى » بالواو، كما ذكرناه .

والخامس : أن يكون قوله : « كما فعله » إشاره إلى النفى، و « كغيره » إلى المنفى، ويكون الضمير فيه عائدًا إلى المصنّف، والمعنى : انّه لم يصرّح باشتراط كونه مركّبًا، كما لم يصرّح به غيره، كما صرّح به الجزولى .

والسادس : عكس الخامس مع إبقاء المرجع بحاله، و حاصل المعنى : انّه لم يصرّح باشتراط كونه مركّبًا، كما صرّح به غيره إلاّ الجزولى، فانّه لم يصرّح به أيضًا .

والسابع : كالخامس إلاّ انّ المرجع للضمير الجزولى، والمعنى : انّه لم يصرّح باشتراط كونه مركّبًا، كما صرّح به غير الجزولى .

والثامن : كالسادس إلاّـ فى المرجع فكالسابع، والمعنى : انّه لم يصرّح باشتراط كونه مركّبًا، كما لم يصرّح به الجزولى كغير الجزولى، فانّه صرّح بذلك .

و الإحتمالات المتصوّره فى العباره و إن كانت أكثر ممّا ذكرناه، إلاّ انّ غير ما ذكر لغايه بعده تركناه .

ثمّ لايخفى انّ أولى الإحتمالات الثمانيه المذكوره : خامسها، و عليه كان الأولى تقديم « كغيره » على « كما فعله الجزولى ».

قوله : موضوعًا، أى مقصودًا .

انّما فسّره بذلك للتنبيه على عدم إراده المعنى المشهور للوضع فى المقام، إذ

ص: ١٦٣

المقصود من هذا القيد إخراج كلام النائم والساهی، و معلوم انّه لا يلزم أن يكون غير موضوع، بل كثيرًا ما يكون الألفاظ الصادره منهما موضوعًا بالوضع بالمعنى المشهور، لكن يرد عليه انّه على هذا كان ذكر « موضوعًا » غير محتاج إليه، لإمكان أن يقول : و أشار إلى اشتراط كونه مقصودًا، إلى آخره .

قوله : و نحوهما .

كالمجنون والمغمى عليه .

قوله : و قيّد فی التسهيل : المقصود لكونه (١) لذاته .

انّما نسب هذا الإشتراط إلى التسهيل، و لم ينسب إلى كلام المصنّف هنا، كما فعله فی اشتراط كونه مقصودًا، على ما أشار إليه بقوله : « و إلى اشتراط كونه مقصودًا » إلى آخره، لتطرّق المنع فی دعوى حصول العلم بكون النسبه فی قوله: « إستقم » مقصوده لذاتها .

ثمّ انّ فی قوله : « ليخرج المقصود لغيره كجمله الصله والجزاء » نظرًا، لأنّ جمله الصله والجزاء مع وصف كونهما كذلك قد خرجت بقوله : « مفيد »، نظرًا إلى ما تقدّم من التفسير الّذى ذكره الشارح له، لظهور انّ الفائده فی جمله الصله والجزاء مع كونهما كذلك ليست ممّا يحسن السكوت عليه، فتأمّل .

أقسام الكلمه

[أقسام الكلمه] (٢)

قوله : هی الكلم الّتی يتألّف منها الكلام لا غيرها .

أشار بهذا التقدير إلى انّ الكلم هنا خبر مبتدأ محذوف، و إدخال الألف واللام

١- ١. فی المصدر : بكونه .

٢- ٢. العنوان منّا .

فی الخبر لإفاده الحصر، والجمله فی محلّ الخبر للمبتدأ أی قوله : « اسم »، مع کونه نکره لوقوعه فی مقام التقسیم، إذ المراد بیان تقسیم الکلم إلی الأقسام المذکوره، لا أن یکون الکلم فی البیت مبتدأ مؤخّرًا و کلّ واحد من اسم وفعل وحرف خبره بتقدیر کلّ واحد منها إلی الجمع أی أسماء وأفعال و حروف، أو القول بکون نعت الکلم محذوفًا، والتقدیر : والکلم الثلاث المؤلّف منها الکلام : اسم و فعل و حرف .

و ذلک لأنّ وجود الواو فی قوله : « و اسم و فعل »، یدفعهما، لأنّه لو کان الکلم مبتدأ وخبره قوله : « اسم »، لما یحتاج إلی دخول الواو فیه، فلا یقال : زید وقائم، وکذا : الکلم الثلاث المؤلّف منها الکلام و اسم، والحکم بزیاده الواو وکذا الحکم بتأخیر المبتدأ عن الخبر خلاف الأصل، فتأمّل .

واعلم : انّ قول الشارح : « لا ـ غیرها »، یحتمل أن یکون المقصود منه هو انّ اسم و فعل و حرف هی الکلم الّتی یتألّف منها الکلام لا من غیرها، أی لایتألّف الکلام من غیرها، لکن علی الأخیر یکون « لا غیرها » معطوفًا علی الضمیر المجرور فی : « منها »، من غیر إعاده الجار، لکن مع ذلک تعیّن إرادته فی المقام لما سیجیء، و لفساد الإحتمال الأوّل، لأنّ مقتضاه انّ الکلم لا یکون غیر الاسم والفعل والحرف، مع انّه یتحصّل من نوعین منها، بل من نوع واحد کما لایخفی.

ومن هنا یعلم نکته أخری لما ذکره من قوله : « و هی الکلم الّتی یتألّف منها الکلام لا غیرها »، فلاتغفل .

* * *

ص: ۱۶۵

انّ واضع علم النحو هو عليّ بن أبی طالب علیه السلام

قوله : وذكره الإمام عليّ بن أبی طالب عليه السلام المُبتكر لهذا الفنّ .

الإبتكار (۱) : الإبـداع، إذ هو عليه السـلام مُبـدع و موجد هذا الفنّ، و ذكر عليه السـلام فی جمله كلامه : « انّ الكلام كلّه اسم و فعل و حرف » ؛ و منه يعلم تعيّن إحتمال الثانی من الإحتمالين المذكورين فی قوله : « لا غيرها ».

و تحقيق الحال هو انّه قال أبوالقاسم الزجّاجی (۲) فی الأمالی :

حدّثنا أبو جعفر محمّد بن رستم الطبری قال : حدّثنا أبوحاتم السجستانی قال : حدّثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمی قال : حدّثنا سعيد بن مسلم الباهلی قال : حدّثنی أبی، عن جدّی، عن أبی الأسود الدؤلی (۳) قال : دخلت على الإمام عليّ بن أبی طالب عليه السلام فرأيته

۱- ۱. قال الفيّومی فی « المصباح المنير ۱ / ۵۹ » : ابْتَكَرْتُ الشیءَ أَخَذتُ أَوَّلَه، وعليه قوله عليه الصلاه والسلام « مَن بَكَّرَ وَابْتَكَر » أی مَن أسرَعَ قَبلَ الأذَان وَ سَمِعَ أَوَّلَ الخُطْبَه .

۲- ۲. هو عبدالرّحمن بن إسحاق النهاوندی الزجّاجی أبوالقاسم، شيخ العربيّه فی عصره، ولد فی نهاوند، ونشأ فی بغداد، و سكن دمشق، و توفّی فی طبريه (من بلاد الشام) نسبته إلى أبی إسحاق الزجاج، له كتاب الجمل الكبرى، والإيضاح فی علل النحو، والزاهر فی اللغه، و شرح الالف واللام للمازنی، والمخترع فی القوافی، والأمالی، واللامات، و غير ذلك ؛ الأعلام : ۳ / ۲۹۹ .

۳- ۳. اسمه : ظالم بن عمرو بن سفيان، و يقال : اسمه عمرو بن عثمان ؛ ثقه، من سادات التابعين وأعيانهم، كان من خاصّه شيعه أمير المؤمنين عليه السلام وشهد معه الجمل وصفّين ؛ عدّه الشيخ الطوسی قدس سره فی رجال أربعه من الأئمّه هم : أميرالمؤمنين والحسن والحسين وعليّ بن الحسين عليهم السلام . كان رضی اللّه عنه معدودًا فی الفضلاء والفصحاء والشعراء والقرّاء والفقهاء والمحدّثين والفرسان والأمراء والقضاه وأصحاب النوادر . و هو أوّل من تكلّم فی النحو، وذكره ابن حبان فی الثقات (أنظر تهذيب التهذيب لابن حجر: ۱۲ / ۱۱). و قال ابن الجزری فی غايه النهايه فی طبقات القراء فی ترجمته : قاضی البصره، ثقه، جليل، أوّل من وضع مسائل فی النحو بإشاره عليّ عليه السلام ، فلمّا عرضها على عليّ عليه السلام قال : ما أحسن هذا النحو الّذی نحوت . فمن ثمّ سمّی النحو نحوًا . أسلم فی حياه النبیّ صلی الله عليه و آله ولم يره، فهو من المخضرمين، أخذ القراءه . إلى أن قال : توفّی فی طاعون الجارف سنه تسع و ستّين (غايه النهايه : ۱ / ۳۴۵). وقيل : توفّی فی أيّام عمر بن عبدالعزيز سنه ۹۶ ه، والتاريخ الأوّل أشهر . له ديوان شعر صغير، طبع بانكلترا، ثمّ نشر ديوانه عبدالكريم الدجيلی ط بغداد، ثمّ حقّق ديوانه الشيخ محمّد حسن آل ياسين وطبع ببغداد سنه ۱۹۶۴ م . وطبع ثانيه فی بيروت ۱۹۹۸ م فيه مدائح ومراثی لآل البيت عليهم السلام . ترجمته فی : سير أعلام النبلاء : ۴ / ۸۴ ؛ و معجم الأدباء : ۱۲ / ۳۴ ؛ وخزانه الأدب : ۱ / ۱۳۶ ؛ و وفيات الأعيان : ۲ / ۵۳۵ _ ۵۳۸ ؛ و الأغانی : ۱۲ / ۳۴۶ _ ۳۸۷ ؛ وبغيه الوعاه: ۲ / ۲۲ ؛ وشذرات الذهب: ۱ / ۱۱۴ ؛ ورجال الطوسی: ۴۶، ۶۹، ۷۵، ۹۵ ؛ والكنی والألقاب : ۱ / ۷ وأعيان الشيعه : ۳۷ / ۱۱ _ ۱۴ ؛ والغدير : ۱ / ۴۸ .

[مطرقًا] (۱) متفکّرًا، فقلت : فیم تفکّر یا أمیر المؤمنین ؟ قال علیه السلام : إنّی سمعت ببلدکم هذا لحنًا فأردت أن أصنع کتابًا فی أصول العربیّه؛ فقلت: إن صنعت هذا (۲) أحییتنا و بقیت فینا هذه اللغه .

ثمّ أتیته بعد ثلاثه أیّام فألقی إلیّ صحیفه فیها : بسم اللّه الرّحمن الرّحیم، الکلام کلّه : اسم و فعل و حرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّی، والفعل ما أنبأ عن حرکه المسمّی، و الحرف ما أنبأ عن معنی لیس باسم و لا فعل .

ثمّ قال لی : تتّبعه و زد فیه ما وقع لک، واعلم یا أبا الأسود : انّ الأشیاء ثلاثه: ظاهر، و مضمر، و شیء لیس بظاهر (۳) ولا مضمر، وانّما تتفاضل العلماء فی معرفه ما لیس بظاهر ولا مضمر .

قال أبوالأسود : فجمعت منه أشیاء و عرضتها علیه علیه السلام ، وکان (۴) من ذلک حروف النصب فذکرت فیها : إنّ و أنّ و لیت و لعلّ وکأنّ، ولم أذکر : لکنّ، فقال لی: لِمَ ترکتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها، فقال:

۱- ۱. ما بین المعقوفین من المصدر .

۲- ۲. فی المصدر : إن فعلت هذا .

۳- ۳. فی المصدر : لا ظاهر .

۴- ۴. فی المصدر : فکان .

بلی هی منها فزد (۱) فیها ؛ إنتهی کلامه (۲).

قوله : و عطف الناظم الحرف بثمّ إشعارًا، إلی آخره .

أشار بـذلک إلی الردّ علی بعض الشارحین (۳) حیث توهّم انّ « ثمّ » فی کلام المصنّف نائبه عن الواو التقسیمیّه . و ذلک لأنّ الأصل فی الألفاظ حملها علی المعانی الحقیقیه (۴)، فحمل لفظه : « ثمّ » علی ما ذکره خلاف الأصل، لا یصار إلیه إلاّ بدلیل، علی انّ فی حملها علی المعنی الحقیقی نکته شریفه، و هی ما ذکره من الإشعار بتراخی رتبه الحرف عن الاسم والفعل .

فی انّ اسم الجنس علی قسمین وبیانهما والفرق بینهما

قوله : ثمّ الکلم علی الصحیح اسم جنس جمعی .

إعلم : انّ اسم الجنس علی قسمین : اسم جنس إفرادی، و جمعی ؛ والأوّل هو: ما وضع للمهیّه لا بشرط شیء، أی مع قطع النظر عن وجودها فی ضمن فرد أو أکثر من ذلک، و لذا یصدق علی القلیل والکثیر لوجود المهیّه فی کلیهما، کلفظ الماء والعسل والسمن و غیرها .

والثانی هو : ما وضع للمهیّه بشرط وجودها فی أکثر من فردین .

والکلم لا یمکن أن یکون من قبیل الأوّل لعدم صدقه علی الواحد مثلاً ولذا قال : انّه اسم جنس جمعی، و هو کالجمع فی المعنی ـ أی مدلوله کمدلول الجمع ـ

۱- ۱. فی المصدر : فزدها .

۲- ۲. نقله عن الأمالی السیوطی فی الأشباه والنظائر: ۱ / ۱۲؛ والمتّقی الهندی فی کنز العمّال: ۱۰ / ۲۸۳.

۳- ۳. هو الشیخ خالد بن عبداللّه الأزهری، قال فی شرحه علی الألفیّه : وثمّ نائبه عن الواو التقسیمیّه (تمرین الطلاّب : ص ۱۱).

۴- ۴. فی « ش » : الحقیقه .

وكاسم الجنس الافرادی فی اللفظ، و لذا یجوز فی الضمیر الراجع إلیه التأنیث نظرًا إلی المعنی، و التذکیر نظرًا إلی اللفظ ؛ و علیه قوله تعالی : « إِلَیْهِ یَصْعَدُ الْکَلِمُ الطَّیِّبُ » (1)، و قول المصنّف : « واحده کلمه » (2).

وقیل : إنّه جمع، وهو المنقول عن صاحب الکشّاف (3)، واللباب (4). وردّ بقوله تعالی : « إِلَیْهِ یَصْعَدُ الْکَلِمُ الطَّیِّبُ »، إذ لو کان جمعًا لقال : الکلم الطیّبه أو الطیّبات، و تقدیره ببعض الکلم الطیّب خلاف الأصل ؛ و بتصغیره (5) علی کُلَیم، إذ لو کان جمعًا لکان فی التصغیر مردودًا إلی واحده، فقیل فی التصغیر : کلیمه، لا کلیم .

و قیل : إنّه اسم جمع (6). و فیه أیضًا نظرٌ، لأنّ اسم الجمع _ علی ما صرّح به جماعه (7) _ هو ما دلّ علی ما فوق الاثنین ولا واحد له من لفظه، والکلم لیس کذلک لما صرّح به المصنّف من انّ واحده کلمه، فتأمّل .

النسبه بین الکلم والکلام

ثمّ انّ بین الکلم والکلام عمومًا من وجه، لصدق الأوّل بدون الثانی فیما إذا

۱- ۱. فاطر : ۱۰ .

۲- ۲. تمامه هکذا : وَاحِدُه کَلِمَهٌ والقولُ عَمّ وَ کِلْمَهٌ بها کَلام قَدْ یُؤَمّ

۳- ۳. الکشّاف : ۱ / ۵۳۰ .

۴- ۴. لبّ اللباب _ أو الألباب _ : لا یوجد لدینا، وهو لمحمّد بن محمّد بن أحمد، تاج الدین الإسفراینی (۶۸۴ ه) عالم بالنحو، له فیه کتب، منها ضوء المصباح فی شرح المصباح للمطرزی، و لباب الإعراب، و لب اللباب، وفاتحه الاعراب بإعراب الفاتحه، ورساله فی الجمله الخبریّه، و رساله فی شرح القصیده الطنطرانیه ؛ ینظر: الأعلام : ۷ / ۳۱ ؛ معجم المؤلّفین : ۱۱ / ۱۸۰ .

۵- ۵. متعلّق بقوله : و ردّ .

۶- ۶. لم نعرف قائله إلّا انّ فی « مجمع البحرین : ۴ / ۶۷ » نسبه إلی القیل .

۷- ۷. أنظر شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۳۶۷ .

اجتمع الكلمات الثلاث ولم يكن مفيده، و صدق الثانى بدون الأوّل فى مثل: ضرب زيد، و صدقهما معًا فيما إذا اجتمع الكلمات الثلاث و يكون (۱) مفيده كقولك : إن جاءك زيدٌ فأكرمه .

تعريف الكلمه

قوله : لفظ مستقلّ دالّ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا .

خرج بالأوّل ما ليس بلفظ كالخطوط والعُقود (۲) والنُّصُب (۳) والإشارات .

إن قلت : كيف يمكن أخذ الإستقلال فى تعريف الكلمه مع انّ من جملتها الحرف و عدم استقلاله ممّا لا شبهه فيه ؟! فالتعريف ليس بجامع، لخروج بعض أقسام الكلمه منه .

قلت : الإستقلال على قسمين : إستقلال فى الدلاله، واستقلال فى التلفّظ بمعنى أن لا يكون جزء شيء آخر، و عدم استقلال الحرف انّما هو على المعنى الأوّل، لاـ المعنى الثانى ؛ والمراد بالإستقلال هنا هو المعنى الثانى لاـ الأوّل، فاشتمل الحدّ على المحدود .

واحترز به عن بعض الاسم كياء النسبه كمسلميّ، و بعض الفعل كألف ضارب مثلًا، لأنّ كلًّا منهما لفظ دالّ بالوضع، لكن ليس بكلمه، بل بعضها، فخرجتا (۴) عن

۱- ۱. فى « ب » : و تكون .

۲- ۲. العقود : نوع من الحساب يكون بأصابع اليد دون اللفظ والخطّ . أنظر : البيان والتبيين للجاحظ ـ تحقيق عبدالسلام هارون ط ۳ ـ الكويت : ۱ / ۸۰ ؛ لسان العرب ـ ردم ـ : ۱۵ / ۱۲۷ و خزانه الأدب ـ تحقيق عبدالسلام هارون : ۶ / ۵۳۸ .

۳- ۳. النُّصُب : كلُّ ما نصب وجعل علمًا وهو جمع نَصِيبَه، كسفينه وسفن وصحيفه وصحف . أنظر : تاج العروس ـ نصب ـ : ۳ / ۲۷۴ ؛ ولسان العرب ـ نصب ـ : ۲ / ۲۵۵ .

۴- ۴. فى « ش » : فخرجنا . وهو غلط .

تعریفها لکون کلّ منهما جزء کلمه أخری .

إن قلت : علی هذا یلزم أیضًا خروج بعض الأسماء کالضمائر المتّصله مثل الهاء فی : عمرو (۱) تضربه، والکاف فی : زید ضربک مثلًا، لکون کلّ منهما جزء کلمه أخری، و کذا بعض الحروف کالباء مثلًا فی : بزید .

قلت : المراد بالجزء هو أن یکون متمحّضًا فی الجزئیّه، و لیس شیء من الهاء والکاف کذلک، و یشهدک علی ما قلنا رجوعک فی معنی تضرب و ضرب، فانّ معناهما قبل لحوق الهاء و الکاف و بعده واحد . و کذا زید، فانّ معناه بعد إدخال الباء و قبله واحد، بخلاف معنی ضارب مثلًا، فانّ الفرق فی معناه بعد إدخال الألف و قبله واضح، علی انّا نقول : انّ الهاء والکاف یمکن أن یکونا متلفّظًا علیهما بعنوان الإستقلال فی الجمله، و ذلک إذا اتیا بالمنفصل .

واحترز بقوله : « دالّ بالوضع »، عمّا لم یکن الدلاله فیه وضعیّه کالمهمل مثلًا ؛ فانّ الدیز المسموع من وراء الجدار، یدلّ علی وجود اللّافظ، لکن دلالته لیست وضعیّه، بل عقلیّه، فلم یکن کلمه .

قوله : « تحقیقًا أو تقدیرًا »، أراد بالتحقیق کإمرء القیس مثلًا، فانّ مجموعه حال العلمیّه کلمه دالّه بالوضع، لأنّ المسمّی حینئذ لا یدرک إلّا بالجزئین؛ وبالتقدیر جُزْئَیْه، فانّ کلًّا من الإمرء والقیس فی التقدیر _ أی فی تقدیر عدم العلمیّه _ کلمه، فمجموعه حال العلمیّه کلمه تحقیقًا، و کلمتان تقدیرًا .

قوله : أو منویّ معه کذلک .

عطف علی قوله : « لفظ » بتقدیر موصوف، والتقدیر : الکلمه لفظ مستقلّ إلی

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ش » : عمروًا، و علیه علامه : خ ل .

آخره، أو غير لفظ منویّ مع اللفظ .

و نقل عن شرح التسهيل : انّ المشار إليه بقوله : « كذلك » هو الدلاله والاستقلال المذكوران فقط (۱) ؛ فلايشمل التحقيقى والتقديرى، وذلك مثل الفاعل فى: إضرب مثلًا، أى أنت، فانّه مستقلّ دالّ بالوضع، لكنّه ليس بلفظ، بل منویّ معه.

واحترز بذلك عن الإعراب المقدّر فى مثل : عصى، فانّه منویّ مع اللفظ، ولكنّه ليس بمستقلّ دالّ بالوضع، فلا يكون كلمه .

القول عمّ الكلام والكلم والكلمه

[القول عمّ الكلام والكلم والكلمه] (۲)

قوله : أى يطلق على كلّ واحد منها .

أقول : فيكون بين القول و كلّ واحد منها عموم مطلق، أمّا بينه و بين الكلام فلأنّ كلّ كلام قول، و لا عكس، إذ القول يصدق على الكلمه أيضًا ؛ [و أمّا بينه وبين الكلم فلانّ كلّ كلم قول أيضًا، ولا عكس كما عرفت] (۳) ؛ و أمّا بينه وبين الكلمه، فلأنّ كلّ كلمه قول، و لا عكس، إذ القول يصدق على الكلام والكلم أيضًا كما عرفت .

قوله : و لا يطلق على غيرها .

فيه نظرٌ واضح، أمّا أوّلاً : فلأنّ هذا الكلام مناقض لما سبق منه فى تعريف الكلام من انّ القول يطلق على الرأى و الاعتقاد، و هنا قد صرّح بعدم اطلاقه على غير الكلام و الكلمه و الكلم، وليس هذا إلّا التناقض (۴).

۱- ۱. شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۳ ؛ وفيه : « وأشير بكذلك إلى الدلاله والاستقلال المنبّه عليهما ».

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. ما بين المعقوفين من « ب » .

۴- ۴. فى « ب » : تناقض .

و يمكن الجواب عنه بوجوه، الأوّل : انّ مراده هنا من نفى إطلاق القول على غيرها بعنوان الحقيقه، و ممّا سبق من التصريح بإطلاقه على الرأى والاعتقاد هو إطلاق المجازى، فارتفع التناقض بين الكلامين .

لكن يرد على هذا ما أوردناه عليه سابقًا من انّ إستعمال اللفظ فى المعنى المجازى لايقدح من ذكره فى التعريف، فتعليله هناك عدم ذكر لفظ القول فى حدّ الكلام باطلاقه على الرأى والاعتقاد، ليس فى محلّه .

والثانى هو : انّ فى الكلام موصوفًا مقدّرًا و قوله : « غيرها » صفه له، والتقدير هو انّ لفظ القول يطلق على كلّ من الكلام والكلم والكلمه ولا يطلق على لفظ غيرها، ومعلوم انّ كلًّا من الرأى والاعتقاد ليس بلفظ، فلا تنافى بين الكلامين أيضًا .

و الثالث هو : انّ اطلاق كلامه هنا مقيّد (١) بما سبق، توضيحه هو : انّ قوله: « ولا يطلق على غيرها »، و إن كان مطلقًا شاملًا للرأى والاعتقاد أيضًا، لكن تصريحه سابقًا باطلاق القول عليهما، يصير قرينه لتقييد إطلاق قوله هنا بما عدا الرأى والإعتقاد .

و أمّا ثانيًا : فلأنّ القول كما يطلق على كلّ من الكلام و الكلم و الكلمه، يطلق على مثل : غلام زيد أيضًا، مع عدم إطلاق شىء من الأمور الثلاثه عليه .

و يمكن الجواب عنه باندراج ذلك تحت الكلمه، بناءً على قولهم : « المضاف والمضاف إليه فى حكم كلمه واحده »، فيكون المراد من الكلمه فى المقام أعمّ من الكلمه التحقيقيّه والحكميّه .

ص: ١٧٣

١- ١. فى « ش » : يفيد . وهو غلط .

ثمّ انّ الشارح بنى على انّ « عمّ » فى قول المصنّف : « والقول عمّ »، فعل ماض كما ترى ؛ وربّما حمل على انّه أفعل تفضيل و أصله : أعمّ، و التقدير : والقول أعمّ من الكلام و الكلم والكلمه، حذفت الهمزه من اسم تفضيل والمتعلّق ؛ أو اسم فاعل و أصله : عامّ، حذفت منه الألف، كما فى : « برّ »، فانّ أصله : بارّ .

و وجه اختيار الشارح ما ذكر على الإحتمالين المذكورين واضح، لانّه يلزم على ما ذكره حذف المتعلّق أى المفعول به فقط، وأمّا على الإحتمالين الأخيرين فانّه يلزم عليهما حذفه مع جزء العامل الّذى هو عمده فى الكلام لكونه خبرًا عن المبتدأ، فيلزم حذف الفضله وبعض العمده، بخلاف الأوّل فانّه يلزم عليه (۱) حذف الفضله فقط، فلا شكّ أنّ ما بنى عليه الشارح أنسب و أولى .

هذا، مع انّ حذف الهمزه فى أفعل التفضيل ليس قياسًا حتّى يحذف كلّ من يريد، بل سماعىّ يقتصر فيه على مورد السماع، و هو : خير و شرّ، لا عمّ .

هذا بحسب اللفظ، وأمّا المعنى فيتفاوت أيضًا، لانّه على الأوّل يكون هكذا: انّ القول عَمَّ الكلام والكلم والكلمه، وعمومه فيها لايشمل غيرها ؛ وكذا على الثالث ؛ وأمّا على الثانى فيكون هكذا : والقول أعمّ من الكلام والكلم والكلمه، ولايلزم منه عدم شمول القول على غيرها .

الكلمه قد يقصد بها الكلام

[الكلمه قد يقصد بها الكلام] (۲)

قوله : أى يقصد كثيرًا فى اللغه لا فى الإصطلاح .

وفيه نظرٌ، لأنّ هذا التفسير لايعلم من قول المصنّف، إذ لفظه « قد » فى الفعل

۱- ۱. فى « ب » : منه .

۲- ۲. العنوان منّا .

المضارع للتقليل (۱)، وأيضًا ليس فى البيت لذكر اللغه ولا للإصطلاح أثر .

و يمكن الجواب عنه باحتمال كون معنى قوله : « لا ـ فى الإصطلاح »، هو انّه لا يقصد الكلام كثيرًا بالكلمه فى الإصطلاح، بل يقصد بها قليلًا، و هو مفاد قول المصنّف : « قد يؤمّ »، لأنّ المصنّف فى مقام بيان معنى الإصطلاحى، فينبغى حمل كلامه عليه .

و أمّا الإتيان أوّلًا بقوله : « يقصد كثيرًا فى اللغه »، فلبيان فائده لفظه « قد » فى كلام المصنّف، حيث خصّص كلامه بالإصطلاح كما عرفت، فكان معنى قوله هو انّ الكلمه يقصد بها الكلام فى الإصطلاح قليلًا ؛ أو يحمل كلام المصنّف على انّه بيان للإطلاق اللغوىّ لا الإصطلاحى .

و صرف « قد » عن كونه للتقليل وإن دخل على المضارع، لأنّ كونه للتقليل فيه

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ش » : لا نسلّم انّ دخول « قد » على المضارع تفيد التقليل، كيف و قد عدّوا من جمله معانيها مجيئها مع المضارع للتكثير أيضًا، كما قاله سيبويه فى قول الهذلى : قد أترك القرن مصفرًا أنامله . وقال الزمخشرىّ فى تفسير قوله سبحانه « قد نرى تقلّب وجهك » : أى ربما نرى، و معناها تكثير الرؤيه، إنتهى ؛ ثمّ استشهد بالبيت الّذى استشهد به سيبويه . فلفظه « قد » مع المضارع تاره تفيد تقليلًا، و تاره تفيد معنى التكثير، فلا يرد ما ذكره نوّر مرقده، مرتضى قلى خان أديب إصفهانى صدرى *. * الظاهر انّه هو المولى مرتضى قلى خان بن محمّد على خان بن عبداللّه خان أمين الدوله ابن محمّد خان الصدر الاصفهانى النجفى، تلميذ المؤلّف قدس سره والمجاز منه بإجازه كبيره مبسوطه، تاريخها : ثانى ذى الحجّه سنه ۱۲۵۶ ه (الذريعه : ۱ / ۱۵۶). ذكر ترجمته الشيخ محمّد السماوى (۱۲۹۲ _ ۱۳۷۰ ه) فى كتابه : « الطليعه من شعراء الشيعه : ۲ / ۳۱۵ » قال : كان فاضلًا مشاركًا فى الفنون، وسيم الشكل، وقور المجلس، تلمّذ على الشيخ محسن خنفر النجفى المتوفّى سنه ۱۲۷۱، وكان أديبًا شاعرًا، له مطارحات فى ديوان عبدالباقى العمرى، وكان شاعرًا حسن القريحه جيّد النظم رقيقه ... سكن أخيرًا طهران وتوفّى فيها فى ذى القعده سنه ألف وثلاثمائه وستّ، و دفن فى مقبره السيّد عبدالعظيم، إنتهى . ترجمته فى : ماضى النجف وحاضرها : ۳ / ۴۹۹ _ ۵۰۱ ؛ والحصون المنيعه : ۲ / ۳۴۵ ؛ و نقباء البشر : ۵۸۳ ؛ أعيان الشيعه : ۴۸ / ۵۱ _ ۵۳ ؛ شعراء الغرى : ۱۱ / ۲۳۷ _ ۲۴۹ وفيه : مرتضى قلى خان بن على محمّد خان .

أغلبيّ، بنـاء على انّ الكلمه فى الإصـطلاح لاـ يطلق على الكلام ولو قليلاً، وإسـتعمالهم الكلمه فيه كما فى : « لا إله إلاّ اللّه كلمه الإخلاص »، تبعًا لأهل اللغه لا منهم، فعلى هذا يكون « لا فى الإصطلاح » نفيًا لمطلق إطلاق الكلمه على الكلام فى الإصطلاح .

قوله : و هذا من باب تسميه الشيء باسم جزئه .

لأـنّ جزء الكلام كلمه، فسـمّى الكلام باسم جزئه كقوله تعالى : « فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ » (١)، حيث أطلق الرقبه على العبـد ؛ و هذا انّما يصحّ فى الإصـطلاح، وأمّا فى اللغه فلا، لما عرفت سابقًا من انّ الكلام فى اللغه ما يتكلّم به الإنسان قليلاً كان أو كثيرًا، فجزء الكلام فى اللغه أيضًا كلام .

ذكر اختلافهم فى أصل الاسم

هـذا مقام بيان انّ أصل الاسم ما هو ؟ قد وعدنا ذكره سابقًا (٢)، فأقول : قد وقع الخلاف بينهم فى بيان أصـله، فعند البصريّين انّه من الأسـماء الّتى حـذفت اعجازهـا لكـثره الإسـتعمال، فالإعلال فى لاـمه حينئـذ، لأـنّ أصـله : سِمْوٌ، حـذفت الواو لمـا ذكر، و لاسـتثقالهم تعـاقب الحركات الإعرابيّه عليها، ثمّ نقل سـكون الميم إلى السـين ليمكن تعاقب الإعراب عليها، فصار السـين ساكنًا، فأدخل عليه همزه الوصل لئلاّ يلزم الإبتداء بالساكن .

واستشهد لذلك بعض الأفاضل بجمعه على أسماء، إذ أصله (٣) : أَسْمَاو، قلبت

١- ١. النساء : ٩٢ .

٢- ٢. فى « ب، ك ١ و ٢ » : قد وعدنا الوفاء به سابقًا .

٣- ٣. فى « ب » : أصلها .

الواو المتطرّفه بعد الألف همزه ؛ و كذا : سَمَيتُ (١)، إذ أصله : سَموتُ (٢)، قلبت الواو المتطرّفه الرابعه ياء . فلو كان أصل اسم : وسم ــ كما هو القول الآخر وسيجیء الكلام فيه ــ لكان جمعه و تصريفه على : أوسام و وَسَمْتُ (٣).

و سُمو بمعنى العُلُوّ (۴)، وحينئذ تسميه الاسم اسمًا لرفعه مرتبته بالنسبه إلى أخويه (۵).

وعند الكوفيّين انّ أصله: وسم، حذفت الواو و عوّضت عنها همزه الوصل ؛ وردّ بأنّ الهمزه لم يعهد دخولها على ما حذف صدره فی کلامهم . وقيل : لاحذف ولا تعويض، بل قلبت واوه همزه كاعاء، ثمّ كثر استعماله، فجعلت همزته كهمزه الوصل (۶).

خواصّ الاسم

[خواصّ الاسم] (٧)

قوله : فتأمّل .

يحتمل أن يكون وجهه الإشاره إلى ضعف الجواب، لانّه لا وجه لترك المجتهد مذهبه و يراعی مذهب غيره .

و يحتمل أن يكون إشاره إلى ضعف الإيراد، لانّه لا يلزم من كون مذهبه فی مبحث الإضافه انّ المضاف إليه مجرور بحرف جرّ مقدّر، أن يكون هنا أيضًا

١- ١. كذا فی جميع النسخ، والصواب : أَسْمَيْتُ .

٢- ٢. كذا فی جميع النسخ، والصواب : أَسْمَوْتُ .

٣- ٣. أنظر الانصاف : ١ / ١١ ــ ١٣ ؛ و تهذيب اللغه ــ سما ــ : ١٣ / ١١٧ ؛ والمصباح المنير: ١ / ٢٩٠ .

۴- ۴. المصباح المنير : ١ / ٢٩٠ ؛ وشرح الرضی علی الشافيه : ۴ / ۴٠۵ ؛ وقال فی القاموس المحيط ۴ / ٣۴۴ : وسَمَا سُمُوًّا : ارْتَفَعَ، وبه : أعْلاَهُ .

۵- ۵. فی « ب » : لرفعه مرتبته بين أخويه .

۶- ۶. أنظر الحدائق النديّه : ص ۵ ؛ والانصاف : ١ / ١١ ــ ١٣ ؛ و تهذيب اللغه ــ سما ــ : ١٣ / ١١٧ ؛ والمصباح المنير: ١ / ٢٩٠ .

٧- ٧. العنوان منّا .

مذهبه ذلک، إذ ربّما يتّفق للمجتهد فی کتاب واحد فی مسأله واحده أقوال متعدّده .

و يحتمل أن يکون ـ علی تسليم وحده المذهب (۱) فی المقـامين ـ إشاره إلی انّه لو قال : بحرف الجرّ، لتبادر منه ما کان الجرّ بحرف مذکور، فلا يشمل (۲) الجرّ بالحرف المقدّر، فلا يشمل (۳) کلامه عليهما .

و يحتمـل وجهًـا رابعًـا و هو انّ الجرّ بالإضـافه إمّـا بالإضـافه المعنويّه أو بالإضـافه اللفظيّه، و قـد صـرّح جمـاعه منهم انّ الجرّ فی الإضافه اللفظيّه ليس بحرف مقدّر وإن قلنا بکون الجرّ فی الإضافه المعنويّه بتقدير الحرف (۴) ؛ و حينئذ لو قال المصنّف: بحرف الجرّ، لم يشمل کلا الجرّ فی الإضافتين، ولذا قال : بالجرّ .

ثمّ انّمـا اختصّ الجرّ بالاسم، لأنّهم قصـدوا أن يوفوا الاسم لإصالته فی الإعراب حرکاته الثلاث، و ينقصوا من المضارع الّـذی هو فرعه فيه واحـده منهـا، ونقصوا منه مـا لا يکون معمول الفعل وهو الجرّ، وأعطوه ما يکون معموله وهو الرفع والنصب (۵) ؛ و لأنّ حروف الجرّ مختصّه بالأسماء، لأنّها وضعت لأجل جرّ معنی الفعل إلی الاسم، فينبغی أن يختصّ أثرها بالاسم أيضًا .

و أمّا الجرّ بالإضافه فکـذلک أيضًا إن قلنا انّه بالحرف المقـدّر، وإلّا فنقول : انّ المضاف لا يکون إلّا اسـمًا، و کـذلک المضاف إليه ـ کما سيجیء ـ فيلزم من ذلک اختصاص الجرّ به أيضًا .

۱- ۱. فی « ب » : علی تسليم الإيراد إتّحاد المذهب . وفی « ش » : علی تسليم المذهب .

۲- ۲. فی « ک ۱ و ۲ » : فلا يشتمل .

۳- ۳. فی « ک ۱ و ۲ » : فلا يشتمل .

۴- ۴. أنظر : شرح الرضی علی الکافيه : ۲ / ۲۰۲ ـ ۲۰۴ ؛ والفوائد الضيائيه (شرح الجامی) : ۱۲۷ ؛ وشرح قطر الندی : ۳۵۵ ـ ۳۵۷ ؛ والمفصّل : ۱۱۹ .

۵- ۵. أنظر شرح الرضی علی الکافيه : ۱ / ۴۴ .

بیان أقسام التنوین

اشاره

بیان أقسام التنوین (۱) :

۱. تنوین الترنّم

[۱.] تنوین الترنّم (۲)

قوله : المنقسم للتمکّن والتنکیر والمقابله والعِوَض .

أشار بذلک إلی انّ کلام المصنّف لیس علی إطلاقه، لأنّ من جمله أقسام التنوین: تنوین الترنّم، و هو غیر مختصّ بالأسماء، بل تدخل علی الأفعال أیضًا، إذ هو ما لحق آخر الأبیات والمصاریع لتحسین الإنشاد، لانّه حرف یسهل به تردید الصوت فی الخیشوم، و ذلک الترديد من أسباب حسن الغناء .

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّ لحوقه فی آخر الأبیات والمصاریع إمّا فی القافیه المطلقه، و هی ما کان رَوِیُّها (۳) متحرّکًا یحصل باشباع حرکته واحد من الألف والواو والیاء، و سمّیت هذه الحروف بالإطلاق لإطلاق الصوت بإمتدادها .

و لحوق التنوین بهذه القافیه انّما یکون بإبدال حروف الإطلاق به، کما فی قوله مخاطبًا إلی محبوبته :

۱- ۱. فی « البسیط فی شرح الکافیه ۲ / ۶۶۱ » : التنوین مصدرُ نوّنتُ : أی الحقتُ نونًا، وانّما سمّی ذلک النونُ بالمصدر للفرق بینه وبین النون الّتی تثبت وصلاً و وقفًا .

۲- ۲. فی « الصحاح ــ رنم ــ ۵ / ۱۹۳۸ » : الرَّنَمُ بالتحریک : الصوت . وقد رَنِمَ بالکسر و تَرَنَّمَ، إذا رجَّع صوته. والتَّرْنِیمُ مثله. و تَرَنَّمَ الطائر فی هدیره، و تَرَنَّمَ القوس عند الإنباض .

۳- ۳. قال ابن منظور فی « لسان العرب ــ روی ــ ۱۴ / ۳۴۸ و ۳۴۹ » : والرَوِیُّ : حرفُ القافیه ... ؛ إلی أن قال : ویقال : قصیدتان علی روی واحد، قال الأخفش: الرویّ الحرف الّذی تبنی علیه القصیده ویلزم فی کلّ بیت منها فی موضع واحد نحو قول الشاعر : إذا قل مال المرء قل صدیقه، وأومت إلیه بالعیوب الأصابع، قال : فالعین حرف الروی وهو لازم فی کلّ بیت ... ؛ قال الأخفش : وجمیع حروف المعجم تکون رویّا إلاّ الألف والیاء والواو اللواتی یکن للإطلاق . وقال التفتازانی فی « مختصر المعانی ص ۲۹۸ » : « الرویّ » وهو الحرف الّذی تبنی علیه القصیده وتنسب إلیه فیقال : قصیده لامیه أو میمیه مثلاً، مِن رَویتُ الحَبْلَ إذا فتلته، لأنّه یجمع بین الأبیات کما أنّ الفَتل یجمع بین قوی الحبل ؛ أو مِن رَوَیتُ علی البعیر إذا شددت علیه الرواء، وهو الحبل الّذی یجمع به الأحمال .

[۴ ــ] أَقِلّی اللَّومَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ وَ قُولِی إنْ أَصَبْتُ فَقَدْ (۱) أَصَابَنْ (۲)

فرویّ هذا البیت الباء، و حصل بإشباع فتحها الألف، و أبدل عن الألف عند التغنّی التنوین .

وإمّا فی القافیه المقیّـده، و هی ما کان رویّها حرفًا ساکنًا صحیحًا کان أو غیر صحیح ؛ سمّیت مقیّـده لتقیید الصوت بها وامتناع إمتداده، لأنّه لیس هناک حرکه یحصل من إشباعها حرف الإطلاق لتیسّر إمتداد الصوت، کقول الشاعر :

[۵ ــ] وقاتمِ الأَعْمَاقِ خَاوِی المُخْتَرَقنْ مشتبه الاعلام لماع الخفقن(۳)

فـانّ رویّ القافیه فی هـذا البیت القاف الساکنه ولا یمکن مـدّ الصوت فیها (۴)، فحرّکت بالفتـح و الکسر عند التغنّی و ألحق بها النون فقیل : مخترقن و الخفقن .

ص: ۱۸۰

۱- ۱. فی المصدر : لقد .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ب و ش » : اقل : فعل أمر من الاقلال، اللوم بفتح اللام، العذل بالذال المعجمه بمعنی وعاذل ترخیم عـاذله، و فقـد أصابن مقول قولی، و أصبت فعل شرط و جوابه محـذوف و المعنی : إن أصبت أنا أو ان کنت نطقت بالصواب فقولی قـد أصاب فلا تعـذلی، منه سلّمه اللّه تعالی. والبیت مطلع قصیده طویله لجریر بن عطیه بن الخطفی، ممّا هجا به الفرزدق والراعی النمیری، و هی إحدی النقائض ؛ أنظر دیوان جریر : ۸۱۳ ؛ وانظر خزانه الأدب : ۱ / ۶۹، ۳۳۸، ۳ / ۱۵۱ ؛ و شرح الرضی علی الکافیه: ۱ / ۴۸ ؛ و مغنی اللبیب : ۲ / ۳۴۲ ؛ و شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۸ . والجریر هو أحد الشعراء المجیدین، وثالث ثلاثه ألقیت إلیهم مقاده الشعراء فی عصر بنی أمیّه، وأوّلهم : الفرزدق، وثانیهم : الأخطل ؛ شرح ابن عقیل : ۱ / ۱۸ .

۳- ۳. جاء فی حاشیه « ش » : أی ربّ مهمّه و مفازه و فـداه الاعماق أی مقبره الاطرف و النواحی، خاوی المخترق : أی الخالی من المتمر الواسع و الانـار، مشتبه الاعلام : أی المشتبهه العلامات و الانـار لمـاع السـراب قطعتهـا، یریـد الشـاعر وصف نفسه بالشـجاعه حیث أرانی انّه قطع المفازه المتّصـفه بالوصف المذکور المستلزم لخلوّها عن المونس، منه دام ظلّه العالی . البیت أوّل أرجوزه مشهوره لرؤبه بن العجاج، وهی أرجوزه طویله ؛ دیوان رؤبه : ۱۰۴ ؛ وینظر خزانه الأدب: ۱۰ / ۲۵ ؛ والأغانی : ۱۰ / ۱۵۸ ؛ والمقاصد النحویّه : ۱ / ۳۸ ؛ مغنی اللبیب : ۲ / ۳۴۲ ؛ وشـرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۴۸ ؛ وشرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۹ .

۴- ۴. فی « ب » : بها .

ولا یخفی انّ ما ذکرنا مبنیّ علی قول جماعه منهم کابن یعیش، حیث ادّعی انّ الترنّم یحصل بالنون نفسها (۱) ؛ و شارح اللباب (۲) حیث صرّح انّها انّما جیء بها لوجود الترنّم، و ذلک لأنّ حرف العله مدّه فی الحلق فإذا أبدل منه التنوین حصل الترنّم، لأنّ التنوین غنّه فی الخیشوم (۳) ؛ و غیرهما .

وذهب جماعه إلی انّها لترک الترنّم، لأنّ الترنّم ــ و هو : التغنّی ــ انّما یحصل بحروف الإطلاق لقبولها مدّ الصوت به، فإذا أرید عدم الترنّم جیء بالنون فی مکانها (۴).

ویسمّی هذا القسم من التنوین بالغالی أیضًا، لأنّ الغلوّ هو التجاوز عن الحدّ (۵)، وقد تجاوز البیت بلحوق هذا التنوین عن حدّ الوزن (۶).

۲. تنوین التمکّن

[۲.] تنوین التمکّن

و أمّا تنوین التمکّن، فهو الّذی یدلّ علی أمکنیّه الکلمه، أی کون مدخوله باقیًا

ص: ۱۸۱

۱- ۱. حکاه عنه فی مغنی اللبیب : ۲ / ۳۴۲ .

۲- ۲. هو محمّد بن مسعود بن محمود بن أبی الفتح، قطب الدین الفالی الشقار السیرافی (۶۸۴ ــ ۷۱۲ ه) : مفسّر، عالم بالنحو . له کتب، منها : شرح اللباب فی علم الإعراب للاسفرایینی ــ خ فی أوقاف بغداد (۲۴۵۰) وبخزانه الأزهر، فرغ من تألیفه سنه ۷۱۲، وله تقریب التفسیر فی تلخیص الکشّاف ؛ الأعلام : ۷ / ۹۶.

۳- ۳. شرح اللباب : لا یوجد لدینا .

۴- ۴. أنظر شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۴۸ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۴۱ .

۵- ۵. کما هو مقتضی کلام صاحب الصحاح ــ غلو ــ : ۶ / ۲۴۴۸ ؛ والمصباح ــ غلو ــ : ۲ / ۴۵۲ .

۶- ۶. أنظر شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۴۸ ، و أوضح المسالک : ۱ / ۱۵ . و قال ابن هشام فی « المغنی : ۲ / ۳۴۲ » : وزاد الأخفش والعروضیّون تنوینًا سادسًا، وسمّوه الغالی، و هو اللاحق لآخر القوافی المقیّده ... ویسمّی الأخفش الحرکه الّتی قبله غلوًا . و فی « لسان العرب : ۱۵ / ۱۳۳ » : والغلو فی القافیه : حرکه الروی الساکن بعد تمام الوزن، والغالی : نون زائده بعد تلک الحرکه، وذلک نحو قوله فی إنشاد من أنشده هکذا: وقاتم الأعماق خاوی المخترقن ؛ فحرکه القاف هی الغلو، والنون بعد ذلک هی الغالی ، وإنّما اشتقّ من الغلو الّذی هو التجاوز لقدر ما یحب، وهو عندهم أفحش من التعدّی .

على أصله من كونه معربًا و غير مشابه للحرف (١) حتّى يبنى، والفعل من وجهين حتّى يمنع صرفه ؛ و قد تسمّى بتنوين الصرف والأمكنيّه أيضًا، فلا يتصوّر هذا التنوين فى غير المنصرف و فى غير الاسم .

٣. تنوين التنكير

[٣.] تنوين التنكير

و أمّا تنوين التنكير، فهو الفارق بين المعرفه والنكره، فانّه إذا دخل على الاسم يكون نكره، و إلاّ فمعرفه (٢) كصه بالتنوين، فانّ معناه طلب سكوت ما، بخلاف صه بغيره، فانّ معناه طلب السكوت المعهود المعيّن، و تعيين المصدر بتعيين متعلّقه، أى المسكوت عنه (٣)، أى : افعل السكوت من هذا الحديث المعيّن، فجاز على هذا أن لايسكت المخاطب عن غير الحديث المشار إليه ؛ فهذا التنوين يدلّ على انّ مدخوله غير معيّن كما تقدّم، و كذا فى : صه و سيبويه (۴).

وظاهر جماعه منهم: انّ بين تنوين التمكّن والتنكير تباينًا، لكن قال نجم الأئمّه وفاضل الأمّه (۵) :

أنا لا أرى منعًا من أن يكون تنوين واحد للتمكّن و التنكير معًا، فربّ حرف يفيد فائدتين، كالألف و الواو فى مسلمان و مسلمون ؛ فنقول: التنوين فى : رجل، يفيد التنكير أيضًا، فإذا سمّيت بالاسم تمحّضت للتمكّن (۶).

ص: ١٨٢

١- ١. فى « ش » : للحروف .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ش » : أقول : ظاهره عدم لزوم بناء ما تلحق به، كما هو الظاهر من ابن الناظم وغيره، وهو الحقّ كما لا يخفى، أبوالقاسم .

٣- ٣. فى « ش » : السكوت عنه ؛ وهو غلط .

۴- ۴. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ٣ / ٩١ .

۵- ۵. « و فاضل الأمّه » لم يرد فى « ب » .

۶- ۶. شرح الرضى على الكافيه : ١ / ۴۵ .

۴. تنوين المقابله

[۴.] تنوين المقابله

و أمّا تنوين المقابله، فهو فی جمع المؤنّث السالم يقابل النون فی جمع المذكّر السالم كمسلماتٍ .

و انّما حكموا بكون هـذا التنوين للمقابله، لعدم كونه للترنّم، لأنّ تنوين الترنّم كما مرّ هو ما لحق آخر الأبيات والمصاريع، و هذا يوجد فی غير الأواخر أيضًا ؛ ولاتنوين التمكّن لوجوده فی عرفات كقوله تعالى: «فَإِذَآ أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ »(۱)، ولو كان للتمكّن لما يثبت فيها، لوجود العلّتين المانعتين للصـرف و هما : العلميّه والتأنيث [فتأمّل] (۲) ؛ و لا ـ للتنكير لوجوده فی العلم كما مرّ ؛ و لا للعوض لعدم مساعده المعنى على ما سيجیء، فلم يبق إلّا أن يقال : انّه لمقابله النون فی جمع المذكّر السالم .

و هـذا معنى مناسب، إذ الألف فی قولنا : « مسـلمات » علامه الجمع، كما انّ الواو فی مسـلمون كذلك، و لم يوجد فيها ما يقابل النون فی جمع المذكّر السالم، فزيد التنوين فی آخرها ليقابله، فيعلم من وجه تسميته وجه إختصاص هذا التنوين بالاسم أيضًا .

۵. تنوين العوض

[۵.] تنوين العوض

و أمّا تنوين العوض، فهو مـا كان عوضًا عن محـذوف، سواء كان المضاف إليه أو غيره، و هو على أقسام سنشـير إليها فی الأمثله (۳) الّتی سيذكرها الشارح .

ثمّ وجه إختصاص هذا القسم من التنوين أيضًا بالاسم، لما قيل من انّ كون

۱- ۱. البقره : ۱۹۸ .

۲- ۲. ما بين المعقوفين من « ب ».

۳- ۳. فی « ش » : أمثله .

الشیء مضافًا إلیه مختصّ بالاسم، و کذا عوضه (۱).

و أمّا قوله تعالی : « یَوْمَ یَجْمَعُ اللّٰه ُالرُّسُلَ » (۲)، فبتقدیر المصدر، أی : یوم جمع اللّٰه الرسل (۳)،]و کذا قوله تعالی : « یَوْمُ یَنفَعُ الصَّادِقِینَ » (۴) [(۵) ؛ هـذا انّما یصحّ إذا کان التنوین عوضًا عن المضاف إلیه، و أمّا إذا کان عوضًا عن الحرف _ کما سیجیء _ فلا .

ویمکن أن یقال : وجه إختصاصه بالاسم هو انّ الظاهر من بعضهم (۶) هو انّ هذا التنوین لا یلحق إلّا فی الجموع القلّه الآتیه علی وزن فواعل کجوارٍ وغواشٍ، إذ أصلهما : جواری وغواشی، فلا یدخل فی غیر الاسم، فتأمّل .

حدّ التنوین

[حدّ التنوین] (۷)

قوله : و حدّه نون تثبت لفظًا لا خطًّا .

إعلـم: انّ الفرق بین الحـدّ والخـاصّه هـو انّ الأـوّل مطّرد ومنعکس (۸)، والثانی (۹) کالأـوّل فی الأـوّل و بخلاـفه فی الثانی غیر منعکس (۱۰).

ص: ۱۸۴

۱- ۱. جـاء فی حاشـیه « ش » : و یمکن أن یقـال وجه آخر لإختصـاص التنوین العوض عن المضـاف إلیه بالاسم، وهو انّ ذلک التنوین یـدخل فی المضـاف بعـد حـذف المضـاف إلیه، و معلوم انّ المضاف لا یکون غیر اسم، فلهـذا جعل التنوین العوض عن المضاف إلیه مختصّ بالاسم، منه دام ظلّه العالی .

۲- ۲. المائده : ۱۰۹ .

۳- ۳. أنظر شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۵۰ .

۴- ۴. المائده : ۱۱۹ .

۵- ۵. ما بین المعقوفین من « ب » .

۶- ۶. أنظر مغنی اللبیب : ۲ / ۳۴۱ ؛ وأوضح المسالک : ۱ / ۱۴ .

۷- ۷. العنوان منّا .

۸- ۸. جاء فی حاشیه « ش » : هکذا ذکر نجم الأئمّه فی شرح قول الماتن : « من خواصّ الاسم » إلی آخره، أبوالقاسم .

۹- ۹. فی « ب » : والثانی مطّرد غیر منعکس . و بهامشه : کالأوّل فی الأوّل و بخلافه فی الثانی (خ ل).

۱۰- ۱۰. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۴۳ و ۴۴ .

توضيحه هو : انّ المراد بالإطّراد أن تضيف لفظ : « كلّ » إلى الحدّ فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره، و تقول هكذا : كلّ نون تثبت لفظًا لا خطًّا فهو تنوين، وبالإنعكاس هو أن يجعل مكان هذه القضيّه نقيضها فيقال : كلّ نون لم تثبت لفظًا من غير خطّ فهو ليس بتنوين .

و أمّا الخاصّه فهى لكلّ (١) من الجرّ والتنوين والنداء وأل والمسند إليه بالنسبه إلى الاسم، فانّ كلّ واحد منها من خواص الاسم (٢)، فإذا قلت : الاسم ما دخله الجرّ والتنوين مثلًا، فهو لم يكن حدًّا للاسم، لما عرفت من انّ الحدّ مطّرد ومنعكس، وهنا وإن كان مطّردًا، لكنّه ليس بمنعكس ؛ أمّا الإطّراد فلصحّه قولك: كلّما دخله الجرّ مثلاً فهو اسم، و أمّا عدم الإنعكاس فلعدم صحّه قولك : كلّما لم يدخله الجرّ مثلاً فهو ليس باسم، وهو واضح .

فيعلم ممّا قرّرنا : انّ كلّ واحد من المذكورات من خاصّه الاسم، ولهذا علّل الشارح بعد ذلك انفصال الاسم بكلّ من الجرّ والتنوين إلى آخره، عن الفعل والحرف بقوله : « لاختصاصها به »، ولم يقل : لأنّها حدّ له .

من خواصّ الاسم : الإضافه، ورجوع الضمير عليه

إن قلت : يمكن جعل المذكورات مجموعًا حدًّا له بأن يقال : الاسم ما يصلح للجرّ أو التنوين أو النداء أو « أل » أو الإسناد إليه، فانّه مطّرد و منعكس لصحّه قولك: كلّ ما يصلح لواحد من المذكورات فهو اسم، و قولك : كلّما لم يصلح لواحد منها فهو ليس باسم .

١- ١. فى « ب » : ككلّ .

٢- ٢. فى « ب » : خاصه الاسم .

قلت : لا نسلّم صحّه الإنعكاس لعدم وجود شيء من المذكورات في: « إذا » و « إذ » الظرفيّتين و غيرهما، مع كونهما أسماء، و لذا عدّ بعضهم من خواصّه الإضافه .

ومن خواصّ الاسم أيضًا رجوع الضمير عليه، وبه استدلّ على اسميّه مهما (١) و« ما » التعجّب (٢) و « أل » الموصوله (٣) ؛ الأوّل في قوله تعالى : « مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ » (۴)، والثاني : ما أحسن زيدًا، والثالث : كقوله : قد أفلح المتّقى ربّه . أمّا الضمير في قوله تعالى : « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » (۵)، فمرجعه المصدر المدلول عليه بالفعل، لا الفعل نفسه .

إعلم : انّك قد عرفت انّ من أقسام التنوين هو تنوين الترنّم، و هو قد يثبت في الخطّ أيضًا كما مرّ في البيتين المذكورين سابقًا، و لذا قال بعض منهم : انّ إطلاق التنوين عليه مجاز لا حقيقه (۶) ؛ فعلى هذا، ما ذكرنا سابقًا من إحتراز الشارح بذكر تنوين التمكّن والتنكير والمقابله والعوض (٧) عن تنوين الترنّم، انّما هو لأجل الإشتراك في اللفظ في الجمله .

قوله : أي الصلاحيه .

تفسيره بذلك للتنبيه على انّه ليس من خواصّ الاسم مطلق دخول حرف

ص: ۱۸۶

١- ١. شرح الرضي على الكافيه : ۴ / ٨٩ ؛ ومغني اللبيب: ١ / ٣٣٠ ؛ وشرح التسهيل : ١ / ١٩ .

٢- ٢. شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٩ . توضيح : كلمه « ما » مضاف و « التعجّب » مضاف إليه، أي : ما الدالّه على التعجّب ؛ ومثل هذا كثير في كلامه قدس سره .

٣- ٣. شرح الرضي على الكافيه : ٣ / ١٢ .

۴- ۴. الأعراف : ١٣٢ .

۵- ۵. المائده : ٨ .

۶- ۶. قال ابن هشام في « مغني اللبيب ٢ / ٣۴٣ » : وزعم ابن مالك في التحفه أنّ تسميه اللاحق للقوافي المطلقه والقوافي المقيّده تنوينًا مجاز، وإنّما هو نون أخرى زائده، ولهذا لايختصّ بالاسم، ويجامع الألف واللام، ويثبت في الوقف.

٧- ٧. جاء في حاشيه « ش » : متعلّق بقوله : إحتراز الشارح، أبوالقاسم .

النـداء، لـدخولها فی الحرف والفعـل، أمّـا الأـوّل فلقوله تعالی : « يَا لَيْتَ قَوْمِی يَعْلَمُونَ » (۱)، و أمّـا الثانی فكقوله (۲) تعالی فی قراءه الكسائی (۳) : « أَلَا يَسْجُدُوا » (۴). بل المراد منه: الصلاحيه لأن ينادی، وهو لم يكن إلّا الاسم، فتأمّل.

وجه اختصاص « أل » المعرفه بالاسم

قوله : المعرفه .

أشار بذلک إلی انّ « أل » فی كلام المصنّف وإن كانت مطلقه شامله للموصول أيضًا، إلّا انّ المقصود بها هنا « أل » المعرفه، لما نبّه عليه من انّه سيأتی انّ « أل » الموصوله تـدخل علی المضـارع (۵)، أراد بـذلک مـا سيجیء من قول المصنّف فی مبحث الموصولات حيث قال :

[۶ _] وَ صِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَ كَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ (۶)

وانّما اختصّت « أل » المعرفه بالاسم، لكونها موضوعه لتعيين الـذات المـدلول عليها مطابقه فی نفس الـدالّ، و الفعل لا يدلّ علی الذات كذلک، والحرف مدلوله فی غيره لا فی نفسه، و كذا الكلام فی « أم » فی لغه طیّ .

۱- ۱. يسآ : ۲۶ .

۲- ۲. فی « ش » : فلقوله .

۳- ۳. هو علیّ بن حمزه بن عبداللّه الأسدی بالولاء، الكوفی، أبوالحسن الكسائی، إمام فی اللغه والنحو والقراءه، من أهل الكوفه، ولـد فی إحـدی قراها، و تعلّم بها، و قرأ النحو بعد الكبر، و تنقل فی الباديه، و سـكن بغداد، وتوفّی بالری عن سـبعين عامًا، و هو مـؤدّب الرشـيد العبّاسـی و ابنـه الاـمين ...، أصـله مـن أولاـد الفرس . لـه تصـانيف منهـا : معـانی القرآن، والمصـادر، والحروف، والقراءات، و نوادر (الأعلام : ۴ / ۲۸۳).

۴- ۴. النمـل : ۲۵ . قـال الشـيخ الطوسـی رحمه الله فی تفسـيره ذيـل الآـيه : وقرأ الكسائی وأبو جعفر و رويس : ألا يا اسـجدوا، بتخفيف ألاـ والبـاقون : ألاّـ يسـجدوا . وجه قراءه الكسائی انّه جعل « ألا » للتنبيه، « يا » هؤلاء علی حـذف المنادی، « اسـجدوا » علی الأمر (التبيان : ۸ / ۸۷).

۵- ۵. فی « ش » : علی المضارع أيضًا .

۶- ۶. ألفيّه ابن مالک : ص ۱۳ .

قوله : أى الإسناد إليه .

نبّه بذلك على انّ « مسند » فى البيت ليس المراد منه ظاهره، و هو واضح، لأنّ كون الاسم مسندًا ليس من خصائصه، لأنّ الفعل أيضًا يكون مسندًا، بل المراد منه كون الاسم مسندًا إليه .

قال ابن هشام : انّ الإسناد إليه أنفع علامات الاسم، إذ به يعرف اسميّه التاء فى ضربت، مخاطبًا كان أو مخاطبه أو متكلّمًا (١).

و انّما اختصّ كون الشىء مسندًا إليه بالاسم، لأنّ المسند إليه مخبر عنه، ولا يخبر إلّا عن لفظ دالّ على ذات فى نفسه مطابقه، و الفعل لا يدلّ على الذات كذلك، والحرف لا يدلّ على معنى فى نفسه .

قوله : أى بكلّ من هذه الأمور .

المقصود من هذا الكلام دفع الإعتراض الّذى يتوهّم وروده فى هذا المقام، تقريره هو : انّ المصنّف عطف كلاًّ من التنوين والنداء و « أل » و مسند، بالواو على قوله : « بالجرّ »، و معلوم انّ الواو للجمع، فيلزم من ذلك توقّف الحكم باسميّه الشىء على اجتماع (٢) جميع هذه الأمور، و هو لا يكاد يحصل أبدًا، فيلزم من ذلك عدم وجود اسم، و فساده ظاهر .

المراد من قولهم : الواو للجمع ، ما هو ؟

[المراد من قولهم : الواو للجمع ، ما هو ؟] (٣)

تقرير الدفع هو : انّ منشأ هذا الإعتراض عدم الإطّلاع على إصطلاح القوم، لأنّ قولهم : « انّ الواو للجمع » لا يريدون به انّ المعطوف و المعطوف عليه

١- ١. شرح قطر الندى : ١٥ ؛ و فيه : و هذه العلامه أنفع العلامات المذكوره للاسم، و بها استدلّ على اسميّه التاء فى : ضربت .

٢- ٢. فى « ب » : باجتماع .

٣- ٣. العنوان منّا .

يجتمعـان معًـا فى حـاله واحـده حتّى يرد الإعتراض، بـل المراد انّهما مجتمعان فى كونهما محكومًا عليهما كما فى : جاء زيـد و عمرو، أو فى كونهما حكمين على شىء نحو : زيد قائم و قاعد، أو فى حصول مضمونيهما نحو : قام زيد و قعد عمرو (١).

و هنـا من قبيـل الأوّل، لأنّ المراد انّ لكلّ واحـد من هـذه الأمور يحصل تمييز للاسم عن أخويه، فجميع هـذه الأمور مجتمعه فى كونها محكومًا عليها، بانّ كلّ واحـد منها يحصل به تمييز للاسم عن أخويه، و لقد أشار إلى جميع ما ذكرنا بقوله: « أى بكلّ من هذه الأمور »، فلا تغفل .

قوله : متعلّق بقوله : حصل (٢).

أقول : و « تمييز » مبتـدأ، و خبره قوله : « حصل »، و يلزم على هـذا تقـدّم معمول الخبر الفعلى على المبتـدأ مع عـدم جواز تقـدّم العامل، فعدم جواز تقدّم المعمول بطريق أولى .

و قيل (٣) : قوله : « للاسم » خبر مقدّم، و « تمييز » مبتدأ مؤخّر، و « حصل » فى

١- ١. أنظر شـرح الرضى على الكافيه : ١ / ٢٨ . وقال الزمخشـرى فى « المفصّل: ص ٣٩٠ » ما هـذا كلامه : فالواو للجمع المطلق من غير أن يكون المبـدوء به داخلاً فى الحكم قبل الآخر، ولا أن يجتمعا فى وقت واحـد، بل الأمران جائزان، و جائز عكسـهما ؛ نحو قولـك: جـاءنى زيـد اليوم، وعمرو أمس ... ؛ وقـال اللّه تعـالى: « وادخلوا البـاب سـجّدًا وقولوا حطّه »، وقـال : « وقولوا حطّه وادخلوا الباب سجّدًا »، والقصّه واحده .

٢- ٢. فى المصدر : متعلّق بحصل .

٣- ٣. قـائله المكودى، و هو عبـدالرّحمن بن على بن صالـح المكودى، أبو زيـد، عالم بالعربيّه، نسبته إلى بنى مكود (قبيله قرب فـاس) و مولـده و وفـاته بفاس، توّفى فى ١١ شـعبان سنه ٨٠٧ . له شـرح ألفيّه ابن مالـك فى النحو، وشـرح مقـدّمه ابن آجروم، والبسـط والتعريـف فى علم التصـريف منظـومه، و شـرح المقصور والممـدود لابـن مالـك (أنظر الأعلام : ٣ / ٣١٨ ؛ و معجم المؤلّفين : ٥ / ١٥٦ ؛ و الكنى والألقاب : ٣ / ٢٠٦).

موضع النعت، و « بالجرّ » متعلّق به (۱).

و یرد علیه أیضًا : انّه یستلزم تقدّم معمول الصفه علی الموصوف، وذلک لا یجوز للصفه، فلمعموله بطریق أولی .

و انّما أختار الشارح من الإحتمالین الأوّل، لکونه المتبادر من البیت، ولانّه بحسب المعنی أحسن .

لکن عندی فی کلیهما نظرٌ، لأنّ الظرف أو أخویه إذا وقع موقع الخبر أو الصفه وکان متعلّقهما من أفعال العموم، یجب حذفه ؛ وقد صرّح بذلک جماعه منهم الشارح حیث صرّح بالأوّل فی مبحث المبتدأ والخبر، وبالثانی فی مبحث النعت، هذا .

ثمّ شرع الشارح بذکر الأمثله باللفّ والنشر المرتّب فقال : مثال ما دخله ذلک _ أی المذکورات من الجرّ و التنوین _ إلی آخره، و أتی للجرّ بالحرف والإضافه بقوله : « بسم اللّه الرّحمن الرّحیم »، لأنّ جرّ لفظ الاسم بالباء، و لفظ « اللّه » بالإضافه أو بالمضاف أو بالحرف المقدّر، و ذکر : « الرّحمن الرّحیم » لذکر الجرّ بالتبعیّه، بناء علی القول من انّ الجرّ فی التابع بالتبعیّه، و أمّا علی القول بانّ الجرّ فی التابع بالعامل فی المتبوع (۲)، فحینئذ ذکر : « الرّحمن الرّحیم » بالتبع .

إذا علمت ذلک فاعلم : انّه لا یخفی لطف ذکر « بسم اللّه » فی هذا المقام حیث حصل منه المطلوب مع انّه ابتدأ ببسم اللّه فی ابتداء الشروع بذکر الأمثله، فلا تغفل.

و قوله : « زِیْدٌ » مثال لتنوین التمکّن، و « صَهٍ » للتنکیر، و « مسلمات »

۱- ۱. نقله عنه الشیخ خالد بن عبداللّه الأزهری فی شرحه علی الألفیّه : « تمرین الطلّاب : ۱۲ ».

۲- ۲. أنظر شرح شذور الذهب : ۱ / ۴۰۸ .

للمقـابله، و « حينئـذ و كـلّ و جوار » كلّهـا لتنوين العوض ؛ الأوّل لكون التنوين فيه عوضًا عن الجمله ظاهرًا، و التقـدير : حين إذا كان كـذا، مع انّه بتأويل المفرد أيضًا لما عرفت . والثانى لكونه عوضًا عن المفرد صـريحًا، أى : كلّهم . والثالث لكونه عوضًا عن حرف واحد، إذ أصل جوار : جوارى . و انّما قدّم الأوّل والثانى على الثالث لكون العوضـيّه فيهما أظهر، و كذا الأوّل بالنسبه إلى الثانى، و لذا قدّمه عليه، وبقيّه الأمثله واضحه .

قوله : و لا يقدح فى ذلك، إلى آخره .

جواب عن سؤال مقـدّر، تقـديره هو انّه قـد علم ممّا سـبق انّ كلّ واحـد من المـذكورات من الجرّ والتنوين و غيرهما من خاصّـه الاـسم، و كيف يجوز ذلك مع انّ خاصّه الشـىء ما لم توجـد فى غيره، و هنا ليس كـذلك لوجود الجرّ والتنوين والألف واللام والنداء والمسـند إليه فى غير الاسم، حيث انّ الأربعه الأُوَل وجدت فى الحرف، الأوّل و الثانى و الثالث منها فى « لو » فى قوله : « ألام على لوٍّ » و « إيّاك واللو »، والرابع فى : « ليت » كما ذكره، والمسند إليه فى الفعل .

و قوله : « لجعل لوّ فى الأوّلين » متعلّق بقوله : « لايقدح ».

قوله : « أُلام على لوٍّ » من صدر قول الشاعر :

[٧ _] أُلام على لوٍّ وإن كنت عالمًا بأذناب لوٍّ لم تفتنى أوائله (١)

اللغه : « ألام » مضارع لام من اللوم، و « لوّ » : بتشديد الواو بمعنى التمنّى، بأذناب لوّ ما تفت (٢).

١- ١. لم يسم قائله، والبيت فى : همع الهوامع : ١ / ٥ ؛ وخزانه الأدب : ٧ / ٢٩٩ .

٢- ٢. هكذا فى النسخ ؛ ولا يخفى ما فيه من الإسقاط .

علامات الفعل

اشاره

[علامات الفعل] (۱)

قوله : بتاء الفاعل .

أتی به للتنبیه علی فائدتین، الأُولی هی : انّ تاء الّتی من علامه الفعل لیست مختصّه بتاء فعلت، بل شامله لکلّ تاء متحرّکه لاحقه للأفعال .

والثانیه هی : انّ هذه التاء اسم لا حرف، أشار إلیه بذکر الفاعل، لأنّ الفاعل لا یکون إلّا اسمًا .

ثمّ انّ الشارح لم یتبّه علی سرّ تقدیم المصنّف الماضی علی غیره من الأفعال، فأقول : الظاهر انّ تقدیمه لأجل کون زمانه سابقًا علی زمان غیره، فالمناسب أن یکون ذکره سابقًا أیضًا .

قوله : و بتاء التأنیث الساکنه .

عدم تقیید هذه التاء بالفاعل للتنبیه علی انّها حرف لا اسم ؛ والحکم بحرفیّه التاء الساکنه اللاحقه للماضی مشهور بین النحویّین، ولکن نقل عن الجلولی (۲) انّها اسم (۳)، و ردّه ابن هشام بأنّه خرقٌ لإجماعهم (۴)، وعلیه یکون الاسم المذکور بعده بدل من التاء کقولک : قامت هند .

ص: ۱۹۲

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فی « ش » : الجزولی . لم نعثر علی ترجمه الجلولی ؛ قال الدمامینی فی شرحه علی هذا الموضع من المغنی: الجَلولی بفتح الجیم، نسبه إلی جلولاء، وهی قریه بناحیه فارس، قال الجوهری [فی الصحاح: ۴ / ۱۶۶۱]: والنسبه إلیها جلولی علی غیر قیاس، مثل حروری فی النسبه إلی حروراء (تحفه الغریب المطبوع بهامش المُنصف : ۱ / ۲۴۱). وقال فی « معجم البلدان ۲ / ۱۵۶ » ما هذا کلامه : جلولاء، بالمدّ : طسوج من طساسیج السواد فی طریق خراسان، بینها وبین خانقین سبعه فراسخ. ولکن فی « تاج العروس ۱۴ / ۱۱۷ »: وجلول کصبور : فخذ من هواره، أو قریه بتونس، وإلیها نسب سلیمان بن عبداللّه الهواری الجلولی.

۳- ۳. نقله عنه ابن هشام فی المغنی : ۱ / ۱۱۶ .

۴- ۴. مغنی اللبیب : ۱ / ۱۱۶ .

وفيه نظرٌ، لما صرّحوا به من انّ المبدل منه فى حكم السقوط، فحينئذ ينبغى أن يصحّ قولك : قام هند، و فساده ظاهرٌ .

قوله : من توضّأ يوم الجمعه فبها و نعمت .

آخره : « و من اغتسل فالغسل أفضل » (۱)، الإتيان بهذا للردّ على جماعه كالفرّاء و غيره (۲) حيث ذهبوا إلى انّ « نِعْمَ » اسم لا فعل، وذلك للحوق تاء الساكنه بها، وقد عرفت انّها من علامه الفعل .

و معنى الحديث هو انّ من توضّأ يوم الجمعه فبها، أى : فبالرخصه أخذ، ونعمت أى : و نعمت الرخصه الوضوء .

واستدلّ القائل باسميّتها بدخول حرف الجرّ عليها فى قول بعضهم : « و قد بشّر ببنت واللّه ما هى بنعم الولد » (۳)، و قد تقدّم انّ الجرّ من خواصّ الاسم .

وأُجيب بانّه على حذف الموصوف و صفته باقامه معمول الصفه مقامهما،

ص: ۱۹۳

۱- ۱. روى هذا الحديث فى عوالى اللألى : ۱ / ۴۶ ح ۶۴، و فى مسند أحمد : ۵ / ۸، ۱۵، ۱۶، ۲۲ ؛ و فى سنن الدارمى : ۱ / ۳۶۲ ؛ و فى سنن أبى داود : ۱ / ۸۹ ؛ وفى سنن الترمذى : ۲ / ۴ ؛ وفى سنن النسائى : ۳ / ۹۴، عن همام، عن قتاده، عن الحسن، عن سمره، عن النبىّ صلى الله عليه و آله ؛ وفى سنن ابن ماجه : ۱ / ۳۴۷ رواه عن أنس بن مالك .
۲- ۲. قال ابن هشام : فأمّا « نِعْم و بِئس » فذهب الفرّاء وجماعه من الكوفيين إلى أنّهما اسمان (شرح قطر الندى: ص ۳۵). و قال فى الانصاف : ذهب الكوفيون إلى أنّ « نِعْمَ وبِئسَ » اسمان مبتدآن، وذهب البصريّون إلى أنّهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان، وإليه ذهب على بن حمزه الكسائى من الكوفيين (الإنصاف فى مسائل الخلاف : ۱ / ۸۱ مسأله ۱۴). أنظر فى هذه المسأله : شرح شذور الذهب : ۱ / ۲۷ ؛ والتصريح للشيخ خالد: ۲ / ۱۱۷ بولاق ؛ و شرح الأشمونى : ۴ / ۱۹۲ ؛ و حاشيه الصبان : ۳ / ۲۳ بولاق ؛ والبسيط فى شرح الكافيه : ۲ / ۴۹۴ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش : ۷ / ۱۲۷ .
۳- ۳. حكى الفرّاء أنّ أعرابيًّا بُشِّرَ بمولوده فقيل له : نعم المولوده مولودتك . فقال : واللّه ما هى بنعم المولوده . ويروى أنّه قال : واللّه ما هى بنعم الولد، نصرها بكاء، و برها سرقه . أنظر شرح المفصّل لابن يعيش: ۷ / ۱۲۸؛ وشرح الرضى على الكافيه : ۴ / ۲۳۸ ؛ و أوضح المسالك : ۲ / ۲۸۳ .

والتقدير : ما هی بولد مقول فیه نعم الولد (١).

قوله : یخرج المتحرّکه اللاحقه للأسماء .

کقولک : هند قائمه، فانّ هذه التاء وإن کانت للتأنیث، لکنّها لیست بساکنه، بل متحرّکه .

قوله : و لا و ربّ و ثَمّ .

عطف علی الأسماء فی قوله : « للأسماء »، أی التقیید بالساکنه یخرج اللاحقه للأسماء واللاحقه للا و ربّ و ثَمّ، نحو : لاتَ مثلًا ؛ و هذا مبنیّ علی ما سیجیء من کون هذه التاء اللاحقه للا للتأنیث، و أمّا إذا لم تکن کذلک _ و سیجیء إلیه الإشاره فی مبحث ما و لا و إن المشبّهات بلیس _ فتخرج بقید التأنیث، فلایحتاج إلی قید المتحرّکه لإخراج هذه التاء أی اللاحقه للا .

قوله : و هاتی و تعالی .

ذکرهما فی المقام للردّ علی جماعه منهم حیث ذهبوا إلی انّهما من أسماء الأفعال (٢) ؛ و ذلک لأنّ فعل الأمر هو ما یدلّ علی الطلب و یقبل یاء المخاطبه، وهما کذلک، فتکونان من فعل الأمر (٣).

إعلم : انّ الفرق بینهما هو انّ آخر « هاتِ » مکسور مطلقًا، سواء کانت لمذکّر أو مؤنّث، إلّا إذا کانت لجماعه الذکور فیضمّ حینئذ کقوله تعالی : « قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَکُم » (٤) ؛ و أمّا « تعالَ » فآخرها مفتوح أبدًا، سواء کانت لمذکّر أو مؤنّث،

١- ١. شرح التسهیل لابن مالک : ٢ / ٣٣٨ و ٣٣٩ ؛ شرح قطر الندی : ٣٧ ؛ شرح ابن عقیل : ٢ / ١٦٠ .

٢- ٢. منهم الزمخشری فی المفصّل : ص ١٨٩ .

٣- ٣. أنظر شرح قطر الندی : ص ٤١ ؛ و شرح شذور الذهب : ١ / ٢٨ .

٤- ٤. البقره : ١١١ .

مفردًا أو غيره، و قال اللّه تعالى : « قُلْ تَعالَوا أَتلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكَم عَليكَم » (١)، وقال: « فَتَعالَينَ أُمَتِّعْكُنَّ » (٢).

قوله : ولايقدح فى ذلك دخول النون على الاسم فى قوله : « أقائلنّ أحضروا الشهودا » .

هذا جوابٌ عن سؤال مقدّر، تقرير السؤال والجواب واضح، لكن ينبغى توضيح البيت، فأقول : قائله رؤبه، أوّله :

[٨ _] أَرَيْتَ إنْ جَاءتْ به أُمْلُودَا مُرَجّلاً وَ يَلبَسُ البُرُودا

[ولاتَرى مَالاً لَه مَمْدُودا]أقائِلُنَّ، إلى آخره (٣)

اللغه : « أريت » أصله : أرأيت، أى : ظننت . « أملودا » يقال : غصن أملود أى ناعِم (٤). « مرجّلا » بالجيم اسم مفعول مِن رَجَّلَ شَعْرَه ترجيلاً : إذا سَرَّحَه (٥)؛ قيل: ويروى مرحّلاـ بالحاء أى مزيّنًا . و « البرود » : جمع البُرد بضمّ الباء، قيل : هو ثوبٌ مخطّط (٦).

والتركيب : « إن » بكسر الهمزه شرطيّه، و ضمير المؤنّث لإمرأه المخاطب،

ص: ١٩٥

١- ١. الأنعام : ١٥١ .

٢- ٢. الأحزاب : ٢٨ .

٣- ٣. الرجز لرؤبه فى ملحق ديوانه : ص ١٧٣ ، شرح التصريح : ١ / ٤٢ ؛ و لرؤبه أو لرجل من هذيل فى خزانه الأدب : ١١ / ٤٤٧ ؛ و بلا نسبه فى شرح الرضى على الكافيه : ٤ / ٤٨٨ ، مغنى اللبيب : ٢ / ٣٣٩ ، همع الهوامع : ٢ / ٧٩ ، أوضح المسالك : ١ / ١٩ ، شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢١ . و قال فى « جامع الشواهد: ١ / ١١٠ » : هما من ثلاثه أبيات لرجل من هذيل، قالها فى إمرأه من العرب حين جحد عليها زوجها نكاحها ويخاطب بها زوجها . و قيل: لرؤبه بن العجاج التميمى وغيره أيضًا، والأوّل أصحّ .

٤- ٤. أنظر الصحاح : ٢ / ٥٤٠ ؛ والقاموس المحيط : ١ / ٣٣٩ .

٥- ٥. أنظر : المصباح المنير : ١ / ٢٢١ ؛ و مجمع البحرين : ٢ / ١٥٤ .

٦- ٦. القاموس المحيط : ١ / ٢٧٦ .

وضمیر « به » للولد، و « أملودا » : نصب علی الحالیه و کذا مرجّلا، و « یلبس البرودا » فی محلّ النصب علی الحال أیضًا .

« أقـائلنّ » أصـله : أفأنت قائلنّ، لکونه جوابًا للشـرط غیر صالـح لمباشـره أداته، فإدخال الفاء فیه لازم، والهمزه فیه زائـده مؤکّـده للهمزه الواقعه فی صدر البیت، لتمام المعنی بدونها .

والشاهد فی: « أقائلنّ »، لکونه اسم فاعل قد أکّد بالنون .

« أحضروا » : فعل أمر مقول القول، ویروی : أحضری خطابًا للّتی جاءت بالولد، و علی الأوّل خطابًا للجماعه الّتی قرابه المرأه .

والمعنی : أظننتُک إن أتت هـذه المرأه بولـدٍ نـاعِم الیـدین مرجَّل الشَـعْر لابس البرود تقول لها : أحضـری لی شـهودًا، أو تقول لقرابتها : أحضروا لی شهودًا یشهدون بکونه ولدی ؛ أی : ما أظنّ تفعل ذلک .

« هل » مشترکه بین الأسماء و الأفعال

[« هل » مشترکه بین الأسماء و الأفعال] (۱)

قوله : ولاینافی هذا ما سیأتی فی باب الإشتغال .

الغرض من هـذه العبـاره الجمع بین قوله هنـا بـإشتراک « هـل » بین الأسـماء والأفعـال، و ما سـیأتی فی باب الإشـتغال من الحکم بإختصاصه بالأفعال حیث قال فیه فی « هل عمروًا حدثته » : انّه یجب فیه نصب « عمرو » لإختصاص « هل » بالفعل، بأنّ (۲) « هل » مشترکه بین الأسـماء والأفعـال، بمعنی أن یـدخل فی کلیهمـا، لکن إذا کـان فی حیّزهـا فعلٌ تختصّ به، کما تختصّ بالاسم إذا کان فی حیّزها اسم.

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ص، ب، ش » : متعلّق بالجمع، منه .

علامه الفعل المضارع

[علامه الفعل المضارع] (۱)

قوله : أی یقع بعد لم .

لمّا کان عباره المصنّف یحتمل وجهین، أحدهما : انّ « لم » فی قوله: « یلی لم »، یکون فاعلاً فیکون المعنی : انّ الفعل المضارع یلیه لم، والثانی هو : أن یکون مفعولاً أی : یقع الفعل المضارع بعد لم، وهذا هو المراد لا الأوّل لفساده ؛ فأشار الشارح بقوله : « أی یقع بعد لم » إلی المراد دفعًا لتوهّم غیره من الإحتمال .

علامه الفعل الماضی

[علامه الفعل الماضی] (۲)

قوله : الساکنه .

أشار بذلک و بقوله بعد : « و کذا بتاء الفاعل » إلی انّ الألف واللام فی قوله : « بالتاء » للعهد، أی المراد بهذه التاء ما مرّ من قوله : « بتا فعلت وأتت ».

و انّما قدّم الشارح الساکنه هنا علی تاء الفاعل ــ مع انّ مقتضی السابق سبقها علیها ــ للتنبیه علی انّ الساکنه مقدّمه وضعًا لتقدّم الغائبه علی المخاطب والمخاطبه والمتکلّم، فالمناسب تقدیمها علیها فی الذکر أیضًا .

قوله : و عنی بذلک علامه، إلی آخره .

المقصود من إیراد هذا الکلام دفع الإعتراض الّذی یتوهّم وروده فی هذا المقام، تقریره هو : انّ قوله : « و ماضی الأفعال بالتا مز » لایخلو إمّا أن یکون المراد من الماضی فیه ما یکون ماضیًا لفظًا و معنًی، فحینئذ یلزم عدم جواز لحوق التاء فی نحو : إن ضربت، لکونه ماضیًا لفظًا و مستقبلاً معنًی ؛ و إمّا أن یکون المراد ما یصدق انّه ماض سواء کان لفظًا أو معنًی، فیلزم جواز لحوق التاء فی المضارع

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. العنوان منّا .

المنفى بلم، نحو : لم يضرب مثلاً، لكونه ماضيًا معنًى، و فساده ظاهر .

و دفعه الشارح بذكر كلام المصنّف فى شرح الكافيه، حاصله : انّ ماضى الأفعال الّتى تميّز بالتاء ما يكون ماضيًا بحسب الوضع وإن كان مستقبل المعنى لعارض، فدخل : إن ضربت، و خرج : لم يضرب، لكون الأوّل موضوعًا للماضى، والثانى موضوعًا لغيره .

علامه الفعل الأمر

[علامه الفعل الأمر] (١)

قوله : ممّا يقبلها .

و الباعث على هذا القيد هو انّ المصنّف (٢) لمّا كان فى مقام ذكر العلامات الّتى بها يمتاز كلّ واحد من أقسام الفعل عن الآخر، وذكر علامه المضارع الّتى بها يمتاز عن غيره أوّلاً، ثمّ ذكر علامه الماضى كذلك، ثمّ بعد ذلك ذكر علامه الأمر وهى قبول نون المؤكّده، فيتوهّم من ظاهر كلامه : انّ كلّما يقبل النون فهو فعل أمر، ودفع هذا التوهّم بقوله : « إِنْ أَمْرٌ فُهِم » بحذف المتعلّق ؛ أشار (٣) الشارح بقوله : « ممّا يقبلها » إلى حذف هذا المتعلّق ؛ يعنى : ليس كلّما يقبل النون فعل أمر، لأنّ المضارع أيضًا يقبلها، بل انّما يكون فعل أمر إذا فهم الأمر ــ أى طلب إيجاد الشيء ــ منه (٤)، بخلاف ما إذا لم يكن القابل للنون مفهمًا للأمر، فانّه حينئذ يكون مضارعًا .

١- ١. العنوان منّا .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ب » : قال المصنّف : وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم، يعنى انّ فعل الأمر يمتاز بشيئين: صلاحيّه النونى التأكيد، و هو معنى قوله : وسم بالنون، وإفهام الأمر، و هو معنى قوله : إن أمر فهم . و« أل » فى النون للعهد و هو نون التأكيد المتقدّم، مكودى .

٣- ٣. جواب لقوله رحمه الله : لمّا .

٤- ٤. جاء فى حاشيه « ص و ب » : أى ممّا يقبل النون، منه .

قوله : أی مفهم الأمر .

أشار بـذلک إلی انّ فی البیت مضافًا محـذوفًا، وجهه واضـح، لأنّ اسم الفعل الـدالّ علی الأمر لیس هو الأمر، بل مفهم للأمر، إذ قولک : صهٍ مثلًا لیس أمرًا، بل مفهم لأسکت، و هو أمر .

قوله : بمعنی طلب إیجاد الشیء .

لمّا کان لفظ الأمر مسـتعملًا فی معان متعدّده، الأوّل : الفعل، کقولک : أمر فلان مضـبوط، أی فعله ؛ والثانی : الشیء، کقولک : هـذا أمر عظیم، أی : شـیء عظیم ؛ والثالث : الأهوال و العجائب، کقوله تعالی : « حَتَّیٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا » (١)، فسّر ذلک بالأهوال و العجـائب الّتی فعلها اللّه تعالی وخرق بها العاده (٢) ؛ أشار (٣) الشـارح إلی انّ لفظ الأمر هنا لیس المراد منه المعانی المـذکوره وغیرها، بل المراد منه طلب إیجاد الشیء .

قوله : فلیس بفعل .

أشار بذلک إلی انّ قوله : « هو اسم »، لیس جوابًا للشـرط، لأنّ جواب الشرط إذا کان جمله اسمیّه یجب إدخال الفاء فیها، و کذا إذا کان الفعل الماضی الغیر المتصرّف جزاءً للشرط، و لذا قال : « فلیس بفعل »، فتأمّل .

١- ١. هود : ٤٠ .

٢- ٢. الذریعه إلی أصول الشریعه : ١ / ٢٨ .

٣- ٣. جواب لقوله قدس سره : لمّا .

[باب المعرب والمبنىّ]

والاسم منه معرب و مبنىّ لشبه من الحروف مدنى

هذا باب المعرب والمبنىّ

(والاسم منه) أى: بعضه متمكّن و هو (معرب) جار على الأصل، و بعضه الآخر غير متمكّن (و) هو (مبنىّ) جار على خلاف الأصل، و إنّما يبنى (لشبه) فيه (من الحروف) متعلّق بقوله : (مدنى) أى: مقرّب له . واحترز به عن غير المدنى و هو ما عارضه ما يقتضى الإعراب كأىّ فى الاستفهام والشرط، فإنّها أشبهت الحروف فى المعنى، لكن عارضها لزومها الإضافه .

و يكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف؛ فلابدّ من شبهه بالفعل من وجهين، و علّله ابن الحاجب فى أماليه بأنّ الشبه الواحد بالحرف يبعّده عن الاسميه و يقرّبه ممّا ليس بينه و بين الاسم مناسبه إلّا فى الجنس الأعمّ و هو كونه كلمه، و شبه الاسم بالفعل و إن كان نوعًا آخر، إلّا أنّه فى البعد عن الاسم كالحرف .

و فهم من حصر المصنّف عله البناء فى شبهه الحرف فقط عدم اعتبار غيره، و سبقه إلى ذلک أبوالفتح و غيره و إن قيل : إنّه لا سلف له فى ذلک .

كالشبه الوضعىّ فى اسمى جئتنا و المعنوىّ فى متى و فى هنا

(كالشـبه الوضعى) بأن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد أو حرفين كما هو الأصل فى وضع الحرف كما (فى اسمى جئتنا) و هما التاء ونا، فانّهما اسمان و بنيا لشبههما الحرف فيما هو الأصل أن يوضع الحرف عليه ؛ و نحو : دم و يد أصله ثلاثه .

(و) كالشبه (المعنوى) بأن يكون الاسم متضمّنًا معنى من معانى الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا، فالأوّل كما (فى متى)؛ فإنّها اسم و بنيت لتضـمّنها معنى إن الشـرطيه أو همزه الإستفهام، (و) الثانى: كما (فى هنا)، فإنّها اسم وبنيت لتضمّنها معنى الإشـاره الـذى كـان من حقّه أن يوضع له حرف ؛ لإنّه كالخطـاب، وإنّمـا أعرب ذان و تـان لأنّ شـبه الحرف عارضه ما يقتضـى الإعراب و هو التثنيه التى هى من خصائص الأسماء .

و كنيابه عن الفعل بلا تأثّر و كافتقار أصّلا

(و) كالشـبه الاسـتعمالى بـأن يلزم طريقه من طرائق الحروف (كنيابه) له (عن الفعل) فى العمل (بلا) حصول (تأثّر) فيه بعامل كما فى أسماء الأفعال، فإنّها عامله غير معموله على الأرجح .

(وكافتقار) له إلى الجمله إن (أصّلا) كما فى الموصولات، بخلاف افتقاره إلى مفرد كما فى سبحان، أو افتقار غير ما أصّل و هو العارض كافتقار الفاعل للفعل أو النكره لجمله الصفه ؛ و أعرب اللذان و اللتان لما تقدّم .

تتمّه

من أنواع الشبه الشبه الإهمـالى ذكره فى الكـافيه، و مثّل له فى شـرحها بفواتـح السور ؛ فانّها مبتيّه لشـبهها بالحروف المهمله فى كونها لا عامله ولا معموله .

ص: ۲۰۱

ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما

(و معرب الاسماء) أخّره لأنّ المبنيّ محصور بخلافه، لأنّه (ما قد سلما من شبه الحرف) السابق ذكره (كأرض وسما) بضمّ السين إحدى لغات الاسم، والبواقى اسم بضمّ الهمزه و كسرها، و سم بضمّ السين و كسرها، و سمى كرضى، وقد نظمتها فى بيت و هو :

اسم بضمّ الأوّل والكسر مع همزه و حذفها والقصر

و فعل أمر و مضيّ بنيا و أعربوا مضارعًا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن نون إناث كيرعن من فتن

(و فعل أمر و مضيّ بنيا) الأوّل على السكون إن كان صحيح الآخر، وعلى حذف آخره إن كان معتلاً، و الثانى على الفتح ما لم يتّصل به واو الجمع فيضم، أو ضمير رفع متحرّك فيسكن .

(وأعربوا) على خلاف الأصل فعلاً (مضارعًا) لشبهه بالاسم فى اعتوار المعانى المختلفه عليه كما قال فى التسهيل، و لكن لا مطلقًا بل (إن عريا من نون توكيد مباشر)، فإن لم يعر منه بنى لمعارضه شبهه للاسم بما يقتضى البناء وهو النون المؤكّده التى هى من خصائص الأفعال، و بناؤه على الفتح لتركيبه معه كتركيب خمسه عشر نحو : واللّه لأضربنّ .

و خرج بالمباشر غيره كأن حال بينه و بين الفعل ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبه، فإنّه حينئذ يكون معربًا تقديرًا ؛ و إن عرى (من نون أناث) فإن لم يعر منها بنى لما تقدّم، و بناؤه على السكون حملاً على الماضى المتّصل بها، لأنّها يستويان فى أصاله السكون و عروض الحركه فيهما كما قال فى شرح الكافيه (كيرعن من فتن) .

ص: ۲۰۲

و كلّ حرف مستحقّ للبنا و الأصل فى المبنىّ أن يسكّنا

(وكلّ حرف مستحقّ للبناء) وجوبًا لعدم احتياجه إلى الإعراب، إذ المعانى المفتقره إليه لا تعتوره، و نحو : و ليت يقولها المحزون ؛ على تجرّدها من معنى الحرفيه، وجذبها إلى معنى الإسميه بدليل عدم وفائها لمقتضاها .

(والأصل فى المبنىّ) اسمًا كان أو فعلاً أو حرفًا (أن يسكّنا) لخفّه السكون وثقل المبنىّ .

و منه ذو فتح و ذو كسر و ضمّ كأين أمس حيث والساكن كم

(ومنه) أى و من المبنىّ (ذو فتح و) منه (ذو كسر و) منه ذو (ضمّ) و ذلك لسبب؛ فذو الفتح (كأين) و ضرب وواو العطف، فالأوّل حرّك لالتقاء الساكنين، وكانت فتحه للخفّه، والثانى لمشابهته المضارع فى وقوعه صفه وصله و حالاً وخبرًا، تقول : رجل ركب جاءنى، هذا الذى ركب، مررت بزيد وقد ركب، زيد ركب كما تقول : رجل يركب إلى آخره، و كانت فتحه لما تقدّم، والثالث لضروره الابتداء بالساكن، إذ لا يبتدأ بساكن إمّا تعذّرًا مطلقًا كما قال الجمهور، أو تعسّرًا فى غير الألف كما اختاره السيد الجرجانى و شيخنا العلاّمه الكافيجىّ، وكانت فتحه لاستثقال الضمه والكسره على الواو .

وذو الكسر نحو : (أمس) و جير، و إنّما كسرا على أصل التقاء الساكنين، وذو الضمّ نحو: (حيث)، و إنّما ضمّ تشبيهًا لها بقبل و بعد، وقد تفتح للخفّه، وتكسر على أصل التقاء الساكنين، ويقال: حوث مثلّث الثاء أيضًا ؛ (و) مثال (الساكن كم) واضرب وأجل .

و قد علم ممّا مثّلت به أنّ البناء على الفتح والسكون يكون فى الثلاثه، وعلى

الکسر و الضمّ لا ـ یکون فی الفعل ؛ نعم مثّل شارح الهادی للفعل المبنیّ علی الکسر بنحو: ش، والمبنیّ علی الضم بنحو: ردّ، و فیه نظر .

هذا، واعلم أنّ الإعراب کما قال فی التسهیل ما جیء به لبیان مقتضی العامل من حرکه أو حرف أو سکون أو حذف، و أنواعه أربعه : رفع و نصب و جرّ و جزم، فمنها ما هو مشترک بین الاسم و الفعل، و منها ما هو مختصّ بأحدهما، وقد أشار إلی ذلک بقوله :

والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم و فعل نحو لن أهابا

(والرفع و النصب اجعلن إعرابًا لاسم) نحو: إنّ زیدًا قائم (وفعل) مضارع (نحو) یقوم و(لن أهابا).

والاسم قد خصّص بالجرّ کما قد خصّص الفعل بأن ینجزما

(والاسم قد خصّص بالجر) فی هذه العباره قلب أی: والجرّ قد خصّص بالاسم، فلا یکون إعرابًا للفعل لامتناع دخول عامله علیه، وهذا تبیین لأیّ أنواع الإعراب خاصّ بالاسم، فلایکون مع ذکره فی أول الکتاب المقصود به بیان تعریف الاسم تکرارًا (کما قد خصّص الفعل بأن ینجزما) فلایجزم الاسم لامتناع دخول عامله علیه.

فارفع بضمّ وانصبن فتحًا و جرّ کسرًا کذکر اللّه عبده یسرّ

(فارفع بضمّ وانصبن فتحًا) أی: بفتح (وجرّ کسرًا) أی: بکسر (کذکر اللّه عبده یسرّ) مثال لما ذکر .

واجزم بتسکین و غیر ما ذکر ینوب نحو: جا أخو بنی نمر

(واجزم بتسکین) نحو: لم یضرب، (و غیر ما ذکر ینوب) عنه (نحو: جاء أخو بنی نمر) .

ص: ۲۰۴

باب المعرب والمبنیّ

اشاره

[باب المعرب والمبنیّ] (١)

قوله : هذا باب المعرب و المبنیّ .

و هو بحـذف المضاف، أی : باب شـرح المعرب والمبنیّ ؛ أو باب فی بیان المعرب والمبنیّ . والألف واللام فی المعرب والمبنیّ للموصول، أی : الّذی أعرب والّذی بنی . و یجوز أن یکون المعرب و المبنیّ من باب غلبه الإسـمیّه علی الوصفیّه، وحینئذ تکون الألف واللام فیهما للعهد، أی : المعرب المعهود فی ألسنه النحاه، وکذا الکلام فی المبنیّ .

قوله : جار علی الأصل .

لأنّ الأصل فی الاسم أن یکون معربًا لتعاقب المعانی المختلفه علیه، إذ اللفظ الواحـد کلفظ زیـد مثلًا قد یکون فاعلًا و قد یکون مفعولاً و غیرهما، وتشخیص هذه المعانی للمبتدی موقوف علی ظهور الإعراب فی الآخر .

الفرق بین المعرب والمبنیّ

[الفرق بین المعرب والمبنیّ] (٢)

قوله : جار علی خلاف الأصل .

قد عرفت وجهه، اعلم : انّ الفرق بین المعرب والمبنیّ من وجوه :

ص: ٢٠٥

١- ١. العنوان منّا .

٢- ٢. العنوان منّا .

الأوّل : انّ آخر المعرب يختلف باختلاف العامل، بخلاف المبنىّ، فانّ آخره لم يختلف أبدًا وإن كان العامل مقتضيًا لذلك .

والثانى هو : انّ الإعراب والسكون فى آخر المعرب بمقتضى العامل، نحو : ضرب زيدٌ، ولم يضربْ، بخلاف آخر المبنىّ فانّ حركاته ليست من العامل وكذا سكونه .

والثالث هو : انّ الحركه و السكون فى آخر المعرب يدلّ على المعنى، بخلاف الحركه والسكون فى آخر المبنىّ .

قوله : كأىّ فى الإستفهام و الشرط .

أمّا الأوّل : فكقوله تعالى : « فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ » (١)، حيث أعرب بمقتضى العامل ؛ وأمّا الثانى : فكقوله تعالى : « أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْماءُ الْحُسْنى » (٢)، و : « أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَّ »(٣).

ثمّ اعلم : انّ فى تقييده « أىّ » بقوله : « فى الإستفهام والشرط » نظرًا، لأنّ الموصوله أيضًا كذلك، لأنّها أيضًا أشبهت الحرف فى المعنى، لكن عارضها لزومها للإضافه، فلا فرق بينها وبين أىّ الإستفهاميّه والشرطيّه .

و يمكن أن يجاب بانّه سيجىء فى مبحث الموصولات انّ لأىّ الموصوله أربع صور، وفى ثلاث منها معربه وفى واحده منها مبنيّه، ولهذا احترز عنها، فتأمّل .

يكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد

[يكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد] (۴)

قوله: ويكفى فى بناء الاسم، إلى قوله: فلابدّ من شبهه بالفعل من وجهين .

هذا الكلام تمهيد و توطئه لبيان السرّ فى كفايه شبه الاسم بالحرف من وجه

١- ١. الأعراف : ١٨٥ .

٢- ٢. الإسراء : ١١٠ .

٣- ٣. القصص : ٢٨ .

۴- ۴. العنوان منّا .

واحد فى بنائه، وعدم كفايه شبهه بالفعل من وجه واحد فى عدم إنصرافه .

توضـيحه هو : انّه إذا كان الاسم مشابهًا للحرف بإحـدى الشـبه الآتيه، حكم ببنائه، وأمّا فى الحكم بعـدم إنصـرافه، فلا يكفى فيه شباهه واحده بالفعل، بل لابدّ من شـباهته به من وجهين . بيانه هو : انّهم حكموا بعدم إنصـراف الاسم _ أى بعدم دخول الكسـر والتنوين _ فيما إذا اجتمع فيه علّتان من العلل التسع المشهوره، لكونه حينئذ _ أى حين إجتماع العلّتين فيه _ يكون مشابهًا للفعل من وجهين، والفعل لا يدخل فيه كسر ولا تنوين، و كذا ما يشابهه (١).

و انّمـا قلنا : انّ الاسم عنـد إجتماع العلّتين فيه يكون مشابهًا للفعل من وجهين، لأنّ كلّ علّه من العلل المانعه للصـرف فرع لشـىء آخر كالتعريف والتأنيث مثلًا، فانّ الأوّل فرع للتنكير و الثانى فرع للتـذكير، فإذا اجتمعا فى الاسم حصل فيه فرعيّتان كزينب مثلًا، فيشـبه الفعل من حيث حصول الفرعين (٢) فى كلّ فعل، أحـدهما: كونه مشـتقًّا من الاسم، و معلوم انّ المشـتقّ فرع المشـتقّ منه، والثـانى: إفتقاره إلى الفاعل، و معلوم انّ المفتقر فرع المفتقر إليه . فكلّ اسم فيه علّتان من تلك العلل يشـبه الفعل من وجهين، إذ بالنسـبه إلى كلّ فرع شـباهه، فبالنسبه إليهما شباهتان، فمنع من دخول الكسر والتنوين فيه كالفعل لكونهما من خواصّ الاسم كما تقدّم .

إن قلت : إذا شابه الاسم الغير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل أيضًا، فلِمَ كان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس ؟

قلنا : لأنّ الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواصّه، و ليس ذلك لمطلق

١- ١. فى « ب » : يشبهه .

٢- ٢. فى « ك ١ » : الفرعيتين ؛ وهو غلط .

المناسبه بينهما (۱).

معنی کلمه : « لا بُدَّ » وترکیبها

[معنی کلمه : « لا بُدَّ » وترکیبها] (۲)

و قوله : لابدَّ من شبهه .

أی لابدّ له من شبهه ؛ و نظائر هذه العباره متکرّره فی الکتب والألسنه، فلا بأس بکشف الحجاب عن ترکیبها و معناها، فأقول : کلمه « لا ـ » لنفی الجنس، و « بُدَّ » مبنیّ علی الفتح اسم للاء و خبرها الجارّ والمجرور المحذوف المتعلّق بمحذوف وجوبًا کقولک : لا بأس، أی لا إفتراق حاصل للاسم، أی للحکم بعدم إنصرافه من شبهه بالفعل من وجهین ؛ و حینئذ « بدّ » من قولهم : بدّ یبدّ بدًّا، أی: فرّقه، والتبدید: التفرقه، و تبدّد أی : تفرّق (۳).

ویجوز أن یکون : «لابدّ» بمعنی: لاعوض، إذ البُدّ یجیء بمعنی العوض أیضًا کما صرّح به فیالصّحاح وغیره (۴)، وحینئذ یکون المعنی: لاعوض حاصل إلی آخره.

ویجوز علی قول البغدادیّین أن یکون الظرف ــ أی : « له » فی : « لا ـ بدّ له » ــ متعلّقًا بالمنفی أعنی : « بدّ »، لانّهم أجازوا : لا طالعَ جبلًا، بترک التنوین فی طالعًا، إجراء له مجری المضاف کما أجری مجراه فی الإعراب، و خرجوا علی ذلک قوله صلی الله علیه و آله (۵): «لامانع لما أعطیت ولامعطی لما منعت» (۶)، لکن الأولی ما قدّمناه.

۱- ۱. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۱۰۴ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. الصحاح (بدد) : ۲ / ۴۴۴ ؛ والقاموس المحیط : ۱ / ۲۷۶ ؛ والمصباح المنیر : ۱ / ۳۸ ، قال فیه : وبَدَدْتُ الشیء بَدًّا من باب قَتَلَ : فَرَّقْتُه .

۴- ۴. الصحاح : ۲ / ۴۴۵ ؛ ولسان العرب : ۳ / ۸۲ . وقال فی « القاموس المحیط : ۱ / ۲۷۶ » : والبُدُّ ... بالضمّ: البَعوضُ . لکن قال الزبیدی فی شرحه علی القاموس : هکذا فی نسختنا، وهو خطأ، والصواب : العوض، کما فی اللسان والصحاح وغیرهما من الأمّهات (تاج العروس : ۴ / ۳۴۴).

۵- ۵. روی الشیخ الطوسی قدس سره فی أمالیه عن أبی برده الأسلمی، عن أبیه قال : کان رسول اللّه صلی الله علیه و آله إذا صلّی الصبح رفع صوته حتّی یسمع أصحابه یقول : ... اللهمّ انّی أعوذ بک منک، لا مانع لما أعطیت، و لا معطی لما منعت، ولا ینفع ذا الجد منک الجد (الأمالی : ص ۱۵۸ ح ۲۶۵). و روی فیه أیضًا عن أبی عبداللّه علیه السلام قال: بینا رسول اللّه صلی الله علیه و آله یمشی ذات یوم مع أصحابه إذ قال لهم : علی رسلکم حتّی أثنی علی ربّی ؛ ثمّ قال : اللهمّ لا ـ مانع، إلی آخره (الأمالی : ص ۲۱۴ ح ۳۷۱) ؛ وانظر أیضًا تهذیب الأحکام : ۳ / ۸۷ ح ۱۷، والمصباح للکفعمی: ص ۱۲۰، وبحار الأنوار : ۹۲ / ۴۱۳ . و أخرج مسلم فی « صحیحه : ۲ / ۴۷ » باسناده عن أبی سعید الخدری قال : کان رسول اللّه صلی الله علیه و آله إذا رفع

رأسه من الركوع قال : اللهمّ ربّنا لك الحمـد مل ء السـماوات ومل ء الأرض ومل ء ما شـئت من شـيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحقّ مـا قـال العبـد وكلنا لك عبـد، اللهمّ لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا المجـد منك الجـد . وانظر أيضًا : صحيح البخارى : ١ / ٢٠٥ و ۶ / ١٥١، و مسند احمد : ٣ / ۴٢۴، وسنن ابن ماجه : ١ / ٢٨۵، و سنن النسائى : ٢ / ١٩٩ .

۶- ۶. مغنى اللبيب : ٢ / ٣٩۴ و ۵۴٢ ؛ و حاشيه الدسوقى على الشرح الكبير : ٣ / ١۴٩ ؛ وتفسير الآلوسى : ١٣ / ۵١ .

علّه بناء الاسم لشبه واحد

[علّه بناء الاسم لشبه واحد] (۱)

قوله: وعلّله ابن الحاجب (۲)، إلى قوله: إلّا انّه ليس فيالبعد عن الاسم كالحرف.

توضيحه هو : انّ ابن الحاجب علّل (۳) لكفايه بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد، وافتقار منع الصرف فى الاسم إلى شباهته بالفعل من وجهين، بأنّ (۴) الشبه الواحد فى الاسم بالحرف يبعّد الاسم عن الإسميّه ويقرّبه بالحرف الّذى ليس بينه وبين الاسم مناسبه إلّا فى دخولهما تحت جنس واحد وكونهما نوعين له وهو كلمه، إذ قد عرفت انّ كلّ واحد من الاسم والحرف نوع للكلمه وكذا الفعل، فيصير الاسم بسبب الشبه الواحد مبنيًّا .

هذا كلّه علّه لكفايه شبه واحد بالحرف فى بناء الاسم، و أمّا علّه افتقار منع

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. هو العلّامه جمال الدين أبوعمرو بن الحاجب الكردى الدوينى الأصل الأسنائى المولد المقرىء النحوى المالكى. ولد بعد سنه سبعين _ أو إحدى و سبعين _ و خمسمائه بإسنا من الصعيد و كان أبوه حاجبًا للأمير عزّالدين الصلاحى، كان من أذكياء العالم . صنّف فى النحو الكافيه و شرحها و نظمها، و فى التصريف الشافيه وشرحها، و له الأمالى فى النحو، و غير ذلك (بغيه الوعاه : ۲ / ۱۳۴).

۳- ۳. علّله فى أماليه : ۲ / ۸۴۱، إملاء ۱۶۵ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ص » : متعلّق بعلّل .

الصرف فی الاسم إلی شباهته بالفعل من وجهین، فهی ما أشار إلیه بقوله : « وشبه الاسم بالفعل و إن کان نوعًا آخر »، أی : و إن کان الفعل نوعًا آخر بالنسبه إلی الاسم کالحرف، فیکون بعیدًا عن الاسم أیضًا، إلاّ انّه ــ أی الفعل ــ لیس فی البعد عن الاسم کالحرف أی کبعد الحرف عن الاسم، و ذلک لتحقّق المناسبه والمشابهه بین الاسم والفعل فی کثیر من الأمور، أحدها هو : انّ الاسم کما یدلّ علی معنی فی نفسه فکذلک الفعل، والثانی : کما انّ الاسم یقع مسندًا فکذلک الفعل، والثالث هو : انّه کما یکون معربًا فکذلک بعض أقسام الفعل کالمضارع .

إذا عرفت ذلک نقول : انّ الفعل وإن کان نوعًا آخر بالنسبه إلی الاسم، إلاّ انّ مع تحقّق هذه المناسبه بینهما لا تؤثّر الشباهه الواحده للاسم بالفعل فی المنع عن دخول خواصّ الاسم علی ذلک الاسم أی الّذی فیه شباهه واحده، لأنّ مع تحقّق تلک المناسبه بینهما کان الشباهه الواحده لا تظهر ولهذا أحتیج فی الحکم بمنع صرف الاسم إلی شباهته بالفعل من وجهین .

قوله : إلاّ فی الجنس الأعمّ، و هو کونه کلمه .

إعلم : انّ الإمام الرازی صرّح (۱) بانّ الکلمه لا یصحّ أن یکون جنسًا لهذه الأنواع الثلاثه، لأنّها لو کانت جنسًا لکان امتیاز کلّ واحد من هذه الثلاثه بفصل وجودیّ، مع انّ الحرف ممتاز عن الاسم والفعل بقید عدمیّ، و هو کون مفهومه غیر مستقلّ بالمفهومیّه، والاسم أیضًا ممتاز عن الفعل بقید عدمیّ، و هو کونه غیر دالّ علی الزمان المعیّن (۲).

۱- ۱. صرّح بذلک فی تفسیره : ۱ / ۳۸ .

۲- ۲. و أجاب عنه المیرزا أبوطالب الاصفهانی قدس سره فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه : ص ۳۶ » بقوله : هذا الإستدلال علیل، لأنّه إن أراد بالإمتیاز الإمتیاز فی جمیع التعاریف فالملازمه ممنوعه، ضروره جواز تعریف الإنسان بحیوان لیس بناطق، مع انّ المفروض أنّ الحیوان جنس الإنسان . و إن أراد به الإمتیاز فی بعض التعاریف فبطلان اللازم ممنوع لجواز أن نعرف الاسم بکلمه أنبأت عن المسمّی أوّلاً، والفعل بکلمه أنبأت عن حرکته أوّلاً، و الحرف بکلمه أنبأت عنهما ثانیًا، کما یفهم من ما مرّ من کلام الإمام علیه السلام . ثمّ نقول : انّها جنس ألبتّه للقطع بأنّها هی تمام المشترک الذاتی بین الثلاثه، وذلک ممّا لاریب فیه .

اللهمّ إلّا إذا عنى بالجنس مجرّد قدر المشترک بين هذه الثلاثه .

قوله : و فهم من حصر المصنّف، إلى آخره .

قوله : « علّه البناء » مفعول لقوله : « حصر المصنّف »، و « فی شبه (۱) الحرف » متعلّق به، و قوله : « عدم إعتبار » نائب عن الفاعل لقوله : « فهم »، و الضمير فی « غيره » يعود إلی شبه الحرف، و فی قوله : « سبقه » و « لا سلف له » إلی المصنّف، والمشار إليه بقوله: « إلی ذلک » و « فی ذلک » هو حصر علّه البناء فی شبه الحرف.

المبنیّ علی قسمين

[المبنیّ علی قسمين] (۲)

توضيح المقام هو : انّ كثيرًا من النحويّين حكموا انّ الاسم انّما يبنی إذا شابه فعلًا ماضيًا أو أمرًا أو حرفًا، و زاد جماعه منهم فی علّه بناء الاسم عدم وقوعه مركّبًا، و علی هذا يكون المبنیّ علی قسمين :

أنواع الشبه

اشاره

أحدهما هو : انّ بنائه لوجود المانع من الإعراب مع حصول موجبه، وذلک المانع مشابهته للحرف، أو الماضی، أو الأمر بناء علی انّه من مبنیّ الأصل .

والثانی هو : انّ بنائه لفقدان موجب الإعراب الّذی هو التركيب والمعانی المتعاقبه علی اسم واحد كالفاعليّه والمفعوليّه والإضافه كالأسماء المعدوده

۱- ۱. فی المصدر : شبهه .

۲- ۲. العنوان منّا .

تعدیـدًا کأسـماء العـدد نحو : أحـد، اثنان، ثلاثه، و أسـماء حروف التهجّی نحو : ألف، با، تا، ثا ؛ و نحو : زید، بکر، عمرو ؛ فانّ جمیع ما ذکر مبنیّ عنـد المحقّقین، لأنّ الاسم انّما یکون معربًا عنـد تعاقب المعانی المـذکوره، و هی انّما تحـدث فی الاسم عند ترکیبه مع العامل، و هنا قد فقد .

والظـاهر من المصـنّف هو إنحصـار علّه بنـاء الاـسم فی شـباهته بالحرف فقط، حیث قال : « لشـبه من الحروف مـدنی »، و غرض الشارح هنا التنبیه علی مفاد قول المصنّف، والردّ علی من توهّم انّه لم یتقدّم المصنّف أحد إلی حصر علّه البناء فی شبه الحرف و عدم اعتبار غیره، حیث أشار إلی الأوّل بقوله : « و فهم من حصـر المصـنّف » إلی آخره، و إلی الثانی بقوله : « و سبقه إلی ذلک أبو الفتح (۱) وغیره » إلی آخره .

۱. الشبه الوضعیّ

[۱. الشبه الوضعیّ] (۲)

قوله : و هما التاء و نا .

انّما أتی الأوّل منهما معرّفًا باللام دون الثانی تنبیهًا علی انّ الأوّل لا یمکن التنطّق به وحده دون الثانی .

ص: ۲۱۲

۱- ۱. هو عثمان بن جنّی ــ معرّب کنّی ــ الموصـلی، أبو الفتح، من أئمّه الأدب والنحو، و له شعر، ولد بالموصل، وتوفّی ببغداد سنه اثنتین و تسـعین و ثلاثمائه، و کان أبوه مملوکًا رومیًّا لسـلیمان بن فهد الأزدی الموصلی . وکان من شیوخ الشریف الرضی ؛ و کـان المتنبی یقول فیه : هـذا رجل لا یعرف قـدره کثیر من الناس، وهو أعرف بشـعری . من تصانیفه : رساله فی من نسب إلی أمه من الشـعراء، و شرح دیوان المتنبی، والمبهج فی اشتقاق أسماء رجال الحماسه، والمحتسب فی شواذ القراءات، وسرّ الصناعه، والخصـائص ثلاـثه أجزاء فی اللغه، وغیر ذلـک و هـو کـثیر ؛ الأعلاـم : ۴ / ۲۰۳ . وینظر بغیـه الوعـاه: ۲ / ۱۳۲؛ تاریخ الاسلام للذهبی: ۲۷ / ۲۷۰ ؛ الکنی والألقاب : ۱ / ۲۴۱ ؛ معجم الأدباء : ۱۲ / ۸۱ ــ ۱۱۵ .

۲- ۲. العنوان منّا .

قوله : فيما هو الأصل أن يوضع [الحرف] (١) عليه .

أی لشبه تاء فی جئت بالحرف لكونه موضوعًا علی حرف واحد، وكذا : نا لكونه موضوعًا علی حرفين، كلّ واحد من الوضع علی حرف واحد و علی حرفين الأصل أن يكون الحرف عليه .

هذا إذا كان « هو » فی كلامه عائدًا إلی الموصول، ويحتمل أن يعود إلی الحرف فی قوله : « لشبههما الحرف »، أی : لشبههما الحرف فی الوضع علی حرف أو حرفين الّذی يكون الحرف أصلاً أن يوضع عليه .

ثمّ انّ هذا لايقتضی بناء جميع المضمرات، إذ من جملتها : أنت و أنتما ونحن ونحوها، و ليس شیء منها وضعه علی حرف أو حرفين كما تری ؛ لكن يمكن أن يقال : انّهم أجروا هذه الضمائر الّتی وضعها علی أكثر من حرفين مجری ما كان وضعه عليهما أو علی حرف، طردًا للباب .

و يمكن أن يقال فی جميع الضمائر : انّ بنائها لعدم موجب الإعراب فيها، لانّك قد عرفت ممّا ذكرنا انّ إعراب الاسم لتوارد المعانی المختلفه علی لفظ واحد، وهو غير متحقّق فی الضمائر لإختلاف صيغها، إذ لكلّ من المرفوع والمنصوب والمجرور ضمير خاصّ .

أو يقال : انّ بنائها طرًّا لأجل شباهتها بالحرف شباهه إفتقاريًا، لأنّ الحرف كما يحتاج إلی لفظ يفهم به معناها، فكذلك الضمائر لإحتياج المخاطب والمتكلّم إلی الحضور، والغائب إلی تقدّم الذكر .

١- ١. ما بين المعقوفين من المصدر .

قوله : و نحو : يد و دم أصله ثلاثه .

هـذا جواب عن سؤال مقـدّر تقـديره هو : انّک قد حکمت انّ الاسم إذا کان على حرفين يکون مبنيًّا، و هو يقتضـى بناء يد و دم مع انّهما معربان .

و تقرير الجواب هو : انّهما وإن کانا على حرفين ظاهرًا، إلاّ انّهما من الأسـماء المحـذوفه الاعجاز، إذ أصل يد : يدى (۱)، و دم : دمو _ على ما صرّح به الجوهرى من انّ لامه : واو (۲)، و غيره (۳) _ فيکون وضـعهما على ثلاثه، حذفت الياء والواو فصار : يد و دم، الأوّل يائىّ والثانى واوىّ، و لهذا أتى بالمثالين .

والمراد من نحو : يد و دم، کلّ اسم يکون باقيًا على حرفين بعد حذف اللام، کأب و أخ و مثلهما .

۲. الشبه المعنوىّ

اشاره

[۲. الشبه المعنوىّ] (۴)

قوله : بأن يکون [الاسم] (۵) متضمّنًا معنى من معانى الحروف .

لمّا کان هنا مظنّه سؤال، و هو انّه کيف يجوز أن يکون الاسم شبيهًا بالحرف فى

۱- ۱. المصباح المنير : ۲ / ۶۸۰ ؛ قال فيه : اليَـدُ مؤنّثه ...، و لامها محـذوفه، و هى ياء، والأصل : يَدْىٌ، قيل : بفتح الدال، و قيل : بسکونها .

۲- ۲. الصحاح : ۶ / ۲۳۴۰ ؛ و فيه : الدم أصـله : دمو بالتحريک، وإنّما قالوا : دمى يدمى لحال الکسره الّتى قبل الياء، کما قالوا : رضـى يرضـى، و هو من الرضوان ... وبعض العرب يقول فى تثنيته : دموان . وقال سيبويه : الدم أصله : دمى على فعل بالتسکين، لانّه يجمع على دماء ودمى، مثل ظبى وظباء ظبى، و دلو ودلاء ودلى .

۳- ۳. قـال الفيّومى فى « المصـباح المنير ۱ / ۲۰۰ » : و يقـال أصل الـدَّم : دَمْىٌ بسـکون الميم، لکن حـذفت اللام وجعلت الميم حرف إعراب، وقيل : الأصل بفتـح الميم ويثنّى بالياء فيقال : دَمَيَان، و قيل : أصـله واو ولهـذا يقال : دَمَوان، و قـد يثنّى على لفظ الواحد فيقال : دَمَان .

۴- ۴. العنوان منّا .

۵- ۵. ما بين المعقوفين من المصدر .

المعنی، إذ جوازه یوهم إتّحاد معنی الاسم والحرف فیلزم ترادفهما، و هو فاسد لأنّ الاسم هو ما دلّ علی معنی فی نفسه، و الحرف کلمه لم تدلّ علی معنی فی نفسها، أحدهما نقیض الآخر ؛ فأشار (۱) الشارح إلی دفع هذا السؤال بقوله : « بأن یکون متضمّنًا معنی من معانی الحروف »، یعنی انّ المراد من شباهه الاسم بالحرف فی المعنی هو أن یکون ذلک الاسم متضمّنًا للمعنی الّذی یؤدّی بالحروف، لا أن یکون متّحدًا معه فی المعنی حتّی یلزم الترادف .

قوله : لتضمّنها معنی إن الشرطیّه و (۲) همزه الإستفهام .

إعلم : انّ « متی » إمّا اسم شرط أو اسم إستفهام، أمّا الأوّل کقولک : متی تقعد أقعد، فانّه مبنیّ لتضمّنه معنی إن الشرطیّه، و هو تعلیق الجزاء علی الشرط .

وأمّا الثانی کقولک : متی نصر اللّه ؟ فانّه مبنیّ أیضًا لتضمّنه معنی همزه الإستفهام، وهو طلب الفهم فی طلب التصوّر .

الإشاره معنی حرفیّ

[الإشاره معنی حرفیّ] (۳)

قوله: لتضمّنها معنی الإشاره الّذی کان من حقّه أن یوضع له حرف .

لکنّه لم یوضع، و ذلک لما قال بعض المحقّقین من انّ عادتهم جاریه غالبًا فی کلّ معنی یدخل الکلام أو الکلم (۴) أن یوضع له حرف یدلّ علیه کالإستفهام فی: أضرب زید، و : هل ضارب زید، والنفی فی : ما ضرب عمرو، والتمنّی والترجّی والإبتداء والإنتهاء والتنبیه والتشبیه الموضوع لها : لیت و لعلّ و من و إلی وها

۱- ۱. جواب لقوله رحمه الله : لمّا .

۲- ۲. فی المصدر : أو .

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. فی المصدر : الکلمه .

وكاف الجرّ ؛ أو يوضع له ما يجرى مجرى الحرف فى عدم الإستقلال، كالإعراب الدالّ على المعانى المختلفه، و كتغيير الصيغه فى الجمع والمنسوب، وفى الكلمات المشتقّه من أصل كضرب و يضرب و ضارب و مضروب من الضرب، وكذا المعنى العارض فى المضاف، انّما هو بسبب حرف الجرّ المقدّر بعده (١).

إذا عرفت ذلك فاعلم : انّ معنى الإشاره فى أسماء الإشاره و لم يوضع لهذا المعنى حرف، فكان حقّه أن يوضع له حرف أيضًا . والإضافه فى قوله : « معنى الإشاره » بيانىّ، أى المعنى الّذى هو الإشاره .

قوله : كالخطاب .

أى كمعنى الخطاب الّذى وضع له الكاف المسمّاه بكاف الخطاب، و سيجىء فى مبحث أسماء الإشاره وجه تسميتها بكاف الخطاب إن شاء اللّه تعالى .

قوله : و انّما أعرب ذان و تان، إلى قوله : من خصائص الأسماء .

هذا (٢) جواب عن سؤال مقدّر تقديره هو : انّ مقتضى ما ذكر لزوم بناء ذان وتان لتضمّنهما معنى الإشاره الّذى كان من حقّه أن يوضع له حرف، مع انّهما معربان لإختلافهما حالتى الرفع و النصب و الجرّ .

و أجاب عن ذلك : بانّ مقتضى ما ذكر وإن كان بنائهما، لكن عارض مقتضى البناء مقتضى الإعراب، وهو ما أشار إليه بقوله : « و هو التثنيه الّتى هى من خصائص الأسماء»، فإذا تعارض المقتضيان تساقطا، فبقى الاسم على أصله من الإعراب .

١- ١. شرح الرضى على الكافيه : ٢ / ٤٧١ .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : مخفى نماند كه از ابتداء اين صفحه از روى نسخه اصل نوشته شد ٢٠ شهر جمادى الأوّل من شهور سنه ١٢٣۶ ه .

هـذا مـا أراده الشـارح، لكن فى إطلاـق التثنيه على مثـلِ : ذان و تـان، نظرٌ ؛ لأـنّ مِن شـرطِ التثنيه قبول التنكير، و أسـماء الإشاره ملازمه للتعريف كما صرّح به ابن هشام فى بعض كتبه (١).

و يمكن الجواب عن ذلـك : إمّا بحـذف المضاف فى العباره، أى : و هو صوره التثنيه الّتى هى من خصائص الأسـماء ؛ أو بعـدم تسليم كون قبول التنكير شرطًا فى التثنيه .

هـذا، و قد ذهب ابن الحاجب إلى انّ أسـماء الإشاره كلّها مبنيّه و إن كان مثنّى، وأجاب عن أصل الإيراد بعدم تسـليم الإختلاف فى آخر المثنّى، فقـال : انّ « ذان » صـيغه موضوعه للمرفوع و « ذين » للمنصوب فلا إختلاف، لأنّ الإختلاف انّما يكون إذا جعل صيغه المرفوع فى حـاله النصب مثلاًـ ذين، و ليس كـذلك، بل عنـده كلّ من صـيغتى الرفع والنصب موضوع على هيئتهما (٢) ؛ وكذا أجاب فى اللّذان واللّتان أيضًا (٣).

بيان الشبهه فى انّه كيف يكون التثنيه والجمع معربين مع الجواب عنها

ثمّ انّ فى المقـام شـبهه، و هى انّه كيف يحكم بكون التثنيه والجمع وما أشـبههما معربًا مع انّ المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامـل، و آخر التثنيه والجمـع ومـا أشـبههما غير مختلـف أبـدًا، لأـنّ آخر التثنيه والملحـق بهـا نـون مكسـوره وآخر الجمع نون مفتوحه، و إبقائها على حالها مسلّم ولو فى حاله الرفع والنصب فى التثنيه وما

١- ١. شرح شذور الذهب : ١ / ١٨٢ .
٢- ٢. الإيضاح فى شرح المفصّل لابن الحاجب : ص ٢٧٥ .
٣- ٣. المصدر السابق : ص ٢٧۶ .

أشبهها، و حاله الرفع والكسر فى الجمع و ما أشبهه، فكيف تكون معربه ؟!

والجواب هو : انّ النون فيما ذكر كالتنوين الملحق بآخر الاسم، فكأنّما انّ التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف والكلمه، فكذا النون فى التثنيه والجمع والملحق بهما .

٣. الشبه الإستعمالى

اشاره

[٣. الشبه الإستعمالى]

قوله: وكالشبه الإستعمالى بأن يلزم طريقه من طرائق الحروف.

المقصود من هذا الكلام دفع الإعتراض المتوهّم وروده على المصنّف فى هذا المقام، تقريره هو : انّه قد ظهر من المصنّف سابقًا حصر علّه البناء فى شبه الحرف مع انّه عدّ هنا من الشباهه المقتضيه لبناء الاسم نيابته عن الفعل، و كيف يجمع هذا مع سابقه .

و أشار إلى جوابه بإدخال هذا أيضًا فى الشباهه بالحرف فقال : « وكالشبه الإستعمالى »، ثمّ جعل له ضابطه منطبقه على جزئياته فقال : « بأن يلزم طريقه من طرائق الحروف » ؛ و الضمير فى : « يلزم » يعود إلى الاسم .

قوله : فى العمل .

قيّد النيابه بذلك للتنبيه على انّ وجه الشباهه بين الاسم النائب عن الفعل وبين الحرف المقتضيه لبناء الاسم، انّما هو نيابته عن الفعل فى العمل، لا فى المعنى ولا فى غيرهما .

ثمّ انّ مطلق النيابه عن الفعل فى العمل لمّا كان غير مجزى أيضًا، لأنّ المصدر أيضًا قد ينوب عن الفعل فى العمل كما سيجىء فى مبحث المفعول المطلق، مع انّه

غير مبنيّ، أشار (۱) إلى الإحتراز عنه بقوله : « بلا تأثّر » ؛ يعنى : انّ الاسم النائب عن الفعل فى العمل انّما يكون مبنيًّا إذا لم يقع معمولاً أبدًا، لشباهته بالحرف حينئذ فى الإستعمال كليت و لعلّ مثلًا، فانّ الأوّل نائب عن : أتمنّى، والثانى نائب عن: أترجّى، و كلاهما عاملان غير معمولين أبدًا، فخرج المصدر فى قولك : ضربًا زيدًا، لوقوعه معمولاً أيضًا، لأنّ ضربًا فى المثال منصوب بما ناب عنه وهو : أضرب . وكذا الصفه النائبه عن الفعل، كقولك : أقائم الزيدان، فانّه و إن كان نائبًا عن « يقوم » فى العمل، لكنّه معمول أيضًا لكونه مرفوعًا بالإبتداء، إذ العامل أعمّ من أن يكون لفظيًّا أو معنويًّا .

ذكر الاختلاف فى انّ أسماء الأفعال معموله أم لا

قوله : فانّها عامله غير معموله على الأرجح .

أشار بذلك إلى انّ ما ذكره من كون أسماء الأفعال غير معموله، ليس إجماعًا، لوقوع الخلاف فيه، فلا بأس بالإشاره إليه .

أقول : وقع الخلاف بينهم فى انّ أسماء الأفعال هل هى أسماء لألفاظ الأفعال كما عن جمهور البصريّين (۲) ؛ أو لمعانيها من الأحداث و الأزمنه كما عن صاحب البسيط (۳) و ظاهر سيبويه و جماعه (۴) ؛ أو أسماء للمصادر النائبه عن الأفعال كما

۱- ۱. جواب لقوله قدس سره : لمّا .

۲- ۲. و هو خلاف الظاهر والتحقيق كما حقّق المحقّق الرضى فى كتابه : شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۸۳ .

۳- ۳. انظر البسيط : ۲ / ۱۳۰ ـ ۱۳۴ ؛ و مؤلّفه هو السيّد ركن الدين الحسن بن محمّد بن شرف شاه العلوى الحسينى الأسترآبادى، المتوفّى سنه ۷۱۵ ه، عالم مشارك فى النحو والتصريف والفقه والمنطق والطب والكلام، اشتغل على النصير الطوسى، و حصل منه علومًا كثيره، و صار معيدًا فى درس أصحابه، وقدم الموصل و ولى تدريس المدرسه النوريّه، و توفّى بالموصل . من تصانيفه : شرح مقدّمه ابن الحاجب المسمّاه بالكافيه وشرحها ثلاثه شروح كبير و متوسط و صغير، و شرح المطالع فى المنطق، و شرح الحماسه، وكتاب مرآه الشفاء فى الطبّ (معجم المؤلّفين : ۳ / ۲۸۳ ؛ الأعلام : ۲ / ۲۱۵).

۴- ۴. أنظر حاشيه الصبان على الاشمونى : ۳ / ۱۹۶ ؛ الفوائد الضيائيّه : ۳۲۳ ؛ أمالى ابن الحاجب : ۱ / ۳۶۱ و ۳۶۵ ـ ۳۶۷ ؛ شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۸۳ ؛ حاشيه الشريف الجرجانى على الكشّاف : ۷۴ .

عن جماعه من البصريّين (۱) ؛ أو هی أفعال كما عن الكوفيّين (۲).

و على القول الثانی قيل : موضعها رفع على الإبتداء، و أغنى مرفوعها عن الخبر (۳) ؛ و على القول الثالث : انّ موضعها نصب بأفعال المصادر النائبه عنها لوقوعها موقع ما هو فی موضع النصب، كما ذهب إليه المازنی (۴) . و لمّا لم يكن كِلَا القولين مرضيًّا عند الشارح، حكم بأنّها غير معموله على الأرجح، فلاموضع

۱- ۱. هذا المذهب ينسب إلى المازنی والزجاج، إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ۱ / ۱۵۸ ؛ و شرح الرضی على الكافيه : ۳ / ۸۶؛ و شرح التصريح : ۲ / ۱۹۵ .

۲- ۲. فيه نظرٌ، لأنّها لاتتصرّف تصرّف الأفعال، وتختلف صيغتها صيغ الأفعال ويدخل التنوين على بعضها ؛ أنظر: مكرّرات المدرّس : ۳ / ۲۴۱ .

۳- ۳. يعنی استغنت بالضمير المستكن فيها عن الخبر كما استغنى نحو : « قائم » فی : أقائم الزيدان ؟ بالفاعل عن الخبر ؛ أنظر شرح الكافيه لابن الحاجب : ۷۶ ؛ وشرح الرضی على الكافيه : ۳ / ۸۶ .

۴- ۴. هو بكر بن محمّد بن بقيه _ و قيل : ابن عدیّ _ بن حبيب الإمام أبوعثمان المازنی (م ۲۴۹ ه)، نزل فی بنی مازن فنسب إليهم، و هو بصری روى عن أبی عبيده و الأصمعی و أبی زيد، و عنه المبرّد والفضل بن محمّد اليزيدی و جماعه . كان إمامًا فی العربيه متّسعًا فی الروايه، يقول بالارجاء قال المبرّد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبی عثمان . وكان من علماء الإماميّه، وعن تعليقات الشهيد على الخلاصه : قال ابن داود نقلاً عن « كش » : انّه يعنی المازنی إمام ثقه، إنتهى . و له من التصانيف : كتاب فی القرآن، علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه، كتاب ما تلحن فيه العامّه، العروض، التصريف، وكتاب الألف واللام . توفّی سنه تسع _ أو ثمان _ وأربعين ومائتين، وقيل : سنه ثلاثين . جاء ترجمته فی : بغيه الوعاه: ۱ / ۴۶۳ _ ۴۶۶ ؛ والأعلام : ۲ / ۶۹ ؛ وفهرست ابن النديم : ص ۶۲ ؛ ووفيات الأعيان : ۱ / ۲۸۳؛ والبدايه والنهايه : ۱۰ / ۳۸۹؛ وهديه العارفين: ۱ / ۲۳۴ والكنى والألقاب : ۳ / ۱۳۱ .

لها من الإعراب حينئذ (۱).

۴. الشبه الإفتقاریّ

[۴. الشبه الإفتقاریّ] (۲)

قوله : كما فی الموصولات .

و كـذا « حيث » من ظروف المكـان، و « إذ » و « إذا » من ظروف الزمـان، فـانّ كلًّا منها أشبه الحروف فی إفتقاره لإفاده المعنى إفتقارًا متأصّلًا إلى جمله ؛ ألا ترى انّك إذا قلت : رأيتك حيث زيد، فلا يتمّ المعنى حتّى تقول : حيث زيد قائم، وكذا إذا قلت : رأيت الّذی، حتّى تقول : رأيت الّذی يكتب، و هكذا .

و فی المقام إشكال و هو انّهم يحكمون انّ الإضافه من خواصّ الاسم ويثبتون إعراب كثير من الألفاظ بهـذا الأصل، و قـد تقدّم من الشارح أيضًا فی أیّ الشرطيّه والإستفهاميّه حيث أثبت إعرابهما بلزومهما للإضافه مع شبههما بالحرف معنًى، مع انّ الأسماء المـذكوره آنفًا كحيث و إذ و إذا أيضًا تلزم الإضافه وبنائها ممّا لا شبهه فيه . و قد أوردت الجواب عن هذا الإشكال فی مبحث الإضافه، من أراد الإطّلاع فليرجع إليه (۳).

ص: ۲۲۱

۱- ۱. ولذلك بنيت فوجب أن لا يكون لها موضع من الأعراب، وقد نقل هذا الرأی عن الأخفش ؛ أنظر شرح التصريح: ۲ / ۱۹۵ ؛ أوضح المسالك : ۳ / ۱۱۶ ؛ حاشيه الصبان على الأشمونی : ۳ / ۱۹۶ ؛ شرح الرضی على الكافيه : ۳ / ۸۳ و ۸۶ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. حيث قال _ أعلى اللّه مقامه _ هناك بعـد إيراد الإشـكال ما هـذا نصّ كلامه : انّهما _ أی حيث و إذا _ لمّا أضـيفتا إلى الجمله، فالمضاف إليه فيهما ليس نفس الجمله، بل المصدر المستفاد فيها، فقولك : « إجلس حيث زيد جالس » بمنزله قولك : إجلس مكان جلوس زيـد ؛ و قولك : « صلّ إذا جاء الظهر » بمنزله قولك : صلّ وقت مجیء الظهر، و لمّا لم يكن المضاف إليه فيهما مـذكورًا صـريحًا و أثر الإضافه و هو الجرّ موجودًا، لم يبلغ الإضافه فيهما إلى حدّ تعارض المقتضـى للبناء، فلهذا لم يخرجا عن البناء ؛ هـذا مع انّ « إذا » متضـمّنه معنى حرف الشـرط أيضًا، و هو سـبب آخر لبنائها (الحليه اللاّمعه : الجزء الثانی، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا).

ثمّ انّ فی قوله : « الموصولات » بحثًا، لأنّ من جملتها : أیّ، و هی لیست مبنیّه مطلقًا کما یجیء، و أیضًا من جملتها : « أل » و صلتها لا تکون جمله، بل اسم فاعل ومفعول، فلا تفتقر إلی الجمله .

قوله : کما فی سبحان .

حیث ذکر أوّلاً انّ الإفتقار لابدّ أن یکون إلی الجمله فی الحکم ببناء الاسم، أشار إلی فائده أخذ الجمله فقال : بخلاف إفتقاره _ أی الاسم _ إلی مفرد، فانّه معرب حینئذ کما فی سبحان، أی کالإفتقار الّذی فی : « سبحان »، فانّ افتقاره وإن کان بالأصاله، لکنّه لیس إلی الجمله، بل إلی المفرد، تقول : سبحان اللّه، وسبحان ربّی العظیم، و هکذا ؛ فلذلک أعرب، إذ هو منصوب علی المصدریّه، والناصب له فعل محذوف و هو : أسبّح .

ولا یخفی انّ ما ذکر من کون الإفتقار فی « سبحان » أصلیًّا، انّما هو المشهور بینهم، و عن فخر الرازی : انّ سبحان مصدر لا فعل له، فیستعمل مضافًا وغیر مضاف، وإذا لم یضف ترک تنوینه أیضًا فقیل : سبحان من زید، أی براءه منه . وقال : انّما منع منه الصرف لأنّه معرفه وفی آخره ألف ونون (۱).

قوله : و هو العارض کافتقار الفاعل للفعل .

إعلم : انّ الإفتقار الأصلیّ کما یکون علی قسمین : قسم إلی الجمله و قسم إلی المفرد، کذلک الإفتقار الغیر الأصلیّ، فهو یکون علی قسمین أیضًا : إفتقار إلی المفرد، و إفتقار إلی الجمله .

أشار إلی الأوّل بقوله : « کافتقار الفاعل للفعل »، فانّه غیر أصلیّ وإلی المفرد،

ص: ۲۲۲

۱- ۱. لم نعثر علیه .

أمّا كونه غير أصليّ فلانّه إذا لم يكن مستعملاً معه لم يكن مفتقرًا إليه، وأمّا كونه إلى المفرد فلأنّ الفعل وحده ليس إلّا مفردًا .

و أشار إلى القسم الثانى بقوله : « أو النكره لجمله الصفه »، أمّا إفتقارها إلى الجمله فلانّه المفروض، و أمّا كونه غير أصليّ فلانّه إذا لم يكن صفته جمله لم يفتقر إليها كقولك : جاءنى رجل شاعر .

قوله : و أعرب اللّذان و اللّتان لما تقدّم .

جواب عن سؤال مقدّر تقريره و تقرير الجواب يظهر من تقريرهما هناك .

و أشار بقوله : « لما تقدّم » إلى قوله : « لانّ شبه الحرف عارضه ما يقتضى الإعراب وهو التثنيه الّتى هى من خصائص الأسماء »، لكن يرد عليه ما أوردناه هناك، و يجاب بما يجاب كذلك .

۵. الشبه الإهمالىّ

[۵. الشبه الإهمالىّ] (۱)

قوله : بفواتح السُوَر .

ظاهره يقتضى أن يكون جميع فواتح السور كذلك، لأنّ جمع المضاف وكذا المحلّى باللّام يفيد العموم .

و فيه نظر لعدم تسليم ذلك، إذ من السور سوره الفاتحه والأنعام والتوبه، وكذا النور والحاقّه والقارعه ونحوها، فانّ فواتح السور فى جميعها معرب ومبتدأ، فالتمثيل بفواتح السور بالعموم لا وجه له إلّا أن يقال : انّ فى المقام مضافًا محذوفًا، و يخصّص بمثل : الآمآ، و الآرآ، و حآمآ، و نحوها .

۱- ۱. العنوان منّا .

تعريف الاسم المُعْرَب

[تعريف الاسم المُعْرَب] (۱)

قوله : السابق ذكره .

التقييد بذلك لدفع الإعتراض المتوهّم وروده على المصنّف، تقريره هو : انّ المصنّف قال : « و معرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف »، و ظاهره انّ الاسم الّذى لم يكن سالمًا من شبه الحرف مطلقًا، لم يكن معربًا، و ليس الأمر كذلك، إذ كثيرًا من الأسماء مع شباهته بالحرف معربٌ كأىّ الشرطيّه والإستفهاميّه، وذان وتان، و غيرها .

و تقرير الدفع هو : انّه ليس المراد من شبه الحرف هنا أىّ شباهه كانت، بل الشباهه المقتضيه للبناء الّتى تقدّم إليها الإشاره (۲)، أى : الاسم المعرب هو الّذى سلم من شبه الحرف المقتضى للبناء، فاندفع الإعتراض .

قوله : بضمّ السين .

انّما حكم بضمّها مع انّها لو كسرت لصحّ وزن البيت أيضًا، لأنّ الكتابه لاتناسب الكسر، إذ مع الكسر يكتب بالياء (۳) هكذا : سمى .

ثمّ انّه لم يذكر وجه الإتيان بالمثالين فى البيت لوضوحه، لكن نحن نذكره للتنبيه، فأقول : الإتيان بهما للتنبيه على انّ الاسم المعرب على قسمين : قسم يظهر

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. و هى الشبه المدنى .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » : يا ليتنى مننت بوجه ذلك مع انّ مقتضى ما ذكروه، قال فى الشافيه : وأمّا الثالثه فإن كانت عن ياء نحو: فتى، كتبت بالياء، وإلاّ فبالألف، إنتهى كلامه فيه [أنظر شرح الشافيه للرضى: ۳ / ۳۳۲] من انّ الألف الثالثه انّما تكتب بالياء إذا انقلبت عن الياء كالفتى و رمى، و فى غيره تكتب بالألف كالعصا ودعا، كتابه الألف هذه بالألف فى حالتى ضمّ السين و كسرها كلتيهما لا نقلاً بها عن الواو فيهما، فانّ الأصل هو السمو كما لايخفى، رحم اللّه تعالى من هدانى إلى فهمه وزاد سبحانه فى فضله وعلمه، أبوالقاسم.

فیه الإعراب کأرض، تقول : « هذه أرضٌ » حال الرفع، و « حرثت أرضًا » حال النصب، و « مشیت علی الأرضِ » حال الجرّ ؛ وقسم لا یظهر فیه ذلک کسُما، تقول: هذا سُما کسُما مبارک، و سمعت سُما کذلک .

قوله : بضمّ الأوّل والکسر مع همزه و حذفها والقصر .

فتکون فی الاسم ستّ لغات (۱)، إذ بضمّ الأوّل و کسره مع الهمزه اثنتان وهما : اُسم و اِسم، و بضمّ الأوّل و کسره مع حذف الهمزه من دون قصر أیضًا کذلک کسُم و سِم، و بضمّ الأوّل و کسره أیضًا مع القصر کذلک کسُما و سِمی کرضی (۲).

بناء الفعل الأمر

[بناء الفعل الأمر] (۳)

قوله : علی السکون إن کان صحیح الآخر .

فیه نظر، لأنّ ما ذکره انّما یصحّ إذا کان من صیغه المفرد کاضرب مثلًا، وأمّا صیغه التثنیه و الجمع فلا، بل بنائهما علی حذف النون .

و کذا فی قوله : « و علی حذف آخره إن کان معتلاً » نظر أیضًا، لأنّ آخر فعل الأمر المعتلّ انّما یحذف إذا کان من صیغه المفرد، و أمّا فی التثنیه والجمع فهو کالصحیح .

---

۱ – ۱. جاء فی حاشیه « ش » : قوله ــ جعلت فداه و مننت بطول بقاه ــ : « فتکون فی الاسم ستّ لغات »، أقول : الظاهر من الجوهری : انّها أربع بإسقاط الأخیرتین [أنظر : الصحاح : ۶ / ۲۳۸۳] ؛ و من الفیروزآبادی : انّها ثمانی بزیاده : سَم و سَما، بفتح السین فیهما، قال : و اسمُ الشیء بالکسر و الضمّ، و سُمُهُ و سِمَاهُ مُثَلَّثَتین : علامته [القاموس المحیط : ۴ / ۳۴۴] ؛ فبینهما إفراط و تفریط، فتأمّل، أبوالقاسم .

۲ – ۲. جاء فی حاشیه « ش » : قوله ــ روحی فداه ــ : و سمی کرضی، لو کتب کلاهما بالألف هکذا : و سما کرضا، لکان وجهه ظاهرًا لی، لأنّ کلًا منهما واوی، أبوالقاسم .

۳– ۳. العنوان منّا .

فالأولى (۱) أن يقال : انّ فعل الأمر بناؤه على ما يجزم به مضارعه، و هو مع إختصاره شامل للصحيح و المعتلّ و التثنيه و الجمع فيهما، فأُنصر مثلاً بناؤه على السكون، لأنّ مضارعه ــ و هو : تنصر ــ يجزم به ؛ و أُنصرا بناؤه على حذف النون، لأنّ مضارعه يجزم به، و هكذا . هذا فی الصحيح، و أمّا فی المعتلّ فإرمِ مثلاً بناؤه على حذف الآخر، لأنّ مضارعه ــ و هو ترمی ــ يجزم به ؛ و إرميا مبنيّ على حذف النون، إذ مضارعه كان كذلك .

ثمّ انّ ما ذكر من بناء فعل الأمر، الظاهر انّه المشهور بينهم، وذهب الأخفش (۲) وعن الكوفيّين إلى انّ الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، و انّما حذفت حذفًا مستمرًّا فی نحو: قُم، و أقعد، والأصل : لتَقُمْ، و لَتَقْعُدْ، فحذفت اللام للتخفيف، و تبعها حرف المضارعه (۳).

وانتصر لهذا القول ابن هشام، فقال :

لأنّ الأمر معنًى حقّه أن يؤدّى بالحروف (۴)، ولانّه أخو النهی وقد دلّ عليه بالحرف (۵)، و لأنّ الفعل انّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصّل، و كونه أمرًا أو خبرًا خارج عن مقصوده، و لأنّهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

۱- ۱. جاء فی حاشيه « ش » : كلام فی غايه الحقّ، أبوالقاسم .

۲- ۲. هو سعيد بن مسعده المجاشعيّ بالولاء البلخيّ ، ثمّ البصريّ ، أبوالحسن، المعروف بالأخفش الأوسط (۲۱۵ه). نحويّ، عالم باللغه والأدب، من أهل بلخ، سكن البصره، و أخذ العربيه عن سيبويه . صنّف كتبًا منها : الإشتقاق ، المقاييس فی النحو، معانی القرآن، كتاب الملوك، و القوافی مخلوط، و زاد فی العروض بحر الخبب (الأعلام : ۳ / ۱۰۲ ؛ معجم الأدباء : ۱۱ / ۲۲۴ ــ ۲۳۰ ؛ بغيه الوعاه : ۱ / ۵۹۰ و ۵۹۱ ؛ إنباه الرواه: ۲ / ۳۶ ــ ۴۳).

۳- ۳. نقله عنهم فی مغنی اللبيب : ۱ / ۲۲۷ .

۴- ۴. فی المصدر : الحرف .

۵- ۵. فی المصدر : و لم يدلّ عليه إلاّ بالحرف .

[٩ ـ] لِتَقُمْ أنت يَا ابْنَ خَيرِ قُرَيشٍ کی لِتُقَضَّی حَوَائجُ المسْلِمينَا (١)

وکقراءه جماعه : « فَبِذَلِکَ فَلْتَفْرَحُوا » (٢)، وفی الحديث : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّکُم » (٣)، و لأنّک تقول : اغزُ و اخشَ و ارمِ، واضربا واضربوا واضربی، کما تقول فی الجزم، ولأنّ البناء لم يعهد کونه بالحذف، ولأنّ المحقّقين علی أن أفعال الإنشاء مجرّده عن الزمان کبعت، وأقسمت، وأقبلت (۴).

و أجابوا عن کونها مع ذلک أفعالاً بأن تجرّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر، و لا يمکنهم إدّعاء ذلک فی نحو: قُمْ، لأنّه ليس له حاله غير هذه، و حينئذ فتشکل فعليّته، فإذا ادّعی أنّ أصله : « لتقم »، کان الدالّ علی الإنشاء اللام لا الفعل، إنتهی (۵).

* * *

ص: ٢٢٧

١- ١. بيت لايعرف قائله، وقال البغداديّ: انّه مرویّ عن الکوفيّين . ولم يتحدث عنه السيوطی فی شرح شواهده، و يروی « کی لتقضی حوائج المسلمينا » و يروی « فلتقضی حوائج المسلمينا ». أنظر : شرح الرضی علی الکافيه : ۴ / ٨۵ ؛ والإنصاف : ٢ / ۴٢٧ مسأله ٧٢ ؛ وخزانه الأدب : ٩ / ١۵ .

٢- ٢. يونس : ۵٨ ؛ قال فی « التبيان ۵ / ٣٩۵ » : قرأ الحسن فلتفرحوا بالتاء، و به قرأ أبوجعفر المدنی ورويس، وروی ذلک عن أبیّ بن کعب . والباقون بالياء، وکان الکسائی يعيب القراءه بالتاء، و أجازها الفرّاء واحتجّ بقولهم: لتأخذوا مَصَافَّکم، إنتهی. وانظر أيضًا الکشّاف: ٢ / ٢۴١، والبحر المحيط: ۵ / ١٧٢، الإيضاح:۵٨۶؛ والإنصاف : ٢ / ۴٢٧ مسأله ٧٢ .

٣- ٣. قال الفرّاء : ولقد سمعت عن النبیّ صلی الله عليه و آله قال فی بعض المشاهد : لتأخذوا مصافّکم . أنظر اللامات : ٨٩ ؛ وأسرار العربيّه : ٣١٨ ؛ وشرح المفصّل لابن يعيش : ٧ / ۴١ ؛ والإيضاح : ٣ / ٨٩٩ ؛ والبسيط : ٢ / ٣٨۴ .

۴- ۴. فی المصدر : و قبلت .

۵- ۵. مغنی اللبيب : ١ / ٢٢٧، حرف اللام .

بناء الفعل الماضی

[بناء الفعل الماضی] (۱)

قوله : والثانی علی الفتح ما لم یتّصل به واو الجمع فیضمّ، أو ضمیر رفع متحرّک فیسکن .

انّما لم یقل : والثانی علی السکون أیضًا إلاّ إذا اتّصل به واو الجمع فیضمّ، أو لم یتّصل به ضمیر رفع متحرّک فیفتح، مع انّ آخر الماضی فی أکثر صِیَغِهِ ساکن، إذ الفتح فی مفرد الغائب و الغائبه و تثنیتهما، والضمّ فی جمع المذکّر من الغائب والسکون فی التسع الباقی، للتنبیه علی انّ الأصل فی الماضی أن یکون مبنیًّا علی الفتح، و کلّ من الضمّ والسکون عارض لموجب .

بیانه هو : انّ الأصل فی المبنیّ و إن کان السکون، لکن الماضی خرج عن ذلک الأصل لمشابهته بالمضارع فی کثیر من الأمور، کوقوعه خبرًا و حالاً و صفةً و صلةً و شرطًا، فبنی علی الحرکه، والضمّ والکسر لثقلهما و خفّه الفتح عدل عنهما إلیه لثقل الفعل، فصار الأصل فی الماضی أن یکون بناؤه علی الفتح .

و انّما عدل عنه فی جمع المذکّر من الغائب إلی الضمّ لمناسبته الواو، وإلی السکون فیما إذا اتّصل به ضمیر رفع متحرّک، لکراهتهم توالی أربع حرکات متوالیه فیما هو کالکلمه الواحده (۲)، لأنّ ضمیر رفع المتحرّک _ و هو التاء _ لشدّه الاتّصال بالفعل نزلت منزله الجزء منه .

* * *

ص: ۲۲۸

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ش » : أقول : لا یخفی انّ ذلک المحذور لا یجیء فی نحو : أَکْرَمْتَ و صرّفت، فینبغی أن یفتحا، اللهمّ إلاّ ان أرادوا بذلک إطّراد الباب، أبوالقاسم .

إعراب الفعل المضارع

[إعراب الفعل المضارع] (۱)

قوله : فی إعتوار المعانی المختلفه علیه .

أی علی المضارع. الإعتوار بمعنی التعاقب (۲)، أی: فیتعاقب المعانی المختلفه علیه، تقول : زید یضرب، و لم یضرب، و لا یضرب، و هل یضرب، و هکذا .

فعل المضارع إذا باشر النون المؤکّده مبنیّ

قوله : لترکیبه معه ترکیب (۳) خمسه عشر .

أی لترکیب المضارع مع النون کترکیب خمسه عشر .

إعلم : انّ خمسه عشر أصله : خمسه و عشر، لکن لمّا کانت الواو مفیده للمغایره وکان القصد إمتزاج إحدی الکلمتین بالأخری و ترکیبهما، حذفت الواو فمزجت إحدیهما بالأخری لکونهما معًا عددًا واحدًا، فکأنّ الإسمین بمنزله اسم واحد . و هنا أیضًا کذلک لشدّه اتّصال هذه النون بالمضارع، فکأنّهما کلمه واحده فبنی، بخلاف ما إذا لم یکن مباشره، و لهذا کان المضارع حینئذ معربًا، و لمّا کان خمسه عشر مبنیًّا علی الفتح، فکذا ما أشبهه .

و من هنا ظهر وجه آخر (۴) لبناء المضارع حینئذ (۵)، لأنّ الإعراب لایدخل إلاّ

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. لم نجده بهذا المعنی فی المعاجم، بل فی « الصحاح ۲ / ۷۶۲ » : وَاعْتَوَرُوا الشیءَ، أی تَدَاوَلُوه فیما بینهم، وکذلک تعوّروه وتعاوروه، إنتهی . و فی « القاموس المحیط ۲ / ۹۷ » : وَاعْتَوَرُوا الشیءَ وتَعَوَّرُوه وتَعَاوَرُوهُ : تَدَاوَلُوهُ، إنتهی . وقال الرضی رحمه الله فی « شرح الکافیه ۱ / ۵۷ » : قوله : المعتوره، أی المتعاقبه.

۳- ۳. فی المصدر : کترکیب .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ش » : فیه انّه یمکن تقدیر الإعراب حینئذ لعدم منافاته مع الوسط بأن کان أبدًا مفتوحًا أو مضمومًا أو مکسورًا، فتدبّر، أبوالقاسم .

۵- ۵. جاء فی حاشیه « ص، ب، ش » : أی إذا لم یکن عاریًا من نون مباشر، منه .

فی آخر الکلمه، و دخوله فی آخر المضـارع حینئـذ غیر ممکن، لمـا عرفت من انّه مع النون لشـدّه اتّصالهـا به کالکلمه الواحـده، فکأنّ آخر المضارع وسط الکلمه، وکذا فی النون لأنّها لیست آخر المضارع حقیقه .

الحائل بین المضارع والنون : ألف الاثنین

قوله: کأن حال بینه و بین الفعل ألف الإثنین أو واو الجمع أو یاء المخاطبه .

و تقدیم الأوّل علی الثانی والثالث لتقدّمه علیهما، فالمناسب أن یقدّم علیهما وضعًا، و کذا الثانی علی الثالث .

أمّا إذا کان الحائل ألف الإثنین فکقولک : لا تضـربانّ، أصـله قبل إدخال « لا » الناهیه وإلحاق النون المشـدّده : تضـربان، و بعد إدخال الأوّل صار : لا تضربا، وإلحاق الثانی (۱) إلتقی الساکنان : الألف والنون المدغمه، ولم یمکن حذف إحدیهما، أمّا الألف فلإستلزامه الإلتبـاس بـالمفرد، و أمّا الثانی (۲) فلإسـتلزامه فـوات المقصـود، إذ المقصـود من الإتیـان به إفـاده التأکیـد و هی مع الحـذف مفقوده، فحرّکت النون بالکسـر تشبیهًا بنون التثنیه الواقعه بعـد الألف، لکن علی هـذا یکون التثنیه معربه لفظًا لا تقدیرًا، لأنّ إسـقاط نونها لحرف النهی کما إذا لم تکن مؤکّده بالنون الثقیله، فالأولی أن یمثّل بالتثنیه الّتی لم یکن معها عوامل الجزم، بل انّما یکون حذف نونها لأجل نون التأکید لتوالی ثلاث نونات، و حینئذ یکون المضارع معربًا تقدیرًا .

ص: ۲۳۰

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ش » : أی : بعد إلحاق الثانی، أبوالقاسم .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ش » : أی النون، أبوالقاسم .

الحائل بين المضارع والنون : واو الجمع

و أمّا إذا كان الحائل واو الجمع فكقوله تعالى : « لَتُبْلَوُنَّ » (١) مبنيّ للمفعول لجماعه الذكور، من : بلى يبلو من البَلاء، و هو التَّجرِبه (٢) ؛ أصله قبل دخول نون التأكيد : تُبلوون (٣)، بواوين : لام الفعل، و واو الجمع، كتطلبون، فحذفت الضمّه لإستثقالها على لام الفعل (۴)، فالتقى الساكنان، فحذفت الاُولى فصار : لَتُبلَوْنَ، ثمّ أكّدها بالنون المشدّده فصار : لَتُبلَوْنَنَّ، إجتمع ثلاث نونات متواليات، فحذفت نون الرفع فالتقى الساكنان أيضًا : واو الجمع ونون التأكيد المدغمه، و كان حذفهما أو أحدهما متعذّرًا لما مرّ، فحرّكوا الواو بالضمّه لانّها تجانسها، فصار : لَتُبلَوُنَّ، ولعروض هذه الضمّه لم تقلب الواو ألفًا مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها .

فيعلم ممّا ذكرنا انّ نون الجمع هنا ــ و هو علامه الإعراب ــ محذوف لتوالى

ص: ۲۳۱

۱- ۱. آل عمران : ۱۸۶ « لَتُبْلَوُنَّ فِى أمْوَالِكُم وَ أنْفُسِكُم » إلخ .

۲- ۲. كتاب العين : ۸ / ۳۴۰ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب: انّما لم يقل: لتبلون، لعدم الإحتياج إليه، لكن المناسب فيالمقام إتيانه كما لايخفى لما سيأتى من قوله ــ دام ظلّه العالى ــ : فصار لتبلون، و كذا قوله بعد ذلك : فصار لتبلوننّ، وكذا قوله : فصار لتبلونّ . إذا تبيّن هذا نقول : هذه المناقشه من عبارته الشريفه مدفوعه، بل لاسبيل لها فيها، لأنّ فى المقام إختصارًا وإيجازًا ؛ توضيحه أن يقال فى تقدير قوله ــ دام ظلّه العالى ــ : فحذفت الاُولى، فصار: تبلون، ثمّ أدخل اللام فصار لتبلون . والحاصل انّ تلك المناقشه لا وجه لها فى المقام، بل لعمرى لو أتى باللام لكانت العباره فى موضع المناقشه، لأنّ النون لايدخل المضارع الصرف لما صرّح به جماعه منهم وذلك فى موضعه مبيّن، فارجع إلى المواضع المُمَهَّده لذلك و تذكّر، وإن كان الأمر واضح كما لايخفى فلا تغفل، محمّد رضا.

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : أقول : الأولى أن يقول ــ دام ظلّه العالى ــ : لإستثقالها على الواو، لئلّا يتوهّم انّ الضمّه ثقيله على مطلق لام الفعل، و كان الباعث على هذه المسامحه هو الإشاره إلى انّه فى غايه الوضوح، لأنّ من له أدنى بصيره يعلم انّ إستثقال الضمّه هو انّما هو على لام الفعل الّتى هى الواو أو الياء، لا مطلق لام الفعل، فتأمّل (وجهه هى الإشاره إلى ضعف السؤال و قوّه الجواب كما هو الظاهر، منه). و لك أن تقول : قلبت الواو الاُولى ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فحذفت الألف لإلتقاء الساكنين فصار : لتبلَوْنَ، إلى آخره، محمّد رضا حين التكتب.

النونات، لکنّه بتقدير الثبوت، فيکون المضارع حينئذ معربًا تقديرًا .

الحائل بين المضارع والنون ياء المخاطبه

و أمّا إذا کان الحائل ياء المخاطبه فنحو : هل تَضرِبِنَّ، بکسر الباء، أصله قبل التأکيد : هل تضربِينَ، فإذا أکّد بالنون حذفت نون الرفع لتوالی النونات، فالتقی الساکنان : ياء المخاطبه والنون المدغمه، فحذفت الياء أيضًا و أبقيت الکسره دالّه عليها، فصار : تضربِنَّ .

و نون التأکيد هنا وإن باشرت الفعل لفظًا، إلّا انّها غير مباشره معه فی الأصل، لأنّ الياء المحذوفه فاصله بينهما تقديرًا، وکذا الکلام فی الجمع مثل : هل يضربُنَّ، بضمّ الباء .

والحاصل : انّ الفعل المضارع إن کان رفعه بالضمّه، فانّه إذا أکّد بالنون يبنی، وإن کان رفعه بإثبات النون فانّه إذا أکّد بها يبقی علی إعرابه .

قوله : لما تقدّم .

و هو قوله : « لمعارضه شبهه للاسم بما يقتضی البناء و هو النون (۱) المؤکّده الّتی هی من خصائص الأفعال »، لأنّه کما يکون نون التأکيد من خواصّ الفعل فکذا نون الإناث، فيکون فعل المضارع معه مبنيًّا کقوله تعالی : «وَالمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ » (۲)، خلافًا للسهيلی (۳) فقال بأنّه معربٌ تقديرًا (۴).

ص: ۲۳۲

۱- ۱. جاء فی حاشيه « ش » : أقول : نقل عن ابن مالک فی المقام فساد ما ذکر، إذ يلزم علی هذا بناء الفعل المجزوم والمقرون بحرفی التنفيس، والمسند إلی ياء المخاطبه، لأنّها تختصّ بالفعل، أبوالقاسم .
۲- ۲. البقره : ۲۲۸ .
۳- ۳. هو عبدالرّحمن بن عبداللّه بن أحمد بن اصبغ الخثعمی السهيلی الأندلسی المالکی (۵۰۸ _ ۵۸۱ ه) مؤرخ، محدّث، حافظ، نحویّ، لغویّ، مقرئ، أديب . ولد بسهيل، و أخذ عن ابن العربی وغيره ونمی خبر نبوغه إلی مراکش، فطلبه واليها وأحسن إليه واقبل عليه، وأقام بها نحو ثلاثه أعوام، و توفّی بها فی شعبان . من مؤلّفاته : التعريف والاعلام فيما أبهم فی القرآن من الأسماء والاعلام، الروض الأنف فی شرح تفسير ما اشتمل عليه حديث السيره النبويّه لابن هشام، وشرح الجمل للزجاجی فی النحو لم يتمّ، نتائج الفکر، وله أشعار کثيره (أنظر معجم المؤلّفين : ۵ / ۱۴۷ ؛ الأعلام : ۳ / ۳۱۳ ؛ الوافی بالوفيات : ۱۸ / ۱۰۱).
۴- ۴. جاء فی حاشيه « ش » : و نسب إلی ابن درستويه وابن طلحه، أبوالقاسم . وينسب ذلک إلی کلام سيبويه ؛ ورأيهم أنّه معرب بإعراب مقدّر منع من ظهوره شبهه بالماضی فی صيروره النون جزءًا منه، فتقول فی نحو : « والوالدات يرضعن » : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمّه مقدّره علی آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن فی أنّ النون قد صارت فيه جزءًا منه ؛ أنظر شرح ابن عقيل : ۱ / ۳۸ _ ۴۰ ؛ تفسير البحر المحيط : ۲ / ۲۴۵ .

قوله : لأنّهما يستويان فى إصاله السكون و عروض الحركه .

هذا علّه لقوله : « حملاً على الماضى » ؛ بيانه هو : انّا نقول انّهما فعلان، والأصل فى الأفعال البناء، فالأصل فيهما البناء، فنقول أيضًا : انّهما مبتيان أصلاً وكلّما كان مبنيًا أصلاً فالأصل فيه السكون، فالأصل فيهما السكون، فعلم انّهما يستويان فى اصاله السكون و عروض الحركه .

بناء الحرف

[بناء الحرف] (١)

قوله : وجوبًا .

صفه لمحذوف، أى : إستحقاقًا وجوبًا ؛ قيّد الإستحقاق بالوجوب دفعًا للإعتراض الوارد على المصنّف فى المقام، بيانه هو : انّه قال : « و كلّ حرف مستحقّ للبناء »، و لا يلزم من إستحقاق الحرف للبناء إلتزام جميع الحروف للبناء، إذ كثيرًا ما يقال للشىء انّه مستحقّ لذلك الشىء مع انّ جميع أفراد ذلك الشىء لا يلزمه، كما تقول : و كلّ اسم مستحقّ للإعراب مع انّ كثيرًا من الأسماء مبنىّ،

١- ١. العنوان منّا .

وكـذا تقول : كـلّ الأفعـال يسـتحقّ البنـاء مع انّ فعل المضارع معرب، و كـذا تقول : كلّ مبنىّ يسـتحقّ السـكون مع انّ كثيرًا من المبنيّات متحرّك .

فعلى هذا نقول : انّه لا يلزم من قول المصنّف : « و كلّ حرف مستحقّ للبناء » بناء جميع الحروف، و لهذا قيّده الشارح بالوجوب، يعنى : انّ إستحقاق الحروف للبنـاء إسـتحقاق وجوبى، فلا يجوز التخلّف عنه، بخلاف إستحقاق جميع الأسماء للإعراب، فانّه إستحقاق رجحانىّ، و كذا إستحقاق الأفعال للبناء واستحقاق المبنىّ للسكون، و لهذا يجوز التخلّف فى كلّ منها كما عرفت .

قوله : إذ المعانى المفتقره إليه لا تعتوره .

أى المفتقره إلى الإعراب ؛ إنّما قيّد المعانى بـذلك تنبيهًا على انّ المعانى الغير المفتقره إليه ربّما تعتور الحرف كمِنْ مثلًا، فانّها تكون للإبتداء والتبيين والتبعيض والظرفيه و هكذا، لكن المعانى المفتقره إلى الإعراب لا تعتوره، و لذا صار كلّ الحروف مبنيًّا .

قوله : و نحو : [١٠ _] وليت يقولها المحزون (١)، إلى آخره .

هذا جوابٌ عن سؤال مقدّر، تقديره هو : انّا لانسلّم انّ المعانى المفتقره إلى الإعراب لا تعتور الحرف، إذ قولك : « و ليت يقولها المحزون »، انّ « ليت » فيه حرف مع انّه مبتدأ ومرفوع، و خبره : يقولها .

ص: ٢٣٤

١- ١. هذا ممّا يرثى بها أبوطالب بن عبدالمطّلب لنديمه مسافر ابن أبى عمرو بن أميه بن عبد شمس بعد أن عرضه وَرَم البطن، و خرج مـن مكّه إلى الحيره ليـداوى مرضـه فمـات فيهـا، والبيتـان منهـا هكـذا: ليت شـعرى مسـافر بن أبى عمــرو و ليت يقـولها المحزون أىّ شىء دعاك أم عال مرآ ك و هل أقـدمت عليك المنون أنظر : خزانه الأدب : ١٠ / ٤٦٣ ؛ و جامع الشواهد : ٢ / ٤٢٨ .

تقرير الجواب هو : انّ « ليت » هنا و إن كان مبتدأ، لكنّه ليس بحرف، بل اسم لليت الحرفيّه، فصار « ليت » هنا اسمًا، لا حرفًا . و هذا كقولك : مِنْ حرف جرّ، حيث « من » وقعت مبتدأ و « حرف جرّ » خبره، لانّها اسم لمِن الحرفيّه، فيكون اسمًا لا حرفًا . و كذا قولك : « فى » للظرفيّه، ومثلها قولك : ضَرَبَ فعل، حيث انّ « ضرب » وقع مبتدأ مع انّ الفعل لا تقع مسندًا إليه، و ذلك لأنّ « ضَرَبَ » هنا اسم لِضَرَبَ الفعليّه، لا فعل .

قوله : بدليل عدم وفائها لمقتضاها .

أى « ليت » فى قولك : « و ليت يقولها المحزون »، اسم لا حرف، لأنّ « ليت » الحرفيّه لها مقتضى لفظًا و معنًى، أمّا بحسب اللفظ فهو نصب الاسم ورفع الخبر لكونها من أحرف المشبّهه بالفعل، و أمّا بحسب المعنى فهو التمنّى، وهى هنا لم تف بشىء منهما كما لا يخفى .

قوله : و كانت فتحه للخفّه .

إعلم : انّه بعد ثبوت البناء للكلمه تطلب علّتان، إحديهما : للبناء على الحركه، لأنّ أصل البناء السكون كما مرّ، والأخرى : لتعيين حركه من بين الحركات دون غيرها ؛ ولهذا قال أوّلاً : « فالأوّل حرّك لإلتقاء الساكنين »، إذ هو موجب للحركه كاينه ما كانت ؛ و ثانيًا : « و كانت فتحه للخفّه »، و كذا فيما يأتى .

قوله : و جَيْر .

و هى حرف جواب بمعنى : نعم، و جوّز ابن هشام فتحها أيضًا (١).

ص: ٢٣٥

١- ١. مغنى اللبيب : ١ / ١٢٠ ؛ و فيه : جَيْرِ بالكسر على أصل إلتقاء الساكنين كأمسِ، و بالفتح للتخفيف كأينَ وكَيفَ : حرف جواب بمعنى نعم .

قوله : تشبيهًا [لها] (۱) بقبلُ و بعدُ .

فيما إذا كانا مبنيين، و ذلك لأنّ « حَيْثُ » و إن كان ممّا يلزم الإضافه، لكن لمّا كان الإضافه إلى الجمله كلا إضافه لعدم ظهور أثرها، و لأنّ المضاف إليه فى الحقيقه هو المصدر المستفاد من مضمون الجمله، فشبه « قبلُ » و « بعدُ » فى عدم ذكر المضاف إليه مع إرادته، و لهذا بنى على الضمّ . و منه يعلم الجواب عن الإشكال المتقدّم، و سيجيء فى مبحث الإضافه أيضًا (۲).

قوله : و أَجَلْ .

بسكون اللام حرف جواب مثل : نَعَمْ، فيكون تصديقًا للمخبر كما إذا وقع بعد: قام زيد و نحوه، و إعلامًا للمستخبر كما إذا وقع بعد إستفهام كقولك : أقام زيد، ووعدًا للطالب كما إذا وقع بعد الطلب كقولك : إضرب زيدًا، كما صرّح به ابن هشام وغيره (۳). و قيّد بعضهم الخبر الّذى يقع « أجل » جوابًا له بالمثبت، و الطلب بغير النهى (۴).

قوله: وقد علم ممّا مثّلت به انّ البناء على الفتح والسكون يكون فى الثلاثه (۵).

أى الاسم و الفعل و الحرف، إذ قد عرفت انّ البناء على الفتح فى الاسم كأيْنَ،

۱- ۱. ما بين المعقوفين من المصدر .

۲- ۲. الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

۳- ۳. مغنى اللبيب : ۱ / ۲۰ ؛ وشرح الرضى على الكافيه : ۴ / ۴۳۱ ؛ والمصباح المنير (أجل) : ۱ / ۶ ؛ و (نعم) : ۲ / ۶۱۴ ؛ والقاموس المحيط (أجل) : ۳ / ۳۲۷ .

۴- ۴. مغنى اللبيب : ۱ / ۲۰ ؛ و فيه : و قيّد المالقى الخبر بالمثبت، والخبر بغير النهى .

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : إعلم انّه لم أجد فى نسخه الأصل قوله : « و قد علم ممّا مثّلت » إلى : « فتنبّه . قوله: وفيه نظر »، و لا أثرًا منه من الرابطه و غيرها حتّى يحتمل إلى كونه فيها أى فى نسخه الأصل، محمّد رضا عفى عنه .

وفى الفعل كضَرَبَ، و فى الحرف كواو العطف، و على السكون فى الأوّل ككَمْ، وفى الثانى كإضرِبْ، و فى الثالث كأجَلْ .

إذا علمت ذلك فاعلم : انّ قوله : « مثّلت » يحتمل أن يكون من صيغه المتكلّم، فحينئذ نسبه التمثيل إلى نفسه مع انّ بعض الأمثله من كلام المصنّف ـ كأين وكم ـ إمّا (۱) للحمل على الأكثر، أو من جهه أن يكون البعض من كلام المصنّف لا يضرّ نسبه الشارح إلى نفسه، لانّه و إن كان من كلام المصنّف فى الأصل، لكن من حيث انّ الشارح ذكره هنا يصحّ نسبته إلى نفسه .

و يحتمل أن يكون « مثّلت » من صيغه الغائبه مبنيّه للمفعول، فيشمل ما ذكره المصنّف و غيره، و حينئذ الإتيان بصيغه المؤنّث مع إرجاع الضمير إلى الموصول لتأويله إلى الأمثله، أى : من الأمثله الّتى (۲) مثّلت، لكن ذِكْر « به » بعده ينافيه .

قوله : و على الكسر والضمّ لا يكون فى الفعل .

فيه بحثٌ، لأنّه لايعلم ذلك من كلامه إلّا من حيث انّه لم يذكر مثالاً للفعل المبنىّ على الضمّ، إذ عدم ذكره دليل على العدم، إذ لو كان له مثال لذكره، كما (۳) ذكر للمبنىّ على الفتح والسكون .

و حينئذ نقول : كما انّه لم يذكر مثالاً (۴) للفعل المبنىّ على الضمّ، كذا لم يذكر مثالاً للحرف المبنىّ على الضمّ، و حينئذ ينبغى أن يقول : و على الكسر لايكون فى الفعل و على الضمّ لا يكون فى الفعل والحرف، أو يذكر المثال للحرف المبنىّ على الضمّ بعد حيث، كما ذكر المثال للحرف المبنىّ على الكسر بعد أمسِ ؛ بل هذا

۱- ۱. « إمّا » لم يرد فى : « ش، ك ۱ و ۲ ».

۲- ۲. « الّتى » لم يرد فى : « ش، ك ۱ و ۲ ».

۳- ۳. فى « ش » : لما ؛ وهو خطأ .

۴- ۴. فى « ش » : مثلا ؛ وهو خطأ .

هو المتعيّن لوجود المبنىّ على الضمّ فى الحرف كمُنْذُ، فكان عليه أن يقول : « وذو الضمّ نحو : حيث، و انّما ضمّ » إلى آخر ما ذكره، ثمّ يقول : و منذ .

و عدم ذكر المثال للحرف المبنىّ على الضمّ بعد حيث، إمّا غفله من الشارح، أو من إسقاط الكتّاب (١).

ثمّ انّ نفيه المبنىّ بالضمّ فى الفعل، ينافى ما مرّ من انّ الماضى إذا اتّصل به واو جمع يضمّ (٢)، فتنبّه .

قوله : و فيه نظرٌ .

لعلّ وجهه فى نحو : شِ، هو ما تقدّم سابقًا من انّ بناء مثل هذا من المعتلّات على حذف الآخر، و فى نحو : رُدُّ، هو انّ المبنىّ ما كان لازمًا لحاله واحده ولا ينتقل منها إلى أخرى كحيثُ و أمسِ و غيرهما، و ليس الأمر فى « ردّ » كذلك، لجواز الضمّ والفتح والكسر فى دالها .

الإعراب غير مختصّ بالحركات بل يشمل الحروف والسكون والجزم

قوله : واعلم انّ الإعراب [كما قال فى التسهيل] (٣) ما جىء به، إلخ .

الظاهر المقصود من هذا الكلام التنبيه على عدم اختصاص الإعراب

ص: ٢٣٨

---

١ – ١. واحتمل الميرزا أبوطالب الاصفهانى قدس سره أن يكون الشارح متردّدًا فى منذ، لما اختلف فيه هل هو فرع لمُذْ ومبنىّ على السكون تقديرًا، أو أصل له و مبنىّ على الضمّ تحقيقًا ؟ و لهذا لم يتعرّض الشارح لا ـ للتمثيل به ولا لكونه معلومًا ؛ أنظر حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ۴۶ .

٢ – ٢. وتعرّض لرفع هذا التنافى الميرزا أبوطالب الاصفهانى قدس سره بأنّه مبنىّ عند الشارح على الفتح التقديرىّ، لاعتباره الأصل فيه دون العارض ؛ أنظر حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ۴۵ .

٣– ٣. ما بين المعقوفين من المصدر .

بالحركات، بل يعمّها والحروف أى : الألف والواو والياء والسكون والجزم أيضًا، و ذلك لوجهين : أحدهما : هو ما ذكره من قوله : « انّ الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركه » إلى آخره ؛ والثانى : هو انّ الإعراب فى اللغه : البيان، كما قيل (١).

و حينئذ نقول : تسميه هذه الحركات بالإعراب لأنّ فيها إبانةً و كشفًا عن المعنى، و هو يصدق على تلك الحروف أيضًا، لأنّ فيها إبانةً و كشفًا عن المعنى أيضًا، إذ بالألف فى قولك : جاءنى مسلمان، يعرف انّه فاعل، وبالياء فى قولك : رأيت مسلمين، يتبيّن انّه مفعول، و هكذا، فيشمل الإعراب لكليهما .

إذا عرفت ذلك فاعلم : انّ هنا أشياء : الرفع والنصب والجرّ، والضمّ والفتح والكسر بالتاء وبغيرها (٢) ؛ والظاهر من بعضهم انّ الثلاثه الأُوَل لا تطلق إلاّ على المعرب، و لا يقال فى المبنىّ نحو « حيثُ » مثلاً : انّه مبنىّ على الرفع، أو « ضَرَبَ » مبنىّ على النصب، أو « أَمسِ » مبنىّ على الجرّ (٣).

و أمّا الضمّ والفتح والكسر فنقول : انّها إمّا بالتاء أو بدونه، و على الثانى قيل:

ص: ٢٣٩

١- ١. فى « شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨ » : الإعراب فى اللغه التبيين، يقال : أعرب فلان عمّا فى نفسه إذا بيّنه. وفى « القاموس المحيط ١ / ١٠٢ » : والإِعْرَابُ : الإبَانَةُ والإفْصاحُ (عن الشيء). و قال فى « المصباح المنير ٢ / ٤٠٠ » : وأَعْرَبْتُ الشيءَ وأَعْرَبْتُ عنه، وعَرَّبتُهُ بالتثقيل وعَرَّبْتُ عنه كلّها بِمَعنَى التَبْيِينِ وَالإِيضَاحِ. وانظر أيضًا: الصحاح (عرب) : ١ / ١٧٨ ؛ ولسان العرب (عرب) : ١ / ٥٨٩ ؛ ومجمع البحرين : ٣ / ١٤٦؛ والحدائق النديّه : ٥١ .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : رفع و نصب و جرّ ز عامل حاصلند ضمّ و فتح و كسر نى از عاملند ضمّه فتحه كسره چون با تا بود گاه با عامل گهى نى عاملند

٣- ٣. أنظر اللباب فى علل البناء والإعراب: ١ / ٦٠ كتاب اللمع فى العربيه: ١ / ١٠ الفوائد الضيائيه: ٢٤ و٢٨٧.

إنّها مختصّه بالمبنىّ، فلا يقال لرفع المعرب : انّه ضمّ (١). و كذا الكلام فى الفتح والكسر، بل قال بعض المحقّقين :

انّ الضمّ و الفتح و الكسر لا يطلق فى عبارات البصريّه إلّا على حركه غير إعرابيّه (٢).

و أمّا على الأوّل : فمشتركه بين المعرب والمبنىّ .

بيان النسبه بين كلّ من الرفع والنصب والجرّ والضمّ والفتح والكسر

فعلى هذا نقول : انّه ظهر ممّا قلنا انّ بين كلّ من الرفع والنصب والجرّ، والضمّ والفتح والكسر تباينًا، و أمّا بين الضمّ والضمّه فعموم مطلق، لأنّ كلّ ضمّ ضمّه ولا عكس، أى بعض الضمّه ليس بضمّ كما إذا يكون فى المعرب ؛ و كذا بين الفتح والفتحه، والكسر والكسره .

و أمّا بين الضمّه والرفع فعموم من وجه، لصدق الأوّل بدون الثانى فى المبنىّ كحيث مثلًا، وصدق الثانى بدون الأوّل فى ألف التثنيه والواو فى الجمع وأسماء الستّه، و صدقهما معًا فى مثل : جاءنى زيدٌ . و كذا بين الفتحه والنصب لصدق الأوّل بدون الثانى فى المبنىّ، وصدق الثانى بدون الأوّل فى ياء التثنيه والجمع والألف فى أسماء الستّه، و صدقهما معًا فى مثل : رأيت زيدًا . و كذا بين الكسره والجرّ لتفارقهما فى المبنىّ والمعرب بالحروف و صدقهما فى المعرب بالحركه مثل: مررت بزيدٍ .

١- ١. أنظر المفصّل : ١۶٢ ؛ و شرح المفصّل لابن يعيش : ٣ / ٨۴ .

٢- ٢. شرح الرضى على الكافيه : ١ / ٧١ .

ولا ـ يخفى انّ ما قلنا من إختصاص الضمّ و الفتح و الكسر بالحركات البنائيّه انّما هو عند عدم القرينه، و إلّا فمع القرينه يجوز إطلاق كلّ من ألقاب أحد النوعين على الآخر، كما سيجىء فى البيت :

[١١ _] فارفع بضمّ وانصِبَنْ فتحًا و جُرّ كسرًا [كذِكْر اللّه عَبْده يَسُرّ] (١)

بل عن الكوفيّين تجويز ذلك مطلقًا (٢).

وجه تسميه الضمّ والفتح والكسر

ثمّ بقى الكلام فى وجه تسميه الضمّ بالضمّ، والفتح بالفتح، والكسر بالكسر، فنقول : أمّا الضمّ فلأنّه عند التنطّق به يضمّ الشفتان . وأمّا الفتح فلأنّه عند التنطّق به يفتح الشفتان . و كذا الكسر، إذ فكّ الأسفل عند التنطّق به يهوى إلى السفل، فهو كالمكسور يسقط و يهوى إلى الأسفل .

وجه تسميه الرفع والنصب والجرّ

[وجه تسميه الرفع والنصب والجرّ] (٣)

و أمّا الرفع فلإرتفاع الشفه عند النطق (٤) به، أو لرفع مرتبته بين أخويه لكونه علامه العمده . و أمّا النصب فقد أفاد بعض المحقّقين انّ نصب الفم تابع لفتحه، فكأنّ الفم كان شيئًا ساقطًا فنصبته، أى : أقمته بفتحك إيّاه (٥). و أمّا الجرّ فلأنّ الفكّ يجرّ إلى الأسفل عند النطق (۶) به .

١- ١. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٢- ٢. شرح الرضى على الكافيه: ١ / ٧١؛ شرح المفصّل لابن يعيش: ٣ / ٨۴؛ البسيط فى شرح الكافيه: ٢ / ٣٨.

٣- ٣. العنوان منّا .

۴- ۴. فى « ب » : التنطّق .

۵- ۵. شرح الرضى على الكافيه : ١ / ٧٠ .

۶- ۶. فى « ب » : التنطّق .

أنواع الإعراب

[أنواع الإعراب] (۱)

قوله : وأنواعه [أربعه :] (۲) رفع و نصب و جرّ و جزم .

إعلم : انّ الرفع ثلاثه أشياء : الضمّه والألف والواو كقولك : جاءنی زيد أو مسلمان أو مسلمون أو أبوه . والنصب أربعه أشياء : الفتحه والكسره والألف والياء كقولك : رأيت زيدًا ومسلمات و أباه و مسلمين . والجرّ ثلاثه أشياء : الكسره والفتحه والياء كقولك : مررت بزيد أو بأحمدَ أو أبيه أو مسلمين . وأمّا الجزم فهو بالحذف، إمّا بحذف حركه أو حرف .

وجه تسميه الجزم والسكون بهما

وقد علمت آنفًا وجه تسميه كلّ من الرفع والنصب والجرّ، بقی الكلام فی وجه تسميه الجزم به، فنقول : أمّا تسميه الجزم به فلأنّ الجزم بمعنی القطع (۳)، والجازم كالقاطع، فكأنّه قطع آخر الكلمه، واللفظ مجزوم آخره أی : مقطوع آخره .

وأمّا تسميه السكون بذلك، فلأنّه لعدم تغيّره كالساكن الّذی لا يتحرّك أبدًا .

قوله : نحو : انّ زيدًا قائم .

ولايخفی انّه كان الأولی تقديم الرفع علی النصب كما فعله فی الفعل، بأن يذكر: كان زيد قائمًا، أو : ما زيد قائمًا، أو نحوهما .

قوله : فی هذه العباره قلب .

إعلم : انّ القلب هو أن يجعل أحد جزئی الكلام أو أجزائه مكان الآخر كقولك: عرضت الناقه علی الحوض، مكان : عرضت الحوض علی الناقه، أی : أظهرته

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. ما بين المعقوفين من المصدر .

۳- ۳. المصباح المنير (جزم) : ۱ / ۹۸ ؛ القاموس المحيط (جزم) : ۴ / ۹۰ .

عليها لتشرب ؛ و قد جعلت مكان الحوض الناقه، و مكان الناقه الحوض .

وكذا فى قول المصنّف: « والاسم قد خصّص بالجرّ »، حيث جعل مكان الجرّ الاسم، ومكان الاسم الجرّ .

و الباعث على جعله من القلب فساد المعنى لو لم يكن من ذاك ، إذ معناه حينئذ : انّ الاسم مختصّ بالجرّ، ويلزم منه عدم قبول الاسم شيئًا غير الجرّ، وفساده ظاهر.

و كذا قوله بعد ذلك : « كما قد خصّص الفعل بأن ينجزما » أيضًا من باب القلب (١).

قوله : و هذا تبيين لأىّ أنواع الإعراب خاصّ بالاسم .

واسم الإشاره مبتدأ، وخبره تبيين، والجارّ والمجرور متعلّق به، و « خاصّ » خبر لمبتدأ محذوف، أى : هو خاصّ بالاسم .

والغرض من هذا الكلام دفع الإعتراض على المصنّف، تقريره هو : انّه قد علم من المصنّف سابقًا انّ الجرّ مختصّ بالاسم حيث قال : « بالجرّ والتنوين والندا وأل » البيت، و ذكره هنا أيضًا تكرار، فدفع هذا الإعتراض بما ذكره .

وجه اختصاص الجوازم بالفعل

قوله : فلا يجزم الاسم لإمتناع دخول عامله عليه .

و ذلك لأنّ الجوازم وضعت إمّا لنفى الفعل كلَمْ و لمّا، أو للنهى عنه كلا النهى، أو

١- ١. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى قدس سره فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۴۶ » : لايبعد أن يكون خصّص بمعنى : فرّد، كما يقال : خصّصه بالذكر أى فرّده، فلا حاجه إلى القول بالقلب .

لتعليق الشيء بالفعل كأدوات (١) الشرط، أو لطلب الفعل كلام الأمر ؛ و كلّ من هذه المعانى لا يتصوّر إلّا فى الفعل .

لام الأمر مكسور إلّا بعد الواو والفاء وثمّ فساكن

إعلم: انّ لام الأمر حركتها الكسر نحو: لِيضرب مثلاً؛ وعن سليم انّه يفتحها (٢). وهذه اللام ساكنه بعد الفاء والواو كقوله تعالى: «فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي » (٣)؛ وكذا بعد « ثمّ » كقوله تعالى فى قراءه الكوفيّين : « ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ »(٤).

١- ١. فى « ش » : كأدات .

٢- ٢. قال ابن مالك فى « شرح التسهيل ٣ / ٣٧٩ » : ولام الأمر مبنيه على الكسر، لانّه أقرب إلى الجزم ؛ لانّه حركه مقابل مقابله وهو الجرّ . ومن العرب من يبنيها على الفتح، قال الفرّاء فى كلامه على قوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاه » [النساء : ١٠٢]، بنو سليم يفتحون لام الأمر نحو : « لَيقم زيد »، إنتهى . وانظر شرح الرضى على الكافيه : ۴ / ٨۴ .

٣- ٣. البقره : ١٨۶ .

۴- ۴. الحجّ : ٢٩ . قال ابن مالك فى « شرح التسهيل ٣ / ٣٧٩ » : وأمّا تسكين اللام بعد ثمّ فقليل، ومنه قراءه أبى عمرو وغيره : « ثمّ ليقضوا تفثهم ». وانظر الإيضاح فى شرح المفصّل : ۵٨۶ ؛ والبسيط : ٢ / ٣٨۴.

[إعراب الأسماء الستّه]

و قد شرع فی تبیین مواضع النیابه بقوله :

وارفع بواو، وانصبنّ بالألف و اجرر بیاء ما من الأسما أصف

(وارفع بواو وانصبنّ بالألف، واجرر بیاء ما من الأسماء أصف) أی أذکر .

من ذاک ذو إن صحبه أبانا والفم حیث المیم منه بانا

(من ذاک) أی من الأسماء الموصوفه (ذو) وقدّمه للزومه هذا الإعراب، ولکن إنّما یعرب به (إن صحبه أبانا) أی: أظهر، واحترز بهذا القید عن ذو بمعنی الذی، وقیّده فی الکافیه و العمده بکونه معربًا .

(و) من الأسماء (الفم) و فیه لغات: تثلیث الفاء مع تخفیف المیم منقوصًا أو مقصورًا، و مع تشدیده، واتباعها المیم فی الحرکات کما فعل بعینی امرئ وابنم، وإنّما یعرب بهذا الاعراب (حیث المیم منه بانا) أی: ذهب، بخلاف ما إذا لم یذهب منه فإنّه یعرب بالحرکات علیه .

أب أخ حم کذاک و هن والنقص فی هذا الأخیر أحسن

(أب أخ حم کذاک) أی: کما تقدّم من ذی والفم فی الإعراب بما ذکر، و قیّد فی التسهیل الحم ــ و هو قریب الزوج ــ بکونه غیر مماثل قروًا و قرء و خطأ، فإنّه إن ماثل ذلک أعرب بالحرکات و إن أضیف . و فیه أنّ الأب و الأخ قد یشدّد آخرهما .

(و هن) كذلك و هو كنايه عن أسماء الأجناس، و قيل: ما يستقبح ذكره، وقيل: الفرج خاصّه، قال فى التسهيل: قد يشدّد نونه ؛ (والنقص فى هذا الأخير) وهو هن، بأن يكون معربًا بالحركات على النون (أحسن) من الإتمام، قال علىّ عليه السلام : « من تعزّى بعزاء الجاهليّه فاعضّوه بهن أبيه ولا تكنوا » .

و فى أب و تالييه يندر و قصرها من نقصهنّ أشهر

(وفى أب و تالييه) و هما أخ و حم (يندر) أى: يقلّ كقوله :

بأبه اقتدى عدىّ فى الكرم و من يشابه أبه فما ظلم

(وقصرها) أى: أب و أخ و حم بأن يكون آخرها بالألف مطلقًا (من نقصهنّ أشهر) كقوله :

إنّ أباها و أبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

(وشرط ذا الإعراب) المتقدّم فى الأسماء المذكوره (أن يضفن) وإلاّ فتعرب بحركات ظاهره نحو: « إنّ له أبًا »، و « له أخٌ »، و « بنات الأخ »، وأن تكون الإضافه (لا للياء) أى لا لياء المتكلّم، و إلاّ فتعرب بحركات مقدّره نحو : « أخى هارون » « إنّى لا أملك إلاّ نفسى و أخى »، و أن تكون مكبره و إلاّ فتعرب بحركات ظاهره، و أن تكون مفرده و إلاّ فتعرب فى حال التثنيه والجمع إعرابهما (كجا أخو أبيك ذا اعتلا)، فأخو مفرد مكبّر مضاف إلى أبيك، و أبى مفرد مكبّر مضاف إلى الكاف، وذا مضافه إلى اعتلا، وقد حوى هذا المثال كون المضاف إليه ظاهرًا و مضمرًا و معرفه و نكره .

إعراب الأسماء السّته

اشاره

[إعراب الأسماء السّته] (١)

قوله : أی أذکر .

الباعث علی هذا التفسیر هو انّ المصنّف لم یذکر وصف جمیع الأسماء السّته، بل ذکرها نفسها، و « أصف » انّما یناسب إذا ذکر وصفها .

فی انّ الاسم المعرب بالحرکات علی ثلاثه أقسام

و تحقیق المقـام علی وجه یزول معه الحجـاب عن وجه المرام هو أن یقـال : انّ الاـسم المعرب لاـیخلو إمّـا معرب بالحرکات أو بالحروف، أمّا الأوّل فعلی ثلاثه أقسام :

الأـوّل : مـا یکون معربًـا بالحرکات الثلاث، کلّ واحـده منها فی محلّه ؛ أی مضـموم فی حاله الرفع، و مفتوح فی حاله النصب، و مکسور فی حاله الجرّ، وهو فی موضـعین، الأوّل: المفرد الّذی یجتمع فیه شرطان، الأوّل: أن یکون من الأسماء المنصرفه، والثانی : أن لا یکون من الأسماء السّته الّتی ذکرها بقوله: « من ذاک ذو إن صحبه أبانا » إلی آخره .

ونعنی بـالمفرد مـا لاـ یکون مثنّی ولاـ مجموعًا، فیشـمل المضاف أیضًا کقولک: جاءنی غلام زیـد، و رأیت غلام زیـد، ومررت بغلام زید، حیث انّ الأوّل مضموم

١- ١. العنوان منّا .

بـالرفع، والثـانى مفتوح بالنصب، والثالث مكسور بالجرّ . وهـذا القسم من المعرب قـد يكون إعرابه ظاهرًا أجمع كما مرّ، و قـد لا يكون كذلك وسيجىء بيانه إن شاء اللّه سبحانه .

والموضع الثانى ممّا يكون إعرابه بجميع الحركات كلّ واحده منها فى محلّه هو : الجمع المكسّـر المنصرف، فخرج بالجمع ما لم يكن جمعًـا كالتثنيه، وبالمكسّـر الجمع السالم، إذ إعرابهما إمّا بالحروف كالتثنيه والجمع السالم من المـذكّر، أو ببعض الحركات كـالجمع السـالم من المؤنّث كمـا سـيجىء بيـان الجميع ؛ وبالمنصـرف (١) غيره كمواضـع، إذ إعرابـه ليس بجميـع الحركـات و سيجىء أيضًا .

فى انّه لِمَ أعرب المفرد وجمع المكسّر بجميع الحركات

و انّما أعرب هذان القسـمان بالحركات جميعها، لأنّ وضع الكلمه كما عرفت للإفاده والإستفاده، و قد عرفت انّ كلتيهما كثيرًا ما تحتاج إلى الإعراب ؛ وحينئذ نقول : أمّا إعراب الأوّل من القسـمين بالحركه، فلأنّه أصل للتثنيه والجمع، والمعرب بالحركه أصـل بالنسـبه إلى المعرب بـالحروف، فيعطى الأصـل بالأصـل . و أمّـا كون إعرابه بجميع الحركـات لأنّ نيابه حركه عن أخرى خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلّا بدليل .

و أمّـا إعراب الثانى منهما بجميع الحركات أيضًا فلمشابهته بالمفرد، لكونه صـيغه مسـتأنفه مغيّره عن وضع مفرده، و لكون بعضـه مخالفًا لبعض فى الصـيغه كـالمفردات المتخـالفه الصـيغ، و لانّه لم يطّرد فى آخره حرف لين صالـح لأن يجعـل إعرابًا كما فى الجمع بالواو والنون .

١- ١. قوله قدس سره : « وبالمنصرف » متعلّق بقوله : فخرج .

والقسم الثانى ممّا يكون إعرابه بالحركه هو : ما كان مضموماً فى حاله الرفع، ومكسوراً فى حاله النصب و الجرّ، و هو جمع المؤنّث السالم كمسلمات و ما فى حكمه، و سيجىء أيضًا، بخلاف غير الجمع كالمفرد و التثنيه، أو جمع الغير المؤنّث كالسالم من المذكّر، أو جمع الغير السالم كالمكسّر .

والقسم الثالث : كالثانى فى الضمّ و بعكسه فى النصب والجرّ (۱)، أى مفتوح فى حاله النصب والجرّ، وهو غير المنصرف مفردًا كان كأحمد، أو جمعًا مكسّرًا كمصابيح، وانّما فتح فى حاله النصب و الجرّ لما مرّ فى المبنىّ .

الاسم المعرب بالحروف على ثلاثه أقسام

[الاسم المعرب بالحروف على ثلاثه أقسام] (۲)

و أمّا الثانى أى المعرب بالحروف، فعلى ثلاثه أقسام أيضًا، الأوّل : ما يكون رفعه بالواو، و نصبه بالألف، و جرّه بالياء.

الثانى : ما يكون رفعه بالألف، و نصبه و جرّه بالياء كالتثنيه وما حمل عليها.

والثالث : كالأوّل فى الأوّل وكالثانى فى الأخيرين، كجمع المذكّر السالم وما حمل عليه ؛ ويجىء الكلام فيهما بُعَيْد هذا، و كلامنا الآن فى الأوّل، فنقول : انّه الأسماء الستّه الّتى ذكرها المصنّف، وهى : ذو و فم و أب و أخ و حم و هن، بالشروط الآتيه .

فى انّه لِمَ جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف

و انّما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف، لانّه لمّا جعل إعراب التثنيه والجمع بالحروف لكونهما فرعين للمفرد، فينبغى أن يكون إعرابهما أيضًا كذلك، أى فرعًا

۱- ۱. « فى النصب والجرّ » لم يرد فى « ش و ب » .

۲- ۲. العنوان منّا .

لإعراب المفرد ؛ ظهر (١) تنافر و وحشه بينهما (٢)، فجعل إعراب هذه الأسماء أيضًا بالحروف لرفع المنافره والوحشه بينهما (٣).

و انّما يكون المفرد الّذى إعرابه بالحروف ستّةً من دون نقص و زياده، لانّه لمّا كان إعراب كلّ من التثنيه والجمع ثلاثه، فجعل فى مقابله كلّ إعراب اسمًا (۴) ؛ أو (۵) لانّه لمّا كان المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستّةً : المثّنى وكلا واثنان والجمع و أولو و عشرون، جعل فى مقابله كلّ فرع أصلًا، هكذا قيل (۶).

و فيه نظرٌ، لأنّ هذا انّما يصحّ إذا ثبت تقدّم إعراب المثّنى والجمع على المفرد، وهو غير معلوم، فالأولى أن يقال : انّ جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف للتوطئه لجعل إعراب المثّنى و المجموع بالحروف، لانّهم علموا انّهم يحوجون (٧) إلى إعرابهما بالحروف، لإستيفاء المفرد للحركات، والحروف و إن كانت فروعًا للحركات فى باب الإعراب لثقلها وخفّه الحركات من حيث تولّدها منها فاستبد (٨) بها المفرد، إلاّ انّها أقوى، لأنّ كلّ حرف منها كحركتين أو أكثر، فكرهوا أن يستبد المثّنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالأعراب الأقوى، فاختاروا من جمله المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى، ليثبت فى المفردات الإعراب بالحركات الّتى هى الأصل فى الإعراب، و بالحروف الّتى هى أقوى منها، مع كونها فروعًا لها (٩).

ص: ٢٥٠

١- ١. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : جوابُ : لمّا .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ش » : أى بين المفرد و كلّ من التثنيه والجمع، منه دام ظلّه العالى.

٣- ٣. أنظر الفوائد الضيائيّه : ٢٧ .

۴- ۴. أنظر الفوائد الضيائيّه : ٢٧ ؛ والحدائق النديّه : ٧٣ .

۵- ۵. فى « ش » : أو نقول .

۶- ۶. لم نعثر عليه .

٧- ٧. يحوجون، بالبناء للمفعول، أى : تدفعهم الحاجه .

٨- ٨. فى « ب و ش » : فاستند ؛ وهو خطأ .

٩- ٩. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ١ / ٧٩ .

و انّما جعل إعراب هذه الأسماء بجميع الحروف دون التثنيه والجمع، للفرق بين الأصل والفرع .

فی انّه لِمَ جعل هذه الأسماء اعرابها بالحروف دون غیرها

وانّما جعل هذه الأسماء السّته معربه بالحروف دون غیرها، قیل : لمشابهتها (۱) المثّنی والمجموع لدلالتها علی المعانی المنبئه عن التعدّد (۲).

و فیه نظرٌ، أمّا أوّلاً فلأنّه موقوفٌ علی تقدّم المثّنی والمجموع علی المفرد (۳)، وهو غیر معلوم کما عرفت ؛ وأمّا ثانیًا فلعدم تحقّق ذلک فی جمیعها، إذ من جملتها: هن و فم، و ما ذکره غیر متحقّق فیهما، وإن أرید مجرّد انتساب شیء إلی آخر، یلزم أن یکون کثیر من الأسماء کذلک کالیَد وَالأَنْف والأُذُن والسِنّ (۴) ومثلها، نعم هو مسلّمٌ فی مثل : أب و أخ، إلاّ انّه متحقّق فی مثل : أمّ وابن وأخت ومثلها، مع انّها لم یکن کذلک .

فالأولی أن یتمسّک فی وجه إختیار هذه الأسماء من غیرها، بما ذکره نجم الأئمّه، و هو انّ ذلک لوجود حرف صالح للأعراب فیها، لأنّ لام بعضها وعین الآخر حرف علّه، یصلح أن یقوم مقام الحرکات، فاستراحوا من کلفه اجتلاب حروف أجنبیّه، مع انّ اللام فی أربعه منها کأنّها مجلوبه للإعراب فقط، لکونها محذوفه قبل نسیًا منسیًّا، فهی إذن کالحرکات المجتلبه للإعراب، وکذا الواو فی

۱- ۱. فی « ب » : وذلک لمشابهتها .

۲- ۲. أنظر الفوائد الضیائیه : ۲۷ ؛ واللباب فی علل البناء والاعراب : ۱ / ۹۵ ؛ والحدائق الندیّه : ۷۴.

۳- ۳. جاء فی حاشیه « ش » : أی فی الإعراب، أبوالقاسم .

۴- ۴. السِّنُّ : من الفم مؤنّثه و جمعه أسنان، مثل حِمْل و أَحْمَال ... والسِّنُّ اذا عنیت بها العُمْر مؤنّثه أیضًا لانّها بمعنی المُدَّه (المصباح المنیر : ۱ / ۲۹۱ و ۲۹۲).

« فوک »، لانّها کانت مبدله منها المیم فی الافراد، فلم ترد إلی أصلها إلّا للإعراب (۱)، فتأمّل .

فی انّ اللام فی أربعه من هذه الأسماء وکذا العین فی : « ذو و فو » هل هی من أصل الکلمه أو لا ؟

ثمّ بقی الکلام فی انّ اللام فی أربعه من هـذه الأسـماء، و هی : أبوک و أخوک وحموک و هنوک، وکـذا العین فی: « ذو » و « فو »، هل هی من أصل الکلمه أو لا ؟

أقول : ظاهر کلام نجم الأئمّه کما تری ذلک، و قال أیضًا :

الأقرب عنـدی انّ اللام فی أربعه منها، و هی : أبوک و أخوک وحموکِ و هنوک، أعلام للمعانی المتناوبه کالحرکات، و کـذا العین فی البـاقیین منهـا أعنی : « فوک »، و « ذو مـال »، فهی فی حـال الرفع: لام الکلمه أو عینها، و علم العمـده، و فی النصب و الجرّ : علم الفضله والمضاف إلیه، فهی مع کونها بدلاً من لام الکلمه و (۲) عینها [: حرف إعراب] (۳)، إنتهی (۴).

وذهب ابن الحاجب إلی عدم کون اللام والعین فیها من أصل الکلمه حیث قال:

انّ الواو والألـف والیـاء فی هـذه الأسـماء مبـدلّه من لام الکلمه فی أربعه منهـا، ومن عینهـا فی البـاقیین (۵)، لأنّ دلیل الإعراب لایکون من سنخ الکلمه (۶)، فهی بدل یفید ما لم یفده المبدل منه، وهو

۱- ۱. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۸۰ .

۲- ۲. فی المصدر : أو .

۳- ۳. ما بین المعقوفین أضفناه من المصدر .

۴- ۴. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۷۶ و ۷۷ .

۵- ۵. فی المصدر : الباقیتین .

۶- ۶. جاء فی حاشیه « ص، ب و ش » : أی أصلها .

الإعراب، كتاء فی بنت، تفید التأنیث بخلاف الواو الّتی هی أصلها، ولا یبقی ذو وفوک علی حرف واحد، لقیام البدل مقام المبدل منه (۱).

هذا کلامه، و ردّ بانّه أیّ محذور یلزم من جعل الإعراب من سنخ الکلمه لغرض التخفیف، فیقتصر علی ما یصلح للإعراب من سنخها کما اقتصر فی المثّنی والمجموع علی ما یصلح للإعراب من سنخهما، أعنی علامه التثنیه والجمع، إذ هی من سنخ المثّنی والمجموع (۲).

قوله : بکونه معربًا .

یعنی انّ المصنّف کما قیّد هنا « ذو » الّذی یکون إعرابه بالحروف بقوله : « إن صحبه أبانا »، قیّد فی الکافیه والعمده بکونه معربًا (۳)، أی : « ذو » انّما یکون إعرابه بالحروف إذا کان معربًا، واحترز به عن « ذو » بمعنی الّذی، فانّه مبنیّ .

فی بیان ذکر الأصل فی « فم » واللغات فیه

قوله : و فیه لغات .

إعلم : انّ « فم » أصله : فَوْه بفتح الفاء (۴) و سکون العین ـ کما نبّهنا علیه فی فصل المضاف إلی یاء المتکلّم ـ حذفت لامه نسیًا منسیًا و قلبت الواو میمًا، ومن أراد أن یظهر له حقیقه الحال فعلیه الرجوع إلی ما ذکرناه فی الفصل المذکور (۵).

و یردّ إلی الأصل عند إعرابه بالحروف، فجیء بالواو فی حاله الرفع، وأبدلت

۱- ۱. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۱ / ۷۹ .

۲- ۲. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۷۹ .

۳- ۳. نقل القول عنهما فی البهجه المرضیّه : ۱ / ۴۶ .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ص، ب و ش » : فیه لطف کما لا یخفی .

۵- ۵. الحلیه اللاّمعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا .

ألفًا فی الفتح، و یاءً فی الجرّ . و أمّا عند عدم إعرابه بذلک، فقد عرفت انّ الواو تقلب میمًا فیصیر : فما، و لقد أشار الشارح إلیه حینئذ بقوله : « فیه لغات : تثلیث الفاء مع تخفیف المیم منقوصًا ». المراد بتثلیث الفاء : ضمّها وفتحها وکسرها .

ثمّ انّ الظاهر انّ تثلیثها یلاحظ مع کلّ من الحرکات الثلاث فی آخر الفم، أی مع الرفع والنصب والجر، بقرینه قوله بعد ذلک : « و إتباعها [المیم] (۱) فی الحرکات »، فعلی هذا تصیر اللغات من ملاحظه تثلیث الفاء مع کلّ من الحرکات الثلاث فی الآخر : تسعًا، مع تخفیف المیم یحصل من ضرب حالات الثلاث للفاء علی کلّ من الحرکات فی الآخر هکذا : ضمّ الفاء و فتحها، و کذا کسرها مع رفع المیم، و کذا مع نصب المیم و جرّه . هذا إذا کان المیم منقوصًا، و کذا إذا کان مقصورًا، فیصیر الأقسام ثمانیه عشر، و کذا یلاحظ مع تشدید المیم (۲).

قوله : و إتباعها [المیم] (۳) فی الحرکات .

عطف علی قوله : « تثلیث الفاء »، یعنی : اللغه الأولی فی « فم » تثلیث الفاء إلی آخره، والثانیه : تثلیث الفاء أیضًا لکن مع تشدید المیم، والثالثه : إتباعها فی

ص: ۲۵۴

۱- ۱. ما بین المعقوفین من المصدر .

۲- ۲. قال المیرزا أبو طالب الاصفهانی رحمه الله : عدد اللغات فی الفم _ کما فهم من هذه العباره ونقل عن بعض الکتب بالتصریح لا بالإشاره _ عشره : ثلاث منها تثلیث الفاء مع تخفیف المیم منقوصًا، وثلاث منها تثلیثها مع تخفیفه مقصورًا، و ثلاث منها تثلیثها مع تشدیده ؛ وهذه الثلاثه لیست منقوصه، لانّ التشدید عوض عن المحذوف، و لا مقصوره وإلاّ لزم اجتماع العوضین، لانّ الألف عوض عنه ؛ و واحده اتباعها له فی الحرکات، ونقل عن المصنّف انّه لم یطّلع علی کسر الفاء مع تشدید المیم، وعدّها تسعًا. وقیل : اللغات خمس عشر: ستّ کما ذکرنا، وستّ تثلیثها مع تشدیده منقوصًا ومقصورًا، وثلاث اتباعها له فی الحرکات بحسب کلّ حرکه. وهذا عجیب، لأنّه جعل الاختلافات الحاصله من الحرکات الإعرابیّه لغات . إلی آخر ما أفاده قدس سره ، فراجع إلی : « حاشیته علی البهجه المرضیّه : ص ۴۷ ».

۳- ۳. ما بین المعقوفین من المصدر .

الحركـات أى إتبـاع الفـاء للميم فى الحركات، فلو كان الميم مرفوعًا فالفاء تابعه له فى الضمّ، و إن كان منصوبًا فهى تابعه له فى الفتح، و إن كان مجرورًا فهى تابعه له فى الكسر، كقولك : هذا فُمٌ، رأيت فَمًا، و نظرت إلى فِمٍ .

و فى كـلّ لغه (١) لغات و لـذا أتى بصـيغه جمع الكثره، هـذا مع انّ إسـتعمال كلّ من صـيغ جمع الكثره والقلّه على الآخر شايع، فقال : « و فيه لغات ».

قوله : كما فعل بعينى امرئ و ابنم .

أصـله : بعينين فى امرئ و ابنم، فلمّا أضـيف حذفت النون والجار، والمراد بعينيهما : الراء والنون، حيث اتبع الراء فى الأوّل والنون فى الثـانى لحرف الإعراب إتّفاقًا ــ كما صـرّح به بعض المحقّقين (٢) ــ فيقـال : هـذا امرُؤٌ و ابنُمٌ، ورأيت امرَءً وابنَمًا، ومررت بامرِئٍ وابنِمٍ . ومنه قوله تعالى : « لِكُلِّ امْرِئٍ » (٣) بكسر الراء.

قوله : فى الإعراب بما ذكر .

أى : الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجرّ بالياء .

الحم لا يضاف إلاّ إلى المؤنّث

قوله : و هو قريب الزوج .

و لهذا لا يضاف إلاّ إلى المؤنّث، فمعنى هذا حموكِ أى (٤) : أبو زوجكِ، أو أخوه، أو أمّه، أو ابنه، و هكذا (٥).

ص: ٢٥٥

١- ١. فى « ب » : لغتين ؛ وهو خطأ .

٢- ٢. صرّح به الرضى رحمه الله فى شرح الكافيه : ٢ / ٢٧٤ .

٣- ٣. النور : ١١ « لِكُلِّ امْرِئٍ منهم ما اكتسب من الإثم » الآيه .

٤- ٤. « أى » لم يرد فى « ب » .

٥- ٥. قال الميرزا أبوطالب الاصـفهانى قدس سره فى « حاشـيته على البهجه المرضيّه ص ٤٧ » : قـوله : وهـو قريب الزوج، أى : قريب للزوج من جـانب زوجته، أو قريب من جانب الزوج لزوجته، فانّه جاء بكلا المعنيين، قيل: ولهـذا لايضاف إلاّ إلى المؤنّث، و فيه ما فيه .

ذكر اللغات فی « حم »

قوله : بكونه غير مماثل قَرْوًا و قَرْأً و خَطَأً .

يعنی قيّد فی التسهيل (١) الحم الّذی يكون إعرابه بالحروف بأن لا يكون مثل: « قَرْوْ » بسكون الراء ثمّ الواو، و كحمو بسكون الميم ثمّ الواو ؛ و أن لايكون مثل : « قرأً » مقصورًا كعصا، و يحتمل بسكون الراء أيضًا ثمّ الهمزه كحمأ بسكون الميم كذلك ؛ وأن لا يكون أيضًا مثل : « خَطَأ » بفتح الخاء المعجمه والطاء المهمله كحمأ، لانّه لو كان مماثلاً لشیء من ذلك لم يكن إعرابه بالحروف، بل بالحركات مطلقًا وإن أضيف إلی غير الياء .

و ظاهر العباره انّ « الحم » لو لم يكن مماثلاً لشیء من ذلك، أعرب بالحروف، و هو بإطلاقه غير مسلّم ؛ و قد صرّح نجم الأئمّه بانّه لو كان مماثلاً لِخِبْ ءٍ أو لرشأ كحَمِأ بكسر الميم أو حِماء بكسر الحاء، أعرب بالحركات أيضًا مطلقًا (٢).

قوله : وإن أضيف .

والمناسب أن يقال : و إن أضيف إلی غير الياء، كما ذكرناه، لما سيجیء من انّ إعراب هذه الأسماء بالحروف انّما هو إذا كان مضافًا إلی غير الياء (٣).

قوله : و فيه : انّ الأب و الأخ قد يشدّد آخرهما .

والضمير المجرور يعود إلی التسهيل (٤).

ص: ٢٥۶

١- ١. أنظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ۴٧ .

٢- ٢. أنظر شرح الرضی علی الكافيه : ٢ / ٢٧٢ .

٣- ٣. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانی قدس سره فی « حاشيته علی البهجه المرضيّه ص ۴٧ » : قيل : المناسب أن يقول: وإن أضيف إلی غير الياء، أقول : أراد بالحركات الحركات اللفظيّه لا الأعمّ، فلا وجه لما ذكر.

۴- ۴. أنظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ۴٨ .

قوله : من الإتمام .

انّما يسمّى المعرب بالحروف من هذه الأسماء إتمامًا، والمعرب بالحركه نقصًا لنقص الحرف فى الثانى و عدمه فى الأوّل .

معنى « هن »

[معنى « هن »] (۱)

قوله : مَنْ تَعَزَّى بعَزاءِ الجاهِليَّه فأعِضُّوه بِهَنِ أبِيه وَلاتَكْنُوا (۲).

قيل : « تعزّى » بمثنّاه مفتوحه فعين مهمله مفتوحه فزاى مشدّده، أى : من انتسب وانتمى (۳)، و هو الّذى يقول : أنا ابن فلان ليخرج معه الناس إلى القتال فى الباطل .

« فاعضّوه » بهمزه مفتوحه و عين مهمله مكسوره و ضاد معجمه مشدّده، أى: قولوا له : اعْضَضْ على هَنِ أبيك، أى على ذَكَرِ أبيك ؛ أى قولوا له ذلك إستهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال الّذى أراده، أى تمسّك بذَكَر أبيك الّذى انتسب إليه، عساه أن ينفعك، و أمّا نحن فلا نجيبك .

و « لاتَكْنُوا » بفتح التاء و سكون الكاف بعدها نون، أى : لاتذكروا الذَكَر كنايةً وهو الهن، بل أذكروا له صريح اسم الذَكَر (۴).

ص: ۲۵۷

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. أخرجه أحمد فى « مسنده : ۵ / ۱۳۶ » عن أبى بن كعب عن رسول اللّه صلى الله عليه و آله ، وكذا الهيثمى فى مجمع الزوائد : ۳ / ۳ ؛ والنسائى فى السنن الكبرى : ۵ / ۲۷۲ ح ۸۸۶۵ ؛ والطبرانى فى المعجم الكبير : ۱ / ۱۹۸ ح ۵۳۲ .

۳- ۳. المصباح المنير : ۲ / ۴۰۸ ؛ الصحاح : ۶ / ۲۴۲۵ ؛ لسان العرب : ۱۵ / ۵۳ ؛ الفائق فى غريب الحديث : ۲ / ۳۵۸ ؛ المجموع للنووى : ۲۰ / ۲۰۶ .

۴- ۴. أنظر القاموس المحيط : ۲ / ۳۳۷ ؛ والنهايه فى غريب الحديث : ۳ / ۲۵۲ .

وروى (۱) عن مولانا علیّ علیه السلام انّه قال: « مَن طَال هَنُ أبیه فقد تمنطق به » (۲)، ولا بأس إلی أن نشیر إلی معناه، فاعلم : انّ « هَن » کما تقدّم کنایه عن الذَکَر، والمراد به فی المقام : الولد، تسمیه للمسبّب باسم السبب، فطوله کنایه عن کثره الأولاد، و « التمنطق » کنایه عن شدّ الحِزَام (۳)، فالحاصل : انّ من تکثّر إخوانه، فقد تکثّرت قوّته لکثره الإخوان .

و قیل فی معناه : إنّ من یسمع کثیرًا وصف أبیه بالقبائح، فقد یصرف الهمّه لدفعها (۴) ؛ فعلی هذا یکون الباء بمعنی اللام مع تقدیر المضاف، فالمعنی الأوّل أولی .

قوله :

[۱۲ ــ] بأَبِهِ اقْتَدی عَدِیٌّ فی الکَرَم و مَنْ یُشَابِه أبَهُ فَمَا ظَلَم (۵)

الشاهد فی : بأبه، و : من یشابه أبه، حیث استعمل الأب مع کونه مضافًا معربًا بالحرکه .

ص: ۲۵۸

۱- ۱. من هنا إلی قوله: « فالمعنی الأوّل أولی »، لم یرد فی « ب و ک ۲ »، و ورد فی حاشیه نسخه الأصل بخطّ آخر ؛ وکذا أثبته الناسخ فی حاشیه « ش » و کتب فی آخره : ولم توجد هذه الزیاده فی نسخه الأصل .

۲- ۲. لم نجد هذه الروایه بهذه العباره إلاّ فی مستدرک سفینه البحار : ۱۰ / ۵۶۲، نقلاً عن مشکلات العلوم : ص ۳۹ ؛ لکنّها موجوده فی کتب العامّه هکذا : « من یَطُل أیر ــ أو هَن أو ذیل ــ أبیه یَنْتَطِق به » : الفائق فی غریب الحدیث : ۱ / ۶۲؛ النهایه فی غریب الحدیث : ۱ / ۸۵ ؛ القاموس المحیط : ۳ / ۲۸۵ ؛ تاج العروس : ۱۳ / ۴۵۹؛ لسان العرب : ۴ / ۳۶ و ۱۰ / ۳۵۵ ؛ شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۴۸ .

۳- ۳. الحِزَام والحِزَامَه، ج حزائم وحُزُم : ما یشدّ به وسط الدابّه .

۴- ۴. مشکلات العلوم : ۴۴ .

۵- ۵. قائله رؤبه بن العجاج بن رؤبه التمیمی، یمدح بها عدیّ بن حاتم بن عبداللّه بن سعد الطائی المشهور بالسخاء ؛ دیوان رؤبه : ۱۲۸، شرح التصریح : ۱ / ۶۴، جامع الشواهد : ۱ / ۲۹۴، وبلا نسبه فی أوضح المسالک : ۱ / ۳۲، شرح الأشمونی : ۱ / ۲۹، همع الهوامع : ۱ / ۳۹، شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۵۰، شرح ابن عقیل : ۱ / ۵۰ .

واختلف فی معنی نفی الظلم عنه، فقیل : الظلم بمعنی عـدم [وضع] (۱) شـیء فی موضعه، فنفی الظلم حینئذ وضعه إلی موضعه (۲).

وقیل (۳) : إنّ عدیًّا اقتدی بأبیه حاتم فی کرمه، و من تبع أباه فی صـفاته فما وضع الشـیء فی غیر موضعه، و قد فعل ما ینبغی أن یفعله (۴).

و قیل (۵) : الصواب : « فما ظلمت » أی : أمّه، حیث لم تزن بدلیل مجیء الولد مشابهًا لأبیه .

قوله (۶) : بأن یکون [آخرها] (۷) بالألف مطلقًا .

أی : و لو کان فی غیر حاله النصب، کما استشهد لذلک بقول الشاعر _ وهو أبوالنجم کما نقل _ : إنَّ أبَاهَا و أَبَا أبَاهَا (۸).

ص: ۲۵۹

۱- ۱. ما بین المعقوفین من « ک ۱ » .

۲- ۲. قال فی « لسان العرب _ ظلم _ ۱۲ / ۳۷۳ » : الظلم : وضع الشـیء فی غیر موضعه . ومن أمثال العرب فی الشبه : من أشبه أباه فما ظلم، قال الأصمعی : ما ظلم أی ما وضع الشبه فی غیر موضعه، إنتهی .

۳- ۳. من هنا إلی قوله : « أن یفعله » لم یرد فی « ب و ک ۲ »، و ورد فی حاشیه نسخه الأصل بخطّ آخر، وکذا أثبته الناسخ فی حاشیه « ش » و کتب فی آخره : و هذه الزیاده أیضًا لم أجد إلاّ فی غیر نسخه الأصل.

۴- ۴. لم نعثر علیه .

۵- ۵. لم نعثر علی قائله .

۶- ۶. من هنـا إلی قوله : « ولا ـ یخفی علیک » لم یرد فی « ب و ک ۲ »، لکنّه موجود فی نسـخه الأصل بخطّ آخر؛ وکـذا أثبته الناسخ فی حاشیه « ش » و کتب فی آخره : هذه الزیاده وجدت من غیر نسخه الأصل .

۷- ۷. ما بین المعقوفین من المصدر .

۸- ۸. آخره : قَد بَلَغَا فِی المَجْدِ غَایَتَاهَا . قال فی « جامع الشواهد ۱ / ۲۴۲ » : هـذا البیت من أبیـات قائله : أبو النجم العجلی، و نسـبه بعضهم إلی رؤبه بن العجاج التمیمی، و هو سهو کما قیل، و قال آخر : انّه من أبیات لأبی العول أنشدها لبعض أهل الیمن. الرجز لرؤبه فی ملحق دیـوانه : ۱۶۸ ؛ ولـه أو لأ ـبی النجم فی الـدرر: ۱ /۱۰۶، شـرح التصریح : ۱ / ۶۵، ولـه أو لرجـل من بنی الحـارث فی خزانه الأ ـدب : ۷ / ۴۲۵، وبلا نسبه فی أسـرار العربیه : ۴۶، أوضـح المسالک : ۱ / ۳۳، الإنصـاف : ۱ / ۱۸، شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۴۹، مغنی اللبیب: ۱ / ۳۸، شرح الأشمونی : ۱ / ۲۹، شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۳۴۹ .

ينبغی صرف عنان الكلام إلی توضیح البیت، ثمّ الإشاره إلی المطلوب، فنقول : قبل البیت :

[۱۳ _] أَیَّ قَلُوص رَاکِبٍ تَراهَا شَالُوا عَلاَهُنَّ فَشلْ عَلاَهَا

وَاشْدُدْ بِمَثْنَی حَقَبٍ حَقْوَاهَا نَاجِیَهً وَ نَاجِیًا أبَاهَا

إنَّ أبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا قَد بَلَغَا فِی المَجْدِ غَایَتَاهَا

اللغه : « القَلُوص » بفتح القاف : الشابه من الناقه، و قیل : أوّل ما یرکب من أناث الإبل (۱). « شالوا » من شال یشول أی : ارتفعوا، « فَشل » فعل أمر منه أی: فارتفع . والحقب بالتحریک علی ما قال فی المجمع : حبل یشدّ به رجل البعیر إلی بطنه کیلا یتقدّم إلی کاهله (۲). والحَقْوُ بفتح المهمله و سکون القاف : موضع شدّ الإزار . والنَاجِیَه : الناقه السریعه تنجو من یرکبها . والمَجْد : الشرف.

والترکیب : « أیّ » إستفهامیّه، مرفوع علی الإبتدائیّه، أضیف إلی « قلوص » وهو إلی « راکب » ؛ و ربّما قرأ قلوص بالتنوین، و جعل « راکب » صفه لها بمعنی اسم مفعول أی : مرکوبه، وفیه انّه علی هذا ینبغی أن یقال : « راکبه تراها » خبر لمبتدأ، والضمیر البارز فیه عائد إلی « قلوص » .

« شالوا » : خبر آخر، و ضمیر الجمع فیه عائد إلی « الرکبان »، و « علاهنّ » متعلّق به بمعنی : علیهنّ، علی لغه کنانه علی ما قیل من انّ عادتهم إبدال الیاء الساکنه المفتوح ما قبلها ألفًا (۳)، ومثله قوله : « علاها » و « حقواها » و «غایتاها»؛

ص: ۲۶۰

۱- ۱. نقله الجوهری عن العدوی فی الصحاح : ۳ / ۱۰۵۴ .

۲- ۲. مجمع البحرین : ۱ / ۵۴۳ .

۳- ۳. قال الرضی فی « شرحه علی الشافیه ۴ / ۳۵۶ » بعد ذکر البیت : علی أنّ القیاس : علیهن و علیها، لکن لغه أهل الیمن قلب الیاء الساکنه المفتوح ما قبلها ألفًا، وهذا الشعر من کلامهم، إنتهی . و فی « خزانه الأدب ۷ / ۱۰۵ » : وکان القیاس : علیهن وعلیها وحقویها، قال أبو حاتم فیما کتبه علی نوادر أبی زید : هذه لغه بنی بن کعب، ولغتهم قلب الیاء الساکنه إذا انفتح ما قبلها ألفًا، یقولون : أخذت الدرهمان والسلام علاکم، إنتهی. وانظر شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۶۶ ؛ الصحاح : ۶ / ۲۴۳۸ ؛ تاج العروس : ۱۹ / ۷۰۳؛ تفسیر الرازی : ۲۲ / ۷۵ ؛ تفسیر القرطبی : ۱۱ / ۲۱۷؛ تفسیر مجمع البیان : ۷ / ۳۳ فی ذیل تفسیر آیه : « إن هذَانِ لَسَاحِرَانِ » من سوره طه : ۶۳ .

وضمير الجمع المجرور بعلى للقلوص، لأنّ المراد بها الجنس، « فشل » كأنّه جزاء لشرط محذوف و « علاها » متعلّق به، كأنّه أراد وصف ناقه معيّنه، أى : تلك الناقه وصفها كذا دون غيرها، فإذا كانت كذلك فشل عليها .

« واشـدد » عطف على فشل، « بمثنى » متعلّق به، « حقب » مفعوله أضـيف إلى « حقواها ». « ناجيه » حال من مفعول « تراها »، و « ناجيًا » عطف عليه، و « أباهـا » فـاعله على قرائته بالألـف فى جميع الحالاـت ؛ « انّ أباهـا وأبـا أباهـا » الأوّل : اسم لأنّ، والثانى : عطف عليه، والثالث : مضاف إليه، « قد بلغا » خبر لأنّ، وضمير التثنيه للمعطوف والمعطوف عليه .

« فى المجـد » متعلّق بـالخبر، «غايتاهـا» مفعوله، والضـمير المجرور لقلوص على حـذف مضاف، أى : غايه مجـدها ؛ وجمله: « انّ أباهـا » إلى آخره، كأنّهـا جواب عن سؤال مقـدّر كـأن قائلاً يقول : هل كان أبوها و أبو أبيها مثلها فى الشـرف ؟ فقال : انّ أباها، إلى آخره .

و نقل بعضهم البيت هكذا :

واهًا لِلَيلى (١) ثمّ وَاهًا وَاهَا هِىَ المُنَى لَو أنَّنَا نِلْنَاهَا (٢)

ص: ۲۶۱

۱- ۱. كـذا فى جامع الشواهد : ۱ / ۲۴۲ ؛ وفى مغنى اللـبيب ۲ / ۳۶۹ : واهًا لسـلمى . وفى الصحاح ۶ / ۲۲۵۷ وكتاب العين ۴ / ۱۰۶ : واهًا لِرَيَّا .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص و ش » : وكلمه لو للتمنّى، أى لَيْتَنا نِلنَاهَا، منه .

يَا لَيْتَ عَيْنَيهَا (١) لَنَا وَفَاهَا بِثَمَنٍ ترضى (٢) بِهِ أَبَاهَا (٣)

إنَّ أبَاهَا وَ أبَا أبَاهَا، إلى آخره

ولايخفى عليك انّه لا شاهد فى « أباها » الأوّل، و كذا ما عطف عليه، لأنّ كلّ واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابه عن الفتحه، ويحتمل أن يكون مقصورًا منصوبًا بالفتحه مقدّره على الألف ؛ بل الشاهد فى « أباها » الثانى حيث قرأ بالألف مع انّه مضاف إليه، و هو نصّ فى القصر ، فهو مجرور بكسره مقدّره على الألف .

و على هذا لا يثبت من هذا الشعر إستعمال « أب » بالألف، أى مقصورًا فى حاله الرفع، لكنّه معلوم من خارج، لأنّ كلّ من قرأه مقصورًا فى الجرّ قرأه مقصورًا فى الرفع أيضًا، كما انّه لا يعلم منه إستعمال « أخ » و « حم » مقصورًا، وانّما المقصود منه كون لفظ : « الأب » مستعملًا مقصورًا فى الجمله .

و يمكن بتكلّف حمله على نحوٍ يصير شاهدًا لإستعمال لفظ : « الأب » مقصورًا فى جميع الحالات، أمّا النصب والجرّ فظاهر، و أمّا الرفع فلكون « أبا » المعطوف مرفوعًا عطفًا على محلّ اسم « انّ »، بناء على مذهب الكسائى والفرّاء حيث جوّزا ذلك قبل مضىّ الخبر أيضًا (٤) كما سيجىء، فتأمّل .

ص: ٢٦٢

١- ١. المشهور فى الروايه : عيناها .

٢- ٢. فى بعض المصادر : نُرْضِى .

٣- ٣. أنظر الصحاح : ٦ / ٢٢٥٧ و ٢٣٦٤ ؛ لسان العرب : ۴ / ١٣٠ و ١٣ / ۵۶٣ و ١۴ / ٣۴۵ ؛ تاج العروس: ۶ / ١٨٢ و ١٩ / ١١٨ و ۴٨٠ ؛ الفائق فى غريب الحديث : ٣ / ٣۴٢ ؛ تفسير مجمع البيان : ٧ / ٣٣ ؛ خزانه الأدب : ٧ / ۴٢۵ ؛ جامع الشواهد : ١ / ٢۴٢ ؛ شرح شواهد المغنى : ١ / ١٢٨ .

۴- ۴. شرح الرضى على الكافيه : ۴ / ٣۵۵ .

انّ للأب والأخ والحم ثلاث لغات

[انّ للأب والأخ والحم ثلاث لغات] (۱)

فيعلم من جميع ما ذكر انّ للأب والأخ والحم ثلاث لغات، إحديها : كونها معربه بالحروف، ويعلم ذلك من قوله : « أب أخ حم كذاك ».

والثانيه : إستعمالها منقوصه، فتكون معربه بالحركات، ويعلم ذلك من قوله : « والنقص فى أب وتاليیه يندر ».

والثالثه : إستعمالها مقصوره، كما أشار إليها بقوله : « و قصرها من نقصهنّ أشهر ».

ثمّ لاـ يخفى عليك انّ جواز الثلاث (۲) انّما هو إذا كان كلّ من الثلاثه (۳) مضافًا، و إلّا فيكون معربًا بالحركه كما تقول : هذا أبٌ، و رأيت أبًا، و مررت بأبٍ ؛ وهكذا فى « أخ » و « حم ».

و كذا يعلم ممّا ذكر انّ للهَن لغتين : الإتمام والنقص ؛ و أمّا « ذو » و « فم » إذا ذهب منه الميم ويكون مضافًا إلى غير ياء المتكلّم، فيعلم من عدم ذكر غير المعرب بالحروف فيهما إلتزامهما لذلك ؛ و قد صرّح به بعضهم (۴) والشارح فى الأوّل أيضًا حيث قال فى وجه تقديمه : « و قدّمه للزومه هذا الإعراب » (۵).

فيعلم من جميع ما ذكر انّ الأسماء الستّه فى حال الإضافه إلى غير الياء فيما يضاف إليها على ثلاثه أقسام، بعضها ما فيه ثلاث لغات، و بعضها ما فيه لغتان، وبعضها ما فيه لغه واحده، واللغه المشتركه فى جميعها كونها معربه بالحروف .

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى اللغات الثلاث .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى أب و أخ و حم .

۴- ۴. لم نعثر عليه .

۵- ۵. البهجه المرضيّه : ۱ / ۵۲ .

بیان الخلاف فی إعراب الأسماء الستّه

[بیان الخلاف فی إعراب الأسماء الستّه] (۱)

و عن سیبویه : انّها لیست معربه بالحروف، بل بحرکات مقدّره علی الحروف، فإعرابها کإعراب المقصور، لکن اتبعت فی هذه الأسماء حرکات ما قبل حروف إعرابها حرکات إعرابها، کما فی : امرئ و ابنم، ثمّ حذفت الضمّه للإستثقال، وبقی الواو ساکنه، و حذفت الکسره أیضًا للإستثقال، فانقلبت الواو یاء لکسره ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحه ألفًا لتحرّکها وانفتاح ما قبلها (۲).

واعترض علیه (۳) بأنّه کیف خالفت الأربعه منها _ أعنی المحذوفه اللام _ أخواتها من ید و دم، فی ردّ اللام فی الإضافه ؟! و أیّ شیء یکون الغرض من ردّها إذا لم یکن لأجل الإعراب بالحروف ؟ و أیضًا إتباع حرکه ما قبل الإعراب [لحرکه الإعراب] (۴) أقلّ قلیل ، و أیضًا یستفاد من الحروف ما یستفاد من الحرکات فی الظاهر، فهلّا یجعلها (۵) مثلها فی کونها أعلامًا علی المعانی (۶).

فی انّ للأسماء الستّه إعرابین عند الکوفیّین

و عن الکوفیّین : انّ لهذه الأسماء إعرابین : إعراب بالحرکات علی ما قبل الحروف، و إعراب بالحروف أیضًا (۷).

و هو ضعیف لحصول الکفایه بأحد الإعرابین (۸).

ص: ۲۶۴

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۱ / ۷۷ ؛ وابن مالک فی شرح التسهیل: ۱ / ۵۲ .

۳- ۳. المعترض هو نجم الأئمّه الرضی رحمه الله .

۴- ۴. ما بین المعقوفین من المصدر .

۵- ۵. فی المصدر : نجعلها .

۶- ۶. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۷۷ .

۷- ۷. نقله عنهم فی الإنصاف : ۱ / ۱۷ مسأله ۲ ؛ و فی شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۴۷ عن بعض النحویّین .

۸- ۸. أنظر الإنصاف : ۱ / ۱۹ ؛ و شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۷۷ .

و عن الرَبَعِيّ (١) : انّهـا معربه بحركـات منقوله من حروف العلّه إلى ما قبلها، وانقلبت الواو ياء لإنكسار ما قبلها، و ألفًا لإنفتاحه، كما فى : ياجل (٢).

و هو ضعيف أيضًا لما صرّح به بعض المحقّقين (٣) من انّ نقل حركه الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلّا وقفًا بشرط سكون الحرف المنقول إليه (۴).

قوله : المتقدّم .

و هو الرفع بالواو، والنصب بالألف، والجرّ بالياء .

قوله : فى الأسماء المذكوره .

و فيه نظر، لأنّ هـذه العبـاره بعمومها شامله لـذو أيضًا، و هو لازم للإضافه، فلا معنى لاشتراط الإضافه فيه، لانّه لتحصيل ما ليس بحاصل .

و أيضًا هذه العباره مع ملاحظه قوله بعد ذلك : « وأن تكون الإضافه لا لياء

ص: ۲۶۵

١- ١. هـو علىّ بن عيسى بن الفرج بن صالـح أبوالحسن الرَبَعِيّ (٣٢٨ ـ ۴٢٠ ه)، عالم بالعربيّه . أصـله من شـيراز اشتهر وتوفّى ببغداد . له تصانيف فى النحو، منها : كتاب البديع، قال الأنبارى : حسن جدًّا ؛ وشـرح مختصر الجرمى، وشرح الإيضاح لأبى على الفارسـى، والتنبيه على خطأ ابن جنّى فى تفسير شعر المتنبى ؛ الأعلام: ۴ / ٣١٨ ؛ وجـاء ترجمته أيضًا فى : انباه الرواه : ٢ / ٢٩٧ ؛ ومعجم المؤلّفين : ٧ / ١۶٣ ؛ ووفيات الأعيان : ٣ / ٣٣٧ ؛ والشيعه وفنون الإسلام : ١٧٢ . قال ابن كثير فى « البدايه والنهايه ١٢ / ٣۴ » : أبوالحسن الربعى النحوى، أخذ العربيّه أوّلاً عن أبى سـعيد السـيرافى، ثمّ عن أبى على الفارسـى ولازمه عشـرين سـنه حتّى كـان يقول: قولوا له لو سـار من المشـرق إلى المغرب لم يجـد أحـدًا أنحى منه، كـان يومًـا يمشـى على شاطئ دجله إذ نظر إلى الشريفين الرضى والمرتضى فى سفينه، و معهما عثمان بن جنى، فقال لهما : من أعجب الأشياء عثمان معكما، وعلىّ بعيد عنكما، يمشى على شاطئ الفرات، إنتهى .

٢- ٢. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ١ / ٧٨ ؛ وابن الحاجب فى الإيضاح : ۶٢ ؛ وابن الأنبارى فى الإنصاف: ١ / ١٧ .

٣- ٣. و هو الرضى فى شرح الكافيه : ١ / ٧٨ .

۴- ۴. جـاء فى حاشيه « ش » : و ههنـا مـذاهب أخر لـم يتعرّض ـ دام ظلّه العـالى ـ لهـا لكـثره ضـعفها و تطرق الـوهن إليهـا، أبوالقاسم .

المتكلّم، و إلاّ ـ فتعرب » إلى آخره، تفيد جواز إضافه « ذو » إلى « الياء »، وهو فاسد، لانّه لايضاف إلى الضمائر، وقد ذكرنا تحقيقه فى مبحث المضاف إلى ياء المتكلّم (١).

قوله: « وَأَخِي هَارُونُ » (٢) « إِنِّی لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِی » (٣).

والأوّل مرفوع و رفعه مقدّر، و الثانى منصوب كذلك لكونه معطوفًا على « نفسى »، و هى منصوبه، لأنّ المستثنى المفرّغ إعرابه بمقتضى العامل . ويحتمل أن يكون مجرورًا بأن يكون معطوفًا على ضمير المتكلّم، إلاّ ـ انّه يلزم حينئذ العطف على الضمير المجرور من غير إعاده الجارّ .

و يحتمل مع قطع النظر عن كلام الشارح أن يكون مرفوعًا إمّا بكونه مبتدأ محذوف الخبر، أى : وأخى كذلك، أى : لا يملك إلّا نفسه ؛ أو بكونه معطوفًا على الضمير فى «لا أملك»، لأنّ العطف على الضمير المتّصل مع تحقّق الفصل لاشبهه فيه.

قوله : فى حال التثنيه والجمع إعرابهما .

سواء كان الجمع سالمًا أو مكسّرًا، فانّها فى الأوّلين إعرابها بالحروف، وفى الثالث بالحركه، تقول : جاءنى أبوان، و رأيت أبوين، و مررت بأبوين، وكذا: جاءنى أبون، و رأيت أبين، و مررت بأبين .

واعلم : انّه لم يجمع هذا الجمع من هذه الأسماء إلاّ أب و أخ و حم، كما صرّح به ابن هشام (۴). و تقول فى الجمع المكسّر : جاءنى آباؤك، و رأيت آبائك، ومررت بآبائك .

١- ١. الحليه اللاّمعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

٢- ٢. القصص : ٣۴ .

٣- ٣. المائده : ٢۵ .

۴- ۴. شرح قطر الندى وبلّ الصدى : ۶٠، وفيه : ولم يجمع منها هذا الجمع إلاّ الأب والأخ والحم.

بیان انّ أسماء الستّه أصلها ما هو ؟

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّه ینبغی تتمیم هذا المبحث بذکر انّ الأصل فی هذه الأسماء ما هو، فأقول : قد عرفت الأصل فی « فم »، و أمّا فی الباقی من الأسماء الخمسه، فقیل : أصلها کلّها إلّا « هن » : فَعَل بفتح العین (۱)، فکان قیاسها أن یکون فی الإفراد مقصوره أبدًا، لکن لما کثرت الإضافه فیها و صار إعرابها معها بالحروف إذا لم تکن إلی الیاء، حملوها فی ترک القصر مفردات علی حال الإضافه (۲).

أمّا کون الأصل فی : أخ، و أب، و حم، مفتوحه العین، فلمجیء الجمع فیها علی : أفعال، کاخاء و اباء و أحماء، و قیاس فعَل صحیح العین ومفتوحها کذلک کأفراس فی فرس .

و أمّا « ذو »، فهو و إن لم یدلّ جمعه علی : أذواء، علی کونه مفتوح العین، إذ قیاس الجمع فی فعْل ساکن العین و معتلّها أیضًا ذلک، کبیْت إذ جمعه : أبیات، لکن قیل : دلیل کون العین متحرّکه فیه أیضًا مؤنّثه، و هو : ذات، و أصلها : ذواه، لقولهم فی مثنّاها : ذواتا، فحذفت العین فی « ذات » لکثره الإستعمال . بیان دلاله مجیء مؤنّثه علی ذلک علی تحرّک عینه هو : انّه لو کان « ذو » ساکن العین فی الأصل، لقیل فی مؤنّثه : ذیه، کطیه، کما صرّح به بعض المحقّقین (۳).

ص: ۲۶۷

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ک ۲ » : والأحسن فی هذه العباره أن یقال : أصل کلّ الأسماء علی وزن : فَعَل مفتوح العین، یا علی درباب أفضل را .

۲- ۲. شرح الرضی علی الکافیه : ۲ / ۲۷۵ ؛ و فیه : « قالوا : و أصل الأسماء الستّه کلّها : فَعَل، بفتح الفاء والعین، إلّا : فوک، کما ذکرنا، فکان قیاسها أن تکون فی الإفراد مقصوره » إلی آخره .

۳- ۳. هو نجم الأئمّه الرضی رحمه الله فی شرح الکافیه : ۲ / ۲۷۵ .

و أمّا « هن »، فقد قيل : إنّ أصـله أيضًا فَعَل بفتح العين، لكن صرّح بعض المحقّقين (١) بانّه لم يسمع فيه : أهناء، حتّى يستدلّ به على كون العين فيه متحرّكه ؛ ومؤنّثه على : هنّه بتحريك العين لا يـدلّ على ذلك، لأنّه يمكن أن تكون العين ساكنه فی الأصل، لكن لمّا حذفت اللام فحركت العين (٢) لعارض، وهو كونها ما قبل تاء التأنيث، لأنّ ما قبل تاء التأنيث لا يكون إلّا مفتوحًا .

اللام المحذوفه فی هذه الأسماء ما هی ؟

هـذا، ثمّ انّ اللام المحذوفه واو فی : أخ و أب و هن و حم، و قد مرّ إليه الإشاره بدليل قولهم فی التثنيه : أخوان و أبوان و هنوان و حموان، لكن تقدّم فی « حم » انّ لامه قد يكون همزه ؛ و هاء (٣) فی فم كما تقدّم، بدليل جمعه على : أفواه .

و أمّا فی « ذو » فالظاهر انّها : ياء، لما عرفت انّ عينه واو، حملاً على باب : طويت، لانّه أغلب لا واو، فتأمّل (۴).

ص: ۲۶۸

١- ١. هو الرضی رحمه الله فی شرح الكافيه : ٢ / ٢٧۶ .

٢- ٢. هكذا فی النسخه الأصليّه، ولكن الأولى أن يقال : فتحت العين، كما فی شرح الرضی على الكافيه.

٣- ٣. جاء فی حاشيه « ب » : عطف على قوله : واو فی أخ، إلخ .

۴- ۴. جاء فی حاشيه « ص، ب و ش » : وجهه هو انّه كمـا يمكن الإسـتدلال فی فم لكون اللام المحـذوفه فيه هاء لجمعه على أفواه، كذا يمكن الإستدلال فی ذو بأنّ اللام المحذوفه فيه همزه لجمعه على أذواء منه عفی عنه.

[إعراب المثنّى والملحق به]

بالألف ارفع المثنّى وكلا إذا بمضمر مضافًا وصلا

(بالألف ارفع المثنّى) و هو ــ كما يؤخذ من التسهيل ــ : الاسم الدالّ على شيئين متّفقى اللفظ بزياده ألف أو ياء و نون مكسوره فى آخره نحو : « قال رجلان »، فخرج نحو: زيد، والقمران، و كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان، لعدم دلاله الأوّل على شيئين واتّفاق لفظ مدلولى الثانى والزياده فى الباقى .

(و) رفع بها أيضًا (كلا) وهو اسم مفرد عند البصريّين يطلق على اثنين مذكّرين، وإنّما يرفع بها (إذا بمضمر) حال كونه (مضافًا) له (وصلا) نحو: جاءنى الرجلان كلاهما، وإن لم يضف إلى مضمر، بل إلى الظاهر فهو كالمقصور فى تقدير إعرابه على آخره و هو الألف نحو : جاءنى كلا الرجلين .

كلتا كذاك اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان

(كلتا) التى تطلق على اثنين مؤنّثين (كذاك) أى: مثل كلا ـ فى رفعها بالألف إذا أضيفت إلى مضمر نحو : جاءتنى المرأتان كلتاهما، وفى تقدير إعرابها على آخرها إن تضف إليه نحو : «كلتا الجنّتين آتت أكلها » .

و أمّا (اثنان واثنتان) بالمثلّثه فيهما (كابنين وابنتين) بالموحّده فيهما يعنى كالمثنّى الحقيقى فى الحكم (يجريان) بلا شرط سواء أفرادا نحو : « حين الوصيّه اثنان »، أم ركّبا نحو : «اثنتا عشره عينًا »، أم أضيفا نحو : اثناك و اثناكم. وكاثنتين ثنتان فى لغه بنى تميم .

وتخلف اليا فى جميعها الألف جرًّا و نصبًا بعد فتح قد ألف

(وتخلف الياء فى جميعها) أى: جميع الألفاظ المتقدّم ذكرها (الألف جرًّا و نصبًا) أى : فى حالتيهما (بعد) إبقاء (فتح) لما قبلها (قد ألف)، و الأمثله واضحه .

فرع

إذا سمّى بمثنّى فهو على حاله قبل التسميه به .

إعراب المثّنى والملحق به

اشاره

[إعراب المثّنى والملحق به] (۱)

قوله : واتّفاق لفظ مدلولی الثانی .

عطف علی « دلاله » فی قوله : « لعدم دلاله الأوّل »، أی : لعدم اتّفاق لفظ مدلولی الثانی و هو القمران، لأنّ مدلوله : شمس و قمر، لا قمر و قمر .

و ما ذکره من إعتبار اتّفاق لفظ المدلولین فقط فی المثّنی، یقتضی جواز التثنیه لکلّ ما کان لفظ المدلولین فیه متّفقًا و إن کان مختلف الماهیه، کالأبیضین للإنسان والبقر، و کالاسم المشترک کالعینین فی الذهب والفضّه مثلاً .

و نقل عن الجزولی والأندلسی (۲) : جواز تثنیه الاسم المشترک أیضًا، حیث قال الثانی :

یقال العینان فی عین الشمس و عین المیزان، و قال : و هم یعتبرون فی التثنیه والجمع الإتّفاق فی اللفظ دون المعنی (۳).

ص: ۲۷۱

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسی، المرسی، اللورقی (۵۷۵ _ ۶۶۱ ه) مقرئ، فقیه، أصولیّ، نحویّ، متکلّم . رحل من الأندلس إلی المشرق، فقدم مصر وبغداد ودمشق وحلب وغیرها، و توفّی بدمشق فی سابع رجب سنه ۶۶۱ ه . وکان قریب العهد من الرضی حیث عاشا معًا فی القرن السابع . من تصانیفه: شرح المفصّل للزمخشری فی عشر مجلّدات وسمّاه الموصل، المباحث الکاملیّه علی المقدّمه الجزولیّه فی مجلّدین، شرح الشاطبیه فی القراءات وسمّاه المفید فی شرح القصید، وقصیده میمیه وصف بها رحلته من الأندلس إلی الشرق (معجم المؤلّفین : ۸ / ۹۴ ؛ الأعلام : ۵ / ۱۷۲ ؛ الوافی بالوفیات : ۲ / ۷۳).

۳- ۳. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۳ / ۳۴۸ .

و قال ابن هشام :

المثّنى هو مـا وضع لإـثنين، و أغنى عن المتعـاطفين، فيـدخل فيه نحو: القمرين والأبوين، إذ الأوّل الشـمس والقمر، والثانى الأب والأمّ، فأغنى بصيغه التثنيه عن العطف (١).

الشروط المعتبره فى المثّنى

فهـا أنـا أذكر الشـروط المعتبره فى المثّنى، حتّى لا يجهلها غافل، و يتميّز الحقّ عن الباطل، فأقول : المنقول عن أكثر النحويّين انّه يشترط فى كلّ اسم أريد تثنيته شروط (٢) :

الأوّل : أن لا يكون ذلك الاسم ممّا استغنى عن تثنيته بتثنيه غيره، فعلى هذا لا يثّنى « سواء » لإستغنائهم بتثنيه : « سِيَّ » عن تثنيته، فقالوا : سيّان، ولم يقل: سواآن .

الثـانى : عـدم التركيب، فلاـ يجوز تثنيه المرّكب مطلقًـا، سواء كـان تركيب إسـناد أو مزج، لكن الأوّل إتّفاقىّ دون الثانى ؛ و أمّا المركّب تركيب إضافه من الأعلام، فيستغنى بتثنيه المضاف إليه .

والثـالث : هو انّه لابـدّ أن يكون ذلـك الاـسم مفردًا، فلاـ يثّنى المثّنى و لاـ المجموع على حـدّه، و لا الجمع الّـذى لا نظير له فى الافراد .

والرابع : هو أن يكون معربًا، فلا يثّنى المبنىّ ؛ و قد تقدّم الكلام فى : هذان،

ص: ٢٧٢

١- ١. أوضح المسالك : ١ / ٣۶ .

٢- ٢. فى « ب » : ثمانيه شروط ؛ وهو خطأ لانّ المصنّف قدس سره قد كتب : « ثمانيه » أوّلاً، ثمّ شطب عليها .

وهاتـان، و نحوهما، انّها من صوره التثنيه دون التثنيه الحقيقى، كما عن أكثر البصـريّين ؛ على انّه فيهما منعًا آخر، و هو انّ الاسـم المثّنى لابدّ أن يكون ممّا يقبل التنكير كما سيجىء، و أسماء الإشاره ملازمه للتعريف .

الخـامس : إتّفـاق اللفـظ والمعنى، لأنّ المثّنى لفـظ ضمّ إليه لفـظ آخر مثله، فلايكون نحو : القمرين، ولا الأبوين، تثنيه . وكـذا لايجوز تثنيه الاسم المشترك لعدم إتّحاد المعنى بالنسبه إلى المعنيين المختلفين فى الماهيه و إن كان لفظ المدلول متّفقًا، لكونه عين و عين، بخلاف رجلين، فانّ الماهيه فيهما غير مختلفه، و كـذا الزيدين (١) مثلاً . و أمّا نحو : أبوين، و كـذا القمران، فهو من باب التغليب، فلايكون مثّنى حقيقه . وكذا لايجوز تثنيه الاسم بالنسبه إلى معنى الحقيقه والمجاز، لعدم الإتّحاد فيهما .

السـادس : التنكير نحو : رجلين، فـانّ المفرد : رجـل، و هو نكره، فلايجوز تثنيه العلم باقيًا على علميّته، بل ينكّر، ثمّ يثّنى، و لـذا يقال : انّ شرط التثنيه التنكير أو قبوله ؛ أى : لم يكن اسمًا ملازمًا للتعريف كأسماء الإشاره مثلاً .

إذا ثنّى العلم أو جمع وجب التعريف باللام

و قـد تقـدّم انّ مثل : « ذان » و « تان » من صوره التثنيه لا تثنيه حقيقه، فلا يجوز تثنيه العلم وجمعه إلاّ بعـد زوال التعريف العلمى منه، لأنّ هذا التعريف انّما كان بسبب وضع اللفظ على معيّن، والعلم المثّنى والمجموع ليس موضوعًا إلاّ فى أسماء معدوده نحو: أبانين مثلاً لجبلين متقابلين، يقال لأحدهما : أبان الريان،

١- ١. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الناسخ: الزيدان، لانّه مبتدأ مؤخّر نحو: القمران، فى : كذا القمران، محمّد رضا.

لکثره الماء فیه، و لآخر: أبان العطشان، لقلّه الماء فیه ؛ و لهذا ذهب ابن الحاجب إلی انّه إذا زال التعریف العلمی (۱) ؛ و قد قلنا : انّ تنکیر الاعلام قلیل، وجب جبر ذلک التعریف الفائت بأخصر أداتی التعریف وهو اللام، فلا یکون مثّنی العلم ومجموعه عنده علی ما نقل إلّا معرّفین باللام العهدیّه .

و قال بعض المحقّقین تقویهً لابن الحاجب :

الإستقراء یقوّی ما ذهب إلیه (۲)، مع القیاس، فأجری مجری العلم الحقیقی : العلم اللفظی، فقیل فی تثنیه أسامه : الأسامتان، وفی الجمع: الأسامات (۳).

لا یقال : انّه علی هذا یلزم قلّه التثنیه والجمع فی الأعلام، لأنّ التنکیر علی هذا من لوازم التثنیه والجمع، و تنکیر العلم قلیل، فتقول : التثنیه والجمع فی العلم موقوف علی تنکیره، و تنکیر العلم قلیل، فالتثنیه و الجمع فی العلم قلیل، و لیس الأمر کذلک لکثره الأعلام، فلو لم یثنّوها ویجمعوها لأدّی إلی ما کرهوه من مثل: جاءنی رجل و رجل، أو رجل و رجل و رجل .

لأنّا نقول علی تسلیم قلّه التنکیر فی الأعلام : قلّه التثنیه والجمع فی العلم انّما یلزم إذا لم نقل بوجوب جبر التعریف الفائت باللام، و قد عرفت ذلک .

و حینئذ نقول : انّ تثنیه العلم و جمعه لمّا کان مؤدّیًا إلی تنکیره الّذی کان قلیلاً مخالفًا للقیاس، قصد إلی تثنیته و جمعه علی وجه یراعی فیه ما یندفع به ذلک، فجبر التعریف الزائل بالزامه اللام (۴) لزوم التعریف العلمی له، فکان فیه توفیه

ص: ۲۷۴

۱- ۱. الکافیه ــ شرح الرضی : ۳ / ۲۵۸ .

۲- ۲. فی المصدر : ما ذهب إلیه المصنّف .

۳- ۳. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۵۸ .

۴- ۴. « اللام » لم یرد فی « ب » .

الأمرين جميعًا : التنكير، و حفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر، و إن كان التعريفان متغايرين .

زياده الألف والنون فی المثّی

قوله : والزياده فی الباقی .

الألف واللام فی « الزياده » للعهد، أی : لعدم زياده الألف أو ياء و نون فی الباقی، و هو كلا وكلتا واثنان واثنتان .

لا يقال : انّ كلّا منها يخرج بما خرج منه القمران، لعدم اتّفاق اللفظ هنا أيضًا، إذ لا يقال : كِل و كِل، و هكذا .

لانّا نقول : هذا توهّم فاسد، قد سمعناه من بعض، و لهذا قد تعرّضنا لدفعه، بيانه هو : أن ليس المراد من اتّفاق اللفظ إلّا اتّفاق لفظ مدلول المثّنی، لا المثّنی نفسه ؛ ألا تری قوله : « التثنيه هو الاسم الدالّ علی شيئين متّفقی اللفظ »، و قوله : « متّفقی اللفظ »، صفه لشيئين لا للدالّ، و هو واضح ؛ و أوضح من ذلك قوله ثانيًا : « لعدم اتّفاق لفظ مدلولی الثانی ».

و حينئذ نقول : إذا قلت : جاءنی الرجلان كلاهما، مدلول « كلا » فی هذا المقام هو رجل و رجل، فاتّفاق لفظيهما ممّا لا شبهه فيه، و لذا أخرجه و ما بعده بقوله: « والزياده فی الباقی ».

إن قلت : خروج « كلا » و « كلتا » بقيد : « زياده الألف أو الياء والنون » مسلّم، لكن لا نسلّم خروج « اثنان » مثلًا بذلك، و كيف مع انّ فی آخره ألف و نون فی حاله الرفع، و ياء و نون فی حالتی الجرّ والنصب ؟!

قلت : المأخوذ فی تعریف المثّنی : زیاده الألف أو الیاء والنون فی آخره، لا وجودها، و حینئذ نقول : انّ الألف والنون مثلاً وإن کانتا موجودتین فی آخر الاسم المذکور، لکنّهما لیستا بزیادتین، لعدم ثبوت : « اثن » فی مفرده حتّی یصدق الزیاده، بل وضعه وضع المثّنی، إذ « اثنان » کقولک : ابنان، بخلاف « کِلا »، فانّه لیس بمثّنی، و لا وضعه وضع المثّنی .

یجوز إفراد الضمیر فی کلا و کلتا، و تثنیته

قوله : و هو اسم مفرد عند البصریّین یطلق علی اثنین مذکّرین .

فهو مفرد لفظًا و مثّنی معنًی (۱)، و لهذا یجوز فی الضمیر الراجع إلیه الإفراد مراعاهً للفظه، والتثنیه مراعاهً لمعناه، لکن الأرجح الأوّل ترجیحًا لجانب اللفظ . وکذا الکلام فی « کلتا » و سیجیء کقوله تعالی : « کِلْتَا الجَنَّتَیْنِ آتَتْ » حیث أفرد الضمیر، و قوله تعالی : « وَ فَجَّرْنَا خِلاَلَهُمَا » (۲) حیث أثنی (۳) الضمیر .

تقول : کلا الرجلین قائم، و یجوز : قائمان ؛ فإذا قلت : الرجلان کلاهما قائم، یکون « الرجلان » مبتدأ، و « کلاهما » مبتدأ ثانیًا، و « قائم » خبره، و الجمله خبر الأوّل . وأمّا إذا قلت : الرجلان کلاهما قائمان، فیحتمل وجهین، الأوّل : أن یکون « الرجلان » مبتدأ، و « کلاهما » تأکیدًا لهما، و « قائمان » خبرًا له ؛ و یحتمل أن

۱- ۱. کما ذهب إلیه البصریّون، وأمّا عند الکوفیّین فانّه تثنیه لفظًا و معنًی . ینظر : الإنصاف ۲ / ۳۵۹ _ ۳۶۸ مسأله ۶۲ وشرح المفصّل لابن یعیش ۱/ ۵۴، ومغنی اللبیب ۱/ ۲۰۳، والبسیط فی شرح الکافیه ۱ /۱۷۲؛ ومفتاح العلوم، القسم الثانی فی علم النحو : ۲۳۷ .

۲- ۲. الکهف : ۳۳ « کِلْتَا الجَنَّتَینِ آتَتْ أُکُلَهَا وَ لَمْ تَظْلِم مِنْهُ شَیْئًا وَ فَجَّرْنَا خِلاَلَهُمَا نَهَرًا ».

۳- ۳. فی « ش » : ثنی .

يكون « كلاهما » مبتدأ آخر و خبره : « قائمان »، و الجمله خبر الأوّل، لكن الأوّل أولى لما عرفت من انّ الأرجح فى الضمير العائد إليه الإفراد (١).

وجه جعل إعراب كلا و كلتا إعراب المثنّى

ثمّ انّما جعل إعراب « كلا » و أخته بإعراب المثنّى، لشدّه شبههما به، و ذلك لأنّهما يشبهان به لفظًا و معنًى ؛ أمّا معنًى فظاهر، و أمّا لفظًا فلوجود الألف فى آخرهما كالمثنّى، و هو و إن استلزم وجود النون فى آخره و هى ليست موجوده فيهما، لكنّهما لأجل إلتزامهما الإضافه و عدم إنفكاكهما عنها لم يتميّزا عنه بعدم كون النون فى آخرهما، لوجوب حذفها فى آخر المثنّى إذا أضيف .

قوله : فإن لم يضف إلى مضمر بل إلى مظهر (٢) فهو كالمقصور فى تقدير إعرابه على آخره .

إعلم : انّ « كلا » و كذا « كلتا » ممّا يلتزم الإضافه أبدًا لفظًا و معنًى إلى معرّف، سواء كان ذلك المعرّف ضميرًا أو اسمًا ظاهرًا . و يشترط فيه أن يكون مثنّى لفظًا ومعنًى كما تقول : جاءنى كلا الرجلين، أو كلاهما جاءنى ؛ أو معنًى نحو : كلانا، ويجىء تحقيقه فى باب الإضافه إن شاء اللّه سبحانه (٣).

و انّما يجب إضافتهما إلى المعارف، لما قيل من انّهما موضوعان للتأكيد، ولا يؤكّد التأكيد المعنوىّ إلّا المعارف (۴).

١- ١. أنظر مغنى اللبيب : ١ / ٢٠۴ .

٢- ٢. فى المصدر : الظاهر .

٣- ٣. الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

۴- ۴. شرح الرضى على الكافيه : ١ / ٩۴ .

الإشــكال فى انّه كيف يكون كلاــ وكلتا معربًا بالحروف والحركه مع انّ المثنّى معرب بالحروف فقط فيلزم زياده الفرع على الأصل، مع الجواب عنه

وفى المقـام إشـكال بيـانه هو : انّ كلاًـ من «كلاـ» و «كلتـا» فرعٌ للمثّنى، وهو معرب بالحروف، وفرعه معرب بالحروف والحركه، فيلزم زياده الفرع على الأصل .

والجواب هو (١) : انّ عـدم زياده الفرع على الأصل انّما يلزم إذا لم يكن موجبٌ ودليلٌ على ذلك، و هنا قـد وجد، و هو انّ كلاًّ من « كلاـ » و « كلتـا » مفرد لفظًا ومثّنى معنًى كمـا عرفت، فهمـا باعتبـار لفظيهمـا يقتضـيان الإـعراب بالحركه، وباعتبار معنييهما يقتضـيان الإـعراب بالحروف، فروعى فيهما كِلَا الإعتبارين، لكن لمّا كان المظهر أصـلًا بالنسـبه إلى الضـمير، والإعراب بالحركه أصلًا بالنسبه إلى الإعراب بالحروف، روعى فيهما حال الإضافه إلى الظاهر جانب اللفظ الّذى هو الأصل، فأعرب بالحركات الّتى هى الأصل، و فى حال الإضافه إلى المضمر جانب المعنى الّذى هو الفرع، فأعرب بالحروف الّتى هى الفرع (٢).

و أشـار بقـوله : « فهـو كـالمقصور »، إلى انّ إعرابه حـال الإضـافه إلى الظـاهر تقـديرىّ فى جميـع الحالاـت، تقول : جـاءنى كلا الرجلين، و رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، فالألف فى آخره بعد الإضافه إلى مثل هذا الظاهر (٣)

ص: ٢٧٨

١- ١. جـاء فى حاشـيه « ش » بخطّ الناسـخ : و فى غير نسـخه الأصل : والجواب هو انّا لا نسـلّم لزوم زياده الفرع على الأصل فى المقـام، لاـنّه لمّا كان لكلّ من كلا و كلتا جهه الإفراد والتثنيه لما عرفت من انّهما مفرد اللفظ مثّنى المعنى، فهما باعتبار لفظيهما، إلى آخره .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الناسـخ : نعم لو لم يكن لهما إلاّ جهه التثنيه للزوم حينئـذ للفرع على المزيه، وأشار، إلخ ؛ من غير نسخه الأصل .

٣- ٣. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : و انّما قيّدنا بذلك، لانّه كثيرًا ما يكون مضافًا إلى الظاهر و لم يلزم إلتقاء الساكنين، كما فى قولك : كلا أخويك، و نحوه، منه .

تسقط بالتقاء الساكنين، فيصير الإعراب تقديريًّا، فيكون الألف فى « كلا » كألف عصى، وفى « كلتا » كألف حبلى .

فی انّ ألف كلا منقلبه، وألف كلتا للتأنيث

ثمّ بقى الكلام فى انّ الألف فى « كلا » أهى منقلبه عن الواو أو عن الياء ؟ أقول: فيه خلاف (١)، فعند سيبويه انّها منقلبه عن الواو، إذ أصل « كلا » : كِلو، على وزن عِنب، أبدلت الألف من الواو، كما أبدلت التاء منها فى المؤنّث (٢) كما فى أخت (٣).

وعن السيرافى (۴) : انّها منقلبه من الياء (۵).

اجتماع علامتى التأنيث فى كلتا، والجواب عنه

و أمّا الألف فى « كلتا »، فللتأنيث، و وزنها : فعلى، لكن يلزم على هذا إجتماع علامتى التأنيث فى كلمه واحده، و هما : التاء والألف ؛ و جوابه هو : انّ التاء هنا ليست متمحّضه للتأنيث، بل بدل من لام الكلمه كما مرّ ؛ والّذى يدلّك على ذلك وقوعها فى الوسط و عدم انفتاح ما قبلها، ولو كانت للتأنيث لم يجز فيه ذلك، لكن فيها رائحه من التأنيث لعدم ادخالها فى المذكّر، أى فى « كلا »، وادخالها فى

ص: ۲۷۹

١- ١. وأصله عند الكوفيين : « كلٌ » فحذفت اللام تخفيفًا وأتى بألف التثنيه وحذف التنوين للزومها الإضافه. وحجّتهم على انّ ألفه ألف لتثنيه هى أنّها تنقلب حال النصب والجرّ إلى الياء إذا أضيفت إلى المضمر، فانّها لو لم تكن ألف التثنيه لما انقلبت ياءً ؛ ينظر: البسيط فى شرح الكافيه ١ / ١٧٢، والإنصاف ٢ / ٣٥٩ مسأله ۶٢.

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى كلتا، منه .

٣- ٣. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ١ / ٩٢ .

۴- ۴. هو الحسن بن عبداللّه بن المرزبان القاضى أبو سعيد السيرافى النحوى (٢٨۴ _ ٣۶٨ ه)، إمام الأئمّه معرفه بالنحو والفقه واللغه والشعر والعروض والقوافى والقرآن والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسه. أصله من سيراف من بلاد فارس . تفقه فى عمان، وسكن بغداد، فتولّى نيابه القضاء، وتوفّى فيها . له : الاقناع فى النحو، شرح كتاب سيبويه، شرح المقصوره الدريديه، صنعه الشعر والبلاغه، أخبار النحاه البصريّين، وغيرها (بغيه الوعاه: ١ / ۵٠٧ ؛ الأعلام: ٢ / ١٩۵ ؛ معجم المؤلّفين: ٣ / ٢۴٢ ؛ وفيات الاعيان : ٢ / ٧٨).

۵- ۵. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ١ / ٩٢ .

« كلتا ». و أمّا الألف فيها، فهى و إن كانت للتأنيث، لكن لتغيّرها فى الإعراب صارت كأنّها ليست للتأنيث، فجاز الجمع بينهما .

و أيضًا لو كانت التاء فى « كلتا » للتأنيث، لما جاز الإستغناء عنها أبدًا، وليس الأمر كذلك ؛ وقد صرّح نجم الأئمّه انّ إلحاق التاء بكلا مضافًا إلى المؤنّث أفصح من تجريدها (۱) ؛ و هو صريح فى جواز الإستغناء عنها حينئذ .

و عن الجَرْمى (۲) : انّ وزنه : فِعْتَل ؛ و ردّ بانّه لم يثبت مثله فى كلامهم (۳).

و ما ذكرناه من كون الألف فى « كلا » منقلبه عن الواو، و فى « كلتا » للتأنيث، هو الحقّ الّذى صرّح به جماعه (۴).

و عن الكوفيّين : انّها (۵) عندهم (۶) فيهما للتثنيه، و لزم حذف نونيهما للزومهما الإضافه ؛ ونقل انّهم قالوا : انّ أصل كلا و كلتا : كلٌّ، يفيد الإحاطه، فخفّف بحذف إحدى اللامين، و زيد ألف التثنيه، حتّى يعرف انّ المقصود : الإحاطه فى المثّنى، لا فى الجمع، قالوا : لم يستعمل واحدهما، إذ لا إحاطه فى الواحد، فلفظهما كلفظ الإثنين سواء (۷).

۱- ۱. صرّح به فى شرحه على الكافيه : ۱ / ۹۴ .

۲- ۲. هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجَرْمى (۲۲۵ ه)، فقيه، عالم بالنحو واللغه، من أهل البصره . سكن بغداد، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغه عن الأصمعى وأبى عبيده، وحدّث عنه المبرّد . له من التصانيف: كتاب فى السير، و كتاب الأبنيه، و غريب سيبويه، و كتاب فى العروض ؛ الأعلام : ۳ / ۱۸۹ ؛ وينظر ترجمته فى : معجم المؤلّفين: ۲ / ۲۳۲ ؛ وفيات الأعيان : ۲ / ۴۸۵ ؛ أنباه الرواه : ۲ / ۸۱ ؛ بغيه الوعاه : ۲ / ۸.

۳- ۳. شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۹۳ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : منهم نجم الأئمّه، منه [شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۹۲ ؛ وينظر : سرّ صناعه الاعراب : ۱ / ۱۵۲ ؛ اللباب فى علل البناء والإعراب : ۲ / ۳۳۸ ؛ الإنصاف: ۲ / ۳۶۶ مسأله ۶۲].

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ب » : أى الألف .

۶- ۶. « عندهم » لم يرد فى « ش » .

۷- ۷. نقله عنهم الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۹۳ ؛ وابن الأنبارى فى الإنصاف : ۲ / ۳۵۹ مسأله ۶۲.

والردّ على الكوفيّين فی قولهم : انّ كلا وكلتا مثّنى حقيقه

و فی قولهم نظرٌ، لأنّهما لو كانا مثّنيين لم يجز رجوع الضمير المفرد إليهما، وجوازه ممّا لا ريب فيه كما مرّ، وقال اللّه سبحانه: « كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا » (١) ولم يقل : آتتا .

و أيضًا لو كان الأمر على ما ذكروه، لكانا معربين بالحروف مطلقًا و إن أضيفا إلى الظاهر كما لايخفى، وقد عرفت انّ الأمر ليس كذلک، و هم لايقولون به أيضًا .

الخلاف فی إعراب كلا وكلتا

[الخلاف فی إعراب كلا وكلتا] (٢)

ثمّ انّ ما ذكرناه من كون إعراب « كلا » و « كلتا » بالحروف إذا أضيفا إلى المضمر، وبالحركات إذا أضيفا إلى المظهر، هو المشهور بينهم ؛ والمنقول عن الكنانه : إعرابهما بالحروف مطلقًا و إن أضيفا إلى المظهر (٣).

وعن المحكيّ عن بَلْحَارِث (۴) : إعرابهما بالحركات المقدّره كذلک (۵) وإن أضيفا إلى المضمر (۶).

١- ١. الكهف : ٣٣ .

٢- ٢. العنوان منّا .

٣- ٣. نقله عنهم ابن مالک فی شرح التسهيل : ١ / ٧٠ ؛ وانظر الحدائق النديّه : ۶۴ .

۴- ۴. « بنو الحارث » ويقال فيه و فی نظيره : بَلْحارث ــ بفتح الباء وسكون اللام ــ بطن من الخزرج، وهم بنو الحارث بن الخزرج، منهم : البراء بن عازب وبشير بن عبداللّه . قال فی الصحاح : وقولهم : بلحارث، لبنی الحارث بن كعب، من شواذ التخفيف، لانّ النون واللام قريبا المخرج، فلما لم يمكنهم الادغام لسكون اللام حذفوا النون، كما قالوا : مست و ظلت ؛ وكذلک يفعلون بكلّ قبيله تظهر فيها لام المعرفه مثل : بلعنبر وبلهجيم؛ فأمّا إذا لم تظهر اللام فلا يكون ذلک (الصحاح : ١ / ٢٧٩ ؛ وراجع القاموس المحيط : ١ / ١۶۵ ؛ نهايه الإرب : ۴٧ ؛ معجم قبائل العرب: ١ / ١٠٢ ؛ شرح الرضی على الشافيه : ٣ / ٢۴٧ و ۴ / ۴٩٨).

۵- ۵. جاء فی حاشيه « ب » : أی مطلقًا .

۶- ۶. ينظر : الحدائق النديّه: ص ۶۴ ؛ وتفسير البيضاوی : ۴ / ۵٨ ؛ وتفسير الآلوسی : ۶ / ٢٠٣.

إعراب اثنان واثنتان

[إعراب اثنان واثنتان] (۱)

قوله : و أمّا اثنان .

ذكر « أمّا » فی المقام للتنبیه علی عدم كون قول المصنّف : « اثنان واثنتان » عطفًا علی المثنّی فی قوله : « بالألف ارفع المثنّی »، و لا ـ علی « كلتا » فی قوله: « كلتا كذاك »، و إن كان المآل فی العطف و غیره واحدًا ؛ و ذلك لانّه لو كان معطوفًا علی الأوّل لكان مفعولاً، فوجب أن یقال : اثنین واثنتین .

و علی فرض تسلیم صحّه ذلك بأن یكون محكیًّا، لایجوز ذلك أیضًا، لعدم الإحتیاج إلی قوله بعده: « كابنین وابنتین یجریان »، علی تقدیره (۲). و منه یعلم وجه عدم كونه معطوفًا علی « كلتا ».

و انّما اجریا كالمثنّی الحقیقی فی حكمه بلا ـ شرط، لكونهما مثل المثنّی لفظًا ومعنًی، فیجب أن یكونا مثله حكمًا أیضًا مطلقًا، بخلاف « كلا » فانّه مثله معنًی لا لفظًا كما عرفت ؛ و لهذا أحتیج فی كون إعرابه مثل إعراب المثنّی ، إلی شرطٍ، كما مرّ . فقد علم ممّا ذكر انّ الملحق بالتثنیه أربعه ألفاظ، لفظان بشرط وهما: كلا وكلتا؛ ولفظان بغیر شرط و هما : اثنان و اثنتان .

قوله : سواء أفردا .

أی : أفردا عن التركیب و الإضافه، بقرینه ما سیأتی .

لا یجوز اضافه الاثنین إلی ضمیر التثنیه

قوله : أم أضیفا نحو : اثناك واثناكم .

حیث أضیف الاثنان إلی ضمیر المفرد فی الأوّل، و إلی الجمع فی الثانی،

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ص، ب و ش » : أی العطف، منه .

و إعرابه بالحرف .

و انّما أتى بالمثالين تنبيهًا على انّ « اثنين » إذا أضيف إلى الضمير لابدّ أن يكون إمّا مفردًا أو جمعًا، و لا يجوز إضافته إلى ضمير التثنيه، فلا يجوز أن يقال: جاء الرجلان اثناهما .

و علّل ذلک ابن هشام فی بعض تصنيفاته بأنّ ضمير التثنيه نصّ فی الاثنين، فإضافه الاثنين إليه من إضافه الشيء إلى نفسه، إنتهى (١).

أقول : و على ما ذكره ينبغی أن لايضاف اثنان إلى التثنيه مطلقًا، سواء كان ضميرًا أو ظاهرًا، لأنّ التثنيه نصّ فی الاثنين سواء كان ضميرًا أو ظاهرًا كما لايخفى ؛ مع انّ جماعه منهم صرّحوا بجواز إضافته إلى المثّنى المظهر، ومنهم هو (٢).

و أعجب من ذلک انّه فی « شرح القطر » أضافه إلى ضمير التثنيه أيضًا، حيث قال بعد الحكم بكون إعراب اثنان واثنتان إعراب المثّنى إذا لم يكونا مضافين، ما هذا كلامه :

و كذا يعربهما (٣) إعرابه إن (٤) كانا مضافين للضمير نحو : اثناهما (٥)، أو للظاهر نحو : اثنا أخويک، إنتهى (٦).

قوله : الألفاظ المتقدّم ذكرها .

وفيه نظر، إذ ممّا يخلف الياء فيه الألف المثّنى الحقيقی كرجلين مثلاً، ولم يتقدّم

١- ١. لم نعثر عليه ؛ ينظر : الحدائق النديّه : ص ٦٥ .
٢- ٢. شرح قطر الندى : ٦۴ ؛ وفيه : « واللفظان اللذان بغير شرط : اثنان واثنتان، ... فتعربهما إعراب المثّنى وإن كانا غير مضافين، وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير، نحو : اثناهم، أو للظاهر نحو: اثنا أخويک ».
٣- ٣. فی المصدر : تعربهما .
۴- ۴. فی المصدر : إذا .
۵- ۵. فی المصدر : إثناهم .
۶- ۶. شرح قطر النّدى : ص ۶۴ .

لفظه، نعم والّذی تقدّم ذکره لفظ المثّنی حیث قال : « بالألف ارفع المثّنی »، وهو غیر مراد فی المقام، إذ المراد هنا: مصداق لفظ المثّنی، لا لفظ المثّنی نفسه (۱).

و یمکن أن یقال : انّ لفظ المثّنی أیضًا یخلف الیاء فیه عن الألف فی حالتی الجرّ والنصب، فانّک إذا أدخلت فیه الألف والنون فیصیر مثّنی حقیقه، تقول: « مثّیان » فی الرفع، و بالیاء فی الجرّ والنصب، فناب الیاء عن الألف فی لفظ المثّنی فی حالتی الجرّ والنصب أیضًا .

والأولی أن یفسّر المرجع فی قوله : « و تخلف الیاء فی جمیعها »، بما نقول (۲): أی جمیع المثّنی و کلا إلی آخره ؛ ویراد بالمثّنی مصداقه لا لفظه نفسه حینئذ، وکیف کان والأمر بعد وضوح المراد سهل .

واعلم : انّ قوله : « المتقدّم »، صفه للألفاظ، و مع ذلک لم یقل : المتقدّمات، لأنّ الصفه إذا رفعت ضمیر الموصوف، تطابقه فی أربعه أمور من العشره المعهوده ؛ وأمّا إذا رفعت ظاهرًا _ کما هنا، لأنّ فاعل الوصف : « ذکرها » _ فانّما یطابق مع الموصوف فی اثنین من الخمسه، و هما : واحد من أنواع الإعراب، والتعریف أو التنکیر . وفی الاثنین الباقیین، و هما : واحد من الإفراد والتثنیه والجمع، و واحد من التأنیث والتذکیر، الوصف فیهما بمنزله الفعل الواقع محلّه، فإذا کان اسم الظاهر مؤنّثًا یؤنّث الوصف تقول : مررت برجل قائمه أمّه، لتأنیث الأمّ ؛ و إذا کان مذکّرًا یذکّر کما فی المقام، فانّ « ذکرها » فی قوله : « المتقدّم ذکرها » مذکّر، و لهذا قال: « المتقدّم ذکرها »، فلفظ « المتقدّم » هنا تابع للألفاظ فی التعریف والإعراب، ولِمَا

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ص و ش » : و یمکن الجواب أیضًا بعدم تسلیم عدم ذکر التثنیه فی البیت لذکرها فی قوله: کابنین وابنتین یجریان، منه .
۲- ۲. فی « ب » : تقول .

بعده فی الإفراد والتذکیر، کقوله تعالی : « رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هذِهِ القَرْیَهِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا » (۱).

قوله : أی فی حالتیهما .

أشار بـذلک إلی انّ « جرًّا » و « نصبًا » منصوبـان بنزع الخـافض، ردًّا علی من توهّم انّهمـا مفعول له (۲). وذلک لأنّ من شـرط نصب المفعول له : اتّحاده مع العامل فی الفاعل، وهنا لیس کـذلک، لأنّ فاعل « تخلف » : الیاء، و هو لیس فاعلاً لجرّ المثّنی وما ألحق به ضروره، بل انّما ینوب مناب الألف فی حالتی الجرّ والنصب، ولاتغفل .

ثمّ انّ الشـارح لم یتنبّه علی وجه تقـدیم المصـنّف الجرّ علی النصب، فـأقول : انّه لأـولویّه الجرّ بالیـاء بالنسـبه إلی النصب، و کون النصب محمولاً علیه فی التثنیه والجمع لما سنذکره إن شاء اللّه تعالی .

قوله : لما قبلها .

أی مـا قبـل الأـلف، ولایجوز أن یعود إلی الیاء بقرینه قوله : « بعـد ابقاء فتـح » ؛ والباعث للشارح علی إرجاع الضـمیر إلی الألف دون الیاء، هو قول المصـنّف : « قـد ألف »، إذ الضـمیر فیه نائب عن الفاعل یعود إلی فتـح، و جمله : « قد ألف » فی موضع نعتٍ لفتح، والتقدیر هکذا : بعد فتح مألوف فیما قبل الألف فی حاله الرفع ؛ وانّما أبقی فتح ما قبل الیاء فی المثّنی علی حاله حینئذ لما سیجیء .

ص: ۲۸۵

۱- ۱. النساء : ۷۵ .

۲- ۲. المتوهّم هو الشیخ خالد بن عبداللّه الأزهری، قال فی « تمرین الطلّاب ص ۱۷ » : جرًّا ونصبًا مفعول لأجله ومعطوف علیه، و قیل : منصوبان بنزع الخافض، أو مصدران فی موضع الحال، وکلاهما لا یقاس علیه إلاّ إذا کان الأوّل مع أن، أو أنّ، أو کی، لا غیر .

وجه جعل التثنيه والجمع معربين بالحروف

ثمّ بقى الكلام فى انّه لِمَ جعل التثنيه و جمع المـذكّر السالم والملحق بهما معربًا بالحروف، و انّه لِمَ جعل الألف فى التثنيه، والواو فى الجمع، علامه الرفع، والياء فيهما علامه النصب والجرّ ؛ أقول : أمّا جعلهما معربين بالحروف، فلانّه قد مرّ سابقًا انّ التثنيه والجمع فرعان للآحاد، و هى معربه بالحركات كما تقدّم، فأريد أن يجعل إعراب الفرع أيضًا فرعًا لإعراب الأصل، و لمّا كان فى آخر المثنّى و جمع المـذكّر السالم ما يصلح للإعراب من الحروف ــ و هى الألف والواو والياء ــ وكان المعرب بالحروف فرعًا للمعرب بالحركه، جعل إعرابهما بالحروف لذلك، بخلاف جمع المؤنّث السالم والمكسّر، فلم يتمكّن فيهما ذلك، لعدم ما يصلح للإعراب من الحروف فى آخرهما، مضافًا إلى ما مرّ فى الجمع المكسّر .

وجه جعل الألف علامه الرفع فى المثنّى والواو فى الجمع دون العكس

و أمّا جعل الألف علامه الرفع فى المثنّى، والواو علامه الرفع فى الجمع، فلانّك قد عرفت انّ أحرف الإعراب ثلاثه، و كان إعراب كلّ من التثنيه والجمع كذلك، وحينئذ لو أعطى كلّ من أحرف الإعراب لكلّ من التثنيه والجمع لم يحصل الفرق بينهما إلّا بحركه النون، و هى كثيرًا ما تحذف، فالتبس أحدهما بالآخر، فلدفع الإلتباس لم يجدوا بدًّا من توزيع هذه الأحرف بينهما، إذ تخصيص جميعها بواحد منهما غير ممكن، لاستلزامه بقاء الآخر بلا إعراب مطلقًا ؛ لكن لمّا كان الألف فى المثنّى جُلب قبل الإعراب علامه للتثنيه، والواو فى الجمع علامه للجمع، لأنّ الإعراب صفات الكلمه والصفات مؤخّره عن الذوات، فيستلزم المسبوقيّه بالذات

وکـان الألـف فی الأوّل صالحًا لقبول الإعراب و کـذا الواو فی الثانی، جعل کلّ منهما علامه الرفع، لأسـبقیّه الرفع علی النصب والجرّ، لانّه إعراب الفاعل وهو مقدّم علی المفعول والمجرور، و لأشرفیّته لکونه علامه العمده دون النصب والجرّ.

بیان انّ ما قبل الیاء فی الجمع مکسور وفی المثنّی مفتوح

و لم یبق لنا من حروف الإعراب غیر الیاء، و معنا إعرابان : نصب و جرّ، فاختصّ الأخیر بها علی الأصل، فانقلب الألف فی التثنیه، والواو فی الجمع بالیـاء، فبقی الضـمّه قبـل یاء الساکنه، و هو غیر جائز لاسـتثقالها، و حینئـذ لایخلو إمّا یقلب الیاء بالواو لسـکونها وانضـمام ما قبلها، أو یقلب الضمّه قبل الیاء بالکسره، لکن الأوّل غیر ممکن، لاستلزامه حصول الإلتباس فی الجمع بین حاله الرفع وغیرهـا کمـا کـان، فتعیّن الثـانی مع انّ تغییر الحرکه أولی من تغییر الحرف، فحصل الفرق بین حاله الجرّ فی التثنیه والجمع و إن حذف نونهما بالإضافه، لأنّ ما قبل الیاء مفتوح فی التثنیه علی ما کان فی الرفع، و مکسور فی الجمع کما عرفت .

و یمکن أن یقال وجه آخر لفتح ما قبل الألف والیاء فی التثنیه، و کسـر ما قبل الیاء فی الجمع، و هو : انّ التثنیه لأکثریّتها یناسـب الفتـح، والجمع لقلّته ینـاسب الکسـر، حتّی یقابل ثقل الکثره خفّه الفتحه، و خفّه القلّه ثقل الکسـره، و ذلک لأنّ هـذا الجمع یلزم المثنّی و لا عکس، لأنّ « رجلان » مثلًا مثنّی و لا جمع له هذا الجمع (۱)، فتأمّل (۲).

ص: ۲۸۷

۱- ۱. ینظر الفوائد الضیائیّه : ص ۲۹ و ۳۰ .

۲- ۲. جـاء فی حاشـیه « ص، ب و ش » : وجهه هو انّ التثنیه وإن کـانت أکـثر بالنسـبه إلی الجمع و به یصیر ثقیلاً لکن الجمع لکثره عدده أیضًا ثقیل، فتساویا، منه عفی عنه .

و على هذا لم يبق للنصب حرف، فأتبع الجرّ لاشتراكهما فی كون كلّ منهما من علامه الفضله دون الرفع، تقول : رأيت مسلمين، بفتح الميم فی التثنيه، و بكسرها فی الجمع، و بكسر النون فی الأوّل، و فتحها فی الثانی، و ذلك لأنّ الكسر يناسب الألف فی المثنّی حاله الرفع لثقل الكثره وخفّه الألف، و الفتح فی الجمع يناسب الواو لخفّه الفتح و ثقل الواو .

إن قلت : علی هذا يناسب فتح النون فی التثنيه فی حالتی النصب و الجرّ أيضًا لثقل الياء و خفّه الفتحه .

قلت : الياء لا عبره بها، لانّها طاريه للإعراب، علی انّ ما قبل الياء فی التثنيه مفتوح ومابعدها مكسور، و فی الجمع يعكس ذلك للتعادل .

و ربّما توهّم (١) بعض انّ الفرق فی المثنّی والجمع بكسر النون فی الأوّل وفتحها فی الثانی فقط فی المعتلّ فی حالتی الجرّ والنصب، لا بحركه ما قبل الياء لسقوط لام الفعل، فيقال فی مثنّی الأشقی : أشقين، و فی الجمع أيضًا كذلك، فلا يحصل الفرق إلّا بفتح النون و كسرها (٢).

و هذا التوهّم فاسدٌ، لأنّ لام الفعل لا يحذف فی المثنّی، فيقال : أشقيان وأشقيين .

نعم يحذف فی الجمع، فلا إشتباه، و سنذكر فيما بعد عند قول المصنّف: « و نون مجموع وما به التحق » تمام الكلام فی نون التثنيه والجمع، فانتظر .

* * *

ص: ٢٨٨

١- ١. فی « ش » : يتوهّم .

٢- ٢. لم نعثر عليه .

إعراب المثنّى بعد جعله علمًا إعرابه قبله

قوله : إذا سمّى بمثنّى فهو على حاله قبل التسميه به .

أى : إذا جعل المثنّى علمًا .

قوله : « فهو على حاله »، مبتدأ و خبر متعلّق بمحذوف، يحتمل أن يكون لفظ : « حاله » فيه مع التاء المثنّاه الفوقانيه، كما يحتمل أن يكون الهاء ضميرًا أضيف لفظ الحال إليه راجعًا إلى المثنّى .

و قوله : « قبل التسميه به »، على الإحتمال الأوّل صفه لحاله، و على الثانى حال عن المضاف، و على الإحتمالين حذف متعلّقه واجب . والضمير فى « به » يعود إلى : مثنّى فى قوله : « بمثنّى »، والجارّ والمجرور متعلّق بالتسميه، والتقدير : إذا جعل المثنّى علمًا فهو باق على حالٍ ثابته ــ أو على حاله ثابته ــ قبل التسميه به، أى بالمثنّى، أى قبل جعله علمًا من كون إعرابه بالحروف ؛ مثلًا إذا جعل « زيدان » علمًا لشخص، يكون رفعه بالألف، و جرّه و نصبه بالياء، كما كان قبل جعله علمًا .

إن قلت : كيف يجوز أن يكون المثنّى إذا جعل علمًا معربًا بإعرابه قبل العلميّه، مع انّه إذا جعل علمًا يكون كزيد مثلًا، فيجب أن يكون إعرابه مثل إعرابه فى الحرف الآخر .

قلت : الأمر وإن كان كذلك، إلاّ انّه حمل المثنّى علمًا عليه قبله لتحقّق الشباهه بينهما لفظًا (١).

ص: ٢٨٩

---

١ - ١. جاء هنا فى حاشيه نسخه الأصل بخطّ آخر زياده : « و يمكن أن يكون المراد بالحاله : الحاله الشخصيّه، بانّه إذا جعل المثنّى علمًا و هو مع الألف والنون، أو مع الياء والنون، فهو بعد العلميّه يبقى على تلك الحاله الشخصيّه فى جميع الحالات، بناء على انّ الأعلام لا تتغيّر ». وأوردها الناسخ فى حاشيه « ش » من غير نسخه الأصل .

هذا، واعلم : انّ بعضًا منهم جعل إعراب المثّنى حينئذ (۱) إعراب ما لاينصرف للسببين : العلميّه، والألف والنون المزيدتان (۲).

ص: ۲۹۰

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ص و ش » : أی حین جعله علمًا، منه .

۲- ۲. جاء هنا فی حاشیه نسخه الأصل بخطّ آخر زیاده : « لکن هذا انّما یتمّ لو سمّی المثّنی وهو فی حاله الرفع » ؛ وعلیها علامه صح . ثمّ جاء فی متن الأصل عباره بخطّ المؤلّف قدس سره ولکن شطب علیها، وهی هذه : « و هو مبنیّ علی انّ شرط تأثیرهما فی منع الصرف إنتفاء : فعلانه، و أمّا علی القول بانّ شرط تأثیرهما فی ذلک وجود : فعلی، فلا یجوز ذلک، لعدم وجود ذلک فی مثل : زیدان، فتأمّل ». و بهامشها بخطّه الشریف : « وجهه هو انّ هذا الشرط فی تأثیر الألف والنون المزیدتان معتبر إذا کانتا فی الصفه لا مطلقًا، منه ». وأثبتها الناسخ فی هامش « ش » وکتب بعدها ما یلی : و قد رأیت هذه العباره فی نسخه الأصل مع سقوطه بالقلم هکذا، و لم أر فی غیره إیّاه، لکنّی کتبتها مع ذلک بطریق الحاشیه وإن لم یحتج إلیه، محمّد رضا ۹ شهر جمادی الثانی سنه ۱۲۳۶ .

[إعراب الجمع المذكّر السالم]

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر و مذنب

(وارفع بواو و بيا اجرر وانصب سالم جمع عامر و مذنب) .

وشبه ذين و به عشرونا و بابه ألحق والأهلونا

(و شبه ذين) أى: شبههما، و هو كل علم لمذكّر عاقل خال من تاء التأنيث، قيل: و من التركيب، و كلّ صفه كذلك مع كونها ليست من باب أفعل فعلاء كأحمر حمراء، و لا فعلان فعلى كسكران سكرى، و لا ممّا يستوى فيه المذكّر والمؤنّث كصبور و جريح .

(وبه) أى: بالجمع المذكّر (عشرونا وبابه) إلى تسعين (ألحق) فى إعرابه السابق وليس بجمع للزوم إطلاق ثلاثين مثلًا على تسعه، لأنّ أقلّ الجمع ثلاثه و وجوب دلاله عشرين على ثلاثين لذلك، و ليس به .

(و) ألحق أيضًا جمع تصحيح لم يستوف الشروط و هو (الأهلونا)، لأنّ مفرده أهل و هو ليس علمًا و لا صفه، بل اسمًا لخاصّه الشىء الذى ينسب إليه كأهل الرجل لامرأته و عياله، و أهل الإسلام لمن يدين به، و أهل القرآن لمن يقرأه ويقوم بحقوقه، و قد جاء جمعه على أهالى .

أولو و عالمون علّيونا *** و أرضون شذّ والسنونا

و ألحق به أيضًا اسما جمع و هما : (أولو) بمعنى أصحاب (و عالمون)، قيل: هو جمع عالم، و ردّ بأنّ العالمين دالّ على العقلاء فقط، والعالم دالّ عليهم وعلى غيرهم، إذ هو اسم لما سوى البارى تعالى، فلا يكون جمعًا للزوم زياده مدلول الجمع على مدلول مفرده .

وألحق أيضًا اسم مفرد به و هو (علّيونا)، لأنّه _ كما قال فى الكشّاف _ : اسم لديوان الخير الذى دوّن فيه كلّما عملته الملائكه و صلحاء الثقلين، لا جمع ؛ ويجوز فى هذا النوع أن يجرى مجرى حين فيما يأتى، و أن تلزمه الواو، ويعرب بالحركات على النون نحو : واعترتنى الهموم بالماطرون . و أن تلزمه الواو وفتح النون نحو :

و لها بالماطرون إذا *** أكل النمل الذى جمعًا

(و أرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شذّ) إعرابه هذا الإعراب، لأنّه جمع تكسير، و مفرده مؤنّث، (و) ألحق به أيضا (السنونا) بكسر السين جمع سنه بفتحها لما ذكر فى أرضين .

و بابه و مثل حين قد يرد *** ذا الباب و هو عند قوم يطّرد

(وبابه) و هو كلّ ثلاثى حذفت لامه و عوّض عنها هاء التأنيث و لم يتكسّر، فخرج بالحذف نحو: تمره، و بحذف اللام نحو: عده، و بالتعويض نحو: يد، وبالهاء نحو: اسم، وبالأخير نحو : شفه .

(و مثل حين) فى كونه معربًا بالحركات على النون مع لزوم الياء (قد يرد ذا الباب) أى: باب سنين شذوذًا كقوله : دعانى من نجد فإن سنينه .

(و هو) أى الورود مثل حين فيما ذكر (عند قوم) من العرب (يطّرد) أى: يستعمل كثيرًا .

ونون مجموع و ما به التحق *** فافتح و قلّ من بكسره نطق

(و نون مجموع و ما به التحق فافتح) لأنّ الجمع ثقيل والفتح خفيف فتعادلا، (و قلّ من بكسره نطق) نحو : و قد جاوزت حدّ الأربعين . قال فى شرح الكافيه : « و هو لغه » .

ونون ما ثنّى و الملحق به *** بعكس ذاك استعملوه فانتبه

(ونون ما ثنّى والملحق به بعكس ذاك) أى: بعكس نون الجمع والملحق به (استعملوه فانتبه) فهى مكسوره، و فتحها لغه مع الياء كقوله : على أحوذيّين استقلّت عشيّه ؛ و مع الألف كما هو ظاهر عباره المصنّف، و صرّح به السيرافى كقوله : أعرف منها الأنف والعينانا . و جاء ضمّها كقوله :

يا أبتا أرّقنى القذّان *** فالنوم لا تألفه العينان

[إعراب ما جمع بألف و تاء]

و ما بتا و ألف قد جمعا *** يكسر فى الجرّ و فى النصب معا

و (ما بتا و ألف) مزيدتين (قد جمعا) مؤنّثًا كان مفرده أو مذكرًا معرب خلافًا للأخفش (يكسر فى الجرّ و فى النصب معًا) نحو : « خلق اللّه السموات »، ورأيت سرادقات و اصطبلات، كما تقول : نظرت إلى السموات و إلى سرادقات وإلى إصطبلات، خلافًا للكوفيّين فى تجويزهم نصبه بالفتحه، و لهشام فى تجويزه ذلك فى المعتلّ مستدلاّ بنحو : « سمعت لغاتهم »، أمّا رفعه فعلى الأصل بالضم .

كذا أولات والذى اسمًا قد جعل كأذرعات فيه أيضًا ذا قبل

(كذا) أى كجمع المؤنّث السالم فى نصـبه بالكسره (أولات) بمعنى صاحبات نحو : « و إن كنّ أولات حمل »، (والذى اسما) من هذا الجمع (قد جعل كأذرعات) لموضع بالشام أصـله : أذرعه جمع ذراع (فيه أيضًا) الاعراب (ذا قبل) وبعضـهم ينصـبه بالكسـره ويحذف منه التنوين، و بعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف، ويروى بالأوجه الثلاثه قوله : تنوّرتها من أذرعات و أهلها .

إعراب الجمع المذكّر السالم والملحق به

اشاره

[إعراب الجمع المذكّر السالم والملحق به] (۱)

شروط الجمع المذكّر السالم

[شروط الجمع المذكّر السالم] (۲)

قوله : و هو كلّ علم لمذكّر .

و مرجع الضمير : « شبهها »، فيكون قوله : « و هو كلّ علم لمذكّر » إلى قوله : « و جريح » معرِّفًا لمشبه عَامِر و مُذْنِب، بأن يكون قوله : « و هو كلّ علم لمذكّر » إلى قوله : « و من التركيب »، معرِّفًا لمشبه عامر، و قوله : « و كلّ صفه » إلى آخره معرِّفًا لمشبه مذنب .

هذا إذا كان لفظ : « عامر » علمًا، و يحتمل أن يكون وصفًا للمجرّد كما يكون المذنب للمزيد فيه، و حينئذ يكون قوله : « و هو كلّ علم » إلى آخره مبيِّنًا و معرِّفًا لمشبه كلّ من عامر و مذنب، و كذا قوله : « و كلّ صفه » إلى آخره، والأوّل أولى .

واحترز بقوله : « علم » عن مثل : رجل مثلاً، فانّ جمعه معرب بالحركه نحو: رجال، وذلك لحصول الفرق بين جمع العلم و غيره، إذ لو كان إعراب جمع كليهما بالواو والياء، لما يعلم انّه جمع علم أو غيره .

ص: ۲۹۵

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. العنوان منّا .

و انّما خصّ إعراب جمع العلم بهما مع حصول الفرق بالعكس أيضًا، لأنّ الجمع بهذا الإعراب يكون مصحّحًا، و هو أولى بالعلم من المكسّر لوقوع التصرّف الكثير فی الاسم باعتباره، و عادتهم جاريه بالمحافظه على العلم من التصرّف بقدر ما أمكن .

و بقوله : « لمذكّر » عن علم مؤنّث، فانّ إعراب جمعه أيضًا ليس بما ذكر، نحو: هند مثلًا، فانّها تجمع على : هندات، و إعرابها بالحركه لما سيجیء .

واحترز بقوله : « عاقل » عن علم مذكّر غيره، كوَاشِق مثلاًـ عَلَمٌ للكلب، فانّ جمعه لاـيعرب بما ذكر، لأنّ الجمع بالواو أو الياء والنون مختصّ بأولی العِلْم .

و بقوله : « خال من تاء التأنيث » عن عَلَم لمذكّر عاقل لم يكن خاليًا منها كطلحه مثلًا، فانّه علم لمذكّر عاقل مع انّ جمعه ليس بالواو أو الياء و النون، بل يقال : طلحات، خلافًا للمحكیّ عن الكوفيّين، وابن كيسان (١)، فانّهم أجازوا: طَلْحُون، بسكون اللام، وابن كيسان بفتحها نحو : طَلَحُون (٢).

و هو ضعيفٌ، لأنّ مع إثبات التاء يجتمع علامتا التأنيث والتذكير، و مع حذفها ــ كما فی المذكور ــ لم يعلم انّه حذفت منه التاء أم لا، فيلتبس مع المجرّد عنها.

وانّما (٣) قال : « خاليًا من تاء التأنيث » و لم يقل : خاليًا من علامه التأنيث، لأنّ

١- ١. هو محمّد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبوالحسن النحویّ (ت ٢٩٩ ه). قال الخطيب : يحفظ المذهب البصری والكوفی فی النحو، لأنّه أخذ عن المبرّد و ثعلب . من تصانيفه : المهذّب فی النحو، غلط أدب الكاتب، اللامات، البرهان، غريب الحديث، معانی القرآن، علل النحو، و غيرها . قال الخطيب : مات سنه تسع وتسعين و مائتين . ينظر : بغيه الوعاه : ١ / ١٨ ؛ والأعلام : ٥ / ٣٠٨ ؛ ومعجم المؤلّفين : ٨ / ٢١٣ ؛ وهديه العارفين: ٢ / ٢٣ ؛ وفهرست ابن النديم : ٨٩ .

٢- ٢. نقله عنهم الرضی فی شرح الكافيه : ٣ / ٣٧٢ ؛ وابن عقيل فی شرح الألفيّه : ١ / ٦٠ ؛ وابن الأنباری فی الإنصاف : ١ / ٣٤ مسأله ۴ .

٣- ٣. من هنا إلی قوله : والمؤنّث أيضًا، لم يرد فی « ب ».

نحو : « حبلى » و « حمراء »، إذا جعل علمًا لمذكّر عاقل، يجمع بالواو و النون، لأنّ ألفى التأنيث بمنزله الجزء من الكلمه، بخلاف تاء التأنيث، فلذا اشترط التجرّد عن التاء دون الألفين .

لا يقال : يجتمع ههنا أيضًا علامتا التذكير و التأنيث ؛ لأنّا نقول : انّ الممدوده لمّا نقلت واوًا، قد انمحت صوره علامه التأنيث منها ؛ و انّما قلبوها واوًا دون التاء لتشابههما فى الثقل، فتقول فى جمع صحراء : صحراوون . و أمّا المقصوره فتحذف وأبقيت الفتحه دالّه قبلها، فلا يلزم اجتماع علامتى المذكّر والمؤنّث أيضًا .

قوله : قيل : و من التركيب .

والقائل ابن هشام و غيره، لكن خصّ الأوّل الإشتراط بالمركّب الإسنادى والمزجى، بل نقل اتّفاقهم فى الأوّل، و ذلك لأنّ المحكىّ لا يغيّر (١).

و قيل : بالجواز فى المركّب المزجىّ، يعنى : يجوز أن يجمع بهذا الجمع وأعرب بإعرابه مطلقًا (٢).

و قيل : إن ختم بويه جاز، و إلاّ فلا ؛ و على الجواز فى المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامه بآخره فيقول : سيبويهون، و منهم من يحذف فيقول : سيبون (٣).

و أمّا المركّب الإضافى، فانّه يجمع المضاف، ثمّ يضاف إلى الثانى، فيقول: غلاموا زيد، فى حاله الرفع، و غلامى زيد، فى حالتى النصب و الجرّ . والكوفيّون ــ على ما حكى عنهم ــ أجازوا جمعهما معًا، فيقولوا : جاءنى غلاموا الزيدين، ورأيت غلامى الزيدين، و هكذا (۴).

١- ١. أنظر أوضح المسالك : ١ / ٣۶ ؛ والحدائق النديّه : ۶۵ .

٢- ٢. لم نعثر عليه .

٣- ٣. أنظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٨٠ .

۴- ۴. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ٣ / ٣۶١ .

قوله : و کلّ صفه کذلک .

عطف علی قوله : « کلّ علم »، أی : و هو کلّ صفه لمذکّر عاقل خال من تاء التأنیث . أمّا شرط کونها لمذکّر، فلانّها لو کانت صفه لمؤنّث کحائض مثلاً، لا یجمع هذا الجمع، فلا یعرب بإعرابه .

والمراد بالوصف الّذی یعرب بهذا الإعراب و یجمع بهذا الجمع، هو : اسم الفاعل والمفعول، والصفه المشبّهه، والمنسوب، وبعض (۱) صیغ المبالغه، والمصغّر، تقول : هم ضاربون، أو مضروبون، أو حسنون، أو بغدادیّون، أو ضرّابون، أو رجیلون ؛ إلّا انّ المصغّر مخالف لغیره من الصفات لعدم جریه علی موصوفه کجریها علی موصوفاتها، و ذلک لأنّ المصغّر یدلّ علی صفه و موصوف معیّن معًا، إذ معنی قولک رجیل : رجل صغیر، فلذا لا یذکر الموصوف قبله، بخلاف سائر الصفات کالضارب والمضروب والطویل والبغدادیّ، فانّها لاتدلّ علی موصوف معیّن من کونه صغیرًا أو کبیرًا أو غیرهما، ولذا یذکر الموصوف قبلها تقول : جاءنی رجل ضارب، ولا تقول : جاءنی رجل صغیر رجیل، و هکذا .

ولهذا _ أی : ولأجل عدم جری المصغّر علی موصوفه کجری الصفات علی موصوفاتها _ لایعمل عملها، فلایعمل فی الفاعل ولا فی غیره ولو کان ظرفًا .

وأمّا شرط کون الصفه للعاقل، فلانّها لو کانت لغیره لا یعرب بهذا الإعراب، فلا یقال فی أفراس : انّها طویلون، و ذلک لأنّ العاقل أشرف من غیره، والجمع بسبب هذا الإعراب یکون مصحّحًا، والصحّه فی الجمع أشرف من التکسیر، فأعطی الأشرف للأشرف .

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ش » : مقصوده _ دام ظلّه _ إخراج الصیغ الّتی استوی فیها المذکّر والمؤنّث، أبوالقاسم.

و فی اعتبار العاقلیّه مطلقًا نظرٌ، إذ کثیر من الجموع جمع بهذا الجمع وأعرب بهذا الإعراب، مع انّه صفه لغیر عاقل، کقوله تعالی : « فَظَلَّتْ أعْناقُهُمْ لَها خاضِعینَ » (۱)، و « رَأَیْتُهُمْ لِی ساجِدینَ » (۲)، و قوله : « أتَیْنا طائِعینَ » (۳).

والجواب هو : انّه قد یشبه غیر ذی العِلْم بذی العِلْم فی الصفات، فیجمع بنحو جمعه، و ذلک إذا کان مصدر تلک الصفات من أفعال ذی العلم کما فی الأمثله المذکوره، فتأمّل .

و أمّا شرط کونها خالیه من تاء التأنیث، فلانّها لو کانت للمذکّر و لم یخل منها، لم یعرب جمعها بهذا الإعراب کالعلّامه، إذ مع إثباتها یلزم اجتماع علامتی المذکّر والمؤنّث، و مع حذفها لم یعلم انّه جمع لذی التاء أو غیرها .

قوله : مع کونها لیست من باب أفعل فعلاء کأحمر [حمراء] (۴)، ولا فعلان فعلی کسکران [سکری] (۵).

و ذلک لأنّ الغالب فی الصفات أن یفرق بین مذکّرها و مؤنّثها بالتاء، تقول : قائم وقائمه، و هکذا لتأدیتها معنی الفعل والفعل کذلک، تقول : الرجل قام، والمرأه قامت، و کذا ما یؤدّی معناه .

والمذکور من البابین قد تخلف عن ذلک، فجاء الفرق بین المذکّر والمؤنّث فیهما بوضع صیغه مخصوصه، إذ مذکّر الباب الأوّل علی: أفعل، و مؤنّثه علی : فعلاء، کأحمر وحمراء، و مذکّر الباب الثانی علی : فعلان، کسکران، و مؤنّثه علی: فعلی، کسکری .

۱- ۱. الشعراء : ۴ .

۲- ۲. یوسف : ۴ .

۳- ۳. فصّلت : ۱۱ .

۴- ۴. ما بین المعقوفین من المصدر .

۵- ۵. ما بین المعقوفین من المصدر .

و لهذا حصل للبابين شباهه بالأسماء الجوامد، إذ الغالب (١) فيهما أن يفرق بين المذكّر والمؤنّث بوضع صيغه مخصوصه كجمل و ناقه، أو يستوى بين مذكّرها ومؤنّثها كبشر و فرس، إذ الأوّل لمطلق الإنسان ذكرًا كان أو اناثًا، والثانى لمطلق الدابّه المعلومه مذكّرها و مؤنّثها ؛ وقد عرفت آنفًا انّ الاسم لا يجمع هذا الجمع ولا يعرب بإعرابه إلاّ مع الشروط المتقدّمه، وكذا ما أشبهه .

واعلم : انّه قد خرج عن الأصل المذكور : أفعل للتفضيل، فانّه يجمع بالواو والنون، و يعرب بهذا الأعراب، و يقال : الأفضلون فى الرفع، و الأفضلين فى النصب والجرّ، مع انّه لا يلحقه التاء للفرق بين المذكّر و المؤنّث، بل صيغه المذكّر: أفعل، وصيغه المؤنّث: فعلى، ولهذا قال الشارح: « من باب أفعل فعلاء »، ولم يقل: من باب أفعل فعلى .

قوله : و لا ممّا يستوى فيه المذكّر والمؤنّث كصبور و جريح .

إذا كان بمعنى مجروح، و ذلك لإستواء المذكّر و المؤنّث فيهما يشبهان اسم الجامد كفرس و بشر كما عرفت .

و أيضًا لو أعرب كلّ واحد منهما بهذا الإعراب يقال : « جريحون » فى الجمع المذكّر، و « جريحات » فى المؤنّث، فيلزم الإختلاف بين صيغتى الجمعين مع عدم الإختلاف بين صيغتى الواحدين، فيلزم مزيّه الفرع على الأصل .

انّما قيّدنا « جريح » بقولنا : إذا كان بمعنى مجروح، لأنّ صيغه « فعيل » انّما تكون ممّا يستوى فيه المذكّر والمؤنّث إذا كانت بمعنى مفعول، و أمّا إذا كانت

---

١ - ١. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : قيّدنا بالغالب إذ قد يفرق فى الأسماء الجامده بين مذكّرها و مؤنّثها بالتاء أيضًا، كامراء و امرأه، و رحيل و رحله، منه .

بمعنى الفاعل فليست كذلك، بل يفرق بين المذكّر والمؤنّث حينئذ (١) بالتاء، يقال: رجل جريح، وامرأه جريحه، أى : جارحه . فإذا اجتمع فى كلّ من الاسم والوصف الشروط المذكوره فيهما، يعرب بالواو والياء .

لو جعل الألف والواو فى التثنيه والجمع اعرابًا يلزم توارد المؤثّرين فى أثر واحد، مع الجواب عنه

[لو جعل الألف والواو فى التثنيه والجمع اعرابًا يلزم توارد المؤثّرين فى أثر واحد، مع الجواب عنه] (٢)

إن قلت : كيف يجوز أن يكون واو الجمع وكذا ألف التثنيه إعرابًا، مع انّه يلزم منه توارد المؤثّرين على أثر واحد ؟

قلت:توارد المؤثّرين على أثر واحد انّما يمتنع إذا كانا لفظيين، وهنا ليس كذلك.

و فى الجواب نظرٌ، لأنّ توارد المؤثّرين ممتنع مطلقًا سواء كانا لفظيين أم لا ؛ ألا ترى انّ أكثر النحويّين لا يجوّزون العطف على محلّ اسم « انّ » قبل مضىّ الخبر، وعلّلوا ذلك باستلزامه توارد المؤثّرين على أثر واحد، و هو الرفع، و هما: انّ والإبتدائيّه، مع انّهما معنويّه ؛ و كذا تقول فى التثنيه و الجمع، فانّ الألف و الواو فيهما أثران يقصد (٣) المتكلّم تثنيه الاسم و جمعه، فلو جعلا إعرابين لكانا أثرين للعامل أيضًا، فيلزم توارد المؤثّرين على أثر واحد، أحدهما لفظىّ والآخر معنوى مثل ذلك .

والجواب الحقّ أن يقال : انّا لا نسلّم توارد المؤثّرين فى التثنيه والجمع على أثر واحد، لأنّ المؤثّر فى الإصطلاح هو اللفظ كالفعل مثلًا، أو ما هو من صفاته

١- ١. « حينئذ » لم يرد فى « ش » .

٢- ٢. العنوان من حاشيه « ش » .

٣- ٣. فى « ش » : لقصد .

كالإبتدائيه مثلاً. إذا عرفت ذلك نقول : لا توارد فى التثنيه و الجمع، لأنّ المؤثّر فيهما هو العامل، و أمّا قصد المتكلّم فليس بمؤثّر فى الإصطلاح، لانّه ليس لفظًا ولا من صفاته، فلا توارد، نعم هو مؤثّر فى الحقيقه و لا يلزم توارد المؤثّرين أيضًا، لكونه مؤثّرًا حقيقه لا غير .

عشرون وبابه ليس بجمع

قوله : للزوم إطلاق ثلاثين مثلًا على تسعه .

و ذلك لأنّ أقلّ الجمع لابدّ أن يكون مدلوله مدلول مفرده مع مثليه ؛ وحينئذ نقول : انّا لو سلّمنا انّ ثلاثين مثلًا جمع، لابدّ أن يكون مدلوله مدلول ثلاث مع مثليه، فيلزم جواز إطلاق ثلاثين على تسعه حقيقه، و هو فاسد .

و هكذا الكلام فى عشرين، و أربعين، و خمسين، و ستّين، و سبعين، و ثمانين، و تسعين، فيلزم جواز إطلاق عشرين على ثلاثين، و أربعين على اثنى عشر، وخمسين على خمسه عشر، و ستّين على ثمانيه عشر، و سبعين على واحد وعشرين، وثمانين على أربعه و عشرين، و تسعين على سبعه و عشرين، كلّ ذلك على سبيل الحقيقه، و فساده بيّن .

و أيضًا الجمع لا تعيين فى مدلوله، و كلّ من الأسماء المذكوره مدلوله معيّن، لكنّها ملحقه بالجمع السالم لتحقّق الشباهه بينهما، لكثره مدلولاتها و لوجود حرف صالح للإعراب فى أواخرها (١).

ص: ٣٠٢

١- ١. جاء هنا فى حاشيه « ش و ک ١ » زياده : « ثمّ انّما قال : للزوم إطلاق ثلاثين ، و لم يقل : للزوم دلاله ثلاثين إلخ، كما قال فى ما بعد: لوجوب دلاله عشرين إلخ، للتنبيه على انّ الإتيان بالدلاله فى ثلاثين غير مناسب، لأنّ دلالته على التسعه عند استعماله فى معناه ثابته، لأنّ الدالّ على الكلّ دالّ على الجزء لا محاله. وانّما قدّم الثلاثين على العشرين مع انّ العكس كان أولى لتقدّم العشرين ولكونه مذكورًا فى البيت، لأنّ المفسده فى إطلاق الثلاثين على التسعه أكثر من إطلاق عشرين على الثلاثين، ولأنّ التسعه أقدم من غيرها ممّا يلزم فى عشرين و بابه عند كونه جمعًا ». و كتب ناسخ « ش » فى نهايتها : من غير نسخه الأصل .

و انّما تمسّک الشارح فی الإستدلال علی عدم کون الأسماء المذکوره جمعًا بثلاثین أوّلاً حیث قال : « للزوم إطلاق ثلاثین مثلاً علی تسعه »، دون العشرین مع انّ تقدیمه کان أولی لتقدّمه علی ثلاثین و لکونه مذکورًا فی کلام المصنّف، لکون الفساد فی الثلاثین _ علی تقدیر کونه جمعًا _ أظهر من الفساد فی العشرین، لإطلاقه علی تسعه، فینقص من الثلاثین : واحد و عشرون، بخلاف العشرین، فانّه یلزم منه علی تقدیر الجمعیّه إطلاقه علی ثلاثین، و لیس الفساد فیه مثل الفساد فی ثلاثین، کما هو واضح (1).

قوله : لذلک .

أی : لأنّ أقلّ الجمع ثلاثه .

قوله : و لیس به .

الظاهر انّ الضمیر فی « به » یعود إلی « للزوم » فی قوله : « للزوم إطلاق إلخ »، أو « وجوب » فی قوله : « و وجوب دلاله، إلخ »، لکونهما بمعنی واحد، والجمله فی موضع الحال، أی : لیس عشرون و بابه جمعًا للزوم ما ذکر علی تقدیره، والحال انّه لیس بلزوم أو لیس بلازم .

ص: ۳۰۳

۱- ۱. واعترض المیرزا أبوطالب الاصفهانی رحمه الله علی المصنّف قدس سره فی المقام، واحتمل فی کلامه وجوه خمسه، ثمّ تعرّض لردّ کلّ واحده منها بکلام طویل لیس المقام مقام ذکره، من أراد الإطّلاع علیه فلیراجع إلی : حاشیته علی البهجه المرضیّه : ص ۵۷ .

والحاصل : انّ الشارح استدلّ للمطلوب بالقياس الإستثنائی، تقریره هو : انّ ثلاثین مثلاً لو کان جمعًا لزم إطلاقه علی التسعه، لکنّه لیس بلازم، فینتج : انّه لیس بجمع، لأنّ القیاس الإستثنائی ینتج منه رفع التالی رفع المقدّم، ولهذا رفع التالی بقوله : « و لیس به »، و ما ذکره أوّلاً من لزوم إطلاق الثلاثین علی تسعه هو التالی من القضیّه الشرطیّه، و قوله : « لأنّ أقل الجمع ثلاثه » دلیل له .

و انّما قال : انّ هذا الإطلاق لیس بلازم علی ما قلنا، و لم یقل : لیس بجائز، لأنّ جواز إطلاق الثلاثین مثلاً علی التسعه مسلّم مجازًا لوجود العلاقه، و هی : إطلاق لفظ الکلّ علی الجزء، وبعکس ذلک فی العشرین، لکنّه لیس بلازم، و لهذا نفی الشارح اللزوم لا الجواز (۱).

قوله : لأنّ مفرده أهل .

دلیل علی عدم استیفاء « أهلون » للشروط المتقدّمه، بناء علی ما مرّ من انّ الرفع بالواو، والجرّ والنصب بالیاء انّما هو إعراب للجمع السالم للمفرد الّذی اجتمعت فیه الشروط المذکوره، لا لمطلق الجمع السالم، فأهلون و إن کان جمع سالم، لکن مفرده : أهل، و قد أشار إلیه بانّه لیس علمًا و لا صفه .

ص: ۳۰۴

۱- ۱. اعترض المیرزا أبوطالب الاصفهانی رحمه الله علی السیّد المصنّف قدس سره فی المقام، حیث قال بعد نقل کلامه ما هذا نصّه : « أقول : فیه نظر امّا أوّلاً ـ فلانّه إن حمل لفظ اللزوم علی بیان الملازمه کما هو الحقّ، فلیس الکبری نفی اللزوم، وإلّا فیلزم أن تکون الکبری نفی الملازمه و هو مع کذبه فی غایه الغرابه ؛ و إن حمله علی کونه جزءًا للتالی کما یظهر من بعض کلماته، فالملازمه ممنوعه لجواز أن یکون الثلاثون مثلاً جمعًا و لم یتّفق أن یطلقه أحد علی التسعه، فنفی التالی لایستلزم نفی المقدّم و لا ـ یدلّ بیان الشارح للملازمه علیها مطلقًا . الثانی : انّ قوله : « ولم یقل : ولیس بجائز » یدلّ علی انّ الشارح مع قطع النظر عن تلک العلّه یمکنه أن یقول ذلک ولیس کذلک، فانّ التالی علی ما حمله علیه هو اللزوم والوجوب، والکبری لیس إلّا نفی التالی ؛ اللهمّ إلاّ ـ أن یراد بالإمکان ما کان بعد تبدیل التالی بالجواز، أو یراد أن نفی الجواز ملزوم لنفی اللزوم والوجوب »، إلی آخر کلامه فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه : ص ۵۷ و ۵۸ ».

قوله : لخاصه الشیء الّذی ینسب إلیه .

و لفظ الخاصّه لیست تاؤه للتأنیث، و لذا أتی بالموصول المذکّر صفه له، والضمیر فی « ینسب » عائد إلی الموصول، و فی « إلیه » إلی الشیء .

هذا، مع انّه یحتمل أن یکون الموصول صفهً للشیء، و حینئذ النائب عن الفاعل إمّا : ضمیر فی « ینسب » یعود إلی الخاصه، والضمیر فی « إلیه » یعود إلی الموصول ؛ أو : جار و مجرور کقولک : ضرب بالعصی، لکن الأوّل أولی .

إن قلت : کیف یجوز أن یکون « الّذی » صفه لخاصه مع انّه نکره و لا یتعرّف بالإضافه، لأنّ الإضافه اللفظیّه لا تفید تعریفًا .

قلت : إضافه الصفه انّما یکون لفظیّه إذا أرید منها الحال أو (۱) الإستقبال، وأمّا إذا أرید منها الإستمرار کما فی المقام أو الماضی فلا، و سیجیء تحقیقه فی مبحث الإضافه (۲).

قوله : اسما جمع .

أصله : اسمان، أسقطت النون للإضافه .

قوله : بمعنی أصحاب .

جمع : صَحِب بکسر الحاء، و فی بعض نسخ الکتاب : بمعنی أصحاب جمع صاحب، و لیس بصحیح لما ذکرنا فی الدیباجه .

قوله : بأنّ العالَمین دالّ علی العقلاء .

و هو بفتح اللام، إذ بکسرها جمع : عالِم بکسرها، و لأنّ العالِمین بکسر اللام لیس دالاًّ علی العقلاء مطلقًا، بل بشرط اتّصافهم بالعلم .

ص: ۳۰۵

۱- ۱. فی « ب » : و .

۲- ۲. الحلیه اللاّمعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا .

قوله : إذ هو اسم لما سوی الباری تعالی .

و هو مسلّم، لکن جمیع القائلین بکون العالمین جمعًا للعالم لا یقول بانّ مدلول العالم الّذی جمع هذا الجمع ذلک، نعم ذهب أبوالحسن و غیره إلی ذلک (۱)، لکن منهم أبو عبیده، و هو ذهب إلی انّه أصناف العقلاء فقط، و هم : الإنس والملائکه والجنّ (۲) ؛ و حینئذ یلزم التسویه بین مدلول الجمع و مفرده، و هو غیر جائز لما ذکره من لزوم زیاده مدلول الجمع علی مدلول مفرده ؛ و لعلّه لهذا لم یقل : لعدم جواز کون مدلول الجمع أقلّ من مدلول مفرده، إذ هو لا یردّ هذا المذهب .

قوله : و ألحق أیضًا اسم مفرد به .

أی بالجمع المذکور، و قوله : « لانّه » دلیل لقوله : « اسم مفرد ».

قوله : لا جمع .

عطف علی قوله : « اسم مفرد ». و قیل : هو (۳) فی الأصل جمع : عِلِّیّ، بکسر العین مع تشدید اللام والیاء، و وزنه : فِعّیل من العلوّ .

و عن یونس (۴) : انّ واحد علّیین : علّی و علّیه، وهی الغُرْفَهُ (۵).

ص: ۳۰۶

۱- ۱. قال فی « تفسیر القرطبی ۱ / ۱۳۸ » : اختلف أهل التأویل فی « العالمین » اختلافًا کثیرًا، فقال قتاده: العالمون جمع عالم، وهو کلّ موجود سوی اللّه تعالی، ولا واحد له من لفظه مثل : رهط وقوم، إلی آخره.

۲- ۲. ینظر التبیان للشیخ الطوسی : ۱ / ۳۲ ؛ وتفسیر الثعلبی : ۱ / ۱۱۱ ؛ وتفسیر القرطبی : ۱ / ۱۳۸ ؛ والاقناع: ۱ / ۷ ؛ وشرح صحیح مسلم للنووی : ۶ / ۵۸ ؛ ولسان العرب : ۱۲ / ۴۲۰ ؛ وتاج العروس : ۱۷ / ۴۹۹.

۳- ۳. أی علّیون .

۴- ۴. هو یونس بن حبیب الضبّی الولاء البصری أبو عبدالرّحمن . قال السیرافی : بارع فی النحو، من أصحاب أبی عمرو بن العلاء، سمع من العرب، و روی عن سیبویه فأکثر، و له قیاس فی النحو، و مذاهب یتفرّد بها، سمع منه الکسائی و الفرّاء . قارب تسعین سنه لم یتزوّج و لم یتسرّ، مولده سنه تسعین، و مات سنه ثنتین و ثمانین و مائه (بغیه الوعاه : ۲ / ۳۶۵).

۵- ۵. قال الفیّومی فی « المصباح المنیر ۲ / ۴۲۸ » : العُلِّیَّه: الغُرْفَهُ بِکَسرِ العَینِ وَالضَمُّ لُغَهٌ، وَالأصلُ : عُلِّیْوَهٌ، وَالجمعُ : العَلاَلِیّ . و فی « القاموس المحیط _ علل _ ۴ / ۲۱ » : العِلِّیَه بکسرتینِ وَتُضَمُّ العینُ : الغُرْفَهُ ... ؛ و « إِنَّ کِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِی عِلِّیِّینَ » [المطفّفین : ۱۸]الوَاحِدُ : عِلِّیٌّ وعِلِّیَّهٌ وَعُلِّیَّهٌ، أو جَمْعٌ بِلا وَاحِدٍ . وفیه أیضًا : و عِلِّیُّونَ، جمعُ عِلِّیٍّ : فی السَماءِ السَابعِهِ، تَصْعَدُ إلیه أرْوَاحُ المُؤْمِنینَ (القاموس المحیط _ علو _ : ۴ / ۳۶۶).

قوله : و يجوز فى هذا النوع أن يجرى مجرى « حين » فيما يأتى .

والمراد بهذا النوع : كلّ اسم مفرد يكون على هذا الوزن، والمراد بما يأتى هو أن يكون معربًا بالحركات على النون مع لزوم الياء .

قوله (1) : نحو : [۱۴ _] وَاعْتَرَتْنِى الهُمُومُ بِالمَاطِرُونِ .

آخره (2) : طَال لَيلى وَ بِتُّ كَالمَجْنُونِ (3).

« الإعتراء » بمعنى : إستيلاء، والمعنى وكذا التركيب ظاهرٌ . والشاهد فى : « ماطرون »، إذ هو اسم لموضع فى ناحيه الشام (4)، و قرئ بالجرّ على نونه مع لزوم الواو ما قبله .

ص: ۳۰۷

۱- ۱. من هنا إلى قوله : « ما قبله »، لم يرد فى « ب و ك ۲ »، لكنّه ورد فى حاشيه نسخه الأصل بخطّ آخر، وأثبته الناسخ فى حاشيه « ش »، و كتب فى نهايته : من غير نسخه الأصل .

۲- ۲. كذا فى المخطوطات، والصواب : أوّله .

۳- ۳. هو مطلع قصيده لأبى هذيل الخزاعى، واسمه : وهب بن زمعه الحجمى . و قيل : لعبد الرّحمن بن حسان بن ثابت ؛ قاله لعاتكه بنت معاويه حين حجّت و رجع معها إلى دمشق، و طرفاه هذا : بات ليلى و بِتُّ كالمَجنُون وَ اعْتَرَتِنِى الهُمُوم بِالمَاطِرون صَاحَ حيّى الإلهُ حيًّا وَ دورًا عِند أهلِ القناهِ مِن جَيرون ينظر : لسان العرب : ۴ / ۲۴۲ ؛ وخزانه الأدب : ۷ / ۲۹۳ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۷۵ ؛ والتصريح بمضمون التوضيح : ۱ / ۷۶ .

۴- ۴. معجم البلدان : ۵ / ۴۲ ؛ لسان العرب : ۵ / ۲۱۵ ؛ القاموس المحيط : ۲ / ۱۴۴ . قال الزبيدى فى « تاج العروس ۷ / ۵۳۷ » : و غلط الجوهرى فى قوله : ناطرون ع بالشام، وانّما هو ماطرون، بالميم ؛ وقد تقدّم البحث فى ذلك و أشرنا هناك أن المصنّف مسبوق فى ذلك، فقد صحّح الأزهرى أن الموضع بالميم دون النون، إنتهى .

قوله : و أن تلزمه الواو و فتح النون .

أى فى الحالات الثلاث، فيجوز على هذا فى هذا النوع أربع لغات، الأُولى: الرفع بالواو والجرّ والنصب بالياء . والثانيه : أن يلزمه الياء و أجرى الحركات على النون . والثالثه: أن يلزمه الواو و أجرى الحركات أيضًا على النون . والرابعه : أن يلزمه الواو أيضًا، لكن مع لزوم فتح النون فى جميع الحالات .

قوله (١) :

[١٥ _] وَ لهَا بِالمَاطِرونَ إذَا أكل النملُ الّذى قَد جمعا (٢)

و هذا البيت نقل انّه ليزيد بن معاويه يتغزّل فى نصرانيّه قد ترهبت فى دير خراب عند الماطرون، والضمير فى « لها » يعود إلى تلك النصرانيّه، والجارّ والمجرور فى موضع الخبر لقوله : « خرفه » فى البيت بعده، و الباء فى قوله : « بالماطرون » للظرفيّه، والمعنى : انّ لتلك النصرانيّه خرفه وقت أكل النمل الّذى جمعه، أراد به أيّام الشتاء، فانّ النمل يختزن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيّام الشتاء . والخرفه : ما يخترف من التمر، أى : يجتنى (٣).

ص: ٣٠٨

١- ١. من هنا إلى قوله : « أى ما يجتنى »، لم يرد فى « ب و ك ٢ »، لكنّه ورد فى حاشيه نسخه الأصل بخطّ آخر، وأثبته الناسخ فى حاشيه « ش » و كتب فى نهايته : من غير نسخه الأصل .

٢- ٢. هذا ممّا تغزّل به أشقى أهل الهاويه يزيد بن معاويه عليهما اللعنه لامرأه نصرانيّه قد ترهّبت فى دير خراب عند الماطرون، وما بعده هكذا : خِرفه حتّى إذا ارتبعت ذكرت من جِلّق بيعا ارتبعت أى : أكلت فى الربيع من ارتبع البعير، و جِلَّق : موضع بالشام، و سوق الجلّق مشهور، و بِيَع : جمع بِيعه، وهى معبد النصارى ؛ ينظر : شرح الرضى على الكافيه : ٣ / ٢٦٨ ؛ وتاج العروس : ٧ / ٤٨٩ ؛ وخزانه الأدب : ٧ / ٢٨٨ _ ٢٩٢ ؛ وجامع الشواهد : ٣ / ٢٣٧ .

٣- ٣. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ٦١ » : لا شاهد فى البيت على المطلوب إلّا بادّعاء روايه النون مفتوحه .

قوله : لأنّه جمع تكسير و مفرده مؤنّث .

دليلٌ للشذوذ، لمخالفته لما ذكر من الشروط من وجهين، أحدهما : هو انّه جمع تكسير، و هذا الإعراب قد عرفت انّه للجمع السالم . والثانى : هو انّ مفرده مؤنّث، وقد عرفت انّ شرط إعراب الجمع هذا الإعراب كون مفرده علمًا لمذكّر .

وانّما فتح الراء فيه (١)، لما قيل من : انّ الواو والنون فيه فى مقام الألف والتاء، فكأنّه قيل : أرضات، أو للتنبيه على انّها ليست بجمع سلامه حقيقه، إنتهى (٢).

و قد صرّح نجم الأئمّه بانّه يجوز فيه إسكان الراء أيضًا (٣).

إعلم : انّ الخالد جعل قول المصنّف : « والأهلونا أولو و عالمون علّيونا وأرضون »، كلّها عطفًا على قوله : « عشرونا »، باسقاط العاطف فى بعضها، وجعل قوله : « شذّ » فى موضع الحال عنها كلّها (٤) ؛ والشارح عدل عن هذا و جعل قوله : « و أرضون » مبتدأ، و « شذّ » خبره، و ذلك لانّه على تقدير كون « شذّ » حالاً يلزم أن يكون مشتملاً على ضمير مطابق لذى الحال، و هنا ليس كذلك كما لا يخفى .

و على تقدير تسليمه بأن نقول : انّ الضمير فيه يعود إلى كلّ واحد منها، نقول: انّه على تقدير جعل قوله : « و أهلونا » و ما بعده عطفًا على « عشرون »، يكون كلّها مبتدأ محذوف الخبر، فيلزم مجىء الحال من المبتدأ، و هو غير مرضىّ . والظاهر انّ الشارح لأجل ما ذكر عدل عمّا حمل عليه الخالد كلام المصنّف، وحمله على ما ذكرنا .

ص: ٣٠٩

١- ١. أى فى : أرَضون، حيث قال : وأرضون بفتح الراء .

٢- ٢. شرح الرضى على الكافيه : ٣ / ٣٨١ .

٣- ٣. نفس المصدر السابق .

٤- ٤. تمرين الطلاّب : ١٨ ؛ وفيه : « والأهلونا أولو إلخ » معطوفات على عشرون باسقاط العاطف فى بعضها وجمله شذّ فى موضع الحال منها كلّها .

قوله : وألحق به أيضًا السنونا .

واعلم : انّ الشارح لم يجعل قول المصنّف : « والسنونا و بابه » عطفًا على « أرضون » كما جعله بعضهم كذلك (١)، لإستلزامه حذف الخبر، و هو خلاف الأصل . ولم يجعله أيضًا عطفًا على الضمير في « شذّ »، لإستلزامه العطف على الضمير المستتر من غير فصل، بل جعله عطفًا على ما عطف عليه قوله : « والأهلونا ».

إن قلت : على تقدير جعله معطوفًا على ما عطف عليه الأهلونا أيضًا يلزم ذلك، لأنّ « أهلونا » إمّا عطف على « عشرونا » فيلزم حذف الخبر، أو على الضمير في « ألحق » في قوله : « و به عشرونا و بابه أُلحِقَ »، فيلزم العطف على الضمير من غير فصل أيضًا .

قلنا : ظاهر الشارح انّه جعله من قبيل الثاني .

قولك : يلزم أيضًا العطف على الضمير من غير فصل، قلنا : إن أردت من لزوم العطف على الضمير من غير فصل في قوله : « والسنونا »، فهو واضح الفساد لتحقّق الفصل ؛ وإن أردت بلزوم ذلك في جعل قوله : « و الأهلونا » عطفًا على الضمير، فهو مسلّم، لكنّه لابدّ منه، لانّك إذا جعلته عطفًا على « عشرون » يلزم حذف الخبر، وإذا جعلته عطفًا على الضمير في « أُلحِقَ » يلزم العطف على الضمير المستتر من غير تحقّق الفصل، فأنت مخيّر باختيار أيّهما شئتَ إن لم نقل بترجيح الثاني

١- ١. قال الشيخ خالد الأزهري في « تمرين الطلّاب ١٨ » : (والسنونا وبابه) معطوفان على عشرون، و قيل: على أرضون خاصّه ؛ وقال الشاطبي : مبتدأ محذوف الخبر أي شذّ على حدّ قولك : زيد قائم وعمرو .

لأقربيّته، ولاتغفل ؛ فتحمل كلام الشارح الجليل على صدوره منه عن غفله وذهول عن جاده السبيل .

قوله : لما ذكر فى أرضين .

أى : لانّه جمع تكسير و مفرده مؤنّث، كأنّه أشار بذلك إلى علّه إلحاق هذا الجمع بالجمع السالم فى الإعراب، لئلّا يتوهّم انّه من الجمع السالم، فلم عدّه المصنّف من الملحقات .

و فيه نظرٌ، لأنّ الأرضين بسبب هاتين العلّتين صار إعرابه بهذا الإعراب شاذًّا، و لِمَ لم يجعل السنين أيضًا من ذاك (١) مع وجود العلّتين فيه أيضًا، لكن الباعث للشارح على عدم جعل قول المصنّف: « والسنون وبابه » معطوفًا على « أرضون » أو الضمير فى « شذّ » ــ بأن يجعله أيضًا من الشذوذ كما فعله بعض زيادةً على ما مرّ ــ هو قول المصنّف بعد ذلك : « و مثل حين قد يرد ذا الباب »، إذ يعلم منه انّ كون باب : « سنين » مثل : « حين » شاذّ .

و أمّا كون إعرابه إعراب الجمع السالم من المذكّر، فليس كذلك (٢)، فلا تغفل فتتبع مَنْ صدر عنه الكلام من غير تأمّل .

ص: ٣١١

١- ١. فى « ب » : من الملحقات .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ش » : و فى غير نسخه الأصل : فليس كذلك، فتأمّل ؛ وجه التأمّل هو انّ المستفاد من قوله : مثل حين قد يرد، أى ورود هذا الباب مثل حين قليل، فيكون شاذًّا بناء على انّ أحد معنى الشذوذ ذلك، فلا يكون إعراب سنين بإعراب الجمع السالم شاذًّا أى نادرًا، لكن هذا انّما يتوجّه لو كان المراد بالشذوذ فى قوله : « و أرضون شذّ » هذا المعنى، و ليس الأمر كذلك، أمّا أوّلاً : فلأنّ استعمال أرضين معربًا بذلك الإعراب ليس نادرًا، و أمّا ثانيًا : قال الشارح قد علّل الشذوذ هناك بقوله : لانّه جمع تكسير ومفرده مؤنّث لا بالندره، و قد عرفت تحقيقها هنا، فينبغى أن يحكم بشذوذه أيضًا، منه سلّمه اللّه تعالى. هكذا وجدت فى غير نسخه الأصل، ولا خفاء فى فقدان هذه العباره فيها، أى فى نسخه الأصل، محمّد رضا.

قوله : و لم تکسّر (۱).

هو بتشدید السین، أی : ولم تکسّر تکسیرًا یعرب بالحرکات، و إلاّ فسنین قد عرفت انّه جمع مکسّر، و کذا غیره ممّا سنذکره .

قوله : نحو : تمره .

لانّه لم یحذف منها شیء، فانّه یقال فی جمعها : تمرات، لا تمرون .

قوله : و بحذف اللام نحو : عده .

لأنّ المحذوف منها فاء، لا لام، إذ أصلها : وعد، حذفت الفاء و عوّض عنها الهاء فی الآخر . و مثلها : زنه، لأنّ أصلها : وزن، فعل فیه ما مرّ .

قوله : و بالتعویض نحو : ید .

لأنّ المحذوف منها و إن کان لامًا، لکن لم یعوّض عنها شیء، إذ أصل ید : یَدی، بفتح الدال کما عن الکوفیّین (۲)، أو بسکونها کما اختاره بعض (۳)، فحذف اللام و أجری الإعراب فی العین، و لم یعوّض عن اللام المحذوفه شیء (۴).

و هکذا دم، فانّ أصله إمّا : دَمَو، بتحریک العین کما نقلنا سابقًا من الصحاح (۵)، أو: دَميٌ بالتسکین أو التحریک علی اختلاف فیه (۶)، حذف اللام أیضًا ولم یعوّض عنها کذلک .

۱- ۱. فی المصدر : ولم یتکسّر .

۲- ۲. نقله الرضی عن المبرّد فی شرح الکافیه : ۳ / ۳۵۷ .

۳- ۳. اختاره الجوهری فی الصحاح : ۶ / ۲۵۳۹ .

۴- ۴. فی « ب » : بشیء .

۵- ۵. الصحاح : ۶ / ۲۳۴۰ .

۶- ۶. قال الجوهری فی « الصحاح ۶ / ۲۳۴۰ » : الدم أصله : دمو بالتحریک . إلی أن قال : وقال سیبویه : الدَمُ أصله : دمی علی فعل بالتسکین، لأنّه یجمع علی : دِماء ودُمِیّ، مثل ظبی وظباء ظبی، ودلو ودلاء ودلی ...، وقال المبرّد : أصله فعل بالتحریک وإن جاء جمعه مخالفًا لنظائره، والذاهب منه الیاء، والدلیل علیها قولهم فی تثنیته دمیان .

قوله : و بالهاء .

أی خرج بقولنا : « و عوّض عنها هاء التأنيث » نحو : اسم، إذ أصله : سمو _ كما مرّ _ فحذفت اللام و عوّض عنها الهمزه، لكن لم يعوّض عنها الهاء .

و لا يخفى انّ ما ذكر من كون اللام فيه محذوفًا مبنىّ على القول بانّ أصل الاسم : سمو، و أمّا على القول بانّ أصله : وسم _ كما مرّ أيضًا _ فيخرج بحذف اللام أيضًا، إذ المحذوف فيه فاء، لا لام، و لذا جمعه لا يكون بالواو والنون .

و فيه نظرٌ، لأنّ « ابن » مثل : « اسم » فى حذف اللام و عدم التعويض عنها بالهاء، مع انّ جمعه _ و هو : بنون _ أعرب بهذا الإعراب ؛ أمّا كونه محذوف اللام فلأنّ أصله : بنو، حذف الواو و عوّض عنها الهمزه، أمّا كون اللام المحذوفه منه الواو فلأنّ مؤنّثه : بنت، قال الجوهرى :

و لم نر هذه التاء (۱) تلحق مؤنّثًا إلاّ و مذكّره محذوف الواو (۲).

قوله : و بالأخير نحو : شفه .

أی خرج بقيد الأخير _ و هو قوله : « لم تكسّر » _ نحو : شفه، و هى ثلاثىّ حذفت لامها وعوّض عنها هاء التأنيث، مع انّ جمعها لا يعرب بإعراب الجمع السالم من المذكّر، لانّها كسرت تكسيرًا يعرب بالحركات، إذ تكسيرها : شِفَاه .

أمّا اجتماع غير قيد الأخير فيها، فلأنّ أصلها : شفه، حذفت لامها _ و هى الهاء _ و عوّض هاء التأنيث، مع انّها لم تجمع بالواو و النون لإتيان التكسير منها كما مرّ .

و انّما قلنا : « انّ لامها هاء » لتصغيرها على : شُفَيْهَه، و تكسيرها على : شِفَاه، وكلّ من التصغير و التكسير يردّ الأشياء إلى أصولها . و قيل : إنّ لامها واو،

۱- ۱. فی المصدر : الهاء .

۲- ۲. الصحاح _ بنا _ : ۶ / ۲۲۸۶ .

لتکسیرهم علی : شَفَوَات، قال فی الصحاح : و لا دلیل علی صحّته (۱).

و خرج بهذا القید أیضًا مثل : أخت و بنت، لانّهما کسرا تکسیرًا یعرب بالحرکات، لأنّ « أخت » کسر علی : أخوات، و « بنت » علی : بنات، مع انّهما ثلاثی حذفت لامهما و عوّض عنها هاء التأنیث، لأنّ أصلهما کما قیل : أخو و بنو (۲)، حذفت اللام و عوّض عنها التاء فی المؤنّث .

هذا إن قلنا باتّحاد التاء و الهاء، لکن الظاهر انّ بینهما فرقًا، و هو : انّ هاء التأنیث هی ما تبدل فی حاله الوقف هاء، بخلاف التاء . و فی رسم الکتابه أیضًا بینهما فرق، لأنّ تاء التأنیث تکتب مجروره، بخلاف هائه کما لا یخفی ؛ وعلی هذا یخرج مثل : « أخت » و « بنت » بقید : « هاء التأنیث »، لأنّ المعوّض (۳) تاء التأنیث، لا هاؤه .

و عن سیبویه : انّ التاء فیهما لیست للتأنیث، لأنّ ما قبل تاء التأنیث مفتوح إن کان حرفًا صحیحًا، و ما قبلها فیهما ساکن صحیح، و لأنّها لا تبدل فی حال الوقف هاء (۴).

إذا عرفت ذلک نقول : انّه إذا کان الاسم علی ما ذکر، أی یکون ثلاثیًّا حذف لامه وعوّض عنها هاء التأنیث و لم یأت له تکسیر یعرب بالحرکات (۵)، فأعرب جمعه بإعراب الجمع السالم من المذکّر، سواء کان ذلک الثلاثی مفتوح الفاء، أو

۱- ۱. الصحاح _ شفه _ : ۶ / ۲۲۳۷ .

۲- ۲. الصحاح _ بنا _ : ۶ / ۲۲۸۶ ؛ و _ أخا _ ۶ / ۲۲۶۴ .

۳- ۳. فی « ب و ش » : المعوّض عنه . وهو خطأ، قد شطب علی کلمه « عنه » فی الأصل .

۴- ۴. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۱ / ۹۲ .

۵- ۵. جاء فی حاشیه « ش » : أراد _ دام ظلّه _ بذلک دفع ما یتوهّم من انّ اللازم إذن عدم دخول سنین فی الباب لما فیه من تکسیر بناء واحده و هو فتح السنین، وتقریر الدفع ظاهر، فانّ السنین و إن کان کذلک إلّا انّه لا یعرب بالحرکات، والمراد هو، أبوالقاسم .

مکسور الفاء، أو مضمومها، أمّا الأوّل : فکنحو : سَنه، فانّه یبدل الفتحه بالکسره فی الجمع کما مرّ .

و أمّا الثانی : فکنحو : عِضَه، فانّ جمعها فی حال الرفع : عِضون، و فی غیره: عِضِین، کقوله تعالی : « الَّذِینَ جَعَلُوا القُرْآنَ عِضِینَ » (۱). و ذلک لأنّ أصلها: عِضَه، بالهاء، حذف اللام وعوّض عنها هاء التأنیث، وتصغیرها علی: « عُضَیْهَه » دلیل (۲) علی ذلک، و لم یأت له تکسیر علی ما مرّ أیضًا . والعِضَه هو الکَذِبُ وَالبُهْتَانُ (۳). وقیل : أصلها : عِضْو، لجمعه علی : عِضَوَات (۴).

و مثلها : عِزَه، و هی الفِرْقَهُ مِن النَاس (۵)، أصلها : عزی، حذفت الیاء وعوّض عنها هاء التأنیث، و لم یأت لها تکسیر یعرب بالحرکات، فأعرب بإعراب جمع المذکّر السالم تقول : عِزُون فی الرفع، و عِزین فی غیره، کقوله تعالی : « عَنِ الیَمِینِ وَ عَنِ الشِّمَالِ عِزِینَ » (۶)، و لایغیّر إعراب الفاء فی هذا النوع .

و أمّا الثالث : فکنحو : ثُبه، بضمّ الثاء المثلثه وفتح الموحده : الجماعه (۷)، أصلها : ثُبو، حذفت اللام و عوّض عنها الهاء، فجمعه : ثُبون فی الرفع، و ثبین فی غیره، بضمّ الثاء کما فی المفرد و بکسرها، قیل : و هو الأکثر (۸). وقیل : أصلها :

۱- ۱. الحجر : ۹۱ .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ش » : خبر لقوله ــ دام ظلّه العالی ــ و تصغیرها، محمّد رضا .

۳- ۳. کتاب العین : ۱ / ۹۹ ؛ القاموس المحیط : ۴ / ۲۸۸ ؛ الصحاح : ۶ / ۲۲۴۱ .

۴- ۴. الصحاح : ۶ / ۲۲۴۱ ؛ وفیه : وبعضهم یقول : نقصانها الواو، لأنّها تجمع علی عِضَوَات .

۵- ۵. الصحاح ــ عزا ــ : ۶ / ۲۴۲۵ ؛ وفی القاموس المحیط « ۴ / ۳۶۲ » : العِزَهُ، کَعِدَهٍ : العُصْبَهُ مِنَ النَاسِ ج: عِزُون . و قال الفیّومی فی « المصباح المنیر ۲ / ۴۰۸ » : والعِزَهُ وزان عِدَه : الطائفه من الناس ...، والجمع: عِزُون، قال الطرطوشی : عزون جماعات یأتون متفرّقین .

۶- ۶. المعارج : ۳۷ .

۷- ۷. الصحاح ــ ثبا ــ : ۶ / ۲۲۹۱ ؛ القاموس المحیط : ۱ / ۱۳۶ ؛ لسان العرب : ۱ / ۲۴۴ .

۸- ۸. تاج العروس : ۱۹ / ۲۴۳ .

ثبی، من ثبیت، أی : جمعت (١) ؛ فعلی هذا لامها یاء .

قوله : فی کونه معربًا بالحرکات علی النون مع لزوم الیاء .

قیّد الشباهه بهذا للتنبیه علی انّ وجه الشبه بینهما هو ذلک، لا غیره کالمعنی، إذ باب سنین حینئذ باق علی دلالته علی الجمعیّه، و لیس للحین دلاله علیها ؛ وأیضًا لفظ الحین یقع معمولاً للات علی ما سیجیء فی باب : ما ولا وإن المشبّهات بلیس، بخلاف باب سنین، و هکذا .

قوله : [١۶ _] دَعَانِی مِنْ نَجْدٍ فإِنَّ سِنِینَهُ .

آخر (٢) البیت : لَعِبْنَ بِنَا شِیبًا و شَیَّبْنَا (٣) مُرْدًا (۴).

اللغه : « دعانی » أی : أترکانی، یخاطب به حبیبه، ومن عادتهم مخاطبه الواحد بصیغه التثنیه ؛ أو أصله : دعنی دعنی للتأکید، فحذف أحدهما و جعل ألف الإثنین بمنزله تکرار أصل الفعل . و « نَجْد » _ علی ما قال الجوهری _ : من بلاد العرب، و هو خلاف الغَوْرِ، والغَوْرُ : تِهَامَه، و کلّ ما ارتفع من تِهَامَه إلی أرض العراق فهو نَجْد، و هو مذکّر (۵).

ص: ٣١۶

١- ١. لسان العرب _ ثبا _ : ١۴ / ١٠٨ ؛ تاج العروس : ١ / ٣۴١ .

٢- ٢. من هنا إلی قوله : « بالحرکات علی النون »، لم یرد فی « ب و ک ٢ »، لکنّه ورد فی نسخه الأصل بخطّ آخر، وأثبته الناسخ فی حاشیه « ش » و کتب فی نهایته : من غیر نسخه الأصل .

٣- ٣. فی المصادر : و شیّبننا .

۴- ۴. البیت للصمه بن عبداللّه القشیری، أحد شعراء عصر الدوله الأمویّه، و کان الصمه قد هوی ابنه عمّ له اسمها: ریا، فخطبها، فرضی عمّه أن یزوّجها له علی أن یمهرها خمسین من الإبل، فذکر ذلک لأبیه، فساق عنه تسعه وأربعین، و أبی عمّه إلاّ أن یکملها له خمسین، و أبی أبوه أن یکملها، و لج العناد بینهما، فلم یر الصمه بدًّا من فراقهما جمیعًا، فرحل إلی الشام، فکان و هو بالشام یحن إلی نجد أحیانًا و یذمّه أحیانًا أخری، و هذا البیت من قصیده له فی ذلک . ینظر : أوضح المسالک : ١ / ۴١ ؛ و شرح ابن عقیل : ١ / ۶۵ ؛ والصحاح : ٢ / ۵۴٢، ولسان العرب : ١٣ / ۵٠١ ؛ وخزانه الأدب : ٨ / ۵٨ ؛ وجامع الشواهد : ٢ / ۶ .

۵- ۵. الصحاح : ٢ / ۵۴٢ .

و « لعبن بنا » من قولهم : لعبت به أی : يد الأيّام إذا أذلّته وسخرت به . و «شِيبًا» بالكسر جمع : أشيب، والأصل الضمّ، أبدل كسرًا للمحافظه على الياء . و « شيّبنا » أی : جعلنا شيبًا (1). و « مُرْدًا » جمع : أَمْرَد، وهو الشابّ الّذی ظهر شاربه، ولم تَنْبُتْ لِحيَتُه _ على ما فی القاموس (2).

و أمّا التركيب : « دعانی » فعل أمر، والضمير فاعله، و النون للوقايه، وياء المتكلّم مفعوله . « من نجد » متعلّق به على حذف مضاف، أی : من ذكر نجد، والفاء فی : « فانّ » للتعليل، و « سنينه » اسم لانّ، و جمله « لعبن بنا » خبره، والرابطه الضمير فی : « لعبن » . و « شيبًا » حال من ضمير المجرور فی : « بنا ». و « شيّبنا » عطف على : « لعبن »، و الضمير فيه يرجع إلى : « سنين »، و ضمير المتكلّم مفعوله ؛ و « مردًا » حال منه .

والمعنی : قد ظهر ممّا ذكر .

والشاهد فی : « سنينه » حيث أعرب بالحركات على النون .

لا يقال : انّه لا يتمّ الاستشهاد بالبيت لما ذكره، لانّه لو كان السنين معربًا بالحركات، لكان كذلك أيضًا لكونه اسمًا لأنّ، و نصبه بالياء ؛ لانّا نقول : انّه لو كان معربًا بالحروف، لسقط نونه للإضافه، و عدم الإسقاط دليل على العدم، بل هو حينئذ مثل : « حين »، فنصبه بالفتحه على النون مثله .

قوله : أی الورود .

أشار بذلك إلى انّ مرجع الضمير و إن لم يذكر صريحًا، لكنّه مذكور ضمنًا، إذ هو الورود الّذی تضمّنه قوله : « يرد »، والألف واللام فی قوله : « الورود » عوض

١- 1. وهو بالفارسيه : پيران .

٢- 2. القاموس المحيط : ١ / ٣٣٧ .

عن المضاف إليه، أي : ورود باب سنين مثل حين فی کونه معربًا بالحرکات علی النون مع لزوم الیاء عند قوم من العرب يطّرد .

و ذکر ابن هشام انّ بعضهم يطّرد هذه اللغه ــ أی الإعراب علی النون مع لزوم الیاء ــ فی جمع المذکّر السالم، و فی کلّ ما حمل علیه (1).

حرکه نون الجمع والتثنیه والملحق بهما

[حرکه نون الجمع والتثنیه والملحق بهما] (2)

قوله : لأنّ الجمع ثقیل و الفتح خفیف، فتعادلا .

بخلاف المثنّی، فانّه خفیف بالنسبه إلی الجمع، و لذا حرّک بالکسر الثقیل، أمّا ثقل الجمع فلکثره مدلوله، و أمّا خفّه المثنّی فلقلّته، فأعطی الخفیف للثقیل والثقیل للخفیف .

و فیه نظرٌ، لأنّ الجمع و إن کان ثقیلاً لکثره مدلوله، لکن لقلّه وجوده بالنسبه إلی المثنّی خفیف، کما أشرنا إلیه سابقًا، فلاحظ ؛ والمثنّی و إن کان خفیفًا لقلّه مدلوله، لکن لکثره وجوده ثقیل، فلکلّ منهما جهه ثقل وخفّه فتساویا، فالأولی أن یتمسّک فی المقامین بما ذکرناه سابقًا، فلا تغفل .

قوله (3) : نحو : و قد جاوزت حدّ الأربعین .

أوّله : [17 ــ] و ماذا یبتغی الشعراء منّی (4).

ص: ۳۱۸

۱- ۱. أوضح المسالک : ۱ / ۴۳ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. من هنا إلی قوله : « رأس الأربعین »، لم یرد فی « ب و ک ۲ »، لکنّه موجود فی الأصل بخطّ آخر، وأثبته الناسخ فی حاشیه « ش » و کتب فی نهایته : من غیر نسخه الأصل .

۴- ۴. هذا البیت من قصیده مشهوره لسُحَیم بن وَثِیلٍ الریاحی، ما قبله : أکل الدهر حلّ وارتحال *** أما یبقی علیّ و لا یقینی ینظر : خزانه الأدب: ۱ / ۲۵۹، والمقتضب : ۳ / ۳۳۲، والکامل للمبرّد : ۲ / ۱۰۸ ؛ ولسان العرب : ۳ / ۵۱۳ ؛ جامع الشواهد : ۳ / ۲۴۴.

التركيب : « ما » للإستفهام مبتدأ، و « ذا » موصوله خبرها، و « يبتغى الشعراء » فعل و فاعل، و الجمله صله « ذا » بحذف العائد، والتقدير : يبتغيه . و يحتمل أن يكون « ماذا » كلمه واحده فى محلّ النصب على المفعوليّه على إلغاء « ذا ». وقوله: « منّى » متعلّق بيبتغى، و جمله : « و قد جاوزت حدّ الأربعين » حال من الضمير « منّى ».

اللغه : الإبتغاء بمعنى الطلب، « الشعراء » جمع : شاعر، على غير القياس . قوله: « حدّ الأربعين » حدّ الشىء : نهايته و غايته (۱). و روى : و قد جاوزت رأس الأربعين .

قوله : و فتحها لغه .

إعلم : انّ العكس الحقيقى الّذى يستفاد من قول المصنّف، هو انّ الناطق بفتح نون التثنيه والملحق بها قليل، لأنّ فتحها لغه، و لايستلزم الأوّل الثانى، لأنّ قوله : « قلّ من بكسره نطق » يصدق و إن كان الناطق بكسرها بعض من نطق بفتحها أيضًا.

والظاهر من قول الشارح : « فتحها لغه » هو انّ الناطق بفتح نون المثنّى غير الناطق بكسرها، و هو كذلك لانّه لغه لبنى أسد كما حكاه الفرّاء (۲) ؛ و للتنبيه على ذلك فسّر العكس بما ترى، و لعلّه لهذا بعد قول المصنّف : « وقلّ من بكسرها نطق » أتى بقوله : « قال فى شرح الكافيه : هو لغهٌ » .

ص: ۳۱۹

۱- ۱. الصحاح ـ حدد ـ : ۲ / ۴۶۲ ؛ القاموس المحيط : ۱ / ۲۸۶ .

۲- ۲. نقل الحكايه محمّد محيى الدين عبدالحميد فى « هدايه السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (المطبوع بهامش أوضح المسالك) : ۱ / ۴۷ ».

قوله (١) : كقوله : [١٨ ـ] عَلَى أَحْوَذِيِّين استَقَلَّتْ عشِيَّةً .

آخره : فَمَا هى إلاّ لَمحَةٌ و تغِيبُ (٢).

هـذا البيت قيل فى وصف قطاه . اللغه : الأحوزى بفتح الهمزه و سكون الحاء المهمله و فتح الواو و كسر الذال المعجمه والياء المشدّده، والياء والنون علامه التثنيه، أريد به جناحا . و « استقلّت » أى : ارتفعت، إذ إستقلال الطائر عباره عن إرتفاعه فى الهواء، كما عن صاحب الصّحاح والقاموس (٣) ؛ وباقى الألفاظ ظاهر.

والتركيب : « على أحوذيّين » متعلّق باستقلّت، و هو فعل والضمير المؤنّث فيه فاعله يعود إلى القطاه . و « عشيّةً » نصب على الظرفيّه . « فما هى إلاّ لمحه » الفاء للتفريع، و « ما » حرف النفى ملغى عن العمل لإنتقاض النفى بإلاّ . « هى » مبتدأ، « إلاّ لمحه » خبره إن قرئ بالرفع ؛ والتقدير : فما زمان مشاهده تلك القطاه إلاّ لمحه؛ و حذف المضاف و المضاف إليه، و أقيم ما أضيف إليه المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه . و يجوز أن يقرأ « لمحه » بالنصب على الظرفيّه و يكون الخبر محذوفًا، والتقدير : فما مشاهدتها إلاّ لمحه، أى : تكون لمحه . « و تغيب » عطف على النفى والمنفى جميعًا، و هو من عطف الجمله الفعليّه على الإسميّه .

١- ١. من هنا إلى قوله : « ثم صارت غائبه » لم يرد فى « ب و ك ٢ »، لكنّه موجود فى نسخه الأصل بخطّ آخر؛ وكذا أثبته الناسخ فى حاشيه « ش » و كتب فى آخره : هذه الزياده وجدت من غير نسخه الأصل .

٢- ٢. هـذا البيت من قصيده لأبى المثّنى، اسمه : حميد بن ثور بن حزن، يصف فيها القطاه ؛ ديوان حميد بن ثور: ص ٥٥ ؛ الصحاح : ٢ / ٥٦٣ ؛ لسان العرب ـ حوذ ـ : ٣ / ٤٨٦ ؛ خزانه الأدب : ٧ / ٤٣١ ؛ جامع الشواهد : ٢ / ٩٢ ؛ شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٦٤ ؛ و بلا نسبه فى شرح الأشمونى : ١ / ٣٩ ؛ همع الهوامع : ١ / ٤٩؛ شرح ابن عقيل : ١ / ٦٩ .

٣- ٣. الصحاح : ٥ / ١٨٠٤ ؛ والقاموس المحيط : ٤ / ٤٠، وفيه : وَاسْتَقَلَّهُ : حَمَلَه وَ رَفَعَه، كقَلَّه وَ أَقَلَّه، وَالطائرُ فى طَيَرانِه : ارْتَفَعَ .

والمعنی : انّ القطاه ارتفعت إلی الهواء علی جناحیها فی عشیّه، فما أمکنت مشاهدتها إلاّ ساعه، ثمّ صارت غائبه .

قوله : کما هو ظاهر عباره المصنّف .

بیانه هو : انّ المصنّف أطلق القول فی کسر نون الجمع مثلاً حیث قال : « وقلّ من بکسره نطق »، و لم یقیّده بحال الرفع أو النصب أو الجرّ (۱)، ثمّ أطلق القول بانّ نون المثنّی عکس نون الجمع من غیر تفصیل بین حاله الرفع و غیرها، فیعلم منه انّ الحکم مطلق، و إلاّ لقیّده .

[هذا (۲) مقتضی سیاق کلام الشارح، لکن تمثیله بقول الشاعر : « أَعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ وَ العَیْنَانا » (۳)، یدلّ علی انّ مراده من قوله : « و کذا مع الألف » لغه من أجری المثنّی بالألف فی کلّ حال، و حینئذ فی دلاله ظاهر کلام المصنّف علیه _ کما نسبه إلیه _ کلام، لأنّ قوله و إن کان مطلقًا لکن یحمل علی مذهبه المعهود

۱- ۱. فی « ب » : بحال الرفع والنصب والجرّ .

۲- ۲. من هنا إلی قوله : « و فتحت نونه »، لم یرد فی « ک ۲ »، لکنّه ورد فی « ب و ک ۱ »، وأثبته الناسخ فی حاشیه « ش » و کتب فی نهایته : « إعلم : انّ هذه العباره، أعنی : هذا مقتضی سیاق کلام الشارح، موجوده فی نسخه الأصل لکن مع ابطاله واسقاطه بقلم المبطل والمسقط هکذا، و أنا لمّا رأیت استکتابها _ أی استکتاب هذه العباره _ فی غیرها _ أی فی غیر نسخه الأصل _ ظننت انّه لعلّ ابطاله نشأ من غیر المحشّی _ دام ظلّه العالی _ فکذلک کتبت أیضًا ؛ أی کما کتبت غیر هذه العباره من عبارات الّتی لم أجد فی نسخه الأصل، کذلک کتبت هذه العباره مع انّها وجدت فیها وإن أبطلت وأسقطت بالقلم ؛ هذا أیا معاشر المخادیم لا ـ تعیبوا علیّ لانّی معترف بکثره عیوبی و قصور فهمی وهضم عباراتی من حیث الغلط والإشتباه، بل أدعو لی فی أوقات دعواتهم، فانّ اللّه أستجب لکم فی حقّکم إن شاء اللّه تعالی محمّد رضا ابن محمّد رفیع _ عفی اللّه تعالی عنهما _ فی یوم التاسع شهر جمادی الآخر سنه ۱۲۳۶ ».

۳- ۳. ما قبله : وَ هی تَرَی سَیِّأَهَا إحْسَانا . و هو من أبیات لرجل من بنی ضبّه، یصف بها سلمی، و قیل : هو لرؤبه العجاج بن روبه التمیمی، والأوّل أصحّ ؛ ینظر : جامع الشواهد : ۱ / ۱۲۹ ؛ خزانه الأدب : ۷ / ۴۲۴ ؛ أوضح المسالک : ۱ / ۴۷ ؛ شرح ابن عقیل : ۱ / ۷۲ ؛ شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۳۴۹ .

عنـده . و تمـام البيت : « وَ منخرين أشْبَهَا ظَبْيانا » المِنخر بكسـر الميم : ثقب الأنف (۱). و « ظبيانـا »، قيـل : إنّه مثنّی ظبی (۲)، و علی هذا یکون الشاهد فی موضعین، وقیل : هو اسم رجل بعینه، لا تثنیه ظبی (۳)، و حینئذ یکون الشاهد فی العینانا فقط، لانّه مع الألف فی حال النصب و فتحت نونه].

بیان فی انّ النون فی المثنّی والمجموع لأیّ شیء هی

ثمّ بقی الکلام فی انّ هـذه النون هـل هی عوض عن الحرکه والتنوین معًـا، أو عن الحرکه فقـط، أو هی لغیر ذلـک، فأقول : فیه خلاف بینهم، و عن سیبویه : انّهـا فی الأصـل عوض من حرکه الواحـد وتنوینه معًا (۴)، لأنّ حروف المـدّ عنده حروف إعراب امتنعت من الحرکه، فجیء بـالنون بعـدها عوضًـا من الحرکه والتنوین الَّذَیْن کـان المفرد یسـتحقّهما، لکن جعلهـا (۵) عوضًا من الحرکه فیمـا إذا کـان کلّ منهما معرّفًا باللام کالرجلین والمسـلمین، لا من التنوین، و إلّا لما اجتمعت مع اللام مثله ؛ ومن التنوین فیما إذا کانا مضافین نحو : رأیت أخویک و ضاربیهما، حیث حـذفت منهما للإضافه کما حـذف التنوین فی المفرد لها، و منهما معًا فی مثل : جاءنی مسلمان و مسلمون و أکرمتهما ؛ و من حرکه بنائیّه فقط فی مثل : یا زیدان و یا زیدون .

۱- ۱. الصحاح ـ نخر ـ : ۲ / ۸۲۴ .
۲- ۲. زعمه جماعه، منهم الهروی ؛ ینظر : خزانه الأدب : ۷ / ۴۲۶ ؛ و هدایه السالک إلی تحقیق أوضح المسالک : ۱ / ۴۷ .
۳- ۳. قال أبو زید : ظبیان : اسم رجل، وأراد منخری ظبیان، فحذف، کما قال عزّوجلّ : « واسأل القریه » یرید أهل القریه، إنتهی ؛ هدایه السالک إلی تحقیق أوضح المسالک : ۱ / ۴۷ .
۴- ۴. الکتاب : ۱ / ۴ .
۵- ۵. جاء فی حاشیه « ب » : أی النون .

و هو تحكّم ظاهر، و مع ذلک یلزمه أن یقول : انّ النون فیهما (۱) حال الوقف لم یکن بدلاً من شیء منهما (۲) نحو : رجلان و مسلمون، لثبوت النون حینئذ، و عدم ثبوت شیء منهما حال الوقف .

و عن الفرّاء : هی للفرق بین المفرد المنصوب الموقوف علیه بالألف، والمثنّی المرفوع (۳).

و فیه نظر، لانّها لو کانت لذلک، ینبغی أن لا یلحق المثنّی فی غیر حال الرفع لعدم الإلتباس، والجمع مطلقًا لذلک (۴).

و قیل : إنّها بدل من الحرکه (۵). و ثبوتها فی حال الوقف و کذا السقوط فی حال الإضافه یضعّفه .

و قال فی اللباب : هی عوض من الشیئین (۶). و فی شرحه: أی الحرکه والتنوین (۷). و ضعفه یظهر ممّا قلنا (۸).

فالأولی أن یقال : انّها کالتنوین فی الواحد فی دلالته علی کون الکلمه تامّه وغیر مضافه فقط، لکن لمّا کان التنوین مع دلالته علی هذا المعنی علی أقسام خمسه _ کما مرّت إلیها الإشاره _ لم یجتمع مع اللام لکونها للتعریف، فکرهوا أن یجتمع مع التنوین الّذی یکون فی بعض الأوقات للتنکیر ؛ و لم یبق (۹) حاله البناء

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ص و ش » : أی فی المثنّی والمجموع .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ب و ش » : أی من الحرکه و التنوین، منه دام ظلّه العالی .

۳- ۳. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۱ / ۸۹ .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ب » : أی لعدم الإلتباس .

۵- ۵. نسبه إلی القیل الرضی فی شرح الکافیه : ۱ / ۸۹ .

۶- ۶. لب اللباب _ أو الألباب _ : لا یوجد لدینا .

۷- ۷. شرح اللباب : لا یوجد لدینا .

۸- ۸. جاء فی حاشیه « ب » : فی قول سیبویه .

۹- ۹. جاء فی حاشیه « ص و ش » : عطف علی : لم یجتمع، منه .

كما تقول : يا زيدُ، لكراهتهم إثباته (۱) فيهـا، مع كونه دليلاً على تمكّن الكلمه فى وقت، بخلاف النون فانّها لمّا لم تكن للتنكير ولا لغيره من أقسام التنوين، اجتمعت مع اللام و بقيت حال البناء، كما عرفت .

إعراب ما جمعَ بألف وتاء

[إعراب ما جمعَ بألف وتاء] (۲)

قوله : مزيدتين .

قيّد بذلك ليخرج مثل : أبْيَات و أمْوَات، فانّهما أيضًا جمعتا بالألف والتاء، مع انّه ليس نصبهما تابعًا للجرّ، بل على أصله، قال اللّه تعالى : « وَ كُنْتُم أمْوَاتًا فَأَحْيَاكُم » (۳)، و تقول : سَكَنْتُ أبْيَاتًا، لأنّ الألف فيهما و إن كانت زائده لكن التاء فيهما ليست بمزيده، و كذا العكس، أى إذا كان التاء فى الجمع زائده والألف أصليّه، فانّ نصبه حينئذ على الأصل أيضًا كقُضَاه و غُزَاه، فانّ التاء فيهما وإن كانت زائده لأنّ مفردهما : قاضى و غازى، لكن الألف غير مزيده، بل منقلبه عن الحرف الأصلى، لأنّ أصلهما : قُضَيَه و غُزَوَه لكونهما من : قضيت و غزوت ؛ لكن لمّا كانت الياء والواو فيهما متحركّه و كان ما قبلهما مفتوحًا، قلبتا ألفين، فالألف فيهما أصليّ، لأنّ المنقلب عن الأصلى أصليّ، و لذا تقول : رأيت قُضَاهً و غُزَاهً، بالنصب على الفتحه .

و لقائل أن يقول : انّ المتبادر من قول المصنّف : « و ما بتا و ألف قد جمعا » هو ما زيد كلّ من الألف و التاء لأجل بناء الجمع، فلا يشمل مثل : أبيات و غزاه، لما عرفت من انّ التاء فى الأوّل والألف فى الثانى غير مزيدتين، فلا حاجه إلى الإخراج .

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ب » : أى التنوين .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. البقره : ۲۸ .

ويحتمل أن يقال : الظاهر انّ هذا التبادر انّما نشأ من حمل الباء فى قوله: « وما بتا » على السببيّه، و أمّا إذا حملت على المصاحبه فلا، فلهذا قيّده بقوله: « مزيدتين » ليتمّ على الوجهين (۱).

و انّما اشترط فى كون نصب هذا الجمع تابعًا للجرّ بكون الألف والتاء مزيدتين، لانّه حينئذ يشبه التثنيه و الجمع السالم من المذكّر فى كون آخر كلّ منهما مزيدتين، لكن جعل إعراب هذا الجمع بالحركه دونهما، لعدم وجود ما يصلح للإعراب من الحروف فى آخره ؛ و كان النصب فى التثنيه و الجمع تابعًا للجرّ، فكذا هنا لِمَا عرفت من شباهته بهما حينئذ، و أمّا إذا لم يكن فى آخر هذا الجمع مزيدتان ارتفعت هذه المشابهه، فلم يجعل النصب تابعًا للجرّ حينئذ، بل أجرى على الأصل لعدم الباعث من الخروج عنه .

قوله : مؤنّثًا كان مفرده أم (۲) مذكّرًا .

أقول : فيعلم منه انّ قول المصنّف : « و ما بتا وألف قد جمعا » أحسن من قول جماعه منهم : الجمع المؤنّث، لأنّ الحكم و هو قوله : « يكسر فى الجرّ و فى النصب معًا »، ليس مختصًّا بالجمع المؤنّث، بل يعمّ كلّ ما جمع بالألف والتاء المزيدتين سواء كان مفرده مذكّرًا كإصطَبْلات و حَمّامات، إذ مفردهما : إصْطَبل و حَمّام ؛ أو مؤنّثًا، سواء كان تأنيثه بالمعنى أو باللفظ أو بهما، فالأوّل كهند و هندات، و زينب و زينبات، والثانى كطَلْحَه و طَلْحات، لأنّ تأنيثها بالتاء فى اللفظ والمسمّى مذكّر، والثالث كفاطمه و فاطمات، و مسلمه و مسلمات .

ص: ۳۲۵

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى سواء كانت الباء للسببيّه أو المصاحبه، منه .

۲- ۲. فى المصدر : أو .

هـذا فی غیر التـأنیث بالألف، و کـذا إذا کان تأنیثه (۱) بها مقصوره أو ممـدوده کحُبْلی و حُبْلَیات، و صَحْرَاء و صَحْرَاوات، فانّ النصب فی جمیعها تابع للجرّ، ولا فرق فی ذلک بین کون بناء المفرد سالمًا أو متغیّرًا کالمثالین الأخیرین وسَجْدَه و سَجَدَات، فانّ الأوّل قلبت ألفه یاء، والثانی واوًا، والثالث حرّک وسطه .

قوله : خلافًا للأخفش .

و هو منصوب علی الحالیه، أی : أقول مخالفًا للأخفش ؛ و یحتمل أن یکون علی المصدریّه، أی : خالفت خلافًا له، فتأمّل .

قوله : نحو : « خَلَقَ اللّه ُالسَموَاتِ » (۲).

فانّ « السموات » مفعول به، و نصبه بالکسر، وما ذکرنا من کون « السموات » مفعولاً به هو ما ذهب إلیه الجمهور، و ردّ علیهم فی المغنی فقال :

والصواب انّه مفعول مطلق، لأنّ المفعول المطلق ما یقع علیه اسم المفعول بلا قید، کقولک (۳) : ضربت ضربًا، والمفعول به ما لا یقع علیه ذلک إلاّ مقیّدًا بقولک : به، کضـربت زیدًا، وأنت لو قلت : « السـموات » مفعول، کما تقول : « الضـرب » مفعول، کان صحیحًا، ولو قلت: « السموات » مفعول به، کما تقول : « زید » مفعول به، لم یصحّ (۴).

ولایخفی علیک انّ ما ذکره محض ادّعاء، و لک أن تعکس الأمر فتقول : انّک لو قلت: السـموات مفعول به، کان صـحیحًا، ولو قلت : انّه مفعول مطلق، لم یصحّ .

ثمّ قال :

ص: ۳۲۶

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ب » : أی المفرد .

۲- ۲. الجاثیه : ۲۲ .

۳- ۳. فی المصدر : نحو قولک .

۴- ۴. مغنی اللبیب : ۲ / ۶۶۰ .

إيضـاحٌ آخر : المفعول به مـا كـان موجودًا قبـل الفعـل الّـذى عمـل فيه، ثمّ أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، والّذى عن أكثر النحويّين فى هذه المسأله انّهم يمثّلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهو انّما يجرى على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهّموا انّ المفعول المطلق لا يكون إلاّ حدثًا، ولو مثّلوا بأفعال اللّه عزّوجلّ لظهر لهم انّه لا يختصّ بذلك، لأنّ اللّه تعالى موجد للأفعال و للذوات جميعًا، لا موجد لهما فى الحقيقه سواه سبحانه .

ثمّ قال أيضًا :

وممّن قال بهذا الّذى ذكرته الجرجانى وابن الحاجب فى أماليه، إنتهى (١).

أقول : انّ مـا ذكره من الفرق بين المفعول به و المفعول المطلق من انّ الأوّل هو مـا كـان موجودًا قبل الفعل الّـذى عمل فيه، ثمّ أوقع الفاعل به فعلاً، والثانى ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، دعوى مجرّده عن الدليل .

فأقول : و نحن نسلّم انّ المفعول المطلق هو ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، لكن لانسلّم انّ كلّ ما كان الفعل العامل فيه هو فعـل إيجـاده هو مفعول مطلق، بـل نقول : انّ المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، سواء كان موجودًا قبل الفعل العامل فيه أو لا .

١- ١. مغنى اللبيب : ٢ / ٦٦١ .

ولذا (۱) ترى انّه اعترض عليه الشارح الدمامينىّ (۲) فى المقـام بأنّ ما ذكره دعوى لا دليل عليها (۳) ؛ و انّ (۴) الشارح الشُمُنّى (۵) لم يتعرّض لدفعه مع انّ من عادته دفع اعتراضه عليه بأىّ نحو يمكن، كما هو ظاهر للمطّلع على طريقته .

قوله : و رأيت سُرَادِقَات و إصْطَبْلات .

فانّهما مفعولان و نصبهما بالكسره . قال فى القاموس :

السُّرادِقُ : الّذى يُمَدُّ فَوقَ صَحنِ البَيتِ، جَمعُه : سُرادِقَاتٌ، وَالبيتُ من الكُرْسُفِ، والغُبارُ السَاطِعُ، والدُخانُ المُرْتَفِعُ المُحيطُ بِالشيءِ (۶).

والاصطبلات على ما فيه أيضًا : جمع إصْطَبْل، و هو مَوقِفُ الدَوَابّ (۷).

والمثال الأوّل _ و هو قوله تعالى : « خَلَقَ اللّه ُالسَموَاتِ » _ مثالٌ لِمَا إذا كان

ص: ۳۲۸

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : أى و لكون ما ذكره ممّا لا دليل عليه، منه .

۲- ۲. هو محمّد بن أبى بكر بن عمر المخزومى القرشى بدر الدين المعروف بابن الدمامينى (۷۶۳ _ ۸۲۷ ه) عالم بالشريعه وفنون الأدب . ولد فى الاسكندريه، واستوطن القاهره ولازم ابن خلدون وتصدر لاقراء العربيّه بالأزهر . ثمّ تحول إلى دمشق ومنها حجّ وعاد إلى مصر فولى فيها قضاء المالكيّه ثمّ ترك القضاء ورحل إلى اليمن فدرس جامع زبيد نحو سنه وانتقل إلى الهند فمات بها فى مدينه (كلبرجا) . من كتبه : تُحفَه الغَريب شرح لمغنى اللبيب، ونزول الغيث، وشمس المغرب فى المرقص والمطرب، والفتح الربّانى فى الحديث، وشرح تسهيل الفوائد ؛ ينظر : الأعلام : ۶ / ۵۷ ؛ ومعجم المؤلّفين : ۹ / ۱۱۵.

۳- ۳. لم نجده فى تحفه الغريب، ولكن نقله عنه الدسوقى فى حاشيته على المغنى : ۲ / ۲۸۶ .

۴- ۴. فى « ب » : مع انّ ؛ وفى « ش » : والشارح .

۵- ۵. هو أحمد بن محمّد بن محمّد بن حسن بن علىّ الشُمُنّى القسنطينى الأصل الاسكندرى (۸۰۱ _ ۸۷۲ ه) أبوالعبّاس تقى الدين : محدّث مفسّر نحوىّ . ولد بالاسكندريه، وتعلم ومات فى القاهره . من كتبه : المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام، ومزيل الخفاء عن ألفاظ الشفا، وكمال الدرايه فى شرح النقايه فى فقه الحنفيّه ؛ ينظر : الأعلام : ۱ / ۲۳۰ ؛ ومعجم المؤلّفين : ۲ / ۱۴۹ .

۶- ۶. القاموس المحيط : ۳ / ۲۴۴ .

۷- ۷. القاموس المحيط _ أصل _ : ۳ / ۳۲۸ ؛ و فيه : الإصْطَبْلُ، كجِرْدَحْلٍ: مَوقِفُ الدَوابِّ، شَامِيَّةٌ .

مفرد هذا الجمع مؤنّثًا، والمثالان الأخيران مفردهما مذكّر، والإتيان بهما معًا جهته غير واضحه (١).

قوله : بنحو : سمعت لغاتَهم (٢).

بنصب لغاتهم، و مفردها : لُغَى، أو : لُغَو (٣)، حذفت اللام و عوّض عنها هاء التأنيث، فجمعت بالألف والتاء .

وقد جاء فى الشاذّ : « انفِرُوا ثُبَاتَا » (۴)، بنصب ثبات على الفتحه كسمعت لغاتَهم بالنصب، و لعلّ ذلك لأجل توهّم كون تاء الجمع عوضًا من اللام كالتاء فى الواحد . و قال أبو على (۵) : بل هى تاء الواحد والألف قبلها [هى] (۶) اللام

ص: ٣٢٩

١- ١. قال الميرزا أبو طالب الاصفهانى قدس سره فى « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۶۴ » : ... فقوله : « خلق اللّه السموات » حكايه عن قول اللّه عزّوجلّ، ومثال لما كان مفرده معتلّا مؤنّثًا، وقوله : رأيت سرادقات واصطبلات، حكايه عن قول العرب، ومثال لما كان مفرده صحيحًا مذكّرًا، وتعدّد المثال للمذكّر لا يخفى عن لطف، لانّ جمع المذكّر بالألف والتاء غريب، والغريب يحتاج إلى تعدّد الأمثله ليصير قريبًا، إنتهى.

٢- ٢. قال ابن منظور فى « لسان العرب _ لغا _ ١۵ / ٢۵٢ » : قال ثعلب : قال أبو عمرو لأبى خيره : يا أبا خيره سمعتَ لُغاتِهم، فقال أبو خيره : و سمعتُ لغاتَهم، فقال أبوعمرو : يا أبا خيره أريد أكشف منك جلدًا جِلدُك قد رقّ، ولم يكن أبوعمرو سمعها، و من قال : لغاتَهم، بفتح التاء، شبّهها بالتاء الّتى يوقف عليها بالهاء، والنسبه إليها : لُغَوِىّ ولا تقل : لَغَوِىّ، إنتهى .

٣- ٣. الصحاح _ لغا _ : ۶ / ٢۴٨۴ .

۴- ۴. النساء : ٧١ « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا ».

۵- ۵. هو أبو على الفارسى، الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار الفارسى الأصل (٢٨٨ _ ٣٧٧ ه)، أحد الأئمّه فى علم العربيّه. ولد فى فسا (من أعمال فارس) و دخل بغداد سنه ٣٠٧ ه، و تجول فى كثير من البلدان، و قدم حلب سنه ٣۴١ ه، فأقام مدّه عند سيف الدوله، و عاد إلى فارس فصحب عضد الدوله ابن بويه، و تقدم عنده، فعلمه النحو، و صنّف له كتاب الايضاح فى قواعد العربيّه، ثمّ رحل إلى بغداد، فأقام إلى أن توفّى بها . كان متّهمًا بالإعتزال . و له شعر قليل . من كتبه : التذكره فى علوم العربيّه عشرون مجلّدا، و تعاليق سيبويه جزءان، و جواهر النحو، والمقصور والممدود، والعوامل فى النحو، و سئل فى حلب و شيراز و بغداد والبصره أسئله كثيره، فصنّف فى أسئله كلّ بلد كتابًا، منها : المسائل الشيرازيّه (الأعلام : ٢ / ١٧٩ ؛ وانظر الكنى والألقاب: ٣ / ۶).

۶- ۶. ما بين المعقوفين من المصدر .

المردوده (۱).

و فیه نظرٌ، لأنّه یلزم حینئذ الجمع بین العوض والمعوّض، و لأنّ « ثباتا » فی : « انفِرُوا ثُبَاتًا » یراد به الجمع، و کیف یکون مفردًا ؟!

و ظاهر العباره یـدلّ علی انّ هشام (۲) یجوّز نصـبه بـالفتحه فی المعتلّ مطلقًا وإن کان مردود اللام، بأن تقول فی « لغه » : لغوات مثلًا ؛ مع انّه قد صرّح بعض منهم انّ نصبه حینئذ بالکسره اتّفاقًا (۳).

قوله : و (۴) أمّا رفعه فعلی الأصل بالضمّ .

أشـار بـذلک إلی انّ عـدم ذکر المصـنّف رفع هـذا الجمع لکونه جاریًا علی الأصـل من کونه بـالضمّ، إذ نیابه حرکه عن أخری خلاف الأصل، والمعرب بالحرکه أیضًا أصل بالنسبه إلی المعرب بالحروف .

قوله : أی کجمع المؤنّث فی نصبه بالکسر (۵).

وفیه نظرٌ، لأنّه لم یسـبق فی کلام المصـنّف جمع المؤنّث حتّی یکون مشـبهًا به، بل السابق الجمع بالألف والتاء، و قـد عرفت انّه أعمّ من جمع المؤنّث، وقد أذعن

ص: ۳۳۰

۱- ۱. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۳ / ۳۹۱ ؛ وابن مالک فی شرح التسهیل : ۱ / ۸۹.

۲- ۲. ذکر السیوطی فی « بغیه الوعاه : ۲ / ۳۲۷ » أسـماء خمسه ممّن یشترکون بهـذا الاـسم، و هم : هشام بن إبراهیم الکرنبائی الأنصاری أبو علی، و هشام بن أحمد بن هشام بن خالد، المعروف بابن الوقّشـی، وهشام بن زیاد العوفی الوادی آشـی أبوالولید، و هشام بن معاویه الضـریر أبو عبداللّه الکوفی، و هشام بن الولید بن محمّد بن عبدالجبّار بن هاشم الغافقیّ . والمقصود هنا هشام بن معـاویه (۲۰۹ ه) صـاحب الکسـائی و أخـذ عنـه کـثیرًا فی النحـو، نحـوی من أهـل الکـوفه، من کتبه : الحـدود، المختصـر، والقیاس، کلّها فی النحو . و ینقل عنه الرضی کثیرًا و یطلق علیه : هشام الضریر، لانّه کان أعمی ؛ ینظر الأعلام : ۸ / ۸۸ ؛ و معجم المؤلّفین : ۱۳ / ۱۵۰ ؛ وفهرست ابن الندیم : ۷۶ .

۳- ۳. لم نعثر علیه .

۴- ۴. « و » لم یرد فی المصدر .

۵- ۵. فی المصدر : بالکسره .

الشارح بذلك أيضًا كما تقدّم (۱)، فلايقال فی « إصْطَبلات » مثلًا: انّها جمع المؤنّث، لأنّ الإضافه فيه بتقديراللام، وليست هی جمعًا للمؤنّث، بل جمعًا للمذكّر، فالأولی أن يقال : أی كالجمع بالتاء والألف المزيدتين فی نصبه بالكسره « أُولَات ».

وكان الباعث للشارح علی عدم ذكره، كون « أولات » بالألف والتاء، لكنّه ليس بشیء، لأنّ « أولات » و إن كانت بالألف و التاء، لكن لم يصدق عليها انّها جمعت بالألف و التاء، لأنّ الظاهر انّما يقال للاسم انّه جمع بالألف والتاء إذا ثبت له مفرد، ثمّ جمع بالألف والتاء، و ليس الأمر هنا كذلك لعدم ثبوت المفرد لها، فلا يقال : انّها جمع، بل هی اسم جمع، إذ (۲) لا مفرد لها من لفظها ؛ علی انّه لو سلّم كونها جمعًا بالألف و التاء، يكون جمع مؤنّث لا محاله .

قوله : نحو : « وَ إِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ » (۳).

« كنّ » من أفعال الناقصه، و ضمير النسوه اسم له، و هو النون المدغمه فی نونها، و أصل « كنّ » : كَوُن، بضمّ الواو بعد النقل إلی باب فعُل مضموم العين، ولمّا كانت الضمّه علی الواو ثقيله، نقلت إلی ما قبلها بعد سلب حركتها، ثمّ حذفت الواو لالتقاء الساكنين، هكذا قيل .

و يمكن أن يكون أصلها : كوَن، بفتح الواو، قلبت الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فالتقی ساكنان، حذفت الألف فأبدل فتح الكاف بالضمّ ليدلّ علی انّ المحذوف واو، كما فی : قلن .

والشاهد فی : « أُولَاتِ » لكونها خبرًا لكُنَّ، و نصبها بالجرّ .

ص: ۳۳۱

۱- ۱. جاء فی حاشيه « ب » : حيث قال : مؤنّثًا كان مفرده أو مذكّرًا .

۲- ۲. « إذ » لم يرد فی « ب ».

۳- ۳. الطلاق : ۶ « وَ إِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّی يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » الآيه .

الأقوال الثلاثه فی إعراب الجمع بالألف والتاء بعد جعله علمًا

قوله : و بعضهم یعربه إعراب ما لا ینصرف .

فالأقوال فی إعراب هذا الجمع إذا جعل علمًا ثلاثه، الأوّل : إعرابه حینئذ إعرابه قبل العلمیّه من التنوین فی حاله الرفع والجرّ وکون النصب تابعًا له .

والثانی : کالأوّل، لکن مع حذف التنوین .

والثالث : کالثانی، لکن مع جعل الجرّ تابعًا للنصب عکس ما کان علیه، أعنی: إعراب ما لا ینصرف .

اختلافهم فی إعراب الجمع المؤنّث بعد جعله علمًا مع وجود العلّتین

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّ تحقیق المقام یقتضی بیان السرّ فی اختلافهم إلی هذه الأقوال مع حکمهم بعدم انصراف الاسم إذا وجدت فیه علّتان أو علّه واحده قامت مقامهما، مع انّ الظاهر فی بادی النظر ینبغی الحکم بعدم إنصرافه حینئذ (۱) لوجود العلّتین فیه، و هما (۲) : العَلَمِیّه والتأنیث .

فاعلم : انّ سرّ الإختلاف یظهر بعد الإطّلاع علی مستند الأقوال، فأقول : أمّا مستند القول الثالث فواضح، و هو ما مرّ من وجود العلّتین المانعتین للصرف، فیعرب إعراب غیر منصرف (۳) لذلک .

و أمّا مستند القول الثانی، فهو مراعاه کلّ من الجمعیّه والعلّتین، فجعل النصب

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ش » : أی الجمع بالألف والتاء بعد جعله علمًا، أبوالقاسم .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ش » : أی العلّتان الموجودتان فی ذلک الجمع بعد العلمیّه المانعتان عن الصرف، أبوالقاسم .

۳- ۳. جاء فی حاشیه « ش » : و هو الرفع والجرّ تابعاً للنصب مع حذف التنوین، أبوالقاسم.

تابعًا للجرّ مراعاه لجانب الجمعيّه، و ترک التنوين مراعاه لجانب العلّتين . وكان هـذا القول من قبيل تـداخل اللغتين، فانّه أخذ من اللغه الأُولی : تبعيّه النصب للجرّ، و من الثانيه : ترک التنوين .

كما لايلحق تنوين التمكّن فی غير المنصرف كذا لايلحق تنوين المقابله أيضًا

و أمّـا مسـتند القول الأـوّل، فـاعلم : انّ أصـحاب هـذا القول كلمـاتهم مختلفه، فبعضـهم تمسّـک بـأنّ التنوين فيه تنوين مقـابله لا التمكّن، و ما لا يجوز لحوقه فی غير المنصرف هو الثانی لا الأوّل .

و فيه نظر، أمّا أوّلاً : فلأنّ هذا الجمع بعد جعله علمًا كالمفرد، فالتنوين فيه كالتنوين فی المفرد .

و أمّا ثانيًا : فلأنّ الظاهر انّه كما لا يجوز لحوق تنوين التمكّن فی غير المنصـرف، كذا لا يجوز لحوق تنوين المقابله أيضًا، لما مرّ من انّ غير المنصـرف يمنع من لحوق التنوين فيه لمشـابهته بالفعـل بسـبب إجتمـاع العلّتين، و هو كما يقتضـی عـدم جواز لحوق تنوين التمكّن فيه، كذا يقتضی عدم جواز لحوق تنوين المقابله أيضًا، لاشتراكهما فی كونهما من خواصّ الاسم كما مرّ (١).

و لا يخفی انّ كلام هذا البعض كالقولين المذكورين فی تسليم إجتماع العلّتين فی هذا الاسم حينئذ (٢).

١- ١. جـاء فی حاشـيه « ش » : لاـ يخفی انّه لـو تمّ الـدليل للزم أن لاـ يجوز لحوق تنوين التنكير فی غير المنصـرف لاختصاصـه بالاسم أيضًا، و قد مرّ منه ــ روحی فداه ــ خلافه، و صرّح عليه غير واحد منهم، أبوالقاسم .

٢- ٢. جاء فی حاشيه « ص و ش » : أی حين كونه علمًا، منه .

و بعضهم كالزمخشرى، و صاحب اللباب، و غيرهما، ذهبوا إلى عدم إجتماع العلّتين فيه، فقال الأوّل : انّما لم يسقط التنوين فى : « عَرَفَات »، لأنّ التأنيث فيها ضعيف، لأنّ التاء الّتى كانت لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيها علامه جمع المؤنّث لا لمحض التأنيث، فلا يكون سببًا لمنع الصرف (۱).

و قال الثانى ما هذا مضمونه : انّ « عَرَفَات » منصرف، لانّه لم يوجد فيها إلّا العلميّه، وأمّا تأنيثها فغير معتبر، إذ لو اعتبر لكان بالتاء، والتاء إمّا أن يكون لفظًا أو تقديرًا، أمّا اللفظ فغير معتبر، لأنّ تائها ليست للتأنيث، و لذلك لا ينقلب هاء فى الوقف، و أمّا التقدير فغير ممكن، لانّه انّما تقدر التاء إذا لم يوجد تاء لفظًا، و « عرفات » مخصوص لجمع المؤنّث (۲)، و ما يكون لجمع المؤنّث لا يمكن تقدير التاء فيه (۳).

و فيما ذكراه نظرٌ أيضًا، لأنّ « عرفات » مؤنّث بديهه، يدلّك على هذا وجوب عود ضمير المؤنّث إليها، تقول : هذه عرفات مباركا فيها ؛ وقال نجم الأئمّه :

ولايجوز أن يقال (۴) : مباركا فيه، إلّا بتأويل بعيد، كما فى قوله:

ص: ۳۳۴

۱- ۱. لم نعثر عليه فى كتبه بهذه العباره، بل نقلها عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۴۶ ؛ وقال فى « الكشّاف ۱ / ۳۴۸ » : وعرفات علم للموقف، سمّى بجمع كأذرعات ؛ فإن قلت : هلا منعت الصرف وفيها السببان التعريف والتأنيث ؛ قلت : لايخلو التأنيث إمّا أن يكون بالتاء الّتى فى لفظها وإمّا بتاء مقدّره كما فى سعاد، فالّتى فى لفظها ليست للتأنيث وانّما هى مع الألف الّتى قبلها علامه جمع المؤنّث، ولا يصحّ تقدير التاء فيها، لأنّ هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنّث مانعه من تقديرها، كما لا يقدر تاء التأنيث فى بنت، لانّ التاء الّتى هى بدل من الواو لاختصاصها بالمؤنّث كتاء التأنيث، فأبت تقديرها، إنتهى .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ش » : كما فى بنت مثلاً، فانّ التاء فيها و إن كانت مبدله من الواو، فانّ أصلها : بنو، لكن إختصاصها بالمؤنّث يأبى ذلك . ثمّ انّ التشبّث بذلك منقول عن الزمخشرى أيضًا، فلا وجه لاختصاصه بصاحب اللباب كما هو الظاهر، و لم يمكن منعه، أبوالقاسم .

۳- ۳. لم نعثر عليه .

۴- ۴. « أن يقال » لم يرد فى المصدر .

ولا أرض أبقل إبقالها (١) ؛ فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث « مصر » الّذى هو بتأويل البقعه (٢).

و مـا ذكره من انّ تأنيثهـا لو كان معتبرًا لكان بالتاء والتاء إمّا أن يكون لفظًا أو تقـديرًا، نقول : إنّا نختار الثانى . و أمّا ما ذكره من انّه انّما تقدر التاء، إلى أن قال : « و ما يكون لجمع المؤنّث لا يمكن تقدير التاء فيه »، فممنوعٌ، لأنّ ذلك انّما نسلّم إذا كان جمع المؤنّث باقيًا على جمعيّته، والمقام ليس كـذلك، إذ الكلام فيما إذا جعل علمًا، فالعرفات حينئذ كالمفرد، وكما يجوز تقدير التاء فى المفرد وإن كان معه « تاء » لم يكن للتأنيث، فكذا هنا.

فالأولى أن يقـال : انّ مثـل : « أذرعـات » و « عرفات » إعرابه حال العلميّه كما كان حال الجمعيّه مع اجتماع العلّتين فيه، وانّما لم يسـقط التنوين فيه مع وجودهما، لانّه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط (٣) و تبع النصب (۴)، و هو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فالتنوين فيه كالتنوين فى غير المنصرف للضروره، فتأمّل .

و لأنّ « عرفـات » مثلًا على حكايه الجمع، فالتنوين فيها بازاء النون فى : « مسـلمون »، كما عرفت فى أقسام التنوين، و لو سـمّيت إمراه بمسلمون لم تحذف نونه وتقول: اقبلت مسلمون، ورأيت مسلمين، ومررت بمسلمين، فكذا ما هو بإزائه.

١- ١. إقتصـر الشارح الرضـى على ذكر الشطر الثانى من البيت، و هو موضع الإستشهاد، و شطر الأوّل منه هكذا : فلا مزنه و دقت ودقها .

٢- ٢. شرح الرضى على الكافيه : ١ / ۴۶ .

٣- ٣. جاء فى حاشيه « ص و ش » : لما ذكر من انّ الكسر فى غير المنصرف انّما سقط تبعًا لسقوط التنوين، منه .

۴- ۴. جاء فى حاشـيه « ش » : أقول : هكـذا ذكر نجم الأئمّه، و يمكن منعه مسـندًا إلى ما مرّ آنفًا منه ــ روحى فـداه ــ من عدم تسليم جمعيّته، بل هو كالمفرد، فلا يضرّ إذن تبعيّه الجرّ النصب، انّما يضرّ لو كان باقيًا عليها وقد عرفت ما فيه، فتأمّل، أبوالقاسم .

[إعراب ما لا ينصرف]

وجرّ بالفتحه ما لا ينصرف *** ما لم يضف أو يك بعد أل ردف

(وجرّ بالفتحه ما لا ينصرف) و سيأتى فى بابه (ما) دام (لم يضف أو يك بعد أل) المعرفه أو الموصوله أو الزائده أو بعد أم (ردف) فإن كان جرّ بالكسره نحو: مررت بأحمدكم « و أنتم عاكفون فى المساجد » « كالأعمى والأصمّ » ، و نحو: رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا .

و ظاهر عباره المصنّف أنّه باق على منع صرفه مطلقًا، و به صرّح فى شرح التسهيل، و ذهب السيرافى والمبرّد و جماعه إلى أنّه منصرف مطلقًا، واختار الناظم فى نكته على مقدّمه ابن الحاجب أنّه إن زالت منه علّه فمنصرف، وإن بقيت العلّتان فلا، و مشى عليه ابن الخبّاز والسيد ركن الدين .

[إعراب الأمثله الخمسه]

واجعل لنحو يفعلان النونا *** رفعًا و تدعين و تسألونا

(واجعل لنحو: يفعلان) و تفعلان (النونا رفعًا و) لتفعلين نحو: (تدعين و) يفعلون و تفعلون نحو: (تسألونا) .

وحذفها للجزم والنصب سمه *** كلم تكونى لترومى مظلمه

(و) اجعل (حذفها) أى حذف النون (للجزم والنصب) حملاً له على الجزم كما حمل على الجرّ فى المثنّى والجمع (سمه) أى علامه، فالجزم (كلم تكونى) والنصب نحو: (لترومى مظلمه)، و أمّا قوله تعالى : « إلّا أن يعفون » فالواو لام الفعل والنون ضمير النسوه والفعل مبنىّ كما فى يخرجن .

تتمّه

إذا اتّصل بهذه النون نون الوقايه جاز حذفها تخفيفًا وادغامها فى نون الوقايه، والفكّ، وقرئ بالثلاثه : « تأمرونّى » ؛ و قد يحذف النون مع عدم الناصب والجازم كقوله :

أبيت أسرى و تبيتى تدلكى *** وجهك بالعنبر والمسك الزكى

[إعراب الاسم المعتلّ]

وسمّ معتلاّ من الأسماء ما *** كالمصطفى والمرتقى مكارما

(وسمّ معتلاًّ من الأسماء) المتمكّنه (ما) آخره ألف (كالمصطفى و) ما آخره ياء نحو : (المرتقى مكارما) .

فالأوّل الإعراب فيه قدّرا *** جميعه و هو الّذى قد قصرا

(فالأوّل) و هو الّذى كالمصطفى فى كون آخره ألفًا لازمه (الإعراب فيه قدّرا جميعه) على الألف لتعذّر تحريكها (و هو الّذى قد قصرا) أى : سمّى مقصورًا لأنّه حبس عن الحركات، و القصر : الحبس، أو لأنّه غير ممدود ؛ قال الرضى : « وهو أولى لما يلزم على الأوّل من إطلاقه على المضاف إلى الياء ».

والثان منقوص و نصبه ظهر *** و رفعه ينوى كذا أيضًا يجرّ

(والثانی) و هو الذی کالمرتقی فی کون آخره یاء خفیفه لازمه تلو کسره (منقوص و نصبه ظهر) علی الیاء لخفّته (و رفعه ینوی) أی : یقدّر فیها لثقل الضمه علی الیاء (کذا أیضًا یجرّ) بکسره منویّه لثقل الکسره علی الیاء ؛ ولو قدّمه علی المقصور کان أولی، قال فی شرح الهادی : « لأنّه أقرب إلی المعرب لدخول بعض الحرکات علیه ».

فرعٌ :

لیس فیالأسماء المعربه اسم آخره واو قبلها ضمّ إلاّ الأسماء الستّه حاله الرفع.

[الفعل المضارع المعتلّ و إعرابه]

وأیّ فعل آخر منه الف *** أو واو او یاء فمعتلاّ عرف

(وأیّ فعل) مضارع (آخر منه الف) نحو: یرضی، (أو) آخر منه (واو) نحو: یغزو (أو) آخر منه (یاء) نحو: یرمی (فمعتلاًّ عرف) عند النحاه .

فالألف انو فیه غیر الجزم *** و أبد نصب ما کیدعو یرمی

(فالألف أنو فیه غیر الجزم) و هو الرفع والنصب لما تقدّم کزید یخشی ولن یرضی، (وأبد) أی: أظهر (نصب ما) آخره واو (کیدعو) و ما آخره یاء نحو: (یرمی) ــ لما تقدّم ــ کلن یدعو، ولن یرمی .

والرفع فیهما انو واحذف جازما *** ثلاثهنّ تقض حکمًا لازما

(والرفع فیهما) أی: فیما کیدعو ویرمی (انو) لثقله علیهما کزید یدعو ویرمی، (واحذف) حال کونک (جازمًا) للأفعال المعتلّه (ثلاثهنّ) کلم یخش ویرم ویغز (تقض) أی: تحکم (حکمًا لازمًا)، وقد تحذف فی غیر الجزم حذفًا غیر لازم نحو: « سندع الزبانیه » .

ص: ٣٣٨

إعراب ما لا ینصرف

اشاره

[إعراب ما لا ینصرف] (۱)

غیر المنصرف یجرّ للإضافه و « أل »

قوله : فإن کان جرّ بالکسره .

أی : فإن کان مضافًا أو ردیفًا بعد « أل » أو « أم » ــ أی : مدخولاً بهما ــ جرّ بالکسره . و ذلک لأنّ منع صرف الاسم لقوّه شباهته بالفعل، فلمّا کان کلّ من الإضافه و « أل » من خواصّ الاسم، حصل للاسم بسببهما قوّه فی الإسمیّه وضعف تلک الشباهه، فرجع إلی أصله الّذی هو الصرف، فدخل علیه الکسر ؛ هکذا قال جماعه منهم، و قد أجرینا الکلام علی وُتَیرتهم فیما سبق .

و فیما ذکروه نظرٌ، لأنّه کما کانت تلک الشباهه مانعه لدخول الجرّ علی الاسم الّذی فیه علّتان مثلاً لکونه من خواصّ الاسم، فَلِمَ لا تکون مانعه لدخول « أل » علیه أیضًا، مع کونها من خواصّ الاسم أیضًا، و کذا الإضافه ؟! هذا .

وجه منع الکسر فی غیر المنصرف

[وجه منع الکسر فی غیر المنصرف] (۲)

إعلم : انّ من ذهب إلی انّ منع الکسر فی غیر المنصرف لأجل تبعیّه التنوین

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. العنوان منّا .

المحذوف لمنع الصرف كشارح اللباب و غيره، قال :

لم يحذف الكسر مع اللام والإضافه، لانّه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتّى يتبعها الكسر، بل حذفت لأنّها لا تجامعهما (۱).

و من لم يقل بتبعيّه الكسر للتنوين قال :

لم يحذف مع اللام والإضافه، لانّهما من خواص الأسماء، فترجح بهما جانب الإسميّه، فضعف شبه الفعل، فكأنّه لا سبب فی الاسم، فورد عليه ما مرّ (۲).

و قال بعض القائلين بالتبعيّه :

انّه يجوز أن يقال انّ الكسر تابع للتنوين وجودًا و سقوطًا، وأمّا (۳) وجوده دون التنوين فيما إذا كان غير المنصرف مع اللام والإضافه، فلانّهما لمّا عاقبتا التنوين صارتا كالعوض منه، فكأنّه ثابت، فلم تحذف الكسره (۴).

و قال نجم الأئمّه :

والأقرب الأوّل، أعنی انّ الكسر سقط تبعًا للتنوين، و ذلك لانّه يعود فی حال الضروره مع التنوين تابعًا له، مع أنّه لا حاجه داعيه إلی إعاده الكسر، إذ الوزن مستقيم (۵) بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حذف أيضًا لمنع الصرف كالتنوين، لم يعد بلا ضروره إليه، إذ مع

۱- ۱. لم نعثر عليه ؛ ولكن نقله عنهم الرضی فی شرح الكافيه : ۱ / ۱۸۰ .

۲- ۲. أنظر شرح الرضی علی الكافيه : ۱ / ۱۸۰ .

۳- ۳. بهامش « ب » : هذا جواب عن سؤال مقدّر .

۴- ۴. ينظر شرح الرضی علی الكافيه : ۱ / ۱۸۰ .

۵- ۵. فی المصدر : يستقيم .

الضروره لايرتكب إلّا على قدر الحاجه .

و انّما تبعه الكسر فى الحذف، لأنّ التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضًا، كما فى الوقف، ومع اللام والإضافه والبناء، فأرادوا النصّ من أوّل الأمر على انّه لم يسقط إلّا لمشابهته (۱) الفعل لا للإضافه ولا للبناء و لا لشيء آخر، فحذفوا معه صوره الكسر الّتى لا تدخل الفعل، ولهذا يؤتى بنون العماد (۲) فى نحو : ضربنى، و يضربنى (۳).

قوله : مررت بأحمدِكم، « وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي المَسَاجِدِ » (۴).

و « أحمدِكم » جرّ بالكسر للإضافه، وكذا « المساجد » لدخول « أل » المعرفه .

الصفه المشبهه لا تقع صله لأل الموصوله

[الصفه المشبهه لا تقع صله لأل الموصوله] (۵)

قوله : « كَالْأَعْمَى وَ الْأَصَمِّ » (۶).

و ظاهر الشارح تبعًا لصريح التوضيح انّهما مثالان لأل الموصوله، و هو مبنىّ على جواز كون الصفه المشبهه صله لأل كما صرّح به ابن الناظم (۷)، وابن هشام فى شرح القطر (۸). و هو غير صحيح، لأنّ صله « أل » مأوّله بالفعل، والصفه المشبهه على ما صرّحوا به للثبوت، و تقدير الفعل ينافيه .

۱- ۱. فى « ک ۱ » و كذا فى المصدر : لمشابهه .

۲- ۲. و هو نون الوقايه، و وجه تسميتها نون العماد انّها تكون عمادًا للفعل، أى حاجزًا و حصنًا له من الكسر، وهو معنى قولهم : نون الوقايه .

۳- ۳. شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۱۰۲ .

۴- ۴. البقره : ۱۸۷ .

۵- ۵. العنوان من « ش و ب » .

۶- ۶. هود : ۲۴ .

۷- ۷. شرح ألفيّه ابن مالک، لابن الناظم : ص ۳۵ ؛ وفيه : « و إن كان الموصول الألف واللام فصلته صفه صريحه، أى : خالصه الوصفيّه، كضارب و حسن و ظريف ».

۸- ۸. شرح قطر الندى : ۱۴۲ .

و ممّن صرّح بعدم جواز كونها صله لأل : ابنُ هشام فى المغنى (۱)، والتفتازانى (۲) فى المطوّل (۳)، وعلى هذا حمل «أل» فى المثالين على التعريف لازم.

قوله : و ظاهر عباره المصنّف انّه [حينئذ] (۴) باق على منع صرفه مطلقًا .

أى : سواء بقيت العلّتان أم لا ـ ؛ و ذلك لأنّ مفهوم كلامه هو : انّ ما لا ينصرف لم يجرّ بالفتحه إذا أضيف أو كان بعد « أل » ردف، فيعلم منه انّه بعد الإضافه ودخول « أل » أيضًا يسمّى بما لا ينصرف من غير تقييد ببقاء العلّتين أو ما فى حكمهما كالأربعه الأخيره من الأمثله، أو لا كالمثال الأوّل، فانّ العَلَمِيّه فيه زالت وبقى الاسم على فرع واحد، و هو وزن الفعل .

ترجمه السِيْرَافى

[ترجمه السِيْرَافى] (۵)

قوله : و ذهب السِيْرَافى .

هو بكسر السين المهمله و سكون المثنّاه التحتانيّه : نسبه إلى مدينه سِيْرَاف،

ص: ۳۴۲

۱- ۱. مغنى اللبيب : ۱ / ۴۹ .

۲- ۲. هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبداللّه التفتازانى (۷۱۲ ـ ۷۹۳ ه) من أئمّه العربيّه والبيان والمنطق . ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفّى فيها، ودفن فى سرخس. كانت فى لسانه لكنه . من كتبه : تهذيب المنطق، والمطوّل فى البلاغه، والمختصر اختصر به شرح تلخيص المفتاح، ومقاصد الطالبين فى الكلام، والنعم السوابغ فى شرح الكلم النوابغ للزمخشرىّ، وإرشاد الهادى فى علم النحو، والتلويح إلى كشف غوامض التنقيح، وشرح التصريف العزى فى الصرف، وهو أوّل ما صنّف من الكتب، وكان عمره ستّ عشره سنه، وشرح الشمسيه فى علم المنطق ؛ الأعلام : ۷ / ۲۱۹ ؛ وانظر معجم المؤلّفين : ۱۲ / ۲۲۸ ؛ وهديه العارفين : ۲ / ۴۲۹ ؛ والكنى والألقاب : ۲ / ۱۲۱ .

۳- ۳. شرح المطوّل : ص ۲۲۹ ؛ و فيه : « و أمّا ما ليس بمعنى الحدوث من نحو : المؤمن والكافر والصائغ والحائك، فهو كالصفه المشبهه، واللام فيها حرف التعريف إتّفاقًا ».

۴- ۴. ما بين المعقوفين ليس فى المصدر .

۵- ۵. العنوان منّا .

وهی من بلاد فارس علی ساحل البحر ممّا یلی کرمان (۱).

و هو أبو سعید الحسن بن عبداللّه بن المرزبان المعروف بالقاضی، سکن بغداد، و ولی القضا بها نیابه عن ابن معروف .

قرأ اللغه علی ابن درید ، و النحو علی ابن السرّاج، و کان حسن الأخلاق معتزلیًّا، وکان لایأکل إلاّ من کسب یده، وکان أبوه مجوسیًّا فأسلم .

توفّی فی رجب سنه ثمان و ستّین و ثلاث مائه (۲).

ترجمه المُبرّد

[ترجمه المُبرّد] (۳)

قوله : والمُبَرّد (۴).

بضمّ المیم، هو : أبو العبّاس محمّد بن زید بن عبد الأکبر، أخذ الأدب عن

۱- ۱. ینظر معجم البلدان : ۳ / ۲۹۴ ؛ والأنساب للسمعانی : ۲ / ۳۵۷ .

۲- ۲. وحکی انّ السیّد الرضی _ رضی اللّه عنه _ کان صبیًّا لم یبلغ عمره عشر سنین یقرأ علی السیرافی النحو فسأله السیرافی یومًا : إذا قیل : رأیت عمر، فما علامه نصبه ؟ قال الرضی : بغض علیّ بن أبی طالب، فتعجّب السیرافی والحاضرون من سرعه انتقاله و حدّه ذهنه، ولمّا سمع بذلک أبوه فرح بذلک وقال له : أنت ابنی حقًّا. للسیرافی تألیفات، منها : الاقناع فی النحو، و أخبار النحویّین والبصریّین، و شرح کتاب سیبویه، وشرح المقصوره الدریدیّه، صنعه الشعر والبلاغه . ینظر ترجمته فی : الکنی والألقاب : ۲ / ۳۴۰ ؛ والأعلام : ۲ / ۱۹۵ ؛ ومعجم المؤلّفین : ۳ / ۲۴۲ ؛ والکامل فی التاریخ : ۸ / ۶۹۸ ؛ و وفیات الأعیان : ۲ / ۷۸.

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. هو محمّد بن یزید بن عبد الأکبر الأزدی البصری، أبوالعبّاس، المبرّد (۲۱۰ _ ۲۸۶ ه): إمام العربیّه ببغداد فی زمانه . کان فصیحًا بلیغًا مفوّهًا . لمّا صنّف المازنی کتاب الألف واللام، سأل المبرّد عن دقیقه و عویصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له : قم فأنت المُبَرِّد _ بکسر الراء _ أی : المثبت للحقّ . له من التألیفات : معانی القرآن، والکامل، والمقتضب فی النحو، وإعراب القرآن، والردّ علی سیبویه، وضروره الشعر، والعروض، وغیرها. قال السیرافی : مولده سنه عشر و مائتین. ومات سنه خمس و ثمانین ومائتین ببغداد . ینظر ترجمته فی: الأعلام: ۷ / ۱۴۴ ؛ وبغیه الوعاه: ۱ / ۲۶۹؛ ومعجم المؤلّفین: ۱۲ / ۱۴۴؛ وهدیه العارفین: ۲ / ۲۰.

أبی عثمان المازنی، وأبی حاتم السجستانی (۱)، و أخذ عنه نِفْطِوَیْه (۲).

و کـان یحبّ المنـاظره مع أبی العبّـاس أحمـد الملقّب بثعلب (۳) صـاحب کتـاب الفصـیح، وثعلب یکره ذلک، لأنّ المبرّد کان فصیح العباره، ظاهر البیان، فإذا اجتمعا حکم للمبرّد فی الظاهر، إلاّ أن یعرف الباطن (۴).

توفّی المبرّد سنه ستّ ــ و قیل : خمس ــ و ثمانین و مائتین ببغداد .

قوله : مطلقًا .

أی : سواء بقیت العلّتان أم لا .

ص: ۳۴۴

۱- ۱. هو سهل بن محمّد بن عثمان الجشمی السجستانی (م ۲۴۸ ه) : من کبار العلماء باللغه والشعر، من أهل البصره، کان المبرّد یلازم القراءه علیه . له نیف وثلاثون کتابًا، منها کتاب المعمرین، والنخله، وما تلحن فیه العامه، والشجر والنبات، والطیر، والأضداد، والوحوش، والحشرات، والشوق إلی الوطن، والعشب والبقل، والفرق بین الآدمیین وکلّ ذی روح، والمختصر فی النحو علی مذهب الأخفش وسیبویه . وله شعر جیّد. ینظر ترجمته فی : تذکره الحفاظ : ۲ / ۳۵، وفهرست ابن الندیم : ۶۴ ؛ والأعلام : ۳ / ۱۴۳ ؛ و وفیات الأعیان : ۲ / ۴۳۰ ؛ والوافی بالوفیات: ۱۶ / ۱۰ ؛ والبدایه والنهایه : ۱۱ / ۶ ؛ والکنی والألقاب : ۱ / ۴۴.

۲- ۲. نفطویه علی وزن سیبویه، وهو ابراهیم بن محمّد بن عرفه الأزدی العتکی، أبو عبداللّه، من أحفاد المهلب ابن أبی صفره (۲۴۴ ــ ۳۲۳ ه) : إمام فی النحو . و کان فقیهًا، رأسًا فی مذهب داود، مسندًا فی الحدیث ثقه. ولد بواسط (بین البصره والکوفه)، و مات ببغداد یؤیّد مذهب سیبویه فی النحو فلقّبوه : نفطویه . سمّی له ابن الندیم و یاقوت عدّه کتب، منها : کتاب التاریخ، و غریب القرآن، و کتاب الوزراء، و أمثال القرآن، و لا نعلم عن أحدها خبرًا. ینظر: فهرست ابن الندیم : ۹۰ ؛ وهدیه العارفین : ۱ / ۵ ؛ و وفیات الأعیان : ۱ / ۴۷؛ والأعلام : ۱ / ۶۱ ؛ ومعجم المؤلّفین : ۱ / ۱۰۲ ؛ والکنی والألقاب : ۳ / ۲۶۱ .

۳- ۳. هو أبوالعبّاس أحمد بن یحیی بن زید بن سیار الشیبانی بالولاء (۲۰۰ ــ ۲۹۱ ه) : إمام الکوفیّین فی النحو واللغه، کان راویه للشعر، محدّثًا، مشهورًا بالحفظ و صدق اللهجه، ثقه، حجّه، ولد و مات فی بغداد . وسمّی الرجل ثعلب لأنّه کان إذا سئل عن مسأله أجاب من هاهنا وهاهنا، فشبّهوه بثعلب إذا أغار . من کتبه : الفصیح، قواعد الشعر، مجالس ثعلب، معانی القرآن، إعراب القرآن، معانی الشعر، شرح دیوان زهیر، وغیر ذلک ؛ ینظر ترجمته فی الأعلام : ۱ / ۲۶۷ ؛ والوافی بالوفیات : ۸ / ۱۵۷ ؛ والکنی والألقاب : ۲ / ۱۲۹ .

۴- ۴. وفیات الأعیان : ۴ / ۳۱۴ ؛ وفیه : إلی أن یعرف الباطن .

قوله : و إن بقيت العلّتان فلا .

أقول : أو علّه واحده أقيمت مقامهما، فانّها أيضًا بمنزله العلّتين .

إعلم : انّ ما يمنع من صرف الاسم هو مجموع الإثنين من الفروع التسعه الآتيه، فحينئذ تسميتهم لكلّ واحد منها علّةً و سببًا من باب المجاز، لانّه ليس لكلّ منها علّةً و سببًا، بل جزء علّه، لأنّ العلّه هى مجموعهما، إذ بهما يحصل الحكم و هو عدم الصرف، أو واحده أقيمت مقامهما، كالجمع و ألفى التأنيث .

غير المنصرف بعد الإضافه ودخول اللام عليه بقى على منع صرفه أم لا

ثمّ اعلم : انّ إختلافهم فى غير المنصرف بعد الإضافه و دخول « أل » عليه إلى الأقوال المذكوره من التسميه بغير المنصرف حينئذ أيضًا مطلقًا أو المنصرف كذلك أو التفصيل، مبنيّ على انّ غير المنصرف هل هو ما يكون فيه فرعان من الفروع التسعه، أو واحد يقوم مقامهما كما يظهر من ابن الحاجب حيث قال : « غير المنصرف ما فيه علّتان من تسع، أو واحده منها تقوم مقامهما » (۱)، و غيره (۲) ؛ أو هو ما لا يدخله الكسر و التنوين للسببين أو ما يقوم مقامهما، كما عرّفه (۳) كثير من النحاه ؛ أو هو ما كان ممنوعًا بالسببين مثلاً من التنوين بالأصاله، و أمّا سقوط الكسر فانّه بالتبعيّه ؛ فانّه على القول الأوّل يكون الاسم غير منصرف وإن كان مضافًا و مدخولاً للاّم، إذا كانت فيه علّتان، كالأحمر للوصفيّه و الوزن، و ما نقله عن المصنّف فى مقدّمه ابن الحاجب و غيره، مبنيّ على هذا القول .

ص: ۳۴۵

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۱ / ۱۰۰ .

۲- ۲. شرح ابن عقيل : ۲ / ۳۲۱ .

۳- ۳. فى « ب » : عرفوه .

و أمّا ما نقله عن السيرافى و المبرّد و جماعه، فهو مبنىّ على القول الثانى من انّ غير المنصرف هو ما لا يدخله الكسر و التنوين للسببين مثلاً، فإن دخل أحدهما، فهو منصرف و إن كانت فيه علّتان من العلل المعهوده .

و أمّا ما ذكره أوّلاً من ظاهر عباره المصنّف هنا و صريحه فى شرح التسهيل (۱)، فهو مبنىّ على ما مرّ من انّ غير المنصرف هو ما كان ممنوعًا بالسببين من التنوين بالأصاله .

إن قلت : لا يصدق على الاسم المضاف والمعرّف باللّام انّهما منعا من التنوين بالسببين، لأنّ منعهما من التنوين بالإضافه واللّام، لا بالسببين .

قلنا : عدم الصدق مطلقًا ممنوع، لأنّهما كانا قبل الإضافه واللّام ممنوعًا من التنوين بالسببين، و بعد القطع من الإضافه مثلًا أيضًا يصدق ذلک، فهذا القدر كاف لوجه التسميه .

إعراب الأمثله الخمسه

(۲)

قوله : و تفعلان .

أشار بذلک إلى انّ المصنّف أراد بقوله : « نحو (۳) يفعلان » ما يلحق به ألف الاثنين، سواء كان غائبًا أو غائبه، أو مخاطبًا أو مخاطبه، تقول : الزيدان يفعلان،

۱- ۱. شرح التسهيل : ۱ / ۴۵ ؛ وفيه : « الّذى لا ينصرف من الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين كأحمد وابراهيم وعمران وعمر وطلحه ومعديكرب، و أحمر وسكران وثلاث، أو لسبب بمنزله سببين كصحراء ومساجد ».

۲- ۲. سمّيت بذلک لانّها ليست أفعالاً بأعيانها كما أن الأسماء الستّه أسماء بأعيانها، وإنّما هى أمثله يكنّى بها عن كلّ فعل كان بمنزلتها، وسمّيت خمسةً على إدراج المخاطبين، والأحسن أن تعدّ ستّه ؛ التصريح .

۳- ۳. فى المصدر : لنحو .

والهنـدان تفعلان، يا زيـدان أنتما تفعلان، و يا هندان أنتما تفعلان ؛ لا الغائب فقط، لإشتراك الجميع معه فى الحكم الّذى ذكره (۱).

ثمّ اعلم : انّ المصنّف حيث حكم أوّلاً بإشتراك الاسم والفعل فى الرفع والنصب، حيث قال : « والرفع والنصب اجعلن إعرابًا لاسم و فعل »، إلى أن قال: « و غير ما ذكر ينوب عنه »، ذكر النائب فى الاسم إلى هنا، و هو الواو والألف والياء فى الأسماء الستّه والتثنيه والجمع السالم من المذكّر مثلاً والكسر فى الجمع بالألف والتاء المزيدتين، حيث ناب عن الفتحه والفتح فى غير المنصرف، ثمّ شرع فى بيان ما ينوب فى الفعل عن الرفع والنصب والجزم فقال : « واجعل لنحو يفعلان النونا » إلى آخره .

قوله : و لتفعلين .

ذكر ذلك دفعًا لتوهّم إختصاص الحكم الّذى ذكره المصنّف بلفظ : « تدعين »، لأنّ المعهود بينهم هو انّهم إذا أرادوا تفهيم عموم حكم لمثل هذه الصيغ، يأتون ميزانه بلفظ : « تفعلين » مثلاً .

و من هنا يظهر وجه زياده قوله : « و ليفعلون (۲) و تفعلون »، مع انّه بزياده لفظ : « تفعلون » أشار إلى انّ مراد المصنّف من لفظ: «تسئلونا» هو ما لحق به واو الجمع، سواء كان مخاطبًا أو غائبًا، تقول : يا زيدون أنتم تفعلون، والزيدون هم يفعلون .

و قيل : لا فرق بين أن يكون الألف و الواو ضميرين كما تقدّم، أو علامتين كيفعلان الزيدان، و يفعلون الزيدون، و هكذا فى لغه طيّ (۳).

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ب و ش » : أى المصنّف .

۲- ۲. فى المصدر : و يفعلون .

۳- ۳. لم نعثر عليه .

قوله : واجعل حذفها .

قدّر الفعل هنا تنبيهًا على كون « حذفها » معطوفًا على قوله : « النونا »، ردًّا على من توهّم كونه مبتدأ و « سمه » خبره (۱). و ذلک لأنّ المقام يناسب العطف، و لأنّ الأصل فی الواو العطف، فحملها على الإستيناف خلاف الأصل، و جعله من قبيل عطف الجمله على الجمله مع كونه عطف الجمله الإسميّه على الفعليّه يستلزم عطف الإخبار على الإنشاء، و هو على تسليم صحّته انّما يرتكب إليه إذا لم يمكن ما هو أحسن منه، و قد عرفته .

قوله : كما حمل على الجرّ فی المثنّی و الجمع .

أی : كما حمل النصب على الجرّ فيهما، لأنّ الجزم فی الأفعال بمنزله الجرّ فی الأسماء .

قوله : و أمّا قوله تعالى : « إِلَّآ أَن يَعْفُونَ » (۲)، إلخ .

هذا جواب عن سؤال مقدّر، تقديره هو : انّ مقتضی ما ذكر حذف النون من المضارع إذا اتّصل به واو الجمع فی حاله النصب أيضًا، فما تقول فی قوله تعالى: « إِلَّآ أَن يَعفُونَ »، حيث استعمل مع الحرف الناصب، مع انّ نونه لم تحذف ؟

و أجاب بأنّ الواو فيه لام الفعل، والنون ضمير النسوه، و الفعل مبنیّ، كما فی يخرجن . توضيحه هو : انّ النون انّما يحذف إذا كان الواو ضمير الجمع، والنون نون الرفع، و يكون الفعل معربًا، و هنا ليس كذلک، لأنّ الواو فيه ليس واو الجمع، بل لام الفعل، أی : واو الّتی فی المفرد، كقولک : زيد يعفو، و كذا النون ليس نون الرفع، بل ضمير النسوه يعود إلى المطلّقات الّتی فی صدر الآيه، و هی قوله تعالى:

۱- ۱. المتوهّم هو الشيخ خالد الأزهری فی تمرين الطلّاب : ۱۹ .

۲- ۲. البقره : ۲۳۷ .

« وَ إنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمَسُّوهُنَّ وَ قَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَهً فَنِصْفُ ما فَرَضْتُمْ إلّآ أَنْ يَعْفُونَ أوْ يَعْفُوَا الَّذِى بِيَدِهِ عُقْدَهُ النِّكاحِ ».

و قد مرّ انّ فعل المضارع إذا اتّصل بنون أناث، مبنىّ، و هنا كذلك، إذ « يعفون » مثل : « يخرجن » إلاّ انّ حرف الآخر من المضارع هنا : جيم، و هناك : واو، نعم إذا قلت : الرجال يعفون، وجب فيه حذف النون مع كلّ من الناصب والجازم، إذ الواو فيه حينئذ واو الجماعه، إذ أصله : « يَعفوُون » بواوين، بضمّ الاُولى منهما، حذفت الضمّه لإستثقالها على الواو، فالتقى ساكنان (١)، حذفت الاُولى منهما، وهى واو المفرد، بقيت واو الجمع، و لذا تحذف النون عند الجازم، تقول : الرجال لم يعفو، و عند الناصب كقوله تعالى : « وَأَنْ تَعْفُوآا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » (٢).

و انّما حذفت واو الاُولى و أبقيت الثانيه لوجوه، منها : انّ الواو الاُولى جزء الكلمه، والثانيه كلمه، و جزء الكلمه أولى بالحذف . و منها : انّ الثانيه تدلّ على معنى، بخلاف الاُولى، و معلوم انّ حذف ما لا يدلّ أولى من حذف ما يدلّ . ومنها: انّ الثانيه علامه الفاعل، بخلاف الاُولى، فحذفها أولى .

فى بيان لحوق نون الوقايه قبل ياء المتكلّم فى الفعل

قوله : إذا اتّصل بهذه النون نون الوقايه .

والمشار إليه بهذه هو نون الإعراب، و تحقيق المقام هو أن يقال : انّ نون الوقايه تلحق الفعل إذا لحقه ياء المتكلّم قبلها، لأنّ ما قبل الياء يجب كسره، فألحقت تلك النون لتقى آخر الفعل من الكسر، ولهذا تسمّى بنون الوقايه،

١- ١. فى « ك ٢ » : الساكنان .

٢- ٢. البقره : ٢٣٧ .

وسیجیء لوجه تسمیتها بذلک غیر ذلک أیضًا .

و أمّا نحو قولک : أعطانی و یعطینی (۱)، فالمذکور و إن لم یصدق فی حقّه، لأنّ کسر ما قبل الیاء انّما هو إذا لم یکن المُلحَقون معتلًاً کما سیجیء فی المضاف إلی الیاء، لکنّها أُلحقت فیه أیضًا طردًا لِلْبَاب .

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّ الفعل الّذی لحقته تلک الیاء إمّا ماض، أو أمر، أو مضارع، و فی جمیع صیغ الأوّلین تلک النون قبل الیاء لازمه، فلا یجوز حذفها وإن کانا مع نون الضمیر، کقولک : ضَرَبتننی أو إضْرِبننی ؛ وأمّا المضارع فلایخلو إمّا أن یکون من صیغ الّتی فیها نون الإعراب و قد عرفتها، أو لا، و علی الثانی إلحاق تلک النون فیه أیضًا لازمه مطلقًا، سواء کان فیه نون التوکید نحو : هل تضربنّنی، أو نون الضمیر نحو : یضربننی، أو لم یکن شیء منهما نحو : یضربنی ؛ وعلی الأوّل إلحاقها غیر لازمه، و لذا یجوز حذفها إذا اجتمعتا علی القول بکون المحذوف حینئذ هو نون الوقایه، کما سیجیء .

إن قلت : إقتضاء ما ذکر فی وجه إلحاق تلک النون قبل الیاء إلحاقها فی جمیع المذکورات ممنوع، إذ منها الماضی المتّصل بالضمیر کضربتن مثلًا، و کذا الأمر کاضربن مثلًا، و المضارع سواء کان مع نونی التوکید أو مع نون الإعراب أو الضمیر، فانّه لا یلزم فی جمیعها کسر آخر الفعل عند عدم إلحاق تلک النون، کما هو ظاهر، فما وجه لحوقها فیها ؟ ثمّ ما الفرق بین نون الإعراب و غیرها (۲)، حتّی یجوز الحذف فی الأوّل دون الثانی ؟

قلت : ما ذکرت مسلّم، لکن لمّا کان کلّ من نون التوکید والإعراب والضمائر

ص: ۳۵۰

۱- ۱. فی « ب » : یعطیه .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ش » : من نونات الضمیر والتأکید، أبوالقاسم .

المذكوره كجزء الفعل، عومل فيها معامله الجزء، فألحقت النون فی جميعها لذلک . وأمّا الفرق بين نون الإعراب و غيرها حيث جاز حذف النون فی الأوّل دون الثانی، فهو جواز قيام نون الإعراب مقام نون الوقايه دون الضمير و نونی التوکيد، وذلک لأنّ نون الإعراب کنون الوقايه فی عدم المعنی لهما (۱)، بخلاف الضمير ونونی التأکيد .

إذا اجتمعت نونی الإعراب والوقايه أيّهما المحذوف ؟

قوله : جاز حذفها تخفيفًا .

أی : حذف نون الإعراب . « تخفيفًا » منصوب علی انّه مفعول له، أی : جاز حذف نون الإعراب حينئذ لأجل التخفيف .

و ما ذکره من حذف نون الإعراب حينئذ و کون الباقی نون الوقايه، هو مذهب سيبويه (۲)، والمصنّف، وابن هشام فی التوضيح والمغنی (۳)، ولهم علی ذلک وجوه، الأوّل : هو انّک قد عرفت انّ نون الإعراب کالجزء من الفعل، فعلی هذا لو أبقيت و حذفت نون الوقايه، لوجب کسرها، لما عرفت من لزوم کون ما قبل الياء مکسورًا، فيلزم دخول الکسر علی ما هو بمنزله الجزء من الفعل .

والثانی : هو انّ نون الرفع تحذف للجازم والناصب، و لتوالی الأمثال کما فی : لتبلون، فالمناسب هنا حذفها أيضًا .

۱- ۱. جاء فی حاشيه « ص، ب و ش » : هذا مبنیّ علی مذهب البصريّين حيث ذهبوا إلی انّ إعراب الفعل ليس لمعنی، منه .
۲- ۲. حکاه عنه الرضی فی شرح الکافيه : ۲ / ۴۵۰ .
۳- ۳. أوضح المسالک : ۱ / ۷۹ ؛ و مغنی اللبيب : ۲ / ۳۴۴ و ۶۲۱ .

والثالث : هو انّ نون الرفع نائبه عن الضـمّه، و هی تحـذف للتخفيف فی قراءه أبی عمرو : يَأمُرْكُم، بسـكون الراء (۱) ؛ فالمناسب فی نائبها أيضًا ذلک للتخفيف، ليكون الفرع تابعًا للأصل فی الحذف أيضًا .

والحقّ انّ المحذوف نون الوقايه لا الإعراب عند اجتماعهما

وذهب الجزولی والأخفش والمبرّد وجماعه إلی انّ المحـذوف حينئذ نون الوقايه (۲) ؛ و هـو الحـقّ، وجهه هو : انّ التكرار انّما حصل بها، فهی سبب للإستثقال، فكانت أولی بالحذف، لرفعه (۳)، و لأنّ نون الرفع علامه الإعراب، فالمحافظه عليها أولی .

الجواب عن أدلّه القائلين بانّ المحذوف نون الإعراب

[الجواب عن أدلّه القائلين بانّ المحذوف نون الإعراب] (۴)

والجواب عن أدلّه الأوّلين، أمّا عن الـدليل الأوّل : فقـد ظهر ممّا ذكرنا من انّ نون الرفع و إن كان بمنزله الجزء من الفعل، لكن لمّا كان مشتركًا مع نون الوقايه فيما مرّ (۵)، فجاز أن يعامل معاملتها .

و أمّا عن الثانی فهو : انّ نون الرفع بعـد الناصب والجازم انّما حـذفت لكون كلّ منهما مقتضـيًا لذلک، ولا يلزم من حذف شـیء لوجود المقتضی له حذفه مطلقًا وإن

۱- ۱. ينظر مجمع البيان : ۱ / ۲۱۶ ؛ والتبيان : ۲ / ۲۳۵ ؛ وتفسير البحر المحيط : ۵ / ۴۲۱.

۲- ۲. حكاه عنهم الرضی فی شرح الكافيه : ۲ / ۴۵۰ .

۳- ۳. جاء فی حاشيه « ش » : أی إذا لم يفوت غرضًا وإلاّ فتحذف كما سيجیء منه ــ روحی فداه ــ فی لتبلون، أبوالقاسم .

۴- ۴. العنوان منّا .

۵- ۵. جاء فی حاشيه « ش » : من عدم المعنی لهما، أبوالقاسم .

لم یکن المقتضی له موجودًا .

و أمّا قولهم : « لتوالی الأمثال فی لتبلونّ »، فکذلک أیضًا ؛ بیانه هو : انّ المقتضی لحذف نون الرفع هنا أیضًا موجود، و هو : الثقل بتوالی الأمثال، ولا یمکن حذف نون التأکید لإستلزامه فوت الغرض الباعث علی إتیانها، فتعیّن حذف نون الإعراب، و قد تقدّم آنفًا انّه لا یلزم من حذف شیء فی موضع لدلیل حذفه فی غیره مع غیره (۱).

و أمّا عن الثالث : فبمنع الأصل، و علی تقدیر التسلیم نقول : انّ الّذی ثبت، نیابه النون عن الضمّه فی الرفع و النصب والجزم، لا فی جمیع الأحکام ؛ توضیحه هو : انّه لما لم یمکن حصول التخفیف فی الضمه إلاّ بحذفها، حذفت لأجل ذلک، وأمّا فیما نحن فیه فلا ینحصر حصول التخفیف علی حذف نون الإعراب لحصوله بحذف نون الوقایه أیضًا، فقیاس نون الإعراب علی الضمّه حینئذ قیاس مع الفارق.

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّ من جمله القائلین بحذف نون الإعراب فیما نحن فیه هو ابن هشام فی المغنی و غیره (۲) کما عرفت، مع انّه صرّح فی الباب الخامس من الأوّل انّه :

إذا دار الأمر بین کون المحذوف أوّلاً أو ثانیًا، فکونه ثانیًا أولی (۳).

و مقتضاه حذف نون الوقایه فی المقام، لا حذف نون الإعراب (۴).

ص: ۳۵۳

۱- ۱. فی « ب » : لغیره .

۲- ۲. أی فی أوضح المسالک : ۱ / ۷۹ .

۳- ۳. مغنی اللبیب : ۲ / ۶۲۰ .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ش » : اللهمّ إلاّ أن یقال : انّه من قبیل ما یتّفق للمجتهد فی کتاب واحد و مسأله کذلک من الأقوال المختلفه، فمرّه یقول بقول و یطرح آخر، و أخری بالعکس فیقول بمطروحه و یطرح مقوله، فتأمّل أبوالقاسم .

قوله : و إدغامها فی نون الوقایه .

أی : إدغام نون الإعراب بعد سلب حرکتها، و ذلک لانّه متی أرید إدغام أحد المثلین و کان أوّلهما متحرّکًا (۱)، سلب عنه حرکته، ثمّ أدغم فی الثانی .

قوله : و قرئ بالثلاثه .

أی : بالحذف والإدغام والفکّ هکذا : تَأمُرُونِی ، و تَأمُرُونِّی، و تَأمُرُونَنِی (۲)، وکذا : تُحَاجُّونِّی (۳).

إعراب الاسم المعتلّ

[إعراب الاسم المعتلّ] (۴)

قوله : المتمکّنه .

قیّد بذلک لإخراج الأسماء المبنیّه کهذا و ذی و غیرهما، و ذلک لأنّ هذه الأسماء لا تسمّی معتلًاً مع صدق التعریف المذکور (۵) للمعتلّ علیها، لوجود الألف فی آخر الأوّل، والیاء فی آخر الثانی ؛ و قد صرّح نجم الأئمّه انّ الاسم الصحیح فی إصطلاح النحاه : ما حرف إعرابه صحیح (۶). فیکون المعتلّ علی هذا فی إصطلاحهم : ما حرف إعرابه لیس بصحیح، فلا یشمل نحو : هذا و تی، لانّه لا حرف إعراب لهما . و لما سیجیء من قوله : « فالأوّل الإعراب فیه قدّرا » إلخ، لانّه لا یقال فی « هذا » فی قولک : جاءنی هذا مثلًا : انّ الإعراب فیه مقدّر، لکونه مبنیًّا،

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ش » : وأمّا إذا کان ساکنًا فهو لازم ؛ أبوالقاسم .

۲- ۲. فی قوله تعالی : « قُلْ أَفَغَيْرَ اللّه ِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ » الزمر : ۶۴ .

۳- ۳. فی قوله تعالی : « وَ حَآجَّهُ قَوْمُهُ قالَ أَتُحَآجُّوٓنِّي فِي اللّه ِ وَ قَدْ هَدَانِ » الآیه، الأنعام : ۸۰.

۴- ۴. العنوان منّا .

۵- ۵. فی « ب » : تعریف المصنّف .

۶- ۶. شرح الرضی علی الکافیه : ۲ / ۲۶۲ .

والإعراب انّما يقدّر فى الأسماء المعربه، لعدم ظهوره فى آخرها إمّا للتعذّر أو للإستثقال كما سيجىء، بل يقال فى « هذا » فى المثال المذكور : انّه فى محلّ الرفع، أى : فى محلّ الاسم المرفوع .

الفرق بين الإعراب التقديرىّ والمحلّى

والفرق بين الإعراب التقديرى والمحلّى هو : انّ الأوّل فى المعرب الّذى يكون المانع عن ظهور الإعراب فيه حرف آخره، فيقدّر الإعراب فى ذلك الحرف مثلاً، والثانى فى غير المعرب (١) الّذى يكون المانع عنه فى مجموع اللفظ، كهؤلاء وأمسِ مثلًا، فانّ المانع عن ظهور الإعراب فيهما فى نفسهما، و هو شباهتهما بالمبنىّ، سواء كان المانع عنه فى آخره أيضًا كهذا، أو لم يكن كما مرّ .

حاصل الفرق الّذى ينبغى أن يعلم فى المقام هو (٢) : انّ المبنىّ لمانعٍ قد زال عنه استحقاقه للإعراب و صلاحيّته له بسبب ذلك المانع، فلا يقدّر فى آخره إعراب، بل يقال : هو فى محلّ اسم آخر له إعراب ؛ و أمّا المقصور مثلًا، فهو مستحقّ للإعراب، لكنّه عاجز عن تحمّله، فيقدّر فى آخره، إذ لا عجز له عن التحمّل التقديرىّ .

قوله : آخره ألف .

أشار بذلك إلى انّ مراد المصنّف فى : « كالمصطفى » ما كان آخره ألفًا، سواء

١- ١. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : فيشمل الجمله فى قولك : انّ هذه الجمله فى محلّ النصب، حتّى تكون مفعولاً ؛ هذا إذا لم يكن الجمله مبنيًّا، و أمّا إذا كانت ــ كما صرّح به ابن الحاجب والمحقّق الشريف فى بعض تحقيقاته ــ فهى داخله فى المبنىّ، و لأجل خفاء كونها داخله فى المبنىّ قلنا : والثانى فى غير المعرب، ولم نقل : فى المبنىّ، و ذلك لأنّ الإعراب والبناء انّما هو من صفات الكلمه، لا الجمله والكلام، منه .

٢- ٢. « هو » لم يرد فى « ب، ش، ك ١ و ٢ » .

كانت منقلبه عن الواو كالمصطفى، أو عن الياء كالفتى، و سواء كانت فى الثلاثى المزيد فيه كالمثال الأوّل، أو فى غيره كالمثال الثانى مثلاًـ ؛ لئلاّـ يتوهّم انّ مقصوده ما كان ألفه منقلبه عن الواو فى الثلاثى المزيد فيه كما فى قوله : « كالمصطفى »، إذ من عادته إعطاء الحكم بالمثال .

وجه تسميه المنقوص منقوصًا

قوله : و ما آخره ياء .

أشار بذلك أيضًا إلى انّ مقصوده من قوله : « كالمرتقى » ما كان آخره ياء، سواء كان الاسم من مزيد الثلاثى كالمثال الّذى ذكره، أو من الثلاثى كالقاضى، لئلّا يتوهّم إختصاص الحكم بالأوّل .

و يحتمل أيضًا أن يكون مراده التنبيه على انّ المراد من نحو : المرتقى، ما كان حرف الآخر منه ياء، ليخرج مثل : « غلامى » المضاف إلى ياء المتكلّم، لانّه وإن كان فيه ياء، لكن ليس حرف الآخر من لفظ الغلام هو الياء، بل هو الميم، والياء كلمه أخرى مضاف إليها .

و انّما احتاج إلى الإحتراز عنه على هذا الإحتمال، لأنّ المصنّف فى مقام بيان المعتلّ من الأسماء، و هو غير صادق فى مثل : « غلامى » جزمًا، و لعدم شمول الحكم الّذى سيجىء له أيضًا و هو قوله : « و الثانى منقوص و نصبه ظهر »، لعدم صدق المنقوص عليه، لأنّ تسميه المنقوص فى مثل : « القاضى » إمّا لأجل نقصان بعض الحركه و ظهور الآخر فيه، أو لحذف اللام لأجل التنوين كقاض مثلاًـ وكلاهما لاـ يصدق فى المضاف إلى ياء المتكلّم، أمّا الأوّل فلأجل عدم ظهور الإعراب فيه أصلًا، و أمّا الثانى فظاهر، لعدم حذف اللام فيه أيضًا .

قوله : فی کون آخره ألفًا لازمه .

أی : کانت موجوده فی أحوال الإعراب کلّها لفظًا، کقولک : جاءنی الفتی، ورأیت الفتی، ومررت بالفتی، أو تقدیرًا کما إذا جرّد من اللام، فتقول : جاءنی فتی، و هکذا، فانّ الألف فیه لازمه تقدیرًا .

واحترز بقوله : « لازمه » عمّا لم یکن کذلک، کالألف فی الأسماء السته کرأیت أباه مثلاً فانّها غیر لازمه، ولهذا لم یقدّر الإعراب فیها، بل هی نفس الإعراب .

قوله : لتعذّر تحریکها .

مع بقائها ألفًا، نعم لو حرّکت لخرجت عن جوهرها، وانقلبت همزه .

و مناسب المقام ما کتبه بعض الشعراء (١) إلی العلّامه بهاء الدین محمّد بن النحاس الحلبی (٢)، حیث کان متشوّقًا إلیه، و هو هذا :

[١٩ _] سَلِّم عَلَی المَولَی البَهَاءِ وَ صِفْ لَهُ *** شَوقِی إلَیْهِ وَ انَّنِی مَمْلُوکُهُ

ص: ٣٥٧

١- ١. هو ابن الرعّاد محمّد بن رضوان بن ابراهیم بن عبدالرّحمن العذری، یدعی زین الدین ؛ قال الصفدی فی ترجمته ما هذا کلامه : أخبرنی الشیخ أثیر الدین قال : کان المذکور خیاطًا بالمحله من الغریبه، وله مشارکه فی العربیه وأدب لا بأس به، وکان فی غایه الصیانه والترفع عن أهل الدنیا والتودّد إلیهم، واقتنی من صناعه الخیاطه من الکتب وابتنی دارًا حسنه بالمحلو، وتوفّی بالمحله، رأیته بها مرارًا، وأنشدنی لنفسه قال أنشدها الشیخ بهاء الدین ابن النحاس : سلّم علی المولی البهاء إلخ ؛ الوافی بالوفیات : ٣ / ٥٩ .

٢- ٢. هو محمّد بن إبراهیم بن محمّد بن أبی نصر الحلبی، أبو عبداللّه، بهاء الدین، ابن النحاس (٦٢٧ _ ٦٩٨ ه) أدیب، مقرئ، نحوی، ولد بحلب، و توفّی بالقاهره فی جمادی الأولی . من آثاره : شرح المقرب فی النحو، شرح قصیده فیما یقال بالیاء والواو للشواء الحلبی، هدی أمّهات المؤمنین، التعلیقه فی شرح دیوان امرئ القیس، و دیوان شعر . وهو غیر ابن النحاس الشاعر، فتح اللّه . ینظر : معجم المؤلّفین : ٨ / ٢١٩ ؛ والأعلام : ٥ / ٢٩٧ ؛ و هدیه العارفین : ٢ / ١٣٩ ؛ والوافی بالوفیات : ٢ / ٩ ؛ والکنی والألقاب : ١ / ٤٣٩ .

أَبَدًا يُحَرِّكُنِى إِلَيْهِ تَشَوُّقِى *** جِسمِى (١) بِهِ مَشطُورُه مَنهُوكُه

وَ لَقَد نَحلتُ (٢) لِبُعْدِهِ فَكَأَنَّنِى *** أَلِفٌ وَ لَيسَ يُمكِنُ تَحرِيكُه (٣)

إن قلت : قول المصنّف : « فالأوّل الإعراب فيه قدّرا »، جميعه ليس بإطلاقه صحيحًا، لانّه انّما يصحّ فى الاسم المنصرف كالفتى و العصى، و أمّا فى غير المنصرف منه كيحيى و موسى، فلا، لانّه لا يقدّر فيه جميع الإعراب، بل يقدّر فيه الضمّه و الفتحه، لا الكسره .

قلت : هذا الإعتراض لا وجه له، أمّا أوّلاً : فلأنّ مراده من جميع الإعراب، جميع الإعراب بالنسبه إلى الاسم المقدّر فيه الإعراب، فهو إن كان منصرفًا فإعرابه الضمه و الفتحه و الكسره، وإن كان غير منصرف فالأوّلان، و هو واضح، فلا يحتاج إلى التصريح به، لأنّ الألف فى آخر الاسم لا يجعل غير المنصرف منصرفًا، كما لا يخفى .

و أمّا ثانيًا : فلانّا نسلّم انّ الإعراب جميعه يقدّر فى غير المنصرف أيضًا حتّى الكسره، إلّا انّ كسره بالفتحه .

١- ١. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : يحتمل أن يكون عطفًا على ياء المتكلّم فى : يحرّكنى، والشطور بمعنى البُعد، و النهك هو كمال الضعف، و الضميران يعودان إلى الجسم، أى : يحرّك جسمى إليه بعده عنه وكمال ضعفه ؛ هذا إذا كان « به » بمعنى : إليه، و يحتمل أن يكون الباء للسببيّه، و يعود الضمير إلى الشوق، والتقدير هكذا: يحرّك جسمى بسبب الشوق إليه إلخ، و يحتمل أيضًا وجوهًا أُخَر يظهر بعد التأمّل، منه .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى صرت ضعيفًا غايته، منه .

٣- ٣. ينظر الوافى بالوفيات : ٣ / ٥٩ ؛ وفوات الوفيات : ٢ / ٣٣٨ .

وجه تسمیه المقصور بذلک

قوله : قال الرضی : و هو أولی لما یلزم علی الأوّل من إطلاقه علی المضاف إلی الیاء نحو : غلامی (۱).

أی : تسمیه المقصور مقصورًا لکونه غیر ممدود، أولی من تسمیته بذلک لکونه محبوسًا عن الحرکات، لانّه یلزم علی کون وجه التسمیه حبسه عن الحرکات إطلاق المقصور أیضًا علی المضاف إلی یاء المتکلّم، لکونه محبوسًا عن جمیع الحرکات أیضًا، مع انّهم لا یسمّونه بذلک .

واعترض علیه : بانّه لا یلزم من وجه التسمیه التسمیه، کالقاروره للزجاجه المعروفه، سمّیت بذلک لتقرّر الماء فیها أی : إجتماعه (۲)، و لا یلزم من ذلک تسمیه کلّما یقرّر فیه الماء قاروره .

و هذا الإعتراض علیه قدس سره إمّا مبنیّ علی عدم الإطّلاع علی کلامه بالتمام، أو نشأ من غیر طریق الإنصاف، وها أنا أذکر کلامه حتّی یظهر لک عدم ورود هذا الإعتراض علیه، فأقول : انّه قال :

سمّی نحو : الفتی و العصی مقصورًا، لکونه ضدّ الممدود، أو لکونه ممنوعًا من مطلق الحرکه (۳)، و القصر : المنع، و الأوّل أولی، لانّه لا یسمّی نحو : غلامی مقصورًا و إن کان ممنوعًا من الحرکات الإعرابیّه أیضًا ؛ هذا مع انّه لا یجب إطّراد الألقاب، إنتهی (۴).

ص: ۳۵۹

۱- ۱. « نحو : غلامی » لم یرد فی المصدر .

۲- ۲. قال فی « المصباح المنیر ۲ / ۴۹۷ » : والقَارُورَه إنَاءٌ من زُجَاج، والجمع : القَوارِیر، ... وتُطلَقُ القَارُورَه علی المَرأهِ لانَّ الوَلَدَ أوَ المَنِیّ یَقِرُّ فِی رَحِمِها کما یَقِرُّ الشیءُ فِی الإنَاء أو تَشبِیهًا بِآنِیه الزجاج لِضَعفِهَا .

۳- ۳. فی المصدر : الحرکات .

۴- ۴. شرح الرضی علی الکافیه : ۱ / ۹۸ .

و أنت بعد اطّلاعک على هذا الکلام، لا أظنّک باقیًا فی ریب من عدم ورود الإعتراض علیه، فلا یحتاج إلى البیان ؛ و ما نقله الشارح عنه هنا، لیس نفس کلامه، کما عرفت .

تقدیر الإعراب فی باب : غلامی

ثمّ أقول : لمّا احتیج فی المقام إلى ذکر : « غلامی »، فلا بأس بختم الکلام فی حکمه، فاعلم : انّ المصنّف لم یذکره هنا، لانّه فی مقام بیان المعتلّ من الأسماء وإعرابه، لا بیان کلّ ما یقدّر فیه الإعراب، و معلوم انّ « غلامی » لیس بمعتلّ، فها أنا أذکره تطفّلاً، فأقول : إعلم انّه کما یقدّر جمیع الإعراب فی الاسم المقصور کما عرفت، کذا یقدّر جمیعه فی باب : « غلامی »، و المراد بباب : « غلامی » کلّما أعرب بالحرکات لفظًا من المفردات، و الجموع المکسّره، و جمع المؤنّث السالم إذا أضیف إلى یاء المتکلّم، فانّ الإعراب جمیعه مقدّر فیه .

الاسم انّما یستحقّ الإعراب بعد الترکب مع العامل

و ذلک لأنّ الاسم انّما یستحقّ الإعراب بعد ترکّبه مع مقتضیه، و قبل الترکّب معه لا یستحقّه، و هذا الترکّب فی الاسم المضاف مسبوق بالإضافه، لانّک إذا قلت: رأیت جاریه هند، لفظ الجاریه انّما یستحقّ النصب بعد ترکّبه مع رأیت، وهو واضح، إذ قبل ذلک لا یصدق انّه فضله، و ترکّبه معه فیما نحن فیه مسبوق بالإضافه، إذ المتکلّم أوّلاً یلاحظ نسبه الجاریه إلى هند مثلاً، ثمّ یثبت لها حکم الفضله أو العمده، إذ لیس المقصود من قولک : رأیت جاریه هند، رؤیتک مطلق

ص: ۳۶۰

الجاريه، بل الجاريه الّتى منسوبه إلى هند ؛ فإعراب الاسم مسبوق بتركّبه مع مقتضيه، والتركّب معه فى المضاف مسبوق بالإضافه، فإعراب الاسم فى المضاف مسبوق بالإضافه .

إذا عرفت ذلك فنقول : انّك إذا ركبت مثل : « غلامى » مضافًا إلى الياء مع العامل، وجدت آخر المضاف مكسورًا للزوم كسر ما قبل الياء كما سيجىء، ومعلوم انّ محلّ الإعراب هو آخر الكلمه ؛ و حينئذ لو أعربته بالحركه على ما يقتضيه العامل، يلزم تحريك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين أو متماثلتين، وهو محال .

إن قلت : إستحاله تحريك الحرف بحركتين مسلّمه و إن كانتا متماثلتين، لكن لِمَ لا يجوز أن يجعل كسرته جرًّا أيضًا ؟

قلت : للزوم (١) توارد المؤثّرين اللفظيّين ــ و هما : العامل والياء ــ على أثر واحد ــ و هو : الكسر ــ و هو محال، فثبت انّ الإعراب جميعه يقدّر فى المضاف إلى الياء .

ثمّ إعلم : انّا قد احترزنا بقولنا : « كلّما أعرب بالحركات »، عن التثنيه والجمع

١- ١. جاء فى حاشيه « ک ١ » : قوله : للزوم توارد إلخ، أقول : هذا الكلام محتمل لمعنيين، أحدهما : أن يريد بتوارد المؤثّرين توارد العامل . الثانى : أن يريد به توارد المقتضيين لوجود الحركه و ان بدون عمل [كذا]، وفى كلا الإحتمالين حزازه، أمّا الأوّل : فلانّه يؤدّى إلى انّ ياء المتكلّم ممّا يعمل فى الأسماء الجرّ، وهذا باطل، لانّ الأسماء لا تعمل الجرّ إلّا على طريقه الإضافه، والإضافه متعذّره لأمرين، الأوّل : انّه يلزم منه تقديم الجارّ عليه . والثانى : يؤدّى إلى إضافه المظهر، و هو لا يضاف إجماعًا كما انّه لا يتقدّم الجارّ على المجرور . وإن أراد الثانى، فلا بأس بإجتماع المؤثّرين بهذا المعنى ؛ و لإن سلّمنا انّه ممنوع ولو على هذا المعنى، فنقول : انّ وجود الكسر فى المضاف سابق على وجود الياء، فلا طلب حينئذ لئلّا يلزم تحصيل الحاصل، فتأمّل، محسن .

السالم من المـذكّر، فانّ إعراب الأوّل بحاله، إذ تقول فى حاله الرفع : غلاماى مثلًا، وفى النصب والجرّ : غلامَىّ، على ما سيجىء فى الجمع ؛ وإعراب الجمع ليس جميعه مقـدّرًا، بـل انّمـا يقـدّر الرفع فقط، فانّک (۱) تقول فى « جاءنى مسلمون » عنـد الإضافه إليها : جاءنى مسلمىّ ؛ و أصله : مسلموى، إجتمعت الواو والياء مع تماثلهما فى اللين، و أوليهما ساكنه مستعدّه للإدغام، فقلبت أثقلهما أعنى : الواو، إلى أخفّهما أعنى : الياء، ثمّ أدغمت و بـدّلت الضمه بالكسره لأجل مناسبه الياء، فصار حرف الإعراب ــ أى : الواو ــ مقدّرًا .

و أمّا فى النصب و الجرّ، فحرف الإعراب ــ أى : الياء ــ ثابته، فليس الإعراب مقدّرًا حينئذ، لكنّها مدغمه مع المضاف إليه، و كذلک الحكم فى التثنيه، وسيجىء الكلام فى الأسماء الستّه حال إضافتها إلى الياء .

و بقولنا (۲) : « بالحركات لفظًا »، عمّا كان مقدّرًا إعرابه، كما إذا كان الاسم مقصورًا، فانّ حكمه مذكور فى المتن .

قوله : فى كون آخره ياء خفيفه .

احترز بذلک عمّا إذا كان الياء فى آخر الاسم مشدّده، فانّه يظهر إعرابه كما تقول : علىٌّ عليه السلام أمينُ اللّه، و هكذا .

قوله : لازمه تلو كسره .

« لازمه » صفه لقوله : « ياء خفيفه »، و قوله : « تلو كسره » صفه أخرى له، احترز بالأُولى عن الياء فى الأسماء الستّه كأبيک مثلًا، لأنّها ليست بلازمه، فلا يشمل الحكم لها، و بالثانيه عن نحو : ظبى، فانّ يائه و إن كانت لازمه، لكنّها

۱- ۱. فى « ب » : انّک .

۲- ۲. عطف على قوله قدس سره : انّا قد احترزنا .

غیر تالیه للکسره، بل تالیه للسکون، فلا یکون إعرابه مقدّرًا، کما تقول : رأیت ظبیًا، و هکذا .

قوله : لثقل الضمّه علی الیاء .

أشار بذلک إلی الفرق بین القسمین، حیث کان التحریک فی الأوّل متعذّرًا، وفی الثانی مثقّلاً .

ثمّ إعلم : انّه لو قال : لثقل الضمّه علیها، أو قال : فی الأوّل، أی : یقدّر فی الیاء لثقل الضمّه علیها، کان أولی کما لا یخفی .

قوله : و لو قدّمه علی المقصور کان أولی .

أقول : و لو قدّمه علی : « رفعه ینوی »، أو ذکره بعد تمام البیت، کان أولی .

ثمّ انّ الکلام فی الإعراب المقدّر، فما کان التقدیر فیه أکثر کان تقدیمه أنسب و أولی .

قوله : لیس فی الأسماء المعربه اسم آخره، إلخ .

إعلم : انّه لمّا ذکر المصنّف الاسم المعرب الّذی آخره ألف والّذی آخره یاء بقوله :

[۲۰ _] وَ سَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسمَاءِ مَا کَالْمُصْطَفَی وَالمُرْتَقِی مَکَارِمَا (۱)

ولم یذکر الاسم المعرب الّذی آخره واو، مع انّه فی الفعل ذکر الأقسام الثلاثه حیث قال :

۱- ۱. ألفیّه ابن مالک : ص ۷ .

[۲۱ ــ] وَ أَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ (۱)

أشار الشارح بقوله : « ليس فى الأسماء المعربه » إلخ، إلى وجه ذلك، يعنى : انّ عدم ذكر المصنّف ذلك لعدم وجوده فى الأسماء إلّا الأسماء السته، وإعرابها ليست بمقدّر، بل بالحروف، مع انّ الكلام فى الاسم المعرب الّذى يكون كلّ (۲) من الألف والياء لازمًا للكلمه، و الواو فى الأسماء السته ليست بلازمه، كما أشار إليه بقوله : « إلّا الأسماء السته حاله الرفع ». و تقييد الأسماء بالمعربه لوجود ذلك فى المبنىّ، كذو بمعنى الّذى .

لا يقال : انّ « أُلُو » من الأسماء المعربه، مع انّ آخرها واو و قبلها ضمّه، وكيف يجوز للشارح هذا الحصر، لأنّا نقول: الكلام فى الأسماء المفرده، وألو ليس كذلك.

إعراب المضارع المعتلّ

[إعراب المضارع المعتلّ] (۳)

قوله : عند النحاه .

أشار بذلك إلى مخالفه إصطلاح النحاه فى المعتلّ للصرفيين، فانّ المعتلّ عندهم : ما يكون أحد الأحرف الأصليه من أحرف العلّه، سواء كان آخرًا أو أوّلاً أو وسطًا ؛ بخلاف إصطلاح النحاه، فانّ المعتلّ عندهم ــ كما ذكر المصنّف ــ هو : ما يكون آخر الحرف الأصلىّ من حروف العلّه .

قوله : لما تقدّم .

وهو قوله: «لتعذّر تحريكها» أى يقدّر الرفع والنصب فى الألف لتعذّر تحريكها.

۱- ۱. ألفيّه ابن مالك : ص ۸ .

۲- ۲. فى « ب و ش » : كلًّا ؛ وهو خطأ .

۳- ۳. العنوان منّا .

قوله : لما تقدّم .

أی لخفّه الفتحه، یعنی : انّ ظهور النصب علی الواو والیاء لخفّته .

قوله : و یغزُ .

مقتضی اللفّ والنشر المرتّب تقدیمه عمّا قبله بأن یقال : کلم یخش ویغز ویرم .

قوله : « سَنَدْعُ الزَّبَانِیَهَ » (١).

إذ أصلها : نَدْعُو، حذف الواو مع عدم الجازم لالتقاء الساکنین، و هذا الحذف _ أی : حذف الواو فی الخطّ _ لیس بلازم .

ص: ٣٦٥

١- ١. العلق : ١٨ .

[باب النكره و المعرفه]

نكره قابل أل مؤثّرا أو واقع موقع ما قد ذكرا

هذا باب النكره و المعرفه

(نكره قابل أل) حال كونه (مؤثّرًا) التعريف كرجل، بخلاف نحو: حسن، فإنّ أل الداخله عليه لا تؤثّر فيه تعريفًا فليس بنكره، (أو) ليس بقابل لأل لكنّه (واقع موقع ما قد ذكرا) أى: ما يقبل أل كذى، فإنّها لا تقبل أل لكنّها تقع موقع ما يقبلها وهو صاحب .

و غيره معرفه كهم و ذى و هند، وابنى، والغلام، والّذى

(و غيره) أى غير ما ذكر (معرفه) و هى: مضمر (كهم و) اسم إشاره نحو: (ذى و) علم نحو: (هند و) مضاف إلى معرفه نحو: (ابنى و) محلّى بأل نحو: (الغلام و) موصول نحو: (الذى)، وزاد فى شرح الكافيه المنادى المقصود كيا رجل، واختار فى التسهيل أن تعريفه بالإشاره إليه و المواجهه، و نقله فى شرحه عن نصّ سيبويه، وزاد ابن كيسان «ما» و «من» الاستفهاميتين، وابن خروف «ما» فى: « دققته دقًّا نعمّا ».

[الضمير]

فما لذى غيبه أو حضور *** كأنت و هو سمّ بالضمير

(فما) كان من هـذه المعارف موضوعًا (لـذى غيبه) أى لغائب تقدّم ذكره لفظًا أو معنى أو حكمًا (أو) لذى (حضور) أى لحاضر مخاطب أو متكلّم (كأنت) وأنا (وهو سمّ بالضمير) و المضمر عند البصريّين، و الكنايه و المكنّى عند الكوفيّين .

و لا ـ يرد على هـذا اسم الاشـاره، لأنّه وضع لمشار إليه لزم منه حضوره، ولا الاسم الظاهر، لأنّه وضع لأعمّ من الغيبه والحضور، و قـد عكس المصنّف المثال، فجعل الثانى للأوّل والأوّل للثانى على حدّ قوله تعالى : « يوم تبيضّ وجوه و تسودّ وجوه فأمّا الّذين اسودّت » إلى آخره.

ثمّ الضمير متّصل و منفصل، فأشار إلى الأوّل بقوله :

وذو اتّصال منه ما لا يبتدأ *** و لا يلى إلّا اختيارًا أبدا

(وذو اتّصال منه ما) كان غير مستقلّ بنفسه و هو الـذى (لا) يصلح لأن (يبتدأ) به و (لا) يصلح لأن (يلى) أى لأن يقع بعد (إلّا اختيارًا أبدًا)، ويقع بعدها اضطرارًا كقوله : ألّا يجاورنا إلّاك ديّار .

كالياء والكاف من « أبنى أكرمك » *** و الياء والهاء من « سليه ما ملك »

(كالياء والكاف من) نحو قولك : (ابنى اكرمك و) نحو: (الياء والهاء من) نحو قولك : (سليه ما ملك) .

و كلّ مضمر له البنا يجب *** و لفظ ما جرّ كلفظ ما نصب

(وكلّ مضمر له البناء يجب) لشبهه بالحروف فى المعنى، لأنّ التكلّم والخطاب والغيبه من معانى الحروف، و قيل : فى الافتقار، و قيل: فى الوضع فى كثير،

ص: ٣٦٧

وقيل: لاستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغته، و حكاها فى التسهيل إلّا الأوّل .

(و لفظ ما جرّ) من الضمائر المتّصله (كلفظ ما نصب) منها، وذلک ثلاثه ألفاظ: ياء المتكلّم، و كاف الخطاب، و هاء الغائب .

للرفع و النصب وجرّ «نا» صلح كاعرف بنا فانّنا نلنا المنح

(للرفع والنصب و جرّ) بالتنوين لفظ (نا) الدالّ على المتكلّم و من معه (صلح) فالجرّ (كاعرف بنا)، والنصب نحو: (فانّنا)، والرفع نحو: (نلنا المنح)، و ما عدا ما ذكر مختصّ بالرفع، و هو تاء الفاعل و الألف و الواو و ياء المخاطبه ونون الإناث.

وألف والواو والنون لما غاب و غيره كقاما واعلما

(وألف والواو والنون) ضمائر متّصله كائنه (لما غاب و غيره)، والمراد به المخاطب (كقاما) و قاموا و قمن (واعلما) واعلموا واعلمن .

و من ضمير الرفع ما يستتر كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر

(و من ضمير الرفع ما يستتر) وجوبًا بخلاف ضمير النصب والجر و ذلک فى مواضع: فعل الأمر (كافعل)، والفعل المضارع المبدوء بالهمزه نحو : (أوافق)، والمبدوء بالنون نحو: (نغتبط)، و المبدوء بالتاء نحو : (إذ تشكر) .

و زاد فى التسهيل اسم فعل الأمر كنزال، و أبوحيّان فى الارتشاف اسم فعل مضارع كأوّه، و ابن هشام فى التوضيح فعل الاستثناء كقاموا ما خلا زيدًا و ما عدا عمرًا و لا يكون خالدًا، وأفعل التعجّب كما أحسن الزيدين، و أفعل التفضيل ک_ « هم أحسن أثاثًا »، و فيما عدا هذه وهو الماضى والظرف والصفات يستتر جوازًا.

ثمّ شرع فى الثانى من قسمى الضمير و هو المنفصل فقال :

ص: ٣٦٨

وذو ارتفاع و انفصال أنا هو *** و أنت والفروع لا تشتبه

(وذو ارتفاع و انفصال أنا هو و أنت و الفروع) الناشئه عن هذه الأصول (لا تشتبه) و هی: نحن و هی و هما و هم و هنّ و أنت و أنتما و أنتم و أنتنّ، قال أبوحیّان :« و قد تستعمل هذه مجروره كقولهم: أنا كأنت و كهو، و هو كأنا، ومنصوبه كقولهم : ضربتك أنت ».

وذو انتصاب فی انفصال جعلا *** إیّای والتفریع لیس مشكلا

(وذو انتصاب فی انفصال جعلا- إیّای و التفریع) علی هذا الأصل الذی ذكر (لیس مشكلاً) مثاله: إیّانا، إیّاك، إیّاكما، إیّاكم، إیّاكنّ، إیّاه، إیّاها، إیّاهما، إیّاهم، إیّاهنّ، و قد تستعمل مجروره .

تنبیه :

الضمیر إیّا و اللواحق له عند سیبویه حروف تبیّن الحال، و عند المصنّف أسماء مضاف إلیها.

و فی اختیار لا یجیء المنفصل *** إذا تأتّی أن یجیء المتّصل

(و فی اختیار لا یجیء) الضمیر (المنفصل إذا تأتّی أن یجیء) الضمیر (المتصّل) لما فیه من الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمیر، فان لم یتأتّ بأن تأخّر عنه عامله أو حذف أو كان معنویًّا أو حصر أو أسند إلیه صفه جرت علی غیر من هی له فصل، و یأتی المنفصل مع إمكان المتّصل فی الضروره كما سیأتی .

وصل أو افصل هاء سلنیه و ما *** أشبهه فی كنته الخلف انتمی

(وصل) علی الأصل (أو افصل) للطول ثانی ضمیرین أوّلهما أخصّ وغیر مرفوع كما فی (هاء سلنیه) فقل: سلنیه وسلنی إیّاه، (و) كذا (ما أشبهه) نحو:

الدرهم أعطيتكه و أعطيتك إيّاه (فى) اتصال و انفصال ما هو خبر لكان أو إحدى أخواتها نحو : (كنته الخلف انتمى) .

كذاك خلتنيه و اتصالا أختار غيرى اختار الانفصالا

(كذاك) الهاء من (خلتنيه) و نحوه فى اتّصاله و انفصاله خلاف (واتّصالاً أختار) تبعًا لجماعه منهم الرمّانى، إذ الأصل فى الضمير الاختصار و لأنّه وارد فى الفصيح، قال صلى الله عليه و آله : « إن يكنه فلن تسلّط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك فى قتله »، (غيرى) أى سيبويه، و لم يصرّح به تأدّبًا (اختار الانفصالا) لكونه فى الصورتين خبرًا فى الأصل، و لو بقى على ما كان لتعيّن انفصاله كما تقدّم .

وقدّم الأخصّ فى اتّصال و قدّمن ما شئت فى انفصال

(و قدّم الأخصّ) و هو الأعرف على غيره (فى) حال (اتّصال) الضمائر نحو: الدرهم أعطيتكه بتقديم التاء على الكاف، إذ ضمير المتكلّم أخصّ من ضمير المخاطب، والكاف على الهاء، إذ ضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب، (وقدّمن ما شئت) من الأخصّ أو غيره (فى) حال (انفصال) الضمير عند أمن اللبس نحو: الدرهم أعطيتك إيّاه، و أعطيته إيّاك، و لا يجوز فى : زيد أعطيتك إيّاه، تقديم الغائب للبس .

و فى اتّحاد الرتبه الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا

(و فى اتّحاد الرتبه) أى رتبه الضميرين بأن كانا لمتكلّمين أو مخاطبين أو غائبين (الزم فصلا) للثانى (وقد يبيح الغيب فيه وصلاً) و لكن لا مطلقًا، بل مع وجود اختلاف ما بين الضميرين كأن يكون أحدهما مثنّى والآخر مفردًا و نحوه نحو : أنا لهماه قفو أكرم والد .

و نحو قول الفرزدق :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت *** إيّاهم الأرض فى دهر الدهارير

الضروره اقتضت انفصال الضمير مع إمكان اتّصاله .

و قبل يا النفس مع الفعل التزم *** نون وقايه وليسى قد نظم

(و قبل يا النفس) إذا كانت (مع الفعل) متّصله به (التزم نون وقايه) سمّيت بذلك قال المصنّف : « لأنّها تقى الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلّم، إذ لو قيل فى ضربنى: ضربى، لالتبس بالضرب و هو العسل الأبيض الغليظ، ومن التباس أمر مؤنّثه بأمر مذكّره؛ إذ لو قلت: أكرمى بدل أكرمنى قاصدًا مذكّرًا لم يفهم المراد»، و قال غيره: لأنّها تقيه من الكسر المشبه للجرّ، للزوم كسر ما قبل الياء (و ليسى) بلا نون (قد نظم) قال الشاعر :

عددت قومى كعديد الطيس *** إذ ذهب القوم الكرام ليسى

ولايجىء فى غير النظم إلّا بالنون كغيره من الأفعال كقولهم: عليه رجلًا ليسنى.

و ليتنى فشا وليتى ندرا *** و مع لعلّ اعكس و كن مخيّرا

(وليتنى) بالنون (فشا) أى: كثر وذاع لمزيّتها على أخواتها فى الشبه بالفعل، يدلّ على ذلك سماع إعمالها مع زياده ما كما سيأتى، و فى التنزيل : « يا ليتنى كنت معهم » ، (وليتى) بلا نون (ندرا) أى: شذّ، قال الشاعر :

كمنيه جابر إذ قال: ليتى *** أصادفه وافقد جلّ مالى

(و مع لعلّ اعكس) هذا الأمر، فتجريدها من النون كثير؛ لأنّها أبعد من الفعل لشبهها بحروف الجرّ، و فى التنزيل : « لعلّى أبلغ الأسباب » ، واتّصالها بها قليل؛

قال الشاعر :

فقلت أعيرانى القدوم لعلّنى *** أحطّ بها قبرًا لأبيض ماجد

(و كن مخيّرًا) فى إلحاق النون و عدمها .

فى الباقيات و اضطرارًا خفّفا *** منّى و عنّى بعض من قد سلفا

(فى الباقيات) إنّ و أنّ و كأنّ و لكنّ نحو : و إنّى على ليلى لزار و إنّنى . وقال الفراء : « عدم إلحاق النون هو الاختيار ». (و اضطرارًا خفّفا) نون (منّى وعنّى بعض من قد سلفا) من الشعراء، فقال :

أيّها السائل عنهم و عنى *** لست من قيس ولا قيس منى

والاختيار فيهما إلحاق النّون كما هو الشائع الذائع على أنّ هذا البيت لايعرف له نظير فى ذلك، بل و لا قائل . و ما عدا هذين من حروف الجرّ لا تلحقه النون نحو: لى و بى، و كذا خلا و عدا و حاشا ؛ قال الشاعر: حاشاى إنّى مسلم معذور .

و فى لدنّى لدنى قلّ و فى *** قدنى و قطنى الحذف أيضًا قد يفى

(و) إلحاق النون (فى) لدن فيقال : (لدنّى) كثير، و به قرأ الستّه من القرّاء السبعه، وتجريدها فيقال: (لدنى) بالتخفيف (قلّ)، و به قرأ نافع .

(و) إلحاق النون (فى قدنى و قطنى) بمعنى حسبى، كثير، و (الحذف أيضًا قد يفى) قال الشاعر : قدنى من نصر الخبيبين قدى .

و فى الحديث : « قط قط بعزّتك » يروى بسكون الطاء و بكسرها مع ياء ودونها، ويروى : « قطنى قطنى » و « قطّ قطّ » .

باب النكره والمعرفه

اشاره

[باب النكره والمعرفه] (۱)

قوله : هذا باب النكره والمعرفه .

بحذف مضاف، أى : هذا باب بيان النكره و المعرفه، أو شرحهما .

إعلم : انّ النكره والمعرفه فى الأصل اسما مصدرين لنكّرته و عرّفته، أى: للتنكير والتعريف، ثمّ نقلا و سمّيا بهما الاسم المنكّر والمعرّف .

و قدّمهما على المباحث الآتيه لتوقّف كثير منها على (۲) معرفتهما، تقول : شرط المبتدأ التعريف، وشرط الخبر التنكير، و كذا شرط ذى الحال التعريف، والحال التنكير، والصفه لابدّ أن يطابق الموصوف فى التعريف والتنكير، و هكذا، فلو لم يعرفهما المخاطب كيف يفهم معنى قولك : انّ شرط المبتدأ التعريف، والخبر التنكير، و هكذا .

و قدّم الأوّل على الثانى لكونه الأصل، لانّه لا يحتاج فى دلاله معناه إلى قرينه، بخلاف المعرفه كما ستعرف إن شاء اللّه سبحانه .

إعلم : انّ التاء فيهما قيل : ليست للتأنيث، بل من نفس الكلمه، و أمّا الوقف

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فى « ب و ش » : إلى .

عليها (١) و كونهما صفه للمؤنّث فباعتبار وجود التاء فيهما، إنتهى (٢).

و لعلّه لهذا ذكّر المصنّفُ الخبرَ المشتقّ المسند إلى نكره، حيث قال : « نكره قابل أل »، و لم يقل : قابله أل، و الظاهر انّ « قابل أل » مبتدأ، و قوله : « نكره » خبره، إذ المعلوم يجعل مبتدأ، والمجهول خبرًا، والنكره غير معلوم، فينبغى أن يكون خبرًا .

قيل فى المقام ــ بعد جعل قوله : « نكره » مبتدأ، و « قابل » خبره ــ : و لم يقل: قابله، ليطابق المبتدأ فى التأنيث، لأنّ وصفى النكره والمعرفه قائمان بالاسم، وهو مذكّر ؛ و على تقدير كونها مبتدأ، المسوّغ فيها : وقوعه فى مقام التقسيم (٣).

قوله : التعريف .

المراد به المعنى اللغوىّ، و هو أعمّ من المعنى الإصطلاحىّ، فلا يرد انّ التعريف جعل الكلمه معرفه، فيلزم تعريف الشىء بما يساويه فى الجهاله .

قوله : كرجل .

فانّه يمكن لك أن تقول : الرجل بأل المؤثّره للتعريف، و سيجىء تمام التحقيق فى المعرّف بأل إن شاء اللّه تعالى .

قوله : فانّ أل الداخله عليه لا تؤثّر فيه تعريفًا .

لأنّ « حسن » علم، فتعريفه بالعلميّه و « أل » لا يؤثّر فيه تعريفًا، و انّما يدخل للمح الصفه، كما سيجىء فى المعرّف بأداه التعريف أيضًا، نعم لو كان صفه مشبّهه يؤثّر فيه التعريف، فيكون نكره .

ص: ٣٧۴

١- ١. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : هكذا رأينا العباره المنقوله، ولعلّه سقط عنها شيء، إذ كان ينبغى أن يقال: وأمّا الوقف عليها بالهاء، منه .

٢- ٢. لم نعثر عليه .

٣- ٣. تمرين الطلّاب : ٢٢ .

[النكره قسمان] (۱)

قوله : أو ليس بقابل أل (۲) لكنّه، إلخ .

عطف على قول المصنّف : « قابل »، يعنى : انّ النكره على قسمين، قسم يقبل « أل » المؤثّره كما تقدّم، و قسم لا يقبلها، لكنّه واقع موقع ما يقبلها كذى مثلًا، فانّها و إن لم تقبل « أل »، لكنّها واقعه موقع ما يقبلها، و هو : « صاحب »، إذ تقول: الصاحب .

و فيه نظر، لأنّ الكلام فى « أل » الحرفيّه، و أل الداخله على اسم الفاعل والمفعول موصوله، لا حرف تعريف، و حينئذ نقول : انّ « ذى » و إن وقع موقع: « صاحب »، لكن « أل » فيه ليس حرف تعريف .

والجواب : انّ « صاحب » و إن كان فى الأصل اسم فاعل، لكن معنى الوصفيّه قد مُحِى عنه وصار من قبيل الجوامد، فليست « أل » فيه موصوله، بل للتعريف .

الإشكال فى انّه يلزم على هذا أن لايكون اسم الفاعل والمفعول نكره

لكن يبقى الإشكال فى اسم الفاعل إذا لم يكن كذلك، و كذا اسم المفعول، فانّ « أل » الداخله فيهما حينئذ موصوله، فلا يكون الحدّ الّذى ذكره المصنّف للنكره منطبقًا على المحدود، لأنّ كلًّا من اسمى الفاعل والمفعول إذا كان باقيًا على معناه الوصفى، لا يصدق عليه انّه قابل « أل » و لا واقع موقع ما يقبلها، لما عرفت من انّ أل الداخله عليهما موصوله .

و يمكن الجواب عنه : بانّ « أل » فى اسمى الفاعل والمفعول انّما يكون

۱- ۱. العنوان منّا .
۲- ۲. فى المصدر : لأل .

للموصول إذا لم تكن للعهد، أمّا إذا كانت له كما فى قولك : جاءنى ضارب وأكرمت الضارب، فلا خلاف فى حرفيّتها، كما حكى عن بعض (1).

و كذا إذا لم يكن كلّ من اسمى الفاعل والمفعول للثبوت، وأمّا إذا كان كالمؤمن مثلاً فالتحقيق انّ « أل » فيه أيضًا ليست للموصول، لما عرفت سابقًا من انّ أل الموصوله مع صلته مؤوّله بالفعل، و هو يناف الثبوت .

فعلى هذا يصدق فى كلّ من اسمى الفاعل والمفعول انّه يقبل « أل » المؤثّره، وهذا القدر كاف للحكم بالنكره، على انّه يمكن تعميم « أل » فى كلام المصنّف ليشمل الموصوله أيضًا، لكن (2) على القول بانّ تعريف الموصولات ليس بصلاتها، بل باللام إن كانت موجوده، وبنيّتها إن لم تكن، لأنّه يصدق على « أل » الموصوله أيضًا انّها مؤثّره للتعريف على هذا القول كما لايخفى . لكن الظاهر من المصنّف حيث ذكر فى تعداد المعارف الموصول أيضًا منفرده عن المعرّف بأل، هو انّ تعريف الموصولات بالصله لا بأل .

واعلم : انّ مثل « ذى » فى الحكم المذكور : « من » و « ما » موصوفتين، كما فى قولك : مررت بمن يعجب لك و بما معجب لك، فانّهما نعتا بنكره، فتكونان

١- ١. لم نعثر عليه .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ص و ش » : والحقّ انّ هذه العباره إلى آخرها، لا وجه لها، أمّا أوّلاً : فلانّ القول بانّ تعريف الموصولات باللام غير حاسم للإشكال، لانّ غايه ما يلزم على هذا القول هو انّ تعريف أل الموصوله باللام المنويّه، لا انّ الموصوله نفسها مؤثّره للتعريف . و أمّا ثانيًا : فلانّ الكلام فى انّه بناء على التعريف المذكور للنكره يلزم أن لا يكون اسم الفاعل والمفعول نكرتين، و ما يلزم من القول بانّ تعريف الموصولات باللام هو انّ تعريف أل الموصوله باللام المنويّه، فلم يلزم من ذلك قبول كلّ من اسمى الفاعل والمفعول لأل المؤثّره للتعريف، و ليس الكلام إلّا فى ذلك . و أمّا ثالثًا : فلانّا بعد الإغماض عمّا ذكر نقول : بناء الكلام على القول المذكور غير مجد، إذ الأسماء الموصوله الّتى لم توجد فيها أل غير قابله لأل و نيّتها غير كافيه فى المقام، و على فرض التسليم يلزم أن يكون الأسماء الموصوله نكره و لا يلتزمه أحد، منه .

نكرتين، مع انّهما لا ـ تقبلان « أل »، لكنّهما وقعتا موقع ما يقبلها، لأنّ الأوّل وقع موقع: « إنسان »، لكونه للعاقل، والثانى موقع : « شىء »، لانّه لغير العاقل، وكلّ من لفظ: « إنسان » و « شىء » يقبل « أل »، إذ تقول : الإنسان، والشىء .

قيل: أنكر النكرات شىء، ثمّ موجود، ثمّ محدث، ثمّ جسم، ثمّ نام، ثمّ حَيَوان، ثمّ إنسان، ثمّ بالغ، ثمّ ذكر، ثمّ رجل، فهذه عشره يقابل كلًّا منها ما هو فى مرتبته، إنتهى (١).

[تعداد المعارف] (٢)

قوله : أى غير ما ذكر .

انّما فسّر بذلك لأنّ الضمير فى البيت يعود إلى واحد ممّا يقبل « أل »، و ما وقع موقع ما يقبلها بحكم العطف بأو، فيكون المعنى : انّ المعرفه غير واحد منهما، و هو فاسد، إذ المراد انّ المعرفه غير القسمين، لا ـ غير أحدهما، ففسّره بقوله : « غير ما ذكر »، ليشمل القسمين .

هذا، و يحتمل أن يكون المرجع : « نكره »، بناء على ما مرّ من انّ تائه ليس للتأنيث، والمنكّر المستفاد منها بناء عليه .

قوله : و مضاف إلى معرفه نحو : ابنى .

لو قيّد الإضافه بالمحضه، كان أظهر، لأنّ الإضافه اللفظيّه لا يتعرّف و لو أضيف إلى المعرفه (٣).

١- ١. أنظر إرتشافُ الضَرَب لأبى حيّان : ٢ / ٩٠٧ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٣۴ ؛ وقال العكبرى : أنكر النكرات شىء ثمّ متحيّز ثمّ جسم ثمّ نام ثمّ حيوان ثمّ ماش ثمّ ذو رجلين ثمّ انسان ثمّ رجل . أنظر كتاب الكليّات لأبى البقاء العكبرى : ٣۵٨، وانظر أيضًا : التصريح : ١ / ٩٣ .

٢- ٢. العنوان منّا .

٣- ٣. فى « ش » : معرفه .

ثمّ انّ المصنّف لو ذکر هذا القسم بعد ذکر جمیع الأقسام، کان أولی (۱).

معنی مطابقه الجواب للسؤال

قوله : و زاد ابن کیسان « ما » و « من » الإستفهامیتین .

واحتجّ لذلک بتعریف جوابهما (۲)، فانّک إذا سئلت بمن عندک ؟ تقول فی الجواب: زید، و بما دعاک إلی کذا ؟ تقول : لقائک، والجواب مطابق للسؤال .

و فیه نظرٌ، أمّا أوّلاً : فلانّا لا نسلّم انّ جوابهما یلزم أن یکون معرفه، بل یصحّ أن تقول فی المثال الأوّل : رجل من العلماء، و فی الثانی : أمر مهمّ .

و أمّا ثانیًا : فلانّه لیس معنی قولک : انّ الجواب مطابق للسؤال، انّه مطابق معه فی جمیع الأمور حتّی فی التنکیر و التعریف، بل المراد انّه یجب مطابقته للسؤال من حیث الربط بینهما، مثلاً إذا سئل عن المذکّر لم یجز الجواب بالمؤنّث، وبالعکس العکس، و هکذا .

و فی مثل هذا المقام یقال : انّ الجواب لیس بمطابق للسؤال، فلیس بصحیح، وأمّا لزوم مطابقته له فی التعریف بانّه إذا کان الجواب معرفه یستدلّ (۳) بتعریفه علی تعریف السؤال، فغیر مسلّم ؛ و کیف مع انّک لو سئلت بأیّ شیء عندک ؟ یجوز لک أن تقول فی الجواب : ذهب السلطان، و هو معرفه، مع انّ « أیّ شیء » نکره بلا شبهه، و هکذا .

إن قلت : انّ الاسم علی قسمین : نکره و معرفه، و لا ثالث، و معلوم انّ « من » و « ما » المذکورتین لیستا بنکرتین، لعدم صدق الحدّ الّذی ذکره المصنّف علیهما،

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ش » : اللهمّ إلاّ أن یقال : أعطی الحکم بالمثال، و لیس ببعید، أبوالقاسم.
۲- ۲. ینظر شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۱۷ .
۳- ۳. فی « ک ۱ و ک ۲ » : لیستدلّ .

لعدم قبولهما « أل » و وقوعهما موقع ما يقبلها، فتعيّن أن تكونا معرفتين .

قلت : قد استدلّ لتنكيرهما بوقوع الأوّل موقع : أيّ انسان، والثانى موقع : أيّ شىء، و كلّ من « إنسان » و « شىء » يقبل « أل »، فيكونان نكرتين . و كذا استدلّ بتنكيرهما إذا استعملا فى الشرط، إذ معنى الأوّل حينئذ : كلّ إنسان، والثانى : كلّ شىء، و قد عرفت انّ « إنسان » و « شىء » يقبلان « أل ».

بيان المراد بما الّتى فى : دققته دقًّا نعمّا

قوله : وابن خَرُوف (١) « ما » فى : دَقَقْتُه دَقًّا نِعِمَّا .

أى : « ما » الّتى يتقدّمها اسم يكون هى و عاملها صفه له فى المعنى، و يقدّر من لفظ ذلك الاسم المتقدّم، كما فى المثال المذكور ؛ فانّ ما يتقدّمها اسم و هو : دَقًّا، يكون « ما » و عاملها و هو : نِعْمَ، صفه لذلك الاسم معنًى، و يقدّر كلمه : « ما » من لفظ الاسم المتقدّم، كما تقول : دَقَقْتُه دَقًّا نِعْمَ الدقّ هو .

و مثله : غَسَلتُه غسلاً نِعِمّا، إذ تقول : غسلته غسلاً نِعْمَ الغسل هو ؛ و ليس من هذا القبيل قوله تعالى : « إِن تُبْدُوا الصَدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِىَ » (٢)، إذ لم يتقدّمها اسم يكون هى و عاملها صفه له، إذ الظاهر انّ معناه : إن تبدوا الصدقات فنِعم الشىء

ص: ٣٧٩

١- ١. هو على بن محمّد بن على بن محمّد نظام الدين أبوالحسن بن خروف الأندلسى النحوى (م ٦٠٥ه)، حضر من إشبيليه، وكان إمامًا فى العربيه محقّقًا مدقّقًا، أخذ النحو عن ابن طاهر، و له مناظرات مع السهيلى . اختلّ فى آخر عمره . صنّف : شرح سيبويه (تنقيح الألباب فى شرح غوامض الكتاب)، شرح الجمل للزجاجى، كتابًا فى الفرائض . و وقع فى جبّ ليلاً فمات سنه تسع و ستّمائه ؛ ينظر بغيه الوعاه : ٢ / ٢٠٣ ؛ والأعلام : ۴ / ٣٣٠ ؛ ومعجم المؤلّفين : ٧ / ٢٢١ ؛ والكنى والألقاب : ١ / ٢٧۶ ؛ ووفيات الأعيان : ٣ / ٣٣۶ .

٢- ٢. البقره : ٢٧١ .

ابدائها، لأنّ الكلام فی الابداء، لا فی الصدقات، ثمّ حذف المضاف وأقيم المضاف إليه منابه، فانفصل، فارتفع .

إن قلت : يلزم على تعريف المصنّف أن يكون « ما » فيما نحن فيه نكره، لأنّها وإن لم تقبل « أل »، لكنّها وقعت موقع ما يقبلها كما عرفت، فكيف يكون معرفه ؟

قلت : لا ـ نسلّم انّها وقعت موقع ما يقبل « أل »، لانّها وقعت موقع الاسم المحلّى باللام كما عرفت فی الدقّ و الغسل، و معلوم انّ الاسم المحلّى باللام غير صالح لقبول « أل »، و هو واضح .

الأوّل من المعارف : الضمير

اشاره

[الأوّل من المعارف : الضمير] (۱)

قوله : من هذه المعارف .

قيّد بذلك لأنّه يلزم من ظاهر كلام المصنّف تسميه كاف الخطاب ضميرًا أيضًا، لانّه يصدق عليه انّه لذى حضور، مع انّه لا يسمّى بالضمير، فأخرجه بقوله : « من هذه المعارف »، لانّه ليس بمعارف، بل حرف، و سيجیء عن المصنّف انّه اختار إسميّته، و سنحقّق المسأله إن شاء اللّه سبحانه .

قوله : موضوعًا .

إعلم : انّک إذا أخبرت عن غائب مسمّى بزيد : انّ زيدًا قال كذا (۲)، أو قلت مخاطبًا إلى زيد : يا زيد أدركنی، أو قال المسمّى به : انّ زيدًا فعل كذا، يصدق على الأوّل انّه لذى غائب، و على الثانی والثالث انّهما لذى حضور المخاطب فی الأوّل والمتكلّم فی الثانی (۳)، فيلزم تسميه « زيد » فی الأمثله المذكوره ضميرًا غائبًا فی الأوّل، و مخاطبًا فی الثانی، و متكلّمًا فی الثالث، مع انّه ليس كذلک قطعًا، فلهذا

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فی « ب » : هكذا .

۳- ۳. فی « ب » : الثالث ؛ وهو خطأ .

أشار الشارح إلى دفع ذلك بقوله : « موضوعًا » يعنى : ما يكون من هذه المعارف موضوعًا لغائب، أو لحاضر متكلّم أو مخاطب، فهو المسمّى بالضمير .

فخرج « زيد » فيما تقدّم، لانّه ليس موضوعًا لشىء من الغائب، و لا من الحاضر بخصوصه، بل لأنّ لفظ « زيد » وضع لمسمّاه مطلقًا، سواء كان غائبًا، أو حاضرًا، و لهذا قال المصنّف : « فما لذى غيبه » باللام المفيده للإختصاص، ولم يقل بغير اللام .

قوله : أى لغائب تقدّم ذكره .

لمّا كان لقائل أن يقول : انّه إذا وضع لفظ لشخص غائب بخصوصه، يصدق عليه انّه موضوع لذى غيبه، فيلزم تسميته ضميرًا، أشار إلى دفعه بانّ مطلق الوضع للغائب غير كاف، بل لابدّ من تقدّم الذكر فيه، بخلاف اسم الظاهر، فانّ تقدّم الذكر فيه غير مشروط، كما هو واضح .

ثمّ المراد من الغائب كما أشار إليه : ما تقدّم ذكره و إن لم يصدق عليه انّه غائب، كما فى حقّه تعالى، فانّ ضمير الغائب يعود إليه مع انّ الغائب لا يطلق عليه سبحانه .

وكذا يكنّى عن الحاضر الّذى لا يخاطب بضمير الغيبه، مع انّه ليس بغائب، فالمراد بالغائب الّذى يكنّى عنه بضمير الغيبه هو : ما لم يكن متكلّمًا و لا مخاطبًا وإن كان حاضرًا .

هذا، مع انّه يمكن أن يقال فى الأوّل : انّ الغائب و إن لم يطلق عليه سبحانه مطلقًا، لكن يقال : انّه تعالى غائب عن نظرنا، و هذا القدر كاف فى عود ضمير الغيبه .

ص: ٣٨١

مرجع الغائب مقدّم إمّا لفظًا أو معنًى أو حكمًا

قوله : لفظًا أو معنًى أو حكمًا .

يعنى : انّ التقدّم الّذى يعتبر فى ضمير الغائب على أقسام، الأوّل : التقدّم اللفظىّ بأن يكون المرجع متقدّمًا لفظًا، سواء كان متقدّمًا تحقيقًا كما فى قولك : زيد ضرب، أو تقديرًا كما فى قولك : ضربت غلامها هند ؛ إذ لفظ « هند » و إن كان متأخّرًا ظاهرًا، لكنّه متقدّم تقديرًا لكونها فاعلاً .

والثانى : التقدّم المعنوىّ بأن يكون المرجع متقدّمًا معنًى لا لفظًا، وهو أيضًا على قسمين، أحدهما : أن يكون قبل الضمير لفظٌ متضمّنٌ للمرجع، بأن يكون المرجع جزء مدلول ذلك اللفظ كقولك : إن تصدّق كان خيرًا لك ؛ فانّ الضمير فى « كان » يعود إلى : صدق، و هو غير مذكور لفظًا، لكنّه جزء مدلول لفظٍ قبل الضمير، و هو: « تصدّق »، إذ الفعل يدلّ على المصدر والزمان، فهو مذكور معنى . و مثله قوله تعالى : « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » (١)، أى : العدل أقرب .

والثانى : أن يكون المرجع مدلولاً عليه بالإلتزام، لا بالتضمّن، كقوله تعالى: « وَ لِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ » (٢)، فانّ الكلام لمّا سيق قبل فى ذكر الميراث، علم من ذلك انّ هناك مورثًا، فارجع الضمير إليه .

هذا إذا كان قوله : « لفظًا، إلخ » تفصيلاً للتقدّم (٣) فقط، أو للذكر فقط، والظاهر انّه تفصيل للجميع، أى لتقدّم الذكر، فالأحسن حينئذ أن يقال : انّ كلاًّ من « لفظًا » و « معنًى » و « حكمًا » منصوب بنزع الخافض، أى فى اللفظ، أو فى المعنى، وهكذا .

ص: ٣٨٢

١- ١. المائده : ٨ .

٢- ٢. النساء : ١١ .

٣- ٣. جاء فى حاشيه « ص و ش » : بمعنى المتقدّم، منه .

و أن (١) يفصل المطلوب هكذا : انّ تقدّم الذكر إمّا فى اللفظ، سواء كان صريحًا كما فى قولك : ضرب زيد غلامه، أو ضمنًا كما فى قوله تعالى : « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى » أى العدل، و هو و إن لم يذكر لفظه صريحًا، لكنّه مذكور ضمنًا، و هكذا قولك : إن تصدّق فهو خير لك، و مثلهما، و على هذا يكون هذا القسم أيضًا ممّا تقدّم ذكره لفظًا ؛ و سواء كان فى المعنى أيضًا مقدّمًا كما فى المثال الأوّل، فانّ الفاعل مقدّم معنًى من المفعول، أو لم يكن كما فى قولك : ضرب عبدًا مولاه، فانّ المفعول مؤخّر من الفاعل معنًى .

و أمّا فى المعنى فقط، فهو على قسمين أيضًا، الأوّل : أن يكون ذكر الغائب مؤخّرًا لفظًا، لكنّه مقدّم معنًى، كالفاعل، والمبتدأ، و المفعول الأوّل، كقولك : ضربت غلامها هند، و فى داره زيد، و أعطيت درهمه زيدًا، فانّ الفاعل مقدّم معنًى بالنسبه إلى المفعول فى الأوّل، والمبتدأ كذلك بالنسبه إلى الخبر فى الثانى، و كذا المفعول الأوّل بالنسبه إلى الثانى فى الثالث .

والثانى : هو أن يكون تقدّم ذكر الغائب فى المعنى فقط، من غير أن يذكر له لفظ، لا صريحًا و لا ضمنًا، بل انّما يفهم معناه من سياق الكلام، كما تقدّم فى قوله تعالى : « وَ لِاءَبَوَيْهِ ». والفرق بين هذا التقرير والتقرير الأوّل هو : انّ القسم الثانى من الأوّل من الأوّل (٢) صار أوّلًا لثانى التقرير الثانى، و الأوّل (٣) من الثانى من الأوّل صار ثانيًا للأوّل من الثانى .

والقسم الثالث من التقدّم الّذى يعتبر فى ضمير الغائب هو : التقدّم الحكمىّ ،

١- ١. عطف على قوله قدس سره : فالأحسن أن يقال .
٢- ٢. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى تقرير الأوّل، منه .
٣- ٣. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى القسم الأوّل، منه .

بأن يكون المفسّر فى حكم المتقدّم و إن كان متأخّرًا لفظًا . و بعباره (۱) أخرى و أوضح و هى : انّ التقدّم الحكمىّ هو أن يكون المفسّر مؤخّرًا لفظًا، و ليس هناك ما يقتضى تقدّمه على محلّ الضمير إلاّ ذلك الضمير، فيقال انّه و إن لم يكن متقدّمًا على الضمير لا لفظًا ولا معنًا، إلاّ انّه فى حكم المتقدّم نظرًا إلى وضع ضمير الغائب.

هل الضمير الغائب إذا تقدّم ذكره حكمًا نكره أو معرفه ؟

ثمّ انّه لا خفاء فى كون القسم الأوّل والثانى من هذا الضمير معرفه، و أمّا القسم الثالث فظاهر الشارح كالمصنّف و أكثر النحويّين أيضًا ذلك (۲)، لانّه حصل جبران ما فاته بذكر المفسّر بعده بلا فصل، فهو كالمضاف الّذى يكتسب التعريف من المضاف إليه .

أمّا الجبران فى نحو : ربّه رجلاً و نعم رجلاً و بئس رجلًا، و « سَآءَ مَثَلًا » (۳)، فظاهر، لأنّ الاسم المميّز المنصوب لم يؤت به إلاّ لغرض التميز والتفسير، فنصبه على التميز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسّر المتقدّم، فالجبران فى مثله فى غايه الظهور، و قريب منه : ضمير يبدل منه مفسّره نحو : مررت به زيد، إذ لم يؤت بالبدل إلاّ للتفسير .

و أمّا فى ضمير الشأن و القصه، فالجمله بعده وإن لم تأت كالتمييز المذكور لمجرّد التفسير، إلاّ انّ قصدهم لتفخيم الشأن بذكره مجملاً ثمّ مفصّلاً مع اتّصال الخبر المفسّر بالمبتدأ، سهل الإتيان به مبهمًا، كذا قيل (۴).

۱- ۱. من هنا إلى قوله : « ضمير الغائب »، لم يرد فى « ب » .

۲- ۲. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۰۶ .

۳- ۳. الأعراف : ۱۷۷ .

۴- ۴. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۰۶ .

فهذا الضـمير عندهم معرفه، لكن تعريفه أنقص ممّا كان فى القسمين الأوّلين، لأنّ التفسير يحصل بعد ذكره مبهمًا، فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الّذى فى النكرات، و لهذا جاز دخول « ربّ » عليه مع إختصاصها بالنكرات .

و قال بعض المحقّقين :

والّذى أرى انّ هذا الضمير نكره (١).

و هو الظاهر لإشتراكه مع النكره فى الإبهام، و تفسير الإبهام لو كان باعثًا لتعريف المبهم، لكان كثير من النكرات معرفه، إذ قولك : جاءنى رجل و هو ابن عمرو مثلاً انّ « رجل » فيه نكره وإن فسّر إبهامه، ولم يكن معرفه، إذ المعارف منحصره فى أقسام معروفه، وليس هذا منها .

إن قلت : على هذا ينبغى أن يكون ضمير الغائب نكره و إن تقدّم ذكره، كقولك: جاءنى رجل و هو فاضل، لأنّ « رجل » مبهم لا تعيين فيه .

قلت : مرجع الضمير هو الرجل الجائى، دون غيره من الرجال، فلا إبهام فيه، وانّما الإبهام فى مطلق رجل، و هو ليس بالمرجع .

والحاصل انّا نقول : انّ المعرفه ما أشير به إلى خارج مختصّ إشاره وضعيه، فيدخل فيه جميع الضمائر و إن عادت إلى النكرات، لكن إذا كانت مختصّه قبل، كالمثال المذكور .

ويخرج من هذا : الضمير فى نحو : ربّه رجلاً، وبئس رجلاً، ونعم رجلاً، وهكذا، وكذا نحو : ربّ شاه و سلختها، وربّ رجل و أخيه، لأنّ الضمائر فيها ليست مشيرًا بها إلى خارج مختصّ، لأنّ النكرات فيها ليست مخصوصه .

١- ١. نفس المصدر السابق .

وجه تسميه الضمير والمضمر بهما

قوله : أي لحاضر .

أشار بذلك إلى انّ ما ذكره المصنّف هو بمعنى حاضر، لأنّ اسم الفاعل هو عباره عن ذات ثبت له المبدأ، فقوله : « ذى حضور »، « ذى » عباره عن ذات، و « حضور » عن المبدأ، فإذا أردت قلت : حاضرًا، فهما (۱) بمعنى .

ثمّ انّ فى هذا التعريف للضمائر نظرًا، لانّه غير صادق لإيّا فى : إيّاه، و إيّاک، وإيّانا، لأنّ الضمير على ما سيصرّح به الشارح هو : ايّا، و هو غير موضوع للغائب، ولا للحاضر، لعدم دلالته على شىء منهما، بل دلالته عليهما موقوفه على إلحاق اللواحق من الهاء فى الغائب، و الكاف فى المخاطب، و الياء فى المتكلّم .

اللهمّ إلّا أن يقال بانّه موضوع للغائب فى : إيّاه، بالوضع التركيبى، و كذا فى المخاطب فى : إيّاک، والمتكلّم فى : إيّاى .

وجه تسميه الضمير بالمضمر عند البصريّين

[وجه تسميه الضمير بالمضمر عند البصريّين] (۲)

قوله : والمضمَر عند البصريّين .

هو بفتح الميم الثانيه، اسم مفعول من : أضمرته إذا أخفيته و سترته، و إطلاقه على البارز توسّع، فعلى هذا يكون الضمير بمعنى المضمر .

و قوله : « عند البصريّين »، الظاهر انّه خبر لمبتدأ محذوف، أي : تسميته بذلک عند البصريّين، وليس متعلّقًا بقول المصنّف : « و (۳) سمّ » ؛ يظهر وجهه عند النظر فى المعنى .

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ب » : أي ذى حضور و حاضر .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. فى المصدر : و هو .

هـذا إذا كان « سمّ » فعل أمر، كما هو الظاهر، وأمّا إذا كان فعل ماض مبنيّ للمفعول حذف عجزه للضـروره، فيكون متعلّقًا عليه، فلايحتاج إلى تقدير شيء زائد .

وجه تسميه الضمير بالكِنايه والمَكْنِى عند الكوفيّين

[وجه تسميه الضمير بالكِنايه والمَكْنِى عند الكوفيّين] (١)

قوله : والكِنايه والمَكْنِى عند الكوفيّين .

عطف على الضمير فى قول المصنّف : « بالضمير »، والكلام فى : « عند الكوفيّين » كالكلام فى : « عند البصريّين ».

والكِنايه بكسـر الكاف، و هى فى إصـطلاح أهل البيان : إستعمال اللفظ فى غير ما وضع له على وجه يجوز إرادته معه (٢). و هو غير مراد فى المقام، لأنّ الضـمائر مستعمله فى ما وضعت له ؛ بل يكون إطلاق الكنايه على الضمائر باعتبار معناها اللغوى، لكونها بمعنى : السِتر، يقال : كَنَيتُ أى : سَتَرتُ، لانّك إذا أضـمرت الضمير فى الفعل مثلًا، فقد أخفيته وأسترته، فعلى هذا إطلاقها على غير المخفيّ ـ أى البارز منها ـ توسّع (٣)، كما مرّ .

و أمّا المَكْنِى، فهو بفتح الميم و سـكون الكاف و كسـر النون، اسم مفعول بمعنى: مستور، على ما ذكرنا، والكنايه بمعناه، كما انّ الضمير فى الإصطلاح الأوّل بمعنى: المضمر .

قوله : ولا يرد على هذا اسم الإشاره .

هذا جواب عن سؤال مقدّر، تقديره هو : انّه يلزم من التعريف المذكور للضمير

١- ١. العنوان منّا .

٢- ٢. ينظر شـرح المطوّل : ص ٦٣٠ ؛ و شـرح المختصـر للتفتازانى : ص ٢٥٧ ؛ قـال فى الثانى: الكنايه ... فى الإصـطلاح : لفظٌ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه، أى إراده ذلک المعنى مع لازمه .

٣- ٣. شرح الرضى على الكافيه : ٣ / ٢٦٤ .

كون اسم الإشاره ضميرًا، لانّه يصدق عليه انّه لذى حضور .

والجواب هو : انّ اسم الإشاره لم يوضع لحاضر، بل وضع للمشار إليه الّذى لزم منه حضوره ؛ و حاصل الفرق بينهما هو : انّ الحضور ملحوظ فى وضع الضمائر، بخلاف اسم الإشاره، فانّ الملحوظ فى وضعه المشار إليه، و هو يلزم الحضور .

قوله : ولا الاسم الظاهر .

و قد ذكرناه .

قوله : و قد عكس المصنّف المثال، إلخ .

يعنى : انّ المصنّف قدّم ضمير الغائب على الحاضر فى مقام التعريف حيث قال: « فما لذى غيبه أو حضور »، و فى مقام التمثيل قد عكس، فجعل المثال الثانى أى: « هو » للأوّل، والأوّل أى : « أنت » للثانى، و هو الّذى يسمّى عند أهل البديع باللفّ والنشر المشوّش .

ثمّ انّه لم يتنبّه على وجه ذلك، فأقول : الظاهر انّه لمّا كان ضمير الغائب مقدّمًا على ضمير الحاضر، فلاحظ (١) ذلك و قدّم تعريفه، و لمّا كان ضمير الحاضر أعرف من الغائب وكان المقام مقام بيان التعريف، فالمناسب تقديم ما هو أعرف من غيره، فالمصنّف لاحظ كلا الإعتبارين .

بيان مراتب المعارف

ثمّ أقول : حيث قد انجرّ الكلام إلى ذكر أعرفيّه الضمائر، فينبغى تحقيق مراتب التعريف، فأقول : قال نجم الأئمّه :

١- ١. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : أى المصنّف .

المنقول عن سيبويه، و عليه جمهور النحاه، أنّ أعرفها : المضمرات، ثمّ الأعلام، ثمّ اسم الإشاره، ثمّ المعرّف باللام والموصولات، وبينهما تساو (۱). أمّا كون (۲) المتكلّم والمخاطب من الضمائر (۳) أعرف المعارف، فظاهر، و أمّا الغائب فلأنّ احتياجه إلى لفظ يفسّره، جعله بمنزله وضع اليد .

وانّما كان العلم أخصّ (۴) و أعرف من اسم الإشاره، لأنّ مدلول العلم ذات معيّنه مخصوصه عند الواضع كما هو عند المستعمل كذلك (۵)، بخلاف اسم الإشاره فإنّ مدلوله عند الواضع (۶) أيّ ذات معيّنه كانت، و تعيينها إلى المستعمل، بأن يقترن به الإشاره الحسّيه، فكثيرًا ما يقع اللبس فى المشار إليه إشاره حسّيه، فلذلك كان أكثر أسماء الإشاره موصوفًا فى كلامهم، ولذا لم يفصل بين اسم الإشاره و وصفه، لشدّه احتياجه إليه .

وانّما كان اسم الإشاره أعرف من المعرّف باللام، لأنّ المخاطب يعرف مدلول اسم الإشاره بالعين والقلب معًا، و مدلول ذى اللام يعرفه بالقلب (۷)، وكذا مدلول الموصول (۸)، و لا شكّ (۹) انّ ما اجتمع فيه المعرفه بالعين والقلب أعرف (۱۰) ممّا يعرف بأحدهما (۱۱).

ص: ۳۸۹

۱- ۱. « وبينهما تساو » لم يرد فى المصدر .

۲- ۲. فى المصدر : و كون .

۳- ۳. « والمخاطب من الضمائر » لم يرد فى المصدر .

۴- ۴. « أخصّ » لم يرد فى المصدر .

۵- ۵. فى المصدر : كما عند المستعمل .

۶- ۶. فى المصدر : عند الوضع .

۷- ۷. فى المصدر : يعرف بالقلب دون العين .

۸- ۸. « وكذا مدلول الموصول » لم يرد فى المصدر .

۹- ۹. فى المصدر : فما اجتمع فيه .

۱۰- ۱۰. فى المصدر : أخصّ .

۱۱- ۱۱. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۳۱۲ .

هـذا، و عن الكوفيّين : انّ الأعرف عندهم العلم، ثمّ المضـمر، ثمّ المبهم، ثمّ ذو اللام . ولعلّهم نظروا إلى انّ العلم من حين وضع، لم يقصـد به إلاّ مدلول واحد معيّن، بحيث لايشاركه فى اسـمه ما يماثله، وإن اتّفق مشاركته، فبوضعٍ ثان، بخلاف سائر المعارف (١).

و ذهب ابن كيسان إلى ما ذكرنا أوّلاً، إلاّ انّه فرّق بين ذى اللام والموصول، فجعل الأوّل أعرف من الثانى (٢).

و عن ابن السـرّاج : انّ أعرفهـا اسم الإشاره، لأنّ تعريفه كما مرّ بالعين والقلب، ثمّ المضـمر، ثمّ العلم، ثمّ ذو اللام (٣). ولم ينقل الموصول عنه، ولعلّه يرى شمول ذى اللام له أيضًا .

و قال المصـنّف : إنّ أعرفها ضـمير المتكلّم، ثمّ علم الخاصّ، أى الّذى لم يتّفق له مشارك، و ضمير المخاطب جعلهما فى مرتبه واحده، ثمّ ضمير الغائب السالم من الإبهام، ثمّ المشارُ به، والمنادى، ثمّ الموصول، و ذو الأداه (۴).

انّ مرتبه المضاف إلى المعرف مرتبه المضاف إليه

هذا كلّه فى نفس المعارف، و أمّا المضاف إليها فقد اختلفوا فى ذلك أيضًا، فعن

١- ١. ينظر شرح الرضى على الكافيه : ٢ / ٣١٣ ؛ والإنصاف : ٢ / ٥٨١ .

٢- ٢. أنظر رأى ابن كيسـان فى المساعـد : ١ / ٨٠ ؛ وشـرح الكافيه للرضى: ٢ / ٣١٣ ؛ وشـرح التسهيل لابن مالك: ١ / ١١۶ ؛ والإرتشاف لأبى حيّان : ٢ / ٩٠٨ .

٣- ٣. نقله عنه أبو حيّان فى الإرتشاف : ٢ / ٩٠٨ ؛ والرضى فى شرح الكافيه : ٢ / ٣١٢ و ٣١٣ ؛ وابن يعيش فى شرح المفصّل : ٣ / ۵۶ ؛ وركن الدين الأسترابادى فى البسيط : ٢ / ٢٠١، وابن الأنبارى فى الإنصاف : ٢ / ٥٨١ ؛ وانظر أيضًا : الأصول : ٢ / ٣٢، وهمع الهوامع : ١ / ۵۵ .

۴- ۴. شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١١۴ .

سیبویه : انّ تعریف المضـاف کتعریف المضـاف إلیه، فـإن کـان المضاف إلیه أعرف من جمیع المعارف، یکون المضاف أیضًـا کذلک، و من البعض فکذلک، قال : لأنّه یکتسب التعریف منه (۱). وإلیه ذهب المصنّف (۲).

و عن المـبرّد القول بـأنّ تعریف المضـاف أنقص من تعریف المضـاف إلیه، ولهـذا یوصف المضـاف إلی المضـمر، ولایوصـف المضمر (۳).

إن قلت : علی هـذا ینبغی أن لایقـال : جـاءنی غلام الرجـل الظریف، لأنّ تعریف الغلام أنقص من المضاف إلیه، فلا یجوز أن یکـون الظریف صـفهً له، لأنّ الموصوف لابـدّ أن یکون أعرف من الصـفه أو مساویًا، مع انّ جواز هـذا الإسـتعمال و ورود مثل ذلک فی کلامهم ممّا لاشبهه فیه .

قلت : جواز مثل ذلک غیر متوقّف علی کون الظریف صفه للمضاف، لجواز کونه بدلاً.

الجواب عمّا یوهم وقوع الأعرف صفه لغیره

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّ کلّما ورد ما یوهم لک وقوع الأدون من المعارف موصوفًا لأعرف منها، تحمله علی ما ذکر، کقولک : رأیت زیـدًا هـذا، فتجعل « هـذا » بـدلاً من « زیـد » علی قول السـیرافی حیث جعل اسم الإشاره أعرف من العلم (۴)، وأمّا علی مذهب غیره، فیجوز أن یکون صفهً، و هکذا ؛ فقوله تعالی : « مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِی یُوَسْوِسُ فِی صُدُورِ النَّاسِ » (۵)، یجوز أن یکون الموصول صفهً للخنّاس، بناء علی انّ ذا اللام والموصول فی مرتبهٍ من التعریف ؛

۱- ۱. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۲ / ۳۱۳ .

۲- ۲. شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۱۴ .

۳- ۳. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۲ / ۳۱۳ .

۴- ۴. نقله عنه ابن یعیش فی شرح المفصّل : ۳ / ۵۷ .

۵- ۵. الناس : ۴ و ۵ .

وأمّـا على مـذهب الكوفيّين حيث جعلوا المبهم أعرف من ذى اللام، فلا، بل بـدلٌ إن أرادوا الموصول من المبهم، و يجىء فى « مبحث النعت » تمام الكلام إن شاء اللّه سبحانه (۱).

ذكر النكته فى جعل الآيه على عكس الترتيب

قوله : على حدّ قوله تعالى: « يوم تبيضّ وجوه وتسودّ وجوه فامّا الّذين اسودّت وجوههم » (۲).

تمام الآيه : « أَكَفَرْتُمْ بَعْـدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ »، حيث جعل سـبحانه الأوّل و هو قوله تعالى : « فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ » إلى آخره للثانى وهو قوله تبارك شأنه : « وَ تَسْوَدُّ وُجُوهٌ »، و جعل الثانى و هو قوله جلّ ذكره بعـد الآيه : « وَ أَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَهِ اللّه ِ » للأوّل و هو قوله عزّ اسمه: « يَوْمَ تَبْيَضُّ ».

وانّما فعله سـبحانه هكذا، مع انّ من حقّ الترتيب عكس ذلك، لأنّ الظاهر انّه تعالى قصد ابتداء الكلام واختتامه بحليه المؤمنين و ثـوابهم، و لئلاّـ يغفـل النـاس عـن جزاء المنـافقين ليجتنب عن أفعـالهم، إذ لـو أخّره تعـالى ربّمـا غفـل عنه بعض فلاـ يجتنب عن أفعالهم، فيقع معهم فى جزائهم .

و معنى قـوله جـلّ شـأنه : « فَفِى رَحْمَـهِ اللّه ِ » ظـاهرًا أى : فى (۳) جنّه اللّه ؛ انّمـا عبّر عنهـا بـالرحمه تنبيهًـا على انّ المؤمن و إن استغرق عمره فى طاعه اللّه سبحانه، لايدخل الجنّه إلاّ برحمته و فضله .

ص: ۳۹۲

۱- ۱. لا يوجد مبحث النعت فى النسخ الموجوده لدينا « لَعَلَّ اللّه َ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ».

۲- ۲. آل عمران : ۱۰۶ .

۳- ۳. فى « ك ۱ » : ففى . و جاء فى حاشيه « ش » : ففى، من غير نسخه الأصل .

ما وقع فيه حذف الفاء بعد امّا الشرطيّه ظاهرًا

تنبيهٌ : ممّـا وقع فيه حـذف الفـاء ظـاهرًا بعـد « أمّـا » الشـرطيّه : الآيه الشـريفه، ولهـذا قالوا : انّها على إراده القول، أى : أمّا الّـذين اسودّت وجوههم فيقال لهم : أكفرتم بعـد إيمانكم . والهمزه للتوبيخ، و لا يتوهّم انّه لم يحذف الفاء فى الآيه لأنّ جواب الشـرط هو قوله تعـالى : « فَـذُوقُوا الْعَـذَابَ »، لمـا يشـهد به الرجوع إلى المعنى، نعم لو لم يمنع قوله سبحانه : « أَكَفَرْتُمْ بَعْـدَ إِيمَانِكُمْ »، يمكن تقدير الجواب هنا بأن يكون (۱) التقدير : فيقال لهم ذوقوا، إلى آخره .

الضمائر المتّصله وأحكامها

قوله : كان غير مستقلّ بنفسه .

أتى بـذلك لئلّا يتوهّم أنّ المراد من قوله : « ما لا يبتـدأ »، هو ما لا يقع مبتدأ، لأنّ المبتدأ لا يكون إلّا مسـتقلًّا ؛ و للإشـعار على وجه تسـميه هذا القسم من الضـمير بالإتّصال أيضًا، لانّه غير مستقلّ بنفسه، فيحتاج إلى شىء ليتّصل به حال الإستعمال، و لذا (۲) يسمّى متّصلًا .

قوله : به .

أشار بذلك إلى انّ عائد الموصول محذوف، و هو فى موضع الرفع ليكون نائبًا عن الفاعل ليبتدأ (۳).

قوله : أى يقع بعد إلّا .

نبّه بذلك على انّ « إلّا » فى كلام المصنّف مفعول لِيَلِى، لا فاعل له، أى : ضمير

۱- ۱. فى « ش » : تكون .

۲- ۲. فى « ب » : و لهذا .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » : فتأمّل، غير نسخه الأصل .

المتّصل هو ما لا يقع بعد « إلّا »، و ليس المراد انّه ما لم يقع بعده « إلّا »، لوقوعها بعده، تقول : ما ضربت إلّا زيدًا .

قوله : كقوله : ألّا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيّارُ .

و قبله : [٢٢ _] وَ ما نُبَالِي (١) إذا مَا كنتِ جَارتَنَا (٢).

التركيب : « ما » نافيه . « نُبالي » فعل و فاعل من المبالات . « إذا » شرطيّه، و « ما » بعدها زائده، و لا يجوز أن يكون مصدريّه، لأنّ « إذا » الشرطيّه مختصّه بالجمل الفعليّه، و حملها على المصدريّه ينافيه . و « جَارتَنا » خبر كان، وكان مع الاسم والخبر مضاف إليه لإذا . « ألاّ ـ يجاوِرَنا » أصله : أن لا ـ يجاورنا، بتأويل المفرد، مفعول لقوله : « نُبَالى » . « إلّا » حرف إستثناء (٣)، والكاف مستثنى منصوب لتقدّمه على المستثنى منه ؛ والشاهد فيه حيث وقع بعد « إلّا » مع انّه ضمير متّصل، للضروره ؛ و « ديّار » مستثنى منه بمعنى : أحد .

و حاصل المعنى : انّه ليس لنا همّ لعدم مجاوره أحد غيرك إن كنتِ جارتنا ؛ وجواب الشرط محذوف، والتقدير : إذا ما كنت جارتنا ما نبالي . و هل الناصب للشرط فعل الشرط أو جزاؤه ؟ قولان (٤).

١- ١. روى فى مكان هذه الكلمه : وما علينا .

٢- ٢. قال البغدادى عن هذا البيت : انّه مجهول القائل . والبيت بلا نسبه فى : مغنى اللبيب : ٢ / ٤٤١ ؛ و شرح ابن عقيل: ١/ ٩٠ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ٤٢٩ ؛ وأوضح المسالك : ١ / ٦١ ؛ وخزانه الأدب : ٥ / ٢٧٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٤٨ ؛ وشرح الأشمونى : ١ / ٤٨ ؛ وهمع الهوامع : ١ / ٥٧ ؛ والمفصّل : ١٦٥ ؛ وشرح المفصّل : ٣ / ١٠١ ؛ وشرح المفصّل لابن يعيش : ٣ / ١٠١ ؛ والأشباه والنظائر: ٢ / ١٢٩ ؛ والبسيط : ٢ / ٥٤ ؛ والمقاصد النحويه : ١ / ٢٥٣ ؛ وجامع الشواهد : ٣ / ٢٥٦.

٣- ٣. فى « ب و ش » : الاستثناء .

٤- ٤. قال الرضى فى « شرح الكافيه ٣ / ١٨٩ » : و أمّا العامل فى إذا، فالأكثرون على انّه جزاؤه، و قال بعضهم : هو الشرط، كما فى متى و أخواته، و الأولى أن يفصّل و نقول : إذا تضمّن « إذا » معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوه، و إن لم يتضمّن نحو : إذا غربت الشمس جئتك، بمعنى أجيئك وقت غروب الشمس، فالعامل فيه هو الفعل الذى فى محلّ الجزاء استعمالاً و إن لم يكن جزاءً فى الحقيقه، إنتهى .

سبب بناء الضمائر

قوله : لأنّ التكلّم والخطاب والغيبه من معانى الحروف .

و ذلك لأنّ معنى « أنا » قائم بالمتكلّم، و « أنت » قائم بالمخاطب، و « هو » قائم بمن تقدّم ذكره كقولك : جاءنى زيد و هو فاضل، كالإبتداء الّذى هو مدلول « مِن » فى قولك : سرت مِن البصره قائم بالبصره ؛ وكما انّ الإبتداء الّذى قائم بالبصره هو معنى الحرف، فكذا التكلّم والخطاب والغيبه، لإشتراكها معه فى القيام والتعلّق بالغير .

و أيضًا كما لا يتلفّظ « من » فى الإستعمال إلّا مع وجود المتعلّق، كذا هنا، فانّ لفظ « أنا » لا يتلفّظ إلّا مع وجود المتكلّم، وكذا الخطاب والغيبه .

و أيضًا (١) انّ كلّ ضمير متضمّن معنى التكلّم أو الخطاب أو الغيبه، فيكون معنى التكلّم وكذا الخطاب والغيبه داخلاً فى الضمير، و قد عرفت سابقًا انّ كلّ معنى يدخل لفظًا كان من حقّه أن يوضع له حرف، فراجع هناك فانّه ينفعك فى المقام .

هذا (٢) غايه ما يمكن أن يقال فى هذا المقام، لكن الإنصاف عدم إستقامه ذلك، يظهر وجهه بعد التأمّل .

قوله : و قيل فى الإفتقار، إلى قوله : بإختلاف صيغته .

و قد ذكرنا جميع ذلك فى مبحث المبنىّ، من أراد الإطّلاع فليرجع إليه .

ص: ۳۹۵

١- ١. من هنا إلى قوله : « ينفعك فى المقام »، لم يرد فى « ش » .

٢- ٢. من هنا إلى قوله : « بعد التأمّل »، لم يرد فى « ب » .

قوله : من الضمائر المتّصله .

قيّد بذلك لوجهين، أحدهما : هو انّ ضمير المنفصل لم يستعمل مجرورًا إلاّ نادرًا كما سيجىء، وذلك لأنّ الأصل فى الضمائر : الإتّصال، و سنذكره إن شاء اللّه تعالى، فالعدول عنه إلى الانفصال لا يجوز إلاّ لمانع من الإتّصال، و هذا المانع ـ كما ستعرفه ـ فى المرفوع والمنصوب، دون المجرور، فالعدول عن المتّصل فى حال الجرّ إلى الانفصال غير جائز، ولهذا لا يقع ضمير المنفصل مجرورًا إلاّ نادرًا .

والثانى : هو انّ المصنّف فى مقام بيان المتّصل من الضمائر، فيجب حمل كلامه عليه .

ما يقع منصوب المحلّ والمجرور من الضمائر المتّصله

قوله : ياء المتكلّم و كاف الخطاب و هاء الغائب .

إعلم : انّ الضمير المتّصل بحسب مواقع الإعراب ينقسم إلى ثلاثه أقسام، الأوّل : ما يشترك فيه النصب والجرّ، أى : يكون محلّه النصب والجرّ لا غير . والثانى : ما يكون محلّه الإعراب الثلاثه . والثالث : ما يكون محلّه الرفع فقط .

أمّا الأوّل : فهو ما أشار إليه بقوله : « و ذلك ثلاثه ألفاظ : ياء المتكلّم وكاف المخطاب و هاء الغائب » ؛ والأوّل كقولك : أكرمنى عبدى، لأنّ محلّ الياء فى الأوّل نصب، و فى الثانى جرّ . والثانى كقولك : انّك فاضل وابنك جاهل، حيث انّ محلّ الكاف فى الأوّل نصب، و فى الثانى جرّ . والثالث : كقولك : أكرمه عبده، فانّ الهاء فى محلّ النصب فى الأوّل، و فى محلّ الجرّ فى الثانى . و كلّ من الياء والكاف والهاء فى الأمثله المزبوره (١) لفظ المجرور منه كلفظ المنصوب .

١- ١. فى « ب و ك ١ » : المذكوره .

لا يقال : انّ ياء المتكلّم قد يكون فى محلّ الرفع أيضًا كقولك : ضربى العبد حسن، فانّ محلّ الياء كما يكون جرًّا، كذا يكون رفعًا، لكونه فاعلاً بحسب المعنى ؛ لانّا نقول : الظاهر انّ المراد انّ هذه الثلاثه لا يقع محلّ الرفع فقط، كما هى فى محلّ النصب والجرّ كذلك بقرينه القسمين الأخيرين .

إن قلت : انّ هاء الغائب ليس فى حال الجرّ كحال النصب مطلقًا، إذ فى قولك : به، و فيه، و عليه، الهاء فى محلّ الجرّ، و ليس لفظه كلفظ المنصوب، لكونه مكسورًا ولفظ المنصوب مضموم .

قلت : ليس المقصود انّ حركه الهاء فى حال الجرّ كحركتها فى حال النصب، بل المراد انّ لفظها فى حال الجرّ كلفظها فى حال النصب، كما هو ظاهر قوله (١) : « وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِب »، و لفظها فيهما واحد والحركه مختلفه . أو يقال : انّ كسر الهاء فى ما ذكر عارض يزول بزوال السبب، لكن الأوّل أولى .

ما يقع فى المحال الإعراب الثلاثه من الضمائر المتّصله

و أمّا القسم الثانى : أى ما يكون محلّه الجرّ والنصب والرفع، فهو « نا » كما أشار إليه بقوله : « لِلرَفْعِ وَالنَصبِ وَ جَرٍّ نَا صَلَح » إلى آخره . و مثله قوله تعالى : « رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا » (٢)، والأوّل محلّه الجرّ، والثانى النصب، والثالث الرفع .

واعترض أبوحيّان (٣) على المصنّف فى المقام بأنّه لا يختصّ ذلك بكلمه « نا »،

١- ١. أى قول ابن مالك فى الألفيّه .

٢- ٢. آل عمران : ١٦ .

٣- ٣. هو محمّد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيّان الغرناطى الأندلسى الجيانى، أثير الدين، أبوحيّان (٦٥۴ _ ٧۴٥ ه) نحوىّ عصره و لغويّه و مفسّره و محدّثه و مقرؤه و مؤرّخه و أديبه . ولد بمطخشارش مدينه من حضره غرناطه سنه أربع و خمسين و ستّمائه . أخذ العربيّه عن أبى الحسن الأبّذى و ابن الصائغ وابن النحّاس وجماعه . مال إلى مذهب أهل الظاهر و إلى محبّه علىّ بن أبى طالب عليه السلام . من تصانيفه : البحر المحيط فى التفسير، إتحاف الأريب بما فى القرآن من الغريب، التذييل والتكميل فى شرح التسهيل، مطوّل الارتشاف ومختصره، التذكره فى العربيه، التقريب، المبدع فى التصريف، نحاه الأندلس، الأبيات الوافيه فى علم القافيه، منطق الخُرس فى لسان الفرس، و عقد اللآلى فى القراءات . توفّى فى سنه خمس وأربعين وسبعمائه؛ ينظر الأعلام : ٧ / ١٥٢ ؛ و بغيه الوعاه : ١ / ٢٨٠ _ ٢٨٥ ؛ و معجم المؤلّفين : ١٢ / ١٣٠ ؛ والوافى بالوفيات: ٥ / ١٧٥ ؛ والكنى والألقاب : ١ / ٥٩ و ٦٠ .

بل « الیاء » و کلمه « هم » کذلک، لانّک تقول : قومی، و أکرمنی صدیقی، و هم فعلوا، و انّهم قالوا، و لهم مال ؛ حیث انّ « الیاء » فی المثال الأوّل فاعل فی محلّ الرفع، و فی الثانی مفعول و مضاف إلیه، و « هم » فی المثال الأوّل مبتدأ، و فی الثانی اسم انّ، و فی الثالث دخل علیه حرف الجرّ ؛ فثبت انّ کلاًّ من « الیاء » و « هم » أیضًا یقع فی محلّ (۱) الثلاثه (۲).

وفیه نظرٌ واضح : أمّا فی الیاء، فلأنّها وإن کانت فاعلاً ـ فی الأوّل، لکنّها یاء المخاطبه، و فی الثانی و إن کانت مفعولاً و مضافًا إلیه، لکن لیس بیاء المخاطبه، بل یاء المتکلّم، فالیاءان مختلفتان معنًی وإن اتّحدتا لفظًا، والکلام فیما إذا اتّحد المعنی أیضًا .

و أمّا فی « هم »، فلأنّک قد عرفت انّ الکلام فی الضمیر المتّصل، لأنّ المنفصل یذکره بعد ذلک حیث قال : « وَ ذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُو » إلی آخره، فلا یرد النقض بالمنفصل .

* * *

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ص و ش » : أی الإعراب، منه .

۲- ۲. أنظر البهجه المرضیّه : ۱ / ۹۳ .

ما يقع مرفوعًا لا غير من الضمائر المتّصله

وأمّا القسم الثالث : فهو ما أشار إليه الشارح بقوله بعد ذلك : « و ما عدا ما ذكر مختصّ بالرفع، وهو تاء الفاعل » إلى آخره (۱)، أراد بتاء الفاعل ما كان مضمومًا، كما فى المتكلّم كضربت، أو مفتوحًا أو مكسورًا كالمخاطب والمخاطبه كضربت .

انّما قيّد بتاء الفاعل لإخراج التاء فى مثل : هند ضربت، و كذا : ضربتا، لانّها حرف للتأنيث، لا ضمير، كما مرّ . و نقل ابن هشام عن الجلولى : انّه ذهب إلى انّ هذه التاء اسم، و ردّه بأنّه خرقٌ لإجماعهم (۲).

و بالألف (۳) الدالّه على اثنين أو اثنتين، كانصرا فى المخاطب والمخاطبه، و تنصران فى المخاطب و المخاطبه والغائبه، و ينصران، و نصرا، و نصرتا . وبالواو الدالّه على جمع المذكّر كانصروا، و تنصرون و ينصرون و نصروا . و بياء المخاطبه كانصرى، و تنصرين . و بنون الإناث كانصرن، و تنصرن، و ينصرن، و نصرن، و نصرتنّ .

إن قلت : انّ الحصر الّذى يستفاد من قول الشارح و هو : « تاء الفاعل والألف والواو و ياء المخاطبه و نون الإناث » ممنوع، إذ هو لا يشمل (۴) « تما » فى : ضربتما، و « تم » فى : ضربتم، مع انّهما أيضًا مختصّان بالرفع .

قلت : أصل « ضربتما » : ضربتا، بألف المثنّى، و « ضربتم » : ضربتوا، بواو الجمع، و قد ذكرهما الشارح، إلّا انّهم زادوا الميم قبل ألف المثنّى فى « تما »، و قبل واو الجمع فى « تموا » لئلّا يلتبس المثنّى بالمخاطب عند إشباع فتحته

۱- ۱. البهجه المرضيّه : ۱ / ۹۰؛ تمامه : « و ما عدا ما ذكر مختصّ بالرفع، وهو تاء الفاعل والألف والواو وياء المخاطبه ونون الإناث ».

۲- ۲. مغنى اللبيب : ۱ / ۱۱۶ .

۳- ۳. عطف على قوله قدس سره : أراد بتاء الفاعل .

۴- ۴. فى « ش » : لا يشتمل .

للإطلاق، والجمع بالمتكلّم عند إشباع ضمّته، و ذلک لأنّ مقتضى عادتهم زياده حروف العلّه فيما أرادوا زياده حرف فيه، إلاّ انّ زيادتها هنا غير ممكن لإستثقال حرف العلّه قبل الألف والواو، و كان الميم بين الحروف الصحيحه أقرب إلى حروف العلّه من غيرها لكونها شفويه كالواو مثلاً، فزادوها هنا، و لذلک أى: ولأجل كونها كالواو، ضمّ ما قبلها، فقيل : ضربتما، و ضربتموا .

هذا، لكن حذف واو الجمع مع إسكان الميم إن لم يلها ضمير (١)، أشهر من إثبات الواو مضمومًا ما قبلها . قيل : و ذلک لانّهم لمّـا ثنّوا الضمائر و جمعوها، وكان القصد من وضع المتّصل من الضمائر التخفيف والإختصار، لم يأتوا بنونى المثنّى والمجموع بعد الألف والواو، كما أتوا بالنون فى هذان واللّذان مثلاً، فوقع الواو فى الجمع فى الآخر مضمومًا ما قبلها، و هو مستثقل، فحذفوا الواو و سكنوا الميم الّتى ضمّوها لأجلها (٢)، للأمن من الإلتباس بالمثّنى، بثبوت الألف فيه دون الجمع . وأمّا من أثبت الواو مع بقاء ضمّ ما قبلها، فلعلّ ذلک لأجل انّ إستثقاله انّما هو فى الاسم المعرب، كما أشار إليه الشارح سابقًا حيث قال :

ضابطه (٣) : ليس فى الأسماء المعربه اسم آخره واو قبلها ضمه (۴)، إلاّ الأسماء الستّه حاله الرفع (۵).

وخصّ ذلک بالأسماء المعربه (۶).

ص: ۴۰۰

١- ١. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : انّما قيّد بذلک، لانّه إذا وليها ضمير نحو : ضربتموه، لم يجز حذف الواو، لأنّ الضمير لاتّصاله صار كبعض حروف الكلمه، فكان الواو لم تقع طرفًا، خلافًا ليونس حيث جوّز حذف الواو و تسكين الميم مع الضمير أيضًا، منه .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ب » : أى الواو .

٣- ٣. فى المصدر : فرع .

۴- ۴. فى المصدر : ضم .

۵- ۵. البهجه المرضيّه : ١ / ٧٨ .

۶- ۶. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ٢ / ۴١٢ .

الألف فی التثنیه والواو فی الجمع ضمیر

[الألف فی التثنیه والواو فی الجمع ضمیر] (۱)

هذا، واعلم : انّ ما ذکره من کون ألف التثنیه، وکذا واو الجمع ضمیرًا، هو المشهور بینهم، وذهب بعضهم (۲) إلی انّهما حرفان و علامتان للتثنیه والجمع (۳)، وهو ضعیف .

ولعلّ الباعث لهذا القائل علی ذلک هو : انّ الألف والواو لو کان فاعلًا، یلزم وقوع الفاعل فی وسط الکلمه ؛ أو انّه لما رأی الفعل مسندًا إلی الظاهر مع الألف والواو، فجعلهما حرفًا لعدم جواز إسناد الفعل مرّتین، کما فی قوله تعالی: « وَأَسَرُّوا النَّجْوَی الَّذِینَ » (۴)، و قوله صلی الله علیه و آله : « یتعاقبون فیکم ملائکه باللیل وملائکه بالنهار» (۵)، فلو جعل الواو ضمیرًا، یلزم إسناد الفعل مرّتین، وهو غیر جائز.

والجواب أمّا عن الأوّل : فلأنّه لیس فی وسط الکلمه، أمّا فی الماضی والأمر فظاهر، و أمّا فی المضارع فلسقوط النون بالعامل، فکأنّه فی آخر الکلمه .

وأمّا عن الثانی : فلأنّ إسناد الفعل مرّتین انّما یلزم إذا جعل الاسم الظاهر فاعلًا، ونحن لم نقل بذلک، بل نقول : انّه إمّا بدل من الضمیر فی الفعل، بدل الکلّ من الکلّ، أو مبتدأ والجمله قبله خبره، و سیجیء تمام الکلام فیه فی باب الفاعل إن شاء اللّه تعالی (۶).

ص: ۴۰۱

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ص و ش » : و هو المازنی، منه .

۳- ۳. أنظر رأی المازنی فی شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۲۱ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۵۷ ؛ وشرح السیرافی : ۲ / ۱۰ ؛ وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۴۱۵ ؛ وشرح المفصّل لابن یعیش : ۳ / ۸۸ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۹۱۴ .

۴- ۴. الأنبیاء : ۳ .

۵- ۵. أخرجه البخاری فی صحیحه : ۱ / ۱۳۹ و ۸ / ۱۷۷ ؛ وأحمد فی مسنده : ۲ / ۳۱۲ و ۴۸۶ ؛ والنسائی فی سننه : ۱ / ۲۴۰ ؛ والمتّقی الهندی فی کنز العمّال : ۷ / ۲۹۴ ح ۱۸۹۴۷ .

۶- ۶. الحلیه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا .

الخلاف فى انّ ياء المخاطبه ضمير أو حرف تأنيث

[الخلاف فى انّ ياء المخاطبه ضمير أو حرف تأنيث] (۱)

و كذا الخلاف فى ياء المخاطبه، فما ذكره الشارح من كونها ضميرًا، هو مذهب سيبويه، و جماعه منهم (۲). و ذهب الأخفش والمازنى انّها حرف تأنيث، والفاعل ضمير مستتر (۳)، كما ذهب الثانى انّ نون الإناث حرفٌ لا ضمير (۴) ؛ وليس الأمرُ كذلك .

الألف والواو فى تثنيه الصفات و جمعها حرف لا ضمير

ولايخفى عليك انّ ما ذكر من كون ألف التثنيه و واو الجمع ضميرًا، انّما هو إذا كانتا فى الفعل، ماضيًا كان أو مضارعًا أو أمرًا، و أمّا فى الصفات كاسمى الفاعل والمفعول، والصفه المشبّهه، فينبغى القطع بكونها حروفًا (۵) وعلامات للتثنيه والجمع، لا انّها ضمير، كقولك : « هما حسنان و فاضلان مع انّهما مظلومان »، و « هم قبيحون و فاسقون مع انّهم مكرّمون » ؛ فالألف والواو فيها حرف لا ضمير لوجوه، الأوّل : اتّفاقهم على انّهما إعرابان للتثنيه والجمع، فلا يكونان ضميرًا وفاعلًا، لأنّ الفاعل هو الذات، والإعراب صفه، و بينهما تناف، فكيف يكون شيء واحد إعرابًا و فاعلًا ؟!

والثانى : هو انّهما لو كانا ضميرين و فاعلين لهذه الصفات، لَما يتغيّران بدخول العامل على عاملهما، لكنّهما يتغيّران، تقول : « جاءنى الضاربان »، و « رأيت

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. أنظر الكتاب : ۴ / ۲۰۰ ؛ و المساعد : ۱ / ۸۶ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۱۴ .

۳- ۳. أنظر رأى الأخفش فى مغنى اللبيب : ۲ / ۳۷۳، حرف الياء ؛ والمساعد : ۱ / ۸۵ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۹۱۴ .

۴- ۴. حكاه عنه فى مغنى اللبيب : ۲ / ۳۴۳، فى ذكر أقسام النون، قال : « الثالث : نون الاناث، و هى اسم فى نحو: النسوه يذهبن، خلافًا للمازنى ».

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ص و ش » : جمعه بالنسبه إلى تعدّد مواقعها، منه .

الضـاربين »، وهكـذا فى الجمع، فلاـ يكونـان ضـميرين، بـل حرفـان، لأنّ الفاعل لا يتغيّر بـدخول العامل على عامله، كقولك : « جـاءنى زيـد ماشـيًا غلاـمه قـدّامه »، وكـذا تقول : « مررت برجـل مـاش غلامه قـدّامه »، فلم يعمل « جاءنى » و «مررت» فى فاعل الماشى و هو : « غلامه »، فلا يتغيّر بسببهما .

والثالث هو : انّ الصـفه متأخّره عن الجامد لتأخّر الصـفات عن الذوات، فتكون فرعًا له، والألف والواو فى الأسماء الجامده _ أى فى تثنيتها و جمعها كالزيدان والزيدون _ حرف قطعًا، فينبغى أن يكون فى الصفه أيضًا كذلك، جريًا للفرع على وفق الأصل .

إن قلت : إنّ الألف والواو فى الصـفه لو لم يكن ضميرًا، لصحّ أن تقول : أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، على أن يكون كلّ من « الزيـدان » و « الزيـدون » فاعلًا للصـفه ؛ إذ عدم جواز ذلك فى تثنيه الفعل و جمعه كقولك : قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، على أن يكون كـلّ من الاسم الظاهر فاعلًا، للزوم إجتماع الفاعلين للفعل أحـدهما : الضـمير، والثانى : الاسم الظاهر، فلو لم يكن الألف والواو فى الصفات فاعلًا، لما يلزم المحذور، مع انّه غير جائز، و عدم جوازه دليل على انّ الألف مثلًا فى الصفه فاعل .

قلت : عـدم جواز ذلـك غير متوقّف على كون الألف والواو فاعلًا، بل هو لِما قالوا من انّ علامه التثنيه والجمع فى الوصف يـدلّ على تحمّله ضـمير الفاعـل، فلو كـان الاـسم الظـاهر بعـده فاعلاـً أيضًـا، يلزم إجتمـاع الفاعلين، و هو ما مرّ من المحـذور ؛ و أمّا « الزيدان » فى المثال المذكور و كذا « الزيدون »، فهو إمّا مبتدأ والوصف خبره، أو بدل من الضمير فى الصفه .

هذا، و بما ذكرنا ظهر لك كالشمس فى وسط النهار انّ الألف والواو فى الصفات ليسا بضميرين، مع انّه صرّح بعض المحقّقين بانّه لا يرى الفاعل ضميرًا بارزًا فى الصفات إلاّ فى نحو : أقائم هما، و ما قائم أنتما ؛ و أمّا فى نحو : « زيد عمرو ضاربه هو »، فالمنفصل فيه ليس بفاعل، بل هو تأكيد (١).

لا يقع ضمير الفاعل فى اسم الفعل والظرف وغيرهما بارزًا

إعلم : انّه كما لا يبرز ضمير المستتر فى الصفات، كذا لا يبرز هو فى مخاطب فعل الأمر إذا كان مفردًا، و فى أسماء الأفعال والظروف والفعل المضارع المبدوّ بالهمزه والنون وتاء المخاطب كما سيجىء، و كذا فى واحد الغائب والغائبه منه، ومن الماضى، كما سنبيّن إن شاء اللّه تعالى .

قوله : والمراد به المخاطب .

لمّا كان ظاهر عباره المصنّف دالاًّ على انّ ألف الضمير و واوه، و كذا نونه، يكون للمتكلّم أيضًا، لأنّ قوله : « وَأَلِفٌ وَالوَاوُ وَالنُونُ » لِمَا غَابَ وغيره، ومعلوم انّ غير الغائب شامل للمتكلّم أيضًا ، و لم يكن شىءٌ منها ضميرًا له ، صرّح (٢) الشارح بانّ المراد به المخاطب .

قوله : وجوبًا .

هو إمّا صفه لمحذوف أو تمييز، قيّد بذلك مع انّ كلام المصنّف مطلق بقرينه قوله : « كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ »، لأنّ إستتار الفاعل فيها واجبٌ.

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۱۶ .

۲- ۲. جواب لقوله قدس سره : لمّا كان .

الفعل بالنسبه إلى فاعله من حيث الإستتار والعدم على أقسام

إعلم : انّ الفعل بالنسبه إلى فاعله من حيث الإستتار والعدم على أقسام، أحدها : واجب الإستتار، و هو ما مرّ .

ليس الضمائر المذكوره بعد الفعل الّذى يجب استتار الفاعل فيه فاعلاً

إن قلت : كيف يكون إستتار الفاعل فيما ذكر واجبًا، مع انّه قد ورد ظهوره كقوله تعالى : « اسْكُنْ أَنْتَ وَ زَوْجُكَ الْجَنَّهَ » (١)، و يمكن لك أن تقول : أضرب أنا، وكذا : نضرب نحن، و تضرب أنت .

قلت : ليس هذه الضمائر ما كان مستترًا فى الصيغ المذكوره قطعًا، و كيف مع انّ الضمائر المستتره فيها ضمائر متّصله والمذكوره بعدها منفصله، و انّما هى تأكيد للفاعل المستتر .

والثانى : واجب الإبراز، و هو فى التثنيه والجمع، مذكّرهما و مؤنّثهما و إن كانا من الغائب و الغائبه (٢)، و صيغه (٣) المفرد المخاطب والمتكلّم مطلقًا إذا كانتا من الماضى، والمفرده المخاطبه مطلقًا، سواء كانت من المضارع والماضى والأمر .

والثالث : جواز إستتاره، و هو فى مفرد الغائب والغائبه، كقولك : زيد ضرب، وهند ضربت ؛ و بمثله تقول فى المضارع، لانّك إن شئت قدّمت « زيد » و « هند »، واستترت الفاعل كما مرّ، فيكون الفاعل ضميرًا مستترًا، و إن شئت أخّرتهما فتقول: ضرب زيد، و ضربت هند، و حينئذ يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا . و كلّ من الضمائر المستتره والبارزه فيما ذكر ضمائر متّصله .

١- ١. البقره : ٣۵ .

٢- ٢. فى « ب » : إذا لم يكونا من الغائب أو الغائبه .

٣- ٣. جاء فى حاشيه « ص، س و ش » : عطف على قوله : التثنيه فى قوله : و هو فى التثنيه، منه .

و أمّا قولهم الفاعل فی نحو : زید ضرب هو، و هند ضربت هی، فلأجل ضیق العباره علیهم، لانّه لم یوضع لهذین الضمیرین لفظ، فعبّروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لکونه ضـمیرًا مرفوعًا مثل ذلک المقدّر، و لیس المراد انّ المقدّر هو هذا المذکور، وکیف مع انّ المـذکور یقع تالیًا لإلاّ، فتقول : ما ضـرب إلاّ هو مثلًا، وقـد عرفت انّ الضـمیر المتّصل لا یقع تالیًا لها ؛ و قـد صـرّح بعض منهم انّ المقدّر فی نحو: ضـرب، و ضـربت، ینبغی أن یکون أقلّ من الألف هو نصـفه أو ثلثه، لأنّ ضمیر المفرد ینبغی أن یکون أقلّ من ضمیر المثّنی (۱).

ضمیر المنصوب والمجرور لایستتران

قوله : بخلاف ضمیر النصب والجرّ .

فلاـ یسـتتر، لا وجوبًا و لا جوازًا، و ذلک لانّهما فضـله، فلا یسـتتران، لأنّ المسـتتر لابـدّ أن یکون کجزء الفعل حتّی یکتفی بلفظ الفعـل عنه کالفاعـل، لاـنّه لمّا کان کجزء الفعل جوّزوا فی الضـمائر المتّصـله الّتی وضـعها للإختصار إسـتتار الفاعل، فاکتفوا عنه بلفـظ الفعـل ؛ ألاـ تری انّهم أسـکنوا آخر الفعـل إذا اتّصل بضـمیر الفاعل کضـربت، لئلّا یلزم توالی حرکات أربع فیما هو حکم الکلمه الواحده، لکون الفاعل بمنزله الجزء، بخلاف المفعول، و لذا لم یسکن آخر الفعل فی نحو : ضربک .

قوله : فعل الأمر .

ینبغی تقییـده بما إذا کان من صـیغه المخاطب، لأنّ ضـمیره فی غیرها بارز کما قـدّمنا، إلاّ أن یجعل المثال من جزء المعرّف، فلا یحتاج إلی التقیید حینئذ .

ص: ۴۰۶

۱- ۱. شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۴۱۴ .

ما يستتر فيه الضمير وجوبًا

قوله : والفعل المضارع المبدوّ بالهمزه .

احترز بالقيـد الأوّل عن غير المضـارع و إن كـان مبـدوًا بـالهمزه كـأكرم مثلاًـ وبالثانى عن المضارع الغير المبـدوّ بها و إن كان مختومًا بها كيبدء .

و لا ـ يخفى انّه لو أطلق الفعـل و قيّـد الهمزه بـالمتكلّم، لكـان مفيـدًا للمطلوب أيضـًا، إلاّ ـ انّه عـدل عن ذلـك، لأـنّ تقييـد الفعل بالمضارع كما يغنى عن تقييـد الهمزه بالمتكلّم، كـذا يغنى عن تقييد النون فيما بعد به أيضًا، بخلاف إطلاق الفعل وتقييد الهمزه بالمتكلّم، فانّه لا يغنى عن تقييـد النون به، كما انّ التقييدين (١) لا يغنيان عن تقييـد التاء فى قوله بُعَيد هذا: « والمبدو بالتاء » عن التقييد بالمخاطب .

فكـان الأولى أن يقيّـده بالمخاطب ليخرج الفعل المضارع المبـدوّ بتاء الغائب كهنـد تضـرب، بل المخاطب الواحـد ليخرج مثل : تضربان و تضربون، ممّا هو مبدوّ بتاء المخاطب، لكنّه لغير الواحد والمفرده المخاطبه لعدم إستتار الضمير فيهما ؛ إلاّ أن يقال : انّه اكتفى عن هذا التقييد بالمثال المذكور فى المتن، لكونه للمخاطب الواحد، فتأمّل (٢).

وجه استتار الضمير فى : « ما خلا » و « ما عدا » وجوبًا

قوله : كقاموا ما خلا زيدًا و ما عدا عمروًا .

إعلم : انّ « خلا » لازم فى الأصل، و يتعدّى إلى المفعول بِمِنْ، تقول : خلا البلد

ص: ۴۰۷

١- ١. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى تقييد الفعل بالمضارع والهمزه بالمتكلّم، منه .

٢- ٢. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : وجهه هو انّه لو كان ترك التقييد للإكتفاء بالمثال لِمَ لم يكتف بذلك فى تقييد الفعل بالمضارع كما سبق و بالتاء كما هنا، منه.

مِن العالم، و خلت الـدار من الإنس ؛ و قـد يتعـدّى من غير حرف الجرّ بتضـمين معنى : « جاوز »، كقولك : خلا القوم البلد، أى جاوزوا البلد . لكن الأوّل أكثر إسـتعمالاً كما لا يخفى على المتتبع، لكن قد التزم هذا التضـمين فى باب الإسـتثناء، فنصبوا الاسم بعدها . و أمّا « عدا »، فهو متعدّ فى غير الإستثناء أيضًا، كما صرّح به بعض المحقّقين (۱).

و انّما أتى بهما مع « ما »، لانّهما من دونها يكون حرفا أيضًا، و إسـتتار الضـمير لا يكون فى الحرف، و أمّا مع « ما »، فهما فعلان، لأنّ « ما » فيهما مصـدريّه، و هى مختصّه بـالفعليّه على مـا ذكره جمـاعه ؛ و يجىء تمام الكلام فى مبحث الإسـتثناء إن شاء اللّه تعالى (۲).

والمقصود هنـا انّ فاعلهما مسـتتر فيهما وجوبًا، فينبغى ذكر السرّ فى ذلک، فأقول : و ذلک لكونهما ملحقين بإلاّ فى الإسـتثناء، و التزم إضمار الفاعل فيهما، ليكون « ما » بعدهما اسمًا منصوبًا من غير فصل، كما فى « إلاّ ».

ذكر المرجع فى ضمير : ما عدا وما خلا

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّ هذا الضمير المستتر فيهما إمّا أن يعود إلى مصدر الفعل المتقدّم، كقيام فى المثال المذكور، على نحو ما ذكرنا فى قولک : « إنْ تصدّق فهو خير لک »، فيكون التقدير حينئذ هكذا : قاموا ما خلا قيامهم زيدًا، و ما عدا قيامهم عمروًا، أى : وقت خلو قيامهم و مجاوزتهم زيدًا .

ص: ۴۰۸

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۸۹ .

۲- ۲. الحليه اللاّمعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

و إمّـا أن يعود إلى اسم الفاعـل المفهوم من ذلك الفعل، أى : قاموا ما خلا القائم منهم زيـدًا، أى : وقت خلو القائم منهم زيـدًا ؛ على ما قال كثير منهم، لكن ما صـرّحوا فى مبحث الضـمائر جواز عود الضـمير إلى مثل هـذا المرجع بخصوصه، إلاّ أن يقال : انّ المرجع المعنوى شامل له أيضًا .

وقال جماعه : يجوز أن يعود الضمير أيضًا إلى البعض المدلول عليه بالمستثنى منه (١).

و فيه نظرٌ، لأنّ التقـدير حينئذ هكذا : قام القوم وقت خلو بعضـهم ومجاوزته زيدًا، و لا يلزم من مجاوزه البعض إيّاه مجاوزه الكلّ الّتى كانت مفهومه من قولك : قام القوم ما خلا زيدًا، فتأمّل .

الباعث على ارجاع الضمير فى : « ما خلا » و « ما عدا » على المصدر أو اسم الفاعل أو غيرهما

ثمّ ينبغى التنبيه للباعث على ارتكابهم هذه التكلّفات فى مرجع هذا الضـمير، مع انّه لو عاد الضـمير فيهما إلى القوم، لصحّ المعنى أيضًـا، إذ قولـك : جـاءنى القوم مـا خلاـ زيـدًا، معناه : جاءوا وقت خلوهم و مجاوزتهم زيـدًا، و هو معنى صـحيح مراد من هـذا الكلام .

فأقول : الظاهر انّ الباعث على ارتكابهم تلك التأويلات هو : انّهم لمّا رأوا الفعل مسندًا إلى ضمير الجمع مع عدم لحوق التاء، أو ضمير الجمع فيه، فالجـأوا إلى إرتكابها، فانّ قولك : قام الرجال ما خلا زيـدًا، لو كان الضـمير فى « خلا » عائـدًا إلى « الرجال »، كان الواجب أن يقال : ما خلت زيدًا، أو ما خلوا زيدًا، و لمّا كان

١- ١. أنظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ٨٩ ؛ ومغنى اللبيب : ١ / ١٢٢ ؛ وشرح ابن عقيل : ١ / ٦٢٠ .

الإستعمال على خلاف ذلک، إرتکبوا ما مرّ، لیکون علی وفق القاعده، و صونًا للکلام عن صدوره علی خلاف الصناعه .

قوله : ولایکون خالدًا .

وجه لزوم إضمار الفاعل هنا ما مرّ فی : ما خلا، و ما عدا، فلاحظ، و الضمیر فیه یعود إلی ما عاد إلیه الضمیر فیهما، إلاّ فی المصدر، فانّه لا یجوز هنا أن یکون الضمیر فی « لایکون » عائدًا إلی المصدر المستفاد من الفعل المتقدّم، لعدم جواز کون « خالدًا » فی المثال المذکور خبرًا عنه، کما لایخفی .

ذکر اختلافهم فی ترکیبِ فعل التعجّب

قوله : کما أحسن الزیدین .

فانّ فی « أحسن » ضمیرًا عائدًا إلی ما یجب إستتاره ؛ و قد اختلفوا فی ترکیبه، فقال سیبویه و عن الأخفش فی أحد قولیه : انّ « ما » نکره تکون مبتدأ، و « أحسن » خبره، و فیه ضمیر یعود إلی « ما »، و مسوّغ الإبتداء بالنکره إفاده التعجّب، فیکون المعنی حینئذ : شیء أحسن الزیدین (۱).

و ضعف ذلک بأنّ إستعمال « ما » نکره غیر موصوفه، نادر (۲).

و قال الأخفش فی القول الآخر : انّ « ما » موصوله، و جمله : « أحسن الزیدین » صله، والخبر محذوف، و التقدیر : الّذی أحسن الزیدین موجود (۳).

ص: ۴۱۰

۱- ۱. أنظر الکتاب : ۱ / ۷۲ و ۷۳ ؛ ومعانی القرآن للأخفش : ۱ / ۱۶۶ ؛ وانظر أیضًا : المقتصد ۱ / ۳۷۵ ؛ وشرح الکافیه للرضی : ۴ / ۲۳۳ ؛ وأمالی ابن الشجری : ۲ / ۱۴۲ و ۲۳۷ ؛ والإرتشاف : ۴ / ۲۰۶۵ .

۲- ۲. شرح الرضی علی الکافیه : ۴ / ۲۳۴ ؛ و فیه : و مذهب سیبویه ضعیف من وجه، و هو انّ إستعمال « ما » نکره غیر موصوفه، نادر، نحو : « فنعما هی » علی قول، ولم تسمع مع ذلک مبتدأه، إنتهی .

۳- ۳. حکاه عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۴ / ۲۳۳ ؛ وأبو حیّان فی الإرتشاف : ۴ / ۲۰۶۵ .

و قال الفرّاء : انّ « ما » إستفهاميّه مبتدأ، ما بعدها خبرها، أى : أىّ شىء أحسن الزيدين، و قد يستفاد من الإستفهام معنى التعجّب (۱).

و يجىء تمام الكلام فى باب فعلاء التعجّب إن شاء اللّه سبحانه (۲).

قوله : و أفعل التفضيل .

و ليس على إطلاقه، إذ يجىء فى بابه انّ أفعل التفضيل قد يرفع اسم الظاهر أيضًا، كقوله : ما من أيّام أحبّ إلى اللّه عزّوجلّ فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجّه، و كذا قولك : ما رأيت رجلًا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ؛ حيث انّ لفظ الصوم فى المثال الأوّل، والكحل فى الثانى، مرفوع على أن يكون فاعلًا لا فعل، كما سيجىء .

المواضع الّتى يستتر فيها الفاعل جوازًا

قوله : و فيما عدا هذه، وهو الماضى والظروف (۳) والصفات، يستتر جوازًا .

ولا يخفى عليك انّه ليس المراد من قولهم : انّ هذا الفعل مثلاً يستتر الفاعل فيه جوازًا، هو جواز إبراز ذلك الفاعل المستتر بخصوصه و عدم إستتاره، كما عرفت مفصّلًا، بل المراد هو : انّك إن شئت أضمرت الفاعل، فيكون الفاعل مضمرًا مستترًا، كما تقول : زيد قام، و هكذا : ما زيد فى الدار، و زيد قائم ؛ و إن شئت أظهرته بأن تجعل الفاعل اسمًا ظاهرًا، فتقول : قام زيد، و ما فى الدار زيد، و ما قائم زيد .

۱- ۱. أنظر رأى الفراء فى شرح الكافيه للرضى : ۴ / ۲۳۴ ؛ والإرتشاف : ۴ / ۲۰۶۵ ؛ وشفاء العليل : ۲ / ۵۹۹ ؛ والأشمونى : ۳ / ۱۷ .

۲- ۲. الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

۳- ۳. فى المصدر : والظرف .

و ينبغى ذكر اسم الفعل الماضى أيضًا، إذ هو أيضًا مثلها، فتقول : زيد هيهات، و هيهات زيد، إلّا أن يقال انّه اكتفى بذكر الماضى عنه، فتأمّل .

ثمّ فى نسبه جواز الإستتار إلى مطلق الماضى نظر، لأنّ من صِيَغِه ما فيه يجب إبراز الضمير كالمتكلّم والمخاطب و غيرهما كما مرّ، و أيضًا ترك المضارع هنا لا وجه له، إذ هو أيضًا مثل الماضى، كما تقول فى الغائب و الغائبه : زيد يضرب و يضرب زيد، و هند تضرب و تضرب هند، هذا .

و انّما فسّرنا كلامه : « يستتر جوازًا » بقولنا : « إن شئت أضمرت الفاعل فيكون الفاعل، إلخ » و « إن شئت أظهرته بأن تجعل الفاعل اسمًا ظاهرًا » مع انّه عند عدم الإستتار يجوز أن يكون الفاعل ضميرًا منفصلًا، تنبيهًا على عدم جواز ذلك، وذلك لِمَا سيجيء من القاعده المتّفق عليها، و هى : انّه متى يمكن الإتيان بالمتّصل فالعدول عنه إلى المنفصل غير جائز .

الظروف الّتى يستتر فيها الضمير جوازًا

ثمّ المراد بالظرف الّذى يستتر فيه الضمير، هو الّذى يكون متعلّقه محذوفًا وجوبًا وانتقل الضمير منه إليه، و ذلك إذا وقع فى محلّ الصله، أو الخبر، أو الحال، أو الصفه، كقولك : جاء الّذى عندك و زيد فوقك، و رأيت الهلال بين السحاب، ومررت برجل عندك، كما سيجيء كلّ فى موضعه، و يدخل فيه الجارّ والمجرور لإشتراكه معه فى الحكم المذكور .

والضمير المنفصل

قوله : و هى نحن .

« و هى » مبتدأ راجع إلى الفروع، خبره إمّا مجموع « نحن » إلى قوله :

ص: ۴۱۲

« وأنتنّ »، أو محذوف، والتقدير هكذا : و هی علی ثلاثه أقسام، الأوّل : نحن، والثانی : هی إلی قوله : « و هنّ »، والثالث : أنت بکسر التاء إلی قوله : « وأنتنّ »، إذ الأوّل فرع لأنا، لأنّ المتعدّد فرع للواحد، والثانی فرع لهو، والثالث فرع لأنت، لأنّ هذین القسمین إمّا مفرد مؤنّث أو تثنیه أو جمع، و معلوم انّ المؤنّث فرع للمذکّر، والتثنیه والجمع فرع للمفرد ؛ و لمّا قدّم المصنّف ضمیر الغائب علی المخاطب، تبعه الشارح فی ذکر الفرع، وإلّا کان الأولی تقدیم الأخیر علی الثانی، و قد مرّ وجهه .

بیان أصل الأصول فی الضمایر المنفصله

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّا نذکر اختلافهم فی أصل الأصول المذکوره لتکون علی بصیره، فنقول : أمّا « أنا »، فعند الکوفیّین : انّ الضمیر هو مجموع الأحرف الثلاثه من الهمزه والألف والنون بینهما، واختاره المصنّف (۱).

و عند البصریّین : انّ الضمیر همزه و نون مفتوحه، والألف بعدها زائده لبیان الفتح فی حال الوقف، إذ لو لاه لالتبس بأن الحرفیّه فی حال الوقف لسقوط الفتح حینئذ (۲).

هذا فی الوقف، و أمّا فی الوصل فعن بنی تمیم : إثبات الألف حینئذ مطلقًا، وعن غیرهم : عدمه إلّا فی الضروره (۳).

وقال ابن هشام :

۱- ۱. أنظر : الأشمونی : ۱ / ۱۱۴ ؛ وابن یعیش : ۳ / ۹۳ ؛ والمساعد : ۱ / ۹۸ ؛ والتصریح : ۱ / ۱۰۳ ؛ وشرح اللمع لابن برهان : ۱ / ۲۹۸ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۲۷ .

۲- ۲. أنظر شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۴۱۶ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۲۷ ؛ وشرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۳۷.

۳- ۳. ینظر الارتشاف : ۲ / ۹۲۷ ؛ و شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۴۱۷ .

فالأكثرون على فتح النون وصلًا، و على الإتيان بالألف وقفًا (١).

و قيل : فى قراءه نافع (٢) إثباتها إذا كان قبل همزه مفتوحه أو مضمومه، دون المكسوره . و عن أبى على : لا أعرف فرقًا بين الهمزه و غيرها، فالأولى أن لا يثبت الألف وصلًا فى موضع (٣).

هذا، و قال نجم الأئمّه :

و قد تبدل همزه أنا هاء، نحو : هنا، و قد تمدّ نحو : آنا فعلت (۴).

و كيف كان، فهو للمتكلّم المفرد، مذكّرًا كان أو مؤنّثًا .

الضمير فى « أنت » ما هو ؟

و أمّا « أنت »، فعن البصريّين : انّ الضمير عندهم « أن »، والتاء حرف خطاب (۵) ؛ و فى اللباب ادّعى الإجماع على ذلك (۶)، و منه يعلم حال فروعه .

و عن ابن كيسان : انّ التاء هى الضمير، و هى الّتى كانت مرفوعه متّصله بالفعل كَفَعَلْتُ، فلمّا أريد انفصالها أدخل عليها « أن » ليستقلّ لفظًا (٧).

١- ١. مغنى اللبيب : ١ / ٢٧ .

٢- ٢. هو نافع بن عبدالرّحمن بن أبى نعيم الليثى بالولاء المدنى، أحد القراء السبعه المشهورين، كان أسود، صبيح الوجه، اشتهر فى المدينه، و انتهت إليه رئاسه القراءه فيها، و أقرأ الناس نيفًا و سبعين سنه . و توفّى بها ؛ الأعلام : ٨ / ۵ .

٣- ٣. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ٢ / ۴١٧ .

۴- ۴. شرح الكافيه للرضى : ٢ / ۴١۶ .

۵- ۵. أنظر : الكتاب : ١ / ٢۴۵ ؛ والارتشاف : ٢ / ٩٢٧ ؛ والأشمونى : ١ / ١١۴ ؛ وابن يعيش : ٣ / ٩۵ ؛ والمساعد : ١ / ٩٩ ؛ و شرح الكافيه للرضى : ٢ / ۴١٧ .

۶- ۶. لا يوجد لدينا كتاب اللباب .

٧- ٧. أنظر رأى ابن كيسان فى التصريح : ١ / ١٠٣، والمساعد : ١ / ٩٩، والارتشاف : ١ / ٩٢٧ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ۴١٨ .

و ذهب الفرّاء إلى انّها بتمامها اسم، والتاء من نفس الكلمه (١).

« هو » بجميعها ضمير أو الهاء فقط ؟

و أمّا « هو »، فالمحكىّ عن الكوفيّين (٢): انّ الضـمير هو الهاء، والواو للإشباع، بدليل التثنيه والجمع، فانّك تحذفها فيهما، و كذا الكلام فى « هى » (٣).

و عن البصريّين : انّ الواو من أصل الكلمه، فالضمير مجموعها، و كذا الياء فى « هى » (۴).

و قال نجم الأئمّه :

و هو الوجه، لانّ حرف الإشباع لا يتحرّك، و أيضًا حرف الإشباع لا يثبت، إلاّ ضروره .

و قال :

انّما حركت الواو و الياء، لتصير الكلمه بالفتحه مستقلّه، حتّى يصحّ كونها ضميرًا منفصلاً، إذ لو لا الحركه لكانتا كأنّهما للإشباع على ما ظنّ الكوفيّون، و كان قياس المثنّى والجمع على مذهب البصريّين: هو ما، و هيما، و هوم، و هين، فخفّف بحذف الواو والياء (۵).

وزيدت الميم لما مرّ (۶).

١- ١. أنظر رأى الفراء فى : شرح الكافيه للرضى : ٢ / ۴١٨ ؛ والأشمونى : ١ / ١١۴ ؛ والهمع : ١ / ۶٠ ؛ والتصريح : ١ / ١٠٣ ؛ والارتشاف : ٢ / ٩٢٧ .

٢- ٢. أنظر : الارتشاف : ٢ / ٩٢٨ ؛ والهمع : ١ / ۶١ ؛ والمساعد : ١ / ٩٩ ؛ والإنصاف : ٢ / ۵۵٧.

٣- ٣. جاء فى حاشيه « ش » : فالضمير هو الهاء، والياء للإشباع، أبوالقاسم .

۴- ۴. أنظر الكتاب: ٢ / ٣۵١ ؛ والارتشاف: ٢ / ٩٢٨ ؛ وشرح الكافيه للرضى: ٢ / ۴١٨؛ والانصاف : ٢ / ۵۵٧.

۵- ۵. شرح الكافيه للرضى : ٢ / ۴١٨ .

۶- ۶. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : من إشتراكهما معها لكونها شفويّه مثلهما، منه .

الضمائر المنفصله المنصوبه

[الضمائر المنفصله المنصوبه] (۱)

قوله : مثاله إيّانا، إلى آخره .

الظـاهر انّ الضـمير فيه يعود إلى الفرع الّذى يـدلّ عليه التفريع، ولا ـيخفى عليـك انّ المنـاسب ذكر الأ ـصول الثلاثه من المتكلّم والمخاطب والغيبه، ثمّ الإشاره إلى عدم إشكال الفرع، كما فعله فى البيت السابق ؛ فلو بدل البيت الثانى بهذا :

إيّاى إيّاك وإيّاه ترى *** لذى انتصاب فيه فرعها بدا

كان أولى ؛ أو بهذا :

إيّاى إيّاك وإيّاه اشتهر *** لذى انتصاب فيه فرعها ظهر

كان أولى أيضًا .

الضماير على ستّين لفظًا وكان القياس أن تكون تسعين

فائـده : إعلم انّك قد عرفت ممّا ذكره المصـنّف انّ الضـمائر على خمسه أنواع، ثلاثه للمتّصل منها وهى : ضـمير الرفع والنصـب والجرّ، و اثنان للمنفصل منها وهما: ضـمير الرفع والنصب دون الجرّ، و كلّ من هذه الأنواع الخمسه لثمانيه عشـر معنى، فينبغى أن يكون لكلّ منها ثمانيه عشر لفظًا أيضًا، بإزاء كلّ معنى لفظًا، فكان القياس أن يبلغ مجموع الضمائر إلى تسعين لفظًا .

و ذلك لأنّ كلّ واحـد من الأنواع الخمسه إمّا لمتكلّم أو مخاطب أو غائب، وكلّ من هـذه الثلاثه إمّا لمفرد أو مثّنى أو مجموع، فحصل تسعه معان، و كلّ من المفرد والتثنيه والجمع إمّا لمذكّر أو مؤنّث، فحصل ثمانيه عشر معنى، فينبغى أن يكون

۱- ۱. العنوان منّا .

بـإزاء كـلّ معنى لفـظٌ، فيكون فى كـلّ من الأنواع الخمسه ثمانيه عشـر لفظًا، فيلزم أن يكون المجموع تسـعين لفظًا هكـذا : سـتّه للمتكلّم، و سـتّه للمخـاطب، و سـتّه للغـائب فى كـلّ من الأنواع الخمسه، لكنّهم جعلوا للمتكلّم لفظين و تركوا أربعه، وللمخاطب والغائب خمسه تركوا فى كلّ منهما واحدًا .

فالمتروك فى كلّ من الأنواع سـتّهٌ و مجموعه ثلاثين، فبقى لكلّ من الأنواع اثنا عشـر لفظًا، فيكون مجموع ألفاظ الضمائر ستّين، يحصل من ضرب كلّ من الأنواع الخمسه فى اثنا عشر .

بيان ذلك هو : انّهم جعلوا « تا » و « نا » فى : ضـربت، و ضـربنا، أو « أنا » و « نحن » للمتكلّم، بأن جعلوا الأوّل منهما مشتركًا بين معنيين أى المذكّر والمؤنّث إذا كان مفردًا، والثانى مشتركًا بين الأربعه و هى : مثّنى المذكّر والمؤنّث وجمع المذكّر والمؤنّث .

و ذلك أمّا الإشتراك بين المذكّر والمؤنّث فى المتكلّم، فلعدم الإلتباس (١) أو لقلّته، و أمّا الإشتراك بين التثنيه والجمع فى لفظ واحـد و هو « نـا » أو « نحن » و عـدم زيـادتهم فيه للمثّنى ألفًـا والجمع واوًا، كما فى كلّ من مثّنى المخاطب والغائب و جمعهما، لأنّ المثّنى كما مرّ مفصّلاً انّه يعتبر فيه اتّحاد لفظ مدلوله.

فعلى هـذا نقول: انّه لا يجوز جعل « نحن » مثلًا تثنيه، لانّك لو عبّرت عن نفسك و زيد بقولك : « نحنا فعلنا كذا » بدخول ألف التثنيه فيهـا، و سـألت عن تفصـيل هـذا المثّنى، تقول فى الجواب : أنـا و زيـد، فيعلم منه عـدم جواز جعلهـا تثنيه لعـدم اتّحاد لفظ مدلولها، و هكذا فى الجمع .

١- ١. جاء فى حاشيه « ص، و ب و ش » : إذ المشاهده كافيه للفرق، منه .

بخلاف تثنیه المخاطب والغائب، فانّک إذا قلت لزید و عمرو : « أنتما فعلتما کذا » و سئلت عن تفصیل هذا المثّنی، قلت : أنت یا زید و أنت یا عمرو، و هو صحیح لاتّحاد لفظ المدلول، فکأنّک (1) قلت : أنت وأنت . وکذا إذا قلت لزید و عمرو : « هما فعلا کذا » یصحّ أیضًا، لانّه بمنزله هو هو ؛ و کذا جمعهما، إذ « أنتم » بمنزله قولک : أنت و أنت و أنت مثلًا، و « هم » بمنزله قولک : هو و هو و هو .

ولمّا کان شرط المثّنی والجمع غیر متحقّق فی المتکلّم، جعلوا لتثنیته صیغه : « نحن »، وجعلوا الجمع مشترکًا معها فی هذا اللفظ، للأمن من الإلتباس بسبب القرائن.

هذا فی بیان المتروک من ضمیر المتکلّم، و أمّا فی بیان ما ترک من المخاطب والغائب، فهو لفظ المثّنی للمؤنّث فیهما، إذ تقول فی مثّنی الأوّل : ضربتما، سواء کان للمذکّر والمؤنّث، و کذا فی الغائب : ضربا و ضربتا، والضمیر فیهما واحد، و هو الألف، والتاء فی الثانی حرف تأنیث کما تقدّم بیانه ؛ فظهر لک انّ المتروک فی کلّ من الأنواع الخمسه : ستّه (2)، و مجموعه : ثلاثین، فبقی لکلّ من الأنواع اثنا عشر لفظًا، فیبقی (3) مجموع الضمائر ستّین لفظًا ، یحصل من ضرب الخمسه فی اثنا عشر .

ذکر الأقوال السبعه فی انّ الضمیر فی: إیّاک، مثلاً ما هو

قوله : الضمیر إیّا واللواحق له عند سیبویه حروف، إلی قوله : مضاف إلیها .

إعلم : انّهم قد اختلفوا فی هذه المسأله، حتّی تحقّقت بینهم أقوال سبعه، الأوّل:

ص: ۴۱۸

۱- ۱. فی « ش » : و کأنّک .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ص و ش » : أربعه من المتکلّم، و اثنین من المخاطب والغائب، منه .

۳- ۳. فی « ب و ک ۱ و ۲ » : فبقی .

هو ما نسب إلى سيبويه (١) من انّ الضمير : « إيّا »، واللواحق من الياء فى المتكلّم، والكاف فى المخاطب، والهاء فى الغائب، حروف .

و هو المنقول عن جمهور البصريّين (٢)، واختاره فى اللباب (٣) ؛ والفاضل البيضاوى (۴) ؛ وابن الحاجب فى شرح المفصّل، واستدلّ عليه : بانّ تلك اللواحق ألفاظٌ اتَّصلتْ مَبْنِيَّةٌ بما لَفْظُه وَاحِدٌ يتبيّن بِها مَنْ يَرجعُ الضميرُ إلَيه، فيجب أن تكونَ حُروفًا، كالتّاءِ فى : أَنْتَ (۵).

والثانى : ما نقله عن المصنّف، من انّ « إيّا » ضمير أيضًا، واللواحق أسماء مضاف إليها. وهو المنقول عن الخليل والأخفش والمازنى (۶) ؛ واستدلّوا على ذلك بما حكى عن بعض العرب (٧) : « إذا بلغ الرجل السّتين فإيّاه وإيّا الشَّوابِّ » (٨)، حيث وقع « إيّا » مضافًا إلى اسم الظاهر، فينبغى أن يكون تلك اللواحق أيضًا

ص: ۴۱۹

١- ١. الكتاب : ٢ / ٣۵۶ .

٢- ٢. أنظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١۴٠ ؛ والبسيط فى شرح الكافيه : ٢ / ۴٨؛ والارتشاف : ٢ / ٩٣٠ ؛ والإنصاف : ٢ / ۵٧٠ مسأله ٩٨ ؛ والمفصّل : ١۶٣ ؛ ولسان العرب _ إيا _ : ۶ / ٢۵۴۵ .

٣- ٣. لا يوجد لدينا .

۴- ۴. قال فى تفسير قوله تعالى : « إيّاك نعبد و إيّاك نستعين » : إيّا ضمير منصوب منفصل، و ما يلحقه من الياء والكاف والهاء حروف زيدت لبيان التكلّم والخطاب والغيبه، لا محلّ لها من الإعراب، كالتاء فى أنت والكاف فى أرأيتك ؛ أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوى : ١ / ٣٢ .

۵- ۵. الإيضاح فى شرح المفصّل لابن الحاجب : ٢۶٣ .

۶- ۶. أنظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ۴٢۵ ؛ وشفاء العليل : ١ / ١٩٠ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١۴۵ ؛ والارتشاف : ٢ / ٩٣٠ ؛ والإنصاف : ٢ / ۵٧٠ مسأله ٩٨ .

٧- ٧. قال ابن منظور فى « لسان العرب ١۵ / ۴٣٩ » : قال سيبويه : حدّثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًا يقول : إذا بلغ الرجل السّتين فإيّاه وإيّا الشواب . وحكى سيبويه أيضًا عن الخليل أنه قال : لو أن قائلاً قال: إيّاك نفسك، لم أعنفه لانّ هذه الكلمه مجروره، إنتهى .

٨- ٨. جاء فى حاشيه « ص و ب » : أى فليتّق الرجل نفسه عن نساء الشابات، منه . الشواب : جمع شابَّه، وهى المرأه الصغيره . و روى أيضًا : فإيّاه و إيّا السوءات، جمع سوأه، و هى الخصله القبيحه .

أسماء مضافًا إليها، لأنّه إذا ثبت الإضافه إلى المظهر، جاز الإضافه إلى المضمر أيضًا (١).

والثالث : هو المحكيّ (٢) عن الزجاج (٣)، والسيرافى، من انّ « إيّا » اسم ظاهر، خصّ بالإضافه إلى المضمرات (۴).

والرابع : مـا نقـل عن جمـاعه من الكوفيّين من انّ الضـمـائر هى مـا بعـد « إيّـا »، و « إيّـا » دِعَامَه (۵) و ذريعـه (۶) إلى التلفّـظ بها منفصله، لأنّه لمّا فصلت عن العوامل، تعذّر النطق بها مفرده، فضمّ إليها « إيّا » لتستقلّ به (٧).

والخامس : ما نقل عن جماعه أخرى منهم أيضًا من انّ « إيّاها » مثلًا بكمالها اسم مضمر (٨).

والسادس : ما ذهب إليه المبرّد من انّه اسم مبهم، فيختصّ أمره بالإضافه (٩).

١- ١. ينظر : شـرح المفصّل لابن يعيش : ٣ / ١٠٠ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ١ / ۴٨١ و ٢ / ۴٢۵ ؛ و شرح ابن عقيل : ٢ / ٣٠٠ ؛ والإنصاف : ٢ / ۵٧٠ و ۵٧٢ مسأله ٩٨ .

٢- ٢. فى « ب و ك ١ و ٢ » : هو المرويّ .

٣- ٣. هو إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج، أبو إسحاق، النحوى، اللغوى، المفسّر، أقدم أصحاب المبرّد قراءه عليه، ولد و مات فى بغـداد . له من الكتب : معـانى القرآن، الإشـتقاق، العروض، مختصـر النحو، خلق الإنسـان، الأمـالى فى الأدب واللغه، إعراب القرآن ؛ أنظر معجم المؤلّفين : ١ / ٣٣ ؛ والأعلام : ١ / ۴٠ ؛ والكنى والألقاب : ٢ / ٢٩٣ ؛ والوافى بالوفيات : ۵ / ٢٢٨ .

۴- ۴. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ٢ / ۴٢۵ ؛ والإنصاف : ٢ / ۵٧٠ مسأله ٩٨ .

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ب » : ما يعتمد عليه شيء .

۶- ۶. جاء فى حاشيه « ب » : أى واسطه .

٧- ٧. وإليه ذهب أبوالحسن بن كيسان ؛ أنظر شـرح الكافيه للرضـى : ٢ / ۴٢۵ ؛ والإرتشاف : ٢ / ٩٣٠ ؛ والإنصاف : ٢ / ۵٧٠ ؛ والصحاح ـ إيا ـ : ۶ / ٢۵۴۵ ؛ والهمع : ١ / ۶١ .

٨- ٨. هـو المنقـول عن بعض الكوفيّين، أنظر : الإنصـاف : ٢ / ۵٧٠ ؛ وإملاء مـا منّ به الرّحمن : ١ / ۶ ؛ وشـرح المفصّل لابن يعيش: ٣ / ١٠٠ ؛ والارتشاف : ٢ / ٩٣٠ .

٩- ٩. أنظر الإنصاف : ٢ / ۵٧٠ مسأله ٩٨ ؛ و تفسير الثعالبى : ١ / ١۶۵ .

والسابع : ما حكى عن الخليل فى القول الآخر من انّه اسم مظهر ناب مَنَابَ المضمر (1).

تضعيف غير المختار من الأقوال السبعه

فهذه هى الأقوال فى المسأله، فها أنا أذكر الجواب عن غير المختار منها، ثمّ أشير إليه، فأقول : أمّا عن الأوّل فبما سيجىء .

و أمّا عن القول الثانى : فبما صرّح به جماعه _ منهم نجم الأئمّه (2) _ من عدم جواز إضافه الضمائر .

و أيضًا يجىء فى مبحث الإضافه عدم جواز إضافه المعارف إضافه معنويّه، و قد عرفت انّ الضمائر أعرفها، فبعدم الجواز أولى، فتأمّل .

و أمّا إستدلالهم بالمثال المذكور (3)، فقد أجاب عنه الزمخشرى والبيضاوى وغيرهما : انّه شاذّ، فلا يلتفت إليه (4).

و أمّا عن الثالث : فبأنّه لو كان كذلك، للزم إعرابه للزوم إضافته، لأنّ المقتضى للبناء (5) عارضه المقتضى للإعراب، و هو الإضافه الّتى من خواصّ الأسماء، فيبقى الاسم على أصله من الإعراب، مع انّه بالإتّفاق ليس كذلك .

و به يجاب عن القول الثانى، و سيجىء غيره .

ص: 421

1- 1. الإنصاف : 2 / 570 مسأله 98 ؛ وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : 2 / 22 ؛ والارتشاف : 2 / 930 .

2- 2. شرح الكافيه للرضى : 2 / 425 .

3- 3. أى ما ذكر من قول بعض العرب : « إذا بلغ الرجل الستّين فإيّاه و إيّا الشَوابِّ » .

4- 4. الكشّاف : 1 / 60 و 61 ؛ المفصّل : 163 ؛ أنوار التنزيل وأسرار التأويل : 1 / 32 ؛ شرح الكافيه للرضى : 1 / 481 .

5- 5. جاء فى حاشيه « ش » : بل نقول لا وجه لبنائه فضلًا عن أن يكون مع المعارض، فتدبّر، أبوالقاسم.

و أمّا عن الرابع : فبأنّ مفاده عدم كون « إيّاه » ضميرًا منفصلاً، مع انّ الظاهر اتّفاقهم على ذلک .

و أيضًا لو كان الأمر كـذلک، لِمَ كان اللازم تأخير الضـمير وتقـديم الـدِعَامه، مع انّ العكس كان أولى لأولويّه الأصل بالتقديم، كما فعل ذلک فی : أنت، بناء على انّ الضمير : أن، والتاء حرف، كما تقدّم .

و أمّا عن السادس : فبما مرّ فی الثالث .

و أمّا عن السابع : فبأنّ نيابه الظاهر عن الضمير خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلاّ بدليل .

و أيضًا ليس فی الأسماء الظاهره ما يختلف آخره ياء و كافا و هاء، ولا موجب لإلتزام ذلک لما سنذكر .

و أيضًا يرد على القول الأوّل والثانی انّ حكمهم بانّ الضـمائر أعرف المعارف ينافيهما، إذ كيف يكون « إيّا » ضـميرًا، مع انّه لا يفهم المراد منه إلاّ بذكر الغير معه.

و أيضًا حكمهم بانّ الضمير إمّا موضوع للمتكلّم أو للمخاطب أو للغائب ينافيهما، لأنّه لايصدق على « إيّا » انّها لأيّها هی، فكيف يكون ضميرًا ؟!

بيان المختار بين الأقوال السبعه

إذا عرفت ذلک نقول : انّ المختار من هذه الأقوال هو : القول الخامس، لسلامته عن هذه الإيرادات، و لصدق التعريف المذكور للضـمير من انّه موضـوع إمّـا للمتكلّم أو المخـاطب أو الغـائب عليه حينئـذ، إذ « إيّـای » على هـذا موضـوع للمتكلّم، و « إيّـاک » للمخاطب، و « إيّاه » للغائب .

هذا، واعلم : قد ذكر نجم الأئمّه :

انّه قد تفتح همزه « إيّا »، و قد تبدل الهمزه، مفتوحه و مكسوره، هاء، إنتهى (۱).

وقال الفاضل البيضاوى: وقرى ء « إيّاك » بفتح الهمزه، و« هيّاك » بقلبها هاء(۲).

والظاهر انّ مرادهما واحد، و انّما ذَكَر « إيّاك » لأنّ المقام يقتضى ذلك، لذِكْرِه ذلك عند قوله تعالى : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ ».

الأصل فى الضمائر : المتّصله

قوله : لما فيه من الإختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير .

فيعلم منه انّ الأصل فى الضمائر : المتّصله، إذ عدم جواز الإتيان بشىء مع وجود آخر و إتيانه مع عدمه، أماره الفرعيّه، و لأنّك قد عرفت انّ المضمر انّما يقال للمستتر حقيقه، و إطلاقه على البارز من المتّصل مجاز، فضلاً عن المنفصل، وانّما يقال لهما المضمر لأجل الشباهه، فيكون البارز من المتّصل والمنفصل فرعًا .

ثمّ فى عباره المتن نظرٌ، إذ مع قوله : « و فى اختيار »، لا يحتاج إلى قوله : « إذا تأتّى »، و كذا بالعكس، فالمناسب أن يقول هكذا :

إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِىءَ الْمُتَّصِلْ فَلا يَجُز إِتْيَانُكَ بِالْمُنفَصِلْ

إذ هذا مع عدم ورود ما ذكر عليه، مذكور فيه جواب الشرط، بخلاف ما ذكره، فانّ جوابه فيه محذوف .

ص: ۴۲۳

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۲۵ .

۲- ۲. أنوار التنزيل و أسرار التأويل : ۱ / ۳۳ .

ما یجب فیه انفصال الضمیر

قوله : فصل .

و هو جواب للشرط، أعنی قوله : « فإن لم یتأتّ »، أی : و إن لم یمکن الإتیان بالمتّصل بأن کان عامل الضمیر متأخّرًا أو محذوفًا، إلی آخره .

فها أنا أبیّن وجه عدم إمکان الإتیان بالضمیر المتّصل فی هذه المواضع بإعانه اللّه سبحانه، فأقول : أمّا عدم إمکانه إذا کان العامل متأخّرًا کقوله تعالی : « إِیَّاکَ نَعْبُدُ »، فلأنّ الضمیر انّما یتّصل بالجزء الآخر من الفعل، سواء کان مرفوعًا کقولک: ضَرَبتُ، أو منصوبًا کقولک : ضَرَبَکَ، و هنا غیر ممکن ذلک، إذ المفروض انّه مقدّم، فحینئذ لا یجوز أن یتّصل بالجزء المقدّم (1) من الفعل لما عرفت، فیجب انفصاله ؛ وأیضًا قد مرّ انّ الضمیر المتّصل ما لا یصلح لأن یبتدأ به .

عدم جواز اتّصال الضمیر إذا کان عامله محذوفًا

و أمّا عدم إمکانه إذا کان عامله محذوفًا کقولک : ان إیّاه ضربته، فلما عرفت أیضًا من انّه انّما یتّصل بالجزء الآخر من الفعل و حذف العامل یمنع من ذلک، ومنه قولک : إیّاک والأسد، و قولک لمن یسئلک مَنْ أَضْرِب : إیّاه .

و لا یخفی انّ القسم الأوّل لا یتصوّر إلاّ فی الضمیر المنصوب، لأنّ الفاعل لا یتقدّم ؛ و أمّا الثانی، فیعمّ المرفوع أیضًا، و قد عرفت المنصوب، أمّا المرفوع فکقولک : إن أنت ضربت، و أصله : إن ضربت ضربت، حذف العامل وأبقی الضمیر، فانفصل .

۱- ۱. فی « ب و ش » : المتقدّم .

و أمّا عـدم إمكـانه إذا كـان عـامله معنويًّا كقولـك : أنـا زيـد، فلأنّ الضـمير لفظىّ، والعامل معنوىّ، و اتّصال اللفظ بالمعنى غير ممكن، فيجب الانفصـال ؛ هـذا على القول بـانّ العامـل فى المبتـدأ الإبتـداء، و أمّـا على القول بـانّ العامـل فيه الخبر، فلمـا مرّ فى المعمول المتقدّم .

وأمّا عدم إمكانه إذا كان محصورًا مثل: ما ضربك إلاّ أنا، فلِمَا مرّ فى تعريف المتّصل من انّه لايلى «إلاّ»، وكذا إذا كان محصورًا بمعنى إلاّ كقولك: انّما هو قائم.

و أمّا عـدم إمكان اتّصال الضـمير إذا أسـند إليه صـفةٌ جَرَت على غير مَنْ هى له كقولك : زيد عمرو ضاربه هو، فلانّه لو اتّصـل الضـمير و قيل : زيد عمرو ضاربه، لالتبس على السامع انّ الضارب زيد أو عمرو، بل المتبادر انّه عمرو، لكونه أقرب من زيد إلى الضمير المستتر فى الوصف ؛ بخلاف (١) ما لو انفصل و قيل : زيد عمرو ضاربه هو، فانّه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر، يعلم منه انّ مرجعه ما هو خلاف الظاهر أى : زيد، إذ لو لم يكن ذلك، لا حاجه إلى انفصال الضمير .

و هذا الإلتباس وإن لم يتحقّق فى جميع الموادّ، إذ قولك : هند زيد ضاربته، يصدق عليه انّ الضـمير أسـند إليه صـفةٌ جَرَت على غير مَنْ هى له، مع انّه مع الإتّصال لا إلتباس فيه، إذ يعلم منه انّ الضـمير فى الصفه عائدٌ إلى هند، لكن الحكم مطلق طردًا للباب، فيجب أن يقال : هند زيد ضاربته هى .

هـذا على مـذهب البصـريّين، و عن الكوفيّين : إختصاص جواز الانفصال بصوره خوف اللبس، و عدمه عند عدمه (٢). و هو (٣) أولى لما عرفت من عدم جواز

ص: ۴۲۵

١- ١. فى « ش » : بخلافه ؛ وهو خطأ .

٢- ٢. نقله عنهم الرضى فى شرح الكافيه : ١ / ٢٥٦ ؛ وأبو حيّان فى الارتشاف : ٢ / ٩٣٢ .

٣- ٣. فى « ب » بدل قوله « و هو » : الثانى .

الإتيـان بالمنفصـل عنـدالتمكّن من الإتيان بالمتّصل، والصوره المـذكوره الإتيان (١) بالمتّصـل فيهـا ممكنٌ، فالعـدول عنه إلى ما يتوقّف وجوده على عدم التمكّن منه غير جائز .

ثمّ المراد بالصـفه هو : اسم الفاعل والمفعول والصفه المشبّهه، و بالجرى على غير مَنْ هى له هو : أن يكون حالاً من ذلك الغير، كقولـك : رأيت زيـدًا وخالـدًا ضـاربه هو، أو خبرًا عنه كقولـك : زيـد عمرو ضـاربه هو، أو صـفه له كقولك : مرّ رجل برجل ضاربه هو، ففى جميع هذه الصور وجب انفصال الضمير لدفع الإلتباس .

و هذه المواضع هى الّتى أشار الشارح إليها بوجوب انفصال الضـمير فيها، وقد أوضـحناها ؛ و زادوا مواضع أُخَر ليس المقام مقام بيانها .

ثمّ انّ هـذه المواضع و غيرهـا ليست إلاّ موجبه للإتيان بضـمير الرفع أو النصب، دون الجرّ، ولهـذا انقسـموا الضـمير المنفصل إلى الرفع والنصب، و حكموا بعدم مجىء المجرور من المنفصل، كما تقدّم إليه الإشاره .

جواز الإتّصال والانفصال فى الضمير

قوله : على الأصل .

لأنّ الأصل فى الضـمير : المتّصل، كما عرفت، فلا يحتاج إلى دليل، نعم إجرائه على خلاف الأصل يحتاج إلى دليل، و لهـذا قال فى الثانى : « للطول ».

والحاصل : تقـدّم انّه متى يمكن الإتيان بالمتّصل، لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، لكن يسـتثنى من هذه الكلّيه صورتان، كما سيبيّنه و نتبّه على كلّ منهما عند ذكرهما .

ص: ۴۲۶

١- ١. فى « ش » : إتيان ؛ وهو خطأ .

قوله : ثانی ضمیرین أوّلهما أخصّ و غیر مرفوع .

احترز بقوله : « ثانی ضمیرین » عن الأوّل، فانّه لا یجوز فیه إلاّ الإتّصال ؛ وبقوله : « أوّلهما أخصّ » عمّا إذا کان الثانی أخصّ أو مساویًا، فانّ فی الأوّل یجب الانفصال، لانّه لوکان متّصلاً یتعلّق بالضمیر، فیلزم تعلّق الأشرف بالأدنی(۱) کقولک : زید أعطاه إیّاک ؛ و نقل سیبویه عن النحاه تجویز الإتّصال أیضًا، قال : وانّما هو شیء قاسوه، ولم یتکلّم به العرب (۲). وفی الثانی کذلک علی ما سیجیء من قوله : « و فی اتّحاد الرتبه الزم فصلاً » إلی آخره .

و بقوله : « غیر مرفوع » عمّا إذا کان أوّل الضمیرین مرفوعًا کقولک : أعطیتک، فانّ الضمیر الأوّل فیه و إن کان أخصّ من الثانی، لکنّه مرفوع، فلا یجوز فی الثانی إلاّ الإتّصال، لما مرّ من انّ الضمیر المرفوع کالجزء من الفعل، فکأنّ الثانی حینئذ متّصل بنفس الفعل، فلا یجوز فیه إلاّ الاتّصال .

مثاله ما ذکره : سَلْنِیهِ، فانّ أوّل الضمیرین فیه أخصّ من الثانی و غیر مرفوع، فیجوز لک حینئذ اتّصال الثانی کما تقول : سَلْنِیهِ، وانفصاله فتقول : سَلْنِی إیّاه، کما ذکره ؛ أمّا الأوّل فلما عرفت من انّ الضمیر الأوّل أخصّ، فلا کراهه لتعلّق الأدنی بالأشرف، وبه جاء فی الکتاب قوله تعالی : « فَسَیَکْفِیکَهُمُ اللّه » (۳)، وقوله تعالی: « أَنُلْزِمُکُمُوهَا » (۴)، و غیرهما ؛ و أمّا الثانی، فلأنّ المتّصل الأوّل فضله، لیس اتّصاله کاتّصال المرفوع .

واعلم : انّه لیس الحکم مختصًّا بخصوص « سَلْنِیهِ »، بل یعمّ کلّما کان فیه

۱- ۱. فی « ب و ک ۲ » : علی الأدنی .

۲- ۲. الکتاب : ۱ / ۴۵۰ .

۳- ۳. البقره : ۱۳۷ .

۴- ۴. هود : ۲۸ .

ضميران يكون الأوّل منهما أخصّ و غير مرفوع، و هو المراد بقوله : « وَ كَذَا مَا أَشْبَهَهُ » ؛ إلاّ إذا كان العامل من النواسخ كقولك : خِلْتَنِيهِ، فانّه يصدق عليه انّ فيه (۱) ضميرين يكون الأوّل منهما أخصّ، إلاّ انّه ليس مشتركًا مع ما ذكر فى الحكم المزبور، و لهذا لم يرجّح المصنّف فى الأوّل اتّصال الضمير الثانى أو انفصاله، مع انّه فى « خِلْتَنِيه » حكم بالإتّصال .

و هذه إحدى الصورتين اللّتين تقدّم إليهما الإشاره من انّه يستثنى من القاعده الكلّيه المزبوره صورتان : إحديهما هى هذه، يعنى إذا اجتمع فى الكلام ضميران يكون الأوّل منهما أخصّ و غير مرفوع، و لم يكن العامل فيهما من النواسخ، فحينئذ يجوز فى ثانى الضميرين الإتّصال والإنفصال من غير ترجيح بينهما، كما يظهر من المصنّف والشارح، و إن كان الأولى الإتّصال، لأنّه الأصل، والمخرج عنه غير ثابت .

والصوره الثانيه المستثناه من القاعده المذكوره هى : ما كان الضمير منصوبًا بالفعل الناسخ، سواء كان هناك ضميران و كان أوّلهما مرفوعًا كما فى : « كُنْتُهُ »، أم لا كما فى : « خلتنيه »، فانّ الضميرين فيه الياء والهاء منصوبان، و هو ما أشار إليه بقوله: « فِى كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى » إلى آخره؛ أو لم يكن فيه إلاّ ضمير واحد منصوب، كما فى : كَانَهُ زيدٌ .

قوله : فى اتّصال وانفصال ما هو خبر لكان أو إحدى أخواتها .

أراد بذلك التنبيه على الفرق بين الصورتين، إذ فى الُاولى يعتبر عدم كون الضمير الأوّل مرفوعًا، بخلاف الثانيه، و فيها يعتبر فى ثانى الضميرين كونه منصوبًا

۱- ۱. فى « ب و ش » : فيها .

بالفعل الناسخ، سواء كان الأوّل مرفوعًا أم لا، كما تقدّم ؛ والتنبيه على عدم إختصاص الحكم بكان فقط، كما توهّم بعض منهم .

وظاهر عباره الشرح حيث قال : « فى اتّصال وانفصال »، يدلّ على انّ الخلاف فى جواز الإنفصال و عدمه، و هو الظاهر من الدليل الّذى سيذكره، والمفهوم من الدليل الّذى ذكره لسيبويه : تعيّن الإنفصال ؛ والمستفاد من جماعه: انّ خلافهم فى الرجحان والعدم، لا فى أصل الجواز (١).

قوله : و لأنّه واردٌ فى الفصيح .

كقوله تعالى : « إذْ يُرِيكَهُمُ اللّه ... وَ لَوْ أَرَاكَهُمْ » (٢)، و كقوله صلى الله عليه و آله لِعُمَر لمّا أراد أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنّه الدجّال : « إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليه، وَإنْ لايَكُنْه فلا خيرَ لَكَ فِى قَتلِه » (٣).

الشاهد فى موضعين حيث جىء فيهما بالمتّصل دون المنفصل، فيعلم منه ترجيحه .

قوله : أى سيبويه، ولم يصرّح به تأدّبًا .

والمراد بهذا الكلام دفع ما يرد على المصنّف فى المقام، و هو انّ قوله :

ص: ۴۲۹

١- ١. أنظر شرح ابن عقيل : ١ / ١٠٣ و ١٠۴ ؛ والارتشاف : ٢ / ٩٣۴ _ ٩۴٠ ؛ وأوضح المسالك : ١ / ۶٩ _ ٧٣.
٢- ٢. الأنفال : ۴٣ ؛ « إذْ يُرِيكَهُمُ اللّه فى مَنامِكَ قَلِيلاً وَ لَوْ أرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنازَعْتُمْ فِى الْأَمْرِ وَ لكِنَّ اللّه سَلَّمَ إنَّهُ عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُور ».
٣- ٣. أخرجه البخارى فى صحيحه : ٢ / ٩۶ ؛ وكذا مسلم فى صحيحه : ٨ / ١٩٢ . قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله : روى أنّ النبى صلى الله عليه و آله وصف الدجّال ذات يوم لعمر بن الخطّاب، ثمّ رأى عمر يومًا ابن صياد على ما وصف به النبىّ صلى الله عليه و آله ، و هو رجل اعرابى، فأراد عمر أن يقتله لزعمه أنّه كان دجّالاً، فنهاه النبىّ صلى الله عليه و آله عن ذلك و تكلّم معه بهذا الكلام . و اسم « يكن » فى الموضعين لابن صياد، والخبر لدجّال ؛ أنظر حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ٨۵ .

« وغَيرِى اخْتَيارَ الإنْفِصَالاَ ـ » ظاهره انّ كلّ من غير المصنّف اختار الإنفصال، وليس الأمر كـذلك، إذ عرفت من نقل الشارح عن جماعه اختيار الإتّصال فى المقام، فدفعه الشارح بما ترى .

قوله : لكونه فى الصورتين خبرًا فى الأصل .

أى فى باب : كان و أخواتها، و باب : خلت و نحوه، و ذلك لأنّه (١) قبل دخولهما كان خبرًا للمبتدأ .

قوله : كما تقدّم .

أقول : ما تقدّم لا يصلح لأن يكون (٢) مشارًا إليه، إلاّ قوله فى بيان المواضع الّتى يؤتى فيها بالضمير المنفصل : « أو كان معنويًّا »، أى : كان عامله معنويًّا، وهو انّما يصحّ إذا كان رفع الخبر بالإبتداء أيضًا، و هو مناف لما سيجىء فى باب الإبتداء عند قول المصنّف « كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بَالْمُبْتَدَأ » : و هو الصحيح الّذى نصّ عليه سيبويه (٣).

خبر المبتدأ لايكون ضميرًا متّصلاً

ويمكن أن يقال : قد تقدّم فى أوّل بحث الضمائر انّ الضمير المتّصل ما كان غير مستقلّ بنفسه، فلايصلح لأن يكون خبرًا للمبتدأ، ويحتمل أن يكون مراده ممّا تقدّم ذلك، وهو وإن كان غير صريح فى تعيين انفصال خبر المبتدأ، إلاّ انّه يستلزمه.

و كذا قول المصنّف : « وَ ذُو اتِّصَالٍ مِنهُ مَا لاَ يُبْتَدَأ »، إذ قد عرفت انّه ليس المراد منه وقوعه مبتدأ، بل المراد انّه لا يصلح لأن يقع كلمه مبتدأةً بها ولم يكن

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ب » : أى الضمير .

۲- ۲. فى « ش » : أن يكون .

۳- ۳. البهجه المرضيّه : ۱ / ۱۶۶ باب الإبتداء .

جزءًا لشیء آخر، و معلوم انّ خبر المبتدأ کلمه مبتدأه مستقله، والمقصود التنبیه علی ما یصلح لأن یکون مشارًا إلیه بقوله : « کما تقدّم »، و إلّا نقول : إنّ خبر المبتدأ لا یجوز أن یکون ضمیرًا متّصلاً .

أمّـا علی القول بکون عـامله الإبتـداء، فظـاهر لمـا عرفت عنـد قوله : « أو کان معنویًّا » ؛ و أمّا علی القول بانّ عامله المبتـدأ، فلأنّ المرفوع بالفعـل انّمـا یتّصـل به، لأنّ الفعل مقتض له أصالهً، و لهـذا لابـدّ لکلّ فعل من مرفوع، و لایخلو منه أبـدًا، ولیس الاسـم کذلک، إذ لیس کلّ اسم رافعًا، فتأمّل .

و بمـا ذکر، ظهر لـک عـدم جواز کون المبتـدأ ضـمیرًا متّصـلاً، أمّا علی القول بأنّ عامله معنویّ فلما تقـدّم ؛ وأمّا علی القول بانّ عامله الخبر فلما ذکر آنفًا، لأنّ الخبر إمّا اسم أو جمله، و لیس المرفوع من لوازم أحدهما .

رتبه الضمائر فی التقدیم والتأخیر

[رتبه الضمائر فی التقدیم والتأخیر] (۱)

قوله : و هو الأعرف علی غیره .

إعلم : انّ مقتضـی القیاس عدم التعبیر بالأعرف، لأنّ أفعل التفضیل لا یبنی من الثلاثی المزید فیه، إذ مادّته التعریف، لأنّ محافظه جمیع الحروف فیه متعـذّره کمـا لاـ یخفی، و مع الحـذف لاـ یعلم انّه ثلاثیّ بنی منه أفعل للتفضـیل، أم لا ؛ بل مقتضاه أن یقال : أکمل تعریفًا، کما یجیء فی أفعل التفضیل، أو نحوه، إلّا انّ السَماع جوّز ذلک، إذ صرّح بعضهم بسماع الأعرف منهم (۲).

قوله : الضمائر .

الإتیان بصیغه الجمع إمّا لتعدّد الأمثله، أو بالحمل علی ما بلغ فیه الضمیر عدد

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. لم نعثر علیه .

الجمع، كالمثال الّذى ذكره، إذ يجوز أن يكون هناك ضميران لا أزيد، كما تقول: الدرهم أعطانيه زيد، على الإتّصال ؛ أو : أعطانى إيّاه ؛ أو : أعطاه إيّانى، على الإنفصال .

ضمير المتكلّم أعرف من غيره

قوله: إذ ضميرالمتكلّم أخصّ من ضمير المخاطب، إلى قوله: من ضميرالغائب.

قد عرفت ذلك فيما ذكرنا سابقًا، وإن أردت أن يضح لك حقيقه الحال فاعلم : انّه إذا سمعت من متكلّم « أنا »، تعرفه بخصوصه و إن كان هناك أشخاص متعدّده، وأمّا إذا سمعت من متكلّم إلى مخاطب « أنت » و يكون هناك أشخاص متعدّده، لاتعلم بمجرّد ذلك الخِطاب المُخاطَب بخصوصه .

فظهر لك انّ المتكلّم أكمل تعريفًا من المخاطب، وكذا من الغائب، لأنّ المخاطب أعرف منه كما سيجىء، والأعرف من الأعرف أعرف .

ضمير المخاطب أعرف من الغائب

و أمّا أخصّيّه المخاطب، فلأنّ المتكلّم يعرف المخاطب بالعين والقلب، بخلاف الغائب، فانّ اللازم فيه أن يعرفه بالقلب .

جواز التقديم والتأخير فى كلّ من الأخصّ وغيره

قوله : و لايجوز فى : زيد أعطيتك إيّاه، تقديم الغائب للبس .

و ذلك لأنّ « زيد » يصلح لأن يكون مُعطىّ و مُعطى به، كما انّ المخاطب كذلك، إذ كلّ منهما يصلح للآخذيّه والمأخوذيّه، فإذا جوّز (١) التقديم والتأخير فى كلّ من الضميرين يلتبس الآخذ بالمأخوذ، فلدفعه خصّ التقديم بأحدهما ليصير قرينه

۱- ۱. فى « ب » : جوّزوا ؛ و فى « ش » : جواز .

على انّه آخذ، و خصّ ذلك بالأخصّ لأشرفيّته، بخلاف المثال الأوّل المذكور فى الشرح، فانّ القرينه فيه قائمه لتعيين الآخذ والمأخوذ، و هى عدم صلاحيّه الدرهم إلّا للمأخوذيّه، و لهذا جوّز التقديم والتأخير فى كلّ من الأخصّ و غيره فيه .

والحاصل : انّ الموضع الّذى يجوز فيه اتّصال الضمير وانفصاله، و هو ما كان أوّل الضميرين فيه أخصّ و غير مرفوع كما تقدّم، عند الإتّصال لابدّ من عدم تأخير الأخصّ، و عند الإنفصال يجوز لك تأخيره و إبقائه على حاله، إلّا إذا خيف اللبس، فكما تقدّم .

أمّا عدم جواز تأخير الأخصّ فى صوره الإتّصال، فواضح، إذ تقديم الأدون على الأشرف مع تساويهما فى الإتّصال غير جائز .

و أمّا جواز تأخيره فى صوره الإنفصال، فلأنّ الأصل فى الضمائر الإتّصال، وهذا الضمير وإن كان من حيث الأخصّيه أشرف، و لكن ذلك من حيث جريانه على الأصل يجوز تقديمه عليه، كما ذكره بقوله : « أعطيته إيّاك »، و أمّا عكسه فواضح .

ثمّ هذا الحكم و كذا تمثيله بقوله : « أعطيته إيّاك » لا يساعد ما ذكره أوّلاً فى بيان جواز اتّصال الضمير وانفصاله من تخصيصه ذلك بثانى ضميرين أوّلهما أخصّ، فانّ « إيّاك » هنا كان أوّل الضميرين، مع انّه قد انفصل .

إن قيل : إنّ المراد من كونه ثانى الضميرين : وقوعه فى المقام الثانى، فعلى هذا يصدق انّ « إيّاك » فى المثال المذكور ثانى الضميرين .

قلنا : على تسليم ذلك يرد عليه ما ذكره أوّلاً من كون أوّل الضميرين أخصّ، فانّه على هذا يكون أوّل الضميرين الهاء، و هو غير أخصّ كما لا يخفى . وأيضًا

على هذا لا معنى لقول المصنّف : « وَ قَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ »، و لا سيّما لقول الشارح بعد قول المصنّف : « وقَدِّمَنْ مَا شِئتَ مِن الأَخَصّ »، كما هو واضح .

فالأحسن فى المقام عباره ابن الحاجب حيث قال :

وإذا اجتمع ضميران و ليس أحدهما مرفوعًا، فإن كان أحدهما أعرف و قدّمته، فلك الخيار فى الضمير (1) الثانى، نحو : أعطيتكه وأعطيتك إيّاه (2)، و ضربيك و ضربى إيّاك (3)، و إلاّ فهو منفصل، إنتهى كلامه (4).

و إلى ما ذكره ذهب جماعه منهم (5).

لايجوز اتّصال ثانى الضميرين فيما إذا اتّحادا فى الرتبه

قوله : للثانى .

و ذلك لأنّه لو لم ينفصل الثانى من الضميرين، يلزم فى تقديم كلّ منهما الترجيح من غير مرجّح، إذ المفروض انّهما متّحدان فى الرتبه، فانفصل الضمير الثانى تحرّزًا عن ذلك، أى (6) الترجيح من غير مرجّح .

مثاله إذا كانا لمتكلّمين قولك : ظننتنى إيّاى، و للمخاطبين نحو : علمتك إيّاك، وللغائبين نحو : حسبته إيّاه .

۱- ۱. « الضمير » لم يرد فى المصدر .

۲- ۲. « وأعطيتك إيّاه » لم يرد فى المصدر.

۳- ۳. « و ضربى إيّاك » لم يرد فى المصدر .

۴- ۴. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۳۷ .

۵- ۵. أنظر : المفصّل : ۱۶۶ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۳۸ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۰۶ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك : ۱/ ۱۴۸ _ ۱۵۲ ؛ و أوضح المسالك : ۱ / ۷۵ ؛ والارتشاف : ۲ / ۹۳۴ و ۹۳۵ .

۶- ۶. « أى » لم يرد فى « ش و ک ۲ » .

قد يبيح الغيب فى اتّحاد الرتبه وصلاً مع اختلاف الضميرين

[قد يبيح الغيب فى اتّحاد الرتبه وصلاً مع اختلاف الضميرين] (۱)

قوله : كأن يكون أحدهما مثنّى والآخر مفردًا .

و ذلك لئلاّ يلزم اجتماع المثلين لفظًا و معنًى، و مقتضى ما ذكرنا من لزوم الترجيح من غير مرجّح عدم جوازه أيضًا، إلاّ أن يقال : انّ الإختلاف الّذى اعتبره الشارح يرجّحه، لأنّ المثنّى مثلًا لكثره مدلوله بالنسبه إلى المفرد أشرف، فتقديمه أولى، و كذا الجمع ؛ هذا إذا كان المقدّم مثنّى مثلاً و أمّا إذا قدّم المفرد فنقول : انّه من حيث كونه أصلًا للمثنّى مثلاً أولى بالتقديم باختلاف الحيثيّات، و هذا القدر لعلّه يكفى للتحرّز عن الترجيح من غير مرجّح .

لا يقال : انّ هذا الإختلاف لو كان مبيحًا لوصل الضمير، ينبغى جوازه فى المتكلّمين والمخاطبين أيضًا لإمكان هذا الإختلاف فيهما ؛ لأنّا نقول : الظاهر انّه لا يصحّ فيهما الإختلاف المذكور، لاتّحاد مدلولى الضميرين، فلا يقال : علمتانى، ولا علمتنينا، ولا ظننتكماك، فلهذا لا يجوز فيهما إلاّ الفصل فى الثانى، كما ذكره، على انّه نقل عن المبرّد اتّصال الثانى فى غير الغائب أيضًا (۲).

قوله : و نحوه .

والضمير يعود إلى مصدر الفعل الناقص، أو إليه باعتبار تأوّله بالمصدر، ومآلهما واحد، أى : لكون أحد الضميرين للغائب مثنّى والآخر مفردًا، أو نحوه كأن يكون أحدهما مفردًا والآخر جمعًا، أو مثنّى و جمعًا .

ص: ۴۳۵

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۲ / ۴۳۹ ؛ و فيه : فالمبرّد يجيز اتّصال الثانى، ويستحسنه قياسًا على الغائبين، و منعه سيبويه .

و انّما رجّح الشارح من بين الإحتمالات ما ذكره، ثمّ قدّم المثّنى على المفرد، مع انّ العكس كان أولى تبعًا للشاهد الّذى ذكره فى الوجهين، إذ المذكور فيه المثّنى والمفرد بتقديم الأوّل على الثانى .

قوله : نحو : أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أكرَم وَالِدِ .

قبله : [٢٣ _] لِوَجْهِك فى الإحْسَانِ بَسْطٌ وَ بَهْجَةٌ (١).

اللغه : البَسْط : البشاشه، قال الجوهرىّ : الإنبِسَاطُ : تركُ الاحتشامِ (٢).

و البَهْجَه بفتح الباء الموحّده و سكون الهاء : الفرح والسرور . والقَفْوُ بمعنى الاتباع .

التركيب : « بسط » مبتدأ، سوّغ الإبتداء به تقديم الخبر الظرفىّ ؛ « و بهجه » عطف عليه، و « لوجهك » خبره، متعلّقه محذوف وجوبًا، و « فى الإحسان » متعلّق بمحذوف وجوبًا أيضًا فى موضع الحال فى الضمير فى الخبر، « أَنَالَ » فعل، « قَفْو » فاعله، « أكرَم وَالِد » مضاف إليه .

والشاهد فى الضميرين، أى : هماه، حيث انّهما متّصلان مع اتّحادهما فى الرتبه، الأوّل ضمير المثّنى، والثانى ضمير المفرد، هما مفعولان لقوله : « أنال »، والأوّل يعود إلى البسط والبهجه، والثانى إلى الوجه .

المعنى : بشاشه و فرح ثابت لوجهك حالكون ذلك البشاشه مثلاً فى حاله الإحسان، أعطى (٣) ذلك البشاشه والسرور وجهك اتباع أكرم والد .

١- ١. لم نقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معيّن، ولا عثرنا له سوابق أو لواحق ؛ أنظر : أوضح المسالك: ١ / ٧۵؛ وشرح ألفيّه ابن مالك لابن الناظم : ٢٣ ؛ وجامع الشواهد : ٢ / ۴٠٩ .

٢- ٢. الصحاح : ٣ / ١١١۶ .

٣- ٣. فى « ش و ك ١ و ٢ » : أعطنى .

قوله : و نحو قول الفرزدق (۱) :

[۲۴ _] بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِی دَهْرِ الدَهَارِيرِ (۲)

جوابٌ عن سؤال مقدّر، تقديره هو : انّ مقتضى ما ذكر عدم جواز الإنفصال مع إمكان الإتّصال إلّا فی المواضع المذكوره، فما تقول فی قول الفرزدق حيث أتى فيه بالضمير المنفصل، مع انّه ليس من شیء من المواضع المذكوره الّتی يجوز فيها الإنفصال أيضًا ؟

و تقرير الجواب هو : انّ انفصال الضمير فی البيت مع عدم كونه من تلك المواضع، للضروره، فقوله : « و نحو قول الفرزدق » مبتدأ، و قوله : « الضروره »

ص: ۴۳۷

۱- ۱. الفرزدق (ت ۱۱۰ ه) : همام بن غالب بن صعصعه التميمی الدارمی، أبو فراس، شاعر، من النبلاء، من أهل البصره، عظيم الأثر فی اللغه، كان يقول : لو لا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغه العرب، ولو لا شعره لذهب نصف أخبار الناس . كان الفرزدق لاينشد بين يدی الخلفاء والأمراء إلّا قاعدًا، وأراد سليمان بن عبدالملك أن يقيمه فثارت طائفه من تميم، فأذن له بالجلوس ! و قد جمع بعض شعره فی ديوان _ ط ؛ ومن أمّهات كتب الأدب والاخبار : نقائض جرير والفرزدق _ ط، ثلاثه مجلّدات . كان يكنی فی شبابه بأبی مكيه، وهی ابنه له. ولقب بالفرزدق لجهامه وجهه وغلظه . وتوفّی فی باديه البصره، وقد قارب المئه ؛ الأعلام : ۸ / ۹۳ . وانظر ترجمته فی: هديه العارفين : ۲ / ۵۱۰ ؛ ومعجم المؤلّفين : ۱۳ / ۱۵۲ ؛ ووفيات الأعيان : ۶ / ۸۶ ؛ والبدايه والنهايه: ۹ / ۲۹۳ ؛ والكنی والألقاب : ۳ / ۲۲ .

۲- ۲. البيت من قصيده للفرزدق همام بن غالب، يمدح بها يزيد بن عبدالملك بن مروان، و يهجو يزيد بن المهلب. و ليس لأميه بن أبی الصلت كما قال ابن جنی . وقبله قوله : إنّی حَلَفْتُ وَلم أحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءَ بَيتٍ مِن السَاعِينَ مَعْمُورِ فِی أَكبَرِ الحَجِّ حَافٍ غَيْر مُنْتَعل من حالف مُحرم بِالحَجّ مَصبُور ديوان الفرزدق : ص ۲۶۲ _ ۲۶۷ ؛ وانظر شرح ديوان الفرزدق : ۱ / ۱ / ۲۶۴ ؛ وشرح الشواهد للعينی : ۱ / ۱۲۱ ؛ و جامع الشواهد : ۱ / ۲۹۶؛ وأوضح المسالك : ۱ / ۶۶ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۵۲؛ وخزانه الأدب : ۵ / ۲۸۵ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۰۱ و ۱۰۸ ؛ و شرح الكافيه للرضی : ۲ / ۴۳۵ ؛ وشرح الألفيّه لابن الناظم : ص ۲۳ .

مبتدأ ثان، و جمله : « اقتضت انفصال الضـمير » خبره، والرابط الضـمير فی « اقتضت »، و جمله المبتدأ والخبر خبر الأوّل، والرابط محذوف، والتقدير : ونحو قول الفرزدق الضروره اقتضت انفصال الضمير فيه .

وانّما ذكر البيت هنا ولم يذكره بعد قوله :

[۲۵ _] وَ فِی اخْتِيَارٍ لاَ يَجِیءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّی أَنْ يَجِیءَ الْمُتَّصِلْ

كما ذكره بعضهم هناك، تنبيهًا على انّ المناسب ذكره ههنا ليعرف المتعلّم أوّلاً ـ المواضع الّتی يجوز فيها الإنفصال، و كذا المواضع الّتی تعيّن فيها الإنفصال، حتّی يعلم انّ البيت ليس منها، بل انفصال الضمير فيه للضروره فقط .

اللغه : الباعث هو الّذی يبعث الموتی و يحييهم ؛ والوارث هو الّذی ينتقل (۱) إليه الأملاك بعد موت الملاّك، والمراد هنا هو اللّه تعالی ؛ و « ضَمِنَت » بكسر الميم المخفّفه بمعنی : تضمّنت، أی : اشتملت ؛ والدهر : الزمان، والدهارير : الشدائد .

التركيب : « بالباعث » متعلّق بحلفت فی قوله قبل هذا البيت :

إنّی حَلَفْتُ وَلم أحْلِفْ عَلَی فَنَدٍ فنَاءَ بَيتٍ مِن السَاعِينَ مَعْمُورِ (۲)

و « الوارث » صفه له، و « الأموات » منصوب إمّا بالباعث، أو الوارث، على ما يجیء فی بحث تنازع العاملين ؛ و « قد ضمنت » جواب القسم، و « الأرض » فاعله، و « إيّاهم » مفعوله، والشاهد فيه، حيث أتی به بالمنفصل للضروره .

۱- ۱. فی « ش » : ينقل .

۲- ۲. جاء فی حاشيه « س » : الفَنَد بالتحريك : الكذب، والفِنَاء ما امتد، وهو نصب على الظرفيّه، والعامل فيه: حلفت، والمراد بالبيت الكعبه شرفها اللّه تعالی، وبالساعين الطائفين، ومعمور صفه للبيت، ومن الساعين متعلّق به، منه سلّمه اللّه تعالی .

المعنى : قسمت (۱) بالمُحْى الأموات و الّذى يرجع إليه جميع الأملاك قد اشتملت عليهم الأرض، إلى آخره .

التزام نون الوقايه قبل ياء المتكلّم مع الفعل

قوله : إذا كانت .

أشار بذلك إلى انّ « مع الفعل » فى كلام المصنّف ليس حالاً من ياء النفس كما توهّم بعض (۲)، لاستلزامه الحال عن المضاف إليه، مع عدم وجود الشرايط الّتى يجىء فى مبحث الحال إليها الإشاره، و هى كون المضاف مقتضيًا للعمل فى المضاف إليه، أو جزءًا له، أو مثل الجزء له، فكيف يجوز أن يكون حالاً منه ؟!

و جعله الشارح خبرًا عن الفعل الناقص، و هذا وإن استلزم حذف « كان » مع اسمها، و يجىء انّه بعد إن ولو كثيرًا اشتهر، و هنا ليس كذلك، لكن حمل الكلام على خلاف المشتهر أولى من حمله على خلاف الجواز .

هذا، مع انّه يحتمل أن يكون « كانت » فى الشرح تامّه، لا ـ ناقصه، و يكون قول المصنّف : « مع الفعل » فى موضع الحال عن الفاعل المستتر فيه، فعلى هذا لا يرد ما ذكر أيضًا، لانّه مختصّ بكان الناقصه لا التامّه، كما يدلّك على هذا قول المصنّف فيما بعد : « و يحذفونها و يبقون الخبر »، فعلى هذا لا يلزم على ما حمل عليه الشارح كلام المتن إلاّ حذف عامل الحال، و سيجىء انّه فيما دلّ الدليل عليه جائز، و هنا أيضًا كذلك كما يظهر ذلك للمتأمّل، فيكون المعنى حينئذ هكذا : التزم نون الوقايه قبل ياء النفس إذا وجدت تلك الياء حالكونها متّصله بالفعل .

۱- ۱. فى « ش » : أقسمت .

۲- ۲. المتوهّم هو الشيخ خالد الأزهرى فى تمرين الطلّاب : ۲۴ .

لا يقال : انّ هـذا الإحتمال لا يمكن أن يكون مراد الشارح، لانّه حينئذ يكون « كان » عاملاً فی الحال، و يجیء فی مبحث الحال تصريحه بعدم جواز ذلک ؛ لأنّا نقول : الظاهر انّ مراده هناک من عدم جواز عمل « كان » فی الحال، انّما هو إذا كانت ناقصه لا تامّه، فلاحظ عبارته هناک حتّی يظهر لک وجهه .

هـذا، و يحتمل أن يقال فی تركيب البيت وجه آخر أحسن منهما، بأن يقال : انّ قوله : « مع الفعل » ظرف لقوله : « التزم »، و كذا قوله : « قبـل يـاء النفس »، والمعنی حينئـذ : التزم فی الفعـل قبـل ياء النفس نون وقايه، من غير ارتكاب خلاف جواز، ولا خلاف راجح، و لو لا قوله بعد : « مع الفعل » متّصله به، لأمكن حمل كلامه علی هذا .

قوله : أی (١) متّصله به .

أراد بهذا التفسـير إخراج مثل : جاء إلیّ خبر عمرو، إذ يصدق عليه انّ الفعل مسـتعمل مع الياء، كما يقال : انّ الفعل مسـتعمل مع المعمول إذا لم يتّصل المعمول به أيضًا ؛ و كـذا يقال : انّ الفعل يكون مع حرف الجرّ عنـد عدم اتّصاله به أيضًا، مع أنّ النون لم يدخل قبل الياء فيه .

قوله: إذ لو قيل (٢): أكرمی، بدل: أكرمنی، قاصدًا مذكّرًا لم يفهم المراد.

ينبغی تقييده بما (٣) إذا كان هناک مخاطب متعـدّد، مـذكّر و مؤنّث، و لم يفهم بالقرينه من التوجّه و غيره خصوص المخاطب، إذ اطلاقه ممنوع، لانّه إذا لم يكن هنـاک إلاّ مخـاطب مـذكّر وحـده، متعـدّدًا كان، أو لا، أو مع المؤنّث، لكن يفهم المخاطب المذكّر بالقرينه، لا التباس حينئذ كما لا يخفی .

ص: ۴۴۰

١- ١. « أی » لم يرد فی المصدر .

٢- ٢. فی المصدر : قلت .

٣- ٣. فی « ب و ک ١ و ٢ » : فيما .

إن قلت : یمکن رفع (۱) الإلتباس فیما إذا کان بعکس ما ذکر أیضًا، أی إدخال نون الوقایه فی صیغه المؤنّث دون المذکّر، و إلاّ فما الفرق بینهما ؟

قلت : الفرق بینهما هو انّ الیاء فی صیغه المؤنّث فاعل، و قد عرفت مرارًا انّه کالجزء من الفعل، فلا یجوز الفصل بینهما بالأجنبیّ، بخلاف الیاء فی صیغه المذکّر، فانّه مفعول و لهذا خصّت النون بها .

وجه تسمیه نون الوقایه بذلک

قوله : لأنّها تقیه من الکسر المشبه للجرّ .

اسم « انّ » عائدٌ إلی النون المذکوره، و ضمیر المنصوب مع الفعل إلی الفعل، أی : قال غیر المصنّف : سمّیت تلک النون بالوقایه لانّها تقی الفعل من الکسر المشبه للجرّ .

الکسر فی نون الوقایه لیس بجرّ

وجه الشباهه بینهما : کونهما حرکه تحتانیه فی آخر الکلمه ؛ وانّما قال : « من الکسر المشبه للجرّ » إشعارًا بأنّه لیس بجرّ حقیقه، لأنّ الجرّ هو الحرکه الّتی بالعامل، و هذا الکسر لیس بالعامل، بل لأجل مناسبه الیاء .

ثمّ انّه انّما منع من لحوق هذا الکسر فی آخر الفعل، لما عرفت من انّه مشابه للجرّ، و هو لا یدخل فی الأفعال، لکونه من خواصّ الاسم، لما ذکرنا عند ذکر خواصّ الأسماء، فکذا ما أشبهه .

۱- ۱. فی « ش » : دفع .

الاشکال فی انّه کما منع الفعل من الکسر ینبغی أن یمنع الحرف أیضًا، مع الجواب عنه

إن قلت : کما لایـدخل الجرّ علی الفعل، کـذا لایـدخل علی الحرف، و کما یمنع الفعل من الکسـر المشـبه للجرّ، فینبغی أن یمنع الحرف أیضًا، فلِمَ زید الحرف أی نون الوقایه، و أدخل علیها الکسر، مع انّ مقتضی ما ذکر عدم جواز لحوقه فیها أیضًا ؟

قلت : لأنّ الکسـر فی النون لیس مشابهًا للجرّ، لما عرفت من انّ الکسر المشابه للجرّ هو ما کان آخر الکلمه، و هو غیر صادق فی النون المذکوره، لانّها حرف واحد لا أوّل له، و انّما یقال لشیء : انّه آخر من شیء، إذا کان له أوّل ؛ نعم أوّلها أوّل جزء منها، و آخرها آخر جزء منها، و هو لیس مدخولاً للکسر، لأنّ مدخوله مجموع النون لا جزئها .

علّه إلحاق النون قبل الیاء لو کانت عدم لحوق الکسر فی الفعل فلِمَ لا تلحقه فی مثل : أکرمی، مع وجود الکسر فیه، والجواب عنه

إن قلت : لا یجوز أن یکون علّهُ إلحاق النون فی الفعل قبل یاء المتکلّم : منعَ لحوق الکسـر فیه، لوجود الکسر فی مثل : « أکرِمِی » المسند إلی المؤنّث، مع عدم لحوق النون فیه .

قلت : العلّه انّمـا یجب إطّرادهـا إذا لم یمنع عنه مانع، و هو هنا موجود، و هو ما مرّ من کون الیاء هنا فاعلاً، و هو عنـدهم کالجزء من الفعل، و لهذا تری انّهم أسکنوا آخر الفعل لئلاّ یلزم توالی الحرکات الأربع، و هو انّما یمنع فی الکلمه الواحده،

فالفاعل عندهم مع الفعل كالكلمه الواحده كما تقدّم، و أخّروا علامه الإعراب فى الفعل المضارع فى الأمثله الخمسه كما مرّ .

فعلى هـذا لا ـ يمكن إلحـاق النون قبـل هـذه اليـاء لاسـتلزامه الفصـل بين الشـىء ومـا هو كـالجزء منه، مع لزوم كسـر ما قبل الياء للمناسبه، ولهذا كسر آخر الميم فى مثل : «أكرمِى» ولم يلحق النون للمنع عنه .

ثمّ أقول : بـل هـذا أولى لوجه تسـميه هـذه النون بالوقـايه من الوجهين الّـذَيْن نقلهمـا عن المصـنّف أوّلاًـ لتحقّق هـذا فى الفعل المضارع والأمر والماضـى، بخلاف الوجه الأوّل من الأوّلين فانّه مختصّ بالماضـى، والثانى منهما فانّه مختصّ بفعل الأمر، و تمام التحقيق قد تقدّم، من أراد الإطّلاع فليلاحظ .

قوله : للزوم كسر ما قبل الياء .

أقول : ليس على إطلاقه، بـل هو انّمـا يلزم إذا لم يكن الفعـل معتلاًّ كما تقـدّم، فـدخوله فى مثل : أعطانى، انّما هو لإطّراد الباب كما نبّهنا سابقًا .

ذكر الإختلاف فى « لا » المعترضه بين الخافض والمخفوض

[ذكر الإختلاف فى « لا » المعترضه بين الخافض والمخفوض] (١)

قوله : بلا نون .

إعلم : انّه اختلف فى لا ـ المعترضه بين الخـافض والمخفوض كمـا فى قوله : « بلا ـ نون »، فعن الكوفيّين : انّهـا اسم، والجارّ دخل عليها نفسها، و أنّ ما بعدها خفض، فيكون هى بمنزله : « غير ». و عن غيرهم : انّها حرف (٢).

و قال ابن هشام :

١- ١. العنوان منّا .

٢- ٢. نقله عنهم فى مغنى اللبيب : ١ / ٢۴۵ .

انّها يسمّى بالزائده (١) كما يسمّون « كان » في : زيد كان فاضلاً، زائده، و إن كانت مفيده لمعنى، و هو المضىّ والإنقطاع، فعلم انّهم [قد] (٢) يريدون بالزوائد المعترضه بين شيئين متطالبين و إن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه .

قال : وكذلك لا المقترنه بالعاطف فى نحو : ما جاءنى زيد ولا عمرو، ويسـمّونها زائده، و ليست بزائده ألبته، ألا ترى انّه إذا قيل : ما جاءنى زيـد و عمرو، احتمل انّ المراد نفى مجىء كلّ منهما على كلّ حال، وإن يراد نفى إجتماعهما فى وقت المجىء، فإذا جىء بلا، صار [الكلام] (٣) نصًّا فى المعنى الأوّل (۴).

مجىء « ليس » فى النظم بدون نون الوقايه

[مجىء « ليس » فى النظم بدون نون الوقايه] (۵)

قوله : قال الشاعر : إِذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرامُ لَيْسِى (۶).

أوّله : [٢۶ _] عَدَدْتُ قَومِى كَعَدِيدِ الطَّيْس .

ص: ۴۴۴

١- ١. فى المصدر : و يسمّيها زائده .

٢- ٢. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٣- ٣. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۴- ۴. مغنى اللبيب : ١ / ٢۴۵ .

۵- ۵. العنوان منّا .

۶- ۶. هذا بيت من مشطور الرجز، وقد نسب جماعه منهم ابن منظور فى اللسان هذا البيت لرؤبه بن العجاج التميمى، وهو موجود فى زيادات الـديوان : ص ١٧۵، وليس موجودًا فى أصلـه . و قيـل : قـائله أبو بكر بن دريـد . أنظر : لسان العرب _ طيس _ : ۶ / ١٢٨ ؛ وخزانه الأدب : ۵ / ٣١٧ و ٣٨٣ ؛ وكتاب العين : ٧ / ٢٨٠ ؛ وتهذيب اللغه : ١٣ / ٢٨ و ٧۴ ؛ و شرح التصريح : ١ / ١١٠ ؛ وجامع الشواهد : ٢ / ٨۶ . والبيت بلا نسبه فى الصحاح : ٣ / ٩۴۵ ؛ والفائق فى غريب الحديث : ٣ / ٢٢٠ ؛ وأوضح المسالك : ١ / ٧٨ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ٢ / ۴۴٣ ؛ و شـرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٣٢ ؛ والمفصّل : ١۶٨ ؛ و شرح الألفيّه لابن الناظم: ص ٢۴ ؛ و همع الهوامع: ١ / ۶۴ و ٢٣٣ ؛ وشرح ابن عقيل : ١ / ١٠٩ .

اللغه : العديـد كالعـدد، الطَيس بفتـح الطاء المهمله وسـكون الياء المثنّاه التحتانيّه فالسـين المهمله : الرمل الكثير ؛ قال الجوهرى : الطَيْس يعنى الكثير من الرمل (۱).

التركيب : « إذ » ظرف زمان ماض متعلّق بقوله : « عددت »، و جمله : « ذهب القوم » مضاف إليه، « الكرام » صفه لفاعل ذهب، « ليسى » اسمه مضمر، والياء خبره، والشاهد فيه حيث لم يؤت بالنون قبل ياء المتكلّم .

المعنى : عددت قومى حالكونهم كعدد الكثير من الرمل وقت ذهاب قوم الكرام، والحال انّه ليس الذاهب إيّاى .

مجىء « ليس » مع نون الوقايه فى غير النظم

[مجىء « ليس » مع نون الوقايه فى غير النظم] (۲)

قوله : كقولهم : عليه رجلاً ليسنى .

حكاه سيبويه وابن هشام و غيرهما عن بعض العرب، حيث بلغه انّ رجلاً يهدده فقال : عليه رَجُلًا لَيْسَنِى (۳).

و « عليه » اسم فعـل الأمر، و « رجلًا » مفعول به، و « ليسـنى » فعلٌ، واسـمه مضـمرٌ فيه عائـدٌ إلى رجل، و خبره الياء، والشاهـد فيه حيث جاء فى غير النظم بالنون، و لا يجوز تجرّده عنها لما مرّ (۴). والمعنى : ليلزم رجلًا غيرى .

ص: ۴۴۵

۱- ۱. الصحاح : ۳ / ۹۴۵ .

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. الكتاب : ۱ / ۱۵۱ : و فيه : « و حدّثنى من سـمعه انّ بعضـهم قال : عليه رجلًا ليسنى، وهذا قليل شبهوه بالفعل ». وقال فيه : ۱ / ۴۴۷ أيضًا : « وبلغنى عن العرب الموثوق بهم انّهم يقولون : ليسـنى وكأننى ». وانظر أيضًا : مغنى اللبيب : ۲ / ۵۵۰ ؛ و شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۴۳ ؛ والمفصّل : ۱۶۸ ؛ وأوضح المسالك: ۱ / ۷۸ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۵۱ ؛ وخزانه الأدب : ۵ / ۳۱۵ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : من عدم جواز لحوق الكسر آخر الفعل، منه .

واعترض بـانّ هـذا مبنیّ علی جواز إغراء الغائب، و هو شاذّ، لانّه لیس أمره بفعل وضع للأمر، بل بفعل مقرون بلام الأمر، کما انّ النهی بفعل مقرون بلا، فکما انّ أسـماء الأفعال لا تکون نائبه عن فعل مقرون بحرف النهی، لا تکون نائبه عن فعل مقرون بحرف الأمر، لأنّ الفعل والحرف مختلفا الجنس، فلا ینبغی أن ینوب عنهما الاسم (۱).

أقول : مـا المـانع من نیـابه الاـسم عن مختلفی الجنس ؟! فـإن ادّعی إختلاف الجنس نقول : یلزم أن لا ینوب اسم عن فعل أیضًـا لإختلافهمـا فی الجنس، مع انّه باطـل، إذ وجود أسـماء الأفعال ممّا لا ریب فیه، و عـدم نیابه اسم عن فعل مقرون بحرف النهی لا یصیر دلیلًا علی عدم جواز نیابه الاسم عن فعل مقرون بلام الأمر، کما لا یخفی .

ثمّ أقول : انّ « علیـک » مثلاًـ أصـله اسم و حرف، و هما (۲) مختلفـا الجنس، مع انّه ینوب عن : « ألزم »، فکمـا لاـ یمنع اختلاف الجنس فی النـائب عن نیـابته لشـیء ثـالث، کـذا لاـ یمنع ذلـک فی المنوب عنه أیضًـا، بـأن یکون المنوب عنه مختلف الجنس، والنائب شـیء آخر ؛ بل نقول : انّ أصل « علیه » اسم و حرف، فنیابته عن فعل وحرف ــ کما فیما نحن فیه ــ أولی من نیابته عن فعل فقط، کما لایخفی .

ذکر الخلاف فی انّ الباء فی: علیک به، هل تکون زائده أو للتعدیه؟

[ذکر الخلاف فی انّ الباء فی: علیک به، هل تکون زائده أو للتعدیه؟] (۳)

تنبیهٌ (۴) : قال نجم الأئمّه :

ص: ۴۴۶

۱- ۱. نقله عن التصریح السیّد حکیم فی حاشیته علی البهجه المرضیّه : ۱ / ۱۰۰ .

۲- ۲. فی « ب و ک ۱ » : فهو .

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. لم یرد هذا التنبیه بتمامه فی « ب » .

أسماء الأفعال حكمها فی التعدّی واللزوم حکم الأفعال الّتی هی بمعناها، إلاّ انّ الباء تزاد فی مفعولها کثیرًا، نحو : علیک به، لضعفها فی العمل، فتعمد بحرف عادته إیصال اللازم إلی المفعول، إنتهی کلامه (۱).

أورد علیه الشارح الدمامینی فی شرحه علی المغنی، والفاضل الچلبی (۲) فی حاشیه المطوّل : بأنّ اسم الفعل إذا تعدّی بنفسه کان بمعنی : ألزم، وإذا تعدّی بالباء کما فی : علیک به، کان بمعنی : استمسک، لا انّ الباء زائده فی المفعول تقویه لعمله، کما ظنّه الرضیّ (۳).

و هذا الإیراد منهما بناء علی إثبات اللغه بما تشتهیه الأنفس، و عدم الرجوع إلی کتب اللغه، وإلاّ فالّذی یظهر من کتب اللغه صحّه ما أفاده (۴) نجم الأئمّه، وفساد ما ذکراه . قال ابن أثیر فی النهایه :

و فیه « عَلَیْکُم بکذا » أی : افعلوه، و هو اسم للفعل بمعنی خذ . یقال: عَلَیْک زیدًا، و عَلَیْک بزید، أی خذه (۵).

ص: ۴۴۷

۱- ۱. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۸۸ .

۲- ۲. هو حسن بن محمّد شاه بن محمّد شمس الدین بن حمزه الفناری (۸۴۰ _ ۸۸۶ ه)، من علماء الدوله العثمانیه . یقال له : ملاّ حسن شلبی، ولد و نشأ وتوفّی ببلاد الروم (ترکیا) وبرع فی المعقولات وأصول الفقه وزار الشام ومصر أکثر من مرّه . صنّف کتبًا، منها : حاشیه علی شرح السراجیه فی الفرائض، وحاشیه علی التلویح شرح التنقیح فی الأصول للتفتازانی، وحاشیه علی تفسیر البیضاوی، وحاشیه علی شرح المطوّل، و حاشیه علی شرح المواقف للشریف الجرجانی، و رساله فی الفلسفه . و له نظم بالترکیه والعربیه ؛ الأعلام : ۲ / ۲۱۷ ؛ وجاء ترجمته أیضًا فی معجم المؤلّفین : ۳ / ۲۱۳ .

۳- ۳. حاشیه المطوّل للچلبی: ص ۷۲ ؛ ولم نجده فی: « تحفه الغریب فی شرح مغنی اللبیب، للدمامینی ».

۴- ۴. فی « ش » : إفاده .

۵- ۵. النهایه فی غریب الحدیث والأثر : ۳ / ۲۹۶ .

و عن الصّحاح :

تقول : عَلَيَّ زيدًا، و عَلَيَّ بزيد، معناه : أعْطِنِى زيدًا (١).

ودلالتهما على ما ذكر غير خفيّه .

اتّصال « ليت » بنون الوقايه كثير

[اتّصال « ليت » بنون الوقايه كثير] (٢)

قوله : أى كثر و ذاع .

فى القاموس :

ذَاعَ الخَبَرُ يَذيعُ، ذَيْعًا وَ ذُيُوعًا وَ ذَيْعوعَه وَ ذَيَعانًا، [محركه] (٣) : انْتَشَرَ (۴).

فعلى هـذا لا ـ ترادف بينهمـا، إذ يمكنـك أن تقول : كثر الخبر و ما انتشـر، ولهـذا أتى الشارح بهما ؛ و عـدم الإكتفاء بالثانى عن الأوّل، مع انّ الظاهر الإنتشار يلزم الكثره، للتوضيح .

قوله : كما سيأتى .

فى الأـحرف المشـبّهه بالفعـل، حيث قـال بعـد الحكم بإبطـال مـا عملها غير « ليت » ما هـذا لفظه : « أمّا ليت، فيجوز فيه الإعمال والإهمال، قال فى شرح التسهيل: بإجماع » (۵)، إلى آخر ما قال .

قوله : أى شذّ .

انّما فسّر الندره بذلك، تنبيهًا على انّ تجرّد « ليت » من النون عند لحوق الياء،

١- ١. الصحاح : ۶ / ٢۴٣٨ .

٢- ٢. العنوان منّا .

٣- ٣. ما بين المعقوفين من المصدر .

۴- ۴. القاموس المحيط : ٣ / ٢۴ .

۵- ۵. البهجه المرضيّه : ١ / ٢۴٠ .

ليس بنادر، بل شاذّ، كما صرّح به سيبويه وابن هشام و غيرهما (۱)، بل نسب إلى المشهور (۲).

الفرق بين الشاذّ والنادر

[الفرق بين الشاذّ والنادر] (۳)

والفرق بينهما هو : انّ الشاذّ ما كان مخالفًا للقياس، بخلاف النادر، فانّه انّما يقال لما يكون موافقًا للقياس، لكن ندر استعماله على مقتضاه ؛ و هنا ليس كذلك، لما عرفت من انّ مقتضى القياس فى « ليت » لحوق النون، لما مرّ من مزيّه شباهتها بالفعل بالنسبه إلى أخواتها، فاستعمالها بلا نون مخالف للقياس، فيكون شاذًّا .

قوله : قال الشاعر :

[۲۷ _] كَمُنْيَهِ جَابِرٍ إِذ قَالَ: لَيْتِى *** أصَادفُه وَأفقد جلّ (۴) مالِى (۵)

اللغه : « أصادف » أى : وجدت الجلّ الأعظم .

التركيب : « كَمُنْيَهِ » متعلّق بتمنّى فى بيت قبله، و هو هذا :

تمنّى مزيد زيدًا فلاقى *** أخا ثقه إذا اختلف العوالى (۶)

ص: ۴۴۹

۱- ۱. الكتاب : ۱ / ۳۸۶ ؛ أوضح المسالك : ۱ / ۸۱ ؛ وانظر : المساعد : ۱ / ۹۶ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۹۲۳ .

۲- ۲. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۵۲ .

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. فى العينى : وأفقد بعض مالى ؛ وفى الصحاح : وأغرم جلّ مالى ؛ وفى شرح التسهيل : ويتلف بعض مالى .

۵- ۵. البيت لزيد الخيل فى ديوانه : ص ۸۷، و هو زيد بن مهلهل الّذى سمّاه النبىّ صلى الله عليه و آله : زيد الخير؛ وهو من المؤلّفه قلوبهم، توفّى فى آخر خلافه عمر . شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۳۲ ؛ و شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۵۳ ؛ والمفصّل : ۱۷۳ ؛ والصحاح : ۱ / ۲۶۵ ؛ ولسان العرب : ۲ / ۸۷ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۱۱؛ وخزانه الأدب : ۵ / ۳۶۵؛ و سرّ صناعه الإعراب : ۲ / ۵۵۰ ؛ والدرر : ۱ / ۲۰۵ ؛ والكتاب : ۲ / ۳۷۰؛ والمقاصد النحويّه : ۱ / ۳۴۶؛ و همع الهوامع : ۱ / ۶۴ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۳۳۴ ؛ وحاشيه الميرزا أبى طالب على البهجه المرضيّه : ص ۸۸ .

۶- ۶. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانى رحمه الله فى « حاشيته على البهجه المرضيّه : ص ۸۸ » : مزيد كمقعد قد تمنّى لقاء زيد، فلمّا لقيه طعنه زيد فهرب، و هو عدوّ زيد، كما انّ جابر أيضًا عدوّ زيد و تمنّى لقاءه، فلمّا لقيه طعنه فهرب . والعوالى : الرماح، واحدها : العاليه، واختلاف العوالى كنايه عن الحرب .

و « لیت » من أحرف المشبّهه بالفعل، و اسمه یاء المتکلّم، و جمله : « أصادفه » خبره . « جلّ » مفعول : « أفقد »، « مالی » مضاف إلیه .

قوله : لشبهها بحروف الجرّ .

دون أخواتها، و ذلک لتعلّق ما بعدها بما قبلها معنًی، تقول : أسْلِمْ لعلّک تدخل الجنّه دونها . ولهذا استعملت فی لغه عقیل حرف الجرّ دونها (۱).

اتّصال « لعلّ » بنون الوقایه قلیل

[اتّصال « لعلّ » بنون الوقایه قلیل] (۲)

قوله : و اتّصالها بها قلیل .

أی : و اتّصال « لعلّ » بالنون قلیل .

ثمّ انّ ما ذکره فی بیان العکس الّذی فی قوله : « وَ مَع لَعَلَّ اعْکِسْ »، انّما یکون عکسًا له بناء علی ظاهر کلام المصنّف حیث قال : « وَ لَیْتِی نَدَرَا »، و أمّا علی کلام الشارح حیث فسّر النـدره بالشاذّ _ کما مرّ _ فلا، کما لا یخفی ؛ وانّما لم یحکم بشذوذه هنا، لأنّ شباهتها بالفعل یمنع من ذلک .

قوله : قال الشاعر :

[۲۸ _] فقلت أعِیرَانِی القَدُومَ لَعَلَّنِی *** أَخُطُّ (۳) بِها قَبْرًا لأبیَض مَاجِد (۴)

۱- ۱. قال ابن هشام فی « شرح قطر الندی ۳۵۱ » : ... وذلک لأنّ « لعلّ » لا یجرّ بها إلاّ عقیل، قال شاعرهم : لَعلَّ اللّه ِ فَضَّلَکُمْ عَلَیْنَا *** بِشَیْءٍ أَنَّ أُمَّکُمُ شَرِیمُ

۲- ۲. العنوان منّا .

۳- ۳. فی المصدر : أحطّ .

۴- ۴. البیت بلا نسبه فی شرح الألفیه لابن الناظم : ۲۶ ؛ المساعد : ۱ / ۹۶ ؛ الدرر : ۱ / ۲۱۲ ؛ لسان العرب _ قدم _: ۱۲ / ۴۷۲ ؛ شرح الأشمونی : ۱ / ۵۶ ؛ همع الهوامع : ۱ / ۶۴ ؛ شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۱۳۳؛ شرح ابن عقیل : ۱ / ۱۱۳ ؛ جامع الشواهد : ۲ / ۱۸۵ .

اللغه : « أعِيرَا » فعل الأمر المسند (۱) إلى إثنين . « القَدُوم » : المنشار، كما فی الكنز و غيره (۲). « أَخُطّ » أی : أخرط (۳). والمراد بقبرًا : غلاف السيف . والمراد بأبيض هو السيف . والماجد أی العظيم .

التركيب : « أعِيرَا » فعل، والألف فاعل، والياء مفعوله الأوّل، و « القدوم » ثانيه. « لعلّنی » يا اسمه، والشاهد فيه حيث أتی بنون الوقايه قبل الياء . و « قبرًا » مفعول أخطّ، « لأبيض » متعلّق به، و « ماجد » نعت، والجمله خبر لعلّ، والمعنی واضحٌ .

وانّما أتی الشارح البيت وما قبله بقوله : « و قال الشاعر »، مع انّ المعهود من عادته لم يكن كذلك، بل عادته فی ذكر الأبيات للإستشهاد بأن يقول : « كقوله » أو : « نحو » و نحو ذلك، إشعارًا بعدم جواز ذلك فی المقام، إذ لا معنی لقولك : « اتّصال النون بلعلّ قليل كقوله، أو نحو قوله »، و لذا قال : « واتّصالها بها قليل، قال الشاعر » إلی آخره، و هكذا بعد قول المصنّف : « و ليتی ندرا » و فيما بعدهما أيضًا، لكن هذا لايمكن أن يقال بعد قوله : « و ليسی قد نظم ».

التخيير بين إلحاق نون الوقايه وعدمها فی إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ

[التخيير بين إلحاق نون الوقايه وعدمها فی إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ] (۴)

قوله : فی إلحاق النون و عدمها .

ص: ۴۵۱

۱- ۱. فی « ش » : المستند .

۲- ۲. كنز اللغه : ص ۲۲۲ ، و فيه : « قَدوم بفتح قاف : تيشه ». وانظر القاموس المحيط : ۴ / ۱۶۲ ؛ وقال فی « مجمع البحرين ۳ / ۴۷۳ » : والقَدوم كرسول : الآله الّتی ينحت بها النجار .

۳- ۳. قال الميرزا أبوطالب الاصفهانی رحمه الله فی « حاشيته علی البهجه المرضيّه : ص ۸۹ » : و أحطّ _ بالحاء المهمله _ أی : انحت ... ؛ و قيل : أخطّ _ بالخاء المعجمه _ وهو غلط .

۴- ۴. العنوان منّا .

و ذلك لأنّ شباهتها بالفعل تجوز لحوقها، و أصلها مع عدم (۱) كون الشباهه بالفعل كليت فى القوّه جوّز عدمه، فتساوى الأمران (۲) فيها، لأنّ شباهتها ليست كليت فترجّح لحوقها، و لا تكون كلعلّ فى الشباهه بالحرف فترجّح عدمه، فاستوى الأمران .

و يمكن أن يقال بترجيح عدم الإلحاق مراعاةً لجانب الأصل، و تحرّزًا عن إجتماع الأمثال، و لعلّه لهذا (۳) اختار الفرّاء العدم، كما سينقل عنه .

قوله : نحو : [۲۹ _] وَ إِنِّی عَلَی لَیْلَی لَزَارٍ وَ انَّنِی .

آخره : عَلَی ذَاکَ فِیمَا بَیْنَنَا مُسْتَدِیمُهَا (۴).

اللغه : « لیلی » اسم محبوبته . « زار » بزاء المعجمه آخره راء الان بمعنی العاتب، من زَرَیْتُ علیه زِرَایَهً : إذا عتَبْتَ علیه (۵).

الترکیب : یاء المتکلّم اسمُ « انّ »، خبره : « لزار »، « علی لیلی » متعلّق به، قدّم علی عامله لکونه ظرفًا. و « مُستَدیمُها » خبرٌ لقوله : « انَّنِی »، وضمیر المؤنّث یعود إلی « لیلی »، والجمله فی موضع الحال من الضمیر فی « زَار »، و لذا وجب فتح همزه « أنّ » فیها . وقوله: « علی ذاک » متعلّق بمستدیمها، وکذا قوله: « فیما بیننا ».

والشاهد فی : « إِنّ » و « أَنّ »، حیث أتی بالنون فی الثانی، دون الأوّل .

ص: ۴۵۲

۱- ۱. « مع عدم » لم یرد فی « ش » .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ص، ب و ش » : أی اللحوق والعدم .

۳- ۳. فی « ش » : لذا .

۴- ۴. وهذا بیت لمجنونِ لیلی العامریّه : قیس بن الملوح، أنظر : أوضح المسالک : ۱ / ۸۲؛ والصحاح : ۵ / ۱۹۲۳ و ۶ / ۲۳۶۸ ؛ ولسان العرب : ۱۲ / ۲۱۳ و ۱۴ / ۳۵۶ ؛ وتاج العروس : ۱۶ / ۲۵۲ و ۱۹ / ۴۹۲؛ وجامع الشواهد : ۳ / ۱۱۹ .

۵- ۵. الصحاح _ زری _ : ۶ / ۲۳۶۷ ؛ لسان العرب _ زری _ : ۱۴ / ۳۵۶ .

والمعنى : و انّى لعاتب على ليلى حال كونى مستديمها على ذاك العتاب فيما بيننا .

هـذا فى « إنّ » و « أَنّ »، و أمّا « لكنّ » فكقوله تعـالى : « وَلَكِنِّيـآ أَرَاكُمْ » (۱)، وقول الشـاعر : « وَلكِنّنى مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيـدُ » (۲). و كذا تقول فى « كأنّ ».

مجيء منّى و عنّى بدون نون الوقايه فى الإضطرار

[مجيء منّى و عنّى بدون نون الوقايه فى الإضطرار] (۳)

قوله : فقال :

[۳۰ ــ] أَيُّهَا السَائِلُ عَنْهُمْ وَ عَنِى *** لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَ لَا قَيْسَ مِنِى (۴)

« أيّها » منادى بحذف حرف النداء، و « السائل » المرفوع صفته على ما ذكروا، « عنهم » متعلّق به، و « عنى » عطف عليه، « لست » (۵) اسمه التاء، و خبره : « من

۱- ۱. هود : ۲۹ ؛ والأحقاف : ۲۳ .

۲- ۲. لم يذكر أحد ممّن استشـهد بهذا الشطر، تكمله له وأجمعوا على انّه غير معروف القائل ؛ قال ابن هشام فى « مغنى اللبيب : ۱ / ۲۹۲ » بعد ذكر هذا الشـطر، ما هذا كلامه : ولايعرف له قائل، و لا تتمّه و لا نظير . وفى « اللسان ۱۳ / ۳۹۱ » : و أنشد الفرّاء : ولكنّنى من حبّهـا لعميـد . وقـد ورد فى شـرح الألفيه لابن الناظم : ۶۶، وله صـدر هـو قـوله : « يَلُومونني فى حبّ ليلى عواذلى ». وانظر أيضًا : شرح الكافيه للرضى : ۴ / ۳۶۳ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۳۶۳ ؛ والمفصّل : ۳۷۸ ؛ والأشباه والنظائر : ۴ / ۳۸ ؛ والدرر : ۲ / ۱۸۵ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۱۴۰ ؛ والمقاصد النحويه : ۲ / ۲۴۷ ؛ وتاج العروس : ۱۸ / ۵۱۴ ؛ وخزانه الأدب : ۱ / ۳۸ و۱۰ / ۳۸۶ ؛ وشرح الأشمونى : ۱ / ۱۴۱ .

۳- ۳. العنوان منّا .

۴- ۴. نسبه إلى بعض النحاه ابن النـاظم فى شـرح الألفيّه : ۲۴، ذهابا منه إلى أنه مصـنوع . و بلا نسـبه فى: شـرح التسـهيل لابن مالک: ۱ / ۱۳۴؛ أوضح المسالک : ۱ / ۸۴ ؛ الأشباه والنظائر : ۱ / ۹۰ ؛ همع الهوامع : ۱ /۶۴ ؛ الدرر : ۱ / ۲۱۰، شرح الأشمونى: ۱ / ۱۲۴، المقاصد النحويه: ۱ / ۳۵۲، شـرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۵۳ ؛ شـرح ابن عقيل : ۱ / ۱۱۴ ؛ خزانه الأدب : ۵ / ۳۶۹ ؛ المساعد : ۱ / ۹۶ ؛ جامع الشواهد : ۱ / ۲۹۲ .

۵- ۵. فى « ب » : و لست .

قيس » ؛ و « لا ـ قيس » بـالرفع، و لا يجوز أن يعمل « لا » فيه، لأنّ عملها كما يأتى مختصّ بالنكرات، فهو حينئـذ إمّا معطوف على اسم « ليس »، أو مبتدأ، والخبر على الوجهين بعده . والقيس هو عَلَمٌ لابن عَيْلان بالعين المهمله (١).

والشاهد فى : « عنى » و « منى » حيث استعملتا مخفّفه مع اتّصالهما بالياء .

والمعنى : أيّها السائل عن القوم المعروفين و عَنّى، لستُ من قبيله قَيس، وليس قَيس مِنّى .

قوله : الشايع الذايع .

ومعنى الشـايع شـايع، وأمّا الـذايع فقـد عرفت ممّا ذكرناه سابقًا من القاموس، وانّما كان المختار فيهما (٢) إلحـاق النون، حتّى انّه عدّ خلافه ضروريًّا، لانّهما وإن كانتا حرفين، لكن لو لم يلحق النون فيهما عند اتّصالهما بالياء لوجب كسر آخرهما، مع انّهما كانا مبنيّين على السكون، و هو يستلزم الخروج عن السكون الّذى هو الأصل فى البناء .

إن قلت : انّ ذلک يقتضـى إلحاقها فى « فى » مثلًا أيضًا، لأنّ آخره أيضًا ساكن . قلت : الفرق بينهما واضح، و هو انّ آخر « فى » لمّا كان ياءً ساكنًا، و مع إلحاق ياء المتكلّم يلزم إجتماع المثلين، فيدغم الاُولى منهما فى الثانيه، فسكون ياء الأصلىّ

ص: ۴۵۴

۱- ۱. قـال البغـدادى فى « خزانه الأدب : ۵ / ۳۷۰ » : وقيس فى الموضـعين غير منصـرف للعلميّه والتـأنيث المعنوى لا ـنّه بمعنى القبيله . وهو أبو قبيله من مضـر ويقال له : قيس عيلان، واسمه : الناس بن مضر بن نزار بهمزه وصل و نون، وهو أخو إلياس . قال ابن الكلبى فى الجمهره : إنمـا عيلا ـن عبـد لمضـر، حضن النـاس وربّـاه فغلب عليه و نسب إليه . وقـال صاحب القاموس : وقيس عيلا ـن تركيب اضـافى لأنّ عيلان اسم فرس قيس لا اسم أبيه كما ظنّه بعض الناس . إلى أن قال : والقبيله المنسوبه إلى قيس هى خصـفه بن قيس بفتـح الخـاء المعجمه والصاد المهمله والفاء، إنتهى . وانظر أيضًا : الأعلام : ۵ / ۲۰۷ ؛ والأنساب للسمعانى : ۴ / ۲۷۲ ؛ ووفيات الأعيان : ۵ / ۲۱۷ .

۲- ۲. أى فى : مِنْ و عَنْ .

لم يزل حينئذ .

قوله : على انّ هذا البيت لايعرف له نظير .

إعلم : انّ كلمه « على » فى مثل هذا المقام للإستدراک (١) والإضراب، كما تقول: فلان لا يدخل الجنّه لسوء فعله على انّه ييئس من رحمه اللّه . واختلف فى متعلّقها، فقيل : انّها تتعلّق بما قبلها كتعلّق « حاشا » بما قبلها، لأنّها أوصلت معناها إلى ما قبلها على وجه الإضراب والإخراج ؛ و قيل : هى خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : والتحقيق على كذا، واختاره ابن الحاجب فقال : دلّ على ذلک أنّ الجمله الاُولى وقعت على غير التحقيق، ثمّ جىء بما هو التحقيق فيها (٢).

عدم إلحاق نون الوقايه فى : خلا وعدا وحاشا

[عدم إلحاق نون الوقايه فى : خلا وعدا وحاشا] (٣)

قوله : حَاشَایَ إنِّى مُسْلِمٌ مَعْذُورُ .

أوّله : [٣١ _] فِى فِتْيَهٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إلهَهُم (۴).

اللغه : « فتيه » أى : قوم . « الصليب » : الصنم . و « معذور » بعين مهمله ودال معجمه، أى : مقطوع العُذْرَه، و هى قُلْفَه الذَكَر ؛ و كذا يقال : مختون من الختان، وهو قطع قُلْفَه الذَكَر أيضًا (۵).

ص: ۴۵۵

١- ١. فى « ش » : للإستدلال ؛ وهو غلط .

٢- ٢. مغنى اللبيب : ١ / ١۴۵ .

٣- ٣. العنوان منّا .

۴- ۴. هذا بيت من الكامل، وهذا البيت للمغيره بن الأسود أو المغيره بن عبداللّه على الخلاف، وهو شاعر إسلامى، وكان يلقب بالأقيشر لأنّه كان أحمر الوجه ؛ لسان العرب : ١۴ / ١٨٢ ؛ تاج العروس : ١٩ / ٣٢۴ ؛ جامع الشواهد : ٢ / ٢۵۴ . والبيت بلا نسبه فى : أوضح المسالک : ١ / ٨۵ ؛ الصحاح : ٢ / ٧٣٩ ؛ لسان العرب : ۴ / ۵۵١ ؛ تاج العروس : ٧ / ١٩۶ .

۵- ۵. أنظر : لسان العرب _ عذر _ : ۴ / ۵۵١ ، وفيه : « وفى الحديث : ولد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم مَعذُورًا مَسرُورًا ؛ أى مختونًا مَقطوعَ السُرَّه » إنتهى . وانظر أيضًا : المصباح المنير : ٢ / ٣٩٩ ؛ ومجمع البحرين: ٣ / ۴٠٠ ؛ والنهايه فى غريب الحديث : ٢ / ٣۵٩ ؛ وتاج العروس : ٧ / ١٩۶ .

والشاهد في: « حاشاي » حيث استعملت متّصله مع الياء من غير إلحاق النون.

والمعنى : كنت في قوم جعلوا الصليبَ إلههم، ولم يكن فيهم مُسْلم غيري، وانّني مسلمٌ ومختُون .

إلحاق نون الوقايه في « لدن » كثير

[إلحاق نون الوقايه في « لدن » كثير] (١)

قوله : من القُرَّاء .

في قوله تعالى : « قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا » (٢).

إلحاق نون الوقايه في : قدني وقطني، كثير

[إلحاق نون الوقايه في : قدني وقطني، كثير] (٣)

قوله : بمعنى حسبي

قيّد بذلك لانّهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى : يكفي، لكانت نون الوقايه قبل ياء المتكلّم واجبه لا جائزه، هذا على ما صرّح به جمع منهم . وقال نجم الأئمّه :

ويجوز إلحاقها في أسماء الأفعال، لأدائها معنى الفعل، و [يجوز] (۴) تركها أيضًا، لانّها ليست أفعالاً في الأصل (۵).

تجريد قدني وقطني من نون الوقايه قليل

[تجريد قدني وقطني من نون الوقايه قليل] (۶)

قوله : [٣٢ _] قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

١- ١. العنوان منّا .

٢- ٢. الكهف : ٧۶ .

٣- ٣. العنوان منّا .

۴- ۴. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۵- ۵. شرح الرضي على الكافيه : ٢ / ۴۵۴ .

۶- ۶. العنوان منّا .

آخره : لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَحِيحِ المُلْحِدِ (١).

اللغه : « الخُبَيْبَين » بضمّ الخاء و فتح الباء الموحّده و سكون المثّناه التحتانيّه و فتح الباء الموحّده أيضًا، تثنيه : خُبَيْب، من باب التغليب، إذ المراد عبداللّه بن الزبير المكنّى بأبی خبيب، وأخوه مصعب . و قيل : هما عبداللّه و ابنه الّذی يكنّی بالخبيب . و روی بصيغه الجمع، أی بكسر الباء الآخر، و علی هذا قيل : المراد عبداللّه و أخوه مصعب و ابنه خبيب (٢).

الشَحِيح : البخيل، والمُلحِد : الجابر المائل عن الحقّ .

والتركيب ظاهرٌ، والشاهد فی : « قدنی » و « قدی » حيث استعمل مع النون وبدونها .

قوله : و فی الحديث : قط قط بعزّتک (٣).

أتی بهذا شاهدًا لقط، حيث استعملت مع الياء مجرّده من النون و معها، حيث أشار إلی الأوّل بقوله : « مع ياء »، و إلی الثانی بقوله : « و يروی قطنی »،

ص: ۴۵۷

١- ١. هذا من أبيات لحميد بن مالک الملقّب بالأرقط، يصف فيها عبدالملک بن مروان بقعاده أصحابه علی نصره عبداللّه بن الزبير ؛ و قيل لغيره . أنظر : جامع الشواهد : ٢ / ٢٨۵ ؛ الصحاح : ١ / ١١٨ ؛ لسان العرب : ١ / ٣۴۴ و ٣ / ٣۴٧ ؛ مغنی اللبيب : ١ / ٢٢۶ ؛ شرح التسهيل لابن مالک: ١ / ١٣۴ . والبيت بلا نسبه فی : الكتاب : ٢ / ٣٧١ ؛ أوضح المسالک : ١ / ٨۶ ؛ الأشباه والنظائر: ۴ / ٢۴١ ؛ المقاصد النحويّه: ١ / ٣۵٧ ؛ شرح الكافيه للرضی : ٢ / ۴۵٣ و ٣ / ٩٨ ؛ المفصّل : ١٧۴ ؛ شرح الألفيه لابن الناظم : ٢٧ ؛ شرح ابن عقيل : ١ / ١١۵ ؛ خزانه الأدب : ۵ / ٣٧١ .

٢- ٢. أنظر تاج العروس : ١ / ۴۵ ؛ و خزانه الأدب : ۵ / ٣٧٨ .

٣- ٣. صحيح مسلم : ٨ / ١۵٢ ؛ صحيح البخاری : ٧ / ٢٢۵ وفيه : وعزّتک . مسند أحمد : ٣ / ١٣۴ ؛ عن أنس بن مالک، عن النبیّ صلی الله عليه و آله انّه قال : لا تزال جهنّم يلقی فيها وتقول : هل من مزيد حتّی يضع ربّ العزّه قدمه فيها فينزوی بعضها إلی بعض وتقول : قط قط بعزّتک وكرمک . وانظر أيضًا: سنن الترمذی : ۵ / ۶۵ ؛ والسنن الكبری : ١٠ / ۴٢ ؛ والمواقف للايجی : ٣ / ١۵۴ ؛ وتفسير القرطبی : ١٧ / ١٩.

و تأخيره عن الأوّل مع انّ العكس كان أولى، لعلّه لأجل إشتهار الحديث على الأوّل، كما يفهم ذلك من قوله حيث قال أوّلاً : « و فى الحديث » إلى آخره، و فى الثانى : « و يروى » .

بحث مع الجوهرىّ

و ظاهر الشرح انّ « قط » فى الحديث بمعنى : حسبى، على جميع هذه اللغات، قال الجوهرى :

إذا كانت بمعنى حَسْبُ و هو الإكتفاء، فهى مفتوحهٌ ساكنهُ الطاء (١)، تقول : رأيته مرّه واحده فقط (٢)، فإذا أضفتَ قلت : قَطْكَ هذا الشىء، أى حَسْبُك، و قَطْنِى .

ثمّ قال :

و انّما دخلت النون ليسلم السكونُ الّذى بنى الاسم عليه ؛ وهذه النون لا تدخل الأسماء، و إنّما تدخل الفعل الماضى إذا دخلته ياء المتكلّم، كقولك : ضربَنى و كلَّمَنى، ليسلم (٣) الفتحه الّتى بُنِىَ الفعل عليها، وليكون (۴) وقايةً للفعل من الجرّ . و انّما أدخلوها فى أسماء مخصوصه نحو : قَطْنِى، و قَدْنِى، و عَنِّى، و مِنِّى، ولَدُنِّى، لايقاس عليها (۵)، إنتهى .

ص: ۴۵۸

١- ١. جاء فى حاشيه « ص ، ش و ب » : هكذا عبارته فى نسخه الصحاح الّتى عندى، و لعلّه سقط منها شىء بأن يكون أصله : فهى مفتوحه القاف و ساكنه الطاء، إلى آخره، [بخطّه دام ظلّه العالى].

٢- ٢. فى المصدر : ما رأيته إلاّ مرّه .

٣- ٣. فى المصدر : لتسلم .

۴- ۴. فى المصدر : و لتكون .

۵- ۵. الصحاح : ٣ / ١١۵٣ .

و فی مواضع من کلماته نظر، منها قوله : « انّما تدخل الماضی عند إلحاق الیاء المتکلّم »، لما عرفت من إشتراک المضارع والأمر معه فی ذلک . و منها قوله : « لیکون وقایهً للفعل من الجرّ »، لما عرفت من انّ الکسر الّذی فی هذه النون لا یسمّی بالجرّ . و منها قوله : « فی أسماء مخصوصه » إلی أن قال : « عنّی ومنّی »، لانّهما لیسا باسم، بل حرف کما تقدّم، و لانّا نمنع هذا الحصر لما عرفت من لحوقها للأحرف المشبهه بالفعل أیضًا .

و یمکن الجواب عن الثانی : بأنّ مراده من الجرّ هو الکسر، لکنّه أطلق علیه لفظ الجرّ مجازًا للعلاقه المشابهه ؛ و عن الثالث : انّه من باب التغلیب، غلب جانب الإسمیّه علی الحرفیّه، فیطلق لفظ الأسماء علی الجمیع لأشرفیّه الاسم .

قط علی ثلاثه أوجه

قوله : قطّ قطّ .

بتشدید الطاء، لیفرق بین هذا و ما تقدّم .

إعلم : انّ « قط » علی ثلاثه أوجه، أحدها : ما مرّ من کونها بمعنی : حَسْبُ، وقد عرفت من عباره الصحاح انّه ساکن الطاء، و به صرّح ابن هشام أیضًا حیث قال بعد ذکرها :

هذه مفتوحه القاف ساکنه الطاء، فهی حینئذ کحَسْب معنًی، وبخلافه فی الإعراب، لکون حسب معربًا و هی مبنیّه لکونها موضوعه علی حرفین (۱).

ص: ۴۵۹

۱- ۱. مغنی اللبیب : ۱ / ۱۷۶ .

والثانی : اسم فعل بمعنی یکفی، تقول : قطنی و قطک، أی : یکفینی و یکفیک . وفی القاموس :

منهم من یقولُ : قطْ عبدَ اللّه ِ دِرْهَمٌ، فَیَنصِبُونَ بها اسم الظاهر (۱).

وقال :

وقَد تَدْخُلُ النُونُ فِیها، وَ یُنْصَبُ بها، فتقولُ : قَطْنَ عَبدَ اللّه ِ دِرْهَمٌ (۲).

والثالث : أن یکون ظرفًا لإستغراق ما مضی، و فی القاموس أیضًا :

إذَا أَرَدْتَ بِقَطْ الزمانَ، فَمُرْتَفِعٌ أبدًا غَیرُ مُنَوَّنٍ (۳).

و قال ابن هشام :

هی بفتح القاف و تشدید الطاء مضمومه فی أفصح اللغات، و ظرف لإستغراق ما مضی، فیختصّ بالنفی، یقال : ما فعلته قطّ (۴).

و فی الصحاح :

قَطُّ معناها الزمان، یقال : ما رأیته قَطُّ . قال الکسائی : کانت قَطُطُ، فلمّا أسکن (۵) الحرف الأوّل (۶) للإدغام جعل الآخر متحرّکًا بإعرابه (۷). ومنهم من یقول : قُطُّ یُتْبِعُ الضمّهَ الضمّهَ، و منهم من یقول: قَطُ مخفّفهً ... . و منهم من یُتبع الضمّهَ الضمّهَ فی المخفّفَه أیضًا ویقول: قُطُ (۸).

ص: ۴۶۰

۱- ۱. « اسم الظاهر » لم یرد فی المصدر .

۲- ۲. القاموس المحیط : ۲ / ۳۸۰ .

۳- ۳. القاموس المحیط : ۲ / ۳۸۰ .

۴- ۴. مغنی اللبیب : ۱ / ۱۷۴ .

۵- ۵. فی المصدر : سُکِّنَ .

۶- ۶. فی المصدر : الثانی .

۷- ۷. فی المصدر : إلی إعرابه .

۸- ۸. الصحاح : ۳ / ۱۱۵۳ .

[العلم]

اسم يعيّن المسمّى مطلقا علمه كجعفر و خرنقا

الثانى من المعارف : العلم، و هو علم شخص و علم جنس، و بدأ بالأول فقال: (اسم) جنس وهو مبتدأ و صف بقوله : (يعيّن المسمّى) و هو فصل يخرج النكرات تعيينًا (مطلقًا) فصل يخرج المقيّدات، إمّا بقيد لفظىّ و هو المعرّف بالصله وأل و المضاف إليه، أو معنوىّ و هو اسم الإشاره والمضمر، و خبر قوله : اسم قوله: (علمه)، أى علم لذلك المسمّى (كجعفر) لرجل، (و خرنقا) لامرأه من العرب .

و قرن و عدن و لاحق وشدقم و هيله و واشق

و قرن ــ بفتح القاف والراء ــ لقبيله من بنى مراد، و منها أويس القرنى، (و عدن) لبلد بساحل بحر اليمن، (و لاحق) لفرس، (و شدقم) لجمل، (و هيله) لشاه، (و واشق) لكلب .

و اسمًا أتى و كنيه ولقبا و أخّرن ذا إن سواه صحبا

(واسمًا أتى) العلم و هو ما ليس كنيه و لا لقبًا (و كنيه) و هى ما صدّر بأب أو أمّ، و قيل : بابن أو ابنه، من كنيت أى سترت كالكنايه و العرب تقصد بها التعظيم، (و لقبا) و هو ما أشعر بمدح أو ذمّ .

قال الرضى : « و الفرق بينه و بين الكنيه معنى أنّ اللقب يمدح الملقّب به أو

يـذمّ بمعنى ذلـك اللفـظ بخلاـف الكنيه، فـإنّه لاـ يعظم المكّنى بمعناها، بل بعـدم التصـريح بالاسم، فانّ بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها » .

(و أخّرن ذا) أى: اللقب (إن سواه صحبا) و المراد به الاسم كما وجد فى بعض النسخ : إن سواها، و صرّح به فى التسهيل، و علّله فى شـرحه بـأنّ الغالب أن اللقب منقول من اسم غير إنسان كبطّه و قفّه، فلو قـدّم لتوهّم السامع أنّ المراد مسـمّاه الأصـلى و ذلك مأمون بتأخيره، فلم يعدل عنه، و شذّ تقديمه فى قوله : بأنّ ذا الكلب عمرًا خيرهم نسبًا .

و أمّـا الكنيه فيجوز تقـديمه عليهـا والعكس، كـذا قـالوه، لكن مقتضـى التعليـل المـذكور امتنـاع تقـديمه عليها أيضًا فتأمّل ؛ نعم تقديمها على الاسم وعكسه سواء .

وإن يكونا مفردين فأضف *** حتما والاّ اتبع الذى ردف

(و إن يكونا) أى: الاسم و اللقب (مفردين فأضف) الأوّل إلى الثانى (حتمًا) عند البصـريين نحو: هذا سـعيد كرز، أى مسـمّاه كما سيأتى فى الإضـافه، وأجـاز الكوفيّون الإتباع، و اختاره فى الكافيه و التسـهيل، و معلوم على الأوّل أنّ جواز الإضافه حيث لا مانع من أل نحو: الحارث كرز .

(وإلاّـ) أى : و إن لم يكونـا مفردين بـأن كانـا مركّبين كعبـداللّه زين العابـدين، أو الأوّل مركّبًا و الثانى مفردًا كعبـداللّه كرز، أو عكسه كزيـد أنـف النـاقه (أتبع) الثـانى (الـذى ردف) الأـوّل له فى إعرابه على أنّه بـدل أو عطف بيـان، ويجوز القطع إلى الرفع والنصب بتقدير هو أو أعنى إن كان مجرورًا، و إلى النصب إن كان مرفوعًا، وإلى الرفع إن كان منصوبًا كما ذكره فى التسهيل .

و منه منقول كفضل و أسد *** و ذو ارتجال كسعاد و أُدَد

(و منه) أی: و من العلم علم (منقول) إلی العلمیه بعد استعماله فی غیرها من مصدر (کفضل و) اسم عین نحو : (أسد) و صفه کحارث، و فعل ماض کشمّر لفرس، و مضارع کیزید، و أمر کاصمت لمکان .

(و) منه (ذو ارتجال) لم یسبق له استعمال فی غیر العلمیه أو سبق و جهل قولان (کسعاد و أدد) و منه ما لیس بمنقول و لا مرتجل، قال فی الارتشاف : « و هو الذی علمیّته بالغلبه ».

و جمله و ما بمزج رکّبا *** ذا إن بغیر ویه تمّ أعربا

(و) منه (جمله) کانت فی الأصل مبتدأ و خبرًا أو فعلًا و فاعلًا فتحکی کزید منطلق و تأبّط شرًّا .

(و) منه (ما بمزج رکّبا) بأن أخذ اسمان و جعلا اسمًا واحدًا، و نزّل ثانیهما من الأوّل بمنزله تاء التأنیث من الکلمه (ذا) أی: المرکّب ترکیب مزج (إن بغیر) لفظ (ویه تمّ) کبعلبک (أعربا) إعراب ما لا ینصرف، و قد یضاف، و قد یبنی کخمسه عشر، فإن ختم بویه بنی، لأنّه مرکّب من اسم و صوت مشبه للحرف فی الإهمال، وبناؤه علی الکسر علی أصل التقاء الساکنین، وقد یعرب إعراب ما لا ینصرف .

و شاع فی الأعلام ذو الإضافه *** کعبد شمس و أبی قحافه

(و شاع فی الأعلام) المرکّبه (ذو الإضافه کعبد شمس) و هو علم لأخی هاشم بن عبد مناف، (و أبی قحافه) و هو علم لوالد أبی بکر . قیل: و إنّما أتی بمثالین _ وإن کان المثال لا یسأل عنه کما قال السیرافی _ لیعرّفک أنّ الجزء الأوّل یکون کنیه و غیرها و معربًا بالحرکات و الحروف، و أنّ الثانی یکون منصرفًا وغیره .

و وضعوا لبعض الأجناس علم *** کعلم الأشخاص لفظًا و هو عمّ

ص: ۴۶۳

(ووضـعوا لبعض الأجناس) لا لكلّها (علم) بالوقف على السـكون على لغه ربيعه (كعلم الإشخاص لفظًا)، فيأتی منه الحال و يمتنع من الصرف مع سبب آخر، ومن دخول الألف و اللام عليه، و نعته بالنكره، و يبتدأ به (و هو عمّ) معنی أی: مدلوله شائع كمدلول النكره لا يخصّ واحدًا بعينه، و لذلک ذكر فی شرح التسهيل أنّه كاسم الجنس .

من ذاک أمّ عريط للعقرب و هكذا ثعاله للثعلب

(من ذاک) أعلام وضعت للأعيان نحو: (أمّ عريط)، فإنّه علم (للعقرب) أی لجنسها، (وهكذا ثعاله)، فإنّه علم (للثعلب) أی لجنسه .

و مثله برّه للمبرّه كذا فجار علم للفجره

(و مثله) أی:مثـل علم الجنس الموضوع للأعيـان علم جنس موضوع للمعانی نحو: (برّه) علم (للمبرّه)، و سـبحان علم للتسبيـح، و (كذا فجار) بالبناء على الكسر كحذام (علم للفجره) بسكون الجيم، و يسار للميسره .

الثانی من المعارف : العَلَم

اشاره

[الثانی من المعارف : العَلَم] (۱)

قوله : الثانی من المعارف : العلم .

لمّا کان أعرف المعارف المضمرات، ثمّ العلم، ثمّ أسماء الإشاره کما عرفت، قدّم المصنّف الأوّل علی الجمیع، والثانی علی الباقی، والثالث علی الموصول وذی اللام .

الفرق بین عَلَم الشخص وعَلَم الجنس

قوله : و هو علم شخص و علم جنس .

یعنی انّ العَلَم علی قسمین : شخصی و جنسی، و الفرق بینهما واضح، إذ الأوّل موضوع لشخص مثلاً کزید، فانّه وضع لشخص معیّن مع جمیع مشخّصاته، بأنّ الواضع لاحظ المشخّصات فوضع العلم لذلک الشخص مع تلک المشخّصات، بخلاف علم الجنس، فانّه موضوع للمهیّه .

تفاوت المشخّصات غیر مضرّ فی العَلَم

إن قلت : انّ المشخّصات تختلف بالزیاده و النقصان بحسب الحوادث و مرور الأزمان، إذ کثیرًا ما یتّفق لنا انّا نعرف شخصًا بمشخّصاته، فإذا غاب منّا وبَعُد الفصل بیننا، ثمّ اتّفق الوصل، نشکّ فی انّه هل هو أم لا، بل ربما لانحتمله (۲).

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فی « ب و ک ۱ » : لا تحمله .

فعلى هذا نقول : انّ العلم الشخصى لايخلو إمّا أن يكون موضوعًا للمسمّى مع مشخّصاته الّتى عند الوضع، أو وضع لمفهوم عامّ شامل لها و لغيرها من الإختلاف الّذى يحدث بعد ذلک، وكلاهما غير جائز ؛ أمّا الأوّل فلأنّه لو كان كذلک ينبغى أن لايكون استعماله فى المسمّى فى وقت آخر حقيقه، لعدم وجود تلک المشخّصات بخصوصها، والبديهه حاكمه بفسادها ؛ وأمّا الثانى فلأنّه بناء عليه يلزم أن يكون الموضوع له فى العلم كلّيًا، وهو أيضًا باطلٌ، لأنّ الأعلام من الجزئيّات لا من الكليّات .

قلنا : معنى قولهم : « انّ العَلَم الشخصى هو ما كان موضوعًا لشخص مع المشخّصات »، هو : انّ الواضع لاحظ المشخّصات بما يمنع به تصوّر الشخص مثلاً عن وقوع الشركه فيه، فوضع العَلَم لذلک الشخص مع تلک المشخّصات الّتى لاحظ معها تلک الثمره، فلايضرّ تفاوت المشخصّات زيادهً ونقصانًا، ولايلزم كلّيه الموضوع له .

الفرق بين علم الجنس واسمه

إن قلت : انّ علم الجنس لو كان موضوعًا للمهيّه، فما الفرق بينه وبين اسم الجنس ؟ قلت : أمّا على القول بانّ اسم الجنس موضوع للمهيّه بشرط الوحده لابعينها أى للفرد المنتشر، فواضح، لانّ علم الجنس موضوع للمهيّه من غير نظر إلى الوحده و غيرها، واسم الجنس موضوع للمهيّه مع قيد الوحده .

وأمّا على القول بأنّ كلًّا منهما موضوع للمهيّه، فالفرق بينهما حينئذ هو انّ علم الجنس موضوع للمهيّه المعقوله من حيث كونها معهوده، بخلاف اسم الجنس، فانّه

وضع للمهيّه المعقوله لا من حيث المعهوديّه ؛ يعنى انّ علم الجنس يدلّ بجوهره على كون تلك الحقيقه معهوده للمخاطب، كما انّ الأعلام الشخصيّه تدلّ بجواهرها على كون الأشخاص معلومه له، وأمّا اسم الجنس فانّما يدلّ على تلك المهيّه فقط، وأمّا كون تلك الحقيقه معهوده، فلا .

نعم يدلّ على ذلک إذا أتى باللام، فمدلول علم الجنس واسم الجنس إذا كان محلّى باللام واحد، و مختلف عند عدمها، فقولک : « أسامه أشجع من ثعلب »، مثل قولک : « الأسد أشجع من ثعلب » من حيث المدلول والمعهوديّه، و سيجىء تمام التحقيق عند قوله : « وَ وَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَم ».

قوله : و بدأ بالأوّل .

و فيه نظر، لانّ قوله : « إِسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا » كما يصدق على العلم الشخصى، كذا يصدق على العلم الجنسىّ، لانّه أيضًا يعيّن مسمّاه، لكن المسمّى مختلف، أى فى الأوّل : شخص، والثانى : ماهيّه، والتعيين فى كليهما متحقّق .

والجواب هو : انّ ذلک مسلّم، لكن الشارح خصّص كلامه هنا بالعلم الشخصى لا بالنظر إلى التعريف، بل بالنظر إلى الأمثله الّتى ذكرها، و إلى ما سيجىء من قوله: « وَ وَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَم ». هذا مع انّ الظاهر من المصنّف انّ علم الجنس لم يعيّن مسمّاه حيث قال : « كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهْوَ عَم ».

متى اجتمع النكره والمعرفه تعيّن الحكم بابتدائيّه المعرفه

قوله : و هو مبتدأ .

و فيه بحثٌ، لأنّ القاعده المسلّمه عندهم انّه متى اجتمع فى الكلام اسمان

يكون أحدهما نكره والآخر معرفه، تعيّن الحكم بابتدائيّه المعرفه مطلقًا وإن كان مؤخّرًا .

و هـذه القاعده إذا لم يكن مع النكره شيء من مسوّغات الإبتداء بها إتّفاقى (١)، كما ذكره ابن هشام فى المغنى (٢) ؛ و أمّا إذا كان معها شيء منها، كما فى المقام لكون النكره موصوفًا، فعند الجمهور أيضًا ذلك، كما صرّح به ابن هشام أيضًا (٣).

و مقتضى ما ذكر الحكم بابتدائيّه قوله : « عَلَمه » و خبريّه قوله : « إِسْم »، لكن الشارح فى التركيب الّذى ذكره كأنّه تبع سيبويه، حيث ذهب إلى انّ النكره لو كانت مقدّمه فى الصوره المذكوره كانت مبتدأ (۴)، والمعرّف المتأخّر خبره، لأنّ الأصل عدم التقدّم والتأخّر (۵).

هذا، مع انّ فى المقام ما يقتضى ما ذكره الشارح، و هو ما ذكرنا فى النكره والمعرفه من انّ المعلوم يجعل مبتدأً، والمجهول خبرًا، ومعلوم انّ العَلَم غير معلوم، إذ المصنّف فى مقام تعريفه، بخلاف قوله : « إِسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى »، فهو معلوم لكونه معرّفًا، فينبغى الحكم بابتدائيّته هنا وإن لم نقل بما ذهب إليه سيبويه .

إذا عرفت ذلك ظهر لك قوّه ما ذكره الشارح هنا من التركيب المذكور، وضعف ما ذهب إليه بعض من الشارحين (۶) من تجويز العكس أيضًا، أى جعل قوله : « عَلَمه » مبتدأ، و « إِسْم » فى قوله : « إِسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى » خبره .

ص: ۴۶۸

١- ١. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : إتّفاقيّه، لمحرّره. و عليه علامه : ظ .

٢- ٢. مغنى اللبيب : ٢ / ۴۵١ .

٣- ٣. المصدر السابق .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : مبتدأه، لمحرّره . و عليه علامه : ظ .

۵- ۵. أنظر الكتاب : ١ / ٣٠١ ؛ وشرح التسهيل : ١ / ٢٨٣ .

۶- ۶. هو الشيخ خالد الأزهرى، قال فى تركيب البيت : اسم مبتدأ ... ، و علمه خبر اسم، و يجوز العكس (تمرين الطلّاب : ٢۵).

قوله : وصف بقوله .

أشار بذلك إلى تحقّق شرط جواز الإبتداء بالنكره .

قوله : تعيينًا .

قدّر ذلك تنبيهًا على أنّ قوله : « مُطْلَقًا » صفةٌ للمصدر المحذوف، ردًّا على من توهّم (١) انّه حال من الضمير فى : « يُعَيِّنُ »، إذ لو كان الأمر كذلك لكان معناه حينئذ : اسم يعيّن المسمّى حال كون ذلك الاسم مطلقا، أى من غير تقييد، فلا يخرج من تعريف العلم : الضمائر واسم الإشاره كهذا مثلاً، إذ لم يكن لفظ الاسم فيهما مقيّدًا، فلا يكون التعريف للعلم مانعًا .

بخلاف ما إذا كان صفةً للمصدر المحذوف، فانّه على هذا يكون التعريف مانعًا، لانّ المراد من التعيين المطلق هو أن يكون العَلَم مفيدًا (٢) لتعيين معناه من غير احتياج فى إفاده ذلك إلى تقييد لفظه كما فى الموصول والمعرّف بأل والمضاف، و لا إلى تقييد معناه كالضمائر واسم الإشاره كما سيجىء، فلا يبقى للتعريف (٣) إلاّ العَلَم، فانطبق الحدّ على المحدود .

قوله : يخرج المقيّدات .

أى يخرج المعارف : المقيّدات .

قوله : و هو المعرّف بالصله، إلخ .

مرجع الضمير هو المقيّد الّذى يستفاد من سياق العباره، إذ قوله : « إمّا بقيد لفظىّ » بمنزله أن يقال : إمّا مقيّد بقيد لفظىّ .

ص: ۴۶۹

۱- ۱. المتوهّم هو الشيخ خالد الأزهرى، قال فى تركيب البيت : مطلقًا حال من فاعل يعيّن (تمرين الطلّاب: ۲۵).

۲- ۲. فى « ب و ک ۲ » : مقيدًا ؛ وهو غلط .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص و ش » : أى قوله : اسم يعيّن المسمّى، إلى آخره [بخطّه دام ظلّه العالى].

أمّا كون المعرّف بالصله مقيّدًا بالقيد اللفظى، فلأنّ المعرّف بالصله هو الموصول، و هو انّما يتعرّف بالصله، لانّ « الّذى » فى قولك : « الّذى جاءک » مبهم انّما يتعرّف بما قيّدته به و هو : « جاءک »، و هو صلته .

و أمّا كون المعرّف بأل مقيّدًا بقيد لفظى، فلأنّ المعرّف بأل فى قولك : الرجل، هو رجل، و تقييده بالقيد اللفظى الّذى هو « أل »، ظاهرٌ .

و أمّا كون المعرّف بالمضاف إليه مقيّدًا بالقيد اللفظى، فلانّ المعرّف فى قولک: « غلام زيد »، هو غلام، و تقييده بالقيد اللفظى أوضح من أن يبيّن .

و بما ذكرنا ظهر لک انّ قوله : « و أل والمضاف إليه » عطف على الصله فى قوله : « بالصله ».

قوله : أو معنوىّ .

عطف على قوله : « لفظىّ ».

إفاده اسم الإشاره والمضمر التعيين بالقيد المعنوىّ

قوله : و هو اسم الإشاره والمضمر .

والكلام فى المرجع هنا كما تقدّم، يعنى انّ المقيّد من المعارف على قسمين : قسم مقيّد بقيد لفظىّ ــ و هو ما مرّ ــ و قسم مقيّد بقيد معنوىّ، و هو ــ أى المقيّد بالقيد المعنوىّ ــ : اسم الإشاره والمضمر .

أمّا كون اسم الإشاره مقيّدًا بالمعنوىّ، فلأنّ إفادته التعيينَ موقوفةٌ على حضور المشار إليه، و هو ظاهر ؛ و كذا الكلام فى ضمير المتكلّم و المخاطب، أى

إفادتهما (١) التعيينَ موقوفةٌ على حضور المتكلّم و المخاطب، فانّ أنا و أنت مثلاً ـ لم يوضعا لمتكلّم خاصّ و لا ـ لمخاطب كذلك، بل لكلّ من يصلح لأن يكون متكلّمًا ومخاطبًا، فإفادتهما التعيين انّما هى باعتبار التكلّم والخطاب .

و أمّا كون ضمير الغائب مقيّدًا بالمعنوىّ، فلأنّ إفادته التعيينَ ليست مطلقه، بل بشرط تقدّم الذكر . فثبت ممّا ذكر انّ إفاده كلّ من اسم الإشاره والمضمر التعيينَ، ليست مطلقه، بل بالقيد المعنوىّ .

قوله : أى علم المسمّى .

صرّح بذلك ردًّا على من توهّم (٢) انّ الضمير فى « عَلَمه » يعود إلى « اسم » فى قوله : « اسم يُعَيِّن »، أو إلى الشخص المفهوم من قوله بعد : « وَ وَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَم »، و ذلك لفساد كلا الوجهين، أمّا الأوّل فظاهر، لانّه لا معنى لقولك : اسم يعيّن المسمّى علم الاسم، كما هو واضح .

و أمّا الثانى فلانّه وإن كان صحيحًا معنًى، إلاّ انّ دونَ تصحيحه خَرط القَتَاد (٣) بحسب الصناعه (٤)، كما لا يخفى، سيّما مع إمكان خلافه (٥).

ص: ٤٧١

١- ١. فى « ب » : إفاده كلّ منهما .

٢- ٢. المتوهّم هو الهوارى، قال الشيخ خالد الأزهرى فى تركيب البيت : والضمير فى « علمه » قال المكودى : يرجع إلى المسمّى، و قال الهوارى : يعود إلى اسم المتقدّم عليه أو إلى الشخص المفهوم من قوله : « بعض » فى : و وضعوا لبعض الأجناس علم . وهذا أحسن عندى، إنتهى (تمرين الطلاّب : ٢٥).

٣- ٣. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : القَتَادُ : شَجَرٌ لَهُ شَوكٌ أمثالُ الإِبَر [منه دام ظلّه العالى]. توضيح : يقال للأمر الّذى لايوصل إليه إلاّ بشدّه وجهد: دونه خَرْطُ القَتاد، أى خرط شوكه باليد. أنظر : الصحاح : ٢ / ٥٣١ ؛ ولسان العرب ـ قتد ـ : ٣ /٣٤٢ ؛ و ـ خرط ـ : ٧ / ٢٨٤ .

٤- ٤. لانّ الضمير يعود إلى المتأخّر المفهوم، و ذلك فى غايه الاشكال .

٥- ٥. أى عود الضمير إلى المسمّى .

قوله : لقبيله من بنى مراد .

انّما يقال لهم : قَرَن، لأنّ أباهم : قَرَن بن رَدْمَان بن ناجيه بن مراد (۱).

إن قلت : انّ المصنّف فى مقام بيان العَلَم الشخصىّ، فكيف يكون « قَرَن » من ذلك مع كونها اسمًا لقبيله ؟

قلت : ليس المراد من العَلَم الشخصى أن يكون علمًا لشخص واحد، بل ما لم يكن علمًا للجنس، و معلوم انّ « قَرَن » عَلَم و ليس للجنس، لما عرفت من انّ علم الجنس ما كان موضوعًا للمهيّه، فيكون من العلم الشخصى .

هذا، مع انّ علم الجنس مختصّ بغير الاناسى من الطير و الوحوش و هَوَامّ الأرض .

قوله : لِفَرَس .

و هو لمعاويه بن أبى سفيان، و مثله : « دُلْدُل » عَلَم لبغلهٍ كانت للنبىّ صلى الله عليه و آله .

قوله : لجمل .

كان لنعمان بن المنذر، وإليه ينسب فيقال : الإبل الشدقميّه (۲).

* * *

ص: ۴۷۲

۱- ۱. قال السمعانى فى « الأنساب ۴ / ۴۸۱ » : القرنى بفتح القاف والراء وكسر النون . هذه النسبه إلى قرن، وهو بطن من مراد، يقال له : قرن بن ردمان بن ناجيه بن مراد، نزل اليمن، و المشهور بهذه النسبه المعروف فى الأقطار: أويس بن عامر القرنى، وقصّته فى الزهد معروفه ؛ وقال الدارقطنى : قرن، بفتحتين، فهو فيما ذكر ابن حبيب، قال : فى مراد بن ردمان بن ناجيه بن مراد، قوم أويس بن عامر القرنى الزاهد . والموضع الّذى يحرم منه أهل نجد يقال له: قَرْن المنازل، بسكون الراء . وأويس سكن الكوفه، وكان عبدًا زاهدًا، إنتهى . وانظر أيضًا: اللباب فى تهذيب الأنساب : ۳ / ۲۹ ؛ والأعلام : ۵ / ۱۹۴ و ۲ / ۳۲ ؛ والقاموس المحيط: ۴ / ۲۵۸.

۲- ۲. أنظر كتاب العين : ۵ / ۲۴۴ ؛ والصحاح _ شدقم _ : ۵ / ۱۹۵۹ ؛ ولسان العرب : ۱۲ / ۳۲۰.

إطلاقات الاسم عند النحاه

قوله : و هو ما ليس بكنيه و لا لقب (۱).

لمّا كان للاسم عندهم إطلاقات، الأوّل : فی مقابله الفعل والحرف، يقال : هذا اسم، أی ليس بفعل و لا حرف، و هذا هو الشايع، والثانی : فی مقابله المشـتقّ، يقال : هذا اسم، أی ليس بمشتقّ، والثالث : فی مقابله الكنيه واللقب، يقال : هذا اسم، أی ليس بهما، و هو فی إطلاق الأوّل شامل للمشتقّ والكنيه واللقب، وفی الثانی شامل للأخيرين أيضًا ؛ أشار (۲) إلی انّ المراد من قوله : « اسمًا » هنا هو الإطلاق الثالث، بقرينه قوله : « و كنيةً و لقبًا ».

قوله : قيل : أو بابن أو بنت (۳).

و القائل نجم الأئمّه حيث قال :

والأعلام علی ثلاثه أضرب : إمّا اسم، و هو الّذی لا يقصد به مدح ولا ذمّ، كزيد، و عمرو ؛ أو لقب، و هو ما يقصد به أحدهما .

إلی أن قال :

و إمّا كنيه، و هی : الأب أو الأمّ أو الابن أو البنت مضافات (۴).

و كذا الإمام الرازی (۵).

قوله : مِن كَنَيْتُ، أی سَتَرْتُ كالكنايه .

هذه العباره إمّا مبتيّه علی القول بكون الفعل أصلاً للمصدر، فيكون المعنی

۱- ۱. فی المصدر : ليس كنيةً ولا لقبًا .

۲- ۲. جواب لقوله قدس سره : لمّا .

۳- ۳. فی المصدر : ابنه .

۴- ۴. شرح الرضی علی الكافيه : ۳ / ۲۶۴ .

۵- ۵. أنظر التفسير الكبير، للفخر الرازی : ۱ / ۴۱ .

حینئذ هکذا : الکنیه من کنیت کالکنایه، یعنی : کما انّ الکنایه کذلک ؛ أو یکون کلمه « مِن » فیها (۱) بمعنی اللام، یعنی : انّ الکنیه مصدر لکنیت کما انّ الکنایه کذلک، کالکُدْرَه والکتابه، فعلی هذا یصحّ علی المذهبین .

قوله : و هو ما أشعر بمدح أو ذمّ .

و ظاهره یدلّ علی انّ کلّ ما أشعر بمدح أو ذمّ هو اللقب، فمقتضی ذلک کون سعید لقبًا، لإشعاره بالمدح، مع انّه سیجیء ما یدلّ علی کونه اسمًا فی قوله : « سعید کرز ».

الفرق بین الکنیه واللقب

قوله : قال الرضی : والفرق بینه وبین الکنیه معنًی، إلخ .

الظاهر الإتیان بهذا الکلام لدفع توهّم تداخل الکنیه واللقب، بیانه هو : انّه حکم أوّلاً انّ الکنیه هی ما صدر بأب أو أمّ، و مقتضاه کون المصدّر بإحدیهما کنیهً مطلقًا وإن أشعر بالمدح أو الذمّ (۲) کأبی الفضل وأبی الجهل، و کلامه فی تفسیر اللقب بأنّه : « ما أشعر بالمدح أو الذمّ » یعطی کون المشعر بهما لقبًا مطلقًا وإن صدر بأب أو أمّ، فتداخلا .

و دفع ذلک بنقل کلام نجم الأئمّه، ملخّصه هو : انّ اللقب ما یمدح الملقّب به أو یذمّه بمعنی ذلک اللفظ، کما تقول : زین العابدین مثلاً، و هو یمدح الملقّب به بمعنی هذا اللفظ، و هو زینه العابدین ؛ و أمّا الکنیه فانّها لا یکون للذمّ أبدًا، بل للتعظیم، لکن لا بمعنی لفظ الکنیه، بل بعدم التصریح بالاسم، فافترق أحدهما عن الآخر،

۱- ۱. فی « ب » هکذا : و یحتمل أن یکون کلمه « من » فی قوله : « من کنیت ».

۲- ۲. فی « ب » : والذمّ .

هذا ملخّصه (۱).

أقول : فهو إمّا أن يقول فی مثل : أبو الجهل، انّه لا يـدلّ علی الـذمّ، بل يـدلّ علی التعظيم، لعـدم التصـريح بالاسم، فحينئذ يكون كنيةً ؛ أو يقول بـدلالته علی الذمّ بمعناه، فيكون لقبًا و إن صدر بالأب، لانّ مطلق التصدّر بالأب غير كافٍ لتحقّق الكنيه، بل لابدّ لتحقّقها مع ذلك دلالتها علی التعظيم علی ما ذكره . وكـذا الكلام فی أبی الفضل، أی : إن دلّ علی مدح المسمّی بمعناه يكون لقبًا، و إن دلّ عليه من جهه عدم التصريح بالاسم يكون كنيه .

و « معنًی » فی قـوله : « والفرق بينـه وبيـن الكنيه معنًی » تمييزٌ، وانّمـا قيّـد بـالمعنی لظهـور الفرق لفظًـا، إذ الكنيه لابـدّ أن يكـون مصدّره بأب أو أمّ مثلًا، بخلاف اللقب فانّه ليس كذلك .

قوله : و المراد به الاسم .

الضـمير فی « به » يعود إلی « سوی » فی قوله : « إن سواه » ؛ لمّـا كـان الظـاهر من عبـاره المصـنّف عود الضـمير فی « سواه » إلی المشار إليه بـذا ــ أی اللقب ــ فيكون المعنی حينئـذ : و أخّر اللقب إن صـحب سواه ؛ و معلوم انّ سوی اللقب اسم وكنيه، فيدلّ هـذا علی وجوب تـأخير اللقب و إن صـحب الكنيه أيضًـا، و لم يكن الأمر كـذلك لمـا سيجیء من قوله : « و أمّا الكنيه فيجوز تقـديمه عليها و العكس » ؛ أشار (۲) بمـا ذكره إلی انّ « سِوی » فی كلامه ليس علی إطلاقه، بـل المراد به الاسم، كأنّه قال : و أخّر اللقب إن صحب الاسم، و هو المدّعی .

ص: ۴۷۵

۱- ۱. أنظر شرح الكافيه للرضی : ۳ / ۲۶۵ .

۲- ۲. جاء فی حاشيه « ص، ب و ش » : جواب لمّا [بخطّه سلّمه اللّه تعالی].

و يحتمل أن يكون الضمير فى « سِوَاه » عائدًا إلى الكنيه، والإتيان بضمير المذكّر لكونها علمًا، وكلام الشارح يحتمله (١) أيضًا، والفرق بين الإحتمالين هو : انّ الأوّل يستلزم إرتكاب خلاف الظاهر فى المضاف، والثانى فى المضاف إليه .

قوله : كما وجد فى بعض النسخ : إنْ سواها .

بتأنيث الضمير، فتعيّن على هذا كون المرجع : كنيه، فيكون المراد من « سواه »: الاسم كما هو المدّعى .

إن قلت : غير الكنيه شيئان : اسم و لقب، فكيف يكون المراد عند إرجاع الضمير إلى الكنيه هو الاسم فقط، مع شمول « سوى » على هذا لِلّقب أيضًا ؟

قلت : لا معنى لقولك : أخّر اللقب إن صحب اللقب، لوجوه ظاهره، فتعيّن أن يكون المراد به هو الاسم فقط وإن كان المرجع لضمير « سواه » قوله : « لقبًا » أو : « كنيه »، ولهذا اكتفى الشارح به فقال : « والمراد به الاسم »، واستشهد لذلك بما وجد فى بعض النسخ كما مرّ .

اللقب يجب تأخيره عن الاسم إذا لم يكن أشهر منه

ثمّ انّ ظاهر المتن تأخير اللقب عن الاسم مطلقًا وإن كان أشهر من الاسم، وليس الأمر كذلك لقوله تعالى : « إِنَّمَا المَسِيحُ عِيسَى » (٢)، و قوله تعالى: « وَقَوِلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ » (٣)، فانّ المسيح لقبٌ، قدّم فيهما على الاسم لأشهريّته بالنسبه إلى عيسى فى ذلك المسمّى، لأنّ لفظ: « عيسى » يستعمل فى غيره أيضًا، بخلاف المسيح .

ص: ۴۷۶

١- ١. فى « ب » : يحتمل ؛ وهو خطأ .

٢- ٢. النساء : ١٧١ .

٣- ٣. النساء : ١٥٧ .

قوله : بأنّ الغالب أن اللقب منقول، إلى آخره .

و علّل أيضًا بأنّ اللقب يشبه النعت فی إشعاره بالمدح أو الذمّ، والنعت لا يقدّم على المنعوت، فكذا ما أشبهه .

قوله : كبَطّه و قُفّه .

مثالان لكون اللقب منقولاً (١) من اسم غير إنسان، لا لكون الغالب ذلک، وجهه يظهر بعد التأمّل .

أمّا كون « بَطّه » منقوله من اسم غير إنسان، فلأنّها فی الأصل : الدَبَّه الّتی للدُهن (٢) ؛ لُقّب بها رجلٌ لعظم بطنه .

و أمّا كون القُفَّه كذلک، فلما قيل من انّها كانت اسمًا للشجره اليابسه والقَرْعَه اليَابِسَه، وانّما يقال للمعمول من الخوص (٣) : قُفَّةٌ، تشبيهًا بها (۴).

قوله : فلم يعدل عنه .

لمّا حكم انّ الغالب فی اللقب هو ما ذكر، فكان لقائل أن يقول : فلِمَ يقولون بتأخير اللقب مطلقًا مع عدم إفاده التعليل ذلک ؟ أجاب بأنّه لم يعدل عنه، أی : لم يعدل عن تأخير اللقب فی غير الغالب قصدًا لجعل الباب على نهج واحد .

* * *

١- ١. « منقولاً » لم يرد فی « ش » .

٢- ٢. أنظر كتاب العين : ٧ / ۴٠٨ ؛ والقاموس المحيط : ٢ / ٣۵١ ؛ ولسان العرب : ٧ / ٢۶١ .

٣- ٣. جاء فی حاشيه « ش » : برگ درخت خرما .

۴- ۴. قال الفيّومی فی « المصباح المنير ٢ / ۵١١ » : القُفَّه : القَرْعَهُ اليَابِسَه، والقُفَّه ما يتّخذ من خوص كهيئه القَرعَه تضع فيه المرأه القطن ونحوه، وجمعها : قُفَفٌ . وانظر أيضًا : القاموس المحيط : ٣ / ١٨۶ ؛ والصحاح _ قفف _ : ۴ / ١۴١٨ ؛ ولسان العرب : ٨ / ۴٠٢ و ٩ / ٢٨٨ .

قوله : فی قوله : [۳۳ _] بأنَّ ذا الکلب عمرًا خیرَهم نَسَبًا (۱).

هذا صدر بیت عجزه : ببطن شِرْیان یَعوِی حولَه الذِّئبُ (۲) ؛ قبل البیت :

أَبْلِغْ هُذَیْلاً وَأَبْلِغْ من یُبَلِّغُهَا عَنّی حدیثًا و بعضُ القول تکذیبُ

بأنّ ذا الکلب، إلی آخره .

اللغه : « هُـذَیْل » : اسم قبیله، و لهـذا ارجع إلیها ضـمیر المؤنّث فی قوله : « من یُبَلِّغُها » . الحدیث : الخبر . « شـریان » بفتح الشـین المعجمه وکسرها : اسم مکان دفن فیه عمرو المذکور . « یَعوِی » أی : یصوح، یقال : عَوَی الکلبُ یَعوِی عُوَاءً : إذا صاح (۳) ؛ و قوله : « یَعوِی » کنایه عن کثره الشِّیاه و غیرها له، و عن الغلمان المانعین عن وصول الـذئب إلی الشِّیاه . والترکیب ظاهر، والمعنی قد ظهر ممّا ذکر.

قوله : وأمّا الکنیه فیجوز تقدیمه علیها .

یعنی قـد علمت انّ اللقب إذا اجتمع مع الاـسم یجب تـأخیره عنه، و أمّـا إذا اجتمع مع الکنیه فـأنت مخیّر بین التقـدیم والتـأخیر، فیجوز لک تقدیمه أی اللقب علی الکنیه، و کذا العکس أی تقدیم الکنیه علی اللقب .

قوله : لکن مقتضی التعلیل المذکور، إلخ.

و ذلـک بـأن یقـال : الغـالب انّ اللقب منقول من اسم غیر إنسـان، فلو قـدّم علی الکنیه لتوهّم انّ المراد مسـمّاه الأصـلی، و ذلک مأمون بتأخیره، فمقتضی هذا

۱- ۱. فی بعض المصادر : خیرهم حَسَبًا .

۲- ۲. هو من قصـیده لجنوب أخت عمرو ذی الکلب، ترثی بها أخاها عمرًا ؛ أنظر شـرح التسـهیل : ۱ / ۱۷۰ ؛ الدرر: ۱ / ۲۲۵ ؛ المقاصد النحویه: ۱ / ۳۹۵ ؛ خزانه الأدب: ۱۰ / ۴۱۵ و ۴۱۶ ؛ جامع الشواهد: ۱ / ۲۹۸، والبیت بلا نسبه فی : شرح ابن عقیل : ۱ / ۱۲۰ ؛ شرح الأشمونی : ۱ / ۵۹ ؛ همع الهوامع : ۱ / ۷۱.

۳- ۳. الصحاح _ عوی _ : ۶ / ۲۴۴۱ ؛ لسان العرب : ۱۵ / ۱۰۸ ؛ مجمع البحرین : ۱ / ۳۱۱ .

التعليل امتناع تقديم اللقب على الكنيه أيضًا، أى كما كان مقتضاه امتناع تقديمه على الاسم عند إجتماعهما .

قوله : فتأمّل .

الظاهر انّ وجهه : الإشاره إلى الفرق بين الاسم والكنيه، حيث قالوا فى الأوّل عند إجتماعه مع اللقب بوجوب تقديمه عليه، بخلاف الثانى ؛ بيانه هو : انّ الاسم لمّا كان صريحًا فى مسمّاه و لا يحتمل غيره، حكموا عند إجتماعه مع اللقب بوجوب تقديمه عليه، بخلاف الكنيه، فانّها ليست كذلك، إذ قد تكون منقولةً من اسم غير إنسان، فحينئذ لا فرق بين تقديم اللقب والكنيه فى التوهّم المذكور، فلهذا حكموا بالتخيير بينهما فى التقديم و التأخير عند إجتماعهما .

ويمكن أن يقال: انّه وإن كان محتملاً لكنّه نادر، فهو كالمعدوم، فعاد الإشكال ؛ ولعلّه لهذا خيّروا بين الاسم والكنيه عند إجتماعهما، كما أشار إليه بقوله: « نعم تقديمها ــ أى الكنيه ــ على الاسم و عكسه ــ أى تقديم الاسم عليها ــ سواء ».

تقديم الكنيه على الاسم

و ممّا جاء (١) تقديم الكنيه على الاسم قوله : « أَقسَمَ بِاللّه ِ أَبو حَفْصٍ عُمَر »، فانّ أبوحفص كنيه عمر بن الخطّاب، قدّم (٢) على اسمه عُمَر (٣) ؛ قاله أعرابى حيث أتاه

ص: ۴۷۹

۱- ۱. فى « ب » : كما جاء فى قوله .

۲- ۲. فى « ب » : و قدّم .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ش » : قوله : « قدّم على اسمه عمر »، أى قدّم ما يسمّى بالكنيه و هو أبو حفص، على اسمه الّذى هو عُمَر، فيكون « عُمَر » بدلاً للاسم فى قوله ــ سلّمه اللّه تعالى ــ : « اسمه » ؛ و يمكن توجيهه بوجه آخر بأن يقال: قدّم الشاعر الكنيه على اسمه، فعلى الأوّل يكون « قدّم » مبنيًّا للمفعول، و على الثانى للفاعل، و خلاف الظاهر فى الأوّل تأويل الكنيه بما يسمّى بالكنيه و نحوه، و فى الثانى تقدير المفعول . وممّا ذكر ظهر انّه ــ سلّمه اللّه تعالى ــ لو قال : قدّمها على اسمه، أو قدّمت، لكان أولى، فلا تغفل . و فيه نظر، لانّ « قدّم » مبنىّ للمفعول والعائد فيه راجع إلى أبو حفص، فتأمّل، لمحرّره محمّد رضا حين التحرير .

فالتمس منه بعيرًا وكان له بعير، فقال عُمَر : لك بعير اركبه ولا حاجه لك إلى بعيرى .

فقال الأعرابى : بعيرى نقب و دبر [1] . فقال عُمَر : واللّه ليس بها نقب و دبر . فانطلق الأعرابى فحمل بعيره، ثمّ استقبل البطحاء و شرع يقول ماشيًا خلف بعيره :

[۳۴ _] أَقسَمَ بِاللّه ِ أَبو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَ لاَ دَبَرْ [2]

اغْفِر لَهُ الَّلهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ [3]

و عُمَر مقبل من أعلى الوادى، إذا قال الأعرابى [4] : اغفر له اللهمّ إن كان فَجَر، فقال : اللهمّ صدق، حتّى التقيا، فأخذ بيده فقال له : ضع عن راحلتك، فوضع فإذا هى نقبه عجفاء، فحمله عمر على بعيره، و زوّده و كساه [5].

۱- ۱. « نقب » بفتح النون والقاف جميعًا، هو : رقّه أخفاف البعير، ويقال : بعير أنقب، وناقه نقباء، ورقّه الخف ممّا يصعب معه تتابع السير . « دبر » بفتح الدال والباء جميعًا، هو : الجرح الّذى يكون فى ظهر البعير، وقيل : هو أن يقرح خف البعير، وتقول : بعير أدبر، وناقه دبراء (أنظر لسان العرب : ۱ / ۷۶۵ و ۷۶۶ ؛ و مجمع البحرين: ۴ / ۳۵۸).

۲- ۲. هو رجز لرؤبه فى شرح المفصّل : ۳ / ۷۱ ؛ وليس فى ديوانه، ولا يمكن أن يكون رؤبه هو قائله، ذلك أنّ رؤبه غير معدود فى التابعين، وليس هو من هذه الطبقه، وقد مات سنه ۱۴۵ ه . وهو لعبداللّه بن كَيْسَبه أو لأعرابى فى خزانه الأدب : ۵ / ۱۵۲ و ۱۵۴ ؛ ولأعرابى فى شرح التصريح : ۱ / ۱۲۱ ؛ وشرح الكافيه للرضى: ۲ / ۳۹۵ ؛ والمقاصد النحويه: ۴ / ۱۱۵ ؛ وبلا نسبه فى أوضح المسالك: ۱ / ۹۱ ؛ والمفصّل : ۱۵۷ ؛ وشرح الأشمونى : ۱ / ۵۹ ؛ وشرح ابن عقيل : ۲ / ۲۱۹ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۶۲ و ۳۸۱ و ۳۹۵ ؛ وكتاب العين: ۸ / ۳۰۷ ؛ ولسان العرب _ نقب _ : ۱ / ۷۶۶ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص » : فجر أى كذب .

۴- ۴. فى الفائق وشرح الكافيه : فجعل إذا قال .

۵- ۵. أنظر الفائق فى غريب الحديث : ۳ / ۳۲۵ ؛ و شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۳۹۵ .

و انّما قال الأعرابى : « إِنْ كَانَ فَجَر »، مع انّ بعيره كانت نقباء و دبراء، لإحتمال انّ عمر قال ذلك بناء على ظنّه، أى : ما بها من نقب و دبر فى ظنّى، فكان صادقًا، لانّه أخبر عن نفسه لا عن نفس الأمر .

قوله : الأوّل للثانى (١).

اللام بمعنى إلى، أى : إلى الثانى .

قوله : عند البصريّين .

ليس متعلّقًا بقول المصنّف : « فأضف » أو : « حتمًا »، بل الظاهر انّه متعلّق بالعامل المقدّر فى موضع الخبر عن مبتدأ محذوف، أى : وجوب إضافه الاسم إلى الثانى حينئذ عند البصريّين ؛ وقد نبّهنا على مثله فى الضمائر أيضًا، فلا تغفل.

كيف يجوز اضافه الاسم إلى اللقب مع انّه اضافه الشىء إلى نفسه مع الجواب عنه

قوله : أى مسمّاه .

أراد بهذا التفسير دفع الإعتراض المتوهّم وروده فى هذا المقام، تقريره هو : انّه كيف يجوز إضافه الاسم إلى اللقب مع انّ المسلّم عندهم عدم جواز إضافه الشىء إلى نفسه، و من المعلوم انّ الاسم واللقب مترادفان، كإنسان و بشر، فكيف يجوز إضافه الأوّل إلى الثانى ؟!

و تقرير الدفع هو : انّ إضافه الشىء إلى نفسه انّما تلزم (٢) إذا قلنا بأنّ المراد من الاسم واللقب مسمّاهما، و ليس الأمر كذلك، بل المراد من الأوّل : المسمّى،

١- ١. فى المصدر : إلى الثانى .

٢- ٢. فى « ب » : يلزم .

والثانی (۱) : اللفظ، کأنّک قلت فی مثل « هـذا سـعید کُرْز (۲) » : هـذا مسـمّی هذا اللفظ، إذ کما یطلق اللفظ و یراد به المدلول کما تقول : ضربت زیدًا، کذا یطلق و یراد به اللفظ کما تقول : تلفّظت بزید ؛ و بالقرینه امتاز أحدهما عن الآخر .

إن قلت : لِمَ خصّص إراده المسـمّی من الاسم واللفظ من اللقب، و ترک العکس بأن یکون معنی « هذا سـعید کُرْز » : هذا اسم هذا المسمّی ؟

قلت : لأنّ الأوّل هو الّذی أسـند إلیه شـیء لا یمکن إلاّ إراده المسـمّی منه، تقول: جاءنی سعید کُرْز، و ضربت سعید کُرْز، و قال سعید کُرْز ؛ و معلوم انّ ما یصلح لهذه الصفات هو الذات لا اللفظ، فتعیّن إراده المسمّی من الأوّل واللفظ من الثانی .

نعم ربّمـا یمکن إراده اللفـظ من الأـوّل فیراد، بل یتعیّن إرادته منه، کما تقول : « سـعید کُرْز فی : قال سـعید کُرْز، مرفوعٌ بقال »، فـانّه یتعیّن فیه إراده اللفـظ من الأـوّل والمسـمّی من الثانی، أی اسم هـذا المسـمّی مرفوعٌ بقال، إلاّ انّ مثل هـذا الإسـتعمال قلیل، ولهذا لم یلتفت إلیه النحاه .

قوله : و معلوم علی الأوّل انّ جواز الإضافه، إلخ.

یعنی : انّ القول باضـافه الاـسم إلی اللقب انّمـا هو إذا لم یکن هناک مانع من الإضافه، و أمّا إذا کان کما فی : « الحارث کُرْز »، لانّ « أل » فی الاسم مانعه من الإضافه کما سیجیء فی باب الإضافه، فلا یجوز الإضافه، والبصریّون لا یقولون بها أیضًا (۳).

۱- ۱. فی « ب » : و من الثانی .
۲- ۲. الکُرْز بضمّ الکاف وسـکون الراء المهمله مخفّفًا أو مشـدّدًا مع الفتـح، فی الأصل: خرج الراعی الّـذی یضع فیه متاعه، وقد یراد: الحاذق، أو الخبیث اللئیم؛ أنظر لسان العرب : ۵ / ۳۹۹ ، وتاج العروس : ۸ / ۱۳۳ و ۱۳۴.
۳- ۳. أنظر : أوضح المسالک : ۱ / ۹۴ ؛ وشرح قطر الندی : ۱۳۵ ؛ وشرح الکافیه للرضی : ۲ / ۲۳۹ .

و انّما قال : « انّ جواز الإضافه حيث لا مانع »، مع انّ القول الأوّل ليس الجواز فقط، بل مع الوجوب، لانّ الجواز أعمّ من الوجوب، و نفی الأعمّ يستلزم نفی الأخصّ، بخلاف العكس، فعلی هذا لو قال : انّ وجوب الإضافه حيث لا مانع، لايلزم منه نفی الجواز، و معلوم انّ مع « أل » لا يجوز الإضافه .

و أيضًا هذا الحكم غير مختصّ بالقول بوجوب الإضافه، بل يشمل القول الثانی أی القول بجواز الإتباع، لأنّ أصحاب هذا القول لا يوجبون التبعيّه، بل يجوّزون الإضافه أيضًا، و لهذا قال : « و أجاز الكوفيّون الإتباع »، ولم يقل : وأوجبوا ؛ فعلی هذا لو قال : انّ وجوب الإضافه، لا يدلّ علی انّ القائل بعدم الوجوب يمنعه (۱)، ولهذا قال : « انّ جواز الإضافه حيث » إلی آخره، مضافًا إلی ما مرّ .

إذا علمت ذلك ظهر لك انّ مراده بقوله : « علی الأوّل » ليس قول البصريّين فقط، بل مراده من الأوّل جواز الإضافه، فيدلّ صريحًا علی عدم تجويز القائل بالتبعيّهِ الإضافهَ مع « أل » أيضًا .

لايجوز اضافه الاسم إلی اللقب إذا كان كلاهما أو أحدهما مضافين

قوله : علی انّه بدل أو عطف بيان .

و لا يجوز أن يكون الاسم فی الصور الثلاث مضافًا إلی اللقب، أمّا عدم جوازه إذا كان الاسم مركّبًا، سواء كان الثانی مركّبًا أيضًا أو لم يكن، كما فی قولك : رأيت عبداللّه زين العابدين، و عبداللّه كُرْز، فلانّ المضاف هو الّذی يعتوره الإعراب بسبب العامل كقولك : جاءنی غلامُ زيد، فانّ آخر المضاف ــ و هو الميم ــ صار

۱- ۱. فی « ب » : يمنعها .

مرفوعًا لكونه فاعلاً، و هكذا فی النصب والجرّ، فانّه یکون آخر المضاف معربًا بهما ؛ فإذا أضیف الاسم فیما نحن فیه إلی اللقب، یلزم أن یعرب آخر الاسم بمقتضی العامل الداخل علیه لما عرفت، و معلوم انّ آخر الاسم فی المثالین المذکورین هو لفظ : « اللّه »، فیلزم نصبه فیهما مع کونه مجرورًا لکونه مضافًا إلیه، فیلزم إعراب حرف واحد باعرابین مختلفین أو متماثلین، و هو محال .

إن قلت : علی هذا ینبغی أن لا یجوز مثل قولک : جاءنی غلام ابن زید، إذ هذا مثل قولک : « جاءنی عبداللّه قُفَّه » بالإضافه، مع انّ جوازه متّفق علیه، فینبغی أن یکون « جاءنی عبداللّه قفّه » أیضًا جائزًا بإضافه الاسم إلی اللقب، إذ الفرق بینهما غیر واضح، فحینئذ نقول : انّه کما یکون آخر « غلام » هناک معربًا بمقتضی العامل مع کونه مضافًا إلی « ابن »، دون « ابن » المضاف إلیه، بل هو مجرور بإضافه « غلام » إلیه، ینبغی أن یکون هنا أیضًا کذلک، فیعرب لفظ « عبد » فیما نحن فیه بمقتضی العامل مع جرّ لفظ « اللّه » بالإضافه .

قلت : الفرق بینهما واضح، بیانه هو : انّ لفظ « غلام » فی المثال المذکور لمّا کان مضافًا برأسه، أعرب آخره المیم بمقتضی العامل، فلا یرد علیه شیء ممّا یرد علی إضافه اسم فیما نحن فیه إلی اللقب، بخلاف المضاف فیما نحن فیه، فانّ المضاف فیه لیس لفظ « عبد » فقط، بل مجموع عبداللّه، لکون المجموع علمًا للمسمّی، فیکون آخر المضاف بمقتضی الوضع العلمیّ علی فرض جواز الإضافه هو : هاء اللّه ؛ و علی تقدیر جوازها یلزم ما مرّ، و لهذا منع عن إضافه الاسم المرکّب إلی اللقب .

و أمّا عدم جواز إضافه الاسم إلی اللقب إذا کان مفردًا واللقب مرکّبًا کجاءنی

زيد أنف الناقه (١)، فلأنّه لو جاز يلزم توارد المؤثّرين على أثر واحد أيضًا، بيانه هو : انّ لفظ « أَنْف » فى : « أَنْف الناقه » كان قبل العلميّه لفظًا برأسه أضيف إلى الناقه، فجرّ آخر الناقه لكونها مضافًا إليها، ثمّ جعل المضاف والمضاف إليه علمًا للمسمّى، فبعد العلميّه صارا (٢) بمنزله لفظ واحد، فحينئذ لو جاز إضافه « زيد » إليه يكون آخر « أنف الناقه » مجرورًا أيضًا بإضافه « زيد » إليه، مع كونه مجرورًا بإضافه « أنف » إليه قبل العلميّه، فيلزم توارد المؤثّرين اللفظيّين فى أثر واحد، و هو غير جائز .

هذا، مع انّ الأصل عدم جواز إضافه الشىء إلى نفسه، و هو يقتضى عدم جواز إضافه الاسم إلى اللقب مطلقًا و إن كانا مفردين، لكن لمّا وجدنا إضافه الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين فى إستعمالاتهم، قلنا بها مع التأويل المتقدّم، فعدم جواز إضافه الاسم إلى اللقب مقتضى الأصل، فلا يحتاج إلى دليل .

يجوز قطع اللقب عن التبعيّه

قوله : إن كان مجرورًا .

أى إن كان الثانى ــ و هو اللقب ــ مجرورًا بالتبعيّه، يجوز لك قطعه عن التبعيّه

ص: ۴۸۵

---

١ – ١. أنف الناقه : لقب جعفر بن قريع بن عوف بن كعب بن زيد مناه بن تميم، لُقِّب به لأنّ أباه نحر ناقه فقسّم بين نسائه، فأرسلت جعفرًا أمّه لأخذ نصيبها منها وقد قُسِّمت الناقه ولم يبق إلّا رأسها وعنقها، فقال أبوه : شأنك به، أى : هذا نصيبك، فأدخل جعفر يده فى أنف رأس الناقه ويجره، فلُقِّب به، و قد مدح بنوه بهذا اللقب فقال المادح : قوم هم الأنف والأذناب غيرهم *** ومن يسوّى بأنف الناقه الذنبا أنظر : الأنساب للسمعانى : ۴ / ۴۸۶ ؛ والقاموس المحيط : ۳ / ۱۱۹ ؛ وتاج العروس : ۱۲ / ۹۴ .

٢– ٢. فى « ك ٢ » : صار ؛ وهو غلط .

إلى الرفع بأن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، تقول : جاءنى عبدالله زينُ العابدين، بالرفع، أى : هو زين العابدين، أو إلى النصب بأن يكون مفعولاً لفعل محذوف، تقول فى المثال المذكور بنصب زين العابدين بتقدير : أعنى .

انّما قيّد جواز القطع إلى الرفع والنصب بقوله : « إن كان مجرورًا »، لانّه لو لم يكن مجرورًا، إمّا مرفوع أو منصوب، و على الأوّل لا معنى لقولك : يجوز قطعه إلى الرفع، لكونه مرفوعًا، و على الثانى كذلك بالنسبه إلى النصب .

قوله : و إلى الرفع إن كان منصوبًا .

أى : يجوز قطع اللقب إلى الرفع إن كان منصوبًا ؛ وانّما لم يجز القطع إلى الجرّ فى الصورتين ـ أى فيما إذا كان اللقب مرفوعًا أو منصوبًا ـ لأنّ القطع إلى الجرّ غير ثابت .

ثمّ انّ هذا القطع غير مختصّ فيما إذا كان الاسم واللقب مركّبين أو مختلفين، بل يجوز ولو كانا مفردين، كما صرّح به نجم الأئمّه (١)، و أبوحيّان فى الإرتشاف نقله عن المصنّف (٢).

قوله : إلى العَلَميه بعد استعماله فى غيرها .

إعلم : انّ العَلَم ينقسم باعتبارات مختلفه إلى أقسام متعدّده، إذ ينقسم باعتبار تشخّص المعنى و عدمه إلى : شخصى و جنسى ؛ و باعتبار الذات إلى : الاسم والكنيه واللقب، و إلى مفرد و مركّب كما مرّ ؛ و باعتبار الإستعمال قبل العلميّه وعدمه إلى : منقول و مرتجل .

١- ١. شرح الرضى على الكافيه : ٢ / ٢٣٩ .

٢- ٢. الإرتشاف : ٢ / ٩٦٥ ، باب العَلَم ؛ وانظر : شرح التسهيل : ١ / ١٦٩ .

اختلاف الاصطلاح فی المنقول والمرتجل بین الأصولیّین والنحویّین

إذا علمت ذلک فاعلم : انّ المعهود فی کتب الأصول هو انّ المنقول : ما ثبت استعماله فی غیر المعنی العلمیّ، ثمّ نقل عنه إلی غیره لأجل المناسبه بین المعنی المنقول عنه (۱) والمنقول إلیه ؛ والمرتجل : ما لم یکن نقله (۲) لأجل المناسبه، سواء تحقّقت المناسبه و لم تکن فی النقل ملحوظه، أو لم تتحقّق مطلقًا (۳).

و ظاهر کثیر من النحاه، کالزمخشری، وابن الحاجب، وأبی حیّان، ونجم الأئمّه، وابن هشام، و غیرهم، انّ المعتبر فی المنقول استعماله فی غیر المعنی العلمیّ، سواء لوحظ بینهما مناسبه أم لا ـ و کانت فی نفس الأمر أم لا ـ ؛ والمعتبر فی المرتجل عدم الإستعمال (۴).

هذا من تخالف الإصطلاحین (۵)، والأقرب إلی اللفظ هو إصطلاح النحاه، لانّ المنقول ما ثبت له النقل، سواء کان للمناسبه أو لا .

وعن الصّحاح : إرْتِجَالُ الخطبه: إبتداؤها من غیر تهیئه قبل ذلک (۶).

المنقول علی أقسام

و کیف کان ولا مُشَاحَّه فی الإصطلاح، فینبغی صرف الهمّه إلی شیء آخر، فأقول : المنقول یتبع ناقله فی التسمیه شرعًا وعرفًا عامًّا وخاصًّا، فانّ الأوّل یسمّی بالمنقول الشرعی، والثانی بالمنقول عرفًا عامًّا، والثالث خاصًّا، کالصلاه فانّها فی اللغه لمطلق الدعاء، ثمّ نقلت فی الشرع إلی الأرکان المخصوصه علی

۱- ۱. فی « ش » : منه .

۲- ۲. فی « ش » : نقل ؛ وهو خطأ .

۳- ۳. أنظر المحصول : ۱ / ۲۲۸ ؛ و معالم الدین : ۳۴ ؛ و مبادی الأصول : ۶۲ .

۴- ۴. أنظر شرح الکافیه للرضی : ۳ / ۲۶۳ ؛ و شرح ابن عقیل : ۱ / ۱۲۵ ؛ وشرح التسهیل : ۱ / ۱۶۷ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۹۶۲ و ۹۶۳ .

۵- ۵. فی « ب » : الإصطلاحات .

۶- ۶. الصحاح : ۴ / ۱۷۰۶ .

القول بثبوت الحقيقه الشرعيّه ــ كما هو الحقّ، وحقّقناه فی موضعه (١) ــ والـدابه فانّها فی اللغه لكلّ ما يَدِبُّ على الأرض (٢)، ثمّ نقلت فی العرف العـامّ إلی ذات القوائم الأربع ؛ والفعـل فـانّه لغةً : اسم لما صـدر من الفاعل من الحـدث، كالأكل والضـرب والكتابه، ثمّ جعل فی إصطلاح النحاه اسمًا لما دلّ على معنی فی نفسه غير مقترن بأحد الأزمنه الثلاثه .

إذا عرفت ذلک فاعلم : انّ عباره الشارح أی : « بعـد اسـتعماله فی غيرها » يحتمل وجهين، أحدهما : هو انّ العَلَم المنقول ما كان منقولاً إلی المعنی العلمیّ بعد استعماله فی غير ذلک المعنی .

والثانی : هو انّه ما كان منقولاً إلی العلميّه بعد استعماله فی غير العلميّه، وهذا يصدق وإن كان معنی اللفظ بعد النقل وقبله واحدًا، لكن قبل النقل لم يكن علمًا، و ينبغی أن يكون المراد هو الأوّل، يظهر وجهه للمتأمّل .

قوله : كحارث .

فانّه فی الأصل : اسم فاعل لحَرَثَ يَحْرُثُ (٣)، ثمّ نقل و جعل علمًا للشخص المشهور .

قوله : كشمّر .

فانّه نقل من قولهم : شَمَّرَ إزَارَه تَشْمِيرًا : إذا رَفَعَه (٤).

١- ١. حقّقه قدس سره فی كتبه الأصوليّه، كالزهره البارقه لمعرفه المجاز والحقيقه : مخطوط .

٢- ٢. أنظر الصحاح : ١ / ١٢۴ ؛ وتاج العروس : ١ / ٨ و ۵٩ و ١٨ / ۵۴ .

٣- ٣. فی « لسان العرب ٢ / ١٣۴ » : حَرَثَ يَحْرُثُ حَرْثًا، الأزهری : الحَرْثُ قَذْفُکَ الحَبَّ فی الأرض لازْدِراعٍ، والحَرثُ : الزَرْع، والحَرَّاثُ : الزَرَّاعُ . وقد حَرَث واحْتَرثَ، مثل زَرَع وازْدَرَع . والحَرْثُ : الكَسْبُ .

۴- ۴. أنظر كتاب العين : ۶ / ٢۶١ ؛ والصحاح : ٢ / ٧٠٣ .

قوله : كيزيد .

فانّه فى الأصل : مضارع زَادَ، ثمّ جعل علمًا لابن معاويه .

قوله : كإصْمِتْ .

بكسر الهمزه والميم، فانّه فى الأصل : فعل أمر لطلب الصَّمْت، أى ترك التكلّم، ثمّ جعل علمًا للمكان الّذى قاله رجل لصاحبه فيه تخويفًا، حيث كان ذلك المكان يخاف فيه من المُؤذِيَات والسُرَّاق، نزل فيه رفيقان، قال أحدهما لآخر : للّه إصْمِتْ، أى : أسكت و لا تتكلّم حتّى لا يسمع صوتك مؤذ فيقصدنا (١).

ولا يخفى انّ الإستدلال بإصمت انّما يصحّ إذا ثبت لفَعَلَ مفتوح العين مجىء يَفعُل بضمّ العين وكسرها فى مادّه واحده، إذ مجىء « يصمُت » بضمّ العين لا شبهه فيه، والأمر منه انّما يجىء : « أُصْمُت » بضمّ العين لا بكسرها، و انّما يكون الأمر منه مكسور العين إذا ثبت مجىء « يصمِت » بكسر العين أيضًا، و إلّا لم يصدق انّه منقول من فعل الأمر لانّه مضموم العين ؛ لكن قال نجم الأئمّه :

وكسر ميم إصمِت، والمسموع من (٢) الأمر الضمّ، لانّ الأعلام كثيرًا ما يغيّر لفظها عندالنقل تبعًا لنقل معانيها، كما قيل فى شمس بن مالك: شُمس بضمّ الشين، إنتهى (٣).

ثمّ اعلم : انّه سيجىء (۴) انّ من المنقول : المركّب، ولا ينقل غير ما ذكر ؛ وجه حصر المنقول على ما ذكر هو : انّه لايخلو إمّا أن يكون منقولاً من اسم أو فعل أو

١- ١. أنظر لسان العرب : ٢ / ۵۵ ؛ وتاج العروس : ٣ / ٨۶ .

٢- ٢. فى المصدر : فى .

٣- ٣. شرح الرضى على الكافيه : ٣ / ٢۶٣ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ص و ش » : فى قوله : و جمله و ما بمزج [بخطّه دام ظلّه العالى].

حرف، والثالث غير ثابت، والأوّل لايخلو إمّا أن يكون مركّبًا أو غيره، والأوّل سيجيء ذكره فى قوله (١) : « و جمله و ما بمزج ركّبا »، والثانى لايخلو إمّا أن يكون اسم عين أو لا- والأوّل هو المشار إليه بقوله : « نحو أسد »، والثانى لايخلو إمّا معنًى وهو الّذى أشار إليه بقوله : « من مصدر »، أو صفه وهو الّذى أشار إليه أيضًا (٢).

هذا فى الاسم، و أمّا الفعل فلايخلو إمّا ماض، أو مضارع، أو أمر، و قد تقدّم ذكر الجميع .

قد يجعل كلّ من الاسم والفعل والحرف علمًا لنفسه

هذا إذا جعلت الكلمه علمًا لغيرها، و قد تجعل علمًا للفظها، و هو يمكن فى كلّ من الاسم والفعل والحرف، كما تقول : مَنْ اسم موصول، و ضَرَبَ فعل ماض، ومِنْ حرف جرّ ؛ فانّ كلمه « مَنْ » فى الأوّل ليست نفس اسم الموصول، لانّه ليست لها صله، و « ضَرَبَ » فى الثانى ليست فعلاً- و كذا « مِنْ » فى الثالث، لانّه ليس للأوّل (٣) فاعل و للثانى (۴) مجرور، بل هما اسمان، و لهذا وقع « ضَرَب » مسندًا إليه، وكذا « مِنْ » مع انّه من خواصّ الاسم .

و هكذا تقول : « كان » ترفع الاسم و تنصب الخبر، و « ليت » من الأَحْرُفِ المشبهه بالفعل، فانّ كلًّا من « كان » و « ليت » اسم لِمَا هو مثلهما فى اللفظ، وليست « كان » فى الأوّل من الفعل الناقص، و لذا لم تعمل عمله، و لا « ليت » من الأَحْرُف

١- ١. فى « ب » : فى ما قبله .

٢- ٢. أشار إليه بقوله : « و صفه كحارث ».

٣- ٣. كذا فى جميع النسخ، والصواب : للثانى، أى ضرب .

۴- ۴. كذا فى جميع النسخ، والصواب : وللثالث، أى مِنْ .

المشبّهه بالفعل، بل هما مبتدأن و ما بعدهما خبرهما .

و هكذا « مِنْ » للإبتداء و « إلی » للإنتهاء، و « قد » للتحقیق، و « علی » للإستعلاء، و « فی » للظرفیّه، و « ضرب » ثلاثیّ، و « رمی » معتلّ، و « أکرم » ثلاثی مزید فیه، و « دحرج » رباعیّ، و « الّذی » مبنیّ، و « هذا » اسم إشاره، وهکذا، و هذه الألفاظ حینئذ محکیّه عن أصلها، و لذا أبقیت علی ما هی علیه من السکون والحرکه .

قوله : قولان .

مبتدأ محذوف الخبر، أی : فیه قولان، الأوّل : هو أن یکون المرتجل ما لم یسبق له استعمال فی غیر العلمیّه، والثانی : هو انّه ما سبق له استعمال و جُهِل .

و فی کلا القولین نظر، أمّا فی الأوّل فلانّه یلزم معه إذا استعمل اللفظ و جُهِل أن (۱) لم یکن مرتجلاً و لا منقولاً، و أمّا فی الثانی فلانّه یلزم معه ما مرّ إذا لم یسبق للفظ إستعمال قبل العلمیّه، فلا یکون مرتجلاً و لا منقولاً حینئذ، فلم یکن القسمه حاصره بینهما، مع انّ ظاهرهم الإتّفاق علی ذلک إلّا ما سیجیء من أبی حیّان .

ویمکن الجواب عن الأوّل بادخال ما سبق له استعمال وجُهِل فی المنقول، لأنّ المنقول ــ کما مرّ ــ هو ما سبق له استعمال فی غیر العلمیّه، و هذا صادق وإن کان الإستعمال المسبوق بالعلمیّه مجهولاً ؛ لکنّ الثانی وارِدٌ غیر مندفع .

قوله : و هو الّذی علمیّته بالغلبه .

کالمدینه لطَیْبَه (۲)، والکتاب لکتاب سیبویه ؛ أمّا عدم کون هذا القسم منقولاً، فلأنّک قد عرفت انّ المنقول هو ما کان منقولاً إلی العلمیّه بعد استعماله فی غیرها،

۱- ۱. « أن » لم یرد فی « ب » .

۲- ۲. فی « ب » : الطیبه .

وهنا ليس كـذلك، لانّه لم يسـتعمل فى غير المعنى العَلَميّ، بل صار علمًا فى معناه بغلبه اسـتعماله فيه ؛ و أمّا عدم كونه مرتجلًا، فلانّك عرفت أيضًا انّ المرتجل هو ما لم يسبق له إستعمال فى غير العلميّه، وهنا قد سبق، وكذا على القول الآخر أيضًا .

قوله : كانت فى الأصل مبتدأ و خبرًا .

أشار بـذكر : « الأصل » إلى انّ إطلاق الجمله بعد العلميّه ـــ كما فى قول المصـنّف حيث قال : « و جمله » أى : و من العَلَم جمله ـــ مجاز، لأنّها بعد العلميّه اسم للمسمّى ولايكون جمله، فإطلاق الجمله عليه حينئذ مجاز بناءً على ما كان عليه .

قوله : أو فعلًا و فاعلًا .

هكـذا قال جماعه، لكن تمثيلهم لذلك بنحو : تأبّط شـرًّا ـــ كما سـيجىء ـــ لايساعده، لأنّه ليس محكيًّا عن الفعل والفاعل فقط، بل عنهما وعن المفعول أيضًا، ولهذا لا يقال : تأبّط، فقط من غير لفظ : شرًّا .

قوله : فتحكى .

أى : فتحكى الجمله بعـد العلميه بهيئتها من غير تغيير فى جميع الحالات، فإذا جعلت « زيـد قائم » علمًا لشـخص، تسـتعملها بهذه الهيئه فى حاله الرفع والنصب والجرّ، تقول : جاءنى زيد قائم، و رأيت زيد قائم، و مررت بزيد قائم .

وجه جعل « تأبّط شرًّا » علمًا لمسمّاه

قوله : و تأبّط شرًّا .

مثال لِمَا كانت الجمله قبل العلميّه فعلًا و فاعلًا على ما ذكره، ثمّ جعلت علمًا

لشخص (۱). و معنی « تأبّط شرًّا » : أخذ تحت إِبْطِه شرًّا (۲).

واختلف فی الباعث علی جعل هذه الجمله اسمًا لذلک الشخص، فقال ابن الحاجب فی إیضاح المفصّل :

انّ شخصًا (۳) جَعَل سیفَه تحت إِبْطِهِ یومًا و خَرَج، وسُئِلَتْ (۴) أُمُّه عنه، فقالت: لا أَدْرِی إلاّ أَنَّه تَأَبَّطَ شَرًّا وَ خَرَج، فَسُمِّیَ تَأَبَّطَ شَرًّا، فصار (۵) علمًا له (۶).

و قال غیره :

انّ رجلًا أخذ حیّه تحت إبطه و جاء فی البیت، فرأته أمّه علی تلک الحال فقالت له : تأبّط شرًّا، فجعل اسمًا له (۷).

و قال بعضهم :

انّه جاء إلی قبیله و قد أخذ (۸) تحت إبطه حیّه، فقیل له : تأبّط شرًّا، فصار علمًا له (۹).

ص: ۴۹۳

۱- ۱. تأبّط شرًّا : لقب ثابت بن جابر بن سفیان الفَهْمِی، من مُضَر، شاعر عداء، من فتاک العرب فی الجاهلیّه . کان من أهل تهامه . شعره فحل، استفتح الضبی مفضلیاته بقصیده له، مطلعها : (یا عید مالک من شوق وایراق) ویقال : انّه کان ینظر إلی الظبی فی الفلاه فیجری خلفه فلا یفوته . قتل فی بلاد هذیل وألقی فی غار یقال له : رخمان، فوجدت جثته فیه بعد مقتله . وللجلودی کتاب : أخبار تأبط شرا، وللسیدین سلمان داود القره غولی وجبار جاسم، کتاب : شعر تأبّط شرّا _ ط فی النجف . أنظر : الأعلام : ۲ / ۹۷ ؛ ومعجم المؤلّفین : ۳ / ۹۹ ؛ والکنی والألقاب : ۲ / ۱۱۶ ؛ والصحاح _ أبط _ : ۳ / ۱۱۱۴ ؛ و لسان العرب _ أبط _ : ۷ / ۲۵۳ ؛ والقاموس المحیط : ۲ / ۳۴۹ ؛ و تاج العروس : ۱۰ / ۱۸۴ .

۲- ۲. کتاب العین : ۷ / ۴۶۲ .

۳- ۳. « انّ شخصًا » لم یرد فی المصدر .

۴- ۴. فی المصدر : فسئلت .

۵- ۵. « فصار علمًا له » لم یرد فی المصدر .

۶- ۶. الإیضاح فی شرح المفصّل لابن الحاجب : ۳۶ .

۷- ۷. لم نقف علیه .

۸- ۸. فی « ش » : قد أخذ .

۹- ۹. لم نقف علیه .

الجمله المحکیّه معربهٌ أو مبنیّه

ثمّ اعلم : انّه وقع الخلاف فی انّ الجمله المحکیّه إذا کانت مثل : زید منطلق، هل هی مبتیّه أو معربه، فقال بعضهم :

انّها مبتیّه ؛ قال : وإن کان جزءاه معربین فی الأصل (۱).

و قال آخر :

انّ الجمله انّما تکون مبتیّه قبل التسمیه، فلمّا سمّیت صارت اسمًا واحدًا مستحقًّا للإعراب، لکن لم یمکن ظهور الإعراب فیه، فتقدّر فی الحالات الثلاث (۲).

وهو الأولی، لأنّ الأصل فی الاسم الإعراب، فالعدول عنه غیر جائز إلّا لدلیل، وبعد جعل الجمله علمًا یکون بمنزله اسم واحد، فلایحکم بکونه مبنیًّا إلّا لباعث و مقتض، وهو محصورٌ وقد تقدّم فی أوّل الکتاب، لیس فی المقام شیء (۳) منه، فالأصل بقاؤه علی أصله .

إن قلت : انّ من المقتضی لبناء الاسم شباهته بالمبنیّ الأصل، وهذه الجمله بعد جعلها علمًا وإن کانت بمنزله اسم فی المعنی، لکنّها تشبه الجمله من حیث اللفظ، وهی مبتیّه أصاله، فمشابهها أیضًا کذلک .

قلت : لانسلّم انّ الجمله مبتیّه، لانّ الإعراب والبناء من صفات الکلمه، لا الکلام والجمله ؛ و علی فرض التسلیم نقول : انّ الجمله المحکیّه وإن کانت مشابهه للجمله لفظًا، لکنّها مشابهه للاسم المفرد معنًی، فتعارضا، وبعد تعارض کلّ من مقتضی البناء والإعراب نحکم بتساقطهما، فنرجع (۴) إلی حکم الأصل وهو

۱- ۱. لم نعثر علیه .

۲- ۲. لم نقف علیه .

۳- ۳. فی « ب » : بشیء .

۴- ۴. فی « ش » : ترجع .

الإعراب، لكن لم يمكن ظهوره فى اللفظ لإشتغال الحرف الآخر بالحركه الّتى كان مشغولاً بها قبل التسميه، فقدّر فيه، فصار إعرابه مقدّرًا، فتكون الجمله المحكيّه بعد الحكايه معربه وإن كان الجزء الأوّل منها فعلاً كتأبّط شرًّا .

قوله : بأن أخذ اسمان و جعلا، إلى آخره .

فيكون الفرق بينه و بين ما تقدّم منه من حيث التركيب (١) هو : انّ ذلك كان مركّبًا قبل العلميّه، ثمّ صار علمًا، فلم يكن تركيبه لذلك، وأمّا هنا فانّ تركيبه لم يسبق على العلميّه، بل هو لأجل العلميّه .

قوله : و نزّل ثانيهما من الأوّل .

فى كونه ممزوجًا بالأوّل، و محلاًّ للإعراب، و ملزومًا لفتح ما قبله منزله تاء التأنيث من الكلمه .

توضيحه هو : انّ « القائم » مثلاً كان آخره الميم و هى محلّ للإعراب، فإذا ألحقت (٢) عليه تاء التأنيث و قلت : « قائمه »، صارت التاء آخرًا للكلمه ومحلاًّ للإعراب والتزم فتح ما قبلها، أمّا كونها آخر الكلمه ومحلاًّ للإعراب فواضح، وأمّا إلتزام فتح ما قبلها فلثقل التأنيث و خفّه الفتحه، فأعطى الخفيف للثقيل ؛ واسم الثانى من الإسمين كبك مثلاً فى : « بعلبك »، بمنزله تلك التاء فى صيرورته آخر الاسم و محلاًّ للإعراب و التزام فتح ما قبله و هو لام بعل، فنقول : « هذا بعلَبك »، بجعل « بك » آخرًا للكلمه ومحلاًّ للإعراب وفتح آخر الصدر وهو اللام .

ثمّ لا يخفى عليك انّه انّما يصير الاسم الثانى من الإسمين بمنزله تاء التأنيث فى

ص: ۴۹۵

١- ١. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : قيّدنا بذلك لانّ الفرق بينهما مع قطع النظر عن هذه الحيثيّه واضح، إذ الأوّل جمله، بخلاف الثانى، و هكذا، منه .

٢- ٢. فى « ب » : دخل .

الأمور المذكوره جميعًا، حتّى فی فتح ما قبله إذا لم یکن الاسم الأوّل معتلًّا، وأمّا إذا کان کمعدی کرب، فلا یفتح فیه آخر الصدر، بل یسکن، لانّ ثقل الترکیب أشدّ من ثقل التأنیث، فناسب أن یخصّ بمزید التخفیف، فسکنوا منه ما کان معتلًّا لزیاده الثقل فیه بالنسبه إلی غیره وإن کان نظیره فی المؤنّث بفتح (1) آخره کرامیه وغازیه و نحوهما .

قوله : کبعلبکّ .

إذ هو اسمان فی الأصل : بَعْلَ و بَکّ، أمّا « بعل »، فهو اسم صَنَم (2)، و أمّا « بکّ »، فهو اسم والی القریه الّتی ذلک الصنم فیها (3)، ثمّ جعلا علمًا لتلک القریه (4).

قوله : إعراب ما لا ینصرف .

یعنی : انّ عباره المصنّف وإن کانت (5) مطلقه، لکن مراده ذلک، لما فیه من

ص: 496

1- 1. فی « ش » : یفتح .

2- 2. قال فی « لسان العرب : 11 / 59 » : والبَعْلُ : اسم مَلِک، والبَعْل : الصنم معمومًا به، عن الزجاجی، وقال کراع : هو صنم کان لقوم یونس صلّی اللّه علی نبیّنا وعلیه ؛ و فی الصحاح : البعل اسم صنمٍ کان لقوم إلیاس علیه السلام . وانظر : القاموس المحیط : 3 / 335 ؛ والصحاح : 4 / 1635 .

3- 3. أنظر تاج العروس : 14 / 58 .

4- 4. قال الفراهیدی فی : « کتاب العین 2 / 309 » : بعلبک : اسم أرض بالشام، إنتهی . وفی « الکنی والألقاب 2 / 87 » : البعلبکی : نسبه إلی « بعلبکّ » بالعین الساکنه بین الفتحات وتشدید الکاف : مدینه قدیمه فیها أبنیه عجیبه وآثار عظیمه وقصور علی أساطین الرخام لا نظیر لها فی الدنیا، بینها وبین دمشق ثلاثه أیّام . قال الحموی : وبِبعلبک دبس وجبن وزیت ولبن لیس فی الدنیا مثلها یضرب بها المثل ؛ قیل : انّ بعلبک کانت مهر بلقیس، وبها قصر سلیمان بن داود علیه السلام، وهو مبنی علی أساطین الرخام، وبها قبر یزعمون أنّه قبر مالک الأشتر النخعی، ولیس بصحیح، فانّ الأشتر مات مسمومًا بالقلزم فی طریقه إلی مصر، ویقال : انّه نقل إلی المدینه فدفن بها . قال الحموی : وقبره بالمدینه معروف . وینسب إلیها جماعه من أهل العلم منهم : أبو المضاء البعلبکی محمّد بن علی بن الحسن ابن محمّد بن أبی المضاء، سمع بدمشق أبابکر الخطیب ؛ وأبا الحسن بن أبی الحدید وغیر ذلک، توفّی سنه 509، إنتهی .

5- 5. فی « ش » : کان ؛ وهو خطأ .

الفرعين المانعين للصرف، أحدهما : العَلَميّه، والآخر : التركيب، فيكون إعرابه إعراب ما لا ينصرف .

و لا يخفى انّ محلّ الإعراب انّما هو آخر العجز، و أمّا آخر الصدر فقد عرفت انّه مفتوح إلّا إذا كان الصدر معتلاًّ، فكما مرّ أيضًا كمعدى كرب .

قوله : و قد يضاف .

و لا يخفى لطف هذه العباره، أي : و قد يضاف الصدر إلى العجز فتقول : بَعل بَكّ، بنسبه « بَعل » إلى « بَكّ »، فيضاف إعرابه على إعراب ما لا ينصرف بدخول الجرّ والتنوين فيه أيضًا، و حينئذ يكون الجزء الأوّل معربًا بإعراب العامل، تقول : هذا بعلُ بكّ، و رأيت بعلَ بك، برفع « بعل » في الأوّل و بنصبه في الثاني مع جرّ « بكّ » فيهما (١).

« بَعلبَكّ » مبنيّ كخمسه عشر

قوله : و قد يبنى كخمسه عشر .

إذ أصل « خمسه عشر »: خمسه وعشر، حذفت الواو الدالّه على المغايره قصدًا لمزج الإسمين و تركيبهما، فصار الجزء الثاني منه متضمّنًا لحرف العطف، فبني ؛ وكذا « بعلبك »، إذ أصله : بعل و بك، كما عرفت، حذفت الواو لما ذكر، فبني « بك » لما مرّ . وأمّا الجزء الأوّل منهما فقد عرفت انّه مبنيّ، وعلّه بنائه: إفتقاره إلى الثاني،

---

١ - ١. جاء في حاشيه « س » : ولا يخفى انّ ما ذكرناه من انّه بعد إضافه الصدر إلى العجز يكون الجزء الثاني معربًا بإعراب المنصرف انّما هو على إحدى اللغتين فيه، و فيه لغه أخرى وهي كون الجزئين معربين أيضًا، لكن إعراب الجزء الثاني إعراب ما لا ينصرف، منه سلّمه اللّه تعالى .

وبنی الجزءان علی الحرکه للدلاله علی انّ لهما أصلاً فی الإعراب، و علی الفتح لخفّته وثقل الترکیب .

هذا أحد الإحتمال (۱) فی کلام الشارح ؛ و یرد علیه انّ « بعلبک » بعد جَعْلِه علمًا لیس متضمّنًا للحرف، فحَمْلُه علی « خمسه عشر » لا وجه له .

ویحتمل أن یکون مراده بخمسه عشر عند جَعْلِه علمًا، أی : وقد یبنی « بعلبک » حال کونه علمًا کبناء خمسه عشر حال کونه کذلک .

و یرد علیه : انّ الجزء الثانی من « خمسه عشر » حینئذ لیس متضمّنًا للحرف، فالحکم ببنائه حینئذ یحتاج إلی دلیل .

و یمکن الجواب عنه : انّ المشهور عندهم انّ المرکّب إذا جعل علمًا وکان الجزء الثانی منه مبنیًّا قبل العلمیّه، إبقاؤه علی بنائه مراعاه للأصل، لکن حمل « بعلبک » حینئذ علی خمسه عشر لا وجه له (۲)، لانّه لم یتحقّق له حاله یکون الجزء الثانی منه فیها مبنیًّا حتّی یحکم بعد العلمیّه بابقائه علی أصله .

و یحتمل أیضًا أن یکون مراده من تشبیه بعلبک بخمسه عشر : تشبیه الأوّل حال العلمیّه بالثانی فی غیرها، و وجه الشبه (۳) بینهما حینئذ کون الترکیب فی کلّ

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ش » : الإحتمالات .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ص، س و ش » : لا یتوهّم التنافی بین هذا و ما تقدّم آنفًا من انّ أصل بعلبکّ : بعل و بکّ، حذفت الواو، فبنی « بکّ »، لانّ کون الأصل فی بعلبکّ : بعل و بکّ، لا یستلزم إستعمال « بکّ » أوّلاً بتضمین الواو، فیکون مبنیًّا، ثمّ استعمل علمًا وأبقی علی بنائه، لإمکان أن یحذف الواو أوّلاً من « بعل و بکّ » قصدًا لمزج الإسمین، فجعل علمًا من غیر المسبوقیّه بتضمین الواو، بخلاف خمسه عشر، فانّها لو جعلت علمًا یکون علمیّتها لا محاله مسبوقه بتضمین الجزء الثانی منها الواو، کما هو واضح، منه .

۳- ۳. جاء فی حاشیه « ش » : جعل نجم الأئمّه [أنظر : شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۱۳۱] وجه الشبه بینهما کونهما کلمتین إحدیهما عقیب الأخری، وضعّفه لانّ المضاف والمضاف إلیه أیضًا کذلک، أبوالقاسم .

منهما تركيبًا مزجيًا .

و فيه أيضًا نظرٌ، لانّ محض الإشتراک فی ذلک لا يجعل المعرب مبنيًّا، ولا يحکم ببناء الاسم إلّا مع مقتضيه، و هو محصوٌر مضبوط، قد تقدّم فی أوّل الکتاب کثير منه، و ليس ما ذکر من ذلک .

هذا، إعلم : انّک حيث عرفت بناء الجزئين فی « خمسه عشر »، و لا بأس لنا أن نشير إلی حکم أخواتها حتّی تکون علی بصيره، فأقول : ما عرفت من بناء الجزئين فی « خمسه عشر » ليس مختصًّا بها، بل يشترک فيها جميع أخواتها من ثلاثه عشر إلی تسعه عشر، و کذا أحد عشر، و علّه البناء فی الجزئين فيها ما تقدّم.

و قيل فی بناء الجزء الأوّل من خمسه عشر و أخواتها هو : انّ آخره وسط الکلمه فی هذه التراکيب، و محلّ الإعراب انّما هو آخر الکلمه لا وسطها (١).

و يرد عليه : انّ مقتضی البناء محصور عندهم، و مسطور فی کتبهم، ولم نر أحدًا عدّ التوسيط من ذلک، و لهذا عدلنا عن ذلک و قلنا : انّ علّه بناء الجزء الأوّل فی « خمسه عشر » إفتقاره إلی الثانی، و کذلک فی أخواتها، فشابه الحرف من حيث الإفتقار، و لهذا صار مبنيًّا .

« اثنا عشر » جزء الأوّل منه معرب

هذا کلّه فی غير « اثنا عشر »، و أمّا هو فبِناء الجزء الثانی منه واضح لما مرّ فی بناء الجزء الثانی فی خمسه عشر و أخواتها، و أمّا الجزء الأوّل منه فالمشهور بينهم انّه معرب، و يرشدک إلی ذلک إختلاف الآخر فيها، تقول فی حاله الرفع : جاءنی

١- ١. لم نقف عليه .

اثنا عشر رجلاً و فی حال النصب : رأيت اثنی عشر رجلًا، و هكذا فی الجرّ ؛ مع انّ العلّه المذكوره لبناء الجزء الأوّل فی (۱) أخواتها موجوده فيها أيضًا، إذ معلوم انّ الجزء الأوّل منها أيضًا مفتقر إلی الثانی .

و ذلک لما قال جماعه منهم من انّ الجزء الأوّل من « اثنا عشر » يشبه المضاف بسقوط النون، إذ أصله : اثنان، و كما انّ المضاف معرب و كذا ما يشابهه، فنقول : انّ العلّه المذكوره كما تقتضی البناء، كذا تقتضی الشباهه المزبوره الإعراب، فتعارضا كلّ من مقتضی البناء والإعراب، فليتساقطا و نرجع إلی حكم الأصل فی الاسم وهو الإعراب .

كيف يكون الجزء الأوّل فی « اثنا عشر » معربًا مع انّه لا تلحق الإعراب فی وسط الكلمه، مع الجواب عنه

إن قلت : قد تقدّم آنفًا انّ محلّ الإعراب هو آخر الكلمه، و كيف يعرب آخر الجزء الأوّل من « اثنا عشر » مع انّه ليس فی هذا التركيب آخرًا للكلمه ؟!

قلت : الآخر الّذی قلنا انّه محلّ للإعراب، هو الآخر حقيقه، لا حكمًا، ومعلوم انّ آخر « اثنا » يصدق انّه آخر كذلک وإن كان وسطًا حكمًا بذلک (۲) علی ما ذكر [فی] (۳) إعراب آخر المضاف، مع انّ آخره فی حكم الوسط، فلذا حذف منه التنوين .

و علی فرض التسليم نقول : انّهم [لمّا] (۴) أرادوا مزج الإسمين، حذفوا الواو

۱- ۱. فی « ب » : من .

۲- ۲. كذا فی جميع النسخ، والصواب ظاهرًا : و ذلک .

۳- ۳. ما بين المعقوفين أثبتناه لإستقامه المعنی .

۴- ۴. ما بين المعقوفين أثبتناه لاستقامه العباره .

المؤذن للإنفصال فی الجزء الثانی، فوجب حذف النون فی « اثنا » أيضًا، لانّها دليل تمام الكلمه كما مرّ فی نون المثّنی والمجموع، فقام لفظ « عشر » مقام النون بعد حذفها، و سدّ مسدّها فی كونها آخرًا للكلمه، فلفظ « عشر » فی : « اثنا عشر » بمنزله نون فی « مسلمان » مثلاً فكما لا يمنع النون فی ما ذكر مِنْ كون ما قبلها محلًّا للإعراب _ علی ما ذكرنا سابقًا _ فكذا لفظ « عشر » .

و قال نجم الأئمّه :

والدليل علی قيام « عشر » مقام النون انّه لايضاف اثنا عشر، كما يضاف أخواته، تقول : ثلاثه عشرک، و خمسه عشرک، ولا تقول : اثنا عشرک، لانّه كإثنانک، و يجوز أن يقال : صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف إلی عشر، لانّ نون المثّنی والمجموع و شبههما (1) لم يعهد حذفها فی موضع إلاّ للإضافه، فصار كأنّه مضاف، والتركيب الإضافی لا يوجب البناء (2).

هذا _ أی كون الجزء الأوّل من اثنا عشر معربًا _ هو المشهور بينهم كما مرّ، وذهب ابن درستويه (3) إلی انّه مبنیّ كأخواته، لإشتراكه مع أخواته فی العلّه

ص: 501

1- 1. « و شبههما » لم يرد فی المصدر .

2- 2. شرح الرضی علی الكافيه : 3 / 138 .

3- 3. هو عبداللّه بن جعفر بن محمّد بن درستويه ابن المرزبان، أبو محمّد (258 _ 347 ه) : من علماء اللغه، فارسی الأصل، اشتهر وتوفّی ببغداد . له تصانيف كثيره، منها : تصحيح الفصيح، يعرف بشرح فصيح ثعلب، منه نسخه فی مكتبه شيخ الاسلام بالمدينه (رقم 78) كما فی مذكرات الميمنی . وكتاب الكتاب _ ط ؛ والارشاد فی النحو ؛ و معانی الشعر ؛ و أخبار النحويين ؛ ونقض كتاب العين ؛ وشرح ما يكتب بالياء من الأسماء المقصوره والأفعال مؤلّفا علی حروف المعجم _ خ فی المجموع 100 أوقاف، بخزانه الرباط . الأعلام : 4 / 76 ؛ وانظر ترجمته أيضًا فی : معجم المؤلّفين : 6 / 40 ؛ وفهرست ابن النديم : 68 ؛ وهديه العارفين : 1 / 446 ؛ ووفيات الاعيان : 3 / 44 ؛ والكنی والألقاب : 1 / 284 .

المقتضیه لبناء الجزء الأوّل فیها . و جوابه یظهر لک ممّا تقدّم . و أجاب عن الإختلاف فی آخره بأنّ کلًّا من صیغه « اثنا » فی الرفع و « اثنی » فی غیره صیغه مستأنفه، لا انّ « اثنی » هو لفظ « اثنا » صار فی غیر الرفع کذلک، فلا یلزم الإختلاف (۱).

و قد مرّ مثله عن ابن الحاجب فی مبحث : « المعرب والمبنیّ » فی : هذان و هذین .

قوله : فإن ختم بویه بنی .

هذا بیان مفهوم کلام المصنّف حیث قال : « ذَا إنْ بِغَیْرِ وَیْهِ تَمَّ أُعْرِبَا »، أی الجزء الثانی، فإن ختم بوَیْه لم یعرب، بل یبنی .

و لا یخفی انّ هذا الحکم، أی بناء الجزء الثانی فی الترکیب المزجیّ لیس مختصًّا بما إذا تمّ بلفظ « وَیْه » کما یستفاد من ظاهر کلام المصنّف، بل یعمّ کلّ مرکّب یکون ترکیبه للعلمیّه وکان الجزء الثانی من المرکّب قبل العلمیّه والترکیب مبنیًّا، فالمشهور علی ما صرّح به بعض المحقّقین (۲) : إبقاء الجزء الأخیر علی بنائه مراعاةً للأصل، سواء کان الجزءان کلاهما إسمین أو فعلین أو حرفین أو مختلفین، و أمّا إذا لم یکن الجزء الثانی قبل العلمیّه والترکیب مبنیًّا، فحینئذ یکون معربًا علی ما مرّ (۳).

ص: ۵۰۲

۱- ۱. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۳ / ۱۳۸ .
۲- ۲. هو نجم الأئمّه الرضی رحمه الله فی شرح الکافیه : ۳ / ۱۳۰ .
۳- ۳. جاء فی حاشیه « ص و ش » : من کون إعرابه غیر منصرف [بخطّه دام ظلّه العالی]. و جاء فی حاشیه « ش » أیضًا : قوله ــ دام ظلّه العالی ــ فی الحاشیه : « کون إعرابه غیر منصرف »، أی کون إعرابه إعراب غیر منصرف، ففیه حذف المضاف، لمحرّره .

قوله : المركبه .

قيّد بذلك للتنبيه على انّ لفظ « الأعلام » فى كلام المصنّف (١) وإن كان جمعًا محلّى باللام، لكن مراده ذلك، لانّه لو لم يكن مركّبًا كيف يكون مضافًا ؟! إذ لايضاف اللفظ إلى بعض أجزائه .

و لا يخفى انّه كان المناسب أن يقيّد المركّبه بأن لا يكون جمله و لا تركيبًا مزجيًّا، أمّا الأوّل فلما مرّ من انّ الّذى كان فى الأصل جملةً يحكى بعد العلميّه، وأمّا الثانى فلانّ المركّب بالتركيب المزجيّ إمّا أن يضاف قليلًا كبعلبك، كما أشار إليه بقوله : « و قد يضاف »، حيث أتى بِقَدْ الدالّه على التقليل فى المضارع، أو لا يستعمل مضافًا كسيبويه، حيث لم ينقل إضافته كسابقه .

قوله : يكون كنيه و غيرها .

انّما قدّم الكنيه مع انّها فى المثال مؤخّره، لانّه لو لم يقدّمها يلزمه تكرار لفظ الكنيه بأن يقول : ليعرّفك انّ الجزء الأوّل يكون غير كنيه و كنيه، و لدفع التكرار قدّم المؤخّر و أخّر المقدّم ؛ لكن يمكن له (٢) أن يقول : ليعرّفك انّ الجزء الأوّل يكون اسمًا و غيره، هذا إن كان « عبد شمس » (٣) اسمًا، و إن كان لقبًا يقول مثل ذلك، لكن الظاهر انّه اسم، و فى قوله بعده : « و معربًا بالحركات والحروف وأنّ الثانى يكون منصرفًا و غيره » لاحظ المتقدّم فيهما، حيث قدّم المعرب بالحركه لتقدّم مثاله كعبد، والمنصرف لذلك أيضًا كشمس .

ص: ٥٠٣

١- ١. فى « ب » : انّ مراد المصنّف من لفظ الأعلام .

٢- ٢. « له » لم يرد فى « ش ».

٣- ٣. هو عبد شمس بن عبد مناف بن قصيّ، من قريش، من عدنان . جدّ جاهلى، كان له من الولد : أميّه، وحبيب، وعبد أميّه، ونوفل، وربيعه، وعبد العزّى، وعبد اللّه . قال ابن حبيب : عبد شمس من أصحاب الايلاف، كان متجره إلى الحبشه، ومات بمكّه ؛ الأعلام : ۴ / ۱۰ .

ثمّ لاـ يخفى عليك انّ فى قوله : « ليعرّفك انّ الجزء الأوّل يكون كنيه » نظرًا، لأنّ الجزء الأوّل فى « أبى قحافه » (1) هو : أبى، و هو ليس كنيه، بل الكنيه هو مجموع « أبى قحافه »، لما مرّ من انّ الكنيه هى ما صدر بأب أو أمّ، فلا يكون « أب » فقط مثلاً كنيه، وهو واضح ؛ و حينئذ إطلاق الكنيه عليه بخصوصه مجاز من قبيل استعمال لفظ الكلّ على الجزء، فعلى هذا يكون مراده من لفظ الكنيه جزؤه مجازًا .

قوله : لا لكلّها .

إعلم : انّ كلام المصنّف : « وَ وَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ » يحتمل وجهين، أحدهما : انّهم وضعوا لبعض من كلّ الأجناس علمًا، فحينئذ لا يكون الموضوع له للعلم : الجنسَ، بل الفرد . والثانى : انّهم وضعوا لبعض الأجناس، لا لكلّ الأجناس علمًا، بأن يكون الموضوع له للعلم هو الجنس .

وكان هذا هو المراد، نبّه الشارح بقوله : « لا لكلّها » عليه، لئلّا يغفل عنه الغافل.

قوله : بالوقف على السكون على لغه ربيعه .

إعلم : انّ المعهود المتعارف هو انّ الاسم لو كان مرفوعًا أو مجرورًا وقف على السكون، فيقال : هذا زيدْ، و مررت بزيدْ، بسكون الدال، و أمّا إذا كان منصوبًا منوّنًا فيوقف على الألف، يقال: رأيت عالما؛ فعلى هذا كان على المصنّف أن يقول: « وَ وَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمَا » بالوقف على الألف لكونه مفعولاً فأراد الشارح أن ينبّه انّ المصنّف أجرى الكلام هنا على لغه ربيعه، حيث انّهم يقفون على السكون مطلقًا وإن كان الاسم منصوبًا منوّنًا .

ص: ۵۰۴

۱- ۱. أبو قحافه (۸۳ ق ه _ ۱۴ ه) : هو عثمان بن عامر بن عمر بن كعب التيمى القرشى . والد أبى بكر، وأسلم يوم فتح مكه ؛ الأعلام : ۴ / ۲۰۷ .

قوله : فيأتى منه الحال .

أى من علم الجنس، مع انّ من شرط ذى الحال التعريف كما يأتى، فتقول: رأيت أسامه مقبلةً، كما يأتى الحال من العلم الشخصى تقول: رأيت زيدًا مقبلًا .

قوله : و يمنع من الصرف مع سبب آخر .

و الضمير فى : « يمنع » عائد إلى : « علم الجنس »، أى : يمنع علم الجنس من الصرف مع سبب آخر ؛ إذ هو علمٌ، فإذا وجد فيه سبب آخر من الأسباب المانعه يمنع صرفه، فلا يدخل عليه التنوين والجرّ، كما انّ علم الشخص لو وجد فيه سبب غير العلميّه يمنع صرفه، فعلى هذا يكون « أُسَامه » (١) ممنوعه من الصرف، إذ فيها غير العلميّه التأنيث، و هكذا : « ثُعَالَه » (٢).

قوله : و من دخول الألف و اللام عليه .

عطف على قوله : « من الصرف »، أى : يمنع علم الجنس من دخول الألف واللام عليه، لأنّه علم كعلم الشخص، فلا يجوز دخول « أل » عليه لعدم جواز إجتماع التعريفين فى لفظ، فلا يقال : الأسامه، كما لا يقال فى زيد : الزيد .

قوله : و نعته بالنكره .

بالجرّ عطف على « الصرف » فى قوله : « من الصرف »، أو « الدخول » فى قوله : « من الدخول »، يعنى : يمنع علم الجنس من نعته بالنكره، و جعل النكره نعتًا له، لانّ من الأمور الّتى يطابق النعت المنعوت فيها : التعريف والتنكير، و علم الجنس كعلم الشخص، فلا يجوز إتيان النكره نعتًا له .

ص: ۵۰۵

۱- ۱. أسامه : من أسماء الأسد (لسان العرب _ أسم _ : ۱۲ / ۱۸).

۲- ۲. ثعاله : من أسماء الثعلب، ويقال لكلّ ثعلب اذا كان ذكرًا ثعاله، بغير صرف ؛ وقيل : ثُعاله وثُعَل كلتاهما : الأنثى (لسان العرب _ ثعل _ : ۱۱ / ۸۴).

قوله : و يبتدأ به .

عطف على « يأتى » فى قوله : « فيأتى منه الحال »، أو « يمنع » (١)، أى : عَلَم الجنس كعَلَم الشخص فى اللفظ، فيبتدأ به، أى يجوز أن يقع مبتدأ مع انّ من حقّ المبتدأ التعريف .

قوله : أى مدلوله شايع .

انّما فسّر بذلك لأنّ « عمّ » فى كلام المصنّف يحتمل أن يكون معناه انّ عَلَم الجنس عمّ عَلَم الشخص و غيره، بمعنى أن يطلق على عَلَم الشخص و غيره، ولم يكن الأمر كذلك، ففسّر كلامه بما ترى تنبيهًا على انّ عَلَم الجنس وإن كان مثل عَلَم الشخص فى اللفظ، لكن فى المعنى ليس مثله، لأنّ مدلول علم الشخص مشخّص و معيّن لا شيوع فيه، بخلاف علم الجنس، فانّ مدلوله شايع، أى يحتمل أفرادًا كثيره من ذلك الجنس .

قوله : لا يخصّ واحدًا بعينه .

فيه نظر، لأنّ علم الشخص أيضًا قد يكون غير مختصّ بواحد بعينه، كما تقدّم فى « قَرَن » من انّه علم لقبيله من مراد (٢)، فلا يختصّ واحدًا بعينه، إلّا أن يقال: مراده انّ علم الجنس لايكون كذلك أبدًا، و أمّا علم الشخص فهو وإن لم يلزم فيه أن يكون مختصًّا بواحد بعينه إلّا انّ الغالب فيه ذلك، وهذا القدر كاف فى المقام.

قوله : ذكر فى شرح التسهيل انّه كاسم الجنس .

أى : و لأجل انّ مدلول علم الجنس شايع كمدلول النكره، ذكر فى شرح التسهيل انّه كاسم الجنس، حيث قال فيه :

ص: ۵۰۶

١- ١. فى قوله : و يمنع من الصرف مع سبب آخر .

٢- ٢. كذا فى جميع النسخ، والصواب كما تقدّم : بنى مراد .

انّ أَسَامه ونحوه نكره معنًى، معرفه لفظًا، وانّه فى الشياع كأسد (۱).

ذكر الاختلاف فى وضع عَلَم الجنس

إعلم : انّهم حيث رأوا كأُسَامه و ثُعَالَه مثلاً مشتركًا مع الأعلام فى حكمها على ما عرفت، مع كونها نكرات فى المعنى على ما مرّ، تكلّفوا فى تصحيح ذلك إلى أن تحقّق بينهم فى وضع عَلَم الجنس أقوال ثلاثه :

الأوّل : انّ علم الجنس موضوع للمهيّه بشرط الوحده الذهنيّه، و هو الظاهر من كلام ابن الحاجب، و نسبه إلى سيبويه حيث قال فى إيضاح المفصّل بعد الإشكال فى انّ هذه الألفاظ كيف يكون أعلامًا مع عدم شمول حدّ العَلَم لها، إلى أن قال بعد نقل الجواب عن هذا و تضعيفه :

والجواب المَرضىّ فيه أن يقال : انّ العرب وَضَعَتْ هذه الألفاظ وعامَلَتْها معاملَه العَلَميّه فى منع الصرف فيما اجتمَعَ فيه مع العَلَميّه علّهٌ أُخْرى، و مَنْعِ الألف واللام والإضافه، فلابدّ مِن التَخَيُّل فى تقديرها أَعْلامًا، قال سِيبَوَيْه [ــ رحمه اللّه ــ] (۲) كلامًا معناه أنَّ هذه الألفاظ موضوعهٌ للحقائق المعقوله المُتَّحده [المُتخَيَّلِهِ] (۳) فى الذهن، ومَثَّلَه بالمعهود فى الذهن بينك و بين مُخاطَبِك، و إذا صَحَّ أن تضعَ اسْمًا بالألف واللام للمعهود الذهنىّ فلا بعد (۴) أن تضعَ العَلَم له أيضًا (۵).

ص: ۵۰۷

۱- ۱. أنظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۱۶۶ ، باب الاسم العلم .

۲- ۲. ما بين المعقوفين من المصدر .

۳- ۳. من المصدر .

۴- ۴. فى المصدر : فلا يبعد .

۵- ۵. « أيضًا » لم يرد فى المصدر ؛ الإيضاح فى شرح المفصّل لابن الحاجب : ۴۳ .

فعلی هذا کما انّ لهذه الأعلام تعریفًا لفظیًا، کذا یکون لها تعریفٌ معنویٌّ أیضًا.

والثانی : انّه وضع للمهیّه من حیث هی، کاسم الجنس بناء علی القول بأنّه وضع لذلک ؛ و هو الظاهر من نجم الأئمّه، و أجاب عن إشتراکه مع الأعلام فی حکمها بأنّ علمیّه تلک الألفاظ لفظیّه، و قال ما حاصله هذا : کما یکون للکلمه تأنیثٌ لفظیّ، کعرفه، و بشری، و صحراء، فلا بأس أن یکون لها تعریفٌ لفظیّ، إمّا باللام کما فی العهد الذهنی، کاشتر اللحم مثلًا، و إمّا بالعَلَمیّه، کما فی أُسَامه، وثُعَالَه (۱).

و هو الظاهر من أبی حیّان فی الإرتشاف أیضًا، حیث قال بعد ذکر جمله من هذه الأعلام :

و هی أعلام فی اللفظ، نکرات فی المعنی (۲).

و قد عرفت ذلک من المصنّف أیضًا .

والثالث : انّه موضوع للمهیّه المعهوده من حیث هی معهوده، نسب ذلک إلی المحقّق الشریف (۳).

والفرق بین القول الأوّل والثانی هو : انّ علم الجنس علی الأوّل لا یکون إطلاقه علی الفرد الخارجیّ حقیقه، لما عرفت من انّه موضوع للمهیّه بشرط

۱- ۱. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۴۷ .
۲- ۲. الإرتشاف : ۲ / ۹۶۱ ، باب العَلَم .
۳- ۳. هو السیّد أبوالحسن علیّ بن محمّد بن علی الحسینی الجرجانی (۷۴۰ _ ۸۱۶ ه) : فیلسوف، من کبار العلماء بالعربیّه . ولد فی تاکو (قرب استرآباد) ودرس فی شیراز . ولمّا دخلها تیمور سنه ۷۸۹ ه فرّ الجرجانی إلی سمرقند . ثمّ عاد إلی شیراز بعد موت تیمور، فأقام إلی أن توفّی . وممّن حضر مجلسه العالی مولانا قطب الدین الرازی إلی أن صار بیمن تربیته فائقًا علی کلّ محقّق مرضی . له نحو خمسین مصنّفًا، منها: التعریفات _ ط ؛ وشرح مواقف الإیجی _ ط ؛ وشرح کتاب الجغمینی فی الهیئه ؛ ومقالید العلوم _ خ ؛ وتحقیق الکلّیات _ خ ؛ والکبری والصغری فی المنطق _ ط ؛ والحواشی علی المطوّل للتفتازانی ؛ وحاشیه علی الکشّاف . جاء ترجمته فی : الأعلام: ۴ / ۳۰۰ ؛ والکنی والألقاب: ۲ / ۳۵۸ ؛ وهدیه العارفین : ۱ / ۷۲۸.

الوحده الذهنيّه، و وجود الخارجى مغائرٌ لذلك ؛ و على هذا يكون الفرق بين قولك: أسد وأسامه، انّ « أسد » موضوع لواحد من آحاد الجنس فى أصل وضعه ــ على ما صرّح به ابن الحاجب (١) ــ و « أسامه » موضوعه للحقيقه المتّحده فى الذهن .

بناء على هذا القول فإذا أَطْلَقْتَ أسدًا على واحد، أَطْلَقْتَه على أصل وضعه، وإذا أطْلَقْتَ أُسَامه على الواحده، يكون مجازًا لما مرّ ؛ و قال ابن الحاجب :

لا شبهه (٢) فى انّ الحقيقه الذهنيّه مُغايَرَه للوجود، فإذا أطلق هذا العَلَم (٣) على الوجود، أطلق على غير ما وُضِعَ له (۴).

و أمّا على القول الثانى، فيصحّ إطلاقه على الفرد حقيقهً، لانّه على هذا القول وُضِع للمهيّه من حيث هى، سواء كانت موجوده فى الذهن أو فى الخارج فى ضمن الفرد (۵) ؛ و على هذا القول لم يكن فرقٌ بين قولك : رأيت أسدًا، و بين قولك: رأيت أسامه، من حيث المعنى، إذا قلنا بأنّ لفظ « أسد » موضوع (۶) للمهيّه من حيث هى .

و أمّيا الفرق بين القول الأوّل والثالث فهو : انّ « أسامه » على القول الثالث أيضًا يمكن إستعمالها فى الفرد حقيقهً، وذلك لأنّ الشرطَ فى هذا القول ــ كما مرّ ــ : عهديّهُ المهيّه، سواء كانت تلك المهيّه موجوده فى الفرد أو فى الذهن، فإذا وُجِدَتْ فى الفرد واستعمل العَلَم فيها، يكون حقيقه ؛ و أمّا على القول الأوّل، فقد عرفت الحال فيه .

١- ١. صرّح به فى الإيضاح فى شرح المفصّل : ۴٣.

٢- ٢. فى المصدر : و لا مُشَاحَّه .

٣- ٣. « هذا العلم » لم يرد فى المصدر .

۴- ۴. الإيضاح فى شرح المفصّل : ص ۴٣ .

۵- ۵. فى « ش » : الضمن الفرد ؛ وهو خطأ .

۶- ۶. فى « ش » : موضع ؛ وهو خطأ .

وأمّا الفرق بين الثانى والثالث هو : إعتبار عهديّه المهيّه فى الثالث، وعدم اعتبارها فى الثانى .

الفرق بين عَلَم الجنس واسمه

هـذا كلّه فى الفرق بين الأقوال فى علم الجنس، و أمّا الفرق بينه و بين اسم الجنس فأقول : أمّا على القول الأوّل والثالث فى علم الجنس فواضح، سواء قلنا بأنّ اسم الجنس موضوعٌ لفردٍ غير معيَّن و يعبّر عنه بالفرد المنتشر، أو للمهيّه من حيث هى، لأنّ علم الجنس بناء على القولين موضوعٌ للمهيّه بشرط كونها معهوده، لا للفرد ولا لمطلق المهيّه .

وأمّا على القول الثانى، فيظهر الفرق بينهما إذا قلنا انّ اسم الجنس موضوعٌ للفرد المنتشر، لما عرفت من انّ علم الجنس موضوع للمهيّه ؛ وأمّا على القول بأنّه موضوعٌ للمهيّه، فلا فرق بينهما حينئذ بحسب الوضع كما مرّ، نعم بينهما فرق بحسب اللفظ، لأنّ علم الجنس لفظه معرفه، دون الثانى .

قوله : للأعيان .

جمع عين (١)، و هى ما له جثّه .

قوله : أى لجنسها .

لأنّ الكلام فى علم الجنس، لا الشخص .

قوله : أى مثل علم الجنس الموضوع للأعيان علم الجنس الموضوع للمعانى.

إعلم : انّ تشبيه شىء بشىء يقتضى المغائره بينهما، كقولك : زيد كالأسد ؛ فعلى هذا يستفاد من كلام المصنّف انّ ما ذكره من : « بَرَّه »، لم يكن من علم الجنس،

١- ١. « عين » لم يرد فى « ش ».

حيث شبّهه على قوله : « من ذاك » الّذى يكون المشار إليه به علم الجنس، فكأنّه قال : « من العلم الجنسىّ : أمّ عِرْيَط، للعقرب، و ثُعَالَه، و مثله ــ أى مثل علم الجنس ــ : بَرَّه » إلى آخر ما ذكره .

فعلى هذا لا ـ يكون « برّه » من علم الجنس، بل يكون من مثله ؛ و لم يكن الأمر كذلك، لظهور انّه من علم الجنس نفسه لا مشابهه، و لهذا أراد الشارح أن يحمل كلامه على نحوٍ لا يلزم المحذور، فقال بعد قوله « من ذاك » : « أعلام وضعت للأعيان » و جعله مشبّهًا به، والمشبّه عَلَم الموضوع للمعانى، فقال : « أى مثل عَلَم الجنس الموضوع للأعيان : عَلَم الجنس الموضوع للمعانى ».

والمراد بالمعانى ما لا يكون له جثّه، فحصل التغاير بين المشبّه والمشبّه به، مع إفاده كون « برّه » من علم الجنس ؛ فظهر النكته فى تفسير قوله : « مثله » بما ذكره، وفى (١) زياده قوله قبل ذلك : « أعلام وضعت للأعيان ».

« سُبْحَان » علمٌ للتسبيح

قوله : و سبحان للتسبيح .

هكذا قالوا، واعترض عليهم بأنّ هذا ليس بمستقيم، بيانه هو : انّ « سبحان » ليس علمًا للتسبيح، لأنّ التسبيح مصدر سبّح، ومعنى سبّح فى قولك « سبّح فلان »: قال سبحان اللّه، فيكون معنى التسبيح : قول سبحان اللّه، فعلى هذا يكون مدلول التسبيح لفظًا، و مدلول « سبحان » تنزيه لا لفظ، فكيف يكون علمًا للتسبيح مع إختلاف مدلوليهما ؟!

١- ١. فى « ب » : إلى .

وأُجيب بأنّ التسبيح يستعمل فى (۱) معنيين، أحدهما : ما ذكر، والثانى هو : التنزيه، و ما ذكر فى الإعتراض انّما يدلّ على عدم جواز كون « سبحان » علمًا للتسبيح بالمعنى الأوّل، لا بالمعنى الثانى، فيكون علمًا للتسبيح بمعنى التنزيه، فلا إشكال (۲).

واستدلّ (۳) على علميّته بقول الشاعر :

[۳۵ _] قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِى فَخْرُهُ سُبْحَانَ من عَلْقَمَهَ الْفَاخِرِ (۴)

و لو لا انّه عَلَم، لوجب صرفه، لأنّ الألف والنون فى غير الصفات انّما تمنع مع العلميّه (۵).

والحقّ انّ « سبحان » ليس عَلَمًا

والحقّ انّه ليس بِعَلَم، لأنّه كثيرًا ما يستعمل مضافًا كما فى : سبحان اللّه، وسبحان ربّى، و سبحانک، و هکذا، والأعلام لا تضاف ؛ و أيضًا استعمل مع اللام كقوله : « سبحانك اللهمّ ذا السبحان » (۶)، والعَلَم لا يدخل عليه « أل ».

۱- ۱. فى « ب و ک ۱ » : على .

۲- ۲. أنظر الإيضاح فى شرح المفصّل لابن الحاجب : ۴۵ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ص و ش » : المستدلّ ابن الحاجب [بخطّه دام ظلّه العالى].

۴- ۴. البيت من قصيده للأعشى فى تفضيل عامر بن الطفيل على علقمه بن علاثه، الصحابى، وروى أنّ النبىّ صلى الله عليه و آله نهى عن روايتها لما تضـمنته من هجاء مقـذع لعلقمه . قال البغـدادى بعـد أن روى الحديث و أورد أبياتًا من القصـيده : ولهذا لم أذكرها كلّها؛ أنظر خزانه الأدب: ۳ / ۳۷۰ ؛ والصحاح: ۱ / ۳۷۲؛ ولسان العرب: ۲ / ۴۷۱ وتاج العروس : ۴ / ۷۶ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ۲ / ۱۲۴ و ۳ / ۲۴۸ .

۵- ۵. الإيضاح فى شرح المفصّل لابن الحاجب : ص ۴۵ .

۶- ۶. أورده ابن الشـجرى فى أمـاليه، وأنشـده ابن مالـک فى شـرح الكـافيه، قـال فى نظمهـا : سـبحان فى غير اختيار أفردا *** ملابس التنوين أو مجردا و شذّ قول راجز ربانى *** سـبحانك اللهمّ ذا السـبحان و لم ينسب لأحد معيّن ؛ أنظر : خزانه الأدب : ۷ / ۲۲۶ ؛ وشرح الكافيه للرضى: ۳ / ۲۴۸.

و أمّا الجواب عن البيت المتقدّم، فهو ما قيل (۱) من انّه على حذف المضاف إليه (۲) للعِلْم به، و هو مراد، فيكون حذف التنوين للإضافه، لا لمنع الصرف . هذا، مع انّه معارضٌ باستعماله منوّنًا فی قوله: « سبحانه ثمّ سبحانًا نعوذ به (۳) » (۴).

« فَعَالِ » بفتح الفاء وكسر اللام على أربعه أقسام

قوله : بالبناء علی الکسر .

إعلم : انّ « فَعَال » على أربعه أقسام، الأوّل : اسم فعل كنزال، و هو مبنیّ كما مرّ فی أوّل الكتاب، و بناؤه متّفق عليه عندهم (۵).

والثانی : صفه للمؤنّث كفساق بمعنى فاسقه، و هو أيضًا مبنیّ إتّفاقًا، كما صرّح به بعض المحقّقين (۶).

و الثالث : علم لأعيان المؤنّثه، كحَذَام و قطام مثلاً لامرأتين ؛ و قد اختلف فی بناء هذا القسم و إعرابه، فعند الحجازيّين انّه أيضًا مبنیّ مطلقًا . و بنو تميم افترقوا فرقتين : أكثرهم انّ ذات الراء من هذا القسم مبنيّه على الكسر، كحضار اسم كوكب

۱- ۱. قائله رضی الدين الأسترابادی فی شرح الكافيه : ۳ / ۲۴۸ .

۲- ۲. جاء فی حاشيه « ص و ش » : فكأنّه قيل : سبحان اللّه من علقمه الفاخر، منه .

۳- ۳. فی بعض المصادر : يعود له .

۴- ۴. هذا صدر بيت عجزه : و قَبْلَنَا سَبَّح الجودیّ والجمد . والجمد بضمّ الجيم والميم وفتحهما : جبل معروف ؛ نسب هذا البيت ابن منظور إلی أميّه بن أبی الصلت ؛ و نسب ابن الأثير عجز هذا البيت لورقه بن نوفل . وفی خزانه الأدب : وهذا البيت من أبيات لورقه بن نوفل قالها لكفّار مكّه حين رآهم يعذبون بلالاً علی إسلامه . وقيل : قائله زيد بن عمرو بن نفيل ؛ أنظر : لسان العرب : ۳ / ۱۳۲ ؛ والنهايه فی غريب الحديث : ۱ / ۲۹۲ ؛ وخزانه الأدب : ۳ / ۳۵۹ و ۳۶۰ ؛ وشرح الرضی علی الكافيه : ۲ / ۱۲۳ .

۵- ۵. أنظر شرح الرضی علی الكافيه : ۱ / ۱۲۵ .

۶- ۶. صرّح به نجم الأئمّه الرضی قدس سره فی شرح الكافيه : ۱ / ۱۲۵ .

يقال له : السهيل، قيل : إنّه مؤنّث سَماعىّ، فيدخل تحت علم أعيان (۱) المؤنّثه ؛ وأمّا غير ذات الراء فمعرب إعراب ما لا ينصرف للعلميّه والتأنيث . و فرقه أخرى ــ و هى أقلّهم ــ ذهبوا إلى انّ جميع هذا القسم معرب إعراب (۲) ما لا ينصرف، سواء كان ذات الراء أم لا (۳).

والقسم الرابع : علم للمصادر، و هو ما ذكره هنا من فَجَارِ للفَجْرَه، و هو أيضًا مبنىّ، و قد ادّعى على بنائه اتّفاقهم أيضًا (۴)، و لهذا قال الشارح : انّ « فجار » مبنىّ بالكسر .

نقل العلّه فى بناء « فَعَال »

و كلامنا الآن فى هذا القسم، فينبغى أوّلاً علّه بنائه (۵)، ثمّ العود إلى المطلوب، فأقول : أمّا بناؤه فلما قالوا من مشابهته باب : « نزال » وزنًا و عدلاً، و قد عرفت انّ « نزال » مبنىّ، فكذا مشابهه .

و انّما اعتبروا الشباهه بالوزن والعدل لئلاّ يرد عليهم مثل : سحاب و كلام و سلام، لأنّه معرب مع كونه على وزن نزال، لكنّه ليس مثله عدلاً، لانّه ليس له أصلٌ يكون معدولاً عنه .

أمّا كون مثل : « فجار » مثل : « نزال » وزنًا فواضح، و أمّا كونه مثله عدلاً فلِمَا قيل (۶) من انّ « نزال » كما يكون معدولاً عن لفظ الفعل، كذا « فجار » مثلاً معدول

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : الأعيان ؛ و عليه علامه : ظ .

۲- ۲. فى « ب » : بإعراب .

۳- ۳. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۲۶ .

۴- ۴. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۱۲۵ .

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ش » : أى بيان علّه بنائه، لمحرّره .

۶- ۶. قال الرضى فى « شرح الكافيه ۱ / ۱۲۵ » : فقالوا : كما أن نزال معدول عن : انزل، ففساق وفجار فى التقدير معدولتان عن : فاسقه والفجره .

عن الفجور (۱).

و فیه نظر لمنع الأصل، و قد صـرّح نجم الأئمّه بأنّ کون أسـماء الأفعال معدوله عن ألفاظ الفعل : شیء لا دلیل علیه، والأصل فی کلّ معدول عن شیء أن لایخرج عن النوع (۲) المعدول عنه، فکیف خرج الفعل بالعدل من الفعلیّه إلی الإسمیّه (۳) ؟!

و قیل فی علّه بنائه : إنّ هذا القسم متضمّن لتاء التأنیث (۴).

و ردّ بـأنّه علی تسـلیم تقـدیر تـاء التأنیث فیه، هو منقوض بنحو : هنـد و دار و نار (۵)، ممّا لا یحصـی، لتضمّنه التاء (۶) مع کونه معربًا (۷).

و قیل : إنّ فیه ثلاثه أسـباب : التأنیث والعلمیّه والعدل، و بسـببین یسلب من الاسم بعض التمکّن، فیستحقّ بالثلاثه زیاده السلب، و لیس بعد منع الصرف إلاّ البناء (۸).

و یرد علیه : انّه إن ادّعی العـدل المحقّق، فمـا الـدلیل علیه، و ثبوت « فجور » لایـدلّ علی کون « فجـار » معـدولاً عنه، إذ الجـائز ترادف لفظین فی معنی لا یکون أحـدهما معـدولاً عن الآخر . و إن ادّعی العـدل المقدّر ــ بمعنی انّه لمّا وجد « فجار » مثلاً مبنیًّا ولیس فیه سـبب البنـاء، فاحتـاجوا إلی تقـدیر العـدل فیه ــ نقول علی تسـلیمه : إذا کـان إجتماع الثلاث (۹) من الأسـباب المانعه للصرف موجبًا (۱۰) لبناء

۱- ۱. جاء فی حاشیه « ص و ش » : الفجور : ناساز گاری کردن و دروغ گفتن، تاج [بخطّه دام ظلّه العالی].

۲- ۲. فی المصدر : عن نوع .

۳- ۳. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۱۱۰ .

۴- ۴. نسبه الرضی فی شرح الکافیه : ۳ / ۱۱۴ إلی القیل .

۵- ۵. « ونار » لم یرد فی « ش » .

۶- ۶. فی « ب » : تاء التأنیث .

۷- ۷. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۱۱۵ .

۸- ۸. نقله الرضی عن المبرّد فی شرح الکافیه : ۳ / ۱۱۴ .

۹- ۹. جاء فی حاشیه « ش » بخطّ الکاتب : الثلاثه ؛ و علیه علامه : ظ .

۱۰- ۱۰. جاء فی حاشیه « ش » بخطّ الکاتب : موجبه ؛ و علیه علامه : ظ .

الاسم، ينبغی انّه إذا سمّی « أحمر » مثلًا لشخص، يكون مبنيًّا للعلميّه والوزن والوصفيه، والظاهر انّه لم يقل به أحد (۱).

و قال نجم الأئمّه :

والأولی أن يقال : انّ بناء قسم المصادر من « فَعَال » لمشابهته بفَعَال الأمری وزنًا و مبالغةً، بخلاف نحو : كلام مثلًا، فانّه لا مبالغه فيه (۲).

هذا كلّه فی بناء « فجار »، أمّا كون بنائه علی الحركه، فلإلتقاء الساكنين، وأمّا علی الكسر، فلأنّ الساكن إذا حرّك حرّك بالكسر .

نقل الدليل علی علميّه « فَجَار »

و أمّا كونه علمًا، فقد استدلّ عليه ابن الحاجب بأنّ مدلول « فَجَار » مدلول الفَجْرَه، والفَجْرَه معرفه، فوجب أن يكون « فَجَار » معرفه، و إذا كان معرفةً فتعريفه [لا يخلو] (۳) إمّا أن يكون بآله، أو بالقصد، والآله معدومه، فوجب أن يكون بالقصد، و هو الّذی يعنی (۴) به العَلَميّه . و وجهٌ آخر : و هو انّ « فَعَال » المبنیّ الّذی ليس بصفه لم يأت إلاّ علمًا كحَذَام و قَطَام، و هذا كذلك، فوجب أن يكون علمًا ... ؛ و قولنا : « الّذی ليس بصفه »، إحترازٌ من الصفه، كقولك : فَسَاق، فانّها ليست بأعلام (۵).

هذا كلامه، لكن قال نجم الأئمّه بعد نقل فَعَال المصدر ما هذا كلامه :

ص: ۵۱۶

۱- ۱. أنظر شرح الكافيه للرضی : ۳ / ۱۱۵ .
۲- ۲. شرح الكافيه للرضی : ۳ / ۱۱۵ .
۳- ۳. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .
۴- ۴. فی المصدر : نعنی .
۵- ۵. فی المصدر : بعلم . الإيضاح فی شرح المفصّل لابن الحاجب : ۴۶ .

و هو ــ على ما قيل ــ مصدر معرّف مؤنّث، و لم يقم لى إلى الآن دليل قاطع على تعريفه و لا تأنيثه .

ثمّ قال :

و ربما استدلّ على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفه (١) وعلم الشخص (٢) طردًا، فانّهما مؤنّثان [إتّفاقًا، إذ لا يطلقان إلّا على المؤنّث كما يجىء] (٣)، و هذا إستدلال عجيب (۴).

قوله : كحذام علم لإمرأه كقطام .

يحتمل المقصود من هذا التشبيه وجوهًا :

الأوّل : انّه كما يكون « حذام » مبنيًّا على الكسر، كذا « فجار ».

و يرد عليه انّ المشبّه به ينبغى أن يكون أقوى، و هنا ليس كذلك، بل بعكس ذلك، لما عرفت من انّ بناء « فجار » مثلًا متّفق عليه، بخلاف « حذام »، فتأمّل .

والثانى : كما انّ « حذام » علم جنس، فكذا « فجار ».

و فيه نظر أيضًا، لما عرفت من انّ « حذام » علم شخص، لا جنس .

والثالث : هو انّ ذكر « حذام » لأجل أن يعلم المبتدى انّ « فَجار » بفتح الفاء، لا بضمّها مثلًا .

و هذا على تقدير تسليمه نقول : يمكنه أن يقول بعد ذكر « فَجار » بفتح الفاء، بل هذا كان أولى .

١- ١. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : كفساق [بخطّه دام ظلّه العالى].
٢- ٢. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : كحذام [بخطّه سلّمه اللّه تعالى].
٣- ٣. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .
۴- ۴. شرح الرضى على الكافيه : ٣ / ١١٠ .

بیان تأنیث « فجار »

والرابع : هو انّه کما یکون « حذام » علمًا لمؤنّث، کذا « فجار »، وإن کان العَلَمان مختلفین، إذ الأوّل شخصی، والثانی جنسی .

و هذا انّما یتمّ إذا ثبت الدلیل علی تأنیث « فجار »، و قد سمعت کلام نجم الأئمّه، لکن یمکن أن یقال : انّ « فجار » اسم للفجره، و هی مؤنّث، فکذا « فجار » لتأنیث المسمّی، فثبت التأنیث .

و یحتمل غیر الأوجه المذکوره، و یظهر لمن تأمّل ما ذکرناه .

قوله : بسکون الجیم .

أی : فَجَار علم للفَجْرَه بسکون الجیم لا بتحرّکها، قال فی الصّحاح :

انّ فَجَار کقَطامِ : اسمٌ للفُجورِ (۱).

و مثله قال فی القاموس (۲).

ص: ۵۱۸

۱- ۱. الصحاح : ۲ / ۷۷۸ .

۲- ۲. القاموس المحیط : ۲ / ۱۰۷ .

[اسم الإشاره]

بذا لمفرد مذكّر أشر بذی و ذه تی تا علی الأنثی اقتصر

الثالث من المعارف : اسم الإشاره، و أخّره فی التسهيل من الموصول وضعًا مع تصريحه بأنّه قبله رتبه . و حدّه كما قال فيه : ما دلّ علی مسمّی وإشاره إليه .

(بذا لمفرد مذكّر) عاقل أو غيره (أشر بذی و ذه) بسكون الهاء، و ذه بالكسر، وذهی بالياء، و (تی) و (تا) و ته كذه (علی الأنثی اقتصر)، فأشر بها إليها دون غيرها .

وذان تان للمثنّی المرتفع *** و فی سواه ذين تين اذكر تطع

(وذان) تثنيه ذا بحذف الألف الأُولی لسكونها و سكون ألف التثنيه يشار بها للمثنّی المذكّر المرتفع و (تان) تثنيه تا بحذف الألف لما تقدّم يشار بها (للمثنّی) المونث (المرتفع)، و إنّما لم يثنّ من ألفاظ الأنثی إلّا تا حذرًا من الالتباس ؛ (و فی سواه) أی: سوی المرتفع و هو المنتصب و المنخفض (ذين) للمذكّر (و تين) للمؤنّث (اذكر تطع) النحاه .

و بأولی أشر لجمع مطلقا *** و المدّ أولی و لدی البعد انطقا

(و بأولی أشر لجمع مطلقا) سواء كان مذكّرًا أم مؤنّثًا عاقلًا أم غيره، والقصر فيه لغه تميم، (و المدّ) لغه الحجاز و هو (أولی) من القصر و حينئذ يبنی علی الكسر

ص: ۵۱۹

لالتقاء الساكنين . (ولدى) الاشاره إلى ذى (البعد) زمانًا أو مكانًا أو ما نزّل منزلته لتعظيم أو لتحقير (انطقا مع اسم الإشاره .

بالكاف حرفًا دون لام أو معه و اللام إن قدّمت ها ممتنعه

(بالكاف) حال كونها (حرفًا) لمجرّد الخطاب (دون لام أو معه) فقل: ذاك أو ذلك، واختار ابن الحاجب أنّ ذاك و نحوه للمتوسّط (و اللام إن قدّمت) على اسم الإشاره (ها) للتنبيه فهى (ممتنعه) نحو : و لا أهل هذاك الطراف الممدد . وتمتنع أيضًا مع التثنيه والجمع إذا ما مدّ .

و بهنا أو ههنا أشر إلى دان المكان و به الكاف صلا

فى البعد أو بثمّ فه أو هنّا أو بهنالك انطقن أو هنّا

(و بهنا أو ههنا أشر إلى دان المكان) أى قريبه، (و به الكاف) المتقدّمه (صلا فى البعد) فقل : هناك و ههناك، (أو بثمّ) بفتح الثاء المثلّثه (فه) أى: انطق، ويقال فى الوقف: ثمّه، (أو هنّا) بفتح الهاء و تشديد النون، (أو بهنالك انطقن) و لا تقل: ههنالك، (أو هنّا) بكسر الهاء و تشديد النون .

تنبيه :

ذكر المصنّف فى نكته على مقدّمه ابن الحاجب أنّ هنالك يأتى للزمان مثل: « هنالك تبلو كلّ نفس ما أسلفت » .

ص: ۵۲۰

الثالث من المعارف : اسم الإشاره

اشاره

[الثالث من المعارف : اسم الإشاره] (۱)

قوله : الثالث من المعارف : اسم الإشاره .

هـذه العبـاره و نحوهـا متكرّره فی الكتب، و منه ما مرّ فی مبحث العَلَم حیث قال فیه : « الثانی من المعارف العلم »، و ما سیأتی ؛ أقول : الجـارّ والمجرور فیهـا متعلّق بالعامل المقـدّر، و یكون فی موضع الحال عن « الثالث »، بناء علی القول بجواز مجیء الحال من المبتدأ، و علی القول بالعدم یمكن أن یقال أیضًا : متعلّق بالعامل المقدّر فی موضع الصفه له .

إن قلت : كیـف یجـوز كـونه صـفهً مع انّ المقرّر عنـدهم : انّ الظرف والمجرور إذا وقعـا بعـد معرفه محضه فحـالٌ، و بعـد نكره كذلك فصفهٌ، و بعد نكره مخصّصه فیحتملهما، و مقتضی هذا تعیّن الحكم بكونه حالاً .

قلنـا : الظاهر انّ مرادهم [من] (۲) انّه إذا وقع الظرف مثلاً بعـد معرفه یكون حالاً، انّما هو : إذا لم یستلزم مخالفه الصـناعه، و ما نحن فیه لیس كـذلك، لأنّه بنـاء علی القول بعـدم مجیء الحـال من المبتـدأ لا یمكن كونه حالاً، فیكون صـفه، والتقـدیر حینئذ هكـذا: الثالث الكائن من المعارف اسم الإشاره، فحذف المتعلّق لوقوع الظرف فی محلّ الصـفه، كما سیجیء فی « باب النعت » إن شاء اللّه تعالی (۳).

ص: ۵۲۱

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. ما بین المعقوفین أثبتناه لإستقامه المعنی به .

۳- ۳. لم یوجد هذا المبحث فی النسخ المتوفره لدینا من الكتاب « لعلّ اللّه یحدث بعد ذلك أمرًا ».

لوزن اسم الفاعل من أسماء العدد ثلث إستعمالات

ثمّ اعلم : انّ « ثالث » فی الأصل : اسم فاعل من ثلثت، وله إستعمالات، الأوّل: أن یضاف إلی ما دونه، هذا إذا کان المراد منه معناه الوصفیّ، کما تقول : ثالث اثنین، أی جاعل اثنین ثلاثه، معناه : انّه واحد من الثلاث صیّر الإثنین بانضمامه إلیهما ثلاثًا، فصار اسم المجموع ثلاثًا .

و هذا یجب أن یکون إضافته إلی ما دونه بمرتبه، کما مرّ، فلا یقال : ثالث واحد، لأنّ معناه علی هذا : انّه جعل ما بعده بانضمامه إلیه صالحًا لأن یصدق علیه اللفظ الّذی اشتقّ هو منه، أی الثلاث ؛ و هو لا یمکن ألّا یکون ما بعده أدون منه بمرتبه، کما لا یخفی .

ثمّ انّ هذا القسم یجوز فیما بعده نصب الاسم و جرّه إذا کان بمعنی الحال أو الإستقبال، وإلّا یتعیّن الثانی لما یجیء فی مبحث الإضافه إن شاء اللّه سبحانه (۱)، وهو فی الأوّل أکثر بالنسبه إلی النصب علی المفعولیّه وإن کان الأمر بالعکس فی اسم الفاعل .

و ذلک لما صرّح به بعض المحقّقین (۲) من : أنّ الإنفعال والتأثّر فی هذا المفعول غیر ظاهر إلاّ بتأویل، و ذلک لأنّ نفس الإثنین لا تصیر ثلاثه وإن انضمّ إلیها واحد، بل یکون المنضمّ والمنضمّ إلیه معًا ثلاثه، والتأویل : أنّه سقط عن المجموع الأوّل بانضمام ذلک الواحد اسم الإثنین، و صار یطلق علی هذا المجموع الثانی اسم الثلاثه، فکأنّه صار المجموع الأوّل هو المجموع الثانی (۳).

ص: ۵۲۲

۱- ۱. الحلیه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا .

۲- ۲. هو رضی الدین الأستراباذی رحمه الله .

۳- ۳. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۳۱۵ و ۳۱۶ .

والثانی : هو أن یضاف إلی ما اشتقّ منه، کقولک : ثالث ثلاثه، و معناه : انّه واحد من الثلاث، و منه قوله تعالی : « إِنَّ اللّه - ثَالِثُ ثَلَثَهٍ » (۱)، و هذا یجب جرّ ما بعده لعدم بقاء معنی الوصفیّه فیه حینئذ، خلافًا لبعضهم، و هو ضعیف .

والثالث (۲) : أن یفرد عن الإضافه، کما تقول : الثالث معناه واحد من العدد المعهود، لکن مع حفظ الترتیب العددی، و هو کالثانی (۳) فی عدم بقاء معنی الوصف فیه .

إذا علمت ذلک ظهر لک انّ قوله : « الثالث من المعارف اسم الإشاره » من القسم (۴) الآخر، ولایخفی انّ ما ذکر لیس مختصًّا فی لفظ « الثالث »، بل یعمّ من لفظ « الثانی » إلی « العاشر »، تقول : هذا ثانی واحد، و ثانی اثنین کما قاله تعالی: « ثَانِیَ اثْنَیْنِ إِذْ هُمَا فِی الْغَارِ » (۵)، و رابع ثلاث، و رابع أربعه، و خامس أربع، و خامس خمسه، وهکذا إلی العاشر .

أسماء العدد إذا کانت علی وزن اسم الفاعل یؤتی للمذکّر المذکّر و للمؤنّث المؤنّث

إن قلت : انّ القاعده المسلّمه عندهم انّه إذا کان الموصوف فی أسماء العدد من الثلاث إلی العاشر مذکّرًا، یجب تأنیث العدد، و إن کان مؤنّثًا یجب تذکیره، تقول: جاءنی رجال ثلاثه، و رأیت ثلاث نساء، و هکذا ؛ فعلی هذا کان علی الشارح أن یقول فی المقام : الثالثه، لأنّ تقدیر الکلام هکذا : القسم الثالث، فلِمَ لم یقل به ؟

ص: ۵۲۳

۱- ۱. المائده : ۷۳ .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ب »: لا یخفی لطفه علی المتأمّل، جعفر [هو جعفر بن محمّد النوری ناسخ النسخه].

۳- ۳. جاء فی حاشیه « ب » : ثانیًا لا یخفی قوله : کالثانی، جعفر .

۴- ۴. فی « ب و ش » : قسم .

۵- ۵. التوبه : ۴۰ .

قلت : لأنّ هـذه القاعـده انّما نسـلّم (١) إذا لـم يكن اسم العـدد على وزن اسم الفاعـل، و أمّـا إذا كـان، فهـو على الأصـل من انّ للمـذكّر المـذكّر، و للمؤنّث المؤنّث مطلقًـا، سواء بقى معنى الوصف فيه أم لا، فتقول : الرجل الثالث، والامرأه الثالثه، وهكـذا، و لمّا كان الموصوف فى المقام مذكّرًا كما عرفت وكان اسم العدد على وزن اسم الفاعل، ذَكَّره الشارح .

و انّما قلنا فى الإيراد : أسـماء العـدد من الثلاث إلى العاشـر، لأنّ قبل الثلاث جاء على الأصل، فيؤتى للمعـدود المـذكّر بالمذكّر، وللمؤنّث بـالمؤنّث مطلقًـا، سواء كـان على وزن اسم الفاعـل أم لا، تقول : رجـل واحـد، و امرأه واحـده، و رأيت رجالاً أحـدها فاضل، و نساء إحـديها كـذلك ؛ و هكـذا تقول فى المـذكّر : اثنان، وفى المؤنّث : اثنتان . و لأنّ بعـد العاشـر تقول فى المذكّر : أحـد عشـر رجلًا، وإحدى عشـره امراه، واثنا عشـر رجلًا، و اثنتا عشـره امراه، على الأصل ؛ وبعد التجاوز عن هذا يؤنّث النيف، و يـذكّر لفظ « عشـر » فى المـذكّر، و بعكس ذلك فى المؤنّث هكـذا: ثلاثه عشـر رجلًا، وثلاث عشـره امرأه، وأربعه عشـر رجلًا، وأربع عشره امرأه، و هكذا .

هـذا جمله من أحكام أسـماء العدد، قد مَسَّتِ الحاجَه إلى ذكرها هنا، وإن كان لها محلّ أليق، و لهذا لم نذكر جميع أحكامه فى المقام .

لزوم الدور فى حدّ اسم الإشاره، مع الجواب عنه

قوله : ما دلّ على مسمّى و إشاره إليه .

الواو فى : « و إشاره »، بمعنى مع، أى : اسم الإشاره ما دلّ على مسمّى مع

۱- ۱. فى « ش » : تسلم .

إشاره إليه، إذ قولک : « هذا » يدلّ على المشار إليه وهو المسمّى، مع إشاره إليه أيضًا، ولهذا يقال له : اسم الإشاره .

و فى هـذا التعريف نظر، أمّـا أوّلاً : فلأنّه يلزم معه الـدور، لأنّه أخـذ فى تعريف اسم الإشاره : الإشاره . و أمّا ثانيًا : فلأنّه لا يكون مانعًا، لصـدقه على المضـمرات، سيّما الغائب منها والظاهر الّذى فيه لام العهد، لأنّه يصدق عليهما انّهما ما دلاّ (١) على مسمّى و إشاره إليه، و لعلّه لهذا قال أبوحيّان فى الإرتشاف بعد ذكره : هو محصوٌر فلا يحتاج إلى حدّ، و لا رسم (٢).

والجواب أمّا عن الأوّل فهو : انّ الـدور انّما يلزم إذا كان المراد من الإشاره فى الحـدّ هو المراد من الإشاره فى المحـدود، و ليس الأمر كـذلک، بل المراد من « الإشاره » فى الحدّ : المعنى اللغوىّ، و من « اسم الإشاره » فى المحدود : ما يسـمّى فى الإصـطلاح اسم الإشاره، فتغاير الإشارتان معنًى و إن اتّحدتا لفظًا، فاندفع الدور .

و على تقـدير تسـليم إتّحـاد المراد فيهما، نمنع لزوم الـدور أيضًا، إذ لا يلزم من توقّف المحـدود على الحـدّ و على كلّ جزء منه، توقّف جزء المحدود أيضًا عليهما، إذ ربّما كان معرفه ذلک الجزء ضروريّه أو مكتسبه بغير ذلک الحدّ .

و أمّا عن الثانى : فلأنّ المراد من الإشاره فى قوله : « ما دلّ على مسـمّى وإشاره إليه » هو الإشاره الحسّيّه، أى بالجوارح، والإشاره الّتى فى الضمائر والاسم الظاهر ليست حسّيّه، بل ذهنيّه (٣) ؛ و لفظ « الإشاره » كأنّه حقيقه فى

١- ١. فى « ب و ش » : ما دلّ .

٢- ٢. الإرتشاف : ٢ / ٩٧۴ باب اسم الإشاره .

٣- ٣. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : ليس حسّيًّا، بل ذهنيًّا، لمحرّره . و عليه علامه : ظ .

الإشاره الحسّيّه، فإطلاقها على الذهنيّه مجازٌ، فلهذا إذا كان المراد منها الذهنيّه، تقيّد بها ولايحمل عند الإطلاق على غير الحسّيّه، فلا يلزم إستعمال لفظ المشترک فی الحدّ من غير قرينه معيّنه .

و فی هذا الجواب نظر، لأنّه كثيرًا ما يشار باسم الإشاره إلى المشار إليه من غير إشاره حسّيّه، كما إذا كان المشار إليه بعيدًا مثلاً، كقولک فی رجل فی مصر: ذلک فاضل، و غيره .

و أيضًا ربّما يكون الإشاره إلى شیء يستحيل الإشاره الحسّيه بالنسبه إليه، كما فی حقّه تعالی، و كذا كلّ شیء لا يحسّ، إذ الإشاره الحسّيه لا تكون إلّا إلى محسوس، فكيف يكون المراد من الإشاره : الحسّيّه ؟!

و يمكن الجواب عنه : بأنّ الأصل فی اسم الإشاره أن لا يشار بها إلّا إذا كان المشار إليه محسوسًا، قريبًا كان أو بعيدًا، فالإشاره بها إلى غيره لتنزيله منزله المحسوس .

قوله : عاقل أو غيره .

كما تقول : ذاک (۱) الرجل، و ذاک (۲) الكتاب .

إعلم : انّ اسم الإشاره باعتبار القسمه العقليّه ينبغی أن يكون ستّهً، لأنّ المشار إليه لايخلو إمّا أن يكون مفردًا أو مثّنی أو مجموعًا، و كلّ منها إمّا مذكّر أو مؤنّث، لكن قد وضعوا للجمع مطلقًا : « أولاء »، فبقيت أربعه : المفرد والمثّنی مطلقًا، فوضعوا لكلّ منهما صيغه بالخصوص، « كذا » للمفرد المذكّر، و « ذان » لمثّناه، و « تا » و أخواته للمفرد المؤنّث، و « تان » لمثّناه، فصار المجموع : خمسه .

ص: ۵۲۶

۱- ۱. فی « ب و ک ۱ » : ذلک .

۲- ۲. فی « ب و ک ۱ » : ذلک .

قوله : و ته كذه .

أى بسكون الهاء و بكسرها و بالياء، فيكون للمفرد المؤنّث تسعه ألفاظ، أربعه منها مصدّره بالذال هكذا : ذى و ذه، و ذه ــ بالسكون والكسر ــ و ذهى ؛ والباقى مصدّر بالتاء و هو : تى، و تا، و ته ــ بالسكون والكسره ــ و تهى .

و قد زاد أبو حيّان فى الإرتشاف فى المصدّر بالذال لفظًا آخر و هو : ذاتُ، بضمّ التاء (١).

هذا، و سيجىء فى الموصول انّ « ذات » فى لغه طيّ تستعمل بمعنى الّتى، وعلى هذا لفظه « ذات » تستعمل لثلاثه معان :

الأوّل : بمعنى « ذو » من أسماء الستّه، تقول : هذه جاريه ذات حسن .

والثانى : اسم الإشاره كما مرّ، و هو نادر .

و الثالث : اسم موصول بمعنى الّتى، كما سيجىء .

قوله : فأشر بها إليها دون غيرها .

العباره يحتمل وجهين، الأوّل : أن يكون الضمير فى « بها » و « دون غيرها » عائدًا إلى الألفاظ المذكوره للمفرده المؤنّث، و فى « إليها » عائدًا إلى الأنثى فى قوله : « على الأنثى اقتصر » .

والثانى : أن يكون الضمير فى « بها » أيضًا عائدًا إلى الألفاظ المذكوره، و فى « إليها » و « دون غيرها » عائدًا إلى الأنثى .

والمعنى على الأوّل : انّك أشر بالألفاظ المذكوره دون غيرها إلى الأنثى ؛ فيكون ردًّا على القول الّذى مرّ من إستعمال « ذات » أيضًا للمفرده المؤنّث، لكن

١- ١. أنظر الإرتشاف : ٢ / ٩٧٥ باب اسم الاشاره .

هـذا الإحتمـال لاـ يتفرّع على قول المصـنّف، بـل لاـ يصـحّ إلاّـ مع ملاـحظه ما زاده الشارح، لأنّ المصـنّف ما ذكر تلك الألفاظ جميعها .

و أمّا الإحتمال الثانى، فيصحّ و لو مع قطع النظر عمّا ذكره الشارح من تلك الألفاظ، لكنّه لا يردّ القول المذكور .

قوله : بحذف الألف الاُولى لسكونها و سكون ألف التثنيه .

فـالتقى ساكنان، و لـدفعه يجب حـذف إحـديهما، و انّما صـرّح بكون المحـذوف ألف الاُولى مع انّ دفع إلتقاء الساكنين يمكن بحذف ألف التثنيه أيضًا، تنبيهًا على انّ الألفَ الاُولى هى الأَولى بالحذف، لكونها جزء كلمه، والثانيه كلمه، و جزء الكلمه أَوْلى بالحذف من الكلمه ؛

و لأـنّ الثـانيه علاـمه التثنيه بخلاـف الاُـولى، فحـذفها أَولى، لأـنّ الغرض من إتيـان العلاـمه أن يـدلّ بها إلى المثّنى ، فهى الأحقّ بالإبقـاء ، و لأنّهـا فى حاله الجرّ و النصب تقلب ياء، و ألف المثّنى كـذلك، فينبغى أن يكون الباقى ألف التثنيه لاتّصافه بصـفتها (۱).

لاـ يقـال : انّه لاـ يـدلّ على كون البـاقى ألف التثنيه، لأنّه لو كان الألف الاُولى أيضًا يكون صـيغه المثّنى فى النصب والجرّ أيضًـا كذلك، لسكون الألف وياء المثّنى، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، و أبقيت الياء .

لانّا نقول : لو كان المحـذوف فى حاله الرفع ألف التثنيه لالتقاء الساكنين دون الاُولى، ينبغى أن يحـذف فى حاله الجرّ والنصـب أيضًا علامه التثنيه، والقول بإبقاء علامه التثنيه فى حاله الجرّ والنصب دون الرفع تحكّمٌ، كما لايخفى .

ص: ۵۲۸

۱- ۱. فى « ک ۱ و ۲ » : بصفاتها .

قوله : بحذف الألف .

واللام فيه للحضورى، أى الألف الأُولى . أشار بقوله : « لما تقدّم »، إلى قوله : « لسكونها و سكون ألف التثنيه »، و قد مرّ الكلام فيه، فلا يحتاج إلى التكرار .

قوله : و إنّما لم يثنّ من ألفاظ الأنثى إلاّ تا حذرًا من الإلتباس

بين تثنيه المذكّر والمؤنّث، بيانه هو : انّ « ذِهْ » مثلاً لو ثنّى يقال فيه : ذان، فلايعلم انّه تثنيه المؤنّث أو المذكّر، و ذلك لأنّ آخر « ذه » ساكن، وألف التثنيه أيضًا ساكن، فحذفت الهاء لإلتقاء الساكنين، و فُتِح ما قبل ألف المثنّى، فصار : ذَان، وهو وزن مثنّى المذكّر، فالتبس مثنّى المذكّر بالمؤنّث ؛ و هكذا تقول فى « ذى ».

وأمّا فى « ذِهِ » بكسر الهاء فلأنّ كسر ما قبل ألف التثنيه غير جائز، فيحذف، فعاد المحذور . و أمّا فى « ذِهِى » فلأنّه بعد ألف المثنّى يلزم إلتقاء الساكنين : الياء والألف، فحذفت الياء، و بعد حذفها الكلام فيها هو الكلام فى « ذِهِ » بكسر الهاء .

ثمّ انّا نقول : انّ هذا انّما يدلّ على عدم جواز بناء التثنيه من الألفاظ الّتى صدرت بالذال على ما تقدّم ؛ و أمّا من المصدّره بالتاء، فلا . اللهمّ إلاّ أن يقال : انّه لو ثنّى غير « تا » من الألفاظ المصدّره بالتاء، يكون تثنيته أيضًا : « تان » ــ على ما بيّنا فى المصدّره بالذال ــ فلا يعلم إنّه تثنيه « تا » أو غيرها، و قوله : « حذرًا من الإلتباس » شامل له أيضًا، فيكون مراده : حذرًا من الإلتباس بين تثنيه المذكّر والمؤنّث، و بين تثنيه إحدى صيغه المؤنّث من غيرها .

قوله : أى سوى المرتفع .

انّما فسّر المرجع بذلك، لأنّه إذا ذكر فى الكلام موصوف و صفه، ثمّ جاء ضمير، الظاهر انّه يعود إلى الموصوف مع الصفه، فعلى هذا يتوهّم عود الضمير فى «سواه»

ص: ٥٢٩

إلى : المثّنى المرتفع ؛ و هو فاسد، لأنّ معنى كلام المصنّف على هذا انّه : « أذْكُرْ فى سوى المثّنى المرتفع ذين و تين »، و معلوم انّ سوى المثّنى المرتفع عـامّ شامل للمفرد والجمع أيضًا، فيلزم جواز ذكر « ذين » و « تين » للجمع مثلاً ؛ و لايخفى فساده، ففسّـر المرجع بقوله : « أى سوى المرتفع » دفعًا لهذا التوهّم، يعنى : انّ الضـمير فى « سواه » عائد إلى الصـفه لا إلى الموصوف، فيكون معنى البيت على هذا انّه : « أذْكُرْ للمثّنى فى سوى المرتفع ذين و تين »، و صحّته ممّا لا ريب فيه.

قوله : للمذكّر .

التقييد بذلك وجهه واضح لايحتاج إلى البيان، و كذا فيما تقدّم عند قول المصنّف: «وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَّنى المُرْتَفع »، حيث قيّد «ذان» للمذكّر، و «تان» للمؤنّث.

قوله : النحاه .

و لا يخفى انّه لو قال : تطع العرب، كان أولى .

قوله : والقصر فيه لغه تميم .

و يكتب حينئـذ باليـاء، لما قيل (١) من انّ ألفه مجهول الأصـل، فحمـل على اليـاء، لإستثقال إكتناف ثقلين (٢) للكلمه، و همـا : الضمّه فى الأوّل، والواو فى الأخير (٣).

نقل اللغات فى « أولاء »

قوله : لإلتقاء الساكنين .

و هما : الألف والهمزه، فبنيت الهمزه على الكسر، لأنّ الساكن إذا حرّك حرّك

۱- ۱. قائله : نجم الأئمّه رضى الدين الأسترابادى رحمه الله .

۲- ۲. فى المصدر : ثقيلين .

۳- ۳. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۷۶ .

بالکسر، و نقل بعضهم (۱) : انّ الهمزه حینئـذ قد تنوّن مکسورًا أیضًا، ویکون التنوین فیه للتنکیر کما فی « صه »، و إن کان أولاء معرفه، فتکون فائده التنوین البعد، حتّی یصیرالمشار إلیهم کالمنکرین (۲)، فیکون «أولاء» کأولائک، علی ما سیجیء.

و نقل أیضًا : انّه قـد تبـدل الهمزه الاُولی فی « أولاء » هاء، نحو : هلاء، و ربّما تشـبع الضـمّه قبل اللام فیقال : أولاء، نحو : طومار (۳).

قال أبوحیّان فی الإرتشاف :

تقول فی القریب : أُولاَءِ، و أولاء (۴)، و هلاء (۵)، وأَوْلاء .

إلی أن قال : وذکر قطرب (۶) إشباع ضمّه الهمزه فی أُولاَ (۷).

قوله : زمانًا أو مکانًا .

أمّا الأوّل فکما تقول فی من تقدّم عصره عصرک (۸) : ذاک (۹) الفاضل ؛ وأمّا الثانی فکما تقول فی مصر رجل : ذاک محقّق .

قوله : أو ما نزّل منزلته لتعظیم أو لتحقیر .

عطـف علی قوله : « ذی البُعْـد »، أی : و لـدی الإشـاره إلی مـا نزّل منزله ذی البُعْـد ذلـک التنزیـل لتعظیم أو لتحقیر ؛ أمّـا الأوّل فکقوله تعالی : « ذَلِکَ الْکِتَبُ لاَ رَیْبَ فِیهِ » (۱۰)، تنزیلاً لبُعد درجته و رفعه محلّه منزله بُعد المسافه ؛ و أمّا الثانی فکما

۱- ۱. هو الرضی فی شرح الکافیه : ۲ / ۴۷۶ .

۲- ۲. فی المصدر : کالمنکورین .

۳- ۳. أنظر شرح الکافیه للرضی : ۲ / ۴۷۶ .

۴- ۴. فی المصدر : وأُولَی [مقصورًا] .

۵- ۵. فی المصدر : و هؤلاء .

۶- ۶. أنظر رأی قطرب فی المساعد : ۱ / ۱۸۴ ؛ وشفاء العلیل : ۱ / ۲۵۷ .

۷- ۷. الإرتشاف : ۲ / ۹۷۵ باب اسم الاشاره .

۸- ۸. فی « ک ۱ » : علی عصرک .

۹- ۹. فی « ب » : و ذاک .

۱۰- ۱۰. البقره : ۳ .

تقول : ذلک اللعین فعل کذا، مشیرًا إلی شخص قریب تنزیلًا لبُعده عن ساحه عزّ الحضور والخطاب منزله بُعد المسافه .

الکاف الملحق بأسماء الإشاره حرفٌ لا اسم

قوله : لمجرّد الخطاب .

واستدلّ علی حرفیّته بامتناع وقوع الظاهر فی موقعه ؛ و فیه نظرٌ، لأنّ ضمیر « إفعل » أیضًا کذلک، إذ یمتنع وقوع الظاهر فی موقعه مع انّه اسم إتّفاقًا.

والجواب : انّ الأصل فی کلّما یمتنع وقوع الظاهر موقعه : الحرفیّه، إلّا ما ثبت إسمیّته بدلیل خارج، و ضمیر « إفعل » دلّ الدلیل علی إسمیّته لکونه فاعلًا، والفاعل لا یکون إلّا اسمًا، و أمّا فیما نحن فیه فلا، فینبغی أن یکون حرفًا.

و أیضًا لو کان هذا الکاف اسمًا، ینبغی أن یکون له محلّ من الإعراب کسائر الأسماء المرکّبه الّتی لم یظهر فیه إعراب، ولیس الأمر کذلک، لأنّه لو کان له محلّ من الإعراب لکان إمّا رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، و جمیعها غیر جائز ؛ أمّا الأوّلان فلعدم مقتضیهما، إذ مقتضی الرفع والنصب محصورٌ معلوم، و لیس فی المقام شیء منه ؛ وأمّا الثالث، فلأنّه إمّا بالحرف أو الإضافه، أمّا الأوّل فواضح عدمه، وأمّا الثانی فلأنّ أسماء الإشاره لا تضاف لکونها معرفه، والمعرفه لا یجوز إضافته _ کما یجیء فی باب الإضافه إن شاء اللّه سبحانه (۱) _ إلّا إذا نوی تنکیره، و هو انّما یکون إذا یقبل ذلک المعرّف التنکیر، والأسماء الإشاره غیر قابله لذلک، فلا یجوز إضافتها، فثبت انّ هذا الکاف حرفٌ لا اسم .

ص: ۵۳۲

۱- ۱. الحلیه اللّامعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا .

وجه اختصاص كاف الخطاب بالمتوسّط والبعيد

ثمّ اعلم : انّ وجه إختصاص هذا الكاف بالبعيد والمتوسّط على القول به _ على ما قيل (۱) _ هو :

انّ وضع اسم الإشاره للحضور والقريب، لكونه للمشار إليه المحسوس، و معلوم انّه يشار بالإشاره الحسّيّه فى الأغلب إلى الحاضر القريب الّذى يصلح أن يقع مخاطبًا، فلمّا اتّصلت كاف الخطاب به، أخرجته من هذه الصلاحيّه، إذ لا يخاطب اثنان فى كلام واحد إلاّ أن يجمعهما فى كلمه الخطاب، نحو : يا زيدان فعلتما، وأنتما قلتما ؛ أو يعطف أحدهما على الآخر، نحو : أنت وأنت فعلتما، مع أنّ خطاب المعطوف لا يكون إلاّ بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه، فصار « ذاك »، مثل : غلامك، أعنى أخرجته الكاف عن أن يقع مخاطبًا كما أخرجت نحو : غلامك، فلا تقول : يا هذاك، كما لا تقول : يا غلامك، فالكاف توجب كون ما وليته غائبًا فى التعبير عنه، نحو : غلامك قال كذا، وإن لم يمتنع حضوره، إذ ربما قلت : « هذا » مع حضور غلام المخاطب، فلمّا أوردت الكاف فى اسم الإشاره معنى الغيبه، و قد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعًا للمشار إليه القريب، صار مع الكاف بين الحضور والغيبه، و هذا هو حال المتوسّط، فإذا أردت التنصيص على البعد، جئت بعلامته و هى اللام، فقلت : ذلك، إنتهى (۲).

ص: ۵۳۳

۱- ۱. قائله : نجم الأئمّه الرضى قدس سره .

۲- ۲. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۴۷۷ .

و هذا الكلام منظور فيه، يظهر وجهه بعد التأمّل .

ذكر الخلاف فى انّ أسماء الإشاره هل لها مرتبتان أو مراتب

[ذكر الخلاف فى انّ أسماء الإشاره هل لها مرتبتان أو مراتب] (۱)

قوله : واختار ابن الحاجب أنّ ذاك و نحوه للمتوسّط .

إعلم : انّه وقع الخلاف بينهم فى انّ أسـماء الإشاره هل لها مرتبتان أو مراتب ؟ فالمصـنّف و غيره على الأوّل حيث قال : « وَ لَدَى البُعْـدِ انْطِقَـا بِالْكَـافِ حَرْفًا دُونَ لاَـم أَوْ مَعَه »، فيعلم منه انّه لا ـ واسـطه عنـده بين البعيـد و غيره بـأنّ غير البعيـد يشار إليه من غير الكاف، والبعيد يشار إليه مع الكاف، سواء كان مع اللام أو لا (۲).

وابن الحـاجب على الثـانى حيث أثبت الواسـطه، فقـال : انّ اسم الإشـاره لا ـيخلو إمّـا مجرّد من الكـاف واللاـم، أو معهمـا، أو مع الكـاف، و على الأوّل يشار به إلى القريب، و على الثانى إلى البعيـد، و على الثالث إلى المتوسّط، إلّا إذا كان بصـيغه المثّنى، فانّه مع الكاف للبعيد كذانک (۳).

و ما نسبه إلى ابن الحاجب هو مذهب كثير منهم (۴).

و عـن المصـنّف انّه اسـتدلّ لمـا ذهب إليه بـأنّ الفرّاء روى انّ الحجـازيّين ليس من لغتهم إسـتعمال الكـاف بلا ـ لاـم، وبنى تميم يقولون : ذاک و تیک، حيث يقول الحجازيّون : ذلک و تلک (۵)، فلزم من هذا أنّ اسم الإشاره على اللغتين ليس له إلّا مرتبتان : إحديهما للقريب، والأخرى للبعيد (۶).

ص: ۵۳۴

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. أنظر الإرتشاف : ۲ / ۹۷۶ ؛ وشرح التسهيل : ۱ / ۲۳۳ و ۲۳۶ .

۳- ۳. أنظر شرح الكافيه للرضى : ۲ / ۴۷۱ .

۴- ۴. أنظر المفصّل : ۱۷۷ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۳۵ .

۵- ۵. أنظر معانى الفرّاء : ۱ / ۱۹۰ . وانظر أيضًا : شفاء العليل : ۱ / ۲۵۷، والهمع : ۱ / ۷۵.

۶- ۶. أنظر شرح التسهيل : ۱ / ۲۳۶ .

قوله : للتنبيه .

و هـذه الهـاء تـدخل فى الجمله، ولاتـدخل فى المفرد إلاّ ـ فى اسم الإشـاره فيـدخل كثيرًا ؛ و ذلـك لأنّ تعريف اسم الإشاره بما يقترن إليه من إشاره المتكلّم باليـد أو بجارحه أخرى إلى المشار إليه، فأراد المتكلّم أوّلاً بـدخول حرف التنبيه أن يتنبّه المخاطب حتّى يلتفت إلى أىّ شىء يشير من الأشياء الحاضره، فلهذا لم يؤت بذلك الحرف إلاّ فيما يمكن مشاهدته من القريب والمتوسّط لا فى البعيد .

لكن مجيئها فى القريب أكثر من المتوسّط، لأنّ التنبيه على الإلتفات إلى الحاضر القريب أولى من التنبيه على الإلتفات إلى المتوسّط الّذى ربّما يحول بينه وبين المخاطب حاجب يمنع الرؤيه، و لم يدخل فى البعيد الّذى لا يمكن إبصاره، إذ لايتنبّه العاقل أحدًا ليرى ما ليس بمرئىّ، و لهذا لا تجتمع هذه الهاء مع اللام .

ولا ـ يخفى انّ ما ذكر انّما يصحّ على قول ابن الحاجب و موافقيه حيث جعلوا لأسماء الإشاره ثلاث مراتب، و أمّا على قول المصنّف فلا، لأنّه قال : انّ أسماء الإشاره بالكاف يشار بها إلى البعيد، سواء كانت مع اللام أم لا، كما تقدّم .

فعلى هـذا مقتضى مـا ذكر : عـدم جواز لحوق الهـاء مع اسم الإشـاره إذا كان مع الكاف، سواء كان مع اللام أم لا ؛ إلاّ أن يقال بالفرق بين البعيـدين المشار إليهما بالكاف وحده أو مع اللام بأنّ البُعد (١) فى الأوّل قليل لعلّه لا يمنع المشاهـده، وأمّا فى الثانى فكثير فلا يمكن المشاهده، ولهذا لا يجتمع مع الهاء، كما أشار إليه بقوله: « وَاللاَّمُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَه ».

* * *

ص: ۵۳۵

١- ١. فى « ب » : البعيد .

قوله : نحو : و لا أهلُ هذاکَ الطرافِ الممدد .

هذا عجز بیت صدره : [۳۶ _] رأیتُ بنی غَبْرَاءَ لا یُنْکِروننی (۱).

اللغه : « بنی غبراء » قیل : هو اللصوص ؛ و قیل : أهل الأرض (۲). الغبراء: الأرض کثیره الغبار (۳). « الطِراف » بکسر الطاء : [الأغنیاء] (۴).

الترکیب : « بنی غبراء » مفعول « رأیت » . « لا ینکروننی » فی موضع الحال عن المفعول، و یجوز أن یکون مفعولاً ثانیًا إذا کان « رأیت » بمعنی : علمت . « ولا ـ أهل » عطف علی الضمیر فی « لا ـ ینکروننی » لوقوع الفصل بالمفعول . « الطِراف » صفه لاسم الإشاره، أو عطف بیان، و سیجیء الکلام فیه ؛ « الممدد » صفه له .

والمعنی واضح، والمراد بأهل ذاک الطِراف : الأغنیاء .

والشاهد فی : « هذاک » حیث استعمل مع هاء التنبیه، ولهذا لم یقل : هذلک .

و لا ـ یخفی ضعف هذا الإستدلال، إذ غایه ما یعلم من البیت : عدم لزوم اللام مع اسم الإشاره عند إدخال هاء التنبیه علیه، لا الإمتناع، کما هو واضح .

* * *

ص: ۵۳۶

۱- ۱. هذا البیت من قصیده لطرفه بن العبد البکری فی دیوانه : ص ۳۱، وهی إحدی المعلّقات السبعه ؛ أنظر: جمهره اللغه : ص ۷۵۴ ؛ و خزانه الأدب : ۴ / ۲۸۱ ؛ وشرح التسهیل : ۱ / ۲۳۷ ؛ والدرر اللوامع : ۱ / ۳۳۶ ؛ ولسان العرب : ۵ / ۵ و ۱۴ / ۹۲ (غبر، بنی) ؛ والمقاصد النحویه : ۱ / ۴۱۰ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۱۸ ؛ وبلا نسبه فی شرح الأشمونی : ۱ / ۶۵ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۷۶ ؛ وشرح ابن عقیل : ۱ / ۱۳۴ .

۲- ۲. أنظر لسان العرب _ غبر _ : ۵ / ۵ ؛ و _ بنی _ : ۱۴ / ۹۲ .

۳- ۳. أنظر لسان العرب _ غبر _ : ۵ / ۵ .

۴- ۴. ما بین المعقوفین أثبتناه من « ب »، وکان موضعه بیاض فی الأصل . قال الفراهیدی فی « کتاب العین ۷ / ۴۱۶ » : والطراف : بیت سماؤه من أدم، وله کسران، ولیس له کفاء، وهو ضرب من الأبنیه للأعراب . وقال المیرزا أبوطالب الاصفهانی رحمه الله فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه : ص ۹۸ » : وأهل الطراف الأغنیاء، والطِراف بالکسر : الخیمه، والبیت من الأدم، أی ممّا علی وجه الأرض من الخشب والحشیش .

وجه عدم جواز الحاق اللام فى تثنيه اسم الإشاره

قوله : و تمتنع أيضًا مع التثنيه .

أى : و تمتنع اللام أيضًا، أى : كما تمتنع مع هاء التنبيه يمتنع مع التثنيه، فلا يقال: ذانلك و ذلك، لأنّ اللام اللاحقه فى أسماء الإشاره لايخلو إمّا مكسور كما فى ذلك، أو ساكن كما فى تلك، و هنا إن جوّز إلحاق اللام، فلايخلو إمّا أن تكسر أو تسكن، أمّا الأوّل فغير جائز، لإجتماع الكسرتين، أى كسر نون التثنيه وكسر اللام، وأمّا الثانى فكذلك، لأنّه ينبغى فى الحرف إذا سكن فى كلمه أن يكون بمنزله جزئها، إمّا بوقوعه موقع حرفها (١) كما فى تلك، إذ أصله : تى، ثمّ بعد إلحاق اللام اجتمع ساكنان، حذفت الياء، فوضع اللام فى محلّها، أو باتّصاله بالحرف الآخر (٢) منها ؛ و ما نحن فيه ليس كذلك، أمّا عدم وقوع اللام موقع الحرف الأصلى فظاهر، وأمّا عدم اتّصالها بالحرف الآخر من الكلمه، فلأنّ اللام لو ألحقت انّما يكون بعد نون التثنيه، و هى ليست من حرف الكلمه، بل علامه التثنيه .

وانّما قلنا : انّ اللام لو ألحقت انّما يكون بعد نون التثنيه، لأنّها لو أدخلت قبلها يلزم التقاء الساكنين و هما : الألف واللام، فلو كسر اللام لدفعه يعود المحذور، وهو اجتماع الكسرين .

قوله : فقل هناك أو ههناك (٣).

أى : من دون هاء التنبيه أو معها .

إعلم : انّ « هنا » لازم الظرفيّه إمّا منصوبًا، أو مجرورًا بمن وإلى فقط، كما

١- ١. فى « ب » : مع حرفها ؛ وهو خطأ .

٢- ٢. فى « ب » : باتّصال حرف الآخر ؛ و فى « ش » : باتّصاله الحرف الآخر .

٣- ٣. فى المصدر : و ههناك .

صرّح به نجم الأئمّه (۱).

قوله : بفتح الثاء المثلّثه .

قيّد بذلک ليخرج « ثُمّ » بضمّها، فانّها عاطفه .

قوله : و يقال فی الوقف : ثمّه .

قيل (۲) : کثيرًا ما تکتب هـذه الکلمه بالهاء بعـد الميم، و هـذه الهاء هی (۳) صوره هـاء الوقف، و لا يجب إثبات هـذه الهاء فی اللفظ وقفًا، بل هو جائز، و لکونه جائزًا لم تلزم کتابتها، و لا يجوز إثبات هذه الهاء فی اللفظ وصلًا، و لا إبدالها تاء .

وقال نجم الأئمّه : والکاف لا تصحب « ثمّ »، و قولهم : ثمک، خطأ (۴).

قوله : بفتح الهاء و تشديد النون .

تخصـيص « هَنّا » هُنا بفتح الهاء، و فيما سـيأتی بکسـرها، وجهه غير واضح، مع إمکان العکس، إلّا أن يقال (۵) : انّ « هَنّا » بفتح الهاء و تشديد النون أفصح من « هِنّا » بکسرها وتشديد النون کما صرّح به بعض المحقّقين (۶)، و معلوم انّ تقديم الأفصح أولی من غيره .

قوله : فلا تقل : ههنا لک .

لِمَا تقدّم من انّ اللام مع هاء التنبيه لاتجتمعان .

ص: ۵۳۸

۱- ۱. صرّح به فی شرح الکافيه : ۲ / ۴۸۴ .
۲- ۲. لم نعثر علی قائله .
۳- ۳. فی « ش » : فی ؛ وهو خطأ .
۴- ۴. شرح الرضی علی الکافيه : ۲ / ۴۸۴ .
۵- ۵. جاء فی حاشيه « ش » بخطّ الناسـخ : قوله ــ دام ظلّه العالی ــ : « إلّا أن يقال » أقول : علی انّا نقول انّه علی تقـدير تقديم أيّهما تقولون ما قلتم، فلو قـدّم ما أخّره لقلتم ما ذکرتم، نعم يمکن له أن يقول : انّه فی أحد الموضـعين مفتوح الهاء، و فی الآخر مکسور الهاء، و فی کليهما مشدّد النون، لمحرّره حين التحرير .
۶- ۶. هو نجم الأئمّه الرضی فی شرح الکافيه : ۲ / ۴۸۴ .

الاسم المعرّف بعد اسم الاشاره صفه أو عطف بيان

تتميم : إعلم انّ الاسم المعرّف الّذى يقع بعد اسم الإشاره، كقولك : هذا الرجل، قيل : انّه عطف بيان أو نعت (١).

وفيه نظرٌ، لأنّ شرط عطف البيان الجمود، وشرط النعت الإشتقاق، كما صرّح به كثير منهم، بل الظاهر من ابن هشام وغيره (٢) انّه اتّفاقىّ عندهم وإن خالف فى ذلك ابن الحاجب (٣)، فكيف يصلح شىء واحد لكليهما، إذ كونه عطف بيان يمنع من كونه نعتًا، وهكذا بالنسبه إلى النعت، وهل هذا إلاّ تناقض ؟!

وأيضًا ذكروا فى النعت انّه لايكون أعرف من المنعوت، وفى عطف البيان انّه لابدّ أن يكون أعرف من المبيَّن، وكيف يكون شىء واحد أعرف وغير أعرف ؟!

وعلى فرض التسليم قد عرفت انّ اسم الإشاره أعرف من المعرّف باللام، فكيف يكون هنا _ على تقدير أن يكون ذلك الاسم عطف بيان _ أعرف ؟!

وأجاب عن ذلك ابن عصفور بأنّ ذلك الاسم إذا قدّر نعتًا فاللام فيه للعهد، والاسم مأوّل بقولك : الحاضر أو المشار إليه، و إذا قدّر بيانًا فاللام لتعريف الحضور، فساوى (٤) الإشاره بذلك و يزيد عليها (٥) بإفادته الجنس المعيّن، فكان أخصّ (٦).

و ردّه ابن هشام بأنّ الّذى يأوّله النحويّون بالحاضر والمشار إليه، انّما هو اسم الإشاره نفسه إذا وقع نعتًا، كمررت بزيد هذا، وأمّا نعت اسم الإشاره فليس ذلك

ص: ۵۳۹

١- ١. نقله عن ابن عصفور فى مغنى اللبيب : ١ / ۵١ .

٢- ٢. مغنى اللبيب : ٢ / ۵٧٠ .

٣- ٣. أنظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ٢٨٩ .

۴- ۴. فى المصدر : فيساوى .

۵- ۵. « عليها » لم يرد فى المصدر .

۶- ۶. نقله عنه فى مغنى اللبيب : ٢ / ۵٧٠ ؛ وانظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٩٧ .

معناه، وانّما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرًا له ؟! (١)

وأُجيب عنه (٢) بأنّه انّما احتاج النحويّون إلى تأويل « هذا » فى قولك : مررت بزيد هذا، فقالوا : هو بمعنى المشار إليه أو الحاضر، لأنّهم يرون انّ النعت لابدّ أن يكون مشتقًّا أو مؤوّلاً بمشتقّ، فالتجأوا إلى التأويل ؛ وهذا لايقدح فى تأويل ابن عصفور ولايدفعه، لأنّ الألف واللام متى سلم كونهما للحضور ــ كما يراه هو ــ وكان مدخولهما هو الحاضر، لزم أن يكون « الرجل » بعد « هذا » بمعنى الحاضر، لا من جهه كونه تفسيرًا لهذا، بل من جهه دلاله الأداه على هذا المعنى .

فالأولى أن يقال فى الجواب عمّا ذكره ابن عصفور : انّه إن أراد بقوله : « انّه إذا قدّر نعتًا فاللام فيه للعهد » غير العهد الحضورى، يرد عليه انّ المقام لايصلح لإرادته، و إن أراد به العهد الحضورى، فساوى ما ذكره فى قوله : « إذا قدّر بيانًا » إلى آخره، لأنّه على ما ذكره يكون أخصّ أيضًا، فكيف يقع نعتًا ؟!

و أيضًا على تقدير تسليم تقدير « الرجل » فى : هذا الرجل، إذا كان نعتًا بالحاضر أو المشار إليه ــ كما ذكره ــ يمكن أن يقدّر بمثله إذا قدّر بيانًا ، مع انّ عطف البيان كما لا يقع مشتقًّا كذا لا يقع مؤوّلاً به، كما صرّح بذلك ابن هشام (٣) وغيره (۴).

فالأولى أن يقال : انّ ذلك الاسم عطف بيان لا نعت، أمّا عدم كونه نعتًا فلِمَا مرّ من انّ شرط النعت عندهم الإشتقاق، و هنا ليس كذلك، وأمّا كونه عطف بيان

١- ١. مغنى اللبيب : ٢ / ۵٧٠ .

٢- ٢. المُجيب هو الدمامينى ؛ نقله عنه الشُمُنّى فى المنصف من الكلام : ٢ / ٢٢٧ .

٣- ٣. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : حيث قال : عطف البيان تابع، موضّح أو مخصّص، جامد، غير مؤوّل [بخطّه دام ظلّه العالى].

۴- ۴. شرح قطر الندى : ۴٢٠ .

فلعدم المانع من ذلك، إلّا ما مرّ من انّه لابدّ أن يكون أعرف من المبيّن، و هو غير مسلّم، و قد صرّح جماعه من المحقّقين بعدم إشتراط ذلك، منهم المصنّف حيث قال :

أكثر المتأخّرين يقلّد بعضهم بعضًا فى جعل « الرجل » فى مثل: « هذا الرجل » نعتًا .

قال :

والحامل لهم عليه توهّمهم انّ عطف البيان لايكون إلّا أخصّ من متبوعه، و ليس كذلك، و قد هدى ابن السِّيد إلى الحقّ فى المسأله، فجعل ذلك عطفًا لا نعتًا، و كذا ابن جنّى، إنتهى كلامه (١).

و نقل ذلك ابن هشام عن الزجاج والسهيلى أيضًا (٢).

و قال التفتازانى :

لا يلزم فى عطف البيان أن يكون الثانى أوضح، لجواز أن يحصل الإيضاح من مجموعهما، إنتهى (٣).

وأيضًا قد جعل سيبويه « ذَا الجُمَّه » فى قولهم : يا هذا ذا الجُمَّه، عطف بيان (۴)، مع انّ اسم الإشاره أعرف من المعرّف باللام كما عرفت، فكيف لايكون أعرف من المضاف إليه ؟!

١- ١. شرح التسهيل : ٣ / ١٨١ و ١٨٢ مع اختلاف فى العباره ؛ ونقله عنه فى مغنى اللبيب : ٢ / ۵٧٠ .

٢- ٢. نقل ذلك عنهما فى مغنى اللبيب : ٢ / ۵٧٠ .

٣- ٣. مختصر المعانى : ص ۶٠ .

۴- ۴. الكتاب : ١ / ٢٩٠ ؛ وانظر : شرح التسهيل : ٣ / ١٨٧ ؛ و أوضح المسالك : ٣ / ٣۴ ؛ والمنصف : ١ / ١١٠.

[الموصول]

موصول الاسماء الذی الأنثی الّتی والیاء اذا ما ثنّیا لاتثبت

الرابع من المعارف : الموصول، و هو قسمان : حرفی و اسمی، فالحرفی ما أوّل مع صلته بمصدر و هو : أن و أنّ و لو و ما و کی، و لم یذکره المصنّف هنا، لأنّه لایعدّ من المعارف، وذکره فی الکافیه استطرادًا .

ف « أن » توصل بالفعل المتصرّف ماضیًا أو مضارعًا أو أمرًا، وأمّا « وأن لیس للإنسان إلاّ ما سعی »، « وأن عسی أن یکون »، فهی مخفّفه من المثقّله. و «أنّ» توصل باسمها و خبرها، و إن خفّفت فکذلک لکن إسمها یحذف کما سیأتی. و «لو» توصل بالماضی و المضارع، و اکثر وقوعها بعد ودّ و نحوه . و « ما » توصل بالماضی و المضارع وبجمله اسمیّه بقلّه . و « کی » توصل بالمضارع فقط .

و أمّا (موصول الاسماء) فیذکره بالعدّ، فللمفرد المذکّر (الّذی) و فیها لغات: تخفیف الیاء و تشدیدها و حذفها مع کسر ما قبلها و سکونه، و عدّها بعضهم من الموصولات الحرفیه، و ضعّفه فی الکافیه ؛ و للمفرده (الأنثی الّتی) و فیها ما فی الذی من اللغات (و الیاء) التی فی الّذی و الّتی (إذا ما ثنّیا لا تثبت) بضمّ أوّله للفرق بین تثنیه المعرب و تثنیه المبنیّ .

بل ما تلیه أوله العلامه *** والنون إن تشدّد فلاملامه

ص: ۵۴۲

(بـل مـا تليه) اليـاء و هو الـذال و التـاء (أوله العلامه) أى علامه التثنيه، فتفتـح الـذال و التاء لأجلها (و النون) منهما إذا ما ثّنيا (إن تشـدّد) مع الألف، وكـذا مع الياء كما هو مـذهب الكوفيّين و اختاره المصـنّف (فلا ملامه) عليك لفعلك الجائز نحو: « واللـذان يأتيانها منكم »، « ربّنا أرنا اللذين ».

و النون من ذين و تين شدّدا أيضًا و تعويض بذاک قصدا

(والنون من) تثنيه اسـمى الإشاره (ذين و تين شـدّد أيضا) نحو : « فـذانّک برهانان »، « إحـدى ابنتىّ هاتين »، (و تعويض بذاک) التشديـد عن الياء المحـذوفه فى الموصول و الالف المحـذوفه فى اسم الاشاره (قصـدا) ؛ و قـد يحذف النون من اللّذين و اللّتين كقوله : أبنى كليب إنّ عمّىّ اللّذا، و قوله : هما اللّتا لو ولدت تميم .

جمع الّذى الأولى الذين مطلقا *** و بعضهم بالواو رفعًا نطقا

(جمع الذى الأولى) للعاقل و غيره، و ندر مجيئها لجمع المؤنّث، واجتمع الأمران فى قوله :

و تبلى الأولى يستلئمون على الأولى *** تراهنّ يوم الروع كالحدإ القبل

و فى قوله : كغيره جمع تسامح .

و للـذى أيضًا (الّـذين) للعاقل فقط و هو بالياء (مطلقًا) رفعًا و نصـبًا و جرًّا، ولـم يعرب فى هـذه الحاله مع أنّ الجمع من خصائص الأسـماء، لأنّ الّـذين كما سـبق للعقلاء فقط، و الّـذى عامّ له و لغيره، فلم يجريا على سـنن الجموع المتمكّنه، وقـد يسـتعمل الذى بمعنى الجمع كقوله تعالى : «كمثل الذى استوقد نارًا ». (و بعضهم بالواو رفعًا نطقا) فقال :

نحن الذين صبّحوا الصباحا *** يوم النخيل غاره ملحاحًا

باللات و اللاء التی قد جمعا *** و الّلاء كالّذين نزرًا وقعا

(باللات) و اللائی واللوائی (و اللاء) و اللواتی (التی قد جمعا واللاء كالّذين نزرًا) أی قليلًا (وقعا)، قال :

فما آباؤنا بأمنّ منه *** علينا الّلاء قد مهدوا الحجورا

و من و ما و أل تساوی ما ذكر *** و هكذا ذو عند طیّء قد شهر

(و من) تساوی ما ذكر من الذی و التی و فروعهما ؛ أی تطلق علی ما تطلق عليه بلفظ واحد، و هی مختصّه بالعالم، و تكون لغيره إن نزّل منزلته نحو :

أسرب القطا هل من يعير جناحه *** لعلّی إلی من قد هويت أطير ؟

أو اختلط به تغليبًا نحو قوله تعالی : « يسجد له من فی السموات و من فی الأرض »، أو اقترن به فی عموم فصّل بمن نحو : « واللّه خلق كلّ دابّه من ماء فمنهم من يمشی علی بطنه و منهم من يمشی علی رجلين »، لاقترانه بالعالم فی كلّ دابّه، (و ما) تساوی ما ذكر من الذی و التی و فروعهما، هی صالحه لما لا يعلم ولغيره كما قال فی شرح الكافيه خلاف من، لكنّ الأولی بها ما لا يعلم نحو : « واللّه خلقكم و ما تعملون »، و لهذا ذكر كثير أنّها مختصّه بما لا يعلم عكس من، و ذلك وَهَم ؛ و من ورودها فی العالِم قوله تعالی : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » .

(و أل) أيضًا (تساوی ما ذكر) من الذی و التی و فروعهما و تأتی للعالم وغيره أی: علی السواء، كما يفهم من عباراتهم، و فهم من كلامه أنّها موصول اسمیّ، وهو كذلك بدليل عود الضمير عليها فی نحو قولهم : « قد أفلح المتّقی ربّه ». وقال

المازنی : موصول حرفی، وردّ بأنّه لو کان کذلک لانسبک بالمصدر . وقال الأخفش : حرف تعریف .

(و هکذا) أی کمن و ما بعدها فی کونها تساوی الذی و التی و فروعهما (ذو عند طیّء قد شهر)، کما نقله الأزهری نحو : وبئری ذو حفرت وذو طویت. ویقال : رأیت ذو فعل، و ذو فعلا، و ذو فعلت، و ذو فعلتا، و ذو فعلوا، و ذو فعلن، وبعضهم یعربها ذکره ابن جنّی کقوله : فحسبی من ذی عندهم ما کفانیا .

وکالّتی أیضًا لدیهم ذات *** وموضع اللاّتی أتی ذوات

(و کالتی أیضًا لدیهم) أی لدی بعضهم کما ذکره فی شرح الکافیه (ذات) مبنیّه علی الضم نحو: و الکرامه ذات أکرمکم اللّه به، و قد تعرب إعراب مسلمات (و موضع اللات أتی) عند بعضهم (ذوات) مبنیّه علی الضم نحو : ذوات ینهضن بغیر سائق . و قد تعرب إعراب مسلمات .

تتمّه :

قد تثنّی ذو و تجمع فیقال: ذوا و ذوی و ذووا و ذوی، و یقال فی ذات : ذاتا و ذواتا وذوات .

و مثل ما ذا بعد ما استفهام *** أو من إذا لم تلغ فی الکلام

(و مثل ما) فیما تقدّم (ذا) الواقعه (بعد ما استفهام أو من) أختها (إذا لم تلغ فی الکلام) بأن تکون زائده أو یصیر المجموع للاستفهام و لم تکن للإشاره کقوله: ألا تسألان المرء ماذا یحاول ؛ بخلاف ما إذا ألغیت کقولک : لماذا جئت ؟ أو کانت للإشاره کقولک : ماذا التوانی ؟ و لم یشترط الکوفیّون تقدّم « ما » أو « من » مستدلّین بقوله : و هذا تحملین طلیق . واُجیب عنه بأنّ هذا طلیق جمله اسمیّه،

وتحملين حال أى محمولاً، و قال الشيخ سراج الدين البلقينى : يجوز أن يكون ممّا حذف فيه الموصول من غير أن يجعل هذا موصولاً، و التقدير : هذا الذى تحملين، على حدّ قوله :

فواللّه ما نلتم و ما نيل منكم *** بمعتدل وفق و لا متقارب

أى ما الذى نلتم، قال: و لم أر أحدًا خرّجه أى و هذا تحملين طليق على هذا، إنتهى . وهو حسن أو متعيّن .

و كلّها يلزم بعده صله *** على ضمير لائق مشتمله

(و كلّها) أى كلّ الموصولات (يلزم بعده صله على ضمير) يسمّى العائد (لائق) بالموصول مطابق له إفرادًا و تذكيرًا و غيرهما (مشتمله)، و يجوز فى ضمير من وما مراعاه اللفظ و المعنى .

و جمله أو شبهها الذى وصل *** به كمن عندى الذى ابنه كفل

(و جمله) خبريّه خاليه من معنى التعجّب معهود معناها غالبًا (أو شبهها) وهو الظرف والمجرور إذا كانا تامّين (الذى وصل) الموصول (به كمن عندى) والذى فى الدار (الذى ابنه كفل) و يتعلّق الظرف و المجرور الواقعان صله باستقرّ محذوفًا وجوبًا .

وصفه صريحه صله أل *** و كونها بمعرب الأفعال قلّ

(و صفه صريحه) أى : خالصه الوصفيه كاسمى الفاعل و المفعول (صله أل) بخلاف غير الخالصه و هى التى غلب عليها الاسميه كالأبطح، (و كونها) توصل (بمعرب الأفعال) وهو الفعل المضارع (قلّ)، و منه : ما أنت بالحكم الترضى حكومته . و ليس بضروره عند المصنّف، قال: لأنّه متمكّن من أن يقول : المرضى ؛

ص: ۵۴۶

وردّ بأنّه لو قاله لوقع فی محذور أشدّ من جهه عدم تأنیث الوصف المسند إلی المؤنّث، أمّا وصلها بالجمله الاسمیه نحو : من القوم الرسول اللّه منهم ؛ فضروره بالاتّفاق .

أیّ کما و أعربت مالم تضف *** و صدر وصلها ضمیر انحذف

(أی کما) فیما تقدّم، و قد تستعمل بالتاء للمؤنّث (و أعربت) لما تقدّم فی المعرب و المبنیّ (ما) دامت (لم تضف) لفظًا، (و) الحال أنّ (صدر وصلها ضمیر) مبتدأ (انحذف) بأن کانت مضافه و صدر صلتها مذکورًا، أو غیر مضافه وصدر صلتها محذوفًا أو مذکورًا فإن أضیفت و حذف صدر صلتها بنیت، قیل : لتأکید مشابهتها الحرف من حیث افتقارها إلی ذلک المحذوف .

قلت : و هذه العلّه موجوده فی الحاله الثانیه، فیلزم علیها بناؤها فیها علی أنّ بعضهم قال به قیاسًا نقله الرضی، و هو یردّ نفی المصنّف فی الکافیه الخلاف فی إعرابها حینئذ، ثمّ بناؤها علی الضمّ لشبهها بقبل و بعد، لأنّه حذف من کلّ واحد ما یبنیه، و مثال بنائها فی الحاله الرابعه قراءه الجمهور : « ثمّ لننزعنّ من کلّ شیعه أیّهم » بالضم .

و بعضهم أعرب مطلقًا وفی *** ذا الحذف أیًّا غیر أیّ یقتفی

(و بعضهم) کالخلیل و یونس (أعرب) أیًّا (مطلقًا) و إن أضیفت و حذف صدر صلتها، وقد قرئ شاذًّا فی الآیه السابقه بالنصب، و أوّلت قراءه الضمّ علی الحکایه، أی الذی یقال فیه أیّهم أشدّ، (و فی ذا الحذف) أی حذف صدر الصله الذی هو العائد (أیًّا غیر أیّ) من بقیّه الموصلات (یقتفی) أی یتبع، و لکن بشرط لیس فی أیّ أشار إلیه بقوله :

إن يستطل وصل و إن لم يستطل *** فالحذف نزر و أبوا أن يختزل

(إن يستطل وصل) أى يوجد طويلاً نحو : « و هو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله »، أى الذى هو فى السماء إله، (و إن لم يستطل) الوصل (فالحذف) للعائد (نزر)، أى قليل كقوله : من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه . (و أبوا) أى امتنع النحاه من تجويز (أن يختزل) أى : يقطع العائد، أى يحذف .

إن صلح الباقى لوصل مكمل *** والحذف عندهم كثير منجلى

(إن صلح الباقى لوصل مكمل) كأن يكون جمله أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا تامًّا، لأنّه لا يعلم أحذف شىء أم لا، (والحذف عندهم كثير منجلى).

فى عائد متّصل اشن النتصب *** بفعل أو وصف كمن نزجو يهب

(فى عائد متّصل ان انتصب) و كان ذلك النصب (بفعل) تامًّا كان أو ناقصًا (أو وصف) غير صله الألف و اللام، فالمنصوب بالفعل (كمن ترجو) أى يؤمّل للهبه (يهب) أى نزجوه . و كقوله : و خير الخير ما كان عاجله ؛ أى : ما كان عاجله، كذا قال المصنّف خلافًا لقوم، و المنصوب بالوصف .

فى عائد متّصل إن انتصب *** بفعل أو وصف كمن نرجو يهب

(فى عائد متّصل إن انتصب) و كان ذلك النصب (بفعل) تامّا كان أو ناقصا (أو وصف) غير صله الالف واللام، فالمنصوب بالفعل (كمن نرجو) أى يؤمّل للهبه (يهب) أى نرجوه . وكقوله : و خير الخير ما كان عاجله ؛ أى ما كان عاجله، كذا قال المصنّف خلافا لقوم، والمنصوب بالوصف ليس كالمنصوب بالفعل فى الكثره كقوله : ما اللّه موليك فضل ؛ أى الذى اللّه موليكه فضل، فلا يجوز حذف المنفصل كجاء الذى إيّاه ضربت، و لا المنصوب بغير الفعل والوصف كالمنصوب بالحروف

كجاء الّذى إنّه قائم، و لا المنصوب بصله الألف واللام كجاء الذى أنا الضاربه، ذكره فى التسهيل .

كذاك حذف ما بوصف خفضا *** كأنت قاض بعد أمر من قضى

(كذاك) يجوز (حذف ما بوصف) بمعنى الحال أو الاستقبال (خفضا) بإضافته إليه (كأنت قاض) الواقع (بعد) فعل (أمر من قضى) إشاره إلى قوله تعالى: « فاقض ما أنت قاض »، أى : قاضيه، فلا يجوز الحذف من نحو: جاء الذى أنا غلامه أو مضروبه أو ضاربه أمس .

كذا الّذى جرّ بما الموصول جرّ *** كمُرّ بالّذى مررت فهو برّ

(كذا) يجوز حذف الضمير (الّذى جرّ بما) أى: بمثل الحرف الذى (الموصول جرّ) لفظًا ومعنى و متعلّقًا (كمُرَّ بالّذى مررت) به (فهو بَرّ) أى محسن، فإن جرّ بغير ما جرّ الموصول لفظًا كمررت بالّذى غضبت عليه، أو معنى كمررت بالّذى مررت به على زيد، أو متعلّقًا كمررت بالّذى فرحت به، لم يجز الحذف .

ص: ۵۴۹

الرابع من المعارف : الموصول

اشاره

[الرابع من المعارف : الموصول] (۱)

قوله : الرابع من المعارف : الموصول .

قد تقدّم الكلام فی صدر مبحث الإشاره فی مثل هذا الكلام، فراجع هناك .

قوله : فالحرفیّ ما أُوِّل مع صلته بمصدر .

فيه نظرٌ، لأنّ احتياج الموصول إلی التعريف انّما هو لاحتياج المبدأ (۲) _ أی الصله _ إليه، إذ كلّ من له اطّلاع فی الجمله لو علم معنی الصله يعلم معنی الموصول، لكونه شیء كان له الصله، فعلی هذا تعريف الموصول الحرفیّ بما ذكره يستلزم الدور، لأنّه أخذ فی تعريف الموصول الصله، فكأنّه عرف الصله بالصله .

ويمكن أن يجاب بأنّ المراد من الموصول المحدود : المعنی الإصطلاحیّ، لا ـ اللغویّ، أی الحروف المعدوده فی الإصطلاح موصولاً ؛ ومن الصله فی الحدّ : المعنی اللغویّ، فتغايرا، فاندفع الدور .

لكن يرد عليه انّ تعريف الموصول الحرفیّ بما ذكره، تعريف الشیء بمثله فی الجهاله، إذ معنی الصله غير معلوم، فالأولی أن يقال : الموصول (۳) الحرفیّ ما أُوِّل مع ما يليه من الجمل بمصدر .

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. فی « ش » : المبتدأ ؛ وهو خطأ .

۳- ۳. فی « ش » : انّ الموصول .

لاـ يقـال : انّه يلزم أن يكون « يوم » فى مثل قوله تعالى : « يَوْمُ يَنفَعُ الصَادِقِينَ » (۱) أيضًـا موصولاً حرفيًّا، لكونه بتأويل : يوم نفع الصادقين ؛ لأنّا نقول: ليس المراد أن يكون ما بعـده مأوّلاً بالمصدر فقط، بل هو مع ما بعده، فعلى هذا نقول : انّ « يوم » فى الآيه المذكوره لم يؤوّل مع ما بعده بالمصدر، بل المأوّل بالمصدر ما بعده فقط، فخرج مثل ذلك باعتبار المعيّه فى التأويل .

قوله : لأنّه لايعدّ من المعارف .

وهو واضـح، إذ التعريف والتنكير من خصائص الأسـماء، وهـذه حروف، ومعلوم انّ المصـنّف فى مقام بيان تعداد المعارف، فلذا لم يـذكرها، فعلى هـذا نقول: انّ فى قوله أوّلاًـ : « الرابع من المعارف الموصول » نظر، لأنّه حَكَم أوّلاً انّ من المعارف الموصول، ثمّ قَسَّم الموصول إلى قسمين، فيلزم كون القسمين معرفه .

والجواب : انّ كلاـمه محمولٌ على الإسـتخدام، و هو عبـاره عن إراده معنى من لفظ ، و من الضـمير الراجع إليه معنى آخر، هـذا قسم منه، فنقول : انّ المراد من الموصول فى قوله : « الرابع من المعـارف الموصول » هو الموصول الاسـمى، ومن الضـمير الراجع إليه ــ أى « هو » فى قوله : « و هو قسـمان » ــ أعمّ منه، والقرينه على إراده هذا موجوده، و هى قوله : « حرفى و اسمى »، وقوله : « لأنّه لايعدّ من المعارف ».

قوله : و ذكره فى الكافيه إستطرادًا .

لمّـا اعتـذر عن عـدمِ ذِكْرِ المصـنّف الموصول الحرفىّ هنـا، فقال : « لأنّه لا يعـدّ من المعارف »، كان لقائل أن يقول : فعلى هـذا ينبغى أن لا يذكره فى الكافيه أيضًا، فلِمَ

ص: ۵۵۱

۱- ۱. المائده : ۱۱۹ .

ذکره فیها ؟! أجاب (۱) : انّ ذِکْرَه هناک للإستطراد، و هو ــ علی ما قیل ــ فی اللغه : مصدر إستَطْرَدَ الفارس من قِرْنه فی الحرب، وذلک إذا نفر بین یدیه بوهمه (۲) الإنهزام (۳) عنه، ثمّ عطف (۴) علیه علی عزه (۵) منه ؛ وهو ضَربٌ من المَکِیدَه (۶). وفی الإصطلاح : عباره عن الإنتقال من معنی إلی معنی آخر متّصل به لم یقصد الأوّل التوصّل إلی الثانی .

أن الموصوله بالمضارع والماضی والأمر متّحد

قوله : فأَنْ توصل بالفعل المتصرّف ماضیًا أو مضارعًا .

الأوّل کقوله تعالی : « لَوْ لَآ أَن مَّنَّ اللّه ُعَلَیْنَا » (۷)، والثانی کقوله تعالی : « وَأَن تَصُومُوا خَیْرٌ لَّکُمْ » (۸)، والأوّل یؤوّل بلو لا منّ اللّه علینا، والثانی بصومکم خیرٌ لکم .

ولایخفی انّ هذا الکلام تدلّ علی اتّحاد « أَن » الموصوله بالماضی والمضارع، واستشکل ذلک من وجهین، أمّا الأوّل : فلأنّ « أَن » الداخله علی المضارع تخلّصه للإستقبال کالسین و سوف، و هما لا تدخلان علی غیره، فکذا « أَن » لإشتراکها فیما ذکر (۹).

ص: ۵۵۲

۱- ۱. جواب لقوله قدس سره : لمّا .

۲- ۲. فی « ک ۱ و ۲ » : یوهمه .

۳- ۳. قال ابن منظور : والهزیمه فی القتال : الکسر والفل، هزمه یهزمه هزمًا فانهزم، وهزم القوم فی الحرب ...، وهزمت الجیش هزمًا و هزیمه فانهزموا (لسان العرب : ۱۲ / ۶۱۰).

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ص، ب و ش » : عطف : برگردیدن، کنز [بخطّه سلّمه اللّه تعالی]. کنز اللغه : ص ۱۹۱.

۵- ۵. جاء فی حاشیه « ص و ب » : العزه : غالب شدن، کنز [کنز اللغه : ص ۱۸۹].

۶- ۶. أنظر الصحاح ــ طرد ــ : ۲ / ۵۰۲ ؛ ولسان العرب : ۳ / ۲۶۸ .

۷- ۷. القصص : ۸۲ .

۸- ۸. البقره : ۱۸۴ .

۹- ۹. جاء فی حاشیه « ش » : أی التخلیص للإستقبال، أبوالقاسم .

وأمّا الثانى: فلأنّ « أَن » الموصوله بالماضى لو كانت « أَن » الموصوله بالمضارع، لحكم على محلّه بالنصب كما حكم على محلّ الماضى بالجزم بدخول « إِن » الشرطيّه عليه، و لا قائل به .

والجواب أمّا عن الأوّل فهو : انّا نقول : انّ الصـغرى مسلّمه، لكن لانسلّم انّ كلّما تخلّص المضارع للإستقبال لا يجوز دخوله على غيره ؛ ألاـ ترى انّ أدوات الشـرط تخلّص المضارع للإسـتقبال مع انّ دخولها على الماضـى مجمع عليه . وكـذا نون التأكيـد فانّها تخلّصه له أيضًا مع انّ جواز دخولها على الأمر لا شبهه فيه.

و فى هـذا الأخير تأمّل، إذ يمكن أن يكون مراد المستشـكل من قوله : « انّ أَن الـداخله على المضارع تخلّصه للإسـتقبال » كونها موضوعه لهذا التخلّص كالسين مثلًا ؛ فعلى هذا، النقض بنون التأكيد ليس فى محلّه، لأنّها لم توضع لتخلّص المضارع للإستقبال، بل للتأكيد ؛ و يلزم منه عدم كونها للماضـى و لا للحال، لاسـتغناء كلّ منهما عن التأكيد، أمّا الماضى فلعدم احتماله التأكيد، وأمّا الحال فلكونه موجودًا يمكن للمخاطب فى الغالب الإطّلاع على ضعفه و قوّته .

و أمّا عن الثانى : فبأنّه قياس، فلا يثبت اللغه به، على انّه قياس مع الفارق، لأنّ الظاهر انّ الحكم على محلّ الماضى بالجزم بدخول « إِن » الشرطيّه لأجل قلبها معناه إلى الإستقبال، فتأمّل (١).

فعل الأمر يقع صله لأن المصدريّه أم لا

قوله : أو أمرًا .

نحو : أمرتک أَنْ قم، و کحکایه سیبویه : کتبتُ إليه بِأَنْ قُمْ (٢).

ص: ۵۵۳

١- ١. أنظر مغنى اللبيب : ١ / ٢٨ و ٢٩ .

٢- ٢. الكتاب : ١ / ٢٩٣ .

إعلم: انّه وقع الخلاف بينهم فى انّ فعل الأمر هل يقع صـله لأن المصـدريّه أم لا ؟ فما ذكره الشارح هنا هو مـذهب سـيبويه وابن هشام و غيرهما (١).

و ذهب نجم الأئمّه (٢) و أبوحيّان إلى عدم جواز ذلك، واسـتدلّ على ذلك من وجهين (٣)، الأوّل : انّه ينبغى أن يفيد المصدر المؤوّل بـأَن مع الفعل ما أفاد « أَن » مع ذلك الفعل، وإلاّ فليسا بمؤوّلين به ؛ ألا ترى انّ معنى : علمت أنّك قام، وعلمت قيامك، شىء واحـد، والمصـدر المؤوّل بـأَنْ مع الأـمر لا يفيـد معنى الأمر، فقولك : « كتبت إليه بأن قُمْ » ليس بمعنى : كتبت إليه القيام، لأنّ قولك : بالقيام، ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك : أن قُمْ، فتبيّن بذلك انّ صله « أَنْ » لا يكون أمرًا ولا نهيًا .

وأُجيب عمّا يتوهّم ذلك كالمثال المذكور بتقدير القول فيه حتّى يصير خبريّه، أى : أمرتك بأنْ قلت لك قم (۴).

والثانى : هو انّهما ــ أى « أَنْ » مع فعل الأمر ــ لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، إذ لا يصحّ قولك : أعجبنى أَنْ قُمْ، ولا : كرهت أَنْ قُمْ، كما يصحّ ذلك مع الماضى والمضارع .

و أُجيب عن الأـوّل : بـأنّ فوات معنى الأمريّه فى الموصوله بالأمر عنـد التقـدير بالمصـدر كفوات معنى الماضـى والإسـتقبال فى الموصوله بالماضى والموصوله بالمضارع عند التقدير بالمصدر، إذ قولك : أعجبنى أنْ قام زيد مثلًا، الماضى فيه

ص: ۵۵۴

١- ١. أنظر الكتاب : ١ / ٢٩٣ ؛ و مغنى اللبيب : ١ / ٢٨ .

٢- ٢. أنظر شرح الرضى على الكافيه : ۴ / ٣۶ .

٣- ٣. نقل الوجهين عن أبى حيّان فى مغنى اللبيب : ١ / ٢٩ .

۴- ۴. أنظر شرح الكافيه للرضى : ٣ / ۶ .

یـدلّ علی الحـدث والزمان، فإذا أوّلت بالمصـدر تقول : أعجبنی قیام زید، ففات الدلاله علی الزمان، فلا تفاوت بین الأمر و غیره فی ذلک (۱).

و یمکن لک أن تقول فی ردّ هذا الجواب : بعدم تسلیم فوات الزمان فی المصدر المأوّل بالماضی والمضارع، إذ الحدث کالقیام مثلًا یدلّ علی الزمان إلتزامًا ضـروره انّ الحدث لابدّ له من زمن (۲) ؛ نعم کان کلّ من الماضی والمضارع دالًّا علیه بالتضمّن، و هنـا بالإلـتزام، فلم یفت الـدلاله علی الزمان مطلقًا فی الماضـی والمضارع إذا أوّلا بالمصـدر ؛ بخلاف الأمر، فانّ قولک : « کتبت إلیه بِأَنْ قُمْ » لو أُوِّل الأمر فیه بالمصـدر یقال فیه : کتبت إلیه القیام، ففات فیه الـدلاله علی الطلب مطلقًا، فالحکم بعدم الفرق بین المأوّل بالماضی والمضارع والأمر لا وجه له .

واُجیب عن الثـانی : بـأنّه انّمـا امتنع مـا ذکر من عـدم جواز وقوع « أَنْ » مع الأـمر فاعلاًـ و لا مفعولاً لأنّه لا معنی لتعلیق الإعجاب والکراهیّه بالإنشاء، لا لما ذکر من عدم وقوع فعل الأمر صله لأَنْ (۳).

و فیه نظر، لأنّک قد عرفت انّ « أَنْ » مع صلتها مؤوّله بالمصدر، فأین الإنشاء مع تأویلهما بالمصدر ؟!

إن قیـل : إنّ أصـله لمّـا کـان الإنشـاء، فمنع من تعلیق الإعجاب والکراهیّه کـذلک ؛ قلت : فعلی هـذا ینبغی أن لا یجوز قولک : أعجبنی أنْ قـام زیـد، و أعجبنی أن یقوم زیـد، لأنّ الفعل لا یقع فاعلاً مع انّ جواز ذلک معلوم و مسـلّم عنـد الکلّ، فیعلم منه انّ المعتبر بعـد التأویل لا قبله، و هنا أیضًا کذلک، فحینئذ یکون « أنْ قُمْ » فی : « أعجبنی أنْ قُمْ » مثلًا بتأویل المصدر لو جاز وقوع الأمر صله لأنْ، و معلوم انّه

۱- ۱. أنظر مغنی اللبیب : ۱ / ۲۹ .

۲- ۲. فی « ب » : زمان .

۳- ۳. مغنی اللبیب : ۱ / ۲۹ .

لايمتنع تعلّق الأفعال بالمصدر، و مع ذلک عدم جواز مثل قولک : أعجبنی أنْ قُمْ، دلیل علی عدم وقوع الأمر صله لأنْ .

هـذا علی تقـدیر تسـلیم عـدم تعلّق الإعجـاب والکراهیّه علی الإنشـاء، وإلاّ فقـد قیل : أیّ مانع یمنع من تعلّق الإعجاب والکراهیّه بالإنشاء، أی أعجبنی الأمر بالقیام، و کرهت الأمر به ؟!

المواضع الّتی تعیّن فیها حمل « أن » علی کونها مخفّفه من الثقیله

قوله : و أمّا « وَ أَن لَّیْسَ لِلْاءِنسَنِ إِلاَّ مَا سَعَی » (۱)، إلی آخره.

هـذا جواب عن سؤال مقدّر، تقریره (۲) هو : انّـک قلت : انّ « أن » توصـل بالفعـل المتصـرّف، فما تفعل مع قوله تعالی : « وَ أَن لَّیْسَ لِلْاءِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَی »، وهکذا، فأجاب بأنّ « أن » فی الآیتین (۳) لیست ممّا نحن فیه، بل هی مخفّفه من الثقیله .

وانّمـا اختصّ أَنْ الموصوله بالفعـل المتصـرّف، لمـا عرفت من انّهـا مع مـا بعـدها بتأویل المصـدر، و لیس للفعل الغیر المتصـرّف مصدر حتّی یؤوّلا بذلک .

وهکذا لیس « أَنْ » مصدریّه لو کان مدخولها فعلاً متصـرّفًا مع تحقّق الفصل بینها وبین ذلک الفعل بالسـین، أو سوف، أو قد، أو حرف النفی، کقوله تعالی: « عَلِمَ أَنْ سَیَکُونُ » (۴)، أو : سوف یکتب، و قوله تعـالی : « لِّیَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا »(۵)، وعلمت أَنْ لم یقم، ولن یقوم، ولایقوم، وما قام .

ص: ۵۵۶

۱- ۱. النجم : ۳۹ .

۲- ۲. فی « ب » : تقدیره .

۳- ۳. أی : « وأن لیس للإنسان إلاّ ما سعی » و « وأن عسی أن یکون » : الأعراف : ۱۸۵ .

۴- ۴. المزّمل : ۲۰ .

۵- ۵. الجنّ : ۲۸ .

وذلـك لأنّ « أنْ » المصـدريّه لايفصل بينها وبين الفعل بشـیء من الحروف المـذكوره، لكونها مع الفعل بتأويل المصـدر معنًى وعامله فی المضارع لفظًا، فلايفصل بينها وبين ما تؤثر فيه لضعفها .

نعم قـد يفصل بينها وبين الفعل بلا، لأنّها لكثره دورانها فی الكلام تدخل فی مواضع لا تدخل فيها أخواتها، فإذا وقعت « لا » بعد « أَنْ » ولم يكن فی الكلام شـیء آخر من حملهـا علی المصـدريّه كمـا إذا لم تقع بعـد فعـل العِلم، يجوز فيهـا الوجهان : كونها مخفّفه من الثقيله، و مصدريّه، كقوله تعالی : « وَ حَسِبُوآا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَهٌ » (۱)، فلذا قرأ بالرفع والنصب فی « تكون »، والرفع علی كونهـا مخفّفه من المثقّله، والنصب علی كونهـا ناصبه، و يجیء تمام الكلام فی الأحرف المشبّهه بالفعل ونواصب المضارع إن شاء اللّه تعالی .

قوله : و « أَنَّ » توصل باسمها و خبرها .

فيكون هی مع الاسم و خبرها بتأويل المصـدر، هـذا مقتضـی كلام الشارح حيث قال أوّلاً : « الموصول الحرفیّ ما أُوِّل مع صلته بمصدر »، و هنا قال انّ « أَنَّ » توصل باسمها و خبرها، فيكون صلتها مجموع الاسم و الخبر، فيؤوّل معهما بالمصدر .

و فيه نظرٌ، لأنّ قولك : بلغنی أنّ زيـدًا قائم، تقول بعـد تأويله بالمصـدر : بلغنی قيام زيد، فكيف يكون مع إسـمها وخبرها بتأويل المصدر مع انّ إسمها ــ وهو زيد ــ موجود، فالأولی أن يقال : انّها مؤوّله مع خبرها بمصدره مضافًا إلی إسمها، كما عرفت فی : بلغنی أنّ زيدًا قائم .

۱– ۱. المائده : ۷۱ .

المصدر المؤوّل من لفظ الخبر إن كان مشتقًّا وإلاّ فمن لفظ الكون

ثمّ اعلم : انّ ما ذكر من كون التأويل بمصدر الخبر، انّما هو إذا كان الخبر مشتقًّا، فحينئذ يكون المصدر المؤوّل به من لفظ الخبر، أى من مصدره، كقولك : بلغنى أنّك قائم، أى قيامك، و منه : بلغنى أنّك فى الدار، أى : إستقرارك، لأنّ الخبر حقيقه هو المحذوف من إستقرّ أو مستقرّ، و أيّهما كان يكون المصدر : الإستقرار .

وأمّا إذا كان الخبر جامدًا، فيكون المصدر المؤوّل به من لفظ الكون، كقولك : بلغنى أنّ زيدًا ابن عمرو، أى : كون زيد ابنه ؛ و بلغنى أنّ هذا زيد، أى : كونه زيدًا، لما قيل (١) من انّ كلّ خبر جامد يصحّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول : هذا زيد، و إن شئت قلت : هذا كائن زيدًا، ومعناهما واحد .

هذا، لكن صرّح نجم الأئمّه بأنّ قولك : بلغنى أنّك زيد، بتأويل : زيد أتيتك، قال : فانّ ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء، تفيد معنى المصدر (٢).

قوله : و إن خفّفت فكذلك .

أى : توصل باسمها و خبرها .

قوله : لكن إسمها يحذف .

و يجب أن يكون خبرها جمله حينئذ كقوله تعالى : « وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للّه ِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » (٣)، بناء على القول بأنّ « أَن » هنا مخفّفه من المثقّله، وتقول بعد التأويل : كون الحمد للّه ربّ العالمين، لما عرفت .

و قد يذكر إسمها، فحينئذ يجوز أن يكون خبرها مفردًا و جملةً، كما سيجىء فى

۱- ۱. القائل هو ابن هشام فى مغنى اللبيب : ۱ / ۴۰ .

۲- ۲. شرح الرضى على الكافيه : ۴ / ۳۴۱ .

۳- ۳. يونس : ۱۰ .

بحث الأحرف المشبّهه بالفعل إن شاء اللّه تعالى (۱).

قوله : و « لو » توصل بالماضى و المضارع .

والأوّل كقوله تعالى : « رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ » (۲)، أى كونهم مسلمين، و كقولك : وددت لو قام زيد، أى قيامه ؛ والثانى قوله تعالى: « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ » (۳)، أى : إدهانك، وكذا قوله تعالى : « يَوَدُّ أحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ » (۴)، أى تعمير ألف سنه .

قال ابن هشام :

أكثرهم لم يثبت ورود « لو » مصدريّه، والّذى أثبته الفرّاء، وأبو على، وأبو البقاء (۵)، والتبريزىّ (۶)، وابن مالك . ويقول المانعون فى نحو : « يَوَدُّ أحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ »، انّ « لو » هنا شرطيّه، وانّ مفعول

۱- ۱. الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

۲- ۲. الحجر : ۲ .

۳- ۳. القلم : ۹ .

۴- ۴. البقره : ۹۶ .

۵- ۵. هو عبداللّه بن الحسين بن عبداللّه بن الحسين الامام محبّ الدين أبوالبقاء العكبرى البغدادى الضرير النحوى الحنبلى . صاحب الإعراب، قال القفطى : أصله من عكبرا، قرأ العربيه على يحيى بن نجاح وابن الخشّاب، و أقرأ النحو واللغه والمذهب والخلاف والفرائض والحساب . صنّف إعراب القرآن، إعراب الحديث، إعراب الشواذ، التفسير، الملقح فى الجدل، و غيرها . ولد فى أوائل سنه ثمان و ثلاثين وخمسمائه ببغداد، و مات ليله الأحد ثامن ربيع الآخر سنه ستّ عشره و ستّمائه (بغيه الوعاه : ۲ / ۳۸ _ ۴۰).

۶- ۶. هو يحيى بن على بن محمّد الشيبانى، المعروف بالخطيب التبريزى، أبو زكريّا، من أئمّه اللغه والأدب، أصله من تبريز، و نشأ ببغداد، و رحل إلى بلاد الشام، فقرأ تهذيب اللغه للأزهرى على أبى العلاء المعرى، قيل: أتاه يحمل نسخه التهذيب فى فحلاه، على ظهره، و قد بللها عرقه حتّى يظنّ أنّها غريقه ! و دخل مصر، ثمّ عاد إلى بغداد، فقام على خزانه الكتب فى المدرسه النظاميّه إلى أن توفّى . من كتبه : شرح ديوان الحماسه لأبى التمام، أربعه أجزاء، و تهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت، و تهذيب الألفاظ لابن السكيت، والوافى فى العروض، والقوافى، و شرح القصائد العشر، والملخّص فى إعراب القرآن، و شرح المشكل من ديوان أبى تمام، و شرح اللمع لابن جنى، و غيره (الأعلام : ۸ / ۱۵۷).

« یودّ » و جواب « لو » محذوفان، والتقدیر : یودّ أحدهم التعمیر لو یعمّر ألف سنه لسرّه ذلک، و لا خفاء بما (1) فی ذلک من التکلّف .

ویشهد للمثبتین قراءه بعضهم : « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَیُدْهِنُو »، بحذف النون، فعطف « یدهنو » بالنصب علی « تدهن » لما کان معناه أن تدهن . ویشکل علیهم دخولها علی « أن » فی نحو : « وَ مَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَیْنَهَا وَ بَیْنَهُ أَمَدًا بَعِیدًا »(2). وجوابه : انّ « لو » انّما دخلت علی فعل محذوف مقدّر بعد « لو »، تقدیره : یودّ لو ثبت أن بینها .

وأورد ابن مالک السؤال فی نحو: « فَلَوْ أَنَّ لَنا کَرَّهً » (3)، وأجاب بما ذکرناه، وبأنّ هذا من باب توکید اللفظ بمرادفه، والسؤال فی الآیه مدفوع عن أصله، لأنّ « لو » فیها لیست مصدریّه. وفی الجواب الثانی نظرٌ، لأنّ تأکید الموصول قبل مجیء صلته شاذّ، إنتهی (4).

قوله : و أکثر وقوعها بعد « ودّ » و نحوه .

قد عرفت المثال فی الأوّل، والمراد بنحو « ودّ » : کلّ فعل یکون مثله فی إفهام معنی التمنّی، نحو : أحببت لو قام زید .

قیل (5) : السرّ فی ذلک هو : انّ « لو » لاتخلو عن الإشاره إلی معنی التمنّی وإن کانت مستعمله فی معنی « أَنْ »، فیتقوّی (6) ذلک المعنی بانضمام معنی « ودّ » إلیه.

ص: 560

1- 1. فی « ب و ک 1 » : ممّا .

2- 2. آل عمران : 30 .

3- 3. الشعراء : 102 .

4- 4. مغنی اللبیب : 1 / 266 .

5- 5. لم نعثر علی قائله .

6- 6. فی « ب و ک 1 » : فیقوی .

قوله : و « ما » توصل بالماضی والمضارع .

لکن لاـ مطلقًا، بل یشترط کونهما متصرّفین، إذ الّذی لایتصرّف لامصدر له حتّی یؤوّل الحرف مع الفعل به ؛ مثال الوصل بالماضی المتصرّف قوله تعالی : « فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ » (۱)، أی بنسیانکم، و قوله تعالی : « لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ » (۲)، أی بنسیانهم یوم الحساب، وغیرهما ؛ والمضارع المتصرّف نحو قولک : أعجبنی ما یفعل زید، أی فعله .

ثمّ انّ « ما » هذه علی قسمین : غیر زمانیه کما مرّ، و زمانیه وهی الّتی قامت مع صلتها مقام الزمان، کقوله تعالی : « فَاتَّقُوا اللّه َ مَا اسْتَطَعْتُمْ » (۳)، أی : مدّه استطاعتکم، فحذفت « مدّه » وأقیمت « ما » مع صلتها مقامها، و مثله قوله تعالی: « ما دُمْتُ حَيًّا » (۴)، أی : مدّه دوامی حیًّا .

قوله : و بجمله اسمیّه لقلّه (۵).

و إن لم یجوّزه سیبویه (۶)، نحو : أعجبنی ما زید قائم، أی قیامه .

و قال علیه السلام فی نهج البلاغه :

« بقُوا (۷) فِی الدُّنْیا مَا الدُّنْیا بَاقِیَهٌ » (۸).

و عن ابن جنّی (۹) انّه أجاز کون صلتها جارًّا ومجرورًا (۱۰) ؛ فیجوز علی مذهبه : ما خلا زید، و ما عدا عمرو، بالجرّ، مع کون « ما » مصدریّه .

ص: ۵۶۱

۱- ۱. السجده : ۱۴ .

۲- ۲. صآ : ۲۶ .

۳- ۳. التغابن : ۱۶ .

۴- ۴. مریم : ۳۱ .

۵- ۵. فی المصدر : بقلّه .

۶- ۶. الکتاب : ۱ / ۲۹۹ .

۷- ۷. فی المصدر : عُمِّرْتُمْ .

۸- ۸. نهج البلاغه : الخطبه ۵۲ .

۹- ۹. هو عثمان بن جنّی _ معرّب کنّی _ الموصلی، أبو الفتح، من أئمّه الأدب والنحو، تقدّمت ترجمته .

۱۰- ۱۰. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۴ / ۴۴۱ .

قوله : و « کی » توصل بالمضارع .

إذا دخلته لام التعلیل، کما صرّح به نجم الأئمّه [(۱)]، نحو : جئتک لکی تکرمنی، أی لإکرامک إیّای .

قوله : فقط .

إعلم : انّ « فقط » مرکّب من کلمتین : « قط » اسم فعل، والفاء ؛ واختلف فی هذه الفاء، قیل : هی لتزیین اللفظ، وقیل : لدلالتها علی شرط مقدّر [(۲)] ؛ و « قط » علی الأوّل اسم بمعنی : حسب، و علی الثانی بمعنی : إنته، و علیه یکون التقدیر: إذا عرفت ذلک فانته .

قوله : فیذکره بالعدّ .

ذکر ذلک للتنبیه علی عدم احتیاج موصول الأسماء بالحدّ، لکونها مذکوره بالعدّ، و للتنبیه علی عدم جواز کون « الّذی » فی قوله : « موصول الأسماء الّذی » محمولاً لقوله : « موصول الأسماء »، إذ لم یذکر جمیع الموصولات بطریق العطف علی « الّذی » حتّی یکون المجموع خبرًا .

بیان أصل : « الّذی »

اشاره

قوله : و للمفرد [(۳)] المذکّر الّذی .

أشار بذلک إلی انّ « الّذی » فی کلام المصنّف مبتدأ محذوف الخبر، وانّما قدّر

۱- ۱. شرح الرضی علی الکافیه : ۴ / ۴۴۱ .

۲- ۲. أنظر حاشیه الصبان علی شرح الأشمونی : ۱ / ۳۶۱ . و فی « مجمع البحرین ۳ / ۳۵۲ » : و أمّا الفاء فی « فقط »، فقیل : انّها لتزیین اللفظ، فکأنّه جواب شرط محذوف، أی : اذا کان کذلک، فانته عن کذا .

۳- ۳. فی المصدر : فللمفرد .

الخبر مقدّمًا على المبتدأ قصدًا إلى مطابقه كلامه هنا بما ذكره بعد ذلك حيث قال : « والأنثى الّتى ».

إعلم : انّهم اختلفوا فى بيان أصل « الّذى »، فقال الكوفيّون : انّ أصـلها الذال الساكنه، ثمّ لمّا أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لامًا متحرّكًا، لئلّا يجمعوا بين الذال الساكنه ولام التعريف الساكنه، ثمّ حرّكوا الذال بالكسر، وأشبعوا الكسره، فتولّدت ياء، فصار الّذى (١).

و عن البصريّين : انّها عندهم على وزن : عم، أرادوا الوصف بها من بين الأسماء الموصوله لكونها على وزن الصفات، بخلاف « ما » و « من »، فأدخلوا عليه اللام الزائده تحسينًا لِلَّفظ حتّى لا يكون موصوفه، كالمعرفه الموصوفه بالنكره (٢).

ويجىء الكلام فى لام الّذى وغيرها فى المعرّف بأداه التعريف إن شاءاللّه تعالى.

قوله : و تشديدها .

واختلف فى انّها هل تعرب حينئذ أم لا ؟ فالمحكىّ عن الجزولى : انّها تعرب بأنواع الإعراب كما فى « أىّ » (٣).

و ردّ بأنّه لا وجه له، إذ ليس التشديد موجبًا للإعراب (۴).

و عن بعضهم (۵) : انّها حينئذ يبنى على الكسر ، إذ هو الأصل فى إلتقاء الساكنين، قال :

١- ١. نقله عنهم الرضى فى شرح الكافيه : ٣ / ١٧ ؛ وانظر أيضًا الإرتشاف : ٢ / ١٠٠٢ ؛ والإنصاف : ٢ / ۵۵١.
٢- ٢. نقل ذلك عنهم الرضى فى شرح الكافيه : ٣ / ١٧ ؛ وانظر الإنصاف : ٢ / ۵۵١ .
٣- ٣. حكاه عنه الرضى فى شرح الكافيه : ٣ / ١٧ .
۴- ۴. شرح الكافيه للرضى : ٣ / ١٧ .
۵- ۵. نقله عن البعض الرضى فى شرح الكافيه : ٣ / ١٧ .

[۳۷ _] وَ لَيسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ *** وَ إن أَغْنَاك إلاّ لِلَّذِيِّ

يَنَالُ بِهِ العَلاَءَ وَ يَصطَفيه *** لأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَ لِلقَصِيِّ (۱)

و حكى الزمخشرىّ انّها حينئذ تبنى على الضمّ (۲).

قوله : و عدّها بعضهم من الموصولات الحرفيّه، إلى آخره .

و ضعفه ظاهر، إذ « الّذى » يقع مرجعًا للضمير كما تقول : الّذى هو عندك فاضل، و قد حكموا انّ مرجع الضمير لا يكون إلاّ اسمًا .

قوله : من اللغات .

و هى تخفيف الياء و تشديدها، و حذفها مع كسر ما قبلها أو سكونه ؛ ومع التشديد يجرى الخلاف المتقدّم فى الإعراب والبناء على الكسر أو الضمّ .

قوله : بضمّ أوّله .

أى : بضمّ تاء « لا تثبت »، و ذلك بقرينه قوله : « بل ما تليه أوله العلامه »، ولأنّه

۱- ۱. هذان البيتان أنشدهما ابن منظور فى لسان العرب : ۱۵ / ۲۴۵ فى ماده : لذى، من غير عزو ؛ وقال فى ماده « ضمن : ۱۳ / ۲۵۹ » ما هذا كلامه : « ... قال : فمن أشدّ التضمين قول الشاعر روى عن قطرب و غيره : وليس المال، إلخ » إنتهى . وهما من شواهد نجم الأئمّه فى باب الموصول من شرح الكافيه : ۳ / ۱۷ ؛ وأوردهما ابن الأنبارى فى الإنصاف : ۲ / ۵۵۵ ؛ وقد شرحهما البغدادى فى خزانه الأدب : ۵ / ۴۸۰ ؛ وقد رواهما ابن الشجرى فى المجلس الرابع والسبعين من أماليه، و يروى « يريد به العلاء » ويروى « ويمتهنه » بمعنى يهينه، وهو مجزوم بلام أمر مقدّره، أى : وليمتهنه، للضروره . والقصىّ : البعيد، يقول : ليس المال على وجه الحقيقه بمملوك لأحد من الناس إلاّ لرجل يريد به أن يبلغ أعلى درجات الرفعه وعلوّ القدر ويختاره ليعطى منه القريب والبعيد من غير تفرقه . ومحلّ الاستشهاد من البيتين قوله : « للّذىّ » حيث وردت هذه الكلمه بذال مكسوره وياء مشدّده مكسوره، وكسر هذه الياء كسره بناء وليست الكسره الّتى تقتضيها اللام فى الاسم المعرب ، و ذلك لأنّ الموصولات كلّها مبنيه لشبهها بالحرف شبهًا افتقاريًا ، و تشديد الياء فى « الّذى » و فى « الّتى » لغه من لغات العرب . وانظر أيضًا : شرح التسهيل : ۱ / ۱۸۵ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۸۲؛ وتاج العروس : ۱۸ / ۳۴۹ و ۲۰ / ۱۴۹ .

۲- ۲. نقل الحكايه الرضى فى شرح الكافيه : ۳ / ۱۸ .

لو كانت التاء مفتوحه فكانت كلمه « لاـ » نافيه، والضمير فى الفعل كان عائدًا إلى الياء، و حينئذ كان كسر آخر الفعل لأجل الوزن فقط ؛ وأمّا إذا ضمّت التاء وكانت « لا » للنهى، فلا يكون كذلك، بل كسر التاء حينئذ موافق للقاعده أيضًا .

قوله : للفرق بين تثنيه المعرب والمبنىّ (١).

حيث انّ الاسم المعرب إذا كان آخره « ياء » لم يحذف تلك الياء عند التثنيه، كما تقول فى قاضى : قاضيان، و هكذا، بخلاف الاسم المبنىّ، فانّ الياء فيه يحذف عند التثنيه، فتقول : اللّذان، واللّتان، بحذف الياء فيهما .

قوله : و هو الذال والتاء .

الأوّل فى الأوّل، والثانى فى الثانى .

قوله : منهما .

أى : من الّذى والّتى .

قوله : كقوله : [٣٨ _] أَبَنِى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَ اللَّذَا .

هذا صدر بيت عجزه : قَتَلاَ الْمُلُوكَ وَ فَكَّكَا الْاَغْلاَلاَ (٢).

اللغه : « كُلَيْب » بالتصغير : أبو قبيله، و هو كُلَيب بن يربوع (٣). « الأغلال » جمع: غُلّ، و هو حديد يجعل فى العنق من الاُسَارَى و غيرهم (۴).

١- ١. فى المصدر : و تثنيه المبنىّ .

٢- ٢. هذا البيت من قصيده للأخطل التغلبى النصرانى، واسمه : غياث بن غوث، يهجو بها جرير بن عطيّه بن الخطفى التميمى و رهطه ؛ و قيل : هو للفرزدق ؛ أنظر ديوان الأخطل : ص ٣٨٧ ؛ وشرح التسهيل : ١ / ١٨٧؛ وأوضح المسالك : ١ / ٩٩ ؛ والصحاح : ۶ / ٢۴٨١ ؛ وخزانه الأدب : ۶ / ٧ ؛ وشرح التصريح : ١ / ١٣٢؛ والمفصّل : ص ١٨٠ ؛ وشرح المفصّل : ٣ / ١۵۴ ؛ وجامع الشواهد : ١ / ٢٧ .

٣- ٣. أنظر الأنساب للسمعانى : ۵ / ٩١ ؛ ومعجم قبائل العرب : ٣ / ٩٩۴ .

۴- ۴. أنظر الصحاح : ۵ / ١٧٨٣ ؛ واللسان : ١١ / ۵٠۴ .

التركيب : « أَبَنِى » الهمزه للنداء، « بَنِى » منادى مضاف سقط نونه للإضافه . « عَمَّىَ » أصله : عمّين، فلمّا أضيف إلى ياء المتكلّم سقط النون للإضافه، فاجتمعت ياءان، أدغمت أحدهما على الآخر (١)، و هو اسم « إِنّ » و « اللَّذَا » خبرها ؛ والشاهد فيه حيث حذف نونه .

والشاعر ــ و هو فرزدق ــ أراد بذلك الإفتخار، حيث انّ عمّيه قتلا الملوك وفكّكا الاُسَارَى من أغلالهم .

قوله : و قوله : [٣٩ ــ] هُما اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَميمُ .

عجزه : لَقِيلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمُ (٢).

اللغه : الصَمِيم : الخالص، والباقى واضح .

التركيب : « هما » مبتدأ، « اللَّتَيا » خبره، والشاهد فيه حيث حذفت نونه، وجمله: « لو ولدت تميم » صله الموصول، والعائد محذوف، والتقدير : لو ولدتهما. « لقيل » جواب : « لو »، « فَخْر » مبتدأ لتخصيصه بالصفه، و هى صَمِيم، و « لهم » خبره، والجمله مقول القول .

والمعنى : هما المرأتان اللّتان لو وَلَدَتْهما قبيلهُ تميم لقيل: فَخْرٌ لهم خالص .

قوله : واجتمع الأمران .

أى : مجىء « أُولى » للعاقل و غيره، و يجوز أن يكون مجيئها لجمع المذكّر والمؤنّث فى قوله :

ص: ٥٦٦

١- ١. جاء فى حاشيه « ش » بخطّ الكاتب : إحديهما فى الأخرى . و عليه علامه : ظ .

٢- ٢. هذا بيت من الرجز المشطور، ينسب إلى الأخطل التغلبى، و اسمه : غياث بن غوث التغلبى، يصف فيها امرأتين، والضمير يرجع إليها ؛ أنظر أوضح المسالك : ١ / ١٠٠ ؛ وشرح الرضى على الكافيه : ٣ / ١٩ ؛ وخزانه الأدب : ٦ / ١٥ ؛ و جامع الشواهد : ٣ / ٢٩٨ .

[۴۰ ــ] وتُبلِى الأولى يَسْتَلْئِمُون عَلَى الأولى *** تَرَاهُنَّ يَومَ الرَّوْع كالحِدَأ القُبْل (۱)

اللغه : « تُبلِى » بضمّ التاء وكسر اللام من الابلاء، أى : الافناء . « يستلئمون » أى : يلبسون اللامه، أى الدِرْع فى الحرب .

« الرَوع » بفتح الراء المهمله : الحرب . والحِدَء بكسر الحاء و فتح الدال المهملتين و فى آخره همزه : جمع حداه، وهى طائر معروف .

و « القُبْل » بضمّ القاف و سكون الباء الموحّده : جمع أقبل، وهو الّذى ينظر إلى طرف أنفه .

التركيب: «تبلى» فاعله مستتر فيه عائد على المنوّن فى البيت قبله، و«الأولى» مفعوله، و « يستلئمون » صله « الأولى »، و « على الأولى » فى محلّ النصب على الحال من الواو فى « يستلئمون » ؛ « تراهنّ » فعل وفاعل ومفعول، « يوم الرَّوع » مفعول فيه، « كالحِدَء القُبْل » فى موضع الحال .

والشاهد فى : « الأُولى » فى الموضعين، حيث يكون فى الأوّل لجمع المذكّر العاقل بدليل قوله : يستلئمون، والثانى لجمع المؤنّث الغير العاقل، إذ المراد بالأُولى فيه خيول الحرب .

المعنى : يفنى الدهر الّذين كانوا يلبسون الدِّرْع فى الحرب حال كونهم على خيول الحرب .

ص: ۵۶۷

---

۱ – ۱. هذا البيت من قصيده لأبى ذؤيب الهذلى، و اسمه : خويلد بن خالد، قالها فى صاحبته أسماء ؛ أنظر : شرح التسهيل: ۱ / ۱۸۸ ؛ وشرح شواهد المغنى : ۲ / ۶۷۲ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۸۳ ؛ وشرح الأشمونى : ۱ / ۶۸ ؛ و شرح ابن عقيل : ۱ / ۱۴۲ ؛ وشرح الألفيّه لابن الناظم : ۳۲؛ وخزانه الأدب: ۱۱ / ۲۶۵ ؛ وجامع الشواهد : ۳ / ۱۲۹ .

قوله : و فى قوله كغيره : « جمع » تسامح .

يعنى : انّ القول بأنّ « أُولى » جمع « الّذى » كما قال : « جمع الّذى أُولى (۱) » ليس على ظاهره، لأنّه ليس جمعًا له، إذ الجمع هو : ما دلّ بحروف مفرده على آحاد مع تغيير ما فى تلك الحروف بشرط أن يكون الآحاد المدلول عليها من جنس مدلول المفرد وأكثر منه ؛ و ليس الأمر فى « أُولى » كذلك، لأنّه ليس فى « أُولى » حروف « الّذى »، فلا يكون جمعًا له .

فعلى هذا، القولُ بأنّ « أُولى » جمع « الّذى » تسامحٌ، أى مساهله فى التعبير لإستعمال اللفظ فى غير ما وضع له،

بل الحقّ انّ « أُولى » اسم جمع، لا جمع، والفرق بينهما هو : انّ الأوّل لا واحد له من لفظه، بخلاف الثانى، و إن اشتركا فى الدلاله على الثلاث و ما فوقه دون الأقلّ، كما تقدّم .

ثمّ إعلم : انّ ابن هشام صرّح بأنّ « أُولى » تكتب بغير واو (۲). علّل ذلك بعض بحصول الفرق بين « أُولى » هذه و بين « أولى » ضدّ الأُخرى (۳).

قوله : و للّذى أيضًا الّذين .

و انّما لم يقل : انّ جمع الّذى الّذين، مع انّ له مفرد من لفظه، بناء على ما مرّ من انّ « الّذى » يستعمل للعاقل و غيره، بخلاف « الّذين » فانّه مختصّ بالعاقل كما صرّح به، فلا يكون جمعًا للّذى مطلقًا، بل انّما يكون جمعًا للّذى للعاقل فقط .

ص: ۵۶۸

۱- ۱. فى المصدر : الأُولى .

۲- ۲. نقله عنه السيّد عليخان الكبير فى شرحه على الصمديّه، حيث قال : ويكتب بلا واو، كما قاله ابن هشام فى شرح اللمحه (الحدائق النديّه : ۳۰۹).

۳- ۳. لم نقف عليه .

قوله : و لم يعرب فی هذه الحاله .

أی : فی حاله استعماله مع الیاء ؛ احترز بذلک عمّا إذا استعمل بالواو کما سیجیء، فانّه حینئذ معرب کاعراب سائر الجموع .

قوله : فلم یجریا علی سنن الجموع المتمکّنه .

فیه نظر، لأنّه انّما یتّجه إذا استعمل « الّذی » فی إستعمال واحد للعاقل وغیره، فعلی هذا یتّجه أن یقال : انّ « الّذین » لم یجر علی سنن الجموع المتمکّنه، ولیس الأمر کذلک، لأنّ « الّذی » لم یستعمل فی استعمال واحد للعاقل و غیره، بل لأحدهما ؛ فعلی هذا نقول : انّه جمع للّذی للعاقل، فجری علی سنن الجموع .

و علی تقدیر التسلیم نقول : انّه لیس مرتبته أدون من مرتبه الملحقات بالجمع، فینبغی أن یکون معربًا مثلها، فالأولی الإحاله إلی الإستعمال .

قوله : و قد تستعمل الّذی بمعنی الجمع کقوله تعالی : « مَثَلُهُمْ کَمَثَلِ الَّذِی اسْتَوْقَدَ نَارًا » (1).

إن قلت : لِمَ لایجوز أن یکون « الّذی » هنا مفردًا، و تشبیه الجماعه بالواحد جائز ؟

قلت : لیس الباعثُ علی حمل « الّذی » هنا علی معنی الجمع، عدمَ جواز تشبیه الجماعه بالواحد، بل قوله تعالی بعد ذلک : « فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّه ُبِنُورِهِمْ »، حیث انّ ضمیر الجمع فی « بِنُورِهِم » یعود إلی « الّذی »، فیعلم منه انّ المراد منه الجمع . و أمّا قوله تعالی أوّلاً : « کَمَثَلِ الَّذِی اسْتَوْقَدَ » باتیان « استوقد » مفردًا، فللحمل علی لفظ « الّذی ».

ص: ۵۶۹

۱- ۱. البقره : ۱۷ .

و تركيب الآيه : « مَثَلُهم » مبتدأ، « كَمَثَلِ الّذى اسْتَوقَدَ » خبر وموصول وصله، والضمير فى « أضَاءَتْ » يعود إلى النار، « ما » موصول مفعوله، و « حوله » صله، أى : أضائت النار ما كان حول المستوقد، إلى آخره . هذا إن كان الفعل متعدّيًا، وإلّا يجوز أن يكون مسندًا إلى « ما » والتأنيث لأنّ ما حوله أشياء و أماكن، أو إلى ضمير النار، و « ما » موصوله فى معنى الأمكنه، نصب على الظرف، أو مزيده كما صرّح به بعض (١)، و « ذهب اللّه بنورهم » جوابٌ لما قبل، و على هذا انّما قال: نورهم، ولم يقل: بنارهم، لأنّه المراد من ايقادها .

وأوضح من الآيه فى استعمال « الّذى » بمعنى الجمع قوله تعالى : « وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوا » (٢).

و قال نجم الأئمّه : يجوز فى هذا أن يكون مفردًا وصف به مقدّر مفرد (٣) اللفظ مجموع المعنى (٤).

فيكون التقدير هكذا : مَثَلُهم كَمَثَلِ الجمع الّذى استوقد نارًا، و خضتم كالجمع الّذى خاضوا ؛ وإفراد الضمير بالنسبه إلى اللفظ، و جمعه بالنسبه إلى المعنى.

قوله : فقال : [٤١ _] نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا .

آخره : يوم النُخَيل غَارَةً مِلحاحًا (٥).

١- ١. أنظر تفسير كنز الدقائق : ١ / ١٤٦ .

٢- ٢. التوبه : ٦٩ .

٣- ٣. « مفرد » لم يرد فى المصدر .

٤- ٤. شرح الرضى على الكافيه : ٣ / ٢٠ .

٥- ٥. هذا بيت من الرجز المشطور، وقد اختلفت كلمه العلماء فى نسبه هذا البيت إلى قائله اختلافًا كثيرًا ؛ فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلى من بنى عقيل سمّاه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغانى فى العباب إلى ليلى الأخيليه، ونسبه جماعه إلى رؤبه بن العجاج، وهو غير موجود فى ديوانه . أنظر : مغنى اللبيب : ٢ / ٤١٠ ؛ وشرح ابن عقيل : ١ / ١٤٤ ؛ وخزانه الأدب : ٦ / ٢٣ ؛ وأوضح المسالك : ١ / ١٠٢ ؛ وجامع الشواهد : ٣ / ٥٧ .

اللغه : « صبّحوا » مِن صبّحته : إذا أتيته صباحًا . و « النُخَيل » بصيغه التصغير: اسم لمواضع عديده، قيل : أراد به الشاعر موضعًا بالشام (١).

والغَارَه : اسم من الإغَارَهِ على العدوّ (٢). والمِلحاح بكسر الميم من ألحّ السحابُ، أى : دام مطره (٣).

التركيب : « نحن » مبتدأ، « الّذون » خبره، رفعه بالواو، وفيه الشاهد، و « صَبَّحوا » صلته، « الصَّبَاحا » مفعول فيه، أى : فى وقت الصباح، و « غَارَه » منصوب على التعليل، و يحتمل أن يكون حالاً، و « مِلحَاحا » صفته .

والمعنى : نحن الفرسان الّذون صبّحوهم فى وقت الصباح يوم النخيل للغاره الشديده .

هذا، قال بعضهم (۴) :

واللّذون يكتب بلامين، بخلافه فى لغه من ألزمه الياء فى جميع الحالات . والسرّ فيه أنّه فى حاله بنائه شبيه بالحرف، واللام للتعريف على قول، و مشابه (۵) لها على القول بأنّ تعريفه بالعهد الّذى فى الصله، فآثروا عدم ظهورها خطًّا فى حاله البناء، وأظهروها فى حاله الإعراب، لأنّ شبه الحرف ألغى .

ص: ۵۷۱

١- ١. قال الحموى فى « معجم البلدان ۵ / ٢٧٨ » : النُّخَيْلَه تصغير نخله : موضع قرب الكوفه على سمت الشام، وهو الموضع الّذى خرج إليه علىّ ــ رضى اللّه عنه ــ لمّا بلغه ما فعل بِالأنْبَار من قتل عامله عليها، وخطب خطبه مشهوره، ذمّ فيها أهل الكوفه، و قال : اللَّهُمَّ إنِّى لَقَد مَلِلْتُهُم وَ مَلُّونِى فَأَرحنى مِنْهُم ! فقتل بعد ذلك بأيّام، وبه قتلت الخوارج لمّا ورد معاويه إلى الكوفه، إنتهى . وانظر نهج البلاغه : الخطبه ٢۵ .

٢- ٢. الصحاح : ٢ / ٧٧۴ .

٣- ٣. أنظر لسان العرب : ٢ / ۵٧٧ .

۴- ۴. هو الدمامينى فى تحفه الغريب، نقله عنه فى المنصف من الكلام : ٢ / ١٣٣ .

۵- ۵. فى المصدر : و مشابهه .

ولعلّه لهذا تكتب « اللّذان » بلامين دون المفرد، بناء على القول بأنّ التثنيه فى الموصولات أيضًا معربه .

قوله : قال :

[۴۲ _] فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ *** عَلَيْنَا اللَّاء قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا (۱)

اللغه واضحه .

التركيب : الفاء عاطفه مدخولها على ما قبلها من الأبيات، و « ما » بمعنى ليس، و « آباؤنا » إسمها، و « بِأَمَنَّ » خبرها، الباء زائده للتأكيد، والمجروران متعلّقان به، والضمير فى « منه » يعود إلى الممدوح المذكور قبل البيت، و « اللاَّء » اسم موصول صفه لآباؤنا، والشاهد فيه حيث استعمل للمذكّر كالّذين ؛ جمله « قد مَهَدُوا الحُجُورَا » صله للموصول .

والمعنى : ليس آباؤنا الّذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانًا من هذا الممدوح علينا .

فيعلم ممّا ذكر انّ « الّذى » و « الّتى » يشتركان فى الأُولى واللاّئى، إلاّ انّ مجىء الأوّل للمذكّر أكثر من مجيئه للمؤنّث، وفى الثانى الأمر بالعكس، كما أشار إلى الأوّل آنفًا حيث قال : « و ندر مجيئها » أى : الأولى لجمع المؤنّث، وفى الثانى قال المصنّف :

« وَاللاَّئى (۲) كَالَّذِينَ نَزْرًا وَقَعَا ».

۱- ۱. هذا البيت من الوافر، وهو لرجل من بنى سليم لم يعيّنه العلماء ؛ ينظر أوضح المسالك : ۱ / ۱۰۴ ؛ وشرح التسهيل : ۱ / ۱۸۸ ؛ وشرح التصريح : ۱ / ۱۳۳ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۸۳ ؛ وشرح الأشمونى : ۱ / ۶۹ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۴۵ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۲۲۶ .

۲- ۲. فى الألفيّه : وَاللاَّء .

قوله : أى تطلق على ما يطلق (۱) عليه بلفظ واحد .

و الضمير فى « تطلق » الأوّل يعود إلى « مَنْ »، و فى الثانى إلى « ما » فيما ذكر المفسِّر بقوله : « مِن الّذى والّتى و فروعهما »، و فى « عليه » على « ما » فى قوله : « على ما »، و قوله : « بلفظ واحد » متعلّق بتطلق الأوّل، أى : تطلق « مَنْ » بلفظ واحد على ما يطلق عليه كلّ واحد من الّذى والّتى وفروعهما من المذكّر والمؤنّث مطلقًا، مفردًا كان أو مثنًّى أو مجموعًا، تقول : رأيت مَن ضربته، ومَن ضربتهما، ومَن ضربتهم، و مَن ضربتها، و مَن ضربتهما، و مَن ضربتهنّ، حيث أنّ « مَنْ » فى الأوّل يستعمل مقام « الّذى »، وفى الثانى مقام اللّذين، والثالث مقام الّذين، والرابع مقام الّتى، والخامس مقام اللّتين، والسادس مقام اللاّت مثلاً .

قوله : و هى مختصّه بالعالِم .

لمّا يتوهّم من ظاهر عباره المصنّف ــ حيث حكم بتساوى « مَنْ » لِمَا ذكر من الّذى والّتى وفروعهما ــ انّ « مَنْ » مشترك بين ذوى العقول وغيره كالّذى والّتى ولم يكن الأمر كذلك، أراد (۲) الشارح دفعه فقال : « هى مختصّه بالعالِم »، وهو بكسر اللام، أى : من قام به العِلم .

و انّما لم يقل : بالعاقل كما قال جماعه (۳)، لأنّ « مَنْ » يستعمل فى اللّه تعالى، ولم يقل فى حقّه تعالى : انّه عاقل، إمّا لأنّ أسماؤه تعالى توقيفيّه، أى : إطلاق اسم عليه تعالى موقوف على ورود الإذن باطلاقه عليه سبحانه، ولم يرد الإذن بإطلاق العاقل عليه تعالى ؛ أو لإيهام العاقل النقص .

ص: ۵۷۳

۱- ۱. فى المصدر : تطلق .

۲- ۲. جواب لقوله قدس سره : لمّا .

۳- ۳. ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۱۰ ؛ و شرح الألفيّه لابن الناظم : ص ۳۳ ؛ واللباب فى علل البناء والإعراب : ۲ / ۱۲۳ .

قوله : إن نزّل منزلته نحو :

[۴۳ _] أسِرْبَ القَطَا هَل مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ *** لَعَلِّی إِلَی مَنْ قَدْ هَوِیتُ أَطِیرُ (۱)

اللغه : السِّرْبُ بکسر السین و سکون الراء المهملتین و فی آخره باء موحّده: القطیع من الظِبَاء والقَطَا والخیل، کما صرّح به بعض (۲). « القَطَا » هی جمع قطاه، وفی المجمع : هی ضرب من الحَمَام ذوات أطواق یشبه الفَاخِتَه والقَمَارِیّ (۳). والباقی واضح .

الترکیب : الهمزه للنداء، « سِرْبَ » منصوب لکونه مضافًا إلی القَطَا، « هل » للإستفهام، « جَنَاحه » مفعول « یُعِیرُ » . « لَعَلِّی » یاء المتکلّم اسمه، « إلی مَن » متعلّق بأطیر، و « هَوِیتُ » صله « مَنْ »، والعائد محذوف، أی : هویته، و « أطیر » خبر لعلّ .

والمعنی : أطائفه القَطَا ! هل عندکم من یعیرنی جناحه لَعَلِّی أطیر إلی مَنْ هویته ؟

والشاهد فی « مَنْ »، حیث استعملت لغیر العالِم، لتنزیله منزله العالِم، بقرینه النداء .

ص: ۵۷۴

۱- ۱. هذا البیت من قصیده للعبّاس بن الأحنف، و قبله : بَکَیْتُ عَلَی سِرْبِ القَطَا إِذْ مَرَرْن بِی فَقُلْتُ وَمِثْلِی بِالْبُکاءِ جَدِیرُ ینظر شرح التسهیل: ۱ / ۲۱۲ ؛ وأوضح المسالک : ۱ / ۱۰۵ ؛ وشرح ابن عقیل : ۱ / ۱۴۸ ؛ وجامع الشواهد: ۱ / ۱۱۸ .

۲- ۲. کتاب العین : ۷ / ۲۴۸ ؛ الصحاح : ۱ / ۱۴۶ ؛ النهایه فی غریب الحدیث والأثر : ۲ / ۳۵۶ .

۳- ۳. مجمع البحرین : ۳ / ۵۲۸ .

قوله : أو اختلط به .

عطف على « نزّل » فى قوله : « إن نزّل منزلته »، يعنى : « مَنْ » تكون لغير العالم إن اختلط غير العالِم بالعالِم، و ذلك لتغليب الأفضل الّذى هو العالِم على غيره .

قوله: نحو قوله تعالى : « يَسْجُدُ لَهُ مَن فِى السَّمَاوَاتِ وَ مَن فِى الْأَرْضِ » (١).

والشاهد فى « مَنْ » فى الموضعين، حيث استعملت لغير العالِم باعتبار اختلاطه بالعالِم، إذ قوله : « مَنْ فِى السَمَاوَاتِ » يعمّ الملائكه والشمس والقمر والنجوم ؛ و « مَنْ فى الأرض » يشمل الإنسان والجبال والشجر والحجر، وغيرها .

ثمّ انّ ذيل الآيه : « وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ »، و يمكن أن يكون ذكرها ثانيًا _ مع شمول « مَنْ » فى الموضعين لها _ لأجل استبعاد السجود من الشمس و ما بعدها إلى قوله تعالى : « وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ »، و أمّا ذكره أيضًا فللتنبيه على انّ كلّ مَنْ فى الأرض مِنَ الناس غير ساجد له تعالى .

تنبيهٌ

ممّا استدلّ على جواز استعمال اللفظ المشترك فى أكثر من معنى حقيقةً هو الآيه الشريفه، لأنّ السجود من الإنسان هو وضع الجبهه على الأرض، ومن غيره أمرٌ مخالف لذلك، فاستعمل فيهما ؛ و لقد أجبنا عنه فى محلّه (٢)، وليس المقام مقام ذكره .

قوله : أو اقترن به فى عمومٍ فُصِّل بِمِنْ .

عطف أيضًا على ما مرّ، والتقدير : انّ « مَنْ » تكون لغير العالِم إذا اقترن بالعالِم

ص: ۵۷۵

١- ١. الحجّ : ١٨ .

٢- ٢. لقد أجاب قدس سره عنه فى كتبه الأصوليّه، كحاشيته على معالم الدين : مخطوط .

فی عموم فُصِّل بمِنْ، کقوله تعـالی : « وَاللّه ُخَلَقَ کُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی عَلَی بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی عَلَی رِجْلَیْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ یَمْشِی عَلَی أرْبَعٍ » (۱)، والشاهـد فی : « فمنهم مَنْ یمشـی علی بطنه »، حیث اسـتعمل « مَنْ » لغیر العالِم، لاقترانه بالعالِم فی عمومٍ، و هو قوله تعـالی : « واللّه خلق کلّ دابه »، إذ الـدابه فی اللغه : کلّ مَا یَدِبُّ علی الأرض (۲)، فیشمل جمیع الحیوانات من الإنسان وغیره، ثمّ فُصّل ذلک العموم بمِنْ حرف الجرّ حیث قال : « فمِنْهم مَن یمشی علی بطنه » إلی آخره .

و مثل « مَنْ یمشـی علی بطنه » قوله تعالی : « و مِنْهم مَن یمشی علی أربع » ؛ وأمّا قوله تعالی : « و منهم مَنْ یمشی علی رجلین »، فهو داخل فی قوله : « أو اختلط به » أیضًا .

قوله : لاقترانه بالعالم فی کلّ دابّه .

هـذه العبـاره تحتمـل وجهین، أحـدهما : أن یکون المراد بهـا الإشاره إلی سـرّ جواز إسـتعمال « مَنْ » لغیر العالِم فی هـذه الحاله، فیکون المراد حینئذ : انّ اقتران الغیر العالِم بالعالِم جوّز استعمال « مَنْ » فیه بقرینه قوله قبل : تغلیبًا للأفضل (۳)، فتأمّل .

والثانی هو : أن یکون المراد بها تطبیق المثال المذکور ـ و هو قوله تعالی : « ومِنْهم مَن یمشی علی بطنه » ـ علی المدّعی، یعنی : انّ من المواضع الّتی یجوز فیها استعمال « مَنْ » لغیر العالِم ما إذا کان غیر العالِم مقترنًا بالعالِم فی عمومٍ فُصّل

ص: ۵۷۶

۱- ۱. النور : ۴۵ .

۲- ۲. أنظر الصحاح : ۱ / ۱۲۴ ؛ وتاج العروس : ۱ / ۸ و ۵۹ و ۱۸ / ۵۴ .

۳- ۳. « للأفضل » لم یرد فی المصدر .

بِمنْ نحو : « فمِنْهم مَن يمشـی علی بطنه » ؛ و لمّـا کان لسائل أن یقول : أین اقتران غیر العالِم بالعالِم فی العموم، أشار إلی جوابه بقوله : « لاقترانه بالعالِم فی کلّ دابّه » فی قوله تعالی : « واللّه خلق کلّ دابه » إلی آخره، کما تقدّم توضیحه .

قیل (۱) : و یحتمـل أن یکون « مَنْ » فی الآـیه فی المواضع الثلاثه نکره موصوفه بالجمله بعـدها، لا الموصوله، والتقـدیر : فمِنْهم نوع یمشی علی بطنه، و مِنْهم نوع یمشی علی رجلیه، و مِنْهم نوع یمشی علی أربع .

تنبیهٌ

ذکر أبوحیّان فی الإرتشاف بعد نقله المواضع المذکوره لاستعمال « مَنْ » لغیر العالِم :

وَ ذَهَب قطرب (۲)، و من وافقه إلی أنّ « مَنْ » تقع علی آحاد ما لایعقل، من غیر اشتراطٍ لِما تَقَدّم ذِکْرُه (۳).

قوله : خلاف مَنْ .

حال من الضمیر فی : « صالحه ».

قوله : و لهذا .

أی : ولکون الأولی بها ما لایعلم، ذَکَرَ کثیرٌ انّها مختصّه بما لایعلم .

قوله : و ذلک وَهَمٌ .

قیل :

ص: ۵۷۷

۱- ۱. قائله الشیخ خالد بن عبداللّه الأزهری فی التصریح علی التوضیح : ۱ / ۱۳۴ .

۲- ۲. أنظر رأی قطرب فی شفاء العلیل : ۱ / ۲۴۰، والهمع : ۱ / ۹۱ .

۳- ۳. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۳۴ باب الموصول .

كـثيرًا مـا يقع فى كلاـم العلمـاء عنـد نسـبه قول إلى الغلـط أن يقولوا : هـذا القول وَهَمٌ، فيقرأه كثير من الطلبه، بـل المتصـدّرين، بسـكون الهاء، والصواب فتحها، لأنّه مصدر : وَهِمَ يَهَمُ بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع إذا غلط ؛ فتحصل من ذلك أنّ الوَهَم كالغَلَط وزنًا و معنًى و مصدرًا و فعلًا، وأمّا الوَهْم بسـكون الهاء، فهو بمعنى التوهّم، فلا تغفل، واللّه أعلم، إنتهى كلامه (۱).

قوله : و من ورودها فى العالِم قوله تعالى : « فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » (۲).

و منه أيضًـا قوله تعـالى : « وَالسَّمَـاءِ وَ مَـا بَنَاهَـا * وَالْاءَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * وَ نَفْسٍ وَ مَا سَوَّاهَا »(۳)، و قوله تعـالى : « أوْ مَا مَلَكَتْ أيْمَانُكُمْ » (۴)، وقول أبى زيد (۵) : « سبحان ما سخّركنّ لنا » و « سبحان ما سبّح الرعد بحمده » (۶).

قوله : أى على السواء .

و ذكر كلمه « أى » وجهه غير واضح، إذ لو قال : « و تأتى للعالِم و غيره على السواء كما يفهم من عباراتهم » كان أخصر .

ص: ۵۷۸

۱- ۱. تحفه الغريب للدمامينى (المطبوع بهامش المنصف من الكلام) : ۱ / ۶۲ .
۲- ۲. النساء : ۳ .
۳- ۳. الشمس : ۵ _ ۷ .
۴- ۴. النساء : ۳ .
۵- ۵. هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى، أحـد أئمّه الأدب واللغه، من أهل البصـره، و وفاته بها . كان يرى رأى القدريه . و هو من ثقـات اللغويّين، قـال ابن الأنبـارى : كـان سـيبويه إذا قال : « سـمعت الثقه » عنى أبا زيـد . من تصانيفه : كتاب النوادر فى اللغه، والميـاه وخلق الانسـان، لغـات القرآن، والشـجر والغرائز والوحوش، وبيوتات العرب، والفرق، و غريب الأسـماء، والهشاشـه والبشاشه (الأعلام : ۳ / ۹۲).
۶- ۶. حكـاه عنه الرضـى فى شـرح الكافيه : ۳ / ۵۵ ؛ وانظر أيضًـا : شـرح ابن عقيـل : ۱ / ۱۴۷ ؛ و تـاج العروس : ۲۰ / ۴۱۷ ؛ والمفصّل : ص ۱۸۲ ؛ و خزانه الأدب : ۶ / ۵۸ .

قوله : و فهم من كلامه انّها موصول اسمى .

إن قلت : انّ المصنّف صرّح فى صدر المبحث بالموصول الأسماء حيث قال : « موصول الأسماء الّذى » إلى آخره، فعلى هذا قوله : « و فهم من كلامه انّه موصول اسمى » ليس فى محلّه، إذ هذا انّما يقال إذا لم يدلّ الكلام عليه صريحًا.

قلت : دلاله كلام المصنّف صريحًا على كون « أل » من الموصول الاسمى ممنوعٌ، إذ كلامه فى « من » و « ما » و « أل » محمول على الإستيناف ومنقطع عمّا قبله، فعلى هذا قوله : « موصول الأسماء » لا يشملها ؛ نعم يفهم مِن ذِكْرها فى بحث الموصول الاسمى انّها اسم، فقول الشارح حينئذ : « و فهم من كلامه » إلى آخره، فى محلّه .

و لقائل أن يمنع حمل كلام المصنّف : « و من و ما و أل » على الإستيناف، لجواز كونه عطفًا على « الّذى » فى قوله : « موصول الأسماء الّذى »، ويكون جمله : « تساوى » حالاً، فعلى هذا يدلّ كلامه صريحًا على انّها من موصول الاسمى، إذ تقدير البيت حينئذ هكذا : موصول الأسماء الّذى والّتى ومن وما وأل حال كون من و ما بعدها مساويه لما ذكر .

لكن هذا انّما يصحّ على القول بجواز مجيء الحال من الخبر، ولمّا لم يكن ذلك مرضيًّا لم يلتفت إليه ؛ على انّه يمكن أن يقال على فرض تسليمه : لا يدفع احتمال الإستيناف، و معه انتفت الصراحه، فقوله : « يفهم من كلامه » فى محلّه .

قوله : بدليل عود الضمير عليها فى قوله (1) : قد أفلح المتّقى ربّه .

و مرجع الضمير لايكون إلاّ اسمًا .

ص: ۵۷۹

۱- ۱. فى المصدر : فى نحو قولهم .

« قـد » حرف تحقيق، « أفلـح » فعل و فاعله : « المتّقى »، و « أل » فيه موصول اسـمى، « متّقى » اسم فاعل، فاعله ضـمير مسـتتر فيه يعود إلى « أل »، وهو صله « أل »، و«ربّه » مفعوله، والضمير فيه أيضًا يعود إلى « أل » ؛ والتقدير : قد أفلح الّذى اتّقى ربّه .

والشاهد فى موضعين حيث عاد الضمير إلى « أل »، وقد عرفت انّ مرجع الضمير لا يكون إلاّ اسمًا .

إن قلت : عود الضمير إلى « أل » فى المثال المذكور و غيره معلوم، لكن لانسلّم كلّما عاد إليه الضمير يلزم أن يكون اسمًا .

ألا ترى انّك تقول : الباء هى حرف جرّ، و مِنْ هى للإبتـداء، والكاف انّها تكون للتشبيه ؛ و حرفيّه الباء وكـذا من والكاف ممّا لا كلام فيه، مع انّها وقعت مرجعًا للضمير .

قلت : هذا توهّم فاسد، لأنّ كلاًّ من الباء و مِنْ والكاف فيما ذكر ليس حرفًا، بل اسم للحرف .

ألاـ ترى انّها لم تف بمقتضاها من إيجاد الجرّ فى المـدخول ؛ وكيف مع انّ كلاًّ من الباء وغيرها مسـندٌ إليه، وقـد اتّفقوا انّ كون الشىء مسندًا إليه مختصٌّ بالاسم، وأيضًا الباء والكاف وقعتا مدخولتين لأل، و قد مرّ انّها مختصّةٌ بالاسم .

إن قلت : ينبغى أن يكون « أل » أيضًا كذلك، أى يكون اسمًا للحرف، ولذا عاد إليه الضمير .

قلت : ليس الكلاـم فى لفظه « أل »، بـل « أل » الّتى فى : « المتّقى ربّه » مثلاً، لأنّ الضـمير فى المثال عاد إليها، فإن سـلّم إسـميّتها ثبت المطلوب .

أل الموصوله اسم أو حرف

قوله : و قال المازنی : موصول حرفیّ .

إعلم : انّه وقع الخلاف بینهم فی « أل » هذه علی أقوال، أحدها : انّها موصول اسمی ؛ و هو مذهب الجمهور (۱)، و قد مرّ الکلام فیه و یجیء أیضًا .

والثانی : ما ذهب إلیه الزمخشریّ من انّ «أل» هذه منقوصه مِن « الّذی » وأخواته، وذلک لأنّ الموصول مع صلته الّتی هی جمله : بتقـدیر اسم مفرد، فتثاقل ما هو کالکلمه الواحـده بکون أحد جزأیها جمله، فخفّف الموصول تاره بحذف بعض حروفه، قالوا فی الّذی : اللذِ واللذْ، بکسر الذال و سکونها (۲)، ثمّ اقتصروا منه علی الألف واللام، و تاره بحذف بعض الصله : إمّا الضمیر، أو نون المثنّی والمجموع نحو: « الحافظو عوره العشیره » (۳)، هکذا قیل (۴).

و فیه نظرٌ، أمّا أوّلاً : فلأنّ مقتضی ما ذکر عدم إستعمال شیء من الموصولات من غیر حذف، و هو کما تری .

و أمّا ثانیًا : فلأنّ الثقل علی فرض التسلیم، انّما نشأ بکون أحد جزء ما هو کالکلمه الواحده جمله، و هو متحقّق بعد الحذف أیضًا .

ص: ۵۸۱

۱- ۱. أنظر الإرتشاف : ۲ / ۱۰۱۳ .

۲- ۲. فی المصدر : بسکون الذال .

۳- ۳. هـذا صـدر من بیت و هو : الحـافظو عوره العشـیره لا یأتیهم من ورائنا وکف ینسب إلی عمرو بن امرئ القیس الخزرجی، واختلط علی بعض النـاس فنسبه إلی قیس بن الخطیم، وله قصـیده علی هـذا الـوزن . الوکـف : العیب، أی : نحن نحفظ عـوره عشیرتنا فلا یأتیهم من ورائنا شیء یعابون به من تضییع ثغرهم وقلّه رعایته. والأصل : الحافظون عوره العشیره، حذف بعض الصله تخفیفًا وهو النون، لأنّ الصله قد طالت. أنظر : لسان العرب : ۹ / ۳۶۳ ؛ وتاج العروس : ۱۲ / ۵۳۲ ؛ وخزانه الأدب : ۴ / ۲۵۲.

۴- ۴. نقله الرضـی عن الزمخشـری فی شرح الکافیه : ۳ / ۱۱ ؛ و مـا نقله موجود فی المفصّل للزمخشـری، أنظر شـرح ابن یعیش علی المفصّل : ۴ / ۱۵۴ .

و أمّا ثالثًا : فلأنّ صله الألف واللام ليست جمله، بل اسم الفاعل والمفعول، وهما مفردان، فَحَذْفُ نون المجموع فى نحو : « الحافظو » لأجل كون الصله جمله، لا وجه له .

لا يقال : انّ صلتها وإن لم تكن جمله لكنّها فى محلّ الجمله، لأنّ « الضارب » مثلاً بمنزله : الّذى ضرب ؛ لانّا نقول : بعد حذف النون أيضًا كذلك .

وأمّا رابعًا : فلأنّ الحقّ انّ تعريف الموصولات بالصلات، والألف واللام فى « الّذى » و نحوه زائده، فكيف تكون هنا للتعريف .

فالحقّ انّ « أل » الموصوله اسم كسائر الأسماء الموصوله .

والقول الثالث : ما نقله عن المازنى من انّ « أل » موصول حرفىّ (١) ؛ وأجاب عمّا مرّ من عود الضمير إليه بعدم تسليم ذلك، بل الضمير فى مثل : « قد أفلح المتّقى ربّه » عائدٌ إلى موصوف محذوف، والتقدير : قد أفلح الشخص المتّقى ربّه (٢).

و ردّ بأنّ فيما ارتكبه يلزم محذوران، أحدهما : إعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدَيْن ظاهرًا على أحد الأمور الخمسه، أى : الموصوف، وذى الحال، والمبتدأ، وحرف النفى، وحرف الإستفهام ؛ و عملهما من غير اعتماد على شىء مذهب الأخفش والكوفيّين (٣)، و مذهبه فى هذا غير مذهبهم .

والثانى : رجوع الضمير على موصوف مقدّر ؛ فإن قال : الإعتماد على موصوف مقدّر، قلنا : قد صرّح نجم الأئمّه (۴) بأنّه لو جاز عمل اسم الفاعل أو (۵)

١- ١. أنظر رأى المازنى فى التصريح : ١ / ١٣٧ ؛ وأوضح المسالك : ١ / ١٠٩ .
٢- ٢. نقله عنه الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٧ .
٣- ٣. أنظر شرح الكافيه للرضى : ١ / ٢٢۶ .
۴- ۴. صرّح به فى شرح الكافيه : ٣ / ١٣ .
۵- ۵. فى « ب » : و .

المفعول ذی اللام لاعتماده علی الموصوف المقدّر کما ذهب إلیه المازنی، لم یعمل بمعنی الماضی، کما لایعمل المجرّد منها بمعناه ولو اعتمد علی الموصوف .

ردّ علی الأخفش فی قوله : انّ أل فی اسمی الفاعل والمفعول حرف تعریف

قوله : و قال الأخفش : حرف تعریف (۱).

فیه نظرٌ، لأنّ اسمی الفاعل والمفعول إذا کانا مع « أل » یعملان مطلقًا ولو کانا للماضی، ولم یکن معتمدًا علی ما مرّ، تقول : جاءنی الضارب زیدًا أمس ؛ فلو کان « أل » هذه حرف تعریف، ینبغی عدم إعمال مدخولها، لکونها من خواصّ الأسماء، فبدخولها یضعّف الشباهه بالفعل، و یقوّی الشباهه بالاسم .

فعلی هذا نقول : انّ إعمال ذی اللام منهما مطلقًا یشهد انّ « أل » فیهما اسمٌ للموصول، إذ حینئذ « الضارب » بمنزله : الّذی ضَرَبَ أو یَضْرِبُ، و « المضروب » بمنزله : الّذی ضُرِبَ أو یُضْرَبُ، وکما انّ الفعل یعمل بلا شرط، فکذا ما هو بمنزلته.

إن قلت : لو کان « أل » اسمًا، ینبغی أن یکون کسائر الأسماء الموصوله إعرابها علیها، ولیس الأمر کذلک، بل الإعراب انّما یظهر فی مدخولها، تقول : جاءنی الضاربُ، و رأیت الضاربَ، و مررت بالضاربِ، برفع الضارب فی الأوّل، وبنصبه فی الثانی، و بجرّه فی الثالث، فیعلم منه انّها لیست اسمًا .

قلت : انّها لمّا کانت فی صوره « أل » الحرفیّه نقل إعرابها إلی صلتها عاریهً، ومثل ذلک متحقّق فی الاسم کما فی « إلاّ » الّتی بمعنی : « غیر »، فانّها اسم وإعرابها یظهر فی مدخولها کما یجیء فی مبحث الإستثناء إن شاء اللّه تعالی (۲).

۱- ۱. أنظر معانیالقرآن للأخفش: ۱ / ۹۱، والأشمونی: ۱ / ۱۵۶، والهمع: ۱ / ۸۴، وأوضح المسالک: ۱ / ۱۰۹.

۲- ۲. الحلیه اللاّمعه : الجزء الثانی، مخطوط سیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا .

على انّه يمكن أن يقال : الأصل فى الموصولات أن يظهر إعرابها فى صلاتها، لأنّ نسبه الصله إلى الموصول كنسبه عجز المركّب إلى صدره، ولمّا كان الإعراب فى التركيب المزجىّ يظهر فى الجزء الآخر، فينبغى أن يكون إعراب الموصولات أيضًا فى الصلات، لكن لمّا كان غير « أل » صلته جمله والجمل لا تتأثّر بالعوامل، ولهذا صار إعرابه فيه ؛ و أمّا صله « أل » فلمّا كانت مفردًا، فجرت على مقتضى الأصل .

هذا، وأيضًا لو كان « أل » فى اسم الفاعل حرفًا للتعريف مثلًا، ينبغى أن يجوز تقديم معموله عليه فيقال : « جاء زيدًا الضارب » بتقديم المفعول، و عدم جوازه دليل على العدم، فتعيّن أن يكون موصولاً ؛ ومعمول صله الموصول لايتقدّم عليه كما سيجىء، فتأمّل .

قوله : نحو : وَ بِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَ ذُو طَوَيْتُ .

هذا عجز بيت صدره : [۴۴ _] فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِى وَ جَدِّى (١).

اللغه : طَوَى البناءَ بِالْمَدَر (٢) و طَوَى البئرَ بالحَجَر أى : بَنَا بِه، والباقى واضح .

التركيب : « الماء » اسم « إنّ »، « ماء أبى » خبرها، و « أبى » مضاف إليه،

ص: ۵۸۴

١- ١. هذا البيت من أبيات لسنان بن الفحل، و هو أحد بنى امّ الكهف من طى، و قد نازع قومه فى ماء النبى أم الكهف، وأكثر النزاع و رادم فى الدماغ، فقالوا له : أمجنون أنت أم سكران ؟ فأنشد الأبيات ؛ أنظر : شرح التسهيل : ١ / ١٩۴ ؛ وشرح التصريح : ١ / ١٣٧ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ٣ / ٢٢ ؛ وأوضح المسالك : ١ / ١١٠ ؛ وشرح الأشمونى : ١ / ٧٢ ؛ وهمع الهوامع : ١ / ٨۴ ؛ وتهذيب اللغه : ١۵ / ۴۴ ؛ ولسان العرب : ١۵ / ۴۶٠ ؛ وخزانه الأدب : ۶ / ٣۵ ؛ وجامع الشواهد : ٢ / ١۵٠ .
٢- ٢. فى « المصباح المنير ٢ / ۵۶۶ » : المَدَرُ : جمعُ : مَدَرَه، مثلُ : قَصَب وقَصَبَه، وهو التُرَابُ المُتَلَبِّد، قال الأزهرىّ : المَدَرُ قِطَعُ الطِينِ وبعضهم يقول : الطِينُ العِلْكُ الَّذِى لَا يُخَالِطُهُ رَمْلُ وَالعَرَبُ تُسَمّى القَرْيَهَ : مَدَرَه، لأنَّ بُنْيَانَهَا غَالِبًا مِنَ الْمَدَر .

و « جدّی » عطف علیه، و « بئری » بالإضافه إلی یاء المتکلّم عطف علیه أیضًا، « ذو » اسم موصول نعت لها، « حفرت » صله « ذو »، والعائد محذوف، والشاهد فیه حیث استعملت بمعنی : الّتی .

والمعنی : و ماء بئری الّتی حفرتها و بنیتها، باللبن .

قوله : و یقال : رأیت ذو فَعَل، إلی آخره .

حیث انّ « ذو » فی الأوّل بمعنی : الّذی، و فی الثانی بمعنی : اللَّذَیْن، وفی الثالث بمعنی : الّتی . ولایخفی انّ المناسب إمّا تقدیم الثالث علی الثانی أو تأخیره عن « ذو فعلوا »، وجهه واضح ؛ و فی الرابع بمعنی : اللَّتَیْن، و فی الخامس بمعنی : الَّذِین، و فی السادس بمعنی : اللاَّت، فاستعملت « ذو » بلفظ واحد فی المذکّر والمؤنّث، و مفردهما، و تثنیتهما، و جمعهما .

إن قلت : قد ظهر فی البیت استعمال « ذو » بمعنی : « الّتی »، فاستعمالها ثانیًا فی قوله : « ذو فعلت » لیس فی محلّه . قلت : « ذو » فی البیت وإن علم إطلاقها بمعنی الّتی، لکن المراد لیس استعمالها بمعنی الّتی فقط، بل استعمالها للعالِم و غیره، وفی البیت استعملت بمعنی الّتی لغیر العالِم، ثمّ ذکر بعد ذلک استعمالها بمعناها للعالِم، وتقدیم البیت حینئذ لکون الإعتماد علیه أکثر .

قوله : کقولهم (۱) : فَحَسْبِیَ مِنْ ذِی عِنْدَهُمْ مَا کَفَانِیا (۲).

ص: ۵۸۵

۱- ۱. فی المصدر : کقوله .

۲- ۲. هو من قصیده لمنظور بن سحیم الفقعسی، قالها امرأته و کان قد حلق شعرها، فرفعته إلی الوالی، فجلده واعتقله، فدفع جبّته و حماره إلی الوالی فسرّحه ؛ أنظر شرح التسهیل : ۱ / ۱۹۴ ؛ وشرح التصریح : ۱ / ۶۳، ۱۳۷ ؛ وهمع الهوامع : ۱ / ۸۴ ؛ وشرح المفصّل : ۳ / ۱۴۸ ؛ ومغنی اللبیب : ۲ / ۴۱۰ ؛ وشرح الأشمونی : ۱ / ۷۲ ؛ وشرح ابن عقیل : ۱ / ۴۵ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۱۳۸ .

هذا عجز بیت صدره : [۴۵ _] فامّا کِرَامٌ مُوسِرُونَ (۱) رأیتهم (۲).

اللغه واضحه، الترکیب : « فأمّا » بفتح الهمزه والتشدید : حرف شرط وتفصیل، « کرام » مبتدأ سوّغ الإبتداء به وصفه بموسرون، و « رأیتهم » صفه بعد صفه، « فحَسْبِی » خبر المبتدأ، « من ذی » متعلّق به، « عندهم » متعلّق بالمحذوف صله لذی، « ما » موصول اسمی فاعل لحسبی، « کَفَانِیا » فعل و فاعل و مفعول، والألف للإطلاق، والعائد مستترٌ .

والمعنی : أمّا الکِرَام الَّذِین کانوا غنیّین و رأیتهم، فحسبی من المال الّذی عندهم ما کَفَانِی ولم أرد زیاده من ذلک .

والشاهد فی : « ذی » حیث استعمل معربًا لکونه مجرورًا بمِنْ ؛ واللازم : الإقتصار علی مورد السماع و عدم التجاوز عنه إلی غیره، لأنّ علّه البناء موجوده فیه، وهی الإفتقار إلی الصله الّذی صار جمیع الموصولات سوی « أیّ » _ علی ما سیجیء _ مبنیًّا لذلک من غیر أن یعارضها ما یقتضی الإعراب، فالخروج عن البناء مع وجود مقتضیه و عدم معارضه غیر جائز . لکن نقل فی الإرتشاف : انّ بعض العرب یعربها إعراب « ذی » بمعنی : صاحب، تقول : جاءنی ذُو قَام، و رأیت ذا قامَ، ومررت بِذِی قامَ (۳).

قوله : مبنیّه علی الضمّ .

أمّا البناء علی الحرکه فللدلاله علی عروض البناء، وأمّا علی الضمّ فللدلاله علی انّ أصلها : « ذو » بالواو .

ص: ۵۸۶

۱- ۱. جاء فی حاشیه «ص، ب وش »: الإیسار: توانگر شدن، کنز [بخطّه دام ظلّه العالی] أنظر کنز اللغه: ص۳۰۲.
۲- ۲. فی بعض المصادر : لقیتهم ؛ وفی شرح التسهیل : أَتیتهُمْ .
۳- ۳. الإرتشاف : ۲ / ۱۰۰۷ باب الموصول .

قوله : نحو : والكرامه ذات أَكْرَمَكَمُ اللّه ُبَهْ (۱).

« الكرامه » مبتدأ، والظاهر انّ « ذات » خبره، « أكرمكم اللّه » صله، و « بَهْ » بفتح الباء وسكون الهاء أصله : بِهَا، الضمير عائد الموصول، نقل حركه الهاء إلى ما قبلها بعد سلب حركتها، فحذفت الألف لإلتقاء الساكنين، فصار : بَهْ بفتح الباء وسكون الهاء .

قوله : و قد تعرب إعراب مسلمات .

أي : بالضمّه فى حاله الرفع، و بالكسره فى حال الجرّ والنصب .

واعلم : انّه ذكر نجم الأئمّه فى « ذو » أربع لغات، الأُولى : ما مرّ فى قوله : « يقال : رأيت ذو فَعَل » إلى آخره، وهو أشهرها، أعنى: عدم تصرّفها مع بنائها .

والثانيه : قال : حكاها الجزولي : « ذو » لمفرد المذكّر و مثنّاه ومجموعه، و « ذاتُ » بالضمّ لمفرد المؤنّث و مثنّاه و مجموعه .

والثالثه : قال : حكاها أيضًا ؛ و هى كالثانيه، إلاّ أنّه يقال لجمع المؤنّث : « ذوات » مضمومه فى الأحوال .

والرابعه : قال : حكاها ابن الدهان (۲)، و هى : تصريفها تصريف « ذو » بمعنى

۱- ۱. فى « لسان العرب ۱۵ / ۴۶۰ » : قال شَمِرٌ : قال الفرّاء : سمعتُ أعرابِيًّا يقول : بالفَضْل ذو فَضَّلَكم اللّه به والكرامه ذاتُ أَكْرَمَكُمُ اللّه ُبها، فيجعلون مكان الّذى ذو، و مكان الّتى ذات، و يرفعون التاء على كلّ حال .

۲- ۲. ابن الدهان مشترك بين جماعه، أشهرهم : سعيد بن المبارك الإمام ناصح الدين بن الدهان النحوى، من أعيان النحاه فى القرن السادس، عالم باللغه والأدب . مولده و منشأه ببغداد . انتقل الى الموصل، فأكرمه الوزير جمال الدين الاصفهانى، فأقام يقرىء الناس . تصانيفه كثيره، و كان قد أبقاها فى بغداد، فطغى عليها سيل، فأرسل من يأتيه بها إلى الموصل، فحملت إليه و قد أصابها الماء، فأشير عليه أن يبخرها ببخور، فأحرق لها قسمًا كبيرًا، أثر دخانه فى عينيه فعمى . ولم يزل فى الموصل إلى أن توفّى. من كتبه: تفسيرالقرآن، شرح الإيضاح لأبى على الفارسى، و الدروس فى النحو، و النكت و الإشارات على ألسنه الحيوانات، و ديوان شعر، والعروض (الأعلام : ۳ / ۱۰۰).

صاحب، مع إعراب جميع متصرّفاتها، حملًا للموصوله على الّتی بمعنی : صاحب . قال : و کلّ هذه اللغات طائیه (1).

و ما ذکره المصنّف هنا لیس من هذه اللغات، إلاّ ما ذکره أوّلاً فی قوله: « وَ هکَذَا ذُو عِنْدَ طَیّ قَدْ شُهِر ».

قوله : عند بعضهم .

الظاهر انّ هـذا البعض هو الّـذی یأتی فی مقام « الّتی » : ذاتُ، فعلی هذا لو عبّر الشارح بطریق العهد بأن یقول : عند البعض، کان أنسب .

قوله : نحو : ذَوَاتُ یَنْهَضْنَ بِغَیْرِ سَائِقِ (2).

صدره : [۴۶ ــ] جَمَعْتُهَا مِنْ أَیْنُقٍ مَوَارِقِ .

اللغه : الأیْنُق بتقدیم الیاء التحتانیّه المثنّاه الساکنه علی النون المضـمومه : جمع ناقه، و أصلها : أنوق، قدّمت الواو علی النون فصار : أونـق، ثمّ قلبت الواو یـاء من غیر قیـاس، صـار : أَیْنُق (3). « مَوَارِق » : جمع مَارِقَه من مَرَق، قـال فی القـاموس: المَرْقُ : الطَعْنُ بِالعَجَلَه (4). والمراد هنا تشبیه الناقه بالسِهَام لسرعه مشیها . یَنْهَضْنَ (5) النُهُوض هو السیر السریع .

الترکیب : « جَمَعْتُهَا » فعل و فاعل و مفعول، والضمیر یرجع علی النُوق

ص: ۵۸۸

۱- ۱. أنظر شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۳ .

۲- ۲. هو من أبیات لرؤبه بن العجاج بن رؤبه التمیمی، یصف بها نوقه ؛ ملحق دیوان رؤبه : ص ۱۸۰ ؛ وانظر: أوضح المسالک : ۱ / ۱۱۱ ؛ وشـرح التسهیل : ۱ / ۱۹۰؛ و همـع الهوامع : ۱ / ۸۳ ؛ وتهـذیب اللغه : ۱۵ / ۴۴ ؛ ولسـان العرب : ۱۵ / ۴۶۰ ؛ وجامع الشواهد : ۱ / ۳۸۵ .

۳- ۳. أنظر لسان العرب : ۱۰ / ۳۶۲ .

۴- ۴. القاموس المحیط : ۳ / ۲۸۲ .

۵- ۵. فی « ش » : ینهض .

المذكوره فيما قبله، « مِن أَيْنُق » متعلّق به، « مَوَارِق » صفته، « ذَوَات » بمعنى : اللاّتى، مضموم خبر مبتدأ محذوف، أى : هى ذوات ؛ والشاهد فيه حيث استعمل بمعنى : اللاّتى، و « يَنْهَضْنَ » صله، « بِغَيْر سَائِق » متعلّق به .

المعنى : جمعت النُوقَ ــ و هى جمع ناقه ــ مِن أَيْنُقٍ سريع السير، هى اللاّتى يَنْهَضْنَ من غير احتياج إلى سَائِق .

قوله : فيقال : ذُوَا و ذُوَى و ذُوُوا و ذُوِى .

الأوّل والثانى تثنيهٌ، لكن الأوّل فى حاله الرفع، والثانى فى حاله الجرّ والنصب، والثالث والرابع جمعٌ كذلك، والفرق بين الثانى والرابع هو : انّ الأوّل منهما بفتح الواو، والثانى بكسرها، ونقل ذلك أبوحيّان فى الإرتشاف عن بعض العرب حيث قال :

و بعضهم يثن ذَا و يجمعُها، تقول : جاءنى ذَوَا قاما، و رأيت ذَوَيْ قاما، و مررت بِذَوَيْ قاما، و جاءنى ذَوُو قاموا، و رأيت ذَوِى قاموا، ومررت بِذَوِى قاموا (١).

قوله : و يقال فى ذات : ذاتا و ذواتا و ذوات .

و مراده انّه قد يثنّى « ذات » و يجمع مثل « ذو »، و مراده من ذكر « ذاتا » و « ذواتا » هو انّ تثنيه « ذات » على نحوين : قسمٌ بدون الواو، و قسمٌ معها، وما ذكره فى حاله الرفع فيهما، وتقول فى حاله النصب والجرّ : ذَاتى و ذَوَاتى ؛ واقتصر أبوحيّان فى الإرتشاف فى تثنيه « ذات » بذَوَاتَا فى حاله الرفع، و ذَواتَيْ فى النصب والجرّ (٢).

ص: ۵۸۹

١- ١. الإرتشاف : ٢ / ١٠٠٧ باب الموصول .

٢- ٢. الإرتشاف : ٢ / ١٠٠٧ .

قوله : فیما تقدّم .

أی : مِن کونه بمعنی الّذی والّتی وفروعهما، مع کون الأولی به ما لایعلم وجواز إطلاقه علی ذی العِلِم أیضًا، و هذا هو الباعث فی جعل « ما » من بین ما تقدّم مشبّهًا به .

قوله : أو یصیر المجموع للإستفهام .

والظاهر انّ « یصیر » عطفٌ علی قوله : « تکون »، فیکون کلمهُ « ذا » فی الموضعین _ أی إذا کانت زائده أو کان المجموع للإستفهام _ لغوًا، أمّا کونها لغوًا علی الأوّل فظاهر، وأمّا علی الثانی فلأنّ المفروض انّ مجموع الکلمتین _ أی ما و ذا _ وضع للإستفهام، ولا شکّ انّه لیست لکلمه « ذا » علی هذا التقدیر معنی بالإستقلال، فیکون لغوًا ؛ فعلی هذا قوله فی المثال : « بخلاف ما إذا ألغیت کقولک: لماذا جئت ؟ » یمکن أن یکون مثالاً لکلیهما، أی : لکون « ذا » زائده أو کون المجموع للإستفهام .

هذا، و یحتمل بعیدًا أن یکون قوله : « أو یصیر » عطفًا علی قول المصنّف : « تُلْغَ » (۱)، أی : لم یصر المجموع للإستفهام، وإعاده الیاء حینئذ فی « یصیر » لانتفاء ما کان حذفت الیاء لأجلها، و هو سکون الراء .

وممّا یبعد هذا الإحتمال قوله بعد ذلک : « و لم تکن للإشاره »، حیث عطفه علی قول المصنّف : « لم تلغ »، إذ لو کان قوله : « أو یصیر » عطفًا علی قول المصنّف : « لم تلغ » أیضًا، لکان المناسب أن یذکر الجازم هناک بأن یقول : أو

۱- ۱. تمامه هکذا : و مِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ *** أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِی الْکَلاَمِ

لم يصر المجموع للإستفهام أو لم تكن للإشاره أو تكن، أو (١) عدم ذكر الجازم مطلقًا حتّى فى قوله : « و لم تكن للإشاره ».

و ذِكْرُ الجازم فى الثالث و عدمُ ذِكْرِه فى الثانى والعدول عن العطف بأو إلى الواو ينادى بأعلى صوتٍ انّ قوله : « يصير » ليس عطفًا على قول المصنّف : « لم تلغ »، فتكون قوله : « أو يصير » بيانًا لقول المصنّف : « تلغ »، لا ـ عطفًا عليه ؛ وأيضًا الإتيان بالمثالين و ترك الثالث يشعر بما قلنا .

والفرق بين الإحتمال الأوّل والثانى هو : انّ اللغو على الأوّل ما لم يكن له معنى مستقلاًّ، و على الثانى أعمّ من ذلك، أى : هو ما لم يكن له معنى مطلقًا سواء كان بالإستقلال أو غيره . وأيضًا يكون ـ بحسب الظاهر بناءً على الإحتمال الأوّل ـ شرطُ كون « ذا » بعد « مَا » و « مَنْ » الإستفهاميّتين للموصول : شيئين، أحدهما : عدم كونها لغوًا، والثانى : عدم كونها للإشاره ؛ و على الثانى (٢) يكون شرطُه ثلاثه أشياء، الأوّل : عدم كونها لغوًا، والثانى : عدم كون المجموع للإستفهام، والثالث : عدم كونها للإشاره، و إن كان المآل فيهما واحدًا .

قوله : كقوله : [٤٧ ـ] أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ .

هذا صدر بيت عجزه : أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَ بَاطِلُ (٣).

ص: ٥٩١

١- ١. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : عطفٌ على « أن يذكر » فى قوله : « لكان المناسب أن يذكر » منه .

٢- ٢. أى : و على الإحتمال الثانى .

٣- ٣. هو مطلع قصيده للبيد بن ربيعه العامرى، يمدح بها النعمان بن المنذر ؛ أنظر شرح ديوان لبيد : ص ٢٥٤ ؛ وشرح التسهيل : ١ / ١٩١ ؛ وأوضح المسالك : ١ / ١١٣ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ٣ / ٦٥ ؛ ومغنى اللبيب : ١ / ٣٠٠ ؛ وكتاب العين ـ حول ـ : ٣ / ٢٩٧ ؛ والصحاح : ٦ / ٢٥٥٢ ؛ وخزانه الأدب : ٢ / ٢٢٢ ؛ وجامع الشواهد : ١ / ١٦٣ .

اللغه : « يُحَاوِل » أي : يطلب، والنَحْبُ بفتح النون وسكون الحاء المهمله : المُدَّه والوقت أو النَذْر (۱).

التركيب : « ألاَ » للتنبيه، « تسألان المرء » فعل و فاعل و مفعول، « ما » إستفهاميّه مبتدأ، و « ذا » اسم موصول خبره، أو بالعكس، « يُحَاوِل » صلته، والعائد محذوف و هو مفعول يُحَاوِل، « أَنَحْبٌ » بدل من قوله : « ماذا » بدل تفصيل، « أم ضَلاَل و بَاطِل » عطف عليه .

والشاهد في « ذا » حيث وقعت بعد « ما » إستفهاميّه ولم تكن لغوًا ولا للإشاره، فهي موصولٌ .

والمعنى أي: ألاَ تَسْألاَن المَرْء ما الّذي يطلبه في الدنيا بتردّده فيها واجتهاده فيها و تبعيّته إيّاها، أمُدَّةٌ يرجو إنقضائها فهو يتردّد فيها ليقضي تلك المدّه أم هو في ضَلال وبَاطِل ؟ أو : نَذْرٌ أوجبه على نفسه، فهو يسعى في قضائه أم هو في ضَلال وبَاطِل؟

قوله : بخلاف ما إذا ألغيت كقولك : لماذا جئت ؟

فانّ « ذا » فيه زائده، أو هي مع « ما » للإستفهام على ما مرّ بيانه ؛ وإن أردت تحقيق المقام فاعلم : انّ « ذا » لا تكون موصوله و لا زائده إلّا بعد « ما » و « مَنْ » الإستفهاميّتين، وإذا وقعت بعدها يحتمل وجوهًا، الأوّل : أن تكون للإشاره كقولك : من ذا قائمًا، فانّ « ذا » هنا لا يكون موصولاً لعدم الصله، ولا لغوًا وهو واضح، بل للإشاره، و مثله ما سيجيء في قوله : « ماذا التواني (۲) ؟ » (۳).

ص: ۵۹۲

۱- ۱. أنظر كتاب العين : ۳ / ۲۵۱ ؛ والصحاح : ۱ / ۲۲۲ .

۲- ۲. جاء في حاشيه « ص، ب و ش » : سستي .

۳- ۳. قال الميرزا أبوطالب الاصفهاني رحمه الله في « حاشيته على البهجه المرضيّه ص ۱۰۲ » : رأيت في حاشيه كتاب غير معتبره أنّ هذا جزء من بيت هو هكذا : ماذا التواني الّذي أحسست في بدني *** أمِن هموم فراق أمْ مِن المرض ؟ والتواني : الوهن .

والثانى : أن يكون موصولاً، و هو ما مرّ فى قوله : « ألا تَسْألَان المَرْء ماذا يُحَاوِل »، و « ذا » فيه ليست للإشاره، و هو واضحٌ للناظر فى المعنى، و ليست لغوًا بقرينه قوله : « أنَحْبٌ » بالرفع، إذ لو كانت لغوًا ينبغى أن يقول : أنَحْبًا فيُقضى أم ضلالاً و باطلاً .

توضيحُ ذلك : انّه لو كان « ذا » موصولاً، لكان « ما » فى قوله : « ماذا يحاول » مبتدأ والموصول خبره، أو بالعكس، فعلى هذا يجب أن يكون بدله مرفوعًا، وأمّا إذا كانت لغوًا فيكون « ماذا » مفعولاً ليُحَاول، فحينئذ يجب أن يكون بدله منصوبًا، لكن البيت جيء برفع البدل، فيعلم منه انّ « ذا » فى : « ألَا تَسْألان المَرْء ماذا يُحَاوِل » موصولٌ لا لغو .

هذا مضمون ما صرّح به جماعه (١)، و فيه نظرٌ، لانّا لا نسلّم نصب « ما » على تقدير كون « ذا » لغوًا، لجواز كونها مرفوعًا بالإبتداء و جمله : « يُحَاوِل » خبره، فعلى هذا يكون بدله مرفوعًا، فلا يلزم من رفع « أنَحْبٌ » كون « ذا » فى البيت موصولاً .

و على تقدير التسليم نقول : « نَحْبٌ » ليس بدلاً حينئذ، بل خبرٌ محذوف المبتدأ، وهو الضمير العائد إلى « ما ».

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنّ هذا الإحتمال وإن كان قائمًا، إلاّ انّه مرجوحٌ، ومع إمكان التخلّص عنه (٢) لايصار إليه ؛ بيانه هو : انّه مع كون « ذا » فى البيت لغوًا لو كان « ما » الإستفهاميّه مبتدأ وجمله : « يحاول » خبره، يلزم حذف الرابط فى

ص: ۵۹۳

١- ١. نقله عنهم الرضى فى شرح الكافيه : ٣ / ۶۵ .

٢- ٢. فى « ب و ش » : منه .

الجمله الّتی وقعت خبرًا بأن یکون التقـدیر : یحاوله، و هو وإن کان جائزًا إلاّ انّه قلیلٌ، بخلاف الصـله فانّ حـذف العائد فیها أکثر من أن یحصـی، فلمّا رأینا فی البیت حذف الضمیر، حملنا « ذا » فیه علی کونها موصولاً وجمله : « یحاول » صلهٌ لها، حملًا للبیت علی الشایع الغالب، و کون حذف الضمیر فی الصله أکثر من الجمله الخبریّه واضحٌ لکلّ من له إطّلاع فی الجمله بِلُغَهِ العرب .

و قد صرّح بذلک نجم الأئمّه حیث قال :

حذف الضمیر من الصله أکثر من حذفه فی (۱) الصفه، و حذفه فی (۲) الصفه أکثر من حذفه فی الجمله الخبریّه (۳).

بل الظاهر منه انّ العائد إلی « ذا » محذوف أبدًا، قال :

وانّما مُحِی (۴) الضـمیر المنصوب فی الجمله الّتی بعـد « ذا » من بین الموصولاـت، للزومها لِما الإسـتفهامیّه، أو مَنْ، لأنّ « ذا » لا تکون موصوله، إلاّ وقبلها أحـدهما، فکان التثاقل الحاصل باتّصال الصـله بالموصول أکثر، فکان التخفیفُ بحـذف الضـمیر الّذی هو فضـله أولی، وهذا کما جاز حذف المبتدأ فی صـله « أیّهم » فی السعه دون صله غیرها، [و ذلک] (۵) لتثاقلها بالمضاف إلیه (۶).

فظهر انّ حمل « ذا » فی البیت علی الموصول أرجح، فتعیّن للإراده، لأنّ ارتکاب المرجوح مع إمکان الراجح غیر جائز .

ص: ۵۹۴

۱- ۱. فی المصدر : من .

۲- ۲. فی المصدر : من .

۳- ۳. فی المصدر : حذفه من الخبر ؛ شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۶۵ .

۴- ۴. فی « ب و ش » : مجی ء ؛ وهو خطأ . وفی المصدر بدل « محی » : قلّ إظهار .

۵- ۵. ما بین المعقوفین أثبتناه من المصدر .

۶- ۶. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۶۵ و ۶۶ .

إذا علمت ذلـك ظهر لـك انّ حمـل « ذا » فی قوله تعـالی : « وَ یَسْـئَلُونَکَ مَـاذَا یُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ » (۱) علی الموصـول أولی من غیره، هـذا مع انّ فیه مرجّحًـا آخر فی قراءه أبوعمرو وابن کثیر و غیرهما برفع العفو (۲)، و ذلـک هو : مطابقه الجواب مع السؤال بالإسمیّه .

توضـیحه هو : انّ قوله تعالی : « قُلِ الْعَفْوُ » بالرفع، خبر مبتـدأ محـذوف، والتقـدیر : هو العفوُ، فإذا حمل « ذا » علی کونه موصولاً یکون إمّـا مبتـدأ و « ما » خبره متقـدّمًا علیه کما هو الأقرب، أو عکس ذلک کما ذهب إلیه سـیبویه (۳)، وعلی التقدیرین یکون السؤال جملهً اسـمیّهً، فیطـابق مع الجواب، بخلاـف ما إذا جُعِل « ذا » لغوًا، فانّ « ماذا » حینئـذ مفعولٌ لیسألونک، فیفوت المناسـبه لکون السؤال حینئذ جملهً فعلیّهً والجوابُ اسمیّهً کما عرفت ؛ ولهذا قال ابن الحاجب :

و فی : « ماذا صنعت ؟ » وجهان، أحدهما : ما الّذی، و حینئذ جوابه رفعٌ، والآخر : أیّ شیء ؟ و جوابه نصبٌ (۴).

بیـانه هو : انّ « ذا » فی : « مـاذا صـنعت ؟ » إذا جُعِـل موصولاًـ کـان معنـاه : مـا الّـذی، فیکون الموصول مبتـدأ و « مـا » خبره، أو بـالعکس، وحینئـذ جوابه مرفوعٌ، فتقول فی الجواب : الکتـابهُ، بـالرفع لیکون خبرًا لِمُبتـداء محـذوف، أی : الّـذی صـنعته الکتابهُ، فیکون الجواب مطابقًا للسؤال لکون کلّ منهما جمله اسمیّه . وإذا (۵) جُعِل

۱- ۱. البقره : ۲۱۹ .

۲- ۲. قال القرطبی فی « تفسیره ۳ / ۶۱ » : قوله تعالی « قل العفو » قراءه الجمهور بالنصب، و قرأ أبو عمرو وحده بالرفع، واختلف فیه عن ابن کثیر، وبالرفع قراءه الحسن و قتاده وابن أبی إسحاق .

۳- ۳. أنظر الکتاب : ۱ / ۳۲۲ .

۴- ۴. أنظر شرح الکافیه للرضی : ۳ / ۶۴ .

۵- ۵. فی « ب » : فإذا .

« ذا » لغوًا بأن يكون زائدةً أو يكون المجموعُ للإستفهام ــ على ما مرّ ــ يكون معناه : أىّ شىء صنعته، فحينئذ يكون الجواب منصوبًا فتقول : الكتابةَ، بالنصب ليكون مفعولاً لفعل محذوف، أى : صنعتُ الكتابةَ، فيكون الجواب مطابقًا للسؤال لكون كلّ منهما جمله فعليّه . و نصب الجواب فى الأوّل و رفعه فى الثانى وإن كان جائزًا، لكنّه مرجوحٌ لإستلزام كلٍّ منهما المطابقه الراجحه .

الثالث من وجوه « ذا » : كونه لغوًا ــ على ما مرّ ــ مثاله : لماذا جئت ؟ أى : لما جئت ؛ و قوله تعالى : « مَنْ ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِنْدَهُ » (١) و « مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللّه َقَرْضًا حَسَنًا » (٢) يحتمل الإشاره والزياده، و هذا القسم قد مرّ على وجهين : أحدهما : أن يكون مجموع « ما » و « ذا » للإستفهام، والثانى : أن يكون « ما » للإستفهام و « ذا » زائده، و هذا القسم قد أثبته جماعه منهم : المصنّف، وأنكره أُخرى منهم : ابن هشام، فقال : والتحقيقُ أنّ الأسماء لا تزاد (٣).

قوله : ولم يشترط الكوفيّون تقدّم « مَا » و (۴) « مَنْ » .

أى : فى الحكم بكون « ذا » موصولاً ـ . أقول : بل فى الإرتشاف وغيره (۵) : انّ الكوفيّين أجازوا إستعمال أسماء الإشاره موصولات .

و قال فى الأوّل :

ومن ذلك عندهم : « وَ مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى »(۶)، فِتِلْكَ موصولٌ، و صلته : « بِيَمِينِكَ » كأنّه قيل : و ما الّتى بيمينك (٧).

ص: ۵۹۶

١- ١. البقره : ٢۵۵ .

٢- ٢. البقره : ٢۴۵ .

٣- ٣. مغنى اللبيب : ١ / ٣٠٢ .

۴- ۴. فى المصدر : أو .

۵- ۵. أنظر : الإنصاف : ٢ / ۵٨٩ ؛ وشرح التصريح : ١ / ١۶۵ ؛ وشرح الأشمونى ١ / ١۵۶ بولاق .

۶- ۶. طه : ١٧ .

٧- ٧. الإرتشاف : ٢ / ١٠١٠ باب الموصول .

وقال نجم الأئمّه فی قوله تعالی «ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ» (۱): أی: أنتم الّذین(۲).

واُجیب عن ذلک بأنّ أسماء الإشاره فیهما و غیرهما باقیهٌ علی أصلها دفعًا للإشتراک الّذی هو خلاف الأصل (۳).

قوله : مستدلّین بقوله : وَ هذَا تَحْمِلِینَ طَلِیقُ .

هذا عجز بیت صدره :

[۴۸ _] عَدَسْ، مَا لِعَبَّادٍ عَلَیْکِ إِمَارَهٌ *** نَجوت وَ هذَا، إلخ (۴)

و فی بعض النسخ : أَمِنْتِ وَ هذَا تَحْمِلِینَ طَلِیقُ .

اللغه: « عَدَس »: اسم صوت لزَجْر البَغْل، کما فی القاموس وغیره (۵). وقیل (۶): اسم للبَغل (۷).

وعَبَّاد هو ابن زیاد بن أبی سفیان . « إماره » بکسر الهمزه : الأمر والحکم .

ص: ۵۹۷

۱- ۱. البقره : ۸۵ .

۲- ۲. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۳ .

۳- ۳. أنظر شرح الکافیه للرضی : ۳ / ۲۴ .

۴- ۴. البیت لیزید بن ربیعه بن مُفَرِّغ الحِمْیَری، ویقال : إنّ ربیعه هو مفرّغ نفسه، وکان یزید حلیف قریش، ولمّا ولی سعیدُ بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلی یزید أن یصحبه، فأبی ورغب فی صحبه زیاد بن أبی سفیان، ولکنّه ما عتم أن کره البقاء معه، فأتی عَبَّاد بن زیاد فی سجستان فأقام معه، ثمّ ما لبث أن هجاه، فأخذه عبید اللّه بن زیاد أخو عَبَّاد فحبسه وعذبه، وبلغ ذلک معاویه بن أبی سفیان فأمر باطلاقه، وفی ذلک یقول کلمه منها بیت الشاهد ؛ أنظر أوضح المسالک : ۱ / ۱۱۶ ؛ ومغنی اللبیب : ۲ / ۴۶۲ ؛ وشرح ابن عقیل : ۲ / ۳۰۷ ؛ والإنصاف : ۲ / ۵۸۹ ؛ والصحاح : ۳ / ۹۴۷ ؛ وتهذیب اللغه : ۱۵ / ۴۵ ؛ وخزانه الأدب : ۶ / ۴۱ و ۴۸.

۵- ۵. القاموس المحیط : ۲ / ۲۲۹ ؛ وانظر أیضًا الصحاح : ۳ / ۹۴۷ ؛ وکتاب العین : ۱ / ۳۲۱ .

۶- ۶. قائله الفیروزآبادی، قال فی « القاموس المحیط ۲ / ۲۲۹ » : و عَدَس : زَجْرٌ للبِغَال، و اسمٌ لِلبَغْل أیضًا، واسمُ رَجُلٍ کان عَنیفًا بالبِغَال، أیّامَ سلیمانَ، صلوات اللّه وسلامه علیه .

۷- ۷. قال الرضی رحمه الله فی « شرح الکافیه ۳ / ۱۲۲ » : و عدس لزَجْر البَغْل، و قد سُمّی به بَغل، و فی قوله : عدس إلی آخره، زجر، ولیس باسم البغل، وإلاّ لم یسکن آخره، إلاّ أن یقال : أجری الوصل مجری الوقف .

التركيب : « عَدَس » منادى بحذف (١) حرف النداء . « ما » نافيه ملغى (٢) عن العمل لتقدّم الخبر . « لِعَبَّاد » متعلّق بمحذوف خبرٌ . و « إِمَـارَه » مبتـدأ مؤخّر، فيه مسوّغـان : تقـديم الخبر الظرفىّ، و كونه مصـدرًا ؛ و « عليـك » متعلّق به إن جوّزنا تقـديم معموله الظرفىّ عليه، و إلاّ حال من الضـمير فى : لِعَبَّاد . و « هذا » مبتدأ، و « تَحْمِلِين » صـلته، و فيه الشاهد حيث وقعت « ذا » موصولاً مع انّه لم يتقدّم عليها « ما » ولا « مَنْ » ؛ و « طَلِيق » خبر المبتدأ .

المعنى : إعلم : انّ هـذا البيت ليزيد بن مُفَرِّغ (٣) ــ بضمّ الميم وفتـح الفاء وتشديـد الراء المكسوره و فى آخره غين معجمه ــ و هو كـان كثيرًا مـا يهجو عَبَّاد المـذكور، حتّى كان كتب هجوه على الحيطان، فلمّا ظفر به عَبَّاد أمره بمحو الهجو الّـذى كتبه على الحيطـان بأظفاره، ففسـدت أنامله لـذلک، ثمّ أطال سـجنه، فكلّموا فيه معاويه، فأمر بإخراجه، فلمّا أخرج قـدّمت له بغله، فركبها، فنفرت فقال : عَدَس ما لِعَبَّاد، البيت (۴).

قوله : « و هذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ » معناه : والّذى تَحْمِلينَه طَلِيق من الحبس .

قوله: بأنّ «هذا طَلِيق» جمله اسميّه، و«تَحْمِلِينَ» حال أى: محمولاً.

يعنى : انّ « هـا » فى : « هـذا » للتنبيه، و « ذا » للإشـاره مبتـدأ، و « طَلِيق » خبره، و « تَحْمِلِينَ » حـالٌ إمّا من الضـمير فى : « طَلِيق »، قدّمت على عاملها و صاحبها لِمَا

ص: ۵۹۸

١- ١. فى « ب » : يحذف .

٢- ٢. فى هامش « ش » : ملغ ؛ و عليه علامه : ظ .

٣- ٣. قـال فى « القاموس المحيط ٣ / ١١١ » : وَيَزِيـدُ بنُ رَبِيعَهَ بنِ مُفَرِّغٍ، كَمُحـدِّثٍ : شَاعِرٌ، جَدُّهُ رَاهَنَ على أن يَشْـرَبَ عُسًّا مِن لَبَن، فَفَرَّغَهُ شُـرْبًا، إنتهى . جـاء ترجمته فى الأعلام : ٨ / ١٨٣ ؛ ووفيـات الأعيان : ۶ / ٣۴٢ ؛ وتاريخ الإسـلام للذهبى : ۵ / ٢۶٨ ؛ وسير أعلام النبلاء : ٣ / ۵٢٢ ؛ والكنى والألقاب : ١ / ۴١٨.

۴- ۴. أنظر شرح التصريح : ١ / ١۶۵ .

سیجیء فی قوله :

[۴۹ _] وَالحَالُ إنْ یُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا *** أَوْ صِفَهٍ أشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِیمُهُ [کَمُسْرِعَا *** ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَیْدٌ دَعَا] (۱)

قیل (۲) : أو من « ذا »، والعامل معنی الإشاره، والتقدیر : و هذا طلیق من الحبس حال کونه محمولاً علیک .

حلّ العباره

قوله : و هو حَسَنٌ أو متعیّنٌ .

یعنی : ما ذکره (۳) سراج الدّین (۴) فی : « هذا تَحْمِلِین طَلِیق » من حذف الموصول فیه، حَسَنٌ أو متعیّنٌ، بیانه هو : انّ الظاهر مراده انّ « تَحْمِلِین » لایکون حالاً لأنّه خطابٌ إلی مفرد المؤنّث المخاطب، فلایصحّ تأویله بمحمولاً علی ما ذکره ذلک المجیب، فعلی هذا یکون صلهٌ ؛ و عند غیر الکوفیّین حیث اشترطوا تقدّم « مَا » و « مَنْ » الإستفهامیّتین فی الحکم بکون « ذا » موصولاً تعیّن القول بحذف الموصول کما لایخفی، فقوله : « أو متعیّنٌ » إشارهٌ إلی ذلک ؛ وعند الکوفیّین حیث لم یشترطوا ذلک فی الحکم بکون « ذا » موصولاً، تقدیر الموصول هنا وإن لم یکن متعیّنًا، لجواز کون « ذا » فی : « هذا تَحْمِلِین » موصولاً

۱- ۱. ما بین المعقوفین أثبتناه من المصدر : ألفیّه ابن مالک، مبحث الحال .

۲- ۲. قائله ابن هشام فی مغنی اللبیب : ۲ / ۴۶۲ .

۳- ۳. فی « ب » : ما ذکر .

۴- ۴. هو عمر بن رسلان بن نصیر بن صالح الکنانی، العسقلانی الأصل، ثمّ البلقینی المصری الشافعی، أبو حفص، سراج الدین (۷۲۴ _ ۸۰۵ ه)؛ مجتهد، حافظ للحدیث، من العلماء بالدین، ولد فی بلقِینه (من غربیه مصر) وتعلّم بالقاهره . من کتبه : محاسن الاصطلاح فی الحدیث، وحواش علی الروضه، والأجوبه المرضیّه عن المسائل المکّیه، والتدریب فی فقه الشافعیه، وغیرها ؛ الأعلام : ۵ / ۴۶ ؛ و جاء ترجمته أیضًا فی : معجم المؤلّفین : ۷ / ۲۸۴ .

و « تَحْمِلِين » صلته كما مرّ، إلاّ انّ الظاهر تقدير الموصول هنا أرجح من القول بكون « ذا » فى : « هذا تَحْمِلِين » موصولاً، لوجود المرجّح على كونها من أسماء الإشاره، و هو دخول هاء التنبيه، فحينئذ يكون تقدير الموصول فى البيت حَسَنًا، فقوله : « وهو حَسَنٌ » إشارةٌ إلى ذلك .

و هذا ما خطر فى البال عند تفرّق الحواس والأحوال فى حلّ العباره .

قوله : أى وكلّ الموصولات .

انّما لم يقيّدها بالإسميّه بأن يقول : أى وكلّ الموصولات الإسميّه، مع انّ الحكم الآتى مختصّ بها لعدم ذكر المصنّف الموصول الحرفى، فلايتوهّم عود ضمير : « كلّها » فى قوله : « وكلّها تلزم » إلى آخره، إليه حتّى يحتاج لإخراجه إلى قيدٍ .

يجب مطابقه العائد مع الموصول

قوله : مطابق له إفرادًا وتذكيرًا وغيرهما .

إعلم : انّ مضمون الصله متعلّق بالموصول، فلابدّ من رابط فيها ليربطه به، وهو الضمير العائد إلى الموصول .

إذا عرفت ذلك نقول : انّ الموصول إمّا : مَنْ و مَا، أو غيرهما، و سيجىء الكلام فى الأولين، والكلام الآن فى غير مَنْ و مَا، فاعلم : انّ الضمير العائد إليه يجب مطابقته معه فى التذكير والتأنيث والإفراد والتثنيه والجمع، تقول : جاءنى الّذى أكرمته، واللّذان أكرمتهما، والّذين أكرمتهم، و جاءتنى الّتى أكرمتها، واللّتان أكرمتهما، واللاّتى أكرمتهنّ .

و هكذا فى ضمير « أل »، فانّه يلزم فيه اعتبار المعنى، تقول : جاء الضارب

والضاربـان والضـاربون، و جاءتنی الضاربه والضاربتان والضاربات، و هكـذا ؛ وذلک أمّا فی الّذی والّتی و فروعهما (1) فظاهر، وأمّا فی « أل » فلأنّک لو قلت : « جاءنی الضارب » فی الجمع مثلاً أو فی المؤنّث لم یعلم المراد عنـد عدم القرینه علی تعیینه، ثمّ قالوا فی الجمیع إطّرادًا للباب .

قد یغنی الظاهر عن العائد الضمیر

ولایخفی علیک انّ ما مرّ من کون الرابط هو الضمیر، أمرٌ أغلبیّ لا دائمیّ، إذ قد یغنی الظاهر عن الضمیر کقول الشاعر :

[۵۰ _] فَیَا رَبَّ لَیْلَی أَنْتَ فِی کُلِّ مَوْطِنٍ *** وَ أَنْتَ الَّذِی فِی رَحْمَهِ اللّه ِ أَطْمَعُ (2)

أی : فی رحمته ؛ و نحو : « جاءنی زیدٌ الّذی ضرب زید »، لکنّه نادر، ولعلّه لهذا أطلق المصنّف کون العائد بالضمیر، حیث قال :

[۵۱ _] وَ کُلُّهَا تَلْزَمُ (3) بَعْدَهُ صِلَهْ *** عَلَی ضَمِیرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ

إذ النادر کالمعدوم .

العائد یکون من ضمیر الغائب ولو کان المخبر عنه متکلّمًا أو مخاطبًا

ثمّ اعلم أیضًـا : انّ الموصول لایخلو إمّا أن یکون خبرًا (4) عن غیر المخاطب والمتکلّم، أو عنهمـا، و علی الأوّل یلزم أن یکون الضمیر العائد من ضمیر الغائب

۱- ۱. فی « ش » : وفرعهما .

۲- ۲. هو من أبیات لقیس بن الملوح، و هو مجنون لیلی العامریّه ؛ أنظر : شرح التسهیل : ۱ / ۱۸۲ و ۲۰۷ ؛ وشرح شواهد المغنی : ۲ / ۵۵۹ ؛ وشرح الأشمونی : ۱ / ۶۷ ؛ وشرح التصریح : ۱ / ۱۴۰ ؛ ومغنی اللبیب : ۱ / ۲۱۰ و ۲ / ۵۰۴ ؛ و همع الهوامع : ۱ / ۸۷ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۲۴۵ .

۳- ۳. فی المصدر : یَلْزَمُ .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ص و ش » : کنایه [بخطّه دام ظلّه العالی].

كقولك : جاءنى زيـد الّذى هو عالم، و قوله تعالى : « الْحَمْدُ للّه ِ الَّذِى خَلَقَ السَّمَاوَاتِ » (۱)، و غيرهما ؛ و على الثانى الأكثر أن يكون العائد أيضًا من الغائب كما صرّح به نجم الأئمّه، قال :

لأنّ المظهرات كلّها غيب، نحو : أنت الّذى فعل كذا (۲)، وأنا الّذى قال كذا (۳).

و قوله عليه السلام :

أنت الّذى عطاؤه أكثر من منعه ؛ و أنت الّذى رضاه أوفر من سـخطه (۴) ؛ وأنا الّذى أمرته بالدعاء (۵)، فقال : لبّيك و سعديك ... ؛ وأنا الّـذى أوقرت (۶) الخطايا ظهره، و أنا الّذى أفنت الـذنوب عمره، وأنا الّـذى بجهله عصاك، و لـم تكن أهلاً منه لذاك (۷).

و جاز أن يكون من ضمير المتكلّم والمخاطب حينئذٍ حملاً على المعنى، كقول علىّ عليه السلام : [۵۲ _] أَنَا الَّذِى سَمَّتْنِى أُمِّى حَيْدَرَه (۸).

۱- ۱. الأنعام : ۱ .
۲- ۲. « أنت الّذى فعل كذا » لم يرد فى المصدر .
۳- ۳. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۲۷ .
۴- ۴. فى المصدر : و يا من رضاه أوفر من سخطه .
۵- ۵. فى المصدر : وأنا يا إلهى عبدك الّذى أمرته بالدعاء .
۶- ۶. أوقرت أى : أثقلت .
۷- ۷. الصحيفه السجاديّه : ص ۹۹، دعاؤه عليه السلام فى الاستقاله والتضرّع فى طلب العفو، الرقم ۴۹ .
۸- ۸. بقيّته كما رواه عنه مسلم فى صحيحه : ۵ / ۱۹۵ ؛ وأحمد فى مسنده ۴ / ۵۲ : ··· كَلَيْثِ غَابَاتٍ كَرِيه المَنظَرَه أوفيهم بالصاع كيلَ السَنْدَرَه و هكذا ذكرت الأبيات البيهقى فى السنن الكبرى : ۹ / ۱۳۱ . وفى اللسان : كَلَيْثِ غَابَاتٍ غَلِيظِ القَصَـرَه _ أَكِيلُكُم بالسيفِ كَيْلَ السَّنْدَرَه . وزاد ابن برى فى الرجز قبل « أكيلكم بالسيف كيل السندره » : أضرب بالسيف رقاب الكفره . والسَنْدَرَه : ضربٌ من الكيـل غراف جراف واسع، والسـندر : مكيـال معروف ؛ والقَصَـرَه : أصـل العنق . معناه : أقتل العـدوّ قتلاً واسـعًا كبيرًا ذريعًا . قال فى « لسان العرب : ۴ / ۱۷۴ » : حَيْـدَرَهُ : الأَسَدُ ؛ قال الأزهرى: قال أبوالعبّاس أحمد بن يحيى : لم تختلف الرواه فى أنّ هـذه الأبيـات لعلىّ بن أبى طـالب رضوان اللّه عليه . والبيت له فى: بحار الأنوار: ۲۱ / ۴ و ۳۹ / ۱۴، وكتاب العين: ۳ / ۱۷۹، وغريب الحديث لابن قتيبه: ۱ / ۳۵۰، وتاج العروس: ۶ / ۲۵۳، والفائق فى غريب الحديث: ۱ / ۲۳۲، والعمده لابن البطريق: ۱۴۸.

وقولک : وأنت الّذی ترحم العباد . وقوله علیه السلام :

أنت الّذی وسعت کلّ شیء رحمه و علمًا، وأنت الّذی جعلت لکلّ مخلوق فی نعمک سهمًا ...، و أنت الّذی وصفت نفسک بالرحمه، فصلّ علی محمّد و آله، فارحمنی، و أنت الّذی سمّیت نفسک بالعفو، فصلّ علی محمّد وآله (۱)، واعف عنّی (۲).

و عن المازنی انّه قال : لو لم أسمعه لم أجوّزه (۳).

قال نجم الأئمّه :

هذا کلّه إذا لم یکن للتشبیه، أمّا معه فلیس إلاّ الغیبه، کقوله : أنا حاتم الّذی وهب المال، أی : مثل حاتم (۴).

و قال أیضًا :

و إن کان ضمیران (۵)، جاز لک فی غیر التشبیه حمل أحدهما علی اللفظ، و حمل الآخر علی المعنی، نحو : أنا الّذی قلت کذا وضرب زیدًا، و أنت الرجل الّذی قال کذا و ضربت عمروًا (۶).

هذا کلّه إذا کان الموصول خبرًا عن الضمیر، وأمّا إذا کان مخبرًا عنه بالمتکلّم

ص: ۶۰۳

۱- ۱. « فصلّ علی محمّد وآله » لم یرد فی المصدر .
۲- ۲. الصحیفه السجادیّه : ص ۹۹ و ۱۰۰ ؛ دعاؤه علیه السلام فی الإستقاله والتضرّع فی طلب العفو، الرقم ۴۹.
۳- ۳. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : ۳ / ۲۷ .
۴- ۴. شرح الکافیه : ۳ / ۲۷ .
۵- ۵. فی المصدر : ضمیرین .
۶- ۶. شرح الکافیه : ۳ / ۲۸ .

والمخـاطب، فلم يجز الحمـل على المعنى كما صـرّح به أيضًا (١)، فلايجوز : الّـذى ضـربت أنا، والّذى ضـربت أنت، قال : إذ لا فائـده إذن فى الاخبار، لأنّك إذا قلت: الّـذى ضـربت، فقد علم المخاطب أنّ الضارب هو المتكلّم، فيبقى الاخبار بأنا لغوًا، وكذا قولك : الّذى قلت أنت .

يجوز فى ضمير « مَنْ » و « مَا » مراعاه اللفظ والمعنى

قوله : و يجوز فى ضمير « مَنْ » و « مَا » مراعاه اللفظ والمعنى .

لمّا ذكر أوّلاً انّه لابدّ للضـمير العائد أن يطابق الموصول فى الإفراد والتذكير وفرعهما، أراد أن ينبّه انّ ذلك الحكم ليس بواجب فى جميع الموصولـات، حيث ذكر انّ « مَنْ » و « مَـا » يجوز فى ضـميرهما مراعـاه اللفـظ، أى لفظ « مَنْ » و « مَا »، فيفرد الضـمير مـذكّرًا، لأنّ لفظهما مفرد مـذكّر وإن كان معناهما خلاف ذلك ؛ وكـذا مراعاه معناهما، فيفرد الضـمير مـذكّرًا إذا كان معناهما ذلك، و مؤنّثًا كذلك، ويثنّى ويجمع على وفق المعنى .

أمّا الأوّل فكقوله تعالى : « فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ » (٢)، حيث انّ العائـد إلى الموصول فيه مفرد مـذكّر مع انّ « مَنْ » معنـاه الجمع، إذ « مِنْهم مَنْ يَمشِى عَلى رِجْلَين » مثلاً بتقـدير : ومِنهم الّـذين يمشون .

وأمّـا الثـانى فكقوله تعالى : « وَ مَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلّه ِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا » (٣)، حيث انّ العائـد إلى « مَنْ » فى : « يَقْنُتْ » مفردٌ مذكّرٌ مع انّ معناه

١- ١. صرّح به فى شرح الكافيه : ٣ / ٢٨ .

٢- ٢. النور : ۴۵ .

٣- ٣. الأحزاب : ٣١ .

مؤنّث بقرينه قوله تعالى : « مِنْكَنّ » و « تعمل صالحًا نؤتها أجرها » حملًا على اللفظ ؛ و فى : « تعمل » مؤنّثٌ حملًا على المعنى، وكذا الضمير فى : « نؤتها أجرها »، إذ الكلام فى مطلق الضمير العائد إلى « مَنْ » و « مَا » سواء كان فى الصله أو لا، و كذا قوله تعالى : « وَ مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ » (١) حيث أتى بصيغه الجمع نظرًا إلى المعنى .

هذا فى « مَنْ »، و أمّا فى « مَا » فكقوله تعالى : « فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » (٢)، لأنّ « مَا » معناه مؤنّث هنا مع انّ العائد فى الصله مذكّر ؛ وغيرها (٣). لكن مراعاه اللفظ أولى وأكثر، و ذلك لما مرّ مِن انّ « مَنْ » و « مَا » مفردين فى اللفظ و مذكّرين، و لفظهما أقرب إلى تلك العباره المحموله عليهما من المعنى، إذ هو وُصْلَةٌ إلى المعنى .

المواضع الّتى ترجّح فيها مراعاه المعنى فى الضمير

اشاره

و قال نجم الأئمّه بعد الحكم بأكثريّه مراعاه اللفظ :

و إن تقدّم على المحمول على « مَنْ » و « مَا » ما يعضد المعنى، نختار (۴) مراعاه المعنى فى ذلك المحمول، كقولك : مِنهنّ مَنْ أحبّها، فهو أولى من قولك : أحبّه، لتقدّم لفظه هنّ (۵)، فلهذا لم يختلف القرّاء فى تذكير : « و مَنْ يقنت مِنكنّ »، بخلاف قوله تعالى : « وتعمل »، لأنّه جاء بعد قوله تعالى : « منكنّ » و هو عاضدٌ للمعنى، فلذا قال تعالى : « نؤتها أجرها » بالتأنيث ؛ وإن حصل بمراعاه اللفظ لبسٌ

١- ١. يونس : ۴٢ .

٢- ٢. النساء : ٣ .

٣- ٣. جاء فى حاشيه « ش » : أى غير هذه الأمثله المذكوره، لمحرّره .

۴- ۴. فى المصدر : اختير .

۵- ۵. فى المصدر : منهنّ .

وجب مراعاةُ المعنى، فلا تقول : لقيت مَنْ أحبّه، وأنت تريد النسوان، إلاّ أن يكون هناک قرينه (۱).

و قال :

يجب مراعـاه المعنى أيضًـا فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى، نحو : مَنْ هى محسـنهٌ أمّک، و لا يجوز : محسنٌ، لأنّه خبر لهى المحموله على معنى « مَن » الّذى بمعنى الّتى، والخبر المشتقّ يجب مطابقته للمبتدأ تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنيهً وجمعًا .

قال :

أجاز ابن السرّاج : مَنْ هى محسنٌ، نظرًا إلى انّ « هى » مراد به « من » الّذى يجوز اعتبار لفظه و معناه (۲).

ثمّ اعلم : انّ مـا مرّ من مراعـاه اللفـظ والمعنى فى « مَنْ » و « مَـا » لا ـيختصّ بمـا إذا كان كلٌّ منهما مكرّرًا فى الكلام، فيراعى فى أحـدهما اللفظ و فى الآ ـخر المعنى، فيجوز ذلـک وإن لم يتكرّرا بـأن كـان لفـظُ « مَنْ » مثلاًـ غير متكرّر فى الكلام، فيجوز لک حينئذٍ فى أحد الضـميرين العائدين إلى الموصول مراعاه اللفظ و فى الآخر مراعاه المعنى كما تقدّم، و من ذلک قوله تعالى : « وَ مَنْ يُؤْمِنْ بِـاللّه ِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُـدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِـدِينَ فِيهَا أَبَـدًا » (۳)، حيث انّ أوّلاًـ لاحظ اللفظ فأتى بضمير المفرد المذكّر، و ثانيًا لاحظ المعنى فقال : « خالدين »، ثمّ بعد ذلک أيضًا لاحظ اللفظ فقال : « قَدْ أحْسَنَ اللّه ُلَهُ رِزْقًا ».

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۵۷ .

۲- ۲. شرح الكافيه للرضى : ۳ / ۵۷ .

۳- ۳. الطلاق : ۱۱ .

لكن هـذا لا إشـكال فيه إذا قدّم مراعاه اللفظ على المعنى كما مرّ، و أمّا إذا قدّم مراعاه المعنى فقد نُقِل عن بعض الكوفيّين المنع من مراعاه اللفظ حينئذ (١)، لكن الأولى : الجواز، و من ذلك قوله تعالى : « وَ قَالُوا مَا فِي بُطُونِ هـذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَ مُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا » (٢)، حيث أنّث « خـالصه » باعتبـار معنى « مـا » فى : « مـا فى بطون »، فـانّ معناها : الأَجِنَّه، ثمّ ذكر « محرّم »باعتبار لفظها .

هـذا أحد الوجه فى الآيه، والوجه الثانى : أن يكون التاء فى : « خالصه » للمبالغه لا للتأنيث، وإن ادّعى بعضـهم عدم جواز لحوق التاء للمبالغه فى اسم الفاعل (٣)، لكنّا قد أثبتنا جوازه فى مبحث الحال فى هذه الحاشيه فى قوله تعالى: « وَ مَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ » (۴)، من أراد الإطّلاع فعليه الرجوع إليه (۵).

والوجه الثالث هو : أن يكون التاء فى الخالصه للمصدريّه، فيكون « خالصه » مصدرًا كالعافيه، وقع موقع الخالص (۶).

هذا كلّه فى قراءه الرفع (٧)، و قرئ « خالصةً » بالنصب (٨) على انّه مصدرٌ

ص: ۶۰۷

١- ١. نقله أبو سعيد السيرافى عن بعض الكوفيّين ؛ أنظر شرح الرضى على الكافيه : ٣ / ٥٨ .
٢- ٢. الأنعام : ١٣٩ .
٣- ٣. لم نعثر عليه .
۴- ۴. سبأ : ٢٨ .
۵- ۵. قـال قـدس سره فى « الجزء الثـانى من الحاشـيه : مخطوط » ما هـذا لفظه : ... و فيه نظر لعـدم ظهور لحوق تاء المبالغه فى الفاعل، بل بعض منهم حصـر مواضع لحوقها فى : فعول وفعال ومفعال، لكن الإنصاف عدم تسـليم هذا الحصر لورود لحوقها فى الفاعل أيضًا، كما ورد عنه عليه السـلام حيث سـئل عن فضل الراوى والعابـد، وهو هـذا : رجل راويه لحديثكم، إلى أن قال عليه السلام : الراويه لحديثنا، إلى أن قال : أفضل من ألف عابد .
۶- ۶. ذكرت الوجوه الثلاثه الشيخ الطوسى فى التبيان : ۴ / ٢٩١ .
٧- ٧. قال الشـيخ الطبرسـى قدس سره فى « مجمع البيان ۴ / ١٧٣ » : وأمّا خالصةٌ بالرفع على القراءه المشـهوره، فتقـديره: ما فى بطون الأنعام من الأنعام خالصةٌ لنا، أى : خالص، فأنّث للمبالغه فى الخلوص .
٨- ٨. و هى قراءه ابن عبّاس و قتاده وابن جبير والأعرج ؛ أنظر : تفسير القرطبى : ٧ / ٩۶.

مؤكّدٌ، والخبر : « لذكورنا » كما صرّح به بعضهم (١)، أو حالٌ من الضمير الّذى هو فى الظرف، أى : « فى بطون هذه الأنعام »، لا من الّذى فى : « لذكورنا »، ولا من الذكور، لأنّ الحال لاتتقدّم على العامل المعنوىّ و على صاحبه المجرور، كما يجىء .

تنبيهٌ

تذكير الضمير فى « فيه » فى قوله تعالى: « وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ » (٢) لأنّ المراد بالميته ما يعمّ الذَّكر والاُنثى، فغلب الذَّكر .

اشتراط كون جمله الصله خبريّه

قوله : خبريّه خاليه من معنى التعجّب .

و ذلك لأنّ الصله ينبغى أن يكون مضمونها معلومَ الوقوع للمخاطب فى إعتقاد المتكلّم، إذ قولك : « الّذى جاءك فهو عالم »، المتكلّم بهذا الكلام مثلًا يعتقد أنّ مضمون الصله معلوم الثبوت للموصول عند المخاطب، لكنّه أراد إثبات حكم آخر له غير معلوم للمخاطب فقال : و هو عالم، و معلوم انّ ما ذكر لايتحقّق إلاّ فى الجمله الخبريّه، لأنّ الإنشائيّه إمّا : طلبيّه، أو إيقاعيّه، وأيّهما كان لايعرف مضمونهما إلّا بعد إيراد صيغهما .

ثمّ انّ الظاهر من الشارح حيث قيّد الخبريّه بخلوّها من معنى التعجّب، كون الجمله التعجّبيّه خبريّه، وقد صرّح ابن الحاجب ونجم الأئمّه انّها من الإنشائيّه (٣).

ص: ٦٠٨

١- ١. صرّح به الشيخ الطبرسى قدس سره فى تفسيره المسمّى بجوامع الجامع : ۴ / ٢٩١ .

٢- ٢. الأنعام : ١٣٩ .

٣- ٣. شرح الرضى على الكافيه : ۴ / ٢٢٧ .

وكيف كان، عدم جواز وقوعها صله ظاهرٌ، كانت إنشاءً أو لا، كما هو الظاهر ؛ أمّا على الأوّل فظاهر، وأمّا على الثانى فلِمَا فى التعجّب من الإبهام المنافى للتعريف، فلايقال : مررت بالّذى ما أحسنه .

مضمونُ الصله معهودٌ

قوله : معهود معناها غالبًا .

و ذلك لأنّ الغرض من إتيان الصله أن يعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول، فلابدّ من أن يكون مضمون الصله معلومًا ليتمكّن المعرفه، قال نجم الأئمّه :

وَضْعُ الموصول على أن يطلقه المتكلّم على ما يعتقد أنّ المخاطب يعرفه بكونه محكومًا عليه بحكم معلوم الحصول له، إنتهى (1).

وانّما قال : « غالبًا »، لأنّه قد يكون الإتيان بالموصول لأجل التهويل والتعظيم، فحينئذ يحسن إبهام الصله، فلاتكون مضمونها معهوده كقوله تعالى : « فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ » (2)، أى : الّذى غشيهم أمرٌ عظيمٌ .

قال المصنّف : المشهور عند النحويّين تقييد الجمله الموصول بها بكونها معهوده، و ذلك غير لازم ؛ لأنّ الموصول قد يراد به معهودٌ، فتكون صلته معهوده، كقوله تعالى : « وَ إِذْ تَقُولُ لِلَّذِى أَنْعَمَ اللّه ُعَلَيْهِ » (3) ؛ وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى : « كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ » (4) ؛ وقد يُقْصدُ تعظيم الموصول فتبهم صلته، كقوله تعالى : « فَأَوْحَى إِلى عَبْدِهِ مَا أَوْحى »(5)، إنتهى ملخّصًا (6).

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۷ .

۲- ۲. طه : ۷۸ .

۳- ۳. الأحزاب : ۳۷ .

۴- ۴. البقره : ۱۷۱ .

۵- ۵. النجم : ۱۰ .

۶- ۶. شرح التسهيل : ۱ / ۱۸۳ .

قوله : و هو الظرف والمجرور إذا كانا تامّين .

أراد بـالمجرور الجـارّ والمجرور معًـا، إذ المجرور فقـط ليس شبيهًـا بـالجمله، بـل مفردٌ كسـائر الأسـماء، فتعيّـن أن يكـون المراد بالمجرور الجارّ والمجرور .

وهكـذا إذا قيل : « الجارّ في : مررت بزيـد، متعلّقٌ بمررت »، فانّ المراد الجارّ والمجرور، وهذا ــ أعنى إسـتعمال المجرور وإراده الجارّ والمجرور وبالعكس (۱) ــ شايعٌ عندهم .

معنى قولهم: الجارّ والمجرور كالفقير والمسكين إذا اجتمعا افترقا و إذا افترقا اجتمعا

إذا علمت ذلـك ظهر لك انّهم متى ذكروا كلّا من الجارّ والمجرور مع عـدم إسـتعمال الآخر، كان المراد هما معًا، وأمّا إذا ذُكِرَا كقولـك : « الجـارّ والمجرور في بزيـد متعلّق بمررت »، فكـان المراد من كـلٍّ منهمـا معناهما الخاصّ، و هـذا معنى قولهم: الجارّ والمجرور كالفقير والمسكين، إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا.

بيان المراد من الظرف التامّ والناقص

وانّمـا قيّـد الظرف والمجرور بكونهمـا تـامّين، ليخرج النـاقص منهمـا، والمراد بالتـامّ منهمـا : مـا يفهم بمجرّد ذكره مـا يتعلّق به، كقولك : جاء الّذى عندك، والّذى في الدار ؛ فانّ بمجرّد ذكر « عندك » و « في الدار » يفهم انّ متعلّقهما من أفعال العموم .

ص: ۶۱۰

---

۱ – ۱. جـاء في حاشـيه « ش » : قـوله سـلّمه اللّه تعـالى : « و بـالعكس »، مقتضـى العكس هنـا هـو أن يقـال : أن يسـتعمل الجـارّ والمجرور و يراد المجرور، ولايخفى انّ هذا المعنى غير مراد، و إن كان مقتضـى العباره، بل المراد: إسـتعمال الجارّ وإراده الجارّ والمجرور، كما لايخفى على من لاحظ أطراف الكلام الشريف، فلاحظ ولاتغفل، لمحرّره حين التحرير .

والمراد بالناقص : ما لم يكن كذلك، أى : لم يفهم بمجرّد ذكره متعلّقه، كقولك : جاء الّذى مكانًا، و جاء الّذى بك ؛ فانّه لايعلم فى المثالين بمجرّد ذكر الظرف مثلاً متعلّقه، بل لابدّ أن يذكر فيقال : جاء الّذى سكن مكانًا، والّذى قربك ؛ فلايجوز أن يقع مثل هذا الظرف والمجرور صله، لعدم الفائده .

ثمّ انّه انّما يكون الظرف والمجرور التامّان شبه الجمله، لإفادتهما معناها، ولايخفى عليك انّ القول بأنّهما شبيهان للجمله انّما يصحّ على مذهب السيرافى حيث ذهب إلى انّ الفعل حذف مع الضمير (۱)، فتأمّل .

وأمّا على مذهب الأكثر حيث قالوا : انّ المحذوف هو الفعل وحده، والضمير انتقل منه بعد الحذف إلى الظرف أو المجرور (۲) كما هو الحقّ، فلا، لكون كلّ منهما جمله حينئذٍ .

قوله : و يتعلّق الظرف والمجرور الواقعان صله باستقرّ محذوفًا وجوبًا .

قوله : « باستقرّ »، متعلّق بقوله : « يتعلّق » ؛ انّما قال : « باستقرّ » تنبيهًا على عدم جواز كون المتعلّق هنا مستقرًّا، لما مرّ من انّ الصله لابدّ أن يكون جمله .

وفيه نظرٌ، لأنّ هذا انّما يدلّ على عدم جواز كون مستقرّ صله وحده، ولايلزم منه عدم جواز تعلّق الظرف الواقع صله به، لجواز أن يكون متعلّق الظرف مستقرًّا مثلاً ويكون الصله جمله اسميّه بأن يكون تقدير قولك « الّذى عندك » : الّذى هو مستقرّ عندك .

* * *

۱- ۱. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۱ / ۲۴۶ .

۲- ۲. نقله الرضى عن أبى على و من تابعه فى شرح الكافيه : ۱ / ۲۴۶ .

وجه عدم جواز تعلّق الظرف والمجرور الواقعين صله باسم الفاعل والمفعول

واُجيب عن ذلك بانّه انّما (۱) لم يجز فی الصله أن يقال : انّ نحو : « جاء الّذی فی الدار » بتقدير مستقرّ، على انّه خبرٌ لمحذوفٍ على حدّ قراءه بعضهم : « تَمَامًا عَلَى الَّذِيآ أَحْسَنُ » (۲) بالرفع (۳)، لقلّه ذلك (۴) واطّراد هذا (۵).

قيل : المشار إليه بذلك على حدّ قراءه بعضهم: « تمامًا على الّذی أحسن »، وبهذا نحو : جاء الّذی فی الدار (۶).

والأولى أن يقول فی الجواب : انّ عدم جواز ذلك لأنّ شرط حذف صدر الصله ــ على ما سيجیء ــ هو : انّ الباقی لم يكن صالحًا للوصل به، فعلى هذا لو قلنا فی نحو « الّذی فی الدار » : انّه بتقدير : هو مستقرّ فی الدار، لكان « فی الدار » فی المثال المذكور خبرًا عن « هو » ، و « هو » عائدٌ قد حُذِف مع صلاحيّه الباقی ــ وهو: فی الدار ــ للوصل به، و قد عرفت انّه غير جائز، فلايجوز أن يكون متعلّق الظرف والمجرور الواقعين صله إلاّ الفعل، و هو المطلوب .

إن قلت : هذا مشترك الورود، إذ على تقدير أن يكون المتعلّق فعلًا يكون عائدُ الموصول الضميرَ فی الفعل، و مع حذف الفعل يلزم حذف العائد أيضًا مع صلاحيّه الباقی للوصل به . قلت : قد تقدّم انّ الحقّ انّ المحذوف هو الفعل فقط، بخلاف الضمير، فانّه ينتقل منه إلى الظرف والمجرور بعد الحذف، فلا محذور، هذا .

ص: ۶۱۲

۱- ۱. « انّما » لم يرد فی « ب و ش ».

۲- ۲. الأنعام : ۱۵۴ .

۳- ۳. الرسم المصحفی : « أَحْسَنَ » بالنصب . وقراءه الرفع هی قراءه : يحيی بن يعمر، و عبداللّه بن أبی اسحاق الحضرمی، و هی شاذّه ؛ أنظر : مجمع البيان : ۴ / ۱۹۵ ؛ وتفسير القرطبی : ۷ / ۱۴۲.

۴- ۴. فی المصدر : ذاك .

۵- ۵. نقله ابن هشام عن ابن يعيش فی مغنی اللبيب : ۲ / ۴۴۷ .

۶- ۶. لم نقف عليه .

اسمُ الفاعل فی سیاق النفی مع فاعله جملهٌ

إن قلت : انّ اسم الفاعـل إذا وقع فی سـیاق حرف النفی یکون مع فاعله جمله کما صـرّحوا به، فلیکن کـذلک إذا وقع فی سـیاق الموصول، وإلاّ فما الفرق بینهما ؟

قلت : الفرق بینهمـا انّ حرف النفی لمـا اختصّ بمعـانی الأفعـال، نزل اسم الفاعـل بمنزله الفعـل، فحکم علیه بأنّه مع فاعله جمله، بخلاف الموصول، فانّه لا إختصاص له بالأفعال ؛ کذا قاله بعضهم (۱) سؤالاً و جوابًا .

ثمّ اعلم : انّه لیس المراد باسـتقرّ فی قوله : « و یتعلّق الظرف والمجرور الواقعان صـله باسـتقرّ » لفظ : « استقرّ » فقط، بل المراد منه أن یکون متعلّقهما من الأفعال العامّه، أی ممّا لایخلو منه فعل نحو : کان، و حصل، و ثبت، و وجد .

ممّا یجب فیه حذف المتعلّق

ثمّ انّه انّما یجب حذف هذا المتعلّق لما قیل (۲) من قیام القرینه علی تعیّنه وسـدّ الظرف مسدّه، فلایجوز أن یقال : الّذی کان فی الـدار، والّذی کان عنـدک، وکذا یجب حذف متعلّق الظرف والمجرور إذا وقعا فی محلّ الخبر أو الحال أو الصـفه، کما یجیء کلّ منهما فی مبحثه، والعلّه المذکوره جاریه فی الجمیع .

ویسمّی هذه الظروف بالمستقرّ، وقد ذکرنا وجه تسمیتها بذلک فی « مبحث الحال »، و علی مرید الإطّلاع الرجوع إلیه (۳).

ص: ۶۱۳

۱- ۱. البعض هو العلاّمه محمّد بن سلیمان الکافیجی فی « شرح الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ».

۲- ۲. قائله نجم الأئمّه رحمه الله فی شرح الکافیه : ۱ / ۲۴۴ .

۳- ۳. قال قدس سره فی « مبحث الحال » ما هذا کلامه : وجه تسـمیتها بذلک هو : انّ ذلک لاسـتقرار الضـمیر فیها بناء علی انّه لمّا حذفت متعلّقاتها انتقلت الضـمائر منها إلی تلک الظروف، فاسـتقرّت فیها، فلذا یسـمّی بالمسـتقرّ، وأصـله: مسـتقرّ فیه، فقولنا : ظرف مسـتقرّ أی : الظرف المسـتقرّ فیـه، أی الضــمیر، فحـذف المجرور کمـا حـذف فی قولـک: اللفـظ المشـترک، أی اللفظ المشترک فیه ؛ و علی هـذا تسـمیه ما عـداها باللغو لکونه ملغی عن الضـمیر (الحلیه اللاّمعه : الجزء الثانی، مخطوط سـیصدر إن شاء اللّه تعالی عن مکتبتنا).

قوله : خالصه الوصفيّه .

إعلم : انّ المصنّف لمّا ذكر انّ صله الموصول تكون جمله أو شبهها، أراد أن ينبّه انّ ما مرّ مختصٌّ بغير « أل »، وأمّا صلتها فلا تكون جمله، ولامشابهًا بها، بل صلته ما أشار إليه بقوله : « و صفه صريحه » إلى آخره .

الصفه المشبّهه لاتقع صله لأل

ولايخفى انّ ظاهره _ كالشارح حيث فسّر غير الخالصه فيما بعد بما غلب عليه الإسميّه _ جواز كون الصفه المشبّهه صله لأل ؛ و قد صرّح به ابن المصنّف (١)، وابن هشام فى شرح القطر (٢).

وليس الحكم كذلك، لأنّ الصفه المشبّهه على ما صرّحوا به للثبوت، و قد عرفت انّ صله « أل » مؤوّله بالفعل، فإذا جاز وقوع الصفه المشبّهه صله لها، ينبغى أن تؤوّل (٣) بالفعل، وهو ينافى الثبوت، كما نبّهنا عليه سابقًا أيضًا .

معنى غلبه الاسميّه على الوصفيّه

قوله : و هى الّتى غلب عليها الإسميّه .

والمراد بغلبه الاسم على الوصف أن يصير الوصف بكثره الإستعمال مخصوصه

١- ١. شرح الألفيّه لابن الناظم : ٣٥ .

٢- ٢. شرح قطر الندى : ١٣٩ و ١٤٢ .

٣- ٣. فى « ب » : أن يؤوّل .

بذات معيّنه بعد ما كان صالحًا للإطلاق على موصوفات كثيره، ثمّ صار بعد الغلبه فى ذات غير جارٍ على شىء منها .

أفعل التفضيل لايقع صله « أل »

قوله : كالأبطح .

و هو اسم لمسيل الماء وإن كان فى الأصل أفعل التفضيل ؛ و ظاهر عباره الشارح يدلّ على انّه لو لم يغلب الإسميّه على الوصف فيه، لجاز وقوعه صله لأل ؛ وليس الأمر كذلك، لاتّفاقهم على انّ « أل » الداخله على اسم التفضيل ليست للموصول، كما ذكره ابن هشام و غيره (١).

و يحتمل أن يكون مرادُه من ذكر المثال بيانَ ما غلب فيه الإسميّه على الوصفيّه بعنوان المثال، لا انّه لو لم يكن غلبه الإسميّه على الوصفيّه فيه لجاز كونه صله « أل ».

قوله : و منه : [۵۳ _] مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ .

آخره : وَ لاَ الْاَءَصِيلِ وَ لاَ ذِى الرَّأْيِ وَ الْجَدَلِ (٢).

اللغه : « الحَكَم » بفتح الحاء المهمله والكاف : هو الّذى يجعله شخصان حاكمًا

ص: ۶۱۵

١- ١. مغنى اللبيب : ١ / ۴۹ .

٢- ٢. وهذا بيت للفرزدق، و اسمه : همام بن غالب بن صعصعه التيمى، يخاطب بها أعرابيًّا من بنى عذره بعد ما هجاه بحضره عبدالملك بن مروان بأبيات، و قد جعلوه حَكَمًا بين الفرزدق والأخطل وجرير بأنّ أيّهم أقبح منظرًا، و كان بينهم مهاجاه دائمًا . و قبله : بل أَرْغَمَ اللّه ُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يا ذَا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالخَطَلِ أنظر أوضح المسالك: ١ / ١١٨، شرح ابن عقيل: ١ / ١۵٧، شرح التسهيل: ١ / ١٩۶، جامع الشواهد: ٣ / ۵.

حتّى يحكم بينهما . « الأَصِيل » : الحسيب والنسب . و « الجَدَل » بفتح الجيم والدال المهمله : شدّه الخصومه .

التركيب : « ما » نافيه، « أَنْتَ » اسمه، و « بِالْحَكَم » خبره، جمله : « التُرْضَى حُكُومَتُه » نعتٌ له، « وَ لاَ الأَصِيل » عطفٌ على « الحَكَم »، و كذا قوله : « و لاَ ذِى الرَأْيِ وَالْجَدَل » عطفٌ على « الرَأْى ».

المعنى واضح، والشاهد فى قوله : « التُرضَى »، حيث انّ فعل المضارع وقع صله لأل الموصوله .

بيان اختلافهم فى معنى الضروره

قوله : قال : لأنّه متمكّن من أن يقول : المُرضى حكومته .

إعلم : انّه وقع الخلاف بينهم فى معنى الضروره، فالمصنّف وعن غيره (١) : انّها ما يضطرّ إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصًا، ولهذا قال : لتمكّنه من أن يقول المرضى حكومته .

والمحكيّ عن الجمهور : انّ الضروره ما لايقع إلاّ فى الشعر، سواء كان للشاعر عنه مندوحه (٢) إلى غيره _ بأن يمكنه الإتيان بعباره أخرى تؤدّى مقصوده _ أم لا مندوحه له عنه (٣).

وهذا هو الظاهر، لأنّ الشاعر لايلزمه تخييل جميع العبارات الّتى يمكن أداء

ص: ۶۱۶

١- ١. ينظر توضيح المقاصد والمسالك: ١ / ٢٣٩ و ٢۴٠ ؛ وشرح التصريح : ١ / ١٧٠ ؛ وخزانه الأدب: ١ / ۵٠ ؛ والضرائر للآلوسى: ۶ _ ٩.

٢- ٢. المندوحه معناها : السعه والفسحه _ لسان العرب (ندح) : ٢ / ۶١٣ .

٣- ٣. حكاه عنهم الدمامينى فى تحفه الغريب (المطبوع بهامش المنصف من الكلام) : ١ / ١٠۵.

المقصود بها، فربّما لايحضره فی وقت النظم إلاّ عباره واحده تحصل غرضه، فيكتفی بها، ولو فتح هذا الباب لأمكننا فی كلّ ما يدّعی انّه ضروره أن ندّعی انّه أمرٌ إختياریّ، لتمكّن الشاعر من أن يقول غير تلك العباره، ويعتبر تركيبًا آخر يتمّ به الوزن، و هذا يسهل علی من له محاوله النظم، ولايكاد يعوزه ذلك فی جميع الأشعار أو غالبها ؛ هكذا قيل (١)، و هو قویّ .

قوله : و ردّ بأنّه لو قاله لوقع فی محذور أشدّ، إلی آخره .

فيه نظر واضح، لأنّه انّما يجب تأنيث الوصف المسند إلی الظاهر المؤنّث إذا كان المؤنّث حقيقيًّا، وليس المقام كذلك ؛ إذ الحكومه علی فرض تسليم تأنيثها انّما يكون تأنيثها مجازيًّا، والمسند إلی ظاهر المؤنّث المجازیّ لايجب فيه المطابقه كما يجیء فی باب الفاعل إن شاء اللّه تعالی (٢)، فالردّ مردود، والمدّعی مقبول، ويردّ بما ذكرناه فی تفسير الضروره .

قوله : نحو : [۵۴ _] مِنَ القَومِ الرَسُولُ اللّه ِ مِنْهم .

هذا صدر بيت عجزه : لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ آل مَعَدّ (٣).

اللغه : « دَانَتْ » أی : ذلّت و خضعت . « مَعَد » بفتح الميم : هو ابن عدنان جدّ النبیّ صلی الله عليه و آله ، كما قيل .

التركيب : « مِن القَوم » متعلّق بدَانَتْ (۴)، و « مِن » بمعنی اللام (۵). « الرَسُولُ

ص: ۶۱۷

١- ١. قائله الدمامينی فی تحفه الغريب (المطبوع بهامش المنصف من الكلام) : ١ / ١٠۵ .

٢- ٢. الحليه اللاّمعه : الجزء الثانی، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالی عن مكتبتنا .

٣- ٣. البيت بلا نسبه فی : شرح التسهيل : ١ / ١٩٨ ؛ و شرح الأشمونی : ١ / ٧۶ ؛ وشرح ابن عقيل : ١ / ١۵٨ ؛ وهمع الهوامع : ١ / ٨۵ ؛ ومغنی اللبيب : ١ / ۴٩ ؛ و جامع الشواهد : ٣ / ۴٠ .

۴- ۴. فی « ب و ك ١ » : متعلّق بالعامل المقدّر .

۵- ۵. « و مِن بمعنی اللام » لم يرد فی « ب و ك ١ » .

اللّه ِ » مبتدأ، « مِنْهُم » خبره ؛ « لَهُمْ » بدلٌ من « القَوم » ؛ « دَانَتْ » فعلٌ، « رِقَاب » فاعله ؛ « آل مَعَد » مضاف إليه .

والشاهد فی قوله : « الرَسُولُ اللّه ِمِنْهم » حيث وصل « أل » فيه بالجمله الإسميّه لأجل الضروره، والتقدير : للقوم (۱) الّذين رسول اللّه صلی الله عليه و آله منهم، إلی آخره .

ويجوز (۲) أن يكون « من القوم » متعلّقًا بمحذوف، ويكون خبرُ المبتدأ محذوفًا، و حينئذ يكون « لهم » (۳) متعلّقًا بدَانَتْ .

والمعنی: ذلک الممدوح يكون من القوم الّذين رسول اللّه صلی الله عليه و آله منهم، إلی آخره؛ لكنّه مبنیّ علی أن يكون ذلک مدحًا لشخصٍ معهود .

قوله : فيما تقدّم .

من مساواتها للّذی والّتی و فروعهما بلفظٍ واحد .

قوله : وقد تستعمل بالتاء فی المؤنّث (۴).

فيقال : أيّه ؛ قال نجم الأئمّه :

إذا أريد به ــ أی بأیّ ــ المؤنّث، جاز إلحاق التاء به، موصولاً كان، أو إستفهامًا أو غيرهما نحو: لقيت أيّتهنّ، قال الأندلسی: التأنيث شاذّ (۵).

ثمّ قال :

۱- ۱. فی « ب و ک ۱ » : من القوم .

۲- ۲. من هنا إلی قوله : « لشخص معهود » لم يرد فی « ب و ک ۱ ».

۳- ۳. جاء فی حاشيه « ش » : أی يكون لفظ « لهم » متعلّقًا، فلايتوهّم انّ « لهم » ظرفٌ فيكون خبرًا مقدّمًا، فحينئذ لابدّ أن يقال : متعلّقٌ بالرفع، إذ علی ذلک التقدير يكون اسمًا مؤخّرًا ليكون، و حقّه الرفع ؛ فاتّضح بما قرّرنا انّ حقّ العباره ما كتبه سلّمه اللّه تعالی، والعدول إلی غيره ليس علی ما ينبغی، بل غلطٌ كما لايخفی، وكلّ ذلک واضح لمن له أدنی بصيره، لمحرّره حين التحرير .

۴- ۴. فی المصدر : للمؤنّث .

۵- ۵. فی المصدر : التاء فيه شاذّ .

و بعض العرب يثّنيها ويجمعها أيضًا فى الإستفهام وغيره، نحو: أيّاهم أخواك، وأيّوهم إخوتك، قال : و هما أشذّ من التأنيث (١).

قوله : لما تقدّم فى المعرب والمبنىّ .

و هو انّ « أىّ » وإن شابهت الحرف فى المعنى، إلاّ انّه عارضها ما يقتضى الإعراب و هو لزومها للإضافه، و هذا انّما يدلّ على إعراب « أىّ » إذا كانت مضافه، وأمّا إذا قطعت عنها كما تقول : مررت بأىٍّ هو قائم مثلاً، فلا .

اللهمّ إلاّ أن يقال : انّها تلزم الإضافه معنًى وإن لم تضف لفظًا، و هذا القدر كاف لإعرابها والخروج عن مقتضى بنائها، فتأمّل .

إذا علمت ذلك فقد ظهر لك انّ « أىّ » قد تفرّدت من بين الأسماء الموصوله بالإعراب لما مرّ، وكذا « اللّذان » و « اللّتان » على ما مرّ الخلاف فيهما، و « ذو » بناءً على القول المتقدّم .

قوله : لفظًا .

التقييد بذلك قد ظهر النكته فيه بما ذكرناه آنفًا .

قوله : بأن كانت مضافه، إلى آخره .

و حاصل ما ذكر انّ لأىّ أربع صور، الُاولى : أن تكون مضافه و كان صدر صلتها مذكورًا، نحو : أعجبنى أيّهم هو قائم .

والثانيه : كالأولى فى الثانى، و بخلافها فى الأوّل، نحو: أعجبنى أىّ هو قائم .

والثالثه : كالثانيه فى الأوّل و بخلافها فى الثانى، نحو: أعجبنى أىّ قائم .

والرابعه : أن تكون مضافه وكان صدر صلتها محذوفًا، نحو: أعجبنى أيّهم قائم.

ص: ۶۱۹

۱- ۱. نقله عنه الرضى فى شرح الكافيه : ۳ / ۲۲ .

والثلاث الأوَل مفهومه من منطوق البيت (١)، والأخيره من مفهومها، لكن لايخفى صعوبه إخراج هذه الصور الأربع من البيت للمبتدى، فلو أتى بالمصرع الثانى بما نذكره، لكان فهم الصور المذكوره فى غايه السهوله، و هو هذا :

[٥٥ _] أَيٌّ كَمَا وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ أو صَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ مَا انْحَذَف

بما النافيه .

و يفهم الصورتان من المصرع الأوّل، و هما ما كانت « أيّ » غير مضافه، ذُكِر صدر صلتها أم لا ؛ والأخيرتان من المصرع الثانى فى غايه الوضوح كما لايخفى على المُنصِف .

صدر صله « أيّ » انّما يحذف فى الجمله الاسميّه

ولايخفى انّ حذف صدر صله « أيّ »، انّما هو إذا كانت صلتها جمله اسميّه، أمّا إذا كانت فعليّه فلا ، إذ لا صدر لصلتها حينئذ حتّى يحذف ، لأنّ العائد الّذى هو المسمّى بصدر الصله هنا فى الجمله الفعليّه إمّا فى الفعل أو بعده .

ثمّ انّ المراد بصدر الصله هنا هو الضمير الّذى يكون مبتدأً راجعًا إلى « أيّ »، لامطلق العائد، فلايحذف كلّ ما وقع فى صدر الصله وإن كان مبتدأً مضافًا إلى العائد كقولك : إضرب أيّهم غلامه قائم، فلايقال : إضرب أيّهم قائم، لفوت (٢) المقصود كما لايخفى .

١- ١. والبيت هكذا : أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ *** وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

٢- ٢. فى « ب » : لفوات .

فعلى هـذا غير خفىّ لطف قول الشارح : « مبتـدأ » بعـد قول المصـنّف : « وَ صَـدْرُ وَصْـلِهَا ضَـمِيرٌ »، لأنّ لفظ « ضـميرٌ » فى البيت مبتدأ، والّذى هذا الضـمير عباره عنه أيضًا لابدّ أن يكون مبتدأ كما مرّ ، و انّما حذف المبتدأ إذا كان ضمير الموصول ـ قيل : ـ لأنّه كان بالنظر إلى الموصول كالاسم المكرّر على الولاء بمعنى (١).

كيف يجوز إضافه « أىّ » الموصوله مع انّ المعارف لاتضاف

وفى المقام إشكال تقريره هو : انّ الموصولات من المعارف إتّفاقًا، فعلى هذا كيف يجوز إضافه « أىّ » مع انّ المعارف لاتضاف لِمَا ذكرناه فى « مبحث الإضافه »، مَن أراد الإطّلاع فعليه الرجوع (٢).

و يمكن أن يجاب : انّ الموصولات ـ على ما هو الحقّ ـ تعريفها بصلاتها، فقَبْل مجىء الصله ليست بمعارف، فلايلزم من جواز إضافه « أىّ » إضافه المعرفه، لأنّ إضافتها قبل مجىء الصله، و قد عرفت انّها قبل مجيئها ليست بمعرفه .

إن قلت : على هـذا ينبغى أن لاتضـاف بعـد مجىء صـلتها، مع انّهـا تسـتعمل مضافه حينئـذ أيضًا . قلت : لمّا أضـيفت قبل مجىء صلتهـا اسـتعملت بعـد مجيئها بتلك الإضافه، لا بإضافه مجـدّده ؛ و تمام التحقيق قـد ذكرناه فى « باب الإضافه » عنـد شـرح قول المصنّف فى « أىّ » :

[۵۶ ـ] وَ إِنْ تَكُن شَرْطًا أَو اسْتِفْهَامَا *** فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلاَمَا

۱- ۱. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۶۱ ؛ عباره : « على الولاء بمعنى » غير موجوده فى بعض نسخ المصدر، والظاهر انّه لا معنى لها .

۲- ۲. الحليه اللّامعه : الجزء الثانى، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالى عن مكتبتنا .

و عليك بملاحظته، فانّه ينفعك فى المقام، وأزال منك بعض التوهّمات الّذى يعرض لك بعد الإحاطه بما مرّ بالتمام .

وجه بناء « أىّ » فيما إذا أضيف وحذف صدر صلتها

قوله : قيل : لتأكيد مشابهتها الحرف من حيث إفتقارها إلى ذلك المحذوف .

أقول : قال المصنّف فى وجه بناء « أىّ » فى هذه الحاله :

هو انّه كان من حقّ « أىّ » الموصوله أن تضاف إلى المعرفه فتوافق فى المعنى بعضًا، وإلى النكره فتوافق فى المعنى كلاًّ، كما إذا كانت شرطًا أو إستفهامًا، إلاّ ـ انّها إذا كانت موصوله لاتضاف إلاّ إلى المعرفه فوافقت [1] فى المعنى بعضًا دون كلّ، فضعف بذلك مُوجِبُ إعرابها، فجعل لها حالان : حال إعراب و حال بناء، وكان أولى أحوالها بالبناء الحاله المذكوره، لأنّ حذف صدر صلتها لم يستحسن فيها دون غيرها [2] إلاّ لتنزيل ما تضاف إليه منزلته، و ذلك يستلزم تنزيلها [3] حينئذ منزله غير مضاف لفظًا ولا نيّهً، وإنّما أعربت لإضافتها، فإذا صارت فى تقدير ما لم تضف، ضعف سبب إعرابها فبنيت [4].

ثمّ قال :

فإن قلت : فبناؤها فى حاله حذف ما تضاف إليه و حذف صدر

۱- ۱. فى « ش » : فتوافقت .

۲- ۲. فى المصدر : ولا فى غيرها .

۳- ۳. فى المصدر : تنزّلها .

۴- ۴. فى المصدر : فبنيت غالبًا .

صلتها من باب أولى وأحرى ؛ قلت : لا، بل هی فی تلک الحاله وحاله حذف ما تضاف إلیه وذکر صدر صلتها معربه، لأنّ ذلک یبـدی تمکّنها فی الإضافه لاستغنائها بمعناها عن لفظها، وإلحاق التنوین لها عوضًا، فأشـبهت بذلک کلًّا، فإنّ کلًّا یحذف (۱) ما تضاف إلیه کثیرًا ویجاء بالتنوین عوضًا منه (۲).

هـذا کلامه، و فیه نظرٌ، أمّا أوّلاً : فلأنّ قوله : « من حقّ أیّ الموصوله أن تضاف إلی المعرفه » إلی قوله : « و إلی النکره » ممنوعٌ، بـل نقـول: انّ حـقّ «أیّ» الموصـوله أن لاتضـاف مطلقًـا، لاـ إلی المعرفـه ولاـ إلی النکره، لأـنّ الموصولاـت معـارفٌ والمعـارف لاتضاف، فضـلًا عن أن یکون حقّها الإضافه إلی النکره أیضًا، ونحن بعد فی ویل و عویل فی تصـحیح إضافتها إلی المعرفه، وقد مرّ الکلام فی تصحیح ذلک، وکیف یکون حقّها الإضافه إلی النکره أیضًا ؟!

وأمّـا ثانیًـا : فلأـنّ قوله : « حـذف صـدر صـلتها لم یستحسن فیهـا دون غیرها إلّا لتنزیل ما تضاف إلیه منزلته » ممنوعٌ أیضًا، و ما الدلیل علی ذلک ؟!

ثمّ انّ شارح اللباب علّل بنائها فی هذه الحاله بأنّ الموصول والصـله کشـیء واحد، فإذا حذف صدر الصله کان بمنزله حرف من الکلمه فلم یستحقّ الإعراب (۳).

وفیه نظرٌ أیضًا، لأنّه یلزم علی هذا أن یکون « أیّ » فیما إذا حذف المضاف إلیه والصـله مبنیّهً ؛ بل هی أولی بالبناء حینئذ علی ما ذکره، لحذف المضاف إلیه و صدر الصله جمیعًا .

ص: ۶۲۳

۱- ۱. فی المصدر : تحذف .

۲- ۲. شرح التسهیل لابن مالک : ۱ / ۲۰۴ مع اختلاف یسیر فی العباره .

۳- ۳. لم نعثر علیه .

قوله : فى الحاله الثانيه .

أى : فيما إذا كانت « أىّ » غير مضافه وكان صدرُ صلتها محذوفًا .

قوله : فيلزم عليها بناؤها فيها .

الضـميرُ الأوّل عائدٌ إلى : « العلّه » فى قوله: « وهذه العلّه »، والثانى إلى: « أىّ »، والثالث إلى قوله : « فى الحاله الثانيه »، أى : فيلزم بناءً على هـذه العلّه بناء « أىّ » فى الحاله الثانيه أيضًا لوجود العلّه المـذكوره فيها، و هى تأكّد مشابهتها الحرف من حيث افتقارها إلى ذلك المحذوف ؛ وهى كما تكون موجبةً لبناء « أىّ » فيما إذا أضـيفت وحذف صدر صلتها، فينبغى أن تكون موجبةً لبنائها فى تلك الصوره أيضًا.

قوله : على أنّ بعضهم قال به .

قـد مرّ الكلام فى مثل « على » هذه فى آخر مبحث الضـمائر، فراجع هناك، واعلم : انّهم يأتون بها فى مقام التأييد، أى : علاوه و زياده على اقتضاء العلّه بنائها، القول بالبناء أيضًا موجودٌ .

قوله : قياسًا .

و هو الأولويّه، لأنّ « أىّ » مع إضافتها الّتى هى الباعثه لإعراب الاسم لو كانت مبنيّةً عنـد حـذف صـدر صـلتها، فمع عدم إضافتها وحذف صدر صلتها بنائها بطريق أولى .

قوله : نقله الرضى .

حيث قال :

وإن لم تضف ــ أى أىّ ــ مع حذف المبتدأ، نحو : أكرم أيّا أفضل، فكلام العرب الإعراب، وأجاز بعضـهم البناء قياسًا لاسماعًا، فتقول :

أكرم أيُّ أفضل، مضمومًا بلا تنوين، إنتهى (١).

وكذا أبوحيّان فى « الإرتشاف » حيث قال :

وإذا حُذِفَ ما يضاف (٢) إليه « أىّ »، أُعْرِبَت سواء حُذِفَ (٣) المبتدأ الّذى هو صدر صلتها، أم لم يُحْذَفْ، نحو : إضرِبْ أيًّا هو (۴) قائم. وذَهَبَ بعض النحاه إلى جواز البناء إذا حُذِفَ ما يضاف إليه، وحُذِفَ صدرُ صلتها قياسًا على البناء إذا لَم يحذف ما يُضَاف إليه، إنتهى (۵).

قوله : وهو يردّ نفى المصنّف فى الكافيه الخلاف فى إعرابها حينئذ .

و مرجع الضمير ــ أى قوله : « هو » ــ قول البعض، أو نقل الرضى، أى : قول البعض أو نقل الرضى يردّ ما ادّعى المصنّف فى الكافيه من نفى الخلاف فى إعراب « أىّ » حينئذ، أى حين عدم إضافتها مع حذف صدر صلتها .

و يمكن أن يجاب من جانب المصنّف : باحتمال حدوث القول بعده، فلايضرّ ما ادّعاه .

قوله : لشبهها بقبلُ و بعدُ .

و هما كانا مبتّيين على الضمّ، فكذا ما أشبهه، ثمّ شرع فى بيان وجه الشباهه فقال : « لأنّه حذف من كلٍّ ما يبيّنه »، بتنوين : « كلّ »، و هو عوضٌ من المضاف إليه، أى : من كلّ قبلُ و بعدُ و أىّ ما يبيّنه .

و فيه نظرٌ، لأنّ المبيِّن فى « قبلُ » و « بعدُ » وإن كان مضافًا إليه ومحذوف، لكن

١- ١. شرح الرضى على الكافيه : ٣ / ۶١ .

٢- ٢. فى المصدر : ما تضاف .

٣- ٣. فى المصدر : أحُذِف .

۴- ۴. « هو » لم يرد فى المصدر .

۵- ۵. الإرتشاف : ٢ / ١٠١٨ باب الموصول .

المبيِّن فی الموصول لیس صدر الصله فقط، بل تمام الصله ؛ فعلی هذا، المحذوف فی « أیّ » انّما هو صدر الصله، فکیف یقول : لأنّه حذف من کلٍّ ما یبیّنه ؟!

فالأولی عباره نجم الأئمّه حیث قال :

وبنی ــ أی : أَیّ ــ علی الضمّ تشبیهًا بقبلُ و بعدُ، لأنّه حذف منه بعض ما یوضّحه و یبیّنه، أی (۱) : الصله، لأنّها المبیِّنه للموصول، کما حذف من قبلُ و بعدُ المضاف إلیه المبیِّن للمضاف، إنتهی (۲).

فعلی هذا یکون وجهُ الشباهه بینها وبین « قبلُ » و « بعدُ » : عدمَ حصول البیان، أو فی أصل الحذف وإن کان فی بعضٍ بعض المبیِّن و فی آخَرَ تمامه .

قوله : و مثال بنائها فی الحاله الرابعه .

ولایخفی انّ فی الحاله الرابعه لا حُسْنَ فی ذکرها، إذ الکلام انّما هو فیها، وأیضًا یفهم من الآیه انّ المراد تلک .

قوله : قراءه الجمهور : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ کُلِّ شِیعَهٍ أَیُّهُمْ أَشَدُّ عَلَی الرَّحْمنِ » (۳) بالضمّ .

و هو متعلّق بقراءه، أی : مثال ذلک قراءه الجمهور بالضمّ .

قبل الآیه : « فَوَ رَبِّکَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّیَاطِینَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِیًّا * ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ کُلِّ شِیعَهٍ أَیُّهُمْ أَشَدُّ عَلَی الرَّحْمنِ عِتِیًّا ».

قوله : « ثمّ لَنَنْزِعَنَّ » عطفٌ علی : « لَنَحشُرَنَّهُمْ »، و هو مبنیّ علی الفتح لمباشرته بالنون المؤکّده، والجارّ متعلّق به . « أَیُّهُمْ » : « أَیُّ » فیه فی محلّ النصب لیکون مفعولاً به، والشاهد فیه حیث وقع مضافًا إلی « هُمْ »، و بُنِی علی الضمّ

ص: ۶۲۶

۱- ۱. فی المصدر : أعنی .
۲- ۲. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۶۱ .
۳- ۳. مریم : ۶۹ .

لحذف صدر الصله ؛ و « أشدّ » خبرٌ لمبتدأ محذوف، وهو صدر الصله ؛ و « عِتِيًّا » تمييزٌ، والتقدير على هذا : لَنَنزِعَنَّ الّذى هو أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا، أى : أَشَدُّ عِصْيَانًا عَلَى الرَّحْمن .

قوله : كالخليل و يونس .

بل نقل ذلك ابن هشام عن الكوفيّين وجماعه البصريّين، ونقل هو وغيره عن الزجاج انّه قال :

ما تبيّن لى انّ سيبويه غلط إلاّ فى موضعين، هذا أحدهما، فانّه يسلم انّها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت (١).

ونقل نجم الأئمّه وابن هشام و غيرهما عن الجَرْمى انّه قال :

خرجت (٢) من خندق الكوفه حتّى أتيت مكّه فلم أسمع أحدًا يقول فى نحو : « إضربْ أيّهم أفضل » إلاّ منصوبًا (٣).

قوله: وأوّلت قراءه الضمّ على الحكايه، أيالّذى يقال فيه أيّهم أشدّ

ومرادُ هذا المؤوّل هو : انّ « أىّ » فى الآيه ليست للموصول، بل إستفهاميّه مرفوعه على الإبتدائيّه، و « أشدّ » خبره، فعلى هذا يلزم خلوّ « نَنْزِعَنَّ » من المفعول، فقدّر له المفعول، وجعله موصولاً بالقول المحذوف، وجمله المبتدأ والخبر مقولٌ للقول، ولهذا قال : « أى الّذى »، يعنى : لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَهٍ الّذى يُقَالُ فِيه أَيّهُم أَشَدّ ؛ هكذا نُقِل عن الخليل فى اللباب و غيره (۴).

١- ١. مغنى اللبيب : ١ / ٧٧ .

٢- ٢. والعباره فى المغنى هكذا : خرجت من البصره فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكّه أحدًا يقول : (لأضربنّ أيّهم قائم) بالضمّ .

٣- ٣. شرح الكافيه للرضى : ٣ / ۶١ ؛ ومغنى اللبيب : ١ / ٧٧ ؛ والإرتشاف : ٢ / ١٠١٧ ؛ والإنصاف : ٢ / ١٠٢.

۴- ۴. لم نعثر على كتاب اللباب ؛ نقله عن الخليل فى مغنى اللبيب : ١ / ٧٧ ، و فى الإنصاف : ٢ / ۵٨٣.

وقال نجم الأئمّه وغيره :

ومذهب يونس فی مثله أنّ الفعل الّذی قبل « أیّ » معلّقٌ عن العمل، ویجیز التعلیق فی غیر أفعال القلوب أیضًا (۱).

یعنی : انّ « أیّ » فی الآیه لیست للموصول، بل للإستفهام، والجمله مفعول « نَنْزِع »، لکن قد علّق بالإستفهام عن العمل .

ونقل عن الأخفش (۲) : انّ « مِنْ » فی الآیه زائده، و « کلّ شیعه » مفعول « ننزعنّ »، و « أیّهم أشدّ » جملهٌ مستأنفه، لاتعلّق لها بالفعل .

وهو مبنیّ علی مذهبه (۳) من جواز زیاده « مِنْ » فی الإیجاب، واستدلّ علی ذلک بقوله تعالی : « یَغْفِرْ لَکُمْ مِنْ ذُنُوبِکُمْ » (۴)، و یجیء تحقیقه فی « باب حروف الجرّ » إن شاء اللّه تعالی (۵).

عائد الموصول متی یحذف ؟

قوله : أی یوجد طویلاً .

إعلم : انّ العائدَ إمّا مرفوعٌ أو منصوبٌ أو مجرورٌ، وسیأتی الکلام فی الأخیرین، أمّا الأوّل : فهو لایخلو إمّا عائدٌ إلی « أیّ »، فهذا یحذف کثیرًا من غیر اشتراط شیء کما عرفت، وإمّا عائدٌ إلی غیر « أیّ » من الموصولات، والکلام الآن فیه، فحینئذٍ نقول : لایخلو إمّا أن یکون هذا العائد المرفوع فاعلاً أو خبرًا أو

۱- ۱. شرح الکافیه للرضی : ۳ / ۶۳ ؛ ومغنی اللبیب : ۱ / ۷۷ .

۲- ۲. نقله عنه و عن الکسائی فی مغنی اللبیب : ۱ / ۷۸ .

۳- ۳. أنظر رأی الأخفش فی شرح الکافیه للرضی: ۴/ ۲۶۸، ومغنی اللبیب: ۲ / ۳۲۴، وشرح ابن عقیل: ۲/ ۱۷.

۴- ۴. الأحقاف : ۳۱ .

۵- ۵. الحلیه اللاّمعه : الجزء الثانی، مخطوط .

مبتـدأ، أمّـا الأوّلـن فلاـ يجوز حـذفهما مطلقًـا، طـالت الصـله أم لا، أمّا الأوّل منهما فلأنّ الفاعل لايحـذف كما يجيء في « باب الفاعل » إن شاء اللّه تعالى (۱)، نحو : الّـذی جاءک زيدٌ ؛ وأمّا الثانی فلايخلو إمّا خبرٌ عن المبتدأ، أو عن « انّ » وأخواته، وأيّهما كان لايجوز الحذف مطلقًا، لأنّ وقوع الضمير خبرًا قليلٌ جدًّا، فلايعلم بعد الحذف .

وأمّا إذا كان العائـدُ المرفوع مبتدأ، فحينئذ لايخلو إمّا أن يكون خبره جملةً أو ظرفًا أو مجرورًا أو غيرها، فإن كان الأوّل أو الثانی أو الثـالث لاـيجوز الحـذف أيضًـا، لأـنّ كلاًّ من الجمله والظرف والمجرور يصـلح لوقوعه صـله، و سـيجیء في قوله : « وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ إنْ صَلُحَ البَاقِی لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ».

المراد بطول الصله ما هو ؟

وإن كان الخبر غيرها، فحينئـذ لايخلو إمّا أن يطول الصـله أم لا، والمراد بطول الصـله أن يكون فيها شـیءٌ زائدٌ من الخبر المفرد، سواء كان معموله أم لا، وحينئذ يحذف العائد ــ وهو المبتدأ ــ كثيرًا، و على الثانی لايحذف إلاّ قليلاً، وهو الّذی أشار إليه بقوله : « وَإِنْ لَمْ يُسْـتَطَلْ فَالْحَذْفُ لِلْعَائِدِ نَزْرٌ »، مثاله كقولک : زيد الّذی هو قائم، فلايحذف « هو » إلاّ نادرًا، ومثال الأوّل هو ما ذكره بقوله : « نحو : « وَهُوَ الَّذِی فِی السَّمَاءِ إِلهٌ وَفِی الْاءَرْضِ إِلهٌ » (۲) ».

إن قلت : قد مرّ منک انّ الجارّ والمجرور لو كان خبرًا عن العائد لم يجز حذفه،

۱– ۱. الحليه اللاّمعه : الجزء الثانی، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالی عن مكتبتنا .

۲– ۲. الزخرف : ۸۴ .

لصلاحيّه الباقی للوصل المُكْمِل، وسيجیء من الشارح أيضًا تصريحٌ على ذلك، ومع ذلك كيف يجوز الإستشهاد لحذف العائد بالآيه الشريفه ؟

قلت : ليس المجرور فی الآيه خبرًا عن الضـمير، بل هو متعلّق بإله، لكونه بمعنی مألوه أی معبود، وهو الخبر قـد تقدّم (١) معموله عليه لكونه جارًا ومجرورًا، وبسببه طالت الصله، وكذا بسبب العطف عليها أيضًا، فحذف العائد كذلك .

يجوز فی الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف أو المجرور ثلاثه أوجه

إعلم : انّ الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف والجارّ والمجرور نحو : أفی الدار زيدٌ مثلًا، يجوز فيه ثلاثه أوجه :

الأوّل : أن يكون مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف أو المجرور .

والثانی : أن يكون مرفوعًا بالإبتـداء (٢)، و حينئـذ يكون التقـدير فی المثال المذكور : أفی الدار كائن زيدٌ ؛ أو بالفعل والتقدير : أفی الدار يكون زيدٌ .

والثالث : أن يكون مرفوعًا بالظرف وفاعلًا له .

وعلى الأوّل يكون الجمله اسميّهً، وعلى الثانی يكون اسميّهً وفعليّهً بالتفصيل، وعلى الثالث يكون ظرفيّهً.

إن قلت : على هذا لِمَ لم يحمل الآيه المذكوره على هذه الإحتمالات ؟

قلت : أمّا عـدم حملها على الإحتمـال الثـالث ــ أی كون « إله » فاعلًا للمجرور وهو : فی السـماء ــ فلإستلزامه خلوّ الصـله عن العائد، وهو غير جائز . وأمّا عدم حملها على الإحتمال الثانی فلأنّه فی الآيه غير ممكن، لأنّه إذا قلنا : بأنّ المجرور

١- ١. فی « ب » : و قد تقدّم .

٢- ٢. فی « ش » : بالمبتداء .

فيها متعلّق بالمقدّر، لكان الفاعل فيه مستترًا لتقدّم المخبر عنه (۱)، وحينئذ ينبغى أن يقرء : إلهًا ؛ وهذا الإحتمال انّما يكون إذا كان الظرف أو المجرور واقعًا فى أوّل الكلام .

وأمّا الإحتمال الأوّل فقد ذكر ابن هشام عدم جواز ذلك لما ذكرنا فى الإحتمال الثالث من استلزام خلوّ الصله عن العائد، حيث قال فى المغنى:

ولايجوز تقدير إله مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف .

إلى أن قال :

لأنّ الصله حينئذ خاليه من العائد (۲).

وفيه نظرٌ، لأنّ ذلك انّما يلزم إذا قلنا : بأنّ المتعلّق حذف مع الضمير على ما ذهب إليه السيرافى (۳)، وأمّا على ما ذهب إليه الجمهور من حذف المتعلّق فقط وانتقال الضمير منه إلى الظرف أو المجرور فلا ؛ فعلى هذا، هذا الإحتمال قائمٌ فى الآيه، فيكون جملهُ المبتدأ والخبر صلهً، والعائد الضمير فى المجرور .

إن قلت : انّ للآيه إحتمالاً آخَر، وهو أن يكون المجرور متعلّق (۴) بالمقدّر و صله، و « إلهٌ » بدل من الضمير فى المجرور .

قلت : هذا الإحتمال لايصار إليه، أمّا أوّلاً : فلأنّه يلزم معه ــ نظرًا إلى ظاهر الآيه ــ أن يكون السماء مكانًا للّه ِ تعالى، لأنّ معناها ظاهرًا : وهو أن يكون فى السماء، تعالى اللّه عن ذلك عُلُوًّا كَبِيرًا . وأمّا ثانيًا : فلِمَا قيل من انّه حينئذ يكون

۱- ۱. جاء فى حاشيه « ص، ب و ش » : و هو قوله تعالى : « و هو الّذى » [بخطّه سلّمه اللّه تعالى].

۲- ۲. مغنى اللبيب : ۲ / ۴۳۴ .

۳- ۳. أنظر رأى السيرافى فى شرح الكافيه للرضى : ۱ / ۲۴۶ .

۴- ۴. كذا فى جميع النسخ، والصواب : متعلّقًا .

قوله تعالى : « وَ فِى الْاَرْضِ إِلهٌ » أيضًا كذلك، فيلزم الإبدال من الضمير العائد مرّتين، و فيه بُعد، حتّى قيل بامتناعه، إنتهى (١).

أقول : و على فرض تسليم امتناع ذلك، يمكن أن يكون « وَ فِى الْاَرْضِ إِلهٌ » مبتدأ وخبر (٢)، فلايلزم المحذور، فالأولى أن يقال فى ردّ هذا الإحتمال بما قلناه.

قوله : كقوله : [۵۷ _] مَنْ يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ .

هذا صدر بيت عجزه : وَلاَيحِدْ عَنْ سَبِيلِ الحِلْمِ وَالْكَرَمِ (٣).

اللغه : « يُعْنَ » بالبناء للمفعول من قولهم : عُنِيتُ لِحَاجَتِك، أعنى : بها، بضمّ أوّلهما . و « يَحِد » بالياء المثنّاه التحتانيّه وكسر الحاء المهمله من : حَادَ عن الطريق إذا عَدَلَ عنه (۴).

التركيب : « مَنْ » موصولٌ مبتدأ، و « يُعْنَ » صلته، والعائد مستترٌ فيه، و « لايَنْطِق » خبره، والرابط الضمير المستتر فيه، وهو مجزومٌ لتضمّن الموصول معنى الشرط، « بما » متعلّقٌ به، و « ما » موصولٌ، والشاهد فيه حيث حذف صدر صلته مع عدم استطاله الصله، و «سَفَهٌ» خبرٌ عن العائد المحذوف، أى: بما هو سَفَهٌ ؛ « وَلاَيحِدْ » عطفٌ على « لا يَنْطِق »، « عن سبيل الحِلْم » متعلّقٌ به، و « الكَرَم » عطفٌ على « الحِلْم ».

المعنى : مَن يعتنى بحصول الحمد له ويرغب فى أن يحمده الناس، فلايتكلّم بالكلام الفاحش الّذى هو سَفَهٌ، ولايعدل عن طريق الحلم والكرم .

ص: ۶۳۲

١- ١. مغنى اللبيب : ٢ / ۴٣۴ .

٢- ٢. كذا فى جميع النسخ، والصواب : و خبرًا .

٣- ٣. البيت بلا نسبه فى أوضح المسالك : ١ / ١١٩ ؛ و شرح الأشمونى : ١ / ٧٨ ؛ وشرح التسهيل : ١ / ٢٠٣ ؛ وشرح التصريح : ١ / ١۴۴ ؛ وهمع الهوامع : ١ / ٩٠ ؛ والدرر : ١ / ٣٠٠ ؛ وجامع الشواهد : ٣ / ۴٧.

۴- ۴. أنظر الصحاح : ٢ / ۴۶٧ ؛ ولسان العرب : ٣ / ١۵٩ .

ثمّ اعلم : انّه استثنى من هـذا الإشتراط ـــ أى اشتراط طول الصـله فى حـذف العائد كثيرًا ـــ قولُك : لاسيّما زيدٌ، على تقدير أن يكون « زيـدٌ » مرفوعًا، و « ما » موصولاً، فانّ « زيـد » حينئـذ خبرٌ عن مبتـدأ واجب الحذف، والتقدير : لاسيّ الّذى هو زيدٌ ؛ فانّه حـذف فيه العائـد مع عـدم طول الصـله، ومع ذلك ليس بشاذّ، وذلك لِمَا قيل من انّ « لاسيّما » مُنَزّله منزله « إلاّ » فى الإسـتثناء، فأرادوا أن لايكون بعدها جملهً مثلها (١).

ثمّ انّ هـذا الإشتراط انّما هو عنـد البصـريّين، وأمّا الكوفيّون فلا، فانّ حـذف العائد عندهم قياسـيّ مطلقًا وإن لم يطل الصـله (٢)، وقرئ فى قوله تعالى: « تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ » (٣) بالرفع (۴)، وكذا فى (۵) قوله تعالى : « مَثَلًا مَا بَعُوضَهٌ » (۶) بالرفع (٧).

إذا كان الصله جمله أو شبهها لايجوز حذف العائد

قوله : كأن يكون جملهً أو ظرفًا أو مجرورًا (٨) تامًّا .

الأوّل كقولـك : رأيت الّـذى هو يقول ؛ أو رأيت الّـذى هو منطلقٌ غلامـه، والثانى كقولك : الّـذى هو عنـدك فاضل، والثالث كقولك : الّذى فى الدار كذا .

ص: ۶٣٣

١- ١. أنظر شرح الكافيه للرضى : ٢ / ١٣۴ .

٢- ٢. أنظر شرح ابن عقيل : ١ / ١۶۵ ؛ وأوضح المسالك : ١ / ١١٩ و ١٢٠ ؛ وشرح التصريح : ١ / ١۴۶.

٣- ٣. الأنعام : ١۵۴ .

۴- ۴. الرسم المصحفى : « أَحْسَنَ » بالنصب . وقراءه الرفع هى قراءه : يحيى بن يعمر، و عبداللّه بن أبى اسحاق الحضرمى، و هى شاذّه ؛ أنظر : مجمع البيان : ۴ / ١٩۵ ؛ وتفسير القرطبى : ٧ / ١۴٢ .

۵- ۵. « فى » لم يرد فى « ب » .

۶- ۶. البقره : ٢۶ .

٧- ٧. الرسم المصحفى : « بَعُوضَةً » بالنصب . قال ابن هشام فى « مغنى اللبيب ١ / ٣١۴ » : و قرأ رؤبه برفع بَعُوضَه .

٨- ٨. فى المصدر : أو جارًّا ومجرورًا .

وقد عرفت المراد بالظرف والمجرور التامّ ما هو .

والحاصل أن يقال : انّ جواز حذف العائد المرفوع إذا كان خبره مفردًا، وهذا الشرط يشترك فيه « أيّ » وغيرها من الموصولات، لعموم الدليل الّذى ذكره، وهو انّه لو حذف العائد حينئذ لم يعلم أحُذِف أم لا ؟ لصلاحيّه الباقى لوقوعه صله، لأنّك لو حذفت العائد من قولك : الّذى هو يقول، وقلت : الّذى يقول، يصلح الجمله الفعليّه لوقوعها صله، فلايعلم حذف العائد، وكذا فى البواقى .

قوله : وخيرُ الخير ما كان عاجله (١).

صدره :

[٥٨ _] فأطعمنا من لحمها وسنامها شواءً …

والضمير فى « لحمها » و « سنامها » للناقه، و « شواء » مفعول ثان لأطعمنا، و « خير الخير » مبتدأ، و « ما كان عاجله » خبره، وفيه الشاهد حيث حذف خبره العائد إلى « ما »، و « عاجله » اسمه .

قوله : خلافًا لقوم .

حيث لم يجوّزوا حذف العائد المنصوب إذا كان معمولاً للفعل الناقص، منهم: أبوحيّان حيث قال فى الإرتشاف :

ولو كان الضمير منصوبًا بغير فعل نحو : جاءنى الّذى انّه فاضِلٌ، أو كأنّه قمرٌ، أو بفعل ناقص نحو : جاءنى الّذى لَيْسَهُ زيدًا، أو كأنّه صديقُك، أو لم يَتَعَيّن الربط نحو: هذا الّذى ضربْتُه فى داره، لم يَجُزْ حَذْفُه إنتهى (٢).

١- ١. هو من أبيات لحاتم بن عبداللّه بن سعد الطائى الجواد المشهور، يصف نفسه بالسخاء وحسن القيام للضيف ؛ وقيل لغيره ؛ جامع الشواهد : ٢ / ١٣١ ؛ وانظر : تاريخ مدينه دمشق : ١١ / ٣٧٥ .

٢- ٢. الإرتشاف : ٢ / ١٠١٩ باب الموصول .

قوله : والمنصوب بالوصف ليس كالمنصوب بالفعل فى الكثره .

لمّا كان ظاهر عباره المصنّف موهمًا للتسويه بين الفعل والوصف فى حذف العائد المنصوب، أراد أن ينبّه انّه ليس كذلك، فقال : « والمنصوب بالوصف ليس » إلى آخره ؛ وذلك لأنّه لمّا كان الفعل أصـلًا فى العمل، فكثر تصرّفهم فى معموله بالحذف، كما قيل (١).

قال أبوحيّان :

فإن كان ــ أى الضمير ــ منصوبًا بوصف (٢)، فَحَذْفُه نَزرٌ جدًّا (٣).

و قال ابن هشام :

و حذف منصوب الوصف قليل (۴).

بل عن الفارسى : انّه لا يكاد يسمع من العرب ؛ و عن ابن السرّاج انّه قال : أجازوه على قبح (۵).

قوله : كقوله : مَا اللّه ُمُولِيكَ فَضْلٌ .

تمامه :

[۵۹ ــ] ... فَاحْمَـدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَـرَرُ (۶) اللغه : « مُولِيكَ » يعنى : مُعْطِيك ؛ « فَاحْمَـدَنْهُ » فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفه.

ص: ۶۳۵

١- ١. قائله الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح : ١ / ١۴۶ .
٢- ٢. فى المصدر : يُوصَفُ .
٣- ٣. الإرتشاف : ٢ / ١٠١٩ ؛ ومثّل له بـ : الّذى مُعطيك زيدٌ دِرْهَمٌ (أَىْ مُعْطِيكَهُ).
۴- ۴. أوضح المسالك : ١ / ١٢٣ ؛ وفيه : « وحذف منصوب الفعل كثير ومنصوب الوصف قليل ».
۵- ۵. حكاه عنهما الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح : ١ / ١۴۶ .
۶- ۶. البيت بلا نسبه فى : أوضح المسالك : ١ / ١٢٠ ؛ وشرح التسهيل : ١ / ٢٠٠ ؛ وشرح الأشمونى : ١ / ٧٩ ؛ وشرح ابن عقيل : ١ / ١۶٩ ؛ وشرح التصريح : ١ / ١۴۵ ؛ وجامع الشواهد : ٣ / ٣ .

التركيب : « ما » موصول اسمی فی محلّ رفع علی الإبتداء، « اللّه » مبتدأ ثان، « مُولِیک » خبره والجمله صله « ما »، والعائد محذوف، وهو المفعول الثانی للوصف، إذ مفعوله الأوّل : الکاف، والتقدیر : مُولِیکَه، وفیه الشاهد . و « فَضْلٌ » خبرٌ للمبتدأ الأوّل، « أحْمَدَنْهُ » فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ به متعلّق به، « فَمَا لَدَی » ما نافیه، بطل عملها بتقدیم الخبر، « لَدَی » متعلّقٌ بالمقدّر خبر مقدّم، « غَیْره » مضافٌ إلیه، « نَفْعٌ » مبتدأ مؤخّر، سوّغ الإبتداء به تقدیم الخبر الظرفی، و « لاَـ ضَرَر » عطفٌ علیه، والفاء فی الموضعین قیل : للتعلیل (۱).

والمعنی واضحٌ .

حذف العائد المنفصل غیر جائز

قوله : فلایجوز حذف المنفصل .

لمّا خصّص المصنّف قوله : « وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ کَثِیرٌ مُنْجَلِی فِی عَائِدٍ مُتَّصِلٍ » إلی آخره، أراد أن یبیّن الشارح فائده هذا التخصیص (۲) فقال : « فلایجوز حذف المنفصل »، یعنی : انّ العائد المنصوب لو کان ضمیرًا منفصلاً لایجوز حذفه وإن کان ناصبُه فعل تامّ (۳)، کجاء الّذی إیّاه ضربت، فلایقال : جاء الّذی ضربت.

قیل (۴) : لأنّ الحذف یوقع إلتباسه بالمتّصل، ومفوّت لما قصد به من التخصیص عند البیانیّین، والإهتمام عند النحویّین، نعم لو کان هناک قرینه جاز، نحو قوله تعالی : « وَ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ یُنْفِقُونَ » (۵)، حیث حذف العائد مع کونه ضمیرًا منصوبًا

ص: ۶۳۶

۱- ۱. لم نعثر علیه .

۲- ۲. فی « ش » : التقیید .

۳- ۳. کذا فی جمیع النسخ، والصواب : فعلاً تامًّا .

۴- ۴. قائله الشیخ خالد الأزهری فی شرح التصریح : ۱ / ۱۴۵ .

۵- ۵. البقره : ۳ .

منفصلًا، إذ التقدير : و ممّا رزقناهم إيّاه ينفقون ؛ لأنّ تقديره متّصلًا يستلزم اتّصال الضميرين المتّحدى الرتبه فى ضمير الغائب (۱)، وقد تقدّم انّه قليل .

والحاصل أن يقال : انّ الضمير المنفصل المنصوب لو علم بعد الحذف انّه منفصلٌ، جاز حذفه، وإلّا فلا، لأنّه لايعلم بعد الحذف انّ العائد كان متّصلًا أو منفصلًا .

والظاهر من كلام نجم الأئمّه انّه لايرى (۲) انفصال الضمير وحده مانعًا لحذفه، بل انفصاله مع وقوعه بعد « إلّا »، حيث قال :

والمنصوب يحذف بشرطين، الأوّل : أن لا يكون منفصلًا بعد « إلّا » نحو : جاءنى الّذى ما ضربت إلّا إيّاه، وأمّا فى غيره فلا منع ؛ إلى آخر ما قال (۳).

لايجوز حذف العائد المنصوب بغير الفعل والوصف

قوله : ولا المنصوب بغير الفعل والوصف كالمنصوب بالحرف .

كجاء الّذى إنّه قائم ؛ هذا بيان فائده تخصيص المصنّف الحكم بالفعل والوصف. وينبغى أن يعلم انّ « انّ » فى المثال المذكور بكسر الهمزه، لا بفتحها، لأنّ « أنّ » المفتوحه مع ما بعده بتأويل المفرد، فلايصلح لوقوعها فى مقام الصله، لِمَا عرفت من انّ صله الموصول الاسمى جملهٌ ؛ وانّما لايجوز حذف العائد المنصوب حينئذٍ، لِمَا قيل من انّ اسم « انّ » لايحذف إلّا شذوذًا، فتأمّل .

۱- ۱. فى المصدر : ضميرى الغيبه .

۲- ۲. فى « ب و ش » : لما يرى .

۳- ۳. شرح الرضى على الكافيه : ۳ / ۲۵ .

وعلّل ذلک نجم الأئمّه بعدم کونه فضله (۱). وفیه أیضًا تأمّل، لأنّ حذف العائد لایختصّ بالفضله .

العائد المنصوب بصله الألف واللام لایجوز حذفه

قوله : ولا المنصوب بصله الألف واللام کجاء الّذی أنا الضاربه .

هذا بیانٌ لفائده تقییده کلام المصنّف : « أو وصف »، بغیر صله الألف واللام . وانّما لم یجز حذف العائد المنصوب بصله الألف واللام، قیل : لأنّ کون « أل » من الموصول الاسمی خفیّ، والضمیر أجلّ دلائل علی موصولیّتها ونصٌّ فی ذلک، فإذا حذف فات هذا المعنی، فمنع من حذفه، لأنّهم (۲) بصدد التنصیص علی اسمیّتها (۳).

و فیه نظرٌ، لأنّ هـذا انّما یصحّ إذا کان الضـمیرُ المنصوب عائدًا إلی « أل »، لا مطلقًا، وفی المثال المذکور الضـمیر المنصوب فیه عائدًا (۴) إلی « الّذی »، لا إلی « أل »، وعائد « أل » ضمیرٌ مستترٌ فی الوصف .

ولقد أحسن التعبیر نجم الأئمّه فقال:

عائد الألف واللام لایجوز حذفه وإن کان مفعولاً، لخفاء موصولیّتها، والضمیر أجلّ (۵) دلائل موصولیّتها (۶).

ویمکن أن یقال : انّ العلّه المذکوره اقتضت عدم جواز حذف الضـمیر إذا کان عائدًا إلی « أل »، کما تقول : هند الضاربها زید، فتقول فی غیر العائد أیضًا إطّرادًا للباب .

ص: ۶۳۸

۱- ۱. شرح الکافیه للرضی : ۳ / ۲۵ .

۲- ۲. فی « ش » : لأنّه .

۳- ۳. أنظر شرح التصریح : ۱ / ۱۴۵ .

۴- ۴. جاء فی حاشیه « ش » : عائد ؛ و علیه علامه : ظ .

۵- ۵. فی المصدر : أحد .

۶- ۶. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۴ .

ولایخفی انّ ما مرّ من عدم جواز الحذف فی عائد « أل »، هو أحد الأقوال فی المسأله، والقول الآخر : الجواز، وهو الّذی نقله أبوحیّان عن بعضهم (١). والقول الثالث : التفصیل فی اسم الفاعل بین المتعدّی إلی مفعول واحد أو أکثر، وهو الّذی نقله فی الإرتشاف أیضًا حیث قال :

وفصّل بعضهم فقال : إن کان اسمُ الفاعل متعدّیًا إلی واحد، فالإثبات فصیح، والحذفُ قلیل، وإن کان متعدّیًا (٢) إلی اثنین أو إلی ثلاثه حَسُنَ الحذف، وهو فی المتعدّی إلی ثلاثه أَحْسَنُ منه فی المتعدّی إلی اثنین (٣).

قال :

وقیل : إنْ لَمْ یَکُنْ علی حذفه دلیل، لم یجز حذفه، فلا یجوز نحو (٤): جاءنی الضَارِبُ زیدٌ ؛ لأنّه لا یُعْلَمُ أهو الضمیر هذا مفردٌ أو غیر مفرد، مذکور أو غیر مذکور (٥) ؛ فإن کان علی حَذْفِه (٦) دلیلٌ قبیح (٧) حذفُه نحو: جاءنی الرجلُ الضَارِبُهُ زیدٌ (٨).

و نقل عن المازنی انّه قال :

١- ١. أنظر الإرتشاف : ٢ / ١٠١٥ ، باب الموصول ؛ وفیه : « وأجاز بعضهم حذفه نحو : الضاربُ زیدٌ هندٌ أیْ الضَارِبُها ».

٢- ٢. فی المصدر : من متعدٍّ .

٣- ٣. الإرتشاف : ٢ / ١٠١٥ .

۴- ۴. « نحو » لم یرد فی المصدر .

۵- ۵. فی المصدر : مذکّرًا أو غیر مذکّر .

۶- ۶. وذلک مثل قول الشاعر : ماالمُسْتَفِزُّ الهَوَی مَحْمُود عَاقِبَهٍ وَلَوْ أُتِیحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ کَدَرِ قال الشنقیطی : استشهد به علی جواز حذف عائد أل الموصول إنْ دلّ علیه دلیل فإن التقدیر : ما المستفزه الهوی . أنظر : همع الهوامع : ١ / ٨٩ ؛ والدرر اللوامع : ١ / ۶٨ ؛ وأوضح المسالک : ١ / ١٢٢.

٧- ٧. فی المصدر : قَبُحَ .

٨- ٨. الإرتشاف : ٢ / ١٠١٥ و ١٠١۶ .

لايكادُ يُسْمَعُ حذفه من العرب، إلاّ أنّه ربما جاء فی بعض الشعر (١).

محلّ الضمير فی صله الألف واللام

ثمّ اعلم : انّهم اختلفوا فی محلّ هذا الضمير، فما ذكره الشارح من كونه منصوبًا هو مذهب الأخفش و غيره، وعن الجَرْمی والمازنی انّه مجرور (٢) ؛ وعن الفرّاء جواز الوجهين (٣).

العائد المجرور بالوصف الّذی بمعنی الحال أو الإستقبال يجوز حذفه

قوله : بمعنی الحال أو الاستقبال .

وذلك لأنّ الضمير المجرور يكون حينئذ مفعولاً معنًی، وقد عرفت انّه إذا كان منصوبًا يجوز حذفه، فكذا هنا .

قال أبوحيّان فی الإرتشاف :

إن كان العائد مجرورًا بالإضافه، فإن كان منصوبًا فی المعنی كقوله تعالی : « فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » (٤)، أی قاضِيه، حذفُه كثيرٌ فصيح (٥).

قوله : فلايجوز الحذف من نحو : جاء الّذی أنا غلامه .

لأنّ العائد ليس مجرورًا بالوصف، بل بالاسم .

ص: ٦٤٠

١- ١. الإرتشاف : ٢ / ١٠١٦ ؛ وانظر أيضًا رأی المازنی فی الأصول : ٢ / ٢٧١ .

٢- ٢. أنظر رأيهم فی : الإرتشاف : ٢ / ١٠١٦ ؛ والهمع : ١ / ٨٩ .

٣- ٣. أنظر رأيه فی الإرتشاف : ٢ / ١٠١٦ .

٤- ٤. طه : ٧٢ .

٥- ٥. الإرتشاف : ٢ / ١٠١٩ .

قوله : أو مضروبه أو ضاربه أمس .

وذلك لأنّ العائد فيهما وإن كان مجرورًا بالوصف، لكنّه ليس بمعنى الحال أو الإستقبال بقرينه قوله بعد ذلك : « أمس » .

ويمكن أن يقال لعدم جواز حذف العائد (۱) فى الأوّل وجهٌ آخَر، وهو : انّ العائد فيه مرفوعٌ بالنيابه، وقد عرفت انّ الفاعل لايحذف، وكذا نائبه .

قوله : أى بمثل الحرف الّذى .

تفسيره بذلك يحتمل أن يكون لوجهين، الأوّل هو : انّه ليس المراد من كلام المصنّف : « كَذَا الَّذِى جُرَّ بِمَا الْمَوصُولَ جَرّ » أن يكون جواز الحذف عند كون العائد مجرورًا بعين ما جُرّ الموصول به بأن يكون الجارّ فيهما واحدًا بالوحده الشخصىّ، لأنّ ذلك متعذّر ؛ بل المراد أن يكون الجارُّ فى العائد مثلَ الجارّ فى الموصول، أى : يكون الجارّ فيهما متّحدًا بالوحده النوعى، لا الشخصى .

والثانى هو : انّه لمّا يتوهّم من إطلاق كلام المصنّف انّه يجوز حذف العائد إذا كان مجرورًا هو والموصول بإضافه اسمين جامدين إليهما إذا كانا متّحدين، كقولك : جاءنى ابن الّذى ابنه فاضل ؛ ولم يكن الأمر كذلك، لِمَا عرفت من انّه لو كان العائدُ مجرورًا بإضافه اسم الجامد إليه، لايجوز حذفه، وقد مثّل له الشارح بقوله : « فلايجوز الحذف من نحو : جاء الّذى أنا غلامه »، و هو أعمّ من أن يكون الموصول أيضًا مجرورًا بمثل ما جُرّ العائد به أم لا ؛ أراد (۲) الشارحُ أن يفسّرَ كلام المصنّف بنحوٍ يدفع معه التوهّم المذكور، فلهذا قيّده بالحرف فقال : « أى بمثل الحرف الّذى » إلى آخره .

ص: ۶۴۱

۱- ۱. فى « ب » : هذا العائد .

۲- ۲. جواب لقوله قدس سره : لمّا .

والحاصل أن يقال : انّ جواز حذف (١) العائد المجرور بغير الوصف بمعنى الحال أو الإستقبال مشروطٌ بشرطين :

أحدهما : أن يكون الجارُّ فى الموصول والعائد متّحدًا بالوحده النوعى على ما ذكره، فخرج العائد المجرور بغير ما جُرّ الموصول به، كمررت بالّذى غضبت عليه مثلًا .

والثانى : أن يكون الجارُّ فيهما حرفًا، بخلاف ما إذا كان اسمًا جامدًا أو وصفًا بمعنى الماضى .

والأوّل يعلم من قول الشارح : « أى بمثل »، والثانى من قوله: «الحرف الّذى».

يجوز حذف العائد المجرور إذا كان الحرف الجارّ فيه وفى الموصول واحدًا

قوله : لفظًا و معنًى و متعلّقًا كمُرّ بالّذى مَرَرْتَ .

فانّ العائد فيالمثال محذوفٌ، لاتّحاد الجارّ فيه وفى الموصول، لأنّه كما يكون الجارّ فى الموصول الباء، كذا فى العائد أيضًا باء، والتقدير كما ذكره : مُرَّ بالّذى مَرَرْتَ بِهِ ؛ والباءان متّحدان لفظًا و معنًى و متعلّقًا، أمّا الإتّحاد فى اللفظ فظاهر، وأمّا فى المعنى فلأنّها فى الموضعين للإلصاق، وأمّا فى المتعلّق فلأنّ المراد بالإتّحاد فى المتعلّق هو : أن يكون مبدأ اشتقاق المتعلّقين واحدًا، و هنا كذلك لأنّ مبدأ اشتقاق كلّ من « مُرَّ » و « مَرَرْتَ » : المُرُور .

هذا إذا كان العائد مجرورًا بالحرف الّذى جُرَّ الموصول به، وكذا إذا كان مجرورًا بالحرف الّذى جُرّ الموصوف بالمجرور به، كما نصّ عليه نجم الأئمّه (٢)

١- ١. « حذف » لم يرد فى « ب » .

٢- ٢. نصّ عليه فى شرح الكافيه : ٣ / ٢٥ .

وأبوحيّان (١)، كقولك : مررت بالغلام الّذى مررت، أى : مررت به .

بعد حذف العائد المجرور حذف الجارّ أيضًا

وينبغى أن يعلم : انّه إذا حذف العائد حذف الجارّ أيضًا كما مرّ، إذ لايبقى حرف الجرّ من غير مجرور، وانّما اشترط فى جواز حذف العائد ما مرّ لِمَا عرفتَ مِن انّه إذا حذف العائد المجرور حذف الجارّ أيضًا، فاشترط ما مرّ لِئَلّا يلتبس الحرف المحذوف بغيره .

ثمّ اعلم : انّه قال فى الإرتشاف :

ويجوز حذف العائد فيما ذكر، إلاّ إذا كان فى موضِع رفعٍ، أو كان معه ضميرٌ يَصلُحُ للربط، أو كان محصورًا أو فى معنى المحصور، فلا يجوز حذفه فى نحو : مَررتُ بالّذى مُرَّ بِه، و مررتُ بالّذى مررتُ بِه فى دارِه، و مررتُ بالّذى ما مَررتُ إلاّ به، و مَررتُ بالّذى انّما مَرَرتُ به، إنتهى (٢).

و هو صحيحٌ، لكن لا اختصاص له فيما إذا كان مجرورًا، بل يعمّ غيره أيضًا .

قوله : أو معنًى كمررت بالّذى مررت به على زيد .

والباءان فيه وإن كانا متّحدين لفظًا و متعلّقًا، لكن معناهما مختلفٌ، إذ الأوّل للإلصاق، والثانى للسببيّه .

ص: ٦٤٣

١- ١. نصّ عليه فى « الإرتشاف : ٢ / ١٠٢٠ » بقوله : « وإن كان الضمير مجرورًا بحرف جرّ، فيجوز حذفه ؛ إنْ جَرّ الموصولَ حرفٌ مثله معنى ومتعلّقًا، أو المضاف إلى الموصول، أو الموصوف بالموصول نحو : مررت بالّذى مررتُ به، أو بغلام الّذى مررت به، أو بالرجل الّذى مررت به، فيجوز حذف (بِهِ) فى هذه الصور ».

٢- ٢. الإرتشاف : ٢ / ١٠٢٠ .

جزاء الشرط إذا كان فعلاً مضارعًا منفيًّا بلَمْ، لم يجز إدخال الفاء فيه

قوله : لم يجز الحذف .

هو جزاء الشرط، وهو قوله : « فَإِنْ جُرَّ »، وادخال الفاء فيه غير جائز، لأنّه بمنزله فعل ماض، وهو إذا كان متصرّفًا وغير مقترن بقد، لايجوز ادخال الفاء فيه، فكذا ما هو بمنزلته .

تتميمٌ

اشاره

ينبغي أن نختم المبحث بـذكر أمور لابـدّ أن يعلمها المتعلّم، منها : انّ جمله الصـله لامحلّ لها من الإعراب . ومنها : انّ الموصول مع صـلته بمنزله اسم مفرد . ومنها : انّه لايقع « مَنْ » و « مَا » موصولتين موصوفتين بصـفه . فها أنا أبيّن كلًّا من هذه الأمور مفصّلاً لتكون على بصيره .

الأمر الأوّل : الصله لا محلّ لها من الإعراب

اشاره

فأقول : أمّا الأوّل أى : عدم كون المحلّ من الإعراب للصله، فهو المشهور بينهم، وذلك لأنّ الإعراب للاسم، أو له وللفعل، وكلّ منهما مفردٌ، والصله جمله (۱).

نعم لو كـانت الجمله واقعه موقع المفرد، فله محـلٌّ من الإـعراب، كالجمله الواقعه خبرًا عن المبتـدأ فى الحال (۲)، أو فى الأصل (۳)، أو صفه (۴)، أو مضافًا إليها (۵)، أو

۱- ۱. أنظر مغنى اللبيب : ۲ / ۴۰۹ ؛ وشرح الكافيه للرضى : ۳ / ۱۶ .

۲- ۲. جاء فى حاشيه « ب و ش » : نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ .

۳- ۳. جاء فى حاشيه « ب و ش » : نحو : انّ زيدًا أبوه قائمٌ .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ب و ش » : نحو : « مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ » البقره : ۲۵۴.

۵- ۵. جاء فى حاشيه « ب و ش » : نحو : « وَالسَّلَامُ عَلَىَّ يَوْمَ وُلِدتُّ » مريم : ۳۳ .

الحال (١)، لأنّ الأصل فى كلّ منها الإفراد، وأمّا جمله الصله فليست كذلك، كما عرفت من انّ الصله لابدّ أن تكون جمله .

كلّ جمله وقعت موقع المفرد له محلّ من الإعراب وإلاّ فلا

قال الشارح الدمامينى :

وقد قرّر النحاه قاعده يعرف بها ما له محلّ من الإعراب وما لامحلّ له من الجمل، وهى : انّ ما كان منها واقعًا موقع المفردِ فَلَهُ محلٌّ من الإعراب بحسب ما يستحقّه ذلك المفرد، وما لم يكن منها واقعًا موقع المفرد فلا محلّ له (٢).

و أيضًا قال :

انّ الصله بمنزله الجزء من الاسم، و بعض الاسم لا محلّ لها (٣).

ونقل نجم الأئمّه عن بعضهم : القولَ بأنّ الصله معربهٌ باعراب الموصول، إعتقادًا منه أنّها صفه الموصول لتبيينها له، كما فى الجمل الواقعه صفه للنكرات (۴)، وقال :

انّه ليس بشىء، لأنّ الموصولات معارفٌ إتّفاقًا منهم، والجمل لاتقع صفات (۵) للمعارف (۶).

قيل (٧) :

١- ١. جاء فى حاشيه « ب و ش » : نحو : « لِمَ تُؤْذُونَنِي وَ قَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّه ِ » الصفّ : ۵.

٢- ٢. لم نعثر عليه .

٣- ٣. لم نعثر عليه أيضًا .

۴- ۴. جاء فى حاشيه « ش » : نحو : جاءنى رجل أبوه قائم .

۵- ۵. فى المصدر : صفه .

۶- ۶. شرح الرضى على الكافيه : ٣ / ١۶ .

٧- ٧. قائله الدمامينى، نقله عنه الشُمُنّى فى المنصف من الكلام : ٢ / ١٣٢ .

بقی فی المقام بحثٌ، وهو انّ الجماعه أطلقوا القول بأنّ جمله الصله لامحلّ لها من الإعراب، وینبغی أن یستثنی من ذلک : الجمله الّتی تقع صله لأل، إمّا مع القول بأنّ ذلک لایکون إلاّ للضروره مطلقًا کما یقوله الجمهور، أو مع القول بأنّ ذلک یجوز فی الشعر (۱) قلیلاً ـ إن کانت فعلیّه ذات مضارع کما یقوله الأخفش وابن مالک، فانّ جمله الصله فی هذه الحاله تکون ذات محلّ من الإعراب لوقوعها موقع المفرد .

واُجیب عن ذلک (۲) :

بأنّا لانسلّم انّ کلّ جمله واقعه موقع المفرد لها محلّ من الإعراب، وانّما ذلک للواقعه موقع المفرد بطریق الاصاله، والموقع بعد « أل » الموصوله لیس للمفرد بطریق الاصاله کما فی الموصولات الإسمیّه، ولو سلّم فانّما ذلک للواقعه موقع المفرد الّذی له محلّ، والمفرد الّذی هو صله « أل » لا ـ محلّ له، والإعراب الّذی فیه بطریق العاریه من « أل »، فانّها لمّا کانت فی صوره الحرفیّه نُقِل اعرابها إلی صلتها بطریق العاریه، کما فی « إلاّ » بمعنی : غیر .

الأمر الثانی : الموصول مع صلته بمنزله اسم واحد

اشاره

وأمّا الثانی : أی کون الموصول مع صلته بمنزله اسم واحد، فقد صرّح به جماعه، منهم : صاحبُ اللباب حیث قال :

ص: ۶۴۶

۱- ۱. فی المصدر : السعه .

۲- ۲. المُجِیب هو الشُمُنّی فی المنصف من الکلام : ۲ / ۱۳۲ .

و مِنْ حكم الموصول أن ينزّل مع صلته منزله اسم (١).

قال شارحه :

لأنّ الموصول مع صلته يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه، وهذه كلّها من أحكام المفرد (٢).

لايوصف الموصول ولايؤكّد ولايبدل قبل تمام الصله

قال ماتِنُه أيضًا متفرّعًا على قوله الّذى مرّ :

فلايوصف ما وصف منه، ولايؤكّد ولايبدل منه قبل تمام الصله (٣).

قال شارحه أيضًا :

هذا من لوازم الإفراد و كونه بمنزله اسم واحد، فلايوصف الموصول قبل تمام صلته، ولايؤكّد قبل تمام صلته، ولايبدل منه أيضًا قبل تمام صلته (٤).

قال (٥) : وانّما امتنع الوصف والتأكيد والإبدال قبل تمام الصله، لأنّ الموصول قبل تمام الصله بمنزله حرف كلمه كالزاى من زيد، وهو لايقبل الوصف ولا التأكيد و لا الإبدال ؛ و من ثَمَّ ـ أى ومن أجل انّه لا يؤكّد الموصول قبل تمام الصله ـ لم يجز : مررت بالّذين أجمعين فى الدار، إذ قولك : « فى الدار » صلهٌ للّذين، فقد وقع « أجمعين » تأكيدًا قبل تمام الصله، وهو ممتنعٌ .

ولم يجز أيضًا : مررت بالضاربين أجمعين زيدًا، لأنّ « زيدًا » معمول ضاربين،

١- ١. لا يوجد لدينا كتابه .

٢- ٢. شرح اللباب : لا يوجد لدينا .

٣- ٣. اللباب : لا يوجد لدينا .

۴- ۴. شرح اللباب : لا يوجد لدينا .

۵- ۵. لم نعثر عليه .

فهو من تتمّه الصله، فلايقدّم « أجمعين » عليه، و جاز فى المثال المذكور : مررت بالضاربين أجمعون زيدًا، برفع « أجمعون »، لأنّه تأكيدٌ للضمير فى « ضاربين »، فأجمعون أيضًا من أجزاء الصله وتقدّم على الجزء الآخر من الصله وهو: زيدًا، ويجوز تقدّم بعض أجزاء الصله على بعضها .

فإن قلت : لِمَ لَمْ يجز قولك : مررت بالضاربين أجمعين، على أن يكون « أجمعين » تأكيدًا لضاربين، لا للموصول ؟

قلت : لوجهين، أحدهما : انّ اسم الفاعل إذا كان موصوفًا لايعمل لبعده عن (١) شبه الفعل، فكذا لايعمل إذا كان مؤكّدًا أيضًا . لايقال : الفعل لايكون موصوفًا قطعًا وقد يكون مؤكّدًا، لانّا نقول : الفعل انّما يكون مؤكّدًا بالتأكيد اللفظىّ ــ وهو تكرير اللفظ ــ لا التأكيد المعنوىّ، و هنا كذلك .

والثانى : انّ « أجمعين » حينئذ إمّا أن يكون تأكيدًا لضاربين مع اللام، أو بدون اللام، وكلاهما ممتنعٌ، أمّا الأوّل فلأنّه يلزم تأكيد الموصول قبل تمام صلته، وهو ممتنعٌ لما مرّ، وأمّا الثانى ــ و هو تأكيده بدون اللام ــ فهو فاسدٌ من وجهين، أحدهما : انّ النكره لايؤكّد عند البصريّين به، والثانى : انّ جزء الصله وحده لامحلّ له من الإعراب، ولايمكن تأكيده بمعرب لفظًا .

وهذا من غوامض النحو، وفيه بحثٌ، وذلك انّ لفظ : « الضارب » يختلف آخره باختلاف العوامل فيكون معربًا، وهو مشكلٌ، لأنّ اللام مع الصله فى مثل : « جاء الضارب »، إمّا أن يكون لهما إعراب بالفاعليّه مثلًا، أو لايكون، فإن كان مع انّ « ضارب » أيضًا معربٌ، فيكون لجاء فاعلان، ويلزم أن يعرب جزءٌ مِن الموصول

۱- ۱. « عن » لم يرد فى « ش ».

مع انّه بمنزله الزاى من زيـد ؛ وإن لم يكن لم يصـحّ قولهم : الموصول مع الصـله فى حكم الجزء من الكلامـ فاعلاً ـ أو مفعولاً أو مضافًا إليه .

و وجه التخلّص أمران، أحـدهما : انّه نظير قولهم فى « إلاّ ـ » بمعنى « غير » : انّه لمّـا لم يمكن إعراب « إلاّ » نُقِل إلى الاسم الواقع بعده مع انّ حقّ الإعراب أن يكون لمحلّ « إلاّ »، لأنّه بمعنى : « غير ».

والثـانى : انّ لفـظ « الضـارب » مشـابهٌ للفظ : « الرجل »، فكما جعلت اللام بمنزله الجزء من الكلمه وأعرب « الرجل »، جعل اللام فى « الضارب » فى الصوره بمنزله تلك اللام وإن كانت بمعنى : « الّذى »، فأجرى الإعراب على ما دخله اللام.

وانّما أعرب « ضارب » مع انّه بمنزله الزاى من « زيد » لأنّ ضاربًا فى الأصل كان اسـمًا مسـتقلاًّ بنفسه مستحقًّا للإعراب، و عرض له كونه جزءًا من الموصول، فاستصـحب الإسـتقلال الأصـلى دون الجزئيّه العـارضه، بخلاـف الجمله فانّه لامحلّ لها من الإعراب قطعًا، لأنّ الإعراب انّما يكون لها إذا كانت بمعنى المفرد، كالخبر أو الحال أو الصفه أو نحوها .

الأمر الثالث: « مَنْ » و « مَا » من أسماء الموصوله لاتقعان موصوفتين

اشاره

وأمّا الثالث : أى عدم وقوع « مَنْ » و « مَا » موصوفتين حال كونهما موصولتين، فقد صرّح به أيضًا فى « اللباب » (۱) فقال :

ولايقعان مَنْ و مَا موصولتين موصوفتين، بخلاف الّذى، فانّها توصف بالمعرّف باللام نحو: مررت بالّذى أكرمته الظريفِ، إنتهى.

ص: ۶۴۹

۱- ۱. لا يوجد لدينا هذا الكتاب .

أی : بجرّ « الظریف » لکونه صفهً للّذی وهو مجرورٌ .

وقال شارحه :

ولا یجوز أن یقال : مررت بمَنْ أکرمته الظریف، ولا بمَا أکرمته الظریفِ، علی أن یکون الظریف صفهً لمَنْ مع صلته، أو لِمَا مع صلته (١).

وذکر الفرق بین « الّذی »، و « مَنْ » و « مَا » فقال :

انّ لفظ « مَا » و « مَنْ » أشبه بالحروف من « الّذی »، فجاز وصف هذا دون ذاک، أمّا أوّلاً : فانّ لفظ « مَنْ » و « مَا » کلّ واحد منهما مرکّبٌ من حرفین، فوضعه وضع الحروف، بخلاف « الّذی » فانّ وضعه لیس وضع الحروف، لأنّه مرکّب من أکثر من حرفین .

وأمّا ثانیًا : فلأنّ « الّذی » فیه صوره اللام للتعریف وإن کان جزءًا من الکلمه عندهم، فهو أشبه بالأسماء صورهً من لفظ «مَنْ» و «مَا».

وأمّا ثالثًا : فلأنّ لفظ « مَنْ » و « مَا » بعینهما جاء حرفًا صریحًا، بخلاف لفظ « الّذی »، فانّه لم یوجد إلاّ اسمًا .

قال : هذا نهایه الفرق بینهما، ولا یخلو عن الحزازه (٢).

ولا یخفی علیک انّ الأوجه الثلاثه المذکوره کما توجد فی « الّذی »، کذا توجد فی « الّتی » و فروعهما أیضًا، فعلی هذا تخصیص « الّذی » بالذکر فقط انّما هو بعنوان المثل، لا لاختصاص الحکم أی : جواز کونه موصوفًا به .

ثمّ انّ فی الأوجه المذکوره نظرًا، أمّا فی الأوّل والثالث فهو : انّ کون الوضع

١- ١. لا یوجد لدینا کتابه .

٢- ٢. لم نعثر علیه .

على الحرفين وكذا مجيئهما حرفًا صريحًا لو كان مانعًا لوقوع «مَنْ» و «مَا» موصوفتين، ينبغى أن لايقع شىء منهما موصوفتين مطلقًا وإن لم تكونا موصولتين (١) كما لايخفى، مع انّ من أقسام « مَنْ » و « مَا » هو ما كان كلّ منهما موصوفًا، كما تقول : مررت بمَنْ معجب لك، و بمَا معجب لك، وكذا : نعم ما فعلت، وبئس ما صنعت، حيث انّ الجمله فيهما وقعت صفه لِمَا، أى : نعم شيئًا فعلت، وبئس شيئًا صنعت .

وأمّا فى الثانى : فلأنّ التجرّد من الألف واللام لايمنع من وقوع الاسم موصوفًا بديهه، ولعلّ أن يكون مراده من الحزازه ما ذكرناه .

تصغير « الّذى » و « الّتى »

تنبيهٌ : يقال فى تصغير الأسماء الموصوله من الّذى والّتى : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا، بفتح اللام والذال والتاء، و بإدخال الألف فى آخرهما ؛ وذلك أمّا فتح اللام فيهما مع انّ القياس فى التصغير : ضمّ الحرف الأوّل، فللفرق بين تصغير المتمكّن وغير المتمكّن ؛ وأمّا فتح الذال والتاء فعلى أصل القياس من فتح ما قبل ياء التصغير، كما تقول فى جعفر : جُعَيفر، بفتح العين المهمله ؛ وأمّا إدخال الألف فى الآخِر فللعوض عن ضمّ الأوّل .

ثمّ لمّا زادوا ياء التصغير قبل الحرف الآخر وكان الحرف الآخر فيهما ياء، أدغمت الياء المزيده فى ياء آخر الكلمه، و فتحت الياء الثانيه لزياده الألف، فقيل: اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا .

ص: ٦٥١

١- ١. المثبت من « ش »، و فى سائر النسخ : موصوفتين ؛ وهو خطأ .

واللَّتَيّا فى قولهم : « بعـد اللَّتَيّا والَّتى » (۱) من هـذا القبيل، و معنى هذه العباره هذا (۲) : أی بعد الخُطَّهِ (۳) الصغیره والکبیره الّتی مِن فَظَاعَه (۴) شأنها کیتَ وکیتَ . حذفت الصله إیهامًا لقُصُور العباره عن الإحاطه بوصف الأمر الّذی کنی بهما عنه (۵).

هذا، و هکذا فی تصغیر تثنیتهما و جمعهما، فتقول فی الأوّل : « اللَّذَیَّانِ » و « اللَّتَیّانِ » فی حال الرفع، و « اللَّذَیَّینِ » و « اللَّتَیَّینِ » فی غیرهـا، وفی الثـانی : « اللَّذَیُّونَ » بضمّ الیاء المشـدّده فی الرفع، و فی غیره : « اللَّذَیِّینَ » بکسـر الیاء ؛ والأخفش (۶) یفتح الیاء فی الأحوال الثلاث، فیکون الفرق عنده بین المثنّی والمجموع بکسر النون وفتحها ؛ و « اللَّتَیّات » فی جمع الّتی (۷).

ص: ۶۵۲

۱- ۱. هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد فی : جمهره الأمثال : ۱ / ۲۲۳ ؛ وفصل المقال : ص ۳۷۰ ؛ وکتاب الأمثال : ص ۲۵۶ ؛ ولسـان العرب ــ منن ــ : ۱۳ / ۴۲۰، و ــ لتـا ــ : ۱۵ / ۲۴۰ ؛ ومجمع الأمثـال : ۱ / ۹۲. وقال الشـیخ الطریحی قدس سره فی « مجمع البحرین ۴ / ۱۰۷ » : و جاء فی الحـدیث : « بعـد اللّتیا والّتی »، قیل: هما کنایتان عن الشدائد المتعاقبه یکنی بها عنها، فهی کالمثل، و أصـله : انّ رجلًا تزوّج قصـیره فقاسـی منها شدّه فطلقها، وتزوّج طویله فقاسی منها أضعاف ذلک فطلقها، فقال : « بعد اللّتیا والّتی لا أتزوّج أبدًا »، فکنی بها عن الشدائد المتعاقبه.

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ش » : هذه ؛ و علیه علامه : ظ .

۳- ۳. الخُطَّهُ بالضمّ : الأمرُ والقِصَّهُ ؛ الصحاح : ۳ / ۱۱۲۳ .

۴- ۴. الفَظَاعَه : الشَـنَاعَه، یقـال : فظُع الأـمر فَظاعه، فهو فظیع، أی : شدیـد شـنیع جاوز المقـدار . راجع : الصـحاح : ۳ / ۱۲۵۹ ؛ ولسان العرب : ۸ / ۲۵۴ .

۵- ۵. أنظر المفصّل : ص ۱۷۹ .

۶- ۶. أنظر رأی الأخفش فی شرح الشافیه للرضی : ۱ / ۲۸۸ .

۷- ۷. أنظر المفصّل : ص ۲۵۴ .

[المعرّف بأداه التعريف]

أل حرف تعريف أو اللام فقط فنمط عرّفت قل فيه النمط

الخامس من المعارف : المعرّف بأداه التعريف، أى بآلته (أل) بجملتها هل هى (حرف تعريف أو اللام فقط)، فيه خلاف، فالخليل على الأوّل، ورجّحه المصنّف فى شرح التسهيل و الكافيه، فالهمزه همزه قطع، و سيبويه و الجمهور كما قال أبوالبقاء فى شرح التكمله على الثانى، فالهمزه اجتلبت للنطق بالساكن، وجزم المصنّف فى فصل زياده همزه الوصل بأنّ همزه أل وصل يشعر بترجيحه لهذا القول، و لسيبويه قول آخر أنّها بجملتها حرف تعريف و الألف زائده.

(فنمطّ عرّفت) أى: أردت تعريفه (قل فيه النمط)، وهو ثوب يطرح على الهودج، والجمع: أنماط .

واعلم أنّ «أل» تكون لاستغراق أفراد الجنس إن حلّ محلّها «كلّ» على سبيل الحقيقه، ولاستغراق صفات الافراد إن حلّ على سبيل المجاز، و لبيان الحقيقه إن أشير بها وبمصحوبها إلى الماهيه من حيث هى هى، و لتعريف العهد الذهنى والحضورى والذكرى.

وقد تزاد لازمًا كاللّات *** والان والّذين ثمّ اللّاتى

(و قد تزاد لازمًا) بأن كان ما دخلت عليه معرّفًا بغيرها (كاللات) اسم صنم كان

بمكّه (والآن) اسم للوقت الحاضر، و هو مبنيّ لتضمّنه معنى أل الحضوريّه، وقيل: وهذا من الغريب لكونهم جعلوه متضمّنًا معنى أل الحضوريه، و جعلوا أل الموجوده فيه زائده، و بنى على الحركه لالتقاء الساكنين، و كانت فتحه ليكون بناؤه على ما تستحقّه الظروف . (والذين ثمّ اللاتى) جمع التى، و هذا على القول بأنّ تعريف الموصول بالصله، و إمّا على القول بأنّ تعريفه باللام إن كانت فيه، وبنيّتها إن لم تكن فليست زائده .

و لاضطرار كبنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السرى

(و) تزاد زائده غير لازمه بأن دخلت (لاضطرار كبنات الأوبر) فى قول الشاعر: ولقد نهيتك عن بنات الأوبر ؛ و هو ضرب من الكماه (كذا و طبت النفس) فى قول الشاعر :

رأيتك لمّا أن عرفت وجوهنا صددت و طبت النفس يا قيس عن عمرو

أراد نفسًا، و قوله : (السرى) معناه الشريف تمّم به البيت .

و بعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا

(و بعض الأعلام) المنقوله (عليه دخلا للمح ما) أى: لأجل ملاحظه الوصف الذى (قد كان عنه نقلا) .

كالفضل و الحارث و النعمان فذكر ذا و حذفه سيّان

يسمّى به من يتفأّل بأنّه يعيش و يصير ذا فضل، (والحارث) يسمّى به من يتفأّل بأنّه يعيش و يحرث (والنعمان فذكر ذا) أى أل (و حذفه) بالنسبه إلى التعريف (سيان) .

ص: ۶۵۴

و قد يصير علمًا بالغلبه *** مضاف او مصحوب أل كالعقبه

(وقد يصير علمًا بالغلبه مضاف) كابن عبّاس و ابن عمر و ابن مسعود للعبادله، (أو مصحوب أل كالعقبه) لأيله، والمدينه للطيبه، والكتاب لكتاب سيبويه .

ثمّ الّذى صار علمًا بغلبه الإضافه لاتنزع منه بنداء ولا بغيره كما قال فى شرح الكافيه .

و حذف أل ذى إن تناد أو تضف *** أوجب و فى غيرهما قد تنحذف

(و حذف أل ذى) من الاسم الذى كان علمًا بغلبتها (إن تناد أو تضف أوجب) نحو: يا أعشى، و هذه مدينه الرسول صلى الله عليه و آله ، (و فى غيرهما) أى: غير النداء والإضافه (قد تنحذف) أل بقلّه نحو: هذا عيّوق طالعًا .

الخامس من المعارف : المعرّف بأداه التعريف

اشاره

[الخامس من المعارف : المعرّف بأداه التعريف] (۱)

قوله : الخامس من المعارف : المعرّف بأداه التعريف .

قد مرّ منّا ما يعرفك تركيبه (۲).

الهمزه فی « أل » وصل أو قطع

قوله : و رجّحه المصنّف فی شرحی (۳) التسهيل والكافيه .

حيث قال فی الأوّل :

الصحيح عندی قول الخليل لسلامته من وجوه كثيره مخالفه للأصل، موجبه (۴) لعدم النظائر :

أحدها : تصدير زياده فيما لا أهليّه فيه للزياده وهو الحرف .

الثانی : وضع كلمه مستحقّه للتصدر (۵) علی حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك .

الثالث : إفتتاح حرف بهمزه وصل، و لا نظير لذلك [أيضًا] (۶).

۱- ۱. العنوان منّا .

۲- ۲. قد تقدّم الكلام فيه فی صدر مبحث الإشاره، فراجع هناك .

۳- ۳. فی « ش » والمصدر : شرح .

۴- ۴. فی المصدر : وموجبه .

۵- ۵. فی « ش » والمصدر : للتصدير .

۶- ۶. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

الرابع : لزوم فتح همزه وصل بلا سبب، ولانظير لذلك [أيضًا] (۱) ... .

الخامس : انّ المعهود الإستغناء عن همزه الوصل بالحركه المنقوله إلى الساكن ... ، ولم يفعل ذلك بلام التعريف [المنقول إليه حركه] (۲) إلاّ على شذوذ، بل يبدأ (۳) بالهمزه فی المشهور (۴) ... .

السادس : انّها (۵) لو كانت همزه وصل لم تقطع فی : يا أللّه (۶).

والجواب عمّا استدلّ به على انّ همزه « أل » ليست وصلاً

و يمكن الجواب عن الوجوه المذكوره، أمّا عن الأوّل فهو : انّ زياده الحرف قد تكون لرفع المحذور، وأيّما وجد يمكن زيادته سواء كان فی الحرف أو فی غيره، وهو هنا موجودٌ، لأنّ اللام لمّا كانت زائده وكان التنطّق بالساكن متعذّرًا، فزيد الألف لرفع ذلك .

وأمّا عن الثانی فهو: انّه قد حقّقنا فی أوّل حاشيتنا هذه انّ الأصل فی كلِّ حرفٍ السكون، لكن لمّا كان الإبتداء به متعذّرًا، ألجأوا لرفع ذلك إمّا إلى تحرّكه أو إلى زياده حرفٍ، وهنا أختير الثانی .

وأمّا عن الثالث : فلأنّ همزه الوصل انّما سمّيت بذلك لأنّه يتوصّل بها إلى ما لايمكن التنطّق بنفسه، سواء كان حرفًا أو اسمًا أو فعلًا، و عدم وجود النظير لايمنع من زيادتها بعد تحقّق الفائده المقصوده منها .

۱- ۱. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۲- ۲. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

۳- ۳. فی « ب » والمصدر : يبتدأ .

۴- ۴. فی المصدر : على المشهور .

۵- ۵. فی المصدر : انّه .

۶- ۶. شرح التسهيل لابن مالك : ۱ / ۲۴۶ و ۲۴۷ باب المعرّف بالأداه .

وأمّا عن الرابع فهو : ما حقّقناه فی صدر الحاشيه أيضًا من انّ الأصل لمّا كان فی كلّ حرفٍ : السكون، وكان غير ممكن لما مرّ، فالمناسب أن يفتح لكونها أخت السكون فی الخفّه، فعلی هذا فتح الهمزه جار علی الأصل، فلايحتاج إلی نظير علی تقدير تسليم عدمه .

وأيضًا استعمال « أل » التعريف كثيرٌ، وفتح همزتها بخلاف غيرها من همزات الوصل لأنّ الكثره يحتاج إلی الخفّه .

وأمّا عن الخامس : فينبغی أوّلاً ـ توضيحه، ثمّ الإشاره إلی الجواب، فأقول : يعنی بقوله : « المعهود الإستغناء عن همزه الوصل بالحركه المنقوله إلی الساكن » ما إذا كان فی الكلام همزه وصل وبعدها ساكن، إذا نقلت حركه إلی ذلك الساكن يستغنی بها عن الهمزه، كما تقول فی « إِسْئَلْ » أمرٌ مِنْ سَأَلَ يَسْأَلُ، فإذا نقلت حركه الهمزه إلی السين و حذفتها، يصير : إِسَلْ، فيستغنی بحركه السين عن همزه الوصل، فيحذفها فتقول : سَلْ .

و علی هذا لو كانت همزه « أل » همزه وصل، ينبغی أن يفعل معها ما مرّ قبل لام التعريف، بأن يقال فی مثل : « الأَحْمر » بعد نقل حركه الهمزه بعد لام التعريف إليها وحذف (1) الهمزه : لَحْمر، مع انّ اللغه المشهوره إثبات همزه الوصل فيه، فيقال: اَلَحْمر . و يعلم من ذلك انّ همزه « أل » ليست للوصل، لعدم معامله همزه الوصل معها فی المشهور، نعم فی غير المشهور يقال فيه : لحمر .

والجواب : المنع من استغناء كلّ همزه الوصل بسبب نقل الهمزه إلی الساكن، ولهذا ذهب أكثرهم انّ همزه « أل » وصلٌ، مع ما عرفت من انّ اللغه المشهوره

ص: ۶۵۹

۱- ۱. فی « ش » : حذفت .

اثبات الهمزه، قال أبوحيّان فی الإرتشاف فی المعرّف بالأداه :

ذكر أصحابنا فيها مذهبين، أحدُهما : مذهبُ جميع النحاه إلّا ابن كيسان أنّ « أل » أُحَاديّه الوضع، وهی اللام والألف ألف وصل جیء بها وُصْلَهً إلی النطق بالساكن . والثانی : مذهب ابن كيسان (١) : انّها ثُنَائيّه الوضع نحو : قد و هل، والهمزه فيها (٢) همزه قطع، وهذا المذهب نقله ابن مالك (٣) : انّه مذهب الخليل، إنتهی (۴).

وأمّا الجواب عن السادس : فبالنقض والحلّ، أمّا الأوّل فهو : انّا نقول : انّ همزه « أل » لو كانت همزه قطعٍ ينبغی أن لايصل فی موضعٍ كهمزه أم وان مثلاً، وفساده أظهر من أن يبيّن .

وأمّا الثانی : فهو ما ذكرناه فی أوّل الحاشيه من انّ اثبات الهمزه فی : « يا اللّه » لأجل انّه لمّا كان المطلوبُ فی النداء : مدّ الصوت، وهو يفوت مع حذف الهمزه، لأنّ حذفها يستلزم حذف ألف « يا » لإلتقاء الساكنين، فقطعت دفعًا للمحذور .

ثمّ انّا نقول : الدالّ علی التنكير حرفٌ واحد وهو التنوين، فالمناسب أن يكون الدالُّ علی التعريف أيضًا حرفًا واحدًا، حملاً للنقيض علی النقيض .

قوله : فالهمزه همزه قطع .

فيه نظرٌ، لأنّها لو كانت للقطع فلم أسقطت فی الدرج، ويمكن أن يقال : انّه لمّا كثر استعماله، عومل بالهمزه معامله همزه الوصل، لِمَا مرّ مِن انّ الكثره تقتضی الخفّه.

ص: ۶۶۰

١- ١. أنظر رأی ابن كيسان فی شفاء العليل : ١ / ٢۶۵ ؛ والهمع : ١ / ٧٨ .

٢- ٢. فی المصدر : وهمزتها .

٣- ٣. أنظر نقل ابن مالك فی شرح التسهيل : ١ / ٢۵٣ ؛ وشرح الكافيه الشافيه : ١ /٣١٩ .

۴- ۴. الإرتشاف : ٢ / ٩٨۵ باب المعرّف بالأداه .

قوله : فالهمزه أجتلبت للنطق بالساكن .

يعنى : انّ حرف التعريف هى اللام الساكنه، لكن لمّا تعذّر النطق بها وحدها فاجتلبت بالهمزه، أى: توصلت بها، دفعًا للمحذور، وهذا هو الحقّ، و قد عرفت وجهه .

قوله : وجزم المصنّف فى فصل زياده همزه الوصل [بأنّ همزه أل وصلٌ] (١) يشعر بترجيحه لهذا القول .

« و جزم » مبتدأ، خبره : « يشعر »، يعنى : انّ قطع المصنّف فى أواخر هذا الكتاب فى فصلِ الّذى قرّره لبيان همزه الوصل بأنّ همزه « أل » وصلٌ، يشعر بأنّ المصنّف رجّح هذا القول، أى قول سيبويه الّذى تقدّم من انّ اللام فقط حرف التعريف والهمزه أجتلبت للنطق بالساكن (٢).

وانّما قال : « يشعر » لاحتمال أن يكون مراده انّ الهمزه وصلٌ، لكن المعرّف مجموع الهمزه واللام .

الأقوال فى همزه « أل » أربعه

قوله : ولسيبويه قول آخر انّها بجملتها حرف تعريف والألف زائده.

فالأقوال ثلاثه :

الأوّل : انّ « أل » بمجموعها حرف تعريف، و الهمزه همزه قطع (٣).

ص: ۶۶۱

١- ١. ما بين المعقوفين من المصدر .

٢- ٢. أنظر الكتاب : ٣ / ٣٢٤ ؛ و شرح ابن عقيل : ١ / ١٧٧ ؛ والمساعد : ١ / ١٩٥ .

٣- ٣. هذا مذهب ابن كيسان، وهذا المذهب نقل ابن مالك أنّه مذهب الخليل ؛ أنظر الكتاب : ٣ / ٣٢٤ ؛ والإرتشاف : ٢ / ٩٨٥ ؛ و شرح التسهيل : ١ / ٢٤۶ ؛ و أوضح المسالك : ١ / ١٢٧ ؛ وشرح الكافيه للرضى: ٣ / ٢٤٠ ؛ و شرح ابن عقيل : ١ / ١٧٧ ؛ وشفاء العليل : ١ / ٢۶۵ ؛ والهمع : ١ / ٧٨ .

والثانی : انّ اللام فقط حرف تعریف، والهمزه أجتلبت للنطق بالساکن (۱).

والثالث : کالأوّل، إلّا انّ الهمزه زائده، لکنّها معتدّ بها فی الوضع (۲).

والفرق بین الأوّل والثالث هو : انّ الهمزه فی الأوّل لها دخلٌ فی إفاده التعریف مع کونها أصلیًّا کهمزه : « أخذ »، وفی الثانی وإن کان لها دخلٌ فی إفاده التعریف لکنّها زائـده علی أصل الکلمه، کألف : « ضارب »، فانّها وإن کان لها دخلٌ فی إفاده معنی اسـم الفاعل من هذا اللفظ، إلّا انّها زائده علی الحروف الأصلیّه .

و قوله : « والألـف زائـده » هکـذا عبّر ابن هشام (۳)، والمنـاسب أن یقـال: والهمزه زائـدهٌ، کما لایخفی، لأنّ الموجود فی « أل » همزه، لا ألف، ولهذا حرّکت، والألف لاتقبل الحرکه .

و فی المسأله قول رابعٌ، نقله نجم الأئمّه و غیره عن المبرّد، قال الأوّل :

وذکر المبرّد فی کتاب الشافی أنّ حرف التعریف : الهمزه المفتوحه وحدها، وإنّما ضمّ اللام إلیها لئلّا یشتبه التعریف بالإستفهام (۴).

قوله : أی أردت تعریفه .

أراد بهـذا التفسـیر دفع ما یتوهّم وروده علی ظاهر عباره المصـنّف، بیانه هو : انّ المصـنّف قال : « فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِیهِ النَّمَطْ »، و معلومٌ انّ بعـد تعریف « نَمَـط » لاـیمکن تعریفه، سواء کـان تعریفه بالإضـافه أو بـالعلم أو بـأل، أمّا علی الأوّلین فظاهرٌ، وأمّا علی الثالث فلأنّ الاسم المعرّف بأل لاتدخل علیه « أل » مرّه اُخری.

ص: ۶۶۲

۱- ۱. هذا أحد قولی سـیبویه، أنظر : شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۴۰ . و فی « الإرتشاف ۲ / ۹۸۵ » : انّه مذهب جمیع النحاه إلّا ابن کیسان .

۲- ۲. ذکر هذا المذهب ابن مالک فی « المساعد : ۱ / ۱۹۵ » وعزاه إلی سیبویه .

۳- ۳. شرح قطر النّدی : ص ۱۵۵ .

۴- ۴. شرح الرضی علی الکافیه : ۳ / ۲۴۱ .

تقرير الـدفع هو : انّ قوله : « عَرَّفْتَ » على حـدّ قوله تعالى : « إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاهِ فَاغْسِـلُوا وُجُوهَكَمْ » الآيه (۱)، أى : إذا أردتم القيام إلى الصلاه ؛ فيكون مراد المصنّف : فَنَمَطٌ أرَدْتَ تعريفَه قُل فِيهِ النَّمَط .

ثمّ انّما لم يقل : أى إذا أردتَ تعريفه، تنبيهًا على انّ قوله : « عَرَّفْتَ » صفةٌ لقوله: « نَمَط »، ولهذا جاز وقوعه مبتدأ .

ثمّ انّ قول المصـنّف : « فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ » برفع : « نَمَطٌ »، محمولٌ على المرجوح لِمَا (۲) سيجىء فى باب الإشتغال مِن انّ المختار والراجح قَبل فِعْل ذى طلب : نصب الاسم السابق .

قوله : والجمع أنماط .

قال فى القاموس بعد ذكر « نَمَط » (۳) : والجمعُ : أَنْماطٌ وَ نِمَاطٌ (۴).

« أل » على ستّه أقسام

اشاره

قوله : واعلم انّ « أل » تكون لإستغراق أفراد الجنس .

هـذا بيانٌ لذكر أقسام « أل »، قسّـمه إلى سـتّه أقسام : لاسـتغراق أفراد الجنس وصـفاتها، ولبيان الحقيقه، ولتعريف العهد الذهنىّ، والعهد الحضورىّ، والذكرىّ .

ص: ۶۶۳

۱- ۱. المائده : ۶ .

۲- ۲. فى « ب » : ممّا ؛ وهو خطأ .

۳- ۳. فى « الصحاح ۳ / ۱۱۶۵ » : النَّمـط : ضـربٌ من البُسُط، والجمع : أنْمَاطُ، والنَّمَطَ أيضًا : الجماعه من الناس أمرُهم واحـد . وفى « لسان العرب ۷ / ۴۱۷ » : النمَطُ : ظِهارهُ فراش مّا ؛ وفى التهذيب : ظهاره الفراش . وفى « المصباح المنير ۲ / ۶۲۶ » : النَّمَطُ بِفَتْحَتَين : ثَوبٌ مِن صُوفٍ ذُو لَونٍ مِنَ الأَلْوَانِ ولَايَكَادُ يُقَالُ لِلأبيُضِ (نَمَطٌ) وَالجَمعُ (أَنْمَاطُ) مِثلُ سَبَبٍ وَأسْبَابٍ، و (النَّمَطُ) أيضًا الطَرِيقُ وَالجَمَاعَهُ مِن النَاسِ ثُمَّ أُطْلِقَ (النَمَطُ) اصْطِلَاحًا عَلَى الصِّنْفِ وَالنَّوعِ فَقِيلَ : هذَا مِن (نَمَطِ) هذَا أى : مِنْ نَوعِهِ .

۴- ۴. القاموس المحيط : ۲ / ۳۸۹ .

استغراق أفراد الجنس

تفصيل ذلک : أمّا « أل » الّتی لاستغراق أفراد الجنس، فهی ما ذکره من صلاحیّه حلول لفظ : « کلّ » محلّها علی سبیل الحقیقه، کقوله تعالی : « وَخُلِقَ الْاءِنْسَانُ ضَعِيفًا » (۱)، وقوله تعالی : « إِنَّ الْاءِنْسَانَ لَفِی خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا » (۲)، فانّه یصحّ فیهما حلول لفظ : « کلّ » محلّ « أل »، بأن یقال فی الأولی: خلق کلّ إنسان ضعیفًا، وفی الثانیه : انّ کلّ إنسان لفی خسر إلاّ الّذین آمنوا.

استغراق صفات الأفراد

وأمّا [أل] (۳) الّتی لاستغراق صفات الأفراد، فهو ما ذکره أیضًا من صلاحیّه حلول لفظ : « کلّ » محلّها علی سبیل المجاز، کقولک : « هذا الرجل علمًا » أی: الکامل فی هذه الصفه حتّی کأنّ کلّ أفراد هذا الجنس اجتمع فیه، فیصحّ أن تقول فی مقامه : « هذا کلّ رجل علمًا » علی سبیل المجاز، لأجل کماله فی هذه الصفه، فلایعتدّ بغیره من الرجال العلماء، لقصورها عن رتبه الکمال .

واعترض بأنّ هذا یصدق علی الإستغراق العرفیّ نحو : « جمع الأمیر الصاغه » أی : صاغه بلده أو مملکته، فانّ (۴) « کلًّا » یخلف الأداه بتجوّز ولیست لشمول الخصائص، بل لشمول بعض ما یصلح له اللفظ، وهو صاغه بلد الأمیر أو صاغه مملکته، دون من عداهم .

حاصل الإعتراض : عدم تسلیم کلّ ما یصحّ (۵) حلول لفظ : « کلّ » فیه علی

۱- ۱. النساء : ۲۸ .

۲- ۲. العصر : ۲ و ۳ .

۳- ۳. ما بین المعقوفین أثبتناه من « ب ».

۴- ۴. فی « ش » : فلانّ .

۵- ۵. فی « ب » : ما یصلح .

سبیل المجاز فهو لاستغراق صفات الأفراد، لأنّ قولک : جمع الأمیر الصاغه، «أل» فی الصاغه یصلح أن یحلّ محلّها « کلّ » علی سبیل المجاز، مع انّه لیس لاستغراق الصفات، بل لاستغراق بعض الأفراد .

و یمکن الجواب عنه : بأنّ المراد من استغراق العرفیّ ـ کما صرّح به التفتازانی (۱) ـ هو : کلّ فردٍ ممّا یتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف ؛ فعلی هذا نقول : انّ قولک : جمع الأمیر الصاغه، المراد من الصاغه فیه جمیع الأفراد المتفاهمه فی العرف، فحلول لفظ : « کلّ » محلّ « أل » حینئذٍ علی سبیل الحقیقه، لاالمجاز، فیدخل مثل ذلک فی استغراق الأفراد لاالصفات، فعلی هذا یکون المراد من قولهم « إستغراق أفراد الجنس » : إستغراقَ أفراده بحسب المفهوم من اللفظ.

ذکر « أل » الّتی لبیان الحقیقه

وأمّا « أل » الّتی لبیان الحقیقه، فهی الّتی أشیر بها و بمدخولها إلی الماهیّه من حیث هی، کما صرّح به أیضًا (۲)، أی مع قطع النظر عن وجودها فی ضمن فردٍ أو أکثر، کقولک : « الرجل خیرٌ من المرأه » أی : مهیّه هذا الشیء خیرٌ من مهیّه هذا الشیء، ولایجوز أن یراد الاستغراق، لأنّ الواقع خلاف ذلک .

ذکر « أل » الّتی للعهد الذهنیّ

اشاره

[ذکر « أل » الّتی للعهد الذهنیّ] (۳)

وأمّا « أل » الّتی لتعریف العهد الذهنیّ، فهی الّتی یطلق المعرّف بها علی فرد

۱- ۱. صرّح بذلک فی مختصر المعانی : ص ۵۵ .

۲- ۲. مختصر المعانی : ص ۵۵ .

۳- ۳. ما بین المعقوفین أثبتناه من حاشیه « ب » .

موجود من الحقيقه باعتبار کونه معهودًا فی الذهن، وذلک عند قیام قرینهٍ علی عدم امکان حمل المعرّف بأل علی الإستغراق ولاغیره، کقوله تعالی : « وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ » (۱)، إذ معلوم أن لیس المراد منه الإستغراق، لعدم امکان ذئب جمیع العالم فی الإجتماع علی أکله ؛ ولا ـ الحقیقه بقرینه نسبه الأکل، ولا ـ عهد ذکری، ولا ـ الحضوریّ، فیحمل علی فرد موجود من تلک الحقیقه باعتبار کونه معهودًا (۲) فی الذهن، ومنه قولک : « أدخل السوق » إذا لم یکن بینک وبین مخاطبک عهدٌ فی الخارج .

الفرق بین المعرّف بأل الحقیقه والنکره

والفرق بین المعرّف بأل هذه وبین النکره فی نحو قولک : أکله ذئبٌ، وأدخل سوقًا، هو : انّ النکره لأجل التنوین الّذی فیه یفید انّ ذلک الاسم بعضٌ من الحقیقه، وأمّا المعرّف بأل هذه فالمراد به نفس الحقیقه، لکن البعضیّه مستفاده من القرینه، کالأکل فی المثال الأوّل، والدخول فی المثال الثانی .

فدلاله النکره علی الفرد باعتبار نفسها، ودلاله المعرّف بأل هذه علیه لا باعتبار نفسه، بل باعتبار الحکم المتعلّق علیه، فیکون فی قولک : « أدخل سوقًا » دلالته علی البعضیّه من جهتین، إحدیهما : باعتبار نفسه، أی التنوین الّذی فیه، والثانی: باعتبار الحکم المتعلّق علیه ؛ و أمّا فی قولک : « أدخل السوق » فدلالته علی البعضیّه باعتبار الثانی فقط، فمدلول النکره والمعرّف بأل هذه بالنظر إلی القرینه سواءٌ، و مع قطع النظر عنها مفترقٌ .

۱- ۱. یوسف : ۱۳ .

۲- ۲. جاء فی حاشیه « ش » : کونها معهوده ؛ و علیه علامه : ظ .

و لهذا و لإشتراکه مع النکره فی المدلول یجری علیه أحکام النکره فیوصف بالجمله، کقوله :

[۶۰ _] وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَی اللَّئِیمِ یَسُبُّنِی *** فمَضَیْتُ ثُمَّتَ قلتُ لاَیَعْنِینِی (۱)

حیث انّ جمله : « یَسُبُّنِی » صفهٌ للئیم، واللام فیه لیست للإستغراق، ولا للحقیقه بقرینه قوله : « أَمُرُّ »، و لا لمعهودٍ معیّن لقصوره عن أداء ما هو المقصود، فتعیّن أن تکون مِن ما نحن فیه .

و جمله : « یَسُبُّنِی » صفهٌ له لما مرّ، ویجوز أن یکون حالاً، لکن الأوّل أولی و أنسب ؛ ولکونه فی اللفظ معرّفًا باللام یجری علیه أحکام المعارف أیضًا، فیقع مبتدأ، و ذا حال، و وصفًا للمعرفه، وموصوفًا بها .

ذکر « أل » الّتی لتعریف العهد الحضوریّ

وأمّا «أل» الّتی لتعریف العهد الحضوری فهی ما علم مدلول مصحوبها حضورًا، کقوله تعالی : « الْیَوْمَ أَکْمَلْتُ لَکُمْ دِینَکُمْ » (۲) ؛ و قولک لضاربِ رجلٍ : لا ـ تضرب الرجل ؛ والواقعه بعد اسم الإشاره کقولک : جاءنی هذا الرجل ؛ والواقعه بعد « أیّ » الموصوفه کقولک : یا أیّها الناس .

۱- ۱. هو لرجل من بنی سلول، و یتمثّل به علیّ بن أبی طالب علیه السلام کثیرًا، و بعده : غَضبانَ ممتلئًا عَلَیّ إِهَابُهُ إنِّی وربّک سُخْطه یرضینی أنظر الصحاح : ۵ / ۱۸۸۲ ؛ وشرح الکافیه للرضی : ۱ / ۲۳۹ و ۲ / ۲۱ و ۲۰۸ و ۳۰۰ و ۳ / ۱۵ و ۲۳۹ ؛ ومغنی اللبیب : ۱ / ۱۰۲ و ۲ / ۴۲۹ و ۶۴۵ ؛ وشرح ابن عقیل : ۲ / ۱۹۶ ؛ وخزانه الأدب : ۱ / ۳۴۷ ؛ ومجمع البحرین : ۳ / ۳۴۶ ؛ وتاج العروس : ۱۶ / ۸۹ ؛ وجامع الشواهد : ۳ / ۲۱۰ .

۲- ۲. المائده : ۳ .

اللام الّتی لتعریف العهد الذکریّ

و أمّا [أل] (١) الّتی لتعریف العهد الذکریّ، فهی الّتی تقدّم ذکر مصحوبها کقوله تعالی : « کَمَا أَرْسَلْنَا إلی فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصی فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ » (٢) ؛ و قوله تعالی : « فِیهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِی زُجَاجِهٍ الزُّجَاجَهُ کَأَنَّهَا کَوْکَبٌ » (٣) ؛ وقولک : إشتریت عبدًا ثمّ بعت العبد .

ویصحّ فی کلّ من الأمثله المذکوره أن یوضع ضمیرًا مقام « أل » و مصحوبها بأن یقال فی المثال الأوّل : و أرسلنا إلی فرعون رسولاً ـ فعصی فرعون إیّاه ؛ و فی الثانی : فیها مصباحٌ هو فی زجاجه هی کأنّها کوکبٌ ؛ وفی الثالث : إشتریت عبدًا ثمّ بعته ؛ ولهذا قال ابن هشام :

و عبره هذه أن یسدّ الضمیر مسدّها مع مصحوبها (۴).

ولایخفی علیک انّ ما قلنا من انّ هذا القسم هو ما تقدّم ذکر مصحوب « أل »، أعمّ من أن یکون تقدّم ذکره صریحًا أو کنایهً، أمّا الأوّل فکما مرّ، وأمّا الثانی فکقوله تعالی : « وَ لَیْسَ الذَّکَرُ کَالْأُنْثَی »(۵)، أی : لیس الذَّکَرُ الّذی استدعت امرأه عمران کالأنثی الّتی وهبت تلک الأنثی لها ؛ و « الذَّکر » وإن لم یسبق ذکره صریحًا، لکن سبق ذکره کنایهً فی قولها : « رَبِّ إِنِّی نَذَرْتُ لَکَ مَا فِی بَطْنِی مُحَرَّرًا » (۶)، فانّ لفظه : « مَا » وإن کان یعمّ الذُّکُور والإناث، لکن التَحْرِیر ــ وهو : أن یعتق الولد لخدمه بیت المقدس ــ انّما کان للذُّکُور دون الإناث .

* * *

ص: ۶۶۸

١- ١. ما بین المعقوفین أثبتناه من « ب ».

٢- ٢. المزّمل : ١۵ و ١۶ .

٣- ٣. النور : ٣۵ .

۴- ۴. مغنی اللبیب : ١ / ۵٠ .

۵- ۵. آل عمران : ٣۶ .

۶- ۶. آل عمران : ٣۵ .

انّ النكره إذا أعيدت نكره كانت غير الأولى وإذا أعيدت معرفه كانت عين الأولى

ثمّ انّ فائده « أل » هذه هی : التنبیه علی انّ مصحوبها هو عین المذکور أوّلاً، وذلک لِمَا نَقَلَ ابنُ هشام فی الباب السادس مِن المغنی عن النحويّين :

انّ القاعده عندهم انّ النکره إذا أعیدت نکره کانت غیر الاُولی، وإذا أعیدت معرفه أو أعیدت المعرفه معرفه أو نکره، کان الثانی عین الأوّل، هکذا قال (۱).

ثمّ ناقش فی کلّ منها، فقال :

ویشکل (۲) علی الأوّل قوله تعالی : « هُوَ الَّذِی فِی السَّمَاءِ إِلٰهٌ وَفِی الْأَرْضِ إِلٰهٌ » (۳)، والإله واحدٌ، و علی الثانی قوله تعالی : « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ » (۴)، فانّ الصلح الأوّل خاصّ ــ وهو الصلحُ بین الزوجین ــ والثانی عامّ، ولهذا یستدلّ بها علی استحباب کلّ صلحٍ جائز .

و علی الثالث : « قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِی الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ » (۵)، فانّ الملک الأوّل عامّ، والثانی خاصّ، و « هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ » (۶)، فانّ الأوّل العمل، والثانی الثواب « وکَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ » (۷)، فانّ الاُولی القاتله، والثانیه المقتوله، وکذا بقیّه الآیه .

۱- ۱. مغنی اللبیب : ۲ / ۶۵۶ .

۲- ۲. فی المصدر : فیشکل .

۳- ۳. الزخرف : ۸۴ .

۴- ۴. النساء : ۱۲۸ .

۵- ۵. آل عمران : ۲۶ .

۶- ۶. الرّحمن : ۶۰ .

۷- ۷. المائده : ۴۵ .

وعلى الرابع قوله تعالى : « يَسْـئَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ » (۱)، وقوله : « إذ النـاس نـاس والزمان زمان » (۲)، فانّ الثانی لو ساوی الأوّل فی مفهومه لم یکن فی الإخبار به عنه فائده، إنتهی ملخّصًا (۳).

ثمّ قال :

فإن (۴) ادّعی [انّ] (۵) القاعده فیهنّ انّما هی مستمرّه مع عدم القرینه، فأمّا إن وجدت قرینه فالتعویل علیها، سهل الأمر (۶).

أقول : نِعْم ما قال شارحُ کلامِه هنا حیث قال :

لایرتـاب فی انّ هـذا قصـدهم، ولا یجوز حمـل کلامهم علی غیره، وکیف یتوهّم أنّهم أرادوا حمل الثانی علی انّه عین الأوّل مع قیـام القرینه الصـارفه إلی انّ المراد غیره، أو أرادوا (۷) حمـل الثـانی علی انّه غیر الأوّل مع وجود قرینه تـدلّ علی انّ المراد [به] (۸) نفس الأوّل، هذا ممّا لاینبغی أن یتخیّل أصلاً (۹).

وفی التلویح للتفتازانی بعد جریان هذه المسأله :

ص: ۶۷۰

۱- ۱. النساء : ۱۵۳ .

۲- ۲. هذا عجز بیت صدره : بلاد بها کنا وکنا من أهلها . قال محمّد محیی الدین عبدالحمید فی حواشی المغنی : المحفوظ : إذ الناس ناس والبلاد بلاد . ورأیته بالقافیه الّتی رواها المؤلّف فی رساله للبـدیع الهمذانی أثرها صاحب الیتیمه (۴ / ۲۷۱)، وذکر البدیع انّه لرجل من عاد، وفیه : وکنّا نحبّها .

۳- ۳. مغنی اللبیب : ۲ / ۶۵۷ .

۴- ۴. فی المصدر : فاذا .

۵- ۵. ما بین المعقوفین أثبتناه من المصدر .

۶- ۶. مغنی اللبیب : ۲ / ۶۵۸ .

۷- ۷. فی المصدر : أو أراد .

۸- ۸. ما بین المعقوفین أثبتناه من المصدر.

۹- ۹. حاشیه الدُّسُوقی : ۲ / ۲۸۴ .

واعلم : انّ المراد أنّ هـذا هو الأصـل عنـد الإطلاق وخلوّ المقام عن القرائن، وإلاّ فقـد تعاد النكره نكره مع عـدم المغايره، كقوله تعالى : « وَ هُوَ الَّذِى فِى السَّمَاءِ إِلهٌ وَ فِى الْأَرْضِ إِلهٌ » (۱)« وَقَالُوا لَوْ لَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللّه قادِرٌ عَلى أنْ يُنَزِّلَ آيَةً » (۲) « اللّه الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَ شَيْبَةً » (۳)، يعنى قوّه الشباب، ومنه بـاب التأكيـد اللفظى ؛ وقـد تعـاد النكره معرفه مع المغـايره كقوله تعالى : « وَ هـذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ » (۴)، ثمّ قال (۵) : « أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا » (۶) ؛ وقـد تعاد المعرفه معرفه مع المغايره كقوله تعالى : « وَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ » (۷)، إنتهى (۸).

قوله : بأن كان ما دخلت عليه معرّفًا بغيرها .

إعلم : انّه يحتمل أن يكون الباء فى قوله : بأن كان إلـخ، للسـببيّه، ويكون متعلّقًا بتزاد، أى : تزاد « أل » بسـبب كون الاسم الّـذى دخلت « أل » عليه معرّفـا بغيرهـا، كاللاّت مثلاً، فانّ « أل » فيها زائـده بسـبب انّها معرفه بغيرها، لأنّ تعريفها بالعلميّه ؛ لكن هـذا الإحتمال بعيدٌ من وجهين، أحدهما هو : انّه لو كان الأمر كذلك، ينبغى أن يذكره قبل قول المصنّف : « لازمًا »، لا بعده .

ص: ۶۷۱

۱- ۱. الزخرف : ۸۴ .

۲- ۲. الأنعام : ۳۷ .

۳- ۳. الروم : ۵۴ .

۴- ۴. الأنعام : ۱۵۵ والآيه هكذا : « وَ هذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ».

۵- ۵. فى المصدر بدل قوله « ثمّ قال » : « إلى قوله ».

۶- ۶. الأنعام : ۱۵۶ .

۷- ۷. المائده : ۴۸ .

۸- ۸. التلويح إلى كشف غوامض التنقيح فى الأصول : لايوجد لدينا ؛ ولكن نقله عنه الشُمُنّى فى المنصف من الكلام : ۲ / ۲۷۰ ؛ والدُّسوقى فى حاشيته على المغنى : ۲ / ۲۸۴ .

وثانيهما : ما سيجىء فى قوله : « وتزاد زياده غير لازمه بأن دخلت » إلى آخره، حيث انّ قوله : « بأن دخلت » مساقٌ لبيان غير لازمه، لا لبيان الزياده، فينبغى أن يكون الظرف هنا أيضًا متعلّقًا بلازمًا، لا بتزاد .

ويحتمل أن يكون متعلّقًا به أيضًا، وتكون الباء للسببيّه أيضًا، لكن بشرط أن يكون قوله : « كاللاّت » وكذا باقى الأمثله فى محلّ الحال من الموصول فى قوله : « ما دخلت عليه »، والمعنى : وقد تزاد « أل » زائدًا لازمًا بسبب كون الاسم الّذى دخلت عليه « أل » معرّفًا بغيرها حال كون ذلك الاسم كاللاَّت (١)، والآن، والّذين إلى آخره، لأنّها جعلت علمًا حال مصاحبه « أل » لها، فصارت « أل » لازمه لها .

وهذا الإحتمال أيضًا مقدوحٌ فيه من وجهين، الأوّل : لِمَا يجىء فى باب الحال من انّ أفعال الناقصه لاتعمل فى الحال .

والثانى : انّ هذا انّما يصحّ إذا كان مدخولُ « أل » الزائده اللازمه منحصرًا فى الأمثله المذكوره، وليس الأمر كذلك، لأنّ مثل : « اليَسَع » بفتح الياء المثنّاه التحتانيّه والسين المهمله : عَلَمُ نَبِىّ، أيضًا « أل » فيه زائده لازمه (٢)، وكذا مثل : « العُزَّى » (٣)، و « السَّمَوْءَل » بفتح السين المهمله والميم وسكون الواو وفتح الهمزه وفى آخره لام : عَلَمٌ لرجل شاعر من اليهود كما قيل (۴) ؛ و غيرهما .

ص: ۶۷۲

١- ١. اللاَّتَ : اسمُ صَنَم كان لِثَقِيف و كان بالطائف، وبعض العرب يقف عليها بالتاء وبعضهم بالهاء ؛ أنظر : لسان العرب : ۵ / ٣٧٨ ؛ و تاج العروس : ٣ / ١٢۴ ؛ ومجمع البحرين : ۶ / ٣۶١ .

٢- ٢. أنظر كتاب العين : ٢ / ٢٠٣ ؛ والصحاح : ٣ / ١٢٩٨ ؛ ولسان العرب : ٨ / ٣٩٣ .

٣- ٣. العُزَّى : اسمُ صَنَمٍ كان لقريش وبنى كِنَانَه ؛ أنظر الصحاح : ٣ / ٨٨۶ ؛ ولسان العرب : ۵ / ٣٧٨.

۴- ۴. قائله الدمامينى حيث قال فى شرحه على المغنى : هو عَلَمٌ على ابن عادياء اليهودىّ أحد شعراء الحماسه ؛ تحفه الغريب (المطبوع بهامش المنصف من الكلام) : ١ / ١١١ ؛ وانظر أيضًا : لسان العرب ـ سمأل ـ : ١١ / ٣۴٧ ؛ وتاج العروس : ١۴ / ٣۵٩ .

ویمکن علی تسلیم عدم قدح الوجه الأوّل فی هذا الإحتمال، دفعُ الوجه الثانی بأنّ المراد انّ کلّ ما کان مثل اللاّت والآن و غیرهما، ممّا یکون اللامُ فیه زائدةً لازمةً، سواء کان مذکورًا أم لا، فیشمل الغیر المذکور أیضًا .

ویمکن حمل العباره علی غیر ما ذکر من الإحتمالین أیضًا، لکن لم یظهر لی احتمالٌ لها سالمٌ من الإیراد والمناقشه ؛ وکیف کان والمقصود : انّ الأسماء المذکوره ونحوها ممّا قارنت فیه « أل » علمیّتها، انّ « أل » فیها زائدةٌ لازمةٌ .

واعترض فیالمقام (۱) بأنّ العَلَم بالفرض هو مجموع اللفظ من الألف واللام وما بعدهما، وهما حینئذ جزءٌ من العلم کالجیم من جعفر، ومثل هذا لایقال بأنّه زائد.

والجواب بعد تسلیم انّ العَلَم بحسب الفرض هو المجموع من « أل » وما بعدها: المراد بأل الزائده هی الّتی لاتدلّ علی تعریف، سواء جُعِلت جزءٌ من اللفظ أو لا، دلّت علی معنی غیر التعریف أو لم تدلّ علی شیء أصلاً (۲).

قوله : اسم صَنَمٍ کان بمکّه .

هکذا صرّح جماعه (۳). و نقل عن ابن عبّاس انّ اللاّت عنده : اسمُ رَجُل بسوق عُکَاظ یَلُتّ السمن والسَوِیق للحجّاج عند صخره ــ و قیل : علی حَجَر ــ فلمّا مات عبدوا ذلک الحَجَر وسمّوه باسمه (۴).

۱- ۱. المعترض هو الدمامینی فی تحفه الغریب (المطبوع بهامش المنصف من الکلام) : ۱ / ۱۱۱.

۲- ۲. أنظر المنصف من الکلام : ۱ / ۱۱۱ .

۳- ۳. قال الشُمُنّی فی « المنصف من الکلام ۱ / ۱۱۱ » : واللاّت اسمُ صَنَمٍ لم أقف علی ما نقل عنه فی قرائته بتخفیف التاء، وهی قراءه الجمهور، قال قتاده : کان بالطائف، وقال ابن زید : کان بنخله عند سوق عُکَاظ.

۴- ۴. نقله عنه فی « المنصف : ۱ / ۱۱۱ » حیث قال : « و أمّا قرائته بتشدید التاء، و هی قراءه ابن عبّاس ومجاهد وابن کثیر فی روایه، فقال ابن عبّاس : کان رجل بسوق » إلخ .

وقيل : كان رجل عند ذلك الصنم يَلُتّ السَوِيق ويطعمه للحجّاج، فسُمِّى ذلك الصنم باسمه، قيل : فعلى هذا يكون المنقول عنه بالتشديد اسم فاعل من اللتّ (١).

قوله : قيل : و هذا من الغريب لكونهم جعلوه متضمّنًا معنى أل، إلخ .

لا غرابه فى ذلك، لأنّ « آن » معناه : الوقت الحاضر بحسب الوضع، وكان مع قطع النظر عن دخول « أل » عليه متضمّنًا معنى « أل » الحضوريّه، ثمّ اقترن الوضع بزائد مناسب للمعنى .

قال أبوحيّان فى الإرتشاف بعدم زياده « أل » فى : « الآن »، ونسبه إلى أصحابه حيث قال : « أل » فى : « الآن » عند أصحابنا للحضور لا زائده (٢).

قوله : لإلتقاء الساكنين .

و هما الألف والنون .

قوله : جمع الّتى .

صرّح بذلك تنبيهًا على الفرق بين هذه وما تقدّم عليها، وهو قول المصنّف : « وقد تزاد لازمًا كاللّات »، ثمّ حمل هذه على كونها جمع « الّتى » دون ما تقدّم، بقرينه قوله : « والّذين ».

كيف يكون تعريف الموصول بالصله مع انّ الصله جمله

قوله : و هذا على القول بانّ تعريف الموصول بالصله .

كما هو الحقّ .

١- ١. نسبه فى « المنصف : ١ / ١١١ » أيضًا إلى القيل .

٢- ٢. الإرتشاف : ٢ / ٩٩٠ باب المعرّف بالأداه .

إن قلت : كيف يكون تعريف الموصول بالصله مع انّ الصله جمله، إذ لو كانت الجملهُ موجبهً للتعريف، فلِمَ لم يعرف النكره الموصوفه بها فى نحو : جاءنى رجلٌ ضربته ؟

قلت : قد عرفت ممّا سبق انّ وضع الموصول على أن يطلقه المتكلّم على ما يعتقد انّ المخاطب يعرفه بكونه محكومًا عليه بحكم، كما تقول : « رأيت الّذى ضربته »، فانّ المتكلّم بهذا الكلام يعتقد انّ الشخص المضروب عند المخاطب معلومٌ، إذ هو مضروبه .

وكذا قولك : « جاءنى الّذى كان ضيفك أمس »، فانّ المتكلّم بهذا الكلام مقصوده أن يعرف المخاطب انّ الجائى عنده مَن هو، فجاء باسم الموصول المبهم، ثمّ أردفه بالحكم المعلوم عند المخاطب، ليحصل بسبب ذلك الحكم الموصول المبهم، وذلك الحكم المعلوم هو مضمون الصله، فثبت انّ تعريف الموصول بالصله، وانّ وضع الموصول وضعه لأن يستعمل فى المعلوم عند المخاطب.

إذا علمت ذلك فقد ظهر لك الفرق بين الموصول والصله، وبين الموصوف و الصفه، و ذلك لأنّ الموصول وُضِع لأن يُشار به إلى المعهود بين المتكلّم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك : « لقيت من ضربته » إذا كانت « مَن » موصوله : لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبًا لك ؛ فمَنْ موضوعهٌ على أن يكون معرفه بصلتها، كما صرّح به نجم الأئمّه (١).

الفرق بين المعرفه والنكره المخصّصه

وأمّا إذا كانت « مَنْ » فى المثال المذكور موصوفه، فيكون معناه حينئذ : لقيت

١- ١. صرّح به فى شرح الكافيه : ٣ / ٨ .

إنسانًا مضـروبًا لك، فانّه وإن حصل لقولك : « إنسانًا » تخصـيصٌ بقولك : «ضـربته»، لكنّه ليس تخصـيصًا وضعيًّا، لأنّ « إنسانًا » موضوعٌ لإنسان، لاتخصيص فيه، فيكون الفرق بين المعرفه والنكره المخصّصه انّ تخصيص المعرفه وضعيّ، وهو المراد بالتعريف عندهم كما صرّح به نجم الأئمّه (١)، بخلاف تخصيص النكره فانّه طار .

إن قلت : انّ الجمل نكرات، فكيف تصير معرفه للموصول ؟

قلت : قـد أجـاب عنه نجم الأئـمّه بـأنّ الجمله ليست نكره ولامعرفه، لأنّ التنكير والتعريف من عوارض الـذات، إذ التعريف جعل الـذات مشـارًا بهـا إلى خـارج إشـاره وضـعيّه، والتنكير أن لايشـار بهـا إلى خـارج فى الوضـع، وإذا لم تكن الجمله ذاتًـا، فكيف يعارضان لها (٢).

أقول : تسليم عدم تنكير الجمل مع تسليم عدم كونها معرفه، لايُجدِى نفعًا، لأنّ المعرّف لابدّ أن يكون معرّفًا .

ثمّ قال :

ولو سلّمنا [أيضًا] (٣) ـ أى تنكير الجمل ـ فالمخصّـِص فى الحقيقه هو اجتماع الموصول والصله، كما انّ « رجل » و « طويل » كـان فى كـلّ منهمـا العموم، فإذا قلت : رجل طويل، تخصّـِص رجل بالإجتماع مع طويل، فثبت انّ العامّ يتخصّـِص بالإجتماع مع عامّ آخَر، فالمخصّص فى الحقيقه هو إجتماعهما .

۱- ۱. صرّح به فى شرح الكافيه : ۳ / ۸ .

۲- ۲. شرح الرضى على الكافيه : ۲ / ۲۹۸ .

۳- ۳. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

ثمّ قال أيضًا :

ولو سلّمنا أيضًا، فالمخصّص فى الحقيقه تقييد الموصول بالصله، كما انّ « رجل » و « طويل » لا تخصيص فى كلّ واحد منهما على الإنفراد، وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف، فالمقصود : انّ تقييد الشىء بالشىء تخصيص وإن كان المقيّد به غير خاصّ وحده .

ثمّ قال :

وقال بعضهم : انّما كانت الصله معرفه، لأجل ضميرها الّذى هو معرفه [و فيه نظر] (١)، فإن قصد (٢) بذلك انّها صارت معرفه بسبب الضمير فعرفت الموصول، فهو غير جائز، لأنّ الجمله الّتى فيها ضمير عندهم نكره أيضًا، وإن قصد (٣) انّه لو لا الضمير لم تكن الصله مخصّصه للموصول، لأنّها لم تكن لها به إذن ربط وتعلّق (۴) نحو: بالّذى ضرب عمرو، فصحيحٌ (۵).

قوله : و أمّا على القول بأنّ تعريفه باللام إن كانت [فيه] (۶)، و بنيّتها إن لم تكن، إلى آخره .

ولايخفى عليك انّ هذا تحكّمٌ محض، وأيضًا لو كان تعريف الموصول بأل، ينبغى أن يحصل المعرفه بذكر « أل » مع مصحوبها كما هو شأن الأسماء المعرفه بها، وليس الأمر كذلك قطعًا .

١- ١. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

٢- ٢. فى المصدر : قصدوا .

٣- ٣. فى المصدر : قصدوا .

۴- ۴. فى المصدر : لأنّها لم يكن لها به إذن تعلّق بوجه .

۵- ۵. شرح الرضى على الكافيه : ٣ / ٨ و ٩ .

۶- ۶. ما بين المعقوفين من المصدر .

ثمّ انّ فی إطلاق قوله : « وبتیّتها إن لم تکن » نظرًا، إذ من الأسـماء الموصوله الّتی لم تکن فیها « أل » : أیّ، وهی لازمه للإضافه، فلایجوز نیّه « أل » فیها، فتعریفها ینبغی أن یقال بالإضافه علی هذا القول کما قال بعضهم (1)، وفیه تأمّلٌ لایخفی .

قوله : فلیست زائده .

وانّمـا قـال هکـذا مع انّ المناسب بقوله : « وقـد تزاد لازمًا » هو أن یقول : فلیست زائـدهً لازمه، لأنّ « أل » فی الأسـماء الموصوله لازمهٌ لاتنفکّ عنها إلاّ نادرًا، علی ما نقل بعضهم عن التسهیل من انّه یقال : لَذِی ولَذان ولَذین ولَتی ولاتی (2).

قوله : غیر لازمه بأن دخلت، إلی آخره .

الباء للسببیّه، یعنی : انّ عدم لزومها بسبب کون دخولها للضروره، فعند ارتفاعها ترتفع أیضًا .

قوله : فی قول الشاعر : وَ لَقَدْ نَهَیْتُکَ عَنْ بَنَاتِ الْاَٴوْبَرِ (3).

هذا عجز بیت صدره : [61 _] وَلَقَدْ جَنَیْتُکَ أَکْمُؤًا وَ عَسَاقِلًا .

اللغه : أصـل « جَنَیْتُـک » : جَنَیت لک، من جنیت الثمره أجنیتها، فحـذف الجارّ، واتّصل المجرور بالفعل . « أَکْمُؤا » بفتـح الهمزه وسکون الکاف وضمّ المیم وفی آخره همزه : جمعُ کَمْأَه بفتح الکاف وسکون المیم، مفرده : کَمْأ کفلس، نَبَاتٌ

ص: 678

1- 1. لم نعثر علیه .

2- 2. نقله عنه الرضی فی شرح الکافیه : 3 / 20 ؛ وانظر شرح التسهیل لابن مالک : 1 / 184 .

3- 3. هـذا البیت من الشواهـد الّتی لم یـذکروا لها قائلاً معیّنًا ؛ أنظر کتاب العین : 2 / 290 ؛ والصحاح : 2 / 842 و 5 / 1765 ؛ وتاج العروس : 7 / 576 ؛ وأوضح المسالک : 1 / 127 ؛ ومغنی اللبیب : 1 / 52 ؛ وشرح ابن عقیل : 1 / 181 ؛ وشرح التسهیل : 1 / 252 ؛ والإنصاف : 2 / 596 ؛ وجامع الشواهد : 3 / 211.

معروف (١).

والعَسَاقِل أصلها : عَسَاقِيل، حذفت الياء للضروره، جمعُ عُسقُول بضمّ العين : نوعٌ من الكَمْأه أبيض، يقال له : شَحْمَه الأرض (٢).

و « بَنَات الأوبَر » جمع : ابن أوبر، كما انّ « بَنَات عِرْس » جمعُ : ابن عِرْس (٣)، و لا يقال فى جمعهما : بنو أوبر و بنو عرس، لأنّ الجمع بالواو والنون كما مرّ لِمَا يعلم .

وبَنَات أوبَر : كَمْأه صِغار ردىء الطعم (۴)، وفيه الشاهد حيث انّها عَلَمٌ لِضَرْبٍ من الكَمْأه كما عرفت، و زيدت عليها الألف واللام للضروره . وقيل : هى مثل الكَمْأه وليست بكَمْأه (۵).

وانّما قلنا أوّلاً : « أصل جَنَيْتُك : جَنَيت لك »، لأنّ « جنيت » لايتعدّى إلاّ إلى مفعولٍ واحدٍ وهو : أكمؤ، فلايجوز أن يكون الكاف مفعوله، ويجوز أن يكون « جنيت » بتضمين : أعطيت، وحينئذٍ يتعدّى إلى مفعولين .

وباقى التركيب وكذا المعنى واضحٌ بعد ما عرفت .

قوله : و هو ضرب من الكَمْأَه .

بفتح الكاف وسكون الميم و فتح الهمزه آخرها هاء، مفردها : كَمْأ، كما عرفت .

ص: ۶۷۹

---

١ - ١. قال فى « لسان العرب ١ / ١۴٨ » : الكَمْأهُ واحدها : كَمْءٌ على غير قياس، فانّ القياس العكس . الكَمْءُ : نبات يُنَقِّضُ الأرضَ فيخرج كما يخرج الفُطْر، والجمع : أكْمُؤٌ وكَمْأه، إلخ .

٢- ٢. أنظر : الصحاح : ۵ / ١٧۶۵ ؛ ولسان العرب : ١١ / ۴۴٨ ؛ وتاج العروس : ١۵ / ۴٩١ .

٣- ٣. فى « الصحاح ٣ / ٩۴٨ » : وابنُ عِرْس : دُوَيْبَّهٌ تُسَمَّى بالفارسيه « رَاسُو »، ويجمع على : بَنَات عِرْس .

۴- ۴. أنظر لسان العرب : ۵ / ٢٧١ ؛ وتاج العروس : ٧ / ۵٧۶ .

۵- ۵. قائله أبو حنيفه، نقله عنه فى لسان العرب : ۵ / ٢٧١ .

قوله : كذا « و طبت النفس » فی قول الشاعر :

[۶۲ _] رَأيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا *** صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو (۱)

اللغه : المراد بالوجوه : أعيان القوم وكبرائهم، « صَدَدْتَ » أی : أعرضت .

التركیب : « رأيت » فعلٌ، والكـاف مفعوله الأـوّل . « لمّـا » ظرف، و « أَنْ » زائـدهٌ كما فی قوله تعالی : « وَ لَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا » (۲). « عَرَفْتَ » فعلٌ وفاعل، « وُجُوهَنَا » مفعوله . « صَدَدْتَ » فعلٌ و فاعل، والجمله ثانی مفعولی علمت (۳)، وهو جواب « لَمَّا »، و « طِبْـتَ » فعـلٌ و فاعـل، « النَفْس » تمييزٌ يرفـع الإبهـام مـن النسـبه . « يَـا قَيس » مبنیّ علی الضمّ . « عن عمرو » متعلّـقٌ بِطِبْتَ علی حذف مضاف، أی : عن قتل عمرو، أو عن طلب ثار عمرو .

والشاهـد فی: «النَفْس» حيث دخلت عليها «أل»، وهی زائـدهٌ غير لازمه، جیء بها للضـروره، لأنّ التمييز لاتكون معرفه كما يجیء إن شاء اللّه تعالی فی بابه (۴).

والمعنی : علمتـک لمّـا عرفت أعياننـا وكبرائنا، وعلمت عـدم القـدره علی مقاومتهم، أعرضت عنهم حيث أتيتهم طالبًا لثار عمرو الّذی قتلناه، وهو حميمک أی : قريبک، وطابت نفسک يا قيس عن قتل عمرو، أو عن طلب ثار عمرو .

ص: ۶۸۰

۱- ۱. هو من أبيات لرشـيد بن شـهاب اليشكری، يخاطب بها قيس بن مسعود بن خالد اليشكری، و يعيّره بطلب ثار حميمه عمرو المـذكور فی البيت، يقول : انّ خوف القتل و شـدّه بأس أعيان قومنا هو الّـذی منعک من أن تدرک ثار حميمک عمرو ؛ أنظر : التصريح : ۱ / ۱۵۱ ؛ والدرر اللوامع : ۱ / ۵۳ ؛ وجامع الشواهد : ۲ / ۱۹، والبيت بلا نسبه فی أوضح المسالک : ۱ / ۱۲۹ ؛ وشرح ابن عقيل : ۱ / ۱۸۲ ؛ وشرح التسهيل : ۱ / ۲۵۲ ؛ والإرتشاف : ۲ / ۹۸۹ .

۲- ۲. العنكبوت : ۳۳ .

۳- ۳. جاء فی حاشيه « ش » : عرفت ؛ و عليه علامه : ظ .

۴- ۴. الحليه اللاّمعه : الجزء الثانی، مخطوط سيصدر إن شاء اللّه تعالی عن مكتبتنا .

قوله : و قوله : السرىّ معناه .

أراد بذلک التنبیه علی عدم کون قوله : « السرىّ » من تتمّه بیت الشاعر .

قوله : المنقوله .

قیّد بذلک بقرینه قوله : « مَا قَدْ کَانَ عَنْهُ نُقِلاَ » .

قوله : أی لأجل ملاحظه الوصف الّذی، إلی آخره .

إعلم : انّ المستفاد من ظاهر کلام المصنّف حیث قال : « لِاءِجْلِ (۱) مَا قَدْ کَانَ عَنْهُ نُقِلاَ » انّ « أل » هذه لأجل ملاحظه الأصل الّذی قد کان العَلَم عنه نُقِلَا، سواء کان ذلک الأصل وصفًا أو غیره، وهو الظاهر من تمثیله بالمنقول عن المصدر کالفضل، ومِن الوصف کاسم الفاعل کحارث، ومِن اسم العین کنعمان، فانّه فی الأصل اسم من أسماء الدم، ثمّ جعل علمًا (۲).

قال ابن هشام :

والعَلَم المنقول من شیء یقبل « أل » قد یلمح أصله فتدخل علیه « أل »، وأکثر وقوع ذلک فی المنقول عن صفه کحارث وقاسم وحسن وحسین وعبّاس وضحّاک، وقد یقع ذلک فی المنقول عن مصدر کفَضْل، أو اسم عین کنُعْمان، فانّه فی الأصل اسم للدم (۳).

فعلی هذا لو قال الشارح : لأجل ملاحظه الأصل الّذی قد کان عنه نُقِلَا، کان أولی، لشموله للمنقول عن الوصف وغیره، فیطابق الأمثله المذکوره فی المتن .

ثمّ انّ ادخال « أل » فی الأعلام المنقوله لأجل ملاحظه الأصل المنقول منه

۱- ۱. فی المصدر : لِلَمْحِ .

۲- ۲. جعل علمًا لابن المنذر ملک العرب ؛ أنظر المنصف : ۱ / ۱۱۱ .

۳- ۳. أوضح المسالک : ۱ / ۱۳۰ .

سماعىّ، فيقتصر فيه على مورد السماع، فلايجوز فى نحو : محمّد وصالح مثلًا أن يقال فيه : المحمّد والصالح، لعدم السماع .

قوله : بالنسبه إلى التعريف .

قيّد بـذلك دفعًا لِمَا يرد على المصنّف حيث حَكَمَ بتسويه وجود « أل » وعدمها، وهو عدم تسليم التسويه بين وجود « أل » وعدمها، وذلك لحصول لَمْحِ الأصل مع وجود « أل » و عدمه عند عدمها .

وأجاب الشارح بأنّه ليس مراد المصنّف التسويه فى جميع الجهات ليرد عليه ما ذكر، بل مراده من الحكم بالتسويه بالنسبه إلى التعريف، يعنى : لافرق فى حصول التعريف بين وجود « أل » و حذفها، لأنّ مدخولها معرّف بالعَلَم، وانّما دخلت عليه « أل » لِمَا مرّ، لا للتأثير فى التعريف، فلافرق بين وجودها وعدمها من هذه الجهه .

قوله : كابن عبّاس وابن عُمَر وابن مسعود للعبادله (١).

فانّ كلاًّ منها مضافٌ ينبغى أن يطلق الأوّل لكلّ مَنْ كان ابن عبّاس، والثانى لكلّ مَنْ كان ابن عُمَر، والثالث لكلّ مَنْ كان ابن مسعود، لكنّه ليس كذلك، فانّ كلًّا منها صار علمًا بسبب الغلبه فيه لِإبْنِهم (٢) الّذى كان اسمه عبداللّه، فإذا أطلق : « ابن عبّاس » يعلم منه انّ المراد ابنه الّذى اسمه عبداللّه، دون غيره من أخواته، بسبب كثره الإستعمال، وكذا الكلام فى ابن عُمَر وابن مسعود .

وبما ذكر ظهر لك انّ قول المصنّف : « وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلَبَه مُضَافٌ » مبنىّ

۱– ۱. العبادله : جمع عبداللّه، والمقصود : عبداللّه بن عمر، وعبداللّه بن عبّاس، وعبداللّه بن مسعود .

۲– ۲. فى « ب و ش » : لانهم ؛ وهو خطأ .

على المسامحه، إذ العَلَم بالغلبه ليس المضاف وحده، بل المضاف مع المضاف إليه، وكذا قوله : « أوْ مَصْحُوبُ أَلْ »، لأنّ العلم ليس مصحوب « أل » فقط، بل هو مع اللام .

قوله : لأيْلَه .

قال فى القاموس : أيْلَهُ : جَبَلٌ بين مَكةَ والمدينهِ قُرْبَ يَنْبُعَ (١).

قيل (٢) : العَقَبَه اسمٌ لكلّ طريقٍ صاعد فى الجَبَل، ثمّ اختصّ بعقبه مِنى الّتى تضاف إليها الجَمْرَه، فيقال : جَمْرَةُ العَقَبَه .

قوله : والّذى (٣) صار علمًا بغلبه الإضافه لاتنزع منه بنداء ولابغيره.

لمّا كان العَلَم المضاف بالغلبه مقدّمًا على العَلَم المصحوب « أل »، والمصنّف بيّن حكم الأخير بقوله : « وَ حَذْفَ أَلْ ذِى إنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ » إلى آخره، أراد الشارح أن يبيّن حال الأوّل فى هذا الحكم، فقال : « والّذى صار علمًا بغلبه الإضافه لاتنزع منه بنداء »، أى : من الإضافه ؛ وذلك لأنّ الاسم المضاف حينئذٍ اسم واحد علم كزيد، وكما انّ زيدًا لايسقط عنه حال النداء شيء، فكذا العَلَم المضاف، لكونه بسبب العَلَمِيّه طار له وضع ثان، فيكون كالمنادى المفرد المعرفه .

وقوله : « ولابغيره »، لم أدر ما هو، إذ المنافى للإضافه إمّا : « أل »، وهى لاتدخل على العلم هنا ؛ أو : الإضافه، وهى على تقدير تسليم منافاتها للعَلَم المضاف لاتوجد هنا أيضًا، لأنّ العَلَم لاتضاف .

قوله : بغلبتها .

الباء للسببيّه، أى : صار علمًا بسبب غلبه « أل » .

ص: ٦٨٣

١- ١. القاموس المحيط : ٣ / ٣٣٢ .

٢- ٢. لم نقف على قائله .

٣- ٣. فى المصدر : ثمّ الّذى .

قوله : یا أعْشی .

إذ أصله : الأعْشی، فحذفت اللام للنداء، لعدم جواز الإجتماع بینها وبین حرف النداء، وهو فی الأصل لکلّ من لایبصر فی اللیل، ثمّ غلب علی : أَعْشَی هَمْدَان (۱) و نحوه (۲).

قوله : و هذه مدینه الرسول .

حذفت « أل » من المضاف لیجوز الإضافه .

قوله : أی غیر النداء والإضافه .

فسّر المرجع للتنبیه علی انّه مصدر : تُناد و تُضِف، کما مرّ فی قوله تعالی: « اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَی » (۳).

قوله : نحو : هذا عَیُّوق طالعًا .

حیث حذف منه « أل » فی غیر النداء والإضافه، إذ أصله : العَیُّوق، وهو علمُ نَجْم (۴). و « طالعًا » فی المثال المذکور حالٌ، والعامل اسم الإشاره .

۱- ۱. هو أبو المصبح عبدالرّحمن بن عبداللّه بن الحارث ابن نظام ابن جشم الهمدانی (م ۸۳ ه)، شاعر الیمانیین، بالکوفه، وفارسهم فی عصره . ویعدّ من شعراء الدوله الأمویّه . کان أحد الفقهاء القراء، وقال الشعر فعرف به . وکان من الغزاه فی أیّام الحجّاج، غزا الدیلم وله شعر کثیر فی وصف بلادهم ووقائع المسلمین معهم . ولمّا خرج عبدالرّحمن بن الأشعث انحاز الأعشی إلیه، واستولی علی سجستان معه، وقاتل رجال الحجاج الثقفی. ثمّ جیء به إلی الحجاج أسیرًا بعد مقتل ابن الأشعث، فأمر به الحجاج فضربت عنقه . وأخباره کثیره ؛ الأعلام: ۳ / ۳۱۲ ؛ وینظر ترجمته فی : سیر أعلام النبلاء : ۴ / ۱۸۵ ؛ وأعیان الشیعه : ۷ / ۴۶۰ _ ۴۶۲ .

۲- ۲. قال فی « لسان العرب ۱۵ / ۵۷ » : والعُشْوُ جَمعُ الأعْشَی، قال ابن الأعرابی : العُشْوُ مِن الشُعَراء سَبْعَه : أعْشَی بنی قَیْسٍ أبو بَصِیر، وأعْشَی باهلَهَ أبو قُحافه، وأعْشَی بَنی نَهْشَلٍ الأسْوَدُ بنُ یَعْفُرَ، وفی الإسلام : أعْشَی بَنی رَبیعه من بنی شَیْبَان، وأعْشَی هَمْدَان، وأعْشَی تَغْلِب بنُ جاودانَ، وأعْشَی طِرْوَدٍ من سُلَیْم ؛ وقال غیره : وأعْشَی بَنِی مازِنٍ مِن تَمِیم .

۳- ۳. المائده : ۸ .

۴- ۴. قال فی « لسان العرب ۱۰ / ۲۸۰ » : العَیُّوق : کوکب أحمر مضیء بِحِیَالِ الثُرَیّا فی ناحیه الشَّمَال ویطلع قبل الجوزاء، سُمِّی بذلک لأنّه یَعُوق الدَّبران عن لقاء الثُرَیّا . وفی « القاموس المحیط ۳ / ۲۷۰ » : العَیُّوقُ : نَجْمٌ أَحْمَرُ مُضِیءٌ فِی طَرَفِ المَجَرَّهِ الأَیْمَنِ، یَتْلُو الثُرَیَّا لایَتَقَدَّمُها . قال المیرزا أبوطالب الاصفهانی قدس سره فی « حاشیته علی البهجه المرضیّه : ص ۱۱۱ » ما هذا کلامه : والعَیُّوق اسم کوکب من الثوابت، وقیل : اسم ملک بیده أمر المیاه، وأراد هذا المعنی مَن قال بالفارسیه : زان تشنگان هنوز به عیّوق می رسد آواز العطش ز بیابان کربلا

واللّه أعلَمُ بِالصَّوَاب، وإليه المَرجع والمَآب، وله الحَمدُ حقّ حَمدِه، والصَّلاةُ على أشرفِ خَلقِه وآلِه .

وليكن هـذا آخرُ الجزء الأوّل من الحِلْيَةِ اللاّمِعَه للبَهجَهِ المَرضِيَّه، قـد فرغتُ منه فى العشـر الأوسط من شـهر رجب فى سـنه أربع ومـأتين بعـد الألف من الهجره، وقـد اتّفق الإبتـداء به وكـذا الفراغ فى أرض بغـداد جوار (١) الكاظمين عليهماالسـلام ، فى مـدّه أربعه أشـهر وكسرًا، مع تفرّق الحَـوَاس، واغتشَـاش الأحـوَال، وتَرَاكُم أفـوَاجِ الهُمُـوم، وتَلاطُم أمـوَاجِ الغُمُوم، لابتلائى بمرض الإحتراق فى البول، قد انجرّ (٢) القضآء عِنَان الإختيار إلى البلده المذكوره للمعالجه .

وقـد كنت فى المـدّه المـذكوره مشـغولاً بهـا وبمباحثـات متعـدّده وتأليف الحاشـيه، مع عـدم اجتماع ما يحتاج إليه للرجوع حين الحاجه، بل لم يكن عندى من الإبتداء بالحاشيه إلى الفراغ من هذا الجزء شرحٌ من شروح الألفيّه إلاّ شرح التركيب للخالد .

فـأرجو منكم أيـا إخوانى فى الـدِّين ـ وفّقكم اللّه تعـالى للعُرُوج إلى مَعَـارِجِ العِلم واليقين ـ أن تغمضوا عمّـا وقع منّى فيهـا من السهو والنسيان، لِمَا عرفتم من انّ تأليفها كان حين الإبتلاء بالمرض والعلاج ؛ وأن تنظروا فيها بعَينِ اللُطفِ والوِدَاد،

١- ١. فى « ب » : فى جوار .

٢- ٢. فى « ب و ش » : قد جرّ .

وتعرضوا عن التعرّض (۱) للإعتراض بالجَدَل والعِنَاد، وإذا اطَّلعتُم فيها على شيء ممّا طغى به القَلَم أو زَلَّت به القَدَم، فَادْرَءُوا بالحَسَنَهِ السَيِّئَهَ، وَاحْضروا فى قُلُوبِكُم انّ الإنسان محلّ النسيان، وانّ الصَّفْحَ عن عَثَرَاتِ الضُعَفَاء مِن صِفَات الأشراف .

وألجَأ إليكم أيَا طَالبى رِضاء المَنَّان أن تلطّفوا عَلَيّ بالدعاء ولو بعد مُرُورِ الأزمان، وأن ترحمُونى باخطار ذِكرِى فى قلوبكم عند أوقات المطالعه فى اللَّيَالِى والأيَام ؛ أيَّدَكُم اللّه تعالى لِمَا يُحِبّه ويَرْضَاه، ومَنَعَكُم عن ارتِكَاب ما يَسخَطُه عنكم، بجاه أشرف الأنبياء عليه صلوات اللّه ما بقيتِ الأرض والسماء .

تمّت [بعون الملك العلّام] (۲)

تمّ بعون اللّه تبارك وتعالى الجزء الأوّل من الحليه اللّامعه

ويليه الجزء الثانى إن شاء اللّه تعالى، وأوّله : «باب الإبتداء»

ص: ۶۸۶

۱- ۱. فى « ب » : التعريض ؛ وهو خطأ .

۲- ۲. ما بين المعقوفين أثبتناه من « ب » .

الفهارس العامّه

اشاره

ص: ۶٨٧

۱ _ فهرس الآيات القرآنيّه

رقم الآيهالصفحه

سوره الفاتحه (۱)

سوره البقره (۲)

ص: ۶۹۰

۲ _ فهرس الأحاديث

٣ ـ فهرس الشعر

« قافيه الألف »

١٣ ـ أَيَّ قَلُوص رَاكِبٍ تَراهَا شَالُوا عَلاَهُنَّ فَشلْ عَلاَهَا

« قافيه الباء »

٢ ـ وعَلَمَ التَثنِيهِ احْذِف لِلنَسَب و مِثْلُ ذَا فِى جَمْعِ تَصحِيحٍ وَجَب

١٨ ـ عَلَى أَحْوَذيّين استَقَلَّتْ عشِيَّةً فَمَا هى إلاّ لَمحَةٌ و تغِيبُ

٣٣ ـ بأنَّ ذا الكلب عمرًا خيرَهم نَسَبًا ببطن شِرْيان يَعوِى حولَه الذِّئبُ

« قافيه التاء »

٤٤ ـ فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِى وَ جَدِّى وَ بِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَ ذُو طَوَيْتُ

« قافيه الحاء »

٤١ ـ نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يوم النُخَيل غَارَةً مِلحاحًا

« قافيه الدال »

٣ ـ وانّى وإن أوعدته أو وعدته *** لمخلف إيعادى ومنجز موعدى

٨ ـ أَرَيْتَ إنْ جَاءتْ به أُمْلُودَا *** مُرَجّلاً وَ يَلبَسُ البُرُودَا

١٦ ـ دَعَانِى مِنْ نَجْدٍ فِإنَّ سِنِينَهُ *** لَعِبْنَ بِنَا شِيبًا وشَيَّبْنَا مُرْدًا

٢٣ ـ لِوَجْهِك فى الإحْسَانِ بَسْطٌ وَ بَهْجَةٌ *** أَنَالَهُمَاهُ قَفْوُ أكرَم وَالِدِ

٢٨ ـ فقلت أعِيرَانِى القَدُومَ لَعَلّنِى *** أَخُطُّ بِها قَبْرًا لأبيَض مَاجِد

٣٢ ـ قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِى *** لَيْسَ الإمَامُ بِالشَحِيح المُلْحِدِ

٣٦ ـ رأيتُ بنى غَبْرَاءَ لا يُنْكِروننى *** ولا أهلُ هذاكَ الطرافِ الممدد

۵۴ ـ مِنَ القَومِ الرَسُولُ اللّه ِ مِنْهم *** لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ آل مَعَدّ

« قافیه الراء »

۱۱ ـ فارفع بضمّ وانصِبَنْ فتحًا و جُرّ *** کسرًا کذِکْر اللّه عَبْده یَسُرّ

۲۲ ـ وَ ما نُبَالِی إذا مَا کنتِ جارتَنَا *** ألاّ یُجاوِرَنا إلاَّکِ دَیّارُ

۲۴ ـ بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ *** إِیَّاهُمُ الأَرْضُ فِی دَهْرِ الدَهَارِیرِ

۳۱ ـ فِی فِتْیَهٍ جَعَلُوا الصَّلِیبَ إلِهَهُم *** حَاشَایَ إنِّی مُسْلِمٌ مَعْذُورُ

۳۴ ـ أَقسَمَ بِاللّه ِ أَبو حَفْصٍ عُمَرْ *** مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَ لاَ دبَرْ

۳۵ ـ قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِی فَخْرُهُ *** سُبْحَانَ من عَلْقَمَهَ الْفَاخِرِ

۴۲ ـ فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ *** عَلَیْنَا اللاَّء قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

۴۳ ـ أَسِرْبَ القَطَا هَل مَنْ یُعِیرُ جَنَاحَهُ *** لَعَلِّی إِلَی مَنْ قَدْ هَوِیتُ أَطِیرُ

۵۲ ـ أنَا الّذی سَمَّتْنِی أمّی حَیْدَرَه *** کَلَیْثِ غَابَاتٍ کَرِیه المَنْظَرَه

أوفیهم بالصاع کیلَ السَنْدَرَه

۵۹ ـ مَا اللّه ُ مُولِیکَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ *** فَمَا لَدَی غَیْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

۶۱ ـ وَلَقَدْ جَنَیْتُکَ أَکْمُؤًا وَعَسَاقِلاً *** وَلَقَدْ نَهَیْتُکَ عَنْ بَنَاتِ الْاَءوْبَرِ

اغْفِر لَهُ اللَّهُمَّ إنْ کَانَ فَجَرْ

« قافیه السین »

۲۶ ـ عَدَدْتُ قَومِی کَعَدِیدِ الطَیْس *** إذْ ذَهَبَ القَومُ الکِرامُ لَیْسِی

« قافیه العین »

۱۵ ـ وَ لَهَا بِالمَاطِرونَ إذَا *** أکل النملُ الّذی قَد جمعا

۵۰ ـ فَیَا رَبَّ لَیْلَی أَنْتَ فِی کُلِّ مَوْطِنٍ *** وَ أَنْتَ الَّذِی فِی رَحْمَهِ اللّه ِ أَطْمَعُ

« قافیه الفاء »

١ ـ عَمرُو الّذی هَشَمَ الثَرِیدَ لِقَومِه *** وَرجالُ مَکّةَ سنون عِجَافُ

ص: ٧٠٢

۲۱ ــ وَ أَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ *** أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ

۴۹ ــ وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا *** أَوْ صِفَهٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

۵۵ ــ أَيُّ كَمَا وأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ *** أو صَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ مَا انْحَذَف

« قافيه القاف »

۴۶ ــ جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ *** ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ

۴۸ ــ عَدَسْ، مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ *** نَجَوت وَهذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

« قافيه الكاف »

۱۹ ــ سَلِّم عَلَى المَولَى البَهَاءِ وَ صِفْ لَهُ *** شَوقِى إِلَيْهِ وَانَّنِى مَمْلُوكُهُ

« قافيه اللام »

۶ ــ وَ صِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَهُ أَلْ *** وَ كَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

۷ ــ أُلام على لوٍّ وإن كنت عالمًا *** بأذناب لوٍّ لم تفتنى أوائله

۲۵ ــ وَ فِى اخْتِيَارٍ لَا يَجِىءُ الْمُنْفَصِلْ *** إِذَا تَأَتّى أَنْ يَجِىءَ الْمُتَّصِلْ

۲۷ ــ كَمُنْيَهِ جَابرٍ إِذ قَالَ : لَيْتِى *** أَصَادفُه وَأفقد جلّ مالِى

۳۸ ــ أَبَنِى كُلَيبٍ إِنَّ عَمَّىَ اللَّذَا *** قَتَلَا الْمُلُوكَ وَ فَكَّكَا الْاءَغْلَالَا

۴۰ ــ وتُبلِى الأُولى يَسْتَلْئِمُون عَلَى الأُولى *** تَرَاهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَأ القُبْل

۴۷ ــ أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ *** أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ

۵۱ ــ وَ كُلُّهَا تَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ *** عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

۵۳ ــ مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ *** وَلَا الْاءَصِيلِ وَلَا ذِى الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

۵۸ ــ فأطعمنا من لحمها وسنامها *** شواءً وخيرُ الخير ما كان عاجله

« قافيه الميم »

۱۲ ـ بأَبِهِ اقْتَدى عَدِیٌّ فی الكَرَم *** و مَنْ یُشَابِه أَبَهُ فَمَا ظَلَم

۲۰ ـ وَ سَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسمَاءِ مَا *** كَالْمُصْطَفَى وَالمُرْتَقِی مَكَارِمَا

ص: ۷۰۳

۲۹ ــ وَإِنِّی عَلَی لَیْلَی لَزَارٍ وَاَنَّنی *** عَلَی ذَاکَ فِیمَا بَیْنَنَا مُسْتَدِیمُهَا

۳۹ ــ هُما اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمیمُ *** لَقِیلَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِیمُ

۵۶ ــ وَ إِنْ تَکُن شَرْطًا أَو اسْتِفْهَامَا *** فَمُطْلَقًا کَمِّلْ بِهَا الْکَلاَمَا

۵۷ ــ مَنْ یُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ یَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ *** وَلاَیَحِدْ عَنْ سَبِیلِ الحِلْمِ وَالْکَرَمِ

« قافیه النون »

۴ ــ أَقِلِّی اللَّومَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ *** وَ قُولِی إنْ أصَبْتُ فَقَدْ أصَابَنْ

۵ ــ وقاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِی المُخْتَرَقنْ *** مشتبه الاعلام لماع الخفقن

۹ ــ لِتَقُمْ أنت یَا ابْنَ خَیرِ قُرَیشٍ *** کی لتُقَضَّی حَوَائِجُ المسْلِمینَا

۱۰ ــ لیت شعری مسافر بن أبی عم ــ *** رو ولیت یقولها المحزون

۱۴ ــ بات لیلی و بِتُّ کالمَجنُون *** وَاعْتَرَتنِی الهُمُوم بِالمَاطِرون

۱۷ ــ و ماذا یبتغی الشعراء منّی *** و قد جاوزت حدّ الأربعین

۳۰ ــ أَیُّهَا السَائِلُ عَنْهُمْ وَ عَنِی *** لَسْتُ مِنْ قَیْسَ وَلاَ قَیْسَ مِنِی

۴۵ ــ فامّا کِرَامٌ مُوسِرُونَ رأیتهم *** فَحَسْبِیَ مِنْ ذِی عِنْدَهُمْ مَا کَفَانِیَا

۵۹ ــ وَ لَقَدْ أَمُرُّ عَلَی اللَّئِیمِ یَسُبُّنِی *** فَمَضَیْتُ ثُمَّتَ قلتُ لَا یَعْنِینِی

« قافیه الواو »

۶۲ ــ رَأَیْتُکَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا *** صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ یَا قَیْسُ عَنْ عَمْرِو

« قافیه الیاء »

۳۷ ــ وَلَیسَ المَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ *** وَإِن أَغْنَاک إِلَّا لِلَّذِیِّ

۴ _ فهرس الأعلام المترجم لهم

۵ ـ فهرس المصادر والمراجع

« حرف الهمزه »

١ ـ القرآن الكريم

٢ ـ الإتقان فی علوم القرآن، لجلال الدين أبی بکر السيوطی (ت ٩١٠)، تحقيق سعيد المندوب، دار الفکر، لبنان، ١۴١۶ ه .

٣ ـ أحسن الوديعه فی تراجم مشاهير مجتهدی الشيعه، لمحمّد مهدی الموسوی الاصفهانی الکاظمينی، المطبعه الحيدريه، النجف الأشرف، ١٣٨٨ ه .

۴ ـ ارتشَافُ الضَّرَب من لسان العرب، لأبيحيّان الأندلسی (ت ٧۴۵)، تحقيق و. رجب عثمان محمّد، مکتبه الخانجی بالقاهره، المؤسّسه السعوديّه بمصر، ١۴١٨ ه .

۵ ـ الإستبصار فيما اختلف من الأخبار، لشيخ الطائفه محمّد بن الحسن الطوسی (ت۴۶٠) تحقيق السيّد حسن الخرسان، دارالکتب الإسلاميّه تهران، ١٣۶٣ .

۶ ـ الأعلام، لخير الدين الزرکلی (ت ١۴١٠)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠ م.

٧ ـ أعيان الشيعه، للسيّد محسن الأمين (ت ١٣٧١)، تحقيق حسن الأمين، دارالمعارف، بيروت، ١۴٠٣ ه .

٨ ـ الأمالی، لأبی عمرو عثمان بن عمر بن أبی بکر ابن الحاجب المالکی (۵٧٠ ـ ۶۴۶) تحقيق الدکتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت ـ دار عمّان، الأردن.

٩ ـ الأمالی، لأبی جعفر محمّد بن الحسن الطوسی (ت ۴۶٠)، تحقيق قسم الدراسات الإسلاميّه، دار الثقافه، قم، ١۴١۴ ه .

ص: ٧٠٩

۱۰ _ الأمالی الشجریه، لابن الشجری هبه اللّه بن علی (ت ۵۴۲)، بیروت، بدون تاریخ .

۱۱ _ إملاء ما منّ به الرّحمن، لأبی البقاء عبداللّه بن الحسین العکبری (۵۳۸ _ ۶۱۶)، دار الکتب العلمیه، بیروت، ۱۳۹۹ .

۱۲ _ الأنساب، لأبی سعد عبدالکریم بن محمّد بن منصور التمیمی السمعانی (ت ۵۶۲)، مصر، سنه ۱۳۶۹ ه .

۱۳ _ الإنصاف فی مسائل الخلاف بین النحویّین : البصریّین والکوفیّین، تألیف عبدالرّحمن ابن محمّد بن أبی سعید الأنباری (۵۱۳ _ ۵۷۷)، تحقیق محمّد محیی الدین عبدالحمید، مؤسّسه دار الحجّه، قم، ۱۴۲۸ ه .

۱۴ _ أنوار التنزیل و أسرار التأویل (تفسیر البیضاوی)، لناصر الدّین أبی الخیر عبداللّه بن عمر البیضاوی (ت ۶۸۵)، مؤسّسه شعبان للنشر والتوزیع، بیروت، ۱۳۳۰ .

۱۵ _ أوضح المسالک إلی ألفیّه ابن مالک، لابن هشام (عبداللّه جمال الدین بن یوسف) الأنصاری (ت ۷۶۱)، تحقیق محمّد محیی الدین عبدالحمید، دار احیاء التراث العربی، بیروت، ۱۹۸۰ .

۱۶ _ الإیضاح فی شرح المفصّل للزمخشری، لأبی عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب المالکی (۵۷۰ _ ۶۴۶)، تحقیق محمّد عثمان، دار الکتب العلمیّه، بیروت، ۲۰۱۱ م.

« حرف الباء »

۱۷ _ بحار الأنوار الجامعه لدرر أخبار الأئمّه الأطهار، للعلاّمه محمّد باقر بن محمّد تقی المجلسی (۱۰۳۷ _ ۱۱۱۰)، مؤسّسه الوفاء، بیروت، ۱۴۰۳ ه .

۱۸ _ البدایه والنهایه، للحافظ اسماعیل بن کثیر الدمشقی (ت ۷۷۴)، تحقیق علی شیری، دار احیاء التراث العربی، بیروت، ۱۴۰۸ ه .

۱۹ _ البسیط فی شرح الکافیه، لرکن الدین الحسن بن محمّد بن شرف شاه الأسترابادی (ت ۷۱۵) تحقیق الدکتور حازم سلیمان الحلّی، المکتبه الأدبیّه المختصّه، قم، ۱۴۲۷ه.

ص: ۷۱۰

۲۰ _ بغیه الراغبین فی سلسله آل شرف الدین، للإمام السیّد عبدالحسین شرف الدین الموسوی (ت ۱۳۷۷)، المطبوعه ضمن : « موسوعه الإمام السیّد عبدالحسین شرف الدین »، تحقیق مرکز العلوم والثقافه الإسلامیّه، دارالمؤرّخ العربی، بیروت، ۱۴۳۱ ه.

۲۱ _ البهجه المرضیّه فی شرح الألفیّه، لجلال الدین أبی بکر السیوطی (ت ۹۱۰)، تحقیق ونشر مؤسّسه دار الهجره، قم، ۱۴۱۹ ه .

۲۲ _ بیان المفاخر، للسیّد مصلح الدّین المهدوی، مکتبه مسجدالسیّد، اصفهان، ۱۳۶۸ش.

« حرف التاء »

۲۳ _ تاج العروس من جواهر القاموس، لمحبّ الدین أبی فیض السیّد محمّد مرتضی الحسینی الزبیدی (ت ۱۲۰۵)، تحقیق علی شیری، دارالفکر، بیروت، ۱۴۱۴ه.

۲۴ _ تاریخ اصفهان، میرزا حسن خان جابری، مشعل، اصفهان، ۱۳۷۸ .

۲۵ _ تاریخ اصفهان و ری و همه جهان، میرزا حسن خان جابری، ۱۳۲۱ .

۲۶ _ تاریخ اصفهان (مجلّد ابنیه و عمارات)، جلال الدین همایی، نشر هما، ۱۳۸۱ ش .

۲۷ _ تاریخ روضه الصفای ناصری، رضا قلی خان هدایت، اساطیر، تهران، ۱۳۸۵ ش .

۲۸ _ تاریخ زنجان (علماء ودانشمندان)، سیّد ابراهیم زنجانی موسوی، تهران، ۱۳۵۲.

۲۹ _ التبیان فی تفسیر القرآن، لشیخ الطائفه محمّد بن الحسن الطوسی (۳۸۵ _ ۴۶۰)، تحقیق احمد حبیب قصیر العاملی، مکتب الاعلام الاسلامی، قم، ۱۴۰۹ ه.

۳۰ _ تحفه الغریب فی شرح مغنی اللبیب، لمحمّد بن أبی بکر بن عمر المخزومی القرشی بدر الدین المعروف بابن الدمامینی (۷۶۳ _ ۸۲۷ ه)، المطبوع بهامش: المنصف من الکلام للشُمُنّی، مکتبه الحوزه لنشر أدب الحوزه، بدون تاریخ .

۳۱ _ تذکره القبور، للشیخ عبدالکریم الجزی، مکتبه آیه اللّه المرعشی، قم، ۱۳۷۱ش.

۳۲ _ تذکره مآثر الباقریّه، میرزا محمّد علی زوّاره ای، تحقیق دکتر حسین مسجدی، سازمان تفریحی فرهنگی شهرداری، اصفهان، ۱۳۸۵ ش .

تفسير البيضاوى ÿ أنوار التنزيل و أسرار التأويل

۳۳ ـ تفسير جوامع الجامع، لأبى على أمين الإسلام الفضل بن الحسن الطبرسى (ت۵۴۸)، تحقيق ونشر مؤسّسه النشر الإسلامى، قم، ۱۴۱۸ ه .

۳۴ ـ تفسير الصافى، لملاّ محسن الكاشانى، مكتبه الصدر، تهران، ۱۴۱۶ ه .

تفسير القرطبى ÿ الجامع لأحكام القرآن

۳۵ ـ تفسير القمّى، علىّ بن ابراهيم القمّى، مؤسّسه دار الكتب، قم، ۱۴۰۴ ه.

۳۶ ـ التفسير الكبير، لفخر الدين محمّد بن عمر بن الحسين الرازى (۵۴۴ ـ ۶۰۶)، الطبعه الثالثه، بدون تاريخ .

۳۷ ـ التفسير المنسوب إلى الإمام العسكرى عليه السلام، تحقيق ونشر مدرسه الإمام المهدى، قم، ۱۴۰۹ ه .

۳۸ ـ تكمله أمل الآمل، للسيّد حسن الصدر الكاظمينى، تحقيق حسين على محفوظ وعبدالكريم وعدنان الدبّاغ، دار المؤرخ العربى، بيروت، ۱۴۲۹ ه .

۳۹ ـ تمرين الطلاّب فى صناعه الإعراب، للشيخ خالد بن عبداللّه الأزهرى، راجعه عزيز إيغزيْر، المكتبه العصريّه، بيروت، ۱۴۲۵ ه .

۴۰ ـ تهذيب اللغه، لأبى منصور محمّد بن أحمد الأزهرى (۲۸۲ ـ ۳۷۰)، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الصادق للطباعه والنشر، بدون تاريخ .

۴۱ ـ التوحيد، للشيخ أبى جعفر محمّد بن علىّ بن الحسين بن بابويه القمّى (ت ۳۸۱)، تحقيق السيّد هاشم الحسينى الطهرانى، منشورات جماعه المدرّسين، قم .

« حرف الجيم »

۴۲ ـ جامع الشواهد، لمولى محمّد باقر بن على رضا الشريف الأردكانى (ق ۱۳)، منشورات الفيروزآبادى، قم، ۱۴۲۵ ه

ص: ۷۱۲

۴۳ ـ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبى)، لأبى عبدالله محمّد بن أحمد الأنصارى القرطبى(ت ۶۷۱)، مؤسّسه التاريخ العربى، دارإحياء التراث العربى، بيروت، ۱۴۰۵ه.

۴۴ ـ جمهره الأمثال، للعسكرى، ضبطه د. أحمد عبدالسلام، بيروت، ۱۴۰۸ ه .

« حرف الحاء »

۴۵ ـ حاشيه الدسوقى على مغنى اللبيب، للشيخ مصطفى محمّد عرفه الدسوقى، ملتزم الطبع والنشر عبدالحميد احمد حنفى، مكتبه الشفيعى، اصفهان، بدون تاريخ.

۴۶ ـ حاشيه الصبان على شرح الأشمونى على ألفيّه ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعينى، القاهره، بدون تاريخ .

۴۷ ـ الحاشيه على البهجه المرضيّه، لميرزا أبى طالب الاصفهانى (ت ۱۲۳۷)، الطبع الحجرى، ايران، ۱۲۹۰ ه .

۴۸ ـ الحاشيه على الكشّاف، للسيّد الشريف على بن محمّد الحسينى الجرجانى (ت۵۳۱)، شركه مكتبه ومطبعه مصطفى البابى الحلبى بمصر، ۱۳۸۵ ـ ۱۹۶۶ م.

۴۹ ـ الحدائق النديّه فى شرح الصمديّه، للسيّد عليخان المدنى الحسينى الشيرازى (ت ۱۱۲۰)، من منشورات دار الهجره، قم، بدون تاريخ .

« حرف الخاء »

۵۰ ـ خزانه الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادى (ت ۱۰۹۳)، تحقيق محمّد نبيل طريفى واميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلميه، بيروت، ۱۹۹۸ م.

« حرف الدال »

۵۱ ـ دانشمندان وبزرگان اصفهان، سيّد مصلح الدين مهدوى، نشر گلدسته، اصفهان، ۱۳۸۴ ش.

۵۲ _ الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطى، القاهره، ۱۳۲۸ ه .

۵۳ _ الدرّ النظيم، للشيخ جمال الدين يوسف بن حاتم العاملى (ت ۶۶۴)، مؤسّسه النشر الإسلامى، قم، بدون تاريخ .

۵۴ _ ديوان الأخطل، نشر أنطون صالحانى، بيروت، ۱۸۹۱ م .

۵۵ _ ديوان حُمَيْد بن ثَوْر الهلالى، صنعه الاستاذ عبدالعزيز الميمنى، القاهره، ۱۳۷۱ه.

۵۶ _ ديوان رؤبه، عنى بتصحيحه وليم بن الورد، بغداد، ۱۹۰۳ م .

۵۷ _ ديوان زيد الخيل، صنعه د. نورى حمودى القيسى، ۱۹۶۸ م .

۵۸ _ ديوان طرفه بن العبد بشرح الأعلم الشنتمرى، تحقيق دريه الخطيب ولطفى الصقال، دمشق ۱۳۹۵ ه ۱۹۷۵ م .

۵۹ _ ديوان طَرَفَه، شرحه وقدّم له مهدى محمّد ناصر الدين، بيروت، ۱۹۸۷ م ۱۴۰۷ ه.

« حرف الذال »

۶۰ _ الذريعه، للشيخ آقا بزرگ الطهرانى (ت ۱۳۸۹)، دار الاضواء، بيروت، ۱۴۰۳ ه.

« حرف الراء »

۶۱ _ الرسائل الرجاليّه، للسيّد محمّد باقر بن محمّد نقى الشفتىّ المشهور بحجّه الإسلام (۱۱۸۰ _ ۱۲۶۰) تحقيق السيّد مهدى الرجائى، مكتبه مسجدالسيّد، اصفهان، ۱۴۱۷ه.

۶۲ _ رسائل الشهيد الثانى : الشيخ زين الدين بن علىّ العاملى (ت ۹۶۵)، تحقيق رضا المختارى، بوستان كتاب قم، ۱۴۲۲ ه .

۶۳ _ روضات الجنّات فى أحوال العلماء والسادات، للسيّد محمّد باقر الموسوى الچهارسوقى، مؤسّسه اسماعيليان، قم، ۱۳۹۰ ه .

۶۴ _ الروضه البهيّه فى شرح اللمعه الدمشقيّه، للشهيد الثانى زين الدّين بن علىّ العاملى (۹۱۱ _ ۹۶۵)، منشورات جامعه النجف الدينيّه، قم، ۱۴۱۰ ه .

۶۵ ـ الروضه البهيه فى الطرق الشفيعيه، للسيّد محمّد شفيع بن على اكبر الجاپلقى البروجردى (ت ۱۲۸۰ ه)، الطبع الحجرى، تهران .

۶۶ ـ رياض السالكين فى شرح صحيفه سيّدالساجدين عليه السلام ، للسيّد عليخان الشيرازى المدنى(ت۱۱۲۰) تحقيق السيّد محسن الأمينى، مؤسّسه النشرالاسلامى، قم، ۱۴۱۵ه.

۶۷ ـ ريحانه الأدب، لميرزا محمّد على المدرّس، خيام، تهران، الطبعه الثانيه .

« حرف السين »

۶۸ ـ سرّ صناعه الإعراب، لأبى الفتح عثمان بن جنّى (ت ۳۹۲)، تحقيق د. حسن هنداوى، دمشق، ۱۴۰۵ ه .

۶۹ ـ سنن الترمذى، لأبى عيسى محمّد بن عيسى بن سوره الترمذى (۲۰۹ ـ ۲۷۹)، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، دار الفكر، بيروت، ۱۴۰۳ ه .

۷۰ ـ السنن الكبرى (سنن البيهقى)، لأبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى (۳۸۴ ـ ۴۵۸) نشر دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ .

۷۱ ـ سنن النسائى، لأحمد بن شعيب النسائى (ت ۳۰۳)، بشرح الحافظ جلال الدّين السيوطى وحاشيه السندى، دار الفكر، بيروت، ۱۳۴۸ .

۷۲ ـ سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبى (ت ۷۴۸)، تحقيق حسين الأسد، مؤسّسه الرساله، بيروت، ۱۴۱۳ ه .

۷۳ ـ السيره النبويّه، لابن هشام الحميرى، تحقيق محمّد محيى الدين عبدالحميد، مكتبه محمّد على صبيح، مصر، ۱۳۸۳ .

« حرف الشين »

۷۴ ـ شرح الأشمونى على ألفيه ابن مالك المسمّى: منهج السالك إلى ألفيه ابن مالك،

للأشمونى (على بن محمّد)، تحقيق محمّد محيى الدين عبدالحميد، مكتبه النهضه المصريّه، القاهره، ۱۹۵۵ م .

۷۵ ــ شرح الألفيّه، لابن الناظم محمّد بن محمّد بن مالك الطائى الجيانى، تحقيق محمّد بن سليم اللبابيدى البيروتى، نشر ناصر خسرو، تهران، بدون تاريخ .

۷۶ ــ شرح الألفيّه، لبهاء الدين عبداللّه بن عقيل العقيلى الهمدانى (۶۹۸ ــ ۷۶۹)، تحقيق محمّد محيى الدين عبدالحميد، المكتبه التجاريه الكبرى بمصر، ۱۳۸۴ ــ ۱۹۶۴م.

۷۷ ــ شرح الألفيّه، لعبدالرّحمن بن على بن صالح المكودى (ت ۸۰۷)، ۱۳۰۱ ه .

۷۸ ــ شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، لجمال الدين محمّد بن مالك الجيانى الأندلسى (ت ۶۷۲)، تحقيق محمّد عبدالقادر عطا وطارق فتحى السيّد، دار الكتب العلميّه، بيروت، ۲۰۰۹ م .

۷۹ ــ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد بن عبداللّه الأزهرى (ت ۹۵۰)، دار الكتب العلميه، بيروت، ۱۴۲۱ ه .

۸۰ ــ شرح جمل الزجاجى، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، ۱۴۰۲ ه.

۸۱ ــ شرح ديوان جرير، شرحه وقدّم له مهدى محمّد ناصر الدين، بيروت، ۱۴۰۶ ه.

۸۲ ــ شرح ديوان الفرزدق، عنى بجمعه عبداللّه اسماعيل الصاوى، ۱۳۵۴ ه .

۸۳ ــ شرح ديوان لبيد بن ربيعه العامرى، تحقيق د. احسان عبّاس، الكويت، ۱۹۶۲ م.

۸۴ ــ شرح شافيه ابن الحاجب، لنجم الأئمّه الشيخ رضى الدين محمّد بن الحسن الأسترآبادى (ت ۶۸۶) تحقيق جمع من المحقّقين، دارالكتب العلميّه، بيروت، ۱۳۹۵.

۸۵ ــ شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصارى المصرى (ت ۷۶۱)، تحقيق عبدالغنى الدقر، الشركه المتحده للتوزيع، دمشق، ۱۹۸۴ م.

۸۶ ــ شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام عبداللّه جمال الدين بن يوسف الأنصارى (ت ۷۶۱)، تحقيق محمّد محيى الدين عبدالحميد، نشر سيّد الشهداء، قم، ۱۳۷۹ ش.

ص: ۷۱۶

۸۷ ـ شرح كافيه ابن الحاجب، لنجم الأئمّه الشيخ رضى الدين محمّد بن الحسن الأسترآبادى (ت ۶۸۶)، تحقيق يوسف حسن عمر، مؤسّسه الصادق، تهران، ۱۳۹۵ ه‍.

۸۸ ـ شرح الكافيه الشافيه، لجمال الدين محمّد بن مالك الجيانى الأندلسى (ت ۶۷۲)، تحقيق د. عبدالمنعم احمد هريدى، مكّه المكرّمه، بدون تاريخ .

۸۹ ـ شرح اللمع، لابن بَرْهَان العكبرى، حقّقه د. فائز فارس، ۱۴۰۵ ه‍ .

۹۰ ـ شرح المطوّل، لسعد الدين التفتازانى (ت ۷۹۲)، وبهامشه حاشيه السيّد الشريف، منشورات مكتبه الداورى، قم، ۱۴۲۴ ه‍ .

۹۱ ـ شفاء العليل فى إيضاح التسهيل، للسلسبيلى، تحقيق د. الشريف عبداللّه على الحسينى، مكّه المكرّمه، ۱۴۰۶ ه‍ ۱۹۸۶ م .

۹۲ ـ شرح المفصّل، لموفّق الدين يعيش بن على بن يعيش (ت ۶۴۳)، بيروت .

« حرف الصاد »

۹۳ ـ الصّحاح (تاج اللغه وصحاح العربيّه)، لإسماعيل بن حمّاد الجوهرى (ت ۳۹۳)، تحقيق أحمد بن عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ۱۴۰۷ ه‍ .

۹۴ ـ صحيح البخارى، لأبى عبداللّه بن إسماعيل البخارى (۱۹۴ ـ ۲۵۶)، دار الفكر، بيروت، ۱۴۰۱ ه‍ .

۹۵ ـ صحيح مسلم، لأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى (۲۰۶ ـ ۲۶۱) تحقيق محمّد فؤاد عبدالباقى، دار الفكر، بيروت، ۱۳۹۸ .

۹۶ ـ الصحيفه السجّاديه الكامله، للإمام زين العابدين عليه السلام، تحقيق السيّد محمّد باقر الموحّد الأبطحى، مؤسّسه الامام المهدى (ع)، قم، ۱۴۱۱ ه‍ .

« حرف الضاد »

۹۷ ـ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للآلوسى، تحقيق محمود شكرى، المطبعه السلفيه بمصر، ۱۳۴۱ .

۹۸ _ ضیاء الأبصار فی ترجمه علماء خوانسار، سیّد مهدی ابن الرضا، انصاریان، قم، ۱۴۲۴ ه.

« حرف الطاء »

۹۹ _ طبقات أعلام الشیعه، للشیخ آقا بزرگ الطهرانی (ت ۱۳۸۹)، اسماعیلیان، قم .

۱۰۰ _ الطبقات الکبری، لمحمّد بن سعد (ت ۲۳۰)، دار صادر، بیروت، بدون تاریخ .

۱۰۱ _ طرائف المقال، للسیّد علی البروجردی، مکتبه آیه اللّه المرعشی، قم، ۱۴۱۰ه.

۱۰۲ _ الطلیعه من شعراء الشیعه، للشیخ محمّد السماوی (۱۲۹۲ _ ۱۳۷۰ ه)، تحقیق کامل سلمان الجبوری، دار المؤرّخ العربی، بیروت، ۱۴۲۲ ه .

« حرف العین »

۱۰۳ _ العمده، لیحیی بن الحسن الأسدی الحلّی المعروف بابن البطریق (۵۳۳ _ ۶۰۰)، مؤسّسه النشر الإسلامی، قم، ۱۴۰۷ ه .

۱۰۴ _ عمده الطالب فی أنساب آل أبی طالب، لجمال الدّین أحمد بن علی الحسینی المعروف بابن عنبه (ت ۸۲۸)، تحقیق محمّد حسن آل الطالقانی، المطبعه الحیدریه، النجف الأشرف، ۱۳۸۰ .

« حرف الفاء »

۱۰۵ _ الفائق فی غریب الحدیث، لأبی القاسم جار اللّه محمود بن عمر الزمخشری (۴۶۷ _ ۵۳۸)، تحقیق محمّد أبوالفضل إبراهیم وعلی محمّد البجاوی، دارالفکر، بیروت .

۱۰۶ _ الفروق اللغویّه، لأبی هلال العسکری (ن ۳۹۵)، تحقیق ونشر مؤسّسه النشر الإسلامی، قم، ۱۴۱۲ ه .

ص: ۷۱۸

۱۰۷ ـ الفصول الغرويّه فى الأصول الفقهيّه، للشيخ محمّد حسين بن عبدالرحيم الحائرى (ت ۱۲۵۰)، دار احياء العلوم الإسلاميّه، قم، ۱۴۰۴ ه .

۱۰۸ ـ الفهرست، لأبى الفرج محمّد بن أبى يعقوب البغدادى المعروف بابن النديم (ت ۴۳۸)، تحقيق رضا تجدد، بدون تاريخ .

۱۰۹ ـ الفهرست، لأبى جعفر محمّد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسى (۳۸۵ ـ ۴۶۰)، تحقيق الشيخ جواد القيومى، مؤسسه نشر الفقاهه، قم، ۱۴۱۷ ه .

۱۱۰ ـ فهرست نسخه هاى خطّى كتابخانه آيه اللّه گلپايگانى، سيّد احمد حسينى، خيام، قم، ۱۳۵۷ ش .

۱۱۱ ـ فهرست نسخه هاى خطّى كتابخانه آيه اللّه مرعشى نجفى، سيّد احمد حسينى، كتابخانه آيه اللّه مرعشى، قم، ۱۳۹۵ ه .

۱۱۲ ـ فهرست نسخه هاى خطّى كتابخانه جامع گوهرشاد، محمود فاضل، كتابخانه جامع گوهرشاد، مشهد، ۱۳۶۳ ش .

۱۱۳ ـ فهرست نسخه هاى خطّى كتابخانه مجلس شوراى اسلامى، نشر كتابخانه مجلس شوراى اسلامى، تهران، ۱۳۰۵ تا ۱۳۷۷ .

۱۱۴ ـ فهرست نسخه هاى خطّى مركز احياء ميراث اسلامى، سيّد احمد حسينى، قم، ۱۴۱۹ ه .

۱۱۵ ـ فهرست نسخه هاى خطّى كتابخانه مسجد اعظم، رضا استادى، كتابخانه مسجد اعظم، قم، ۱۳۶۵ ش .

۱۱۶ ـ الفوائد الضيائيّه (شرح كافيه ابن الحاجب)، لعبدالرّحمن بن أحمد نورالدّين الجامى (ت ۸۹۸)، تحقيق رضا اليوسف آبادى، أبوالحسن قاسم فام، على الميبدى، مكتبه النهاوندى، قم، ۱۳۸۸ ش .

۱۱۷ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، لمحمّد عبدالرؤوف المناوى (ت ۱۰۳۱)، تحقيق

ص: ۷۱۹

أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلميه، بيروت، ۱۴۱۵ ه .

« حرف القاف »

۱۱۸ _ القاموس المحيط، لأبی طاهر مجد الدّين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادی (۷۲۹ _ ۸۱۷)، دار العلم، بيروت، ۱۳۰۶ .

۱۱۹ _ قصص العلماء، ميرزا محمّد بن سليمان تنكابنی، انتشارات علميّه اسلاميّه، تهران .

« حرف الكاف »

۱۲۰ _ الكامل فی التاريخ، لأبی السعادات مجد الدّين المبارك بن محمّد بن محمّد المعروف بابن أثير الجزری (۵۴۴ _ ۶۰۶)، دار صادر، بيروت، ۱۳۸۶ .

۱۲۱ _ الكتاب لسيبويه، طبعه بولاق، ۱۳۱۶ ه .

۱۲۲ _ كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، الهيئه المصريّه العامّه للكتاب، ۱۹۸۳ م.

۱۲۳ _ كتاب العين، لأبی عبدالرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدی (۱۰۰ _ ۱۷۵)، تحقيق الدكتور مهدی المخزومی و ابراهيم السامرائی، مؤسّسه دارالهجره، قم، ۱۴۰۹ ه.

۱۲۴ _ كتاب الكلّيات، لأبی البقاء أيّوب بن موسی الحسينی الكفومی، تحقيق عدنان درويش _ محمّد المصری، مؤسّسه الرساله، بيروت، ۱۴۱۹ ه .

۱۲۵ _ الكرام البرره، للشيخ آقا بزرگ الطهرانی (ت ۱۳۸۹)، دارالمرتضی مشهد، ۱۴۰۴ ه.

۱۲۶ _ الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فی وجوه التأويل، لأبی القاسم محمود بن عمر الزمخشری (۴۶۷ _ ۵۳۸)، دارالكتب العربی ، بيروت، ۱۳۶۶.

۱۲۷ _ كنز العمّال فی سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علی المتّقی بن حسام الدين الهندی (ت ۹۷۵)، تحقيق الشيخ بكری حيانی، مؤسّسه الرساله، بيروت، ۱۴۰۹ ه .

۱۲۸ _ كنز الفوائد، لأبی الفتح محمّد بن علی الكراجكی (ت ۴۴۹)، الطبع الحجری، مكتبه المصطفوی، قم، ۱۳۶۹ ش .

۱۲۹ ـ الكنى والألقاب، للشيخ عبّاس القمّى، مكتبه الصدر، تهران، ۱۴۰۹ ه .

« حرف اللام »

۱۳۰ ـ لسان العرب، لجمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور المصرى (۶۳۰ ـ ۷۱۱)، نشر أدب الحوزه، قم، ۱۴۰۵ ه .

۱۳۱ ـ اللباب فى علل البناء والإعراب، لأبى البقاء محبّ الدين عبداللّه بن الحسين بن عبداللّه (۵۳۸ ـ ۶۱۶)، تحقيق غازى مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ۱۹۹۵ م .

۱۳۲ ـ اللمع فى العربيه، لأبى الفتح عثمان بن جنّى (ت ۳۹۲)، تحقيق د. حسين محمّد محمّد شرف، القاهره، ۱۳۹۹ ه .

« حرف الميم »

۱۳۳ ـ ماضى النجف وحاضرها، للشيخ جعفر الشيخ باقر آل محبوبه، تحقيق محمّد سعيد آل محبوبه، دار الاضواء، بيروت، ۱۴۳۰ ه .

۱۳۴ ـ مجمع البحرين و مطلع النيّرين، للشيخ فخر الدّين محمّد الطريحى (ت ۱۰۸۵)، تحقيق السيّد أحمد الحسينى، مكتبه نشر الثقافه الإسلاميه، ۱۴۰۸ ه .

۱۳۵ ـ مجمع البيان فى تفسير القرآن، لأبى على الفضل بن الحسن الطبرسى (ت ۵۴۸)، تحقيق لجنه من العلماء والمحقّقين الأخصائيين، مؤسّسه الأعلمى، بيروت، ۱۴۱۵ ه.

۱۳۶ ـ المجموع (شرح المهذب)، لمحيى الدين بن شرف النووى (ت ۶۷۶)، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ .

۱۳۷ ـ المحاسن، لأحمد بن محمّد بن خالد البرقى، دار الكتب الاسلاميه، تهران، ۱۳۷۰ ه.

۱۳۸ ـ المحصول، لفخر الدين محمّد بن عمر بن الحسين الرازى (۵۴۴ ـ ۶۰۶)، تحقيق دكتور طه جابر فيّاض العلوانى، مؤسّسه الرساله، بيروت، ۱۴۱۲ ه.

۱۳۹ ــ مختصر المعانى، لسعد الدين التفتازانى (ت ۷۹۲)، دار الفكر، قم، ۱۴۱۱ ه .

۱۴۰ ــ مرآه الكتب، ثقه الاسلام التبريزى، مكتبه آيه اللّه المرعشى، قم، ۱۴۱۴ ه.

۱۴۱ ــ المساعد على تسهيل الفوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالک، تحقيق محمّد كامل بركات، دار المدنى، ۱۹۸۴ م ۱۴۰۵ ه

۱۴۲ ــ مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، للحاج الميرزا حسين المحدّث النورى الطبرسى (۱۲۵۴ ــ ۱۳۲۰)، تحقيق ونشر مؤسّسه آل البيت، قم، ۱۴۰۸ ه.

۱۴۳ ــ مسند أحمد، لأحمد بن محمّد بن حنبل أبى عبداللّه الشيبانى (۱۶۴ ــ ۲۴۱)، دارصادر، بيروت، و بهامشه: منتخب كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال.

۱۴۴ ــ المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمّد بن على المقرى الفيّومى (ت ۷۷۰)، منشورات دار الهجره، قم، ۱۴۰۵ ه .

۱۴۵ ــ مطالع الأنوار، للحاج السيّد محمّد باقر الشفتى المعروف بحجّه الإسلام (۱۱۸۰ ــ ۱۲۶۰)، طبع الافست، مكتبه مسجد السيّد، نشاط، اصفهان ۱۳۶۶، و ۱۴۰۹ ه .

۱۴۶ ــ معارج الأصول، للشيخ نجم الدين جعفر بن الحسن الحلّى (۶۰۲ ــ ۶۷۶)، تحقيق محمّد حسين الرضوى، مؤسّسه آل البيت، قم، ۱۴۰۳ ه .

۱۴۷ ــ المعارف، لابن قتيبه (۳۷۶ ه)، تحقيق دكتور ثروت عكاشه، دارالمعارف، القاهره.

۱۴۸ ــ معانى القرآن، للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعه، القاهره، ۱۴۱۱ ه .

۱۴۹ ــ معانى القرآن، للفرّاء، تحقيق د. عبدالفتاح شلبى، الهيئه المصريه، ۱۹۷۲ م.

۱۵۰ ــ معجم البلدان، للحموى (ت ۶۲۶ ه)، دار احياء التراث العربى، بيروت، ۱۳۹۹ .

۱۵۱ ــ معجم قبائل العرب، لعمر رضا كحاله، دار العلم للملايين، بيروت، ۱۳۸۸ .

۱۵۲ ــ المعجم الكبير، للطبرانى (ت ۳۶۰)، تحقيق حمدى عبدالمجيد السلفى، دار احياء التراث العربى، بيروت .

۱۵۳ ــ معجم المؤلّفين، عمر رضا كحاله، دار احياء التراث، بيروت .

۱۵۴ ــ مغنی اللبیب عن کتب الأعاریب، لابن هشام عبداللّه جمال الدین بن یوسف الأنصاری المصری (ت ۷۶۱)، تحقیق محمّد محیی الدین عبدالحمید، نشر مکتبه آیه اللّه المرعشی النجفی، قم، ۱۴۰۴ ه .

۱۵۵ ــ مفتاح العلوم، لأبی یعقوب یوسف بن محمّد بن علی السکّاکی (ت ۶۲۶)، تحقیق الدکتور عبدالحمید هنداوی، دار الکتب العلمیه، بیروت، ۱۴۲۰ ه .

۱۵۶ ــ المفصّل فی صنعه الإعراب، لأبی القاسم محمود بن عمر الزمخشری (ت ۵۳۸)، تحقیق الدکتور امیل بدیع یعقوب، دار الکتب العلمیّه، بیروت، ۱۴۲۰ ه.

۱۵۷ ــ المقاصد النحویه فی شرح شواهد شروح الألفیه، محمود بن أحمد العینی، مطبوع مع خزانه الأدب، دار صادر، لا ط، لا ت .

۱۵۸ ــ المقتصد فی شرح الإیضاح، لعبد القاهر الجرجانی، تحقیق د. کاظم بحر المرجان، بغداد، ۱۹۸۲ م .

۱۵۹ ــ المقتضب، للمبرّد، تحقیق محمّد عبدالخالق عضیمه، القاهره، ۱۳۹۹ ه .

۱۶۰ ــ مکارم الآثار، محمّد علی المعلّم حبیب آبادی (ت ۱۳۹۶)، انجمن کتابخانه های عمومی اصفهان، ۱۳۷۷ ــ ۱۳۸۲ .

۱۶۱ ــ المنصف من الکلام علی مغنی ابن هشام، لتقی الدین أحمد بن محمّد الشمّنی القسنطینی الاسکندری (۸۰۱ ــ ۸۷۲ ه) مکتبه الحوزه لنشر أدب الحوزه، بدون تاریخ.

۱۶۲ ــ میراث حوزه اصفهان، دفتر سوم و چهارم، مرکز تحقیقات رایانه ای حوزه علمیّه اصفهان، ۱۳۸۶ ش .

« حرف النون »

۱۶۳ ــ نقباء البشر فی القرن الرابع عشر، للشیخ آقا بزرگ الطهرانی (ت ۱۳۸۹)، دار المرتضی، مشهد، ۱۴۰۴ ه.

۱۶۴ ـ النهايه فى غريب الحديث والأثر، لابن أثير الجزرى (۵۴۴ ـ ۶۰۶)، تحقيق طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمّد الطناحى، مؤسّسه إسماعيليان، قم، ۱۳۶۴ ش .

۱۶۵ ـ نهج البلاغه، وهو ما جمعه السيّد الشريف الرضى من كلام أمير المؤمنين عليه السلام ، تحقيق وشرح الشيخ محمّد عبده، دار الذخائر، قم، ايران، ۱۴۱۲ ه .

« حرف الهاء »

۱۶۶ ـ هدايه العارفين، اسماعيل پاشا البغدادى، استامبول، ۱۹۵۱ ـ ۱۹۵۵ م.

۱۶۷ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربيّه، للسيوطى عبدالرحمن بن أبى بكر (ت ۹۱۰)، تحقيق عبدالعال سالم مكرم ۱۹۸۰ م ـ ۱۴۰۰ ه .

« حرف الواو »

۱۶۸ ـ الوافى بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى، باعتناء عدّه محقّقين، نشر فرانز شتايز بفيسبادن، ط ۱، ۱۹۸۱ م .

۱۶۹ ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان (ت ۶۱۱)، تحقيق احسان عبّاس، دارالثقافه، بيروت، بدون تاريخ .

۶ _ فهرس المحتويات

ص: ٧٢٦

ص: ۷۲۸

اللام المحذوفه فى هذه الأسماء ما هى ؟… ۲۶۸

* * *

متن البهجه المرضيّه... ۲۹۱

إعراب الجمع المذكّر السالم والملحق به / ۲۹۵

فی بیان لحوق نون الوقایه قبل یاء المتکلّم فی الفعل... ۳۴۹

ص: ۷۳۳

ص: ۷۳۵

ضمير المخاطب أعرف من الغائب··· ٤٣٢

ص: ٧٣٦

ص: ۷۳۷

ص: ۷۳۹

ص: ۷۴۰

ص: ۷۴۱

فهرس منشورات مكتبه مسجد السيّد حجّه الإسلام الشفتى قدس سره :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه الّذى وفّقنا لإحياء تصنيفات العلماء الأبرار

الملتقط من آثار الأئمّه الأطهار عليهم السلام

١ _ مطالع الأنوار فى شرح شرائع الإسلام (۶ ج)لحجّه الإسلام الشفتى

٢ _ تحفه الأبرار فى أحكام الصلوه و مسائلها (٢ ج)لحجّه الإسلام الشفتى

٣ _ بيان المفاخر فى ترجمه حجّه الإسلام الشفتى (٢ ج)للسيّد مصلح الدين المهدوى

۴ _ الإمامه فى إثبات الإمامه لأهل البيت عليهم السلام (١ ج)للسيّد أسداللّه الشفتى

۵ _ الرسائل الرجاليّه فى أحوال رواه الأحاديث (١ ج)لحجّه الإسلام الشفتى

۶ _ إقامه الحدود فى زمن الغيبه (١ ج)لحجّه الإسلام الشفتى

٧ _ العصيريّه فى أحكام الخمر والعصير (١ ج)للسيّد أسداللّه الشفتى

٨ _ الغيبه فى الإمام الثانى عشر القائم الحجّه عليه السلام (٢ ج)للسيّدأسداللّه الشفتى

٩ _ پرسش ها وپاسخ ها پيرامون عقائد شيخيّه (١ ج)لحجّه الإسلام الشفتى

١٠ _ منتخب الصّحاح (١ ج)للسيّد أسداللّه الشفتى

ص: ٧۴۴

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمیة للدراسات الکمبیوتریة فی أصفهان بإشراف آیة الله الحاج السید حسن فقیه الإمامی عام ۱۴۲۶ الهجری فی المجالات الدینیة والثقافیة والعلمیة معتمداً علی النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائیین والمثقفین فی الجامعات والحوزات العلمیة.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراکز القائمة بتوفیر المصادر فی العلوم الإسلامیة وتبعثرها فی أنحاء البلاد وصعوبة الحصول علی مصادرها أحیاناً، تهدف مؤسسة القائمیة للدراسات الکمبیوتریة فی أصفهان إلی التوفیر الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلی الباحثین فی العلوم الإسلامیة وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الکترونیة من الکتب والمقالات العلمیة والدراسات المفیدة وهی منظمة فی برامج إلکترونیة وجاهزة فی مختلف اللغات عرضاً للباحثین والمثقفین والراغبین فیها.

وتحاول المؤسسة تقدیم الخدمة معتمدة علی النظرة العلمیة البحتة البعیدة من التعصبات الشخصیة والاجتماعیة والسیاسیة والقومیة وعلی أساس خطة تنوی تنظیم الأعمال والمنشورات الصادرة من جمیع مراکز الشیعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامیة وتعالیم القرآن وآل بیت النبیّ علیهم السلام

تحفیز الناس خصوصا الشباب علی دراسة أدقّ فی المسائل الدینیة

تنزیل البرامج المفیدة فی الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثین والمحققین فی الحوازت العلمیة والجامعات

توسیع عام لفکرة المطالعة

تهمید الأرضیة لتحریض المنشورات والکتّاب علی تقدیم آثارهم لتنظیمها فی ملفات الکترونیة

السیاسات:

مراعاة القوانین والعمل حسب المعاییر القانونیة

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراکز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتینیة وتکرار المحاولات السابقة

العرض العلمی البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولیة العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.۱

ANDROID.۲

EPUB.۳

CHM.۴

PDF.۵

HTML.۶

CHM.۷

GHB.۸

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.۱

IOS.۲

WINDOWS PHONE.۳

WINDOWS.۴

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقـدم بكلمـة الشـكر والتقـدير إلى مكاتب مراجع التقليـد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسـسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المکتب المرکزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المکتب المرکزی ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المکتب فی طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ ـ ٠٢١

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.